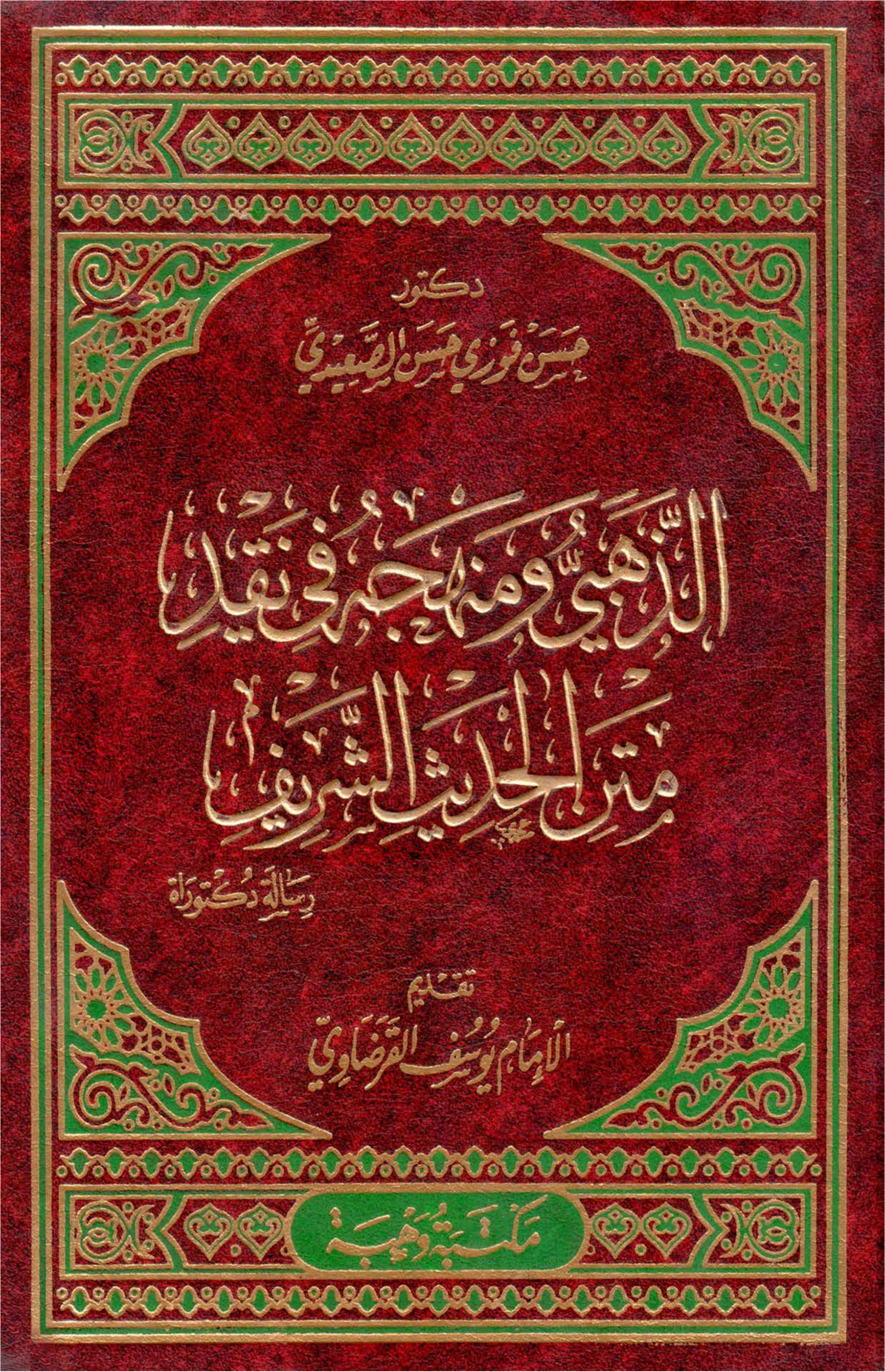

دكتور
حسن فوزي حسن الصعيدي
الذهبي ومنهجه في نقد
متن الحديث الشريف
رسالة دكتوراة
تقديم
الإمام يوسف القرضاوي
مكتبة وهبة

دكتور

حسن فوزى حسن الصعيدي

الإمام الذهبي ومنهجه في نقد

متن الحديث الشريف

[رسالة دكتوراه]

تقديم

الإمام يوسف القرضاوى



الذهبي ومنهجه
في نقد متن الحديث
دكتور حسن فوزي حسن الصعيدي
الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة
٧٣٢ صفحة ١٧ × ٢٤ سم
رقم الإيداع : ٢٠١٣/٨١٠٤
الترقيم الدولي : I.S.B.N.
978-977-225-375-3



دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الصعيدي ، حسن فوزي حسن .
الذهبي ومنهجه في نقد متن الحديث /
حسن فوزي حسن الصعيدي . -
القاهرة : مكتبة وهبة ، ٢٠١٣ .
٧٣٢ صفحة : ٢٤ سم .
تدمك ٣ ٣٧٥ ٢٢٥ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - الحديث - شرح
٢ - الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان
ابن قايماز الذهبي ، ١٢٧٤ - ١٣٤٨
أ - العنوان

٢٣٧,٣





إهداء

إلى روح أمي الطاهرة
محلقة في رحمة الـلـه وغفرانه
وجنات خُلده ورضوانه
أملاً كانت تتمنى أن تراه
ودربًا طالما دفعتني إلى منتهاه
الـلـهم ارفع درجاتها في عليين
واجمعها في الآخرة مع النبيين والشهداء والصديقين
واجعل ثواب هذا العمل في ميزان حسناتها
وارزقها النظر إلى وجهك الكريم

بسم اللـه الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم فضيلة الإمام يوسف القرضاوي

رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

حمدا لله ، وصلاة وسلاما على رسوله محمد ، وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

(أما بعد)

فعندنا نحن المسلمين مصدران كبيران للإسلام : مصدر مؤصِّل ومصدر مكمل ، أو مصدر يؤسس ، ومصدر يبين ويشرح ، أو مصدر أول ، ومصدر ثان ، وهما القرآن والسنة .

فالمصدر الأول هو القرآن الكريم ، الذي أنزله اللـه على رسوله محمد بطريق الوحي الجلي ، كما قال تعالى : (**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ {193/26} عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ {194/26} بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ**) (الشعراء:193-195) .

وهو الذي قال اللـه فيه لرسوله : (**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**) (النحل:89) .

وقال في ختام سورة يوسف : (**لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**) (يوسف:111) وقال تعالى : (**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**) (الإسراء:9) .

وقال سبحانه : (**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**) (الأنعام:153).

والمصدر الثاني هو : السنة النبوية ، التي جاء بها محمد صلى اللـه عليه وسلم ، وتتضمن البيان النظري للإسلام ، والتطبيق العملي له ، كما قال تعالى : (**وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ**

الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (النحل:64).
وقال سبحانه : (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل:44) .

وهذه السنة تشمل : ما صحت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل ، أو تقرير أو سيرة ، أو صفة خُلُقيَّة أو خَلْقية .

ومن هنا قام علم تفسير القرآن وعلوم القرآن وما يتعلق به في ثقافتنا الإسلامية ، كما قامت إلى جوارها علوم السنة ، أو علوم الحديث ، نحو تسعين علمًا عدها الإمام السيوطي في كتابه (تدريب الراوي في تقريب النواوي) .

وعلق على كل من هذه العلوم الشريفة أعداد هائلة من العلماء ، زخرت بهم بحار هذه العلوم ، وقاموا بها علمًا وعملاً ، وبيانًا وشرحًا ، وفصلوها تفصيلاً في كل أنحاء البلاد ، وفي كل ما يحتاج إليه العباد ، وكانوا كما جاء في الحديث : "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين "[1]. وقد قواه ابن القيم .

وقامت في كل أنحاء العالم مدارس ومعاهد ، وجوامع وجامعات ، وأندية وروابط ، لتدريس هذه العلوم وتكميلها وتوضيحها ، حتى تضخمت ونضجت وأثمرت .

وكان من ذلك في مصر ، الجامع الأزهر ، وما تفرع عنه ، وما أضيف إليه من مدارس ودور للعلم بجانبه ، من معاهد وكليات وجامعات ، فإن لكل منها مكانها ومكانتها ، مثل كلية دار العلوم ، والجامعات الحديثة ، التي كان لها صداها ومداها في خدمة القرآن والسنة وعلوم الأمة ، فلا غرو أن تجد في هذه دراسات وكتبا وبحوثا قيمة ، نالت حظها من الدرجات العلمية الجامعية المعروفة .

والكتاب الذي أقدمه اليوم للقراء العرب هو إحدى هذه الدراسات القيمة التي ظهرت من غير الأزهر ودار العلوم وما في معناهما ، وإنما هو من إحدى كليات

(1) رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (732) ، وابن بطه في الإبانة (33) ، و الخطيب في شرف أصحاب الحديث صـ 29 ، وقال عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الشرعية (342/1): قال يحيى بن معين : ما روى إسماعيل عن الشاميين فهو صحيح . ومعان هذا شامي دمشقي ، وصححه الألباني في صحيحه في مشكاة المصابيح (1853) .

الجامعات المدنية ، فهو من قسم اللغـة العربيـة ، ولا ريـب أن بـين العربيـة والإسـلام صلة وثيقة .

إنه كتاب الدكتور حسن فوزي حسن الصـعيدي عـن (الإمـام الـذهبي ومنهجـه في نقد متن الحديث الشريف) .

والحقيقة أني لم أكن أعرف الأخ حسن من قبل ، فبعـدى عـن مصر مـن أكـثر مـن نصف قرن ، جعلني أجهل الكثير من أبنائها ، والكثير مما يصدر عنهم .

صحيح أن مصر ـ حرسها الـلـه ـ تأخرت وتدهورت في نواح كثيرة عمليـة وعلميـة ، شهد بذلك كل العارفين بشؤونها وأحوالها ، وكلـما مـرت الأيـام ازداد الخسـار والـدمار عليها ، وهذا ما شهد به القاصي والداني .

ولكن بين هذا الركام ، تخرج أحيانا أعمال علميـة ، تحسـب لأصـحابها ، فـما يـزال الخير كامنا في هذه الأمة إلى يوم القيامة ، ولا تخلو الأمة خلوا كاملا مـن هـذا الخـير ، كيــف والـلــه تعــالى يقــول : (وَمِمَّــنْ خَلَقْنَــا أُمَّــةٌ يَهْـدُونَ بِــالْحَقِّ وَبِــهِ يَعْـدِلُونَ) (الأعراف:181) .

وقال علي بن أبي طالب رضي الـلـه عنه : "لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة"[1].

ولهذا على الرغم مما ينزل بمصر ويحيق بها ، لا تزال ترى فيها ما بين حـين وآخـر ، أعمالها تسر بها أنفسنا ، وتقر بها أعيننا ، فضلا من الـلـه تعالى علينـا ، حتـى لا تيـأس أبدا . (إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ الـلـهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ)

(يوسف:87) .

جاء الأخ حسن ليعمـل في مـدارس قطـر ، أو في مسـاجدها ، وقـدم إليَّ ليعمـل في مكتبي مع الشباب العاملين ، وقبلته في أول الأمر دون أن أعرفه ، ثم عرفـت أن لديـه دراسة أطلعني عليها ، فأعجبت بهـا ، وعرفـت أن الرجـل ، ينبغـي أن يعـرف قـدره ، ويبرز دوره ، فلا يجوز لنا أن نغمـط جهـد أبنائنـا وإخواننـا الجاهـدين الـذين حفـروا الأرض ، وبذروها بالبذور الطيبة ، وسقوها بالماء الطيب ، وجهدوا عليها جهدهم حتى آتت أكلها .

(1) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (79/1) .

لقد اكتشفت أن هناك كليات وجامعات غير شرعية ، تعطي درجات عليا في الدراسات الشرعية في الحديث كما في رسالتنا هذه ، وفي التفسير ، كما عرفت أن كلية الدراسات العربية في جامعة أسيوط أعطت طالبا نجيبا درجة الدكتوراه في التفسير ، وكان موضوع دراسته : القرضاوي ومنهجه في التفسير ، كما عرفت أن بعض كليات التربية المدنية أعطت أكثر من ماجستير عن منهج القرضاوي في التربية .

ولقد أعجبني في هذه الدراسة : أنها حول شخصية أحبها وأقدرها وأعرف مقامها ، وهي شخصية الإمام الذهبي ، أحد كبار أئمة الحديث والتاريخ والنقد الأفذاذ ، الذين أعجبت بهم في حياتي ، وبنظرتهم الاعتدالية ، التي تقوم على التوازن والإنصاف مع الموافق والمخالف . . . وهذا لا يتأتى لكل إنسان .

ولقد تتبعت الإمام الذهبي في كثير من أحكامه في كتبه ، مثل : ميزان الاعتدال ، وطبقات الحفاظ ، وتاريخ الإسلام ، وسير أعلام النبلاء ، وغيرها من كتبه الكثيرة ، في مختلف علوم الحديث ، والتي لا يستغني عنها باحث ، وهي وحدها ركن ركين في المكتبة الإسلامية .

فوجدته رحمه الله لا يحيد أبدًا عن العدل والنصفة ، حتى مع الملاحدة وأعداء الدين . ومع الظلمة والجبابرة المستكبرين في الأرض . إذا كان لهم من العلم والفكر والأدب والعمل ما يقدمونه للناس .

انظر إلى قوله عن الحجاج ، وما اشتهر به من ظلم وقتل ، وإيذاء الناس وتجبر عليهم . فهو لا ينسي الكثير من الفظائع ، ولا يخفي قليل الإحسان . ففي ترجمة الحجاج ، ذكر سوء سيرته وظلمه ، وتجبره وخبثه ، وسفكه للدماء ، وحصاره لابن الزبير بالكعبة ، ورميه إياها بالمنجنيق ، وإذلاله "لأهل الحرمين"، وتأخيره للصلاة ثم قال : "نسبه ولا نحبه ، بل نبغضه في الله ، فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان"[1] .

ومع هذا لم ينسَ الذهبي حسنات الحجاج وإن قَلَّت ، وذكر أنه ذو شجاعة وإقدام ، وفصاحة وبلاغة ، وتعظيم للقرآن ، فقال : "وله حسنات مغمورة في

(1) سير أعلام النبلاء (343/4) .

بحر ذنوبه ، وأمره إلى اللــه ، ولـه توحيـد في الجملـة ، ونظـراء مـن ظلمـة الجبـابرة والأمراء"[1].

وانظر إلى قوله عن أبي نواس وما اشـتهر بـه مـن مجـون وخمريـات : "لـه أخبـار وأشـعار رائقـة في الغـزل والخمـور ، وحظـوة في أيـام الرشـيد والأمـين . . . عفـا اللــه عنه"[2].

وإلى قوله عن بشار بن برد وما أثر من شكه وارتيابه في الدين : "شاعر العصر . . . بلغ شعره الفائق نحوا من ثلاثة عشر ألف بيت . . . ومدح الكبراء"[3].

وإلى قوله عن الجاحظ المعتزلي وإغراقه في الاعتزال ، وإلى غـيرهم ممـن يخالفونـه في المنهج أو الاعتقاد أو الفقه وأصوله . تجد الرجل آية في الاعتدال والإنصاف ، على ما هو شأن البشر ، الذين لا يبلغ أحدهم الكمال من كل جانب .

ولقد كان علاَّمة الترك الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في تركيا الذي ختم حياته في مصر ، بعد أن ألحقت تركيا قسرا بالركب العلماني ، وسيق الشعب بالحديد والنار إلى الحياة اللادينية ، وقوتل العلـماء ، وشردوا مـن أجـل ذلـك ، ومـنهم الشيخ الفقيه الحنفي المحدث الكوثري ، شيخ صديقنا العلاَّمة الفقيه الحنفي الحلبـي المحدث عبد الفتاح أبي غدة ، وقد كان الكوثري يقول عن الذهبي كلاما كثيرا ويتهمـه بأنه لم يكن منصـفـا فـي تراجمـه لمـن يخالـفـونــه ، ولا منصـفا في كـل تراجمـه لمـن يحبونه ، ويحاول أن يستدل على ذلك من مصنفات الإمام الذهبي على خلاف ما عرفه الناس به طوال التاريخ .

وأنا مع إعجابي بالشيخ الكوثري ، ضاق صدري بما يقول ، وقلت لصـديقنا وشـيخنا أبي غدة رحمه اللـه : هل أنت مع شيخك الكوثري في هذا ؟

الحقيقة أني أجد نفسي ضده ، فالرجل عنـدي مثـال يُحتـذى في الحـديث عـن العباقرة والنوابغ . وهو يجتهد أن يوفيهم حقهم ، ولا يبخسهم حظهم ، وإن أخذ

---

(1) سير أعلام النبلاء (343/4).

(2) المصدر السابق(279/9، 280) .

(3) المصدر السابق (24/7، 25) .

عليهم ما أخذ من شكوك أو سلوكيات . قال الشيخ : أنا معك في هذا ولست مع شيخي . ولقد تابعته في كثير من الشخصيات ، فلم أجد أكثر إنصافا منه ، حتى مع خصوم فكرته ، وأعداء جماعته . بل أعداء المسلمين وأهل الدين جميعا .

والحقيقة أن الحافظ ابن حجر رووا عنه أنه شرب ماء زمزم ليصل في معرفة الرجال وحفظهم إلى ما وصل إليه الذهبي ، ومع ما وصل إليه ابن حجر من رحاب العلم وأعماقه ، لا أعتقد أنه وصل إلى ما وصل إليه الذهبي ، فقد كان الذهبي مؤرخ الأمة كلها . محدثيها ومفسريها ، وفقهائها على اختلاف مذاهبهم ، وأصولييها ، ومتكلميها ، ومتصوفيها ، ونحويها ولغويها وسائر طوائفها ، إلى ملوكها وأمرائها وقوادها .

اختار أخونا وابننا الذي نقدم له : (الذهبي ومنهجه في نقد متن الحديث الشريف) وهذا أيضا قربني إلى الموضوع مرة أخرى . لأنه تعرض للحديث من جهة متنه ، وهو أحب إليّ من التعرض إلى سنده ، وإنه كذلك يقترب من الذهبي الناقد لعلم الحديث ، ومنهج النقد أحب إليّ من غيره .

لهذا أعجبت بدراسة الابن حسن ، التي قدمها إليَّ مطبوعة بالآلة الكاتبة على الورق الكبير ، فبلغت 687 صفحة . ولكنها كلها محشوة علما حقا ، ينتفع بها كل من قرأها ، وكان عنده رغبة في تحصيل العلم واقتناصه حيث وجده .

تناول ابننا حسن في هذه الرسالة ثلاثة أبواب :

وقد جاء الباب الأول في ثلاثة فصول :

يقدم أولها وصفًا لحياة الإمام الذهبي وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومصنفاته ، وإذا كان هذا الفصل غالبا ما يكون تقليديًّا ، لا يكاد الباحث يضيف فيه إلا يسيرًا ، إلا أن الباحث آثر ألا يخلو من بعض الفوائد ، حيث فند بعض ما انتحل على الذهبي من المؤلفات مثل : (رسالة الذهبي إلى ابن تيمية) تلك الرسالة التي تحمل غلظة في القول ، وفظاظة في الوصف وتنكرًا لشيخه ورفيق دربه الذي اشترك معه في كثير من المواقف .

كيف يقبل العالم المنصف أن الذهبي قد جرى بهذه الرسالة قلمه ، وخطها بنانه ، وهو الذي يقول في شيخه وشيخ الإسلام : "فوالله ما مقلت عيني مثله ،

ولا رأى هو مثل نفسه . . . فارغًا عن شهوات المأكل والملبس والجماع ، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه"[1] .

وقد نقل عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله ما يبين موقفه من ابن تيمية بوضوح. يقول الذهبي : "ومن خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير فيه ، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه ، وقد أوذيت من الفريقين : من أصحابه وأضداده ، وأنا لا أعتقد فيه عصمة ؛ بل أنا مخالف له في مسائل أصلية وفرعية"[2]

ومع ذلك الاختلاف ، فالذهبي يرى في شيخ الإسلام ابن تيمية نموذجًا قلما يتكرر ، ويرى أن مخالفيه إنما خالفوه عن هوى .

يقول الذهبي : "فوالله ما رمقت عيني أوسع علمًا ، ولا أقوى ذكاءً من رجل يقال له : ابن تيمية ، . . . وقد تعبت في وزنه ، وفتشته حتى مللت في سنين متطاولة ، فما وجدت قد أخره بين أهل مصر والشام ، ومقتته نفوسهم ، وازدروا به وكذبوه وكفروه ، إلا الكبر والعجب ، وفرط الغرام في رياسة المشيخة ، والازدراء بالكبار" .

يعلق ابننا الباحث فيقول :

وبعد هذا يظن أن تكون تلك النصيحة الذهبية من تأليف الحافظ الذهبي؟! القلب يأبى هذا ، والعقل يرفضه ، والشواهد ترده وما يتمسك به إلا من يتخذ من هذه الرسالة ذريعة للنيل من الحافظ ابن تيمية ، رضي الله عن الأئمة الأعلام ، وغفر الله للجميع بمنِّه وكرمه ، آمين[3] .

وكذلك فعل مع كتاب (الطب النبوي) ، و(الكبائر) ، و(المنهج في مصطلح الحديث) ، فشكر الله له !

---

(1) الذهبي ، المعجم المختص بالمحدثين ص25 ، 26 .

(2) ابن حجر ، الدرر الكامنة (151/1) .

(3) وقد أكد دكتور بشار عواد نسبة هذه الرسالة للذهبي ، ولم يعترض عليها وجعلها مما يؤيد وسطية الذهبي رحمه الله !! في كتابه : الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص146 ، وانتقدها الأستاذ عبد الستار الشيخ ودلل على زيفها وبطلانها في كتابه : الذهبي مؤرخ الإسلام ، ناقد المحدثين ص350-352 . ولابد من باحث أصيل يبحث بينهما .

وتناول الفصل الثاني ملامح المنهج النقدي عند الذهبي ، حيث جمع الباحث من الشواهد ما يدل على أن الذهبي ، قد جمع من المقومات ما هو عزيز وهو رأس مال الناقد المتجرد عن الهوى ، ومن ذلك :

الإنصاف : فمما تميز به الإمام الذهبي : الإنصاف ، وهو عزيز ، قليل من يتصف به ، ونادرٌ من ينخلع عن ذاتيته ومذهبه وآرائه أثناء مناقشته لبعض القضايا .

فعند حديث الحافظ الذهبي عن الإمام ابن حزم دافع عنه أمام خصومه ، ورأى حسناته مقارنة بأوهامه ، ووزن ذلك بميزان العدل والإنصاف ، وخلع عنه ثوب التحامل ، فقال في ترجمته : "ابن حزم رجل من العلماء الكبار ، فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة ، والمسائل الواهية ، كما يقع لغيره ، وكل أحد يؤخذ منه ويرد عليه"[1].

والإمام يخالف ابن حزم في مسائل عدة ، ويتبرهن له خطؤه فيها ، ولكن ذلك لا يدفعه للتحامل عليه ، أو الغلو في نشر أخطائه والتغاضي عن صوابه ، يقول الذهبي :"ولي أنا ميل إلى أبي محمد ، لمحبته في الحديث الصحيح ومعرفته به ، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل ، والمسائل البشعة في الأصول والفروع ، وأقطع بخطئه في غير مسألة ، ولكن لا أكفره ولا أضلله ، وأرجو له العفو والمسامحة وللمسلمين ، وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه"[2].

المرونة والاعتدال :

المرونة هي التي تميز الناقد المعتدل ، الذي لا غاية له سوى الوقوف على الحقائق ، دونما انحياز أو تعلق بأحد طرفي النقيض . والذهبي يعدُّ داعية إلى الاعتدال والتوسط راغبًا عن الإفراط ، معرضًا عن التفريط ، فلم يحتد الذهبي على إبراهيم بن سعد المدني لكونه يبيح سماع الملاهي ، ولم يجعل ذلك سببًا في طرح علمه ورواياته ، بل التمس له المعاذير ، ودافع عنه قائلاً : "كان يجوز سماع الملاهي ، ولا يجد دليلاً ناهضًا على التحريم ، فأداه اجتهاده إلى الرخصة ، فكان ماذا؟"[3].

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1153/3) .

(2) الذهبي ، السير (202/18).

(3) الذهبي ، الرواة الثقات ص37 .

الذهبي يناقش حفاظ الحديث :

حفل تاريخنا الإسلامي بعلماء أفذاذ جادوا بأعمارهم وأموالهم ، ورحلوا وارتحل الناس إليهم ، فأسهمت جهودهم في بناء ذلك الصرح العلمي الإسلامي ، وأثمرت تلك التضحيات ذلك التراث الهائل الذي نفاخر به الدنيا .

ومع كل ذلك فلا بد للسان من عثرة ، ولا بد للقلم من زلة ، ولا بد للعالم الجليل من كبوة ، وهذا هو الإنسان ، مخلوق تعتريه أوجه النقص ، وتحيط به من العوامل ما يجعله ينسى أو يزل ، وسبحان من له الكمال .

فالعالم الورع من يصوب الخطأ من غير أن يُشَهِّر بالمخطئ ، وأن يرشد المخطئ من غير أن ينزل من قدره ، وأن يبين أوهام المصنفات دون أن يهجر محاسنها ، مع التأني في القول ، والعدل في النقد .

وللإمام الذهبي رحمه الله في ذلك الحظ الوافر ، واليد الطولى

مثال : سنن ابن ماجه

كتاب سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة ، تأخر ترتيبه ، وقل الاعتماد عليه ، حتى استبدل بعض العلماء به موطأ مالك ، كما عد آخرون أصول السنة خمسًا لا ستًّا ، متجاهلين كتاب الإمام القزويني .

وابن ماجه في نفسه حافظ ناقد صادق ، واسع العلم ، ثقة في نفسه ، كبير الشأن ، ولكن الذهبي يرى أن الذي " غضَّ من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير ، وقليل من الموضوعات"[(1)] .

ومن أشنع الموضوعات ما رواه ابن ماجه من رواية داود بن المحبر ـ واضع كتاب العقل ـ "تفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين ، من رابط فيها أربعين ليلة كان له في الجنة عامود من ذهب وزمردة خضراء ، على ياقوتة حمراء ، لها

(1) الذهبي ، التاريخ (468/20) .

سبعون ألف مصراع من ذهب ، كل باب منها فيه زوجة من الحور العين"[1].

قال الذهبي : "فلقد شان ابن ماجه سننه بإدخال هذا الحديث الموضوع فيها"[2] .

استقراء المصادر

الإمام الذهبي صاحب دعوة للتصفح والنظر في المصادر وعدم الاكتفاء بالنقل عن أصحابها ، فمن خلال تلك المطالعة وذلك البحث في المصادر الأصيلة ربما تتغير كثير من النتائج والمسلمات ، إنها المعرفة عن قرب ، وإنه التقييم الذي لا يتأثر بذاتية الآخرين .

فالإمام ابن عبد البر كان إمامًا ديِّنًا ثقة متقنًا ، علاَّمة متبحرًا ، ومن خلال النظر في مصنفاته يقول الذهبي : "فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين ، ومن نظر في مصنفاته ، بان له منزلته من سعة العلم وقوة الفهم وسيلان الذهن"[3].

والحافظ الدارقطني له قدم السبق في قوة الحفظ وغزارة المعرفة وبراعة الفهم ، وقد عرف بالحديث عامة ، واشتهر بالعلل خاصة ، ويقرر الإمام الذهبي تلك الحقيقة ، من خلال مطالعة كتبه . يقول الذهبي : "وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد ، فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجبك"[4].

وكما تدل المصنفات على آراء واتجاهات مؤلفيها ، فهي تعد دليل براءة مما يلصق بصاحبها من تهم ، وما يدعى عليه من أقوال أو ينسب إليه من آراء .

وقد شُنِّع على ابن جرير بالتشيع ، وأنه يجيز مسح الرجلين في الوضوء ، ولم يقبل الذهبي ذلك مستندًا إلى دليل النفي ، وهو خلو مصنفاته من ذلك فقال : "ولم نر ذلك في كتبه"[5].

---

(1) رواه ابن ماجه في الجهاد (2780) عن أنس بن مالك .

(2) الذهبي ، الميزان (20/2) ، والتاريخ (150/14) .

(3) الذهبي ، السير (157/18).

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (993/3 ، 994) .

(5) الذهبي ، السير (277/14) .

وفي الفصل الثالث ، ألقى ابننا حسن الضوء على مقومات الإمام الذهبي العلمية ، وكيف أخذ الإمام الذهبي بناصية علوم جمة ، وحمل لواء معارف متعددة ، ذكر منها:

مصطلح الحديث

فقد اهتم الذهبي بعلوم الحديث ، وبها عرف ، وكان لمصطلح الحديث شأن مع ذلك الإمام ، فقد أفرد له بعض مصنفاته ، ومن ذلك "الموقظة" التي اختصر فيها كتاب "الاقتراح" لشيخه ابن دقيق العيد ، وظهر فيه من آرائه النقدية وتوجيهاته الاصطلاحية ما صبغ ذلك المختصر بروح الذهبي المعروفة في مختصراته ، تلك الروح التي لا تعرف الاختصار الأعمى ، بل ينتقد ، ويضيف ، ويهذب ويشرح .

وكذا "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ، و"الزيادة المضطربة" ، و"العذب السلسل في الحديث المسلسل" ، و"معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" ، و"من تكلم فيه وهو موثق" ، إلى غير ذلك ، إضافة إلى ما بثه في كتب التراجم والتواريخ والاختصارات وغيرها من مباحث تهتم بمصطلح الحديث وتعنى به .

الجرح والتعديل

الذهبي إمام في الجرح والتعديل ومعرفة الرواة ، وله في ذلك الميدان آثار وآراء ، يتعامل مع ذلك الباب تعاملاً غير تقليدي ، وقد أصل القواعد في ذلك في مرونته المعهودة التي لا تعرف الجمود ، وقد رد كثيرًا من الطعون في الرواة إذا ثبت له أن ذلك عن تعنت ، وقد رد الذهبي جرح أبي حاتم الرازي لأبي ثور الكلبي مع توثيق النسائي والناس له ، واصفًا ذلك الجرح بالغلو[1] ، أو عن اجتهاد ثبت خطؤه ، فقد قوى الإمام شعبةُ محمدَ بن إسحاق وحجاج بن أرطاة ،

---

(1) الذهبي ، الميزان (29/1) .

وهما من أركان التدليس ، وقلل من شأن خالد الحذاء وهشام بن حسان ، وهما من رواة الصحيحين .

قال الذهبي : "هذا الاجتهاد من شعبة مردود ، لا يلتفت إليه ؛ بل خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين ، هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق"[1] .

وكذلك رفض الجرح إذا كان الراوي أقوى وأثبت من المجرِّح ، أو إذا كان الجرح غير ثابت عن المجرِّح ، ورد كثيرًا من الجرح الغير مفسر إذا تفرد به الناقد .

وله في الجرح والتعديل مصنفات مشهورة ، على نتائجها عمل أهل العلم ، ومن تلك المصنفات "المغني في الضعفاء" ، و "ميزان الاعتدال" ، و"وتذهيب التهذيب" ، و"الكاشف" .

التاريخ :

الذهبي عالم بالتاريخ ، محيط بأحداثه ، له عناية خاصة به ، وقد تأثر بذلك في نقده للمتون ، فهو في تحليله للنص لا يغفل عن القرائن والأحداث التاريخية ، وله دُرْبة واسعة بالتاريخ ، فقد ألف في ذلك مصنفات هي العمدة عند الباحثين في التاريخ ، ومن ذلك التاريخ الكبير وسير أعلام النبلاء وغير ذلك .

وفي الباب الثاني بدأ الباحث فصله الأول متعاملاً مع صلب موضوعه عندما عرض للتطور التاريخي لنقد متن الحديث الشريف عبر القرون ، حتى وصل إلى القرن الثامن (عصر الذهبي) . وذكر أعلام المحدثين في كل قرن ممن كان لهم إسهامات في علم نقد المتون ، وتطبيقاتهم العملية في نقدهم الإيجابي أو السلبي .

وفي الفصل الثاني تعرض لمباحث نقدية مهمة ، منها الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف ، ومنها ضبط الراوي زمن التحمل والأداء ، وتعرض لمقومات الضبط ، ومظاهر اختلاله ، ومنها الرواية بين اللفظ والمعنى .

وتحدث أيضًا عن مقاييس نقد متون السنة ، وقسمها إلى :

---

(1) الذهبي ، الميزان (191/6) .

1- مقياس المقارنة ، وذكر فيها خلاف القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، وخلاف فتوى الصحابة وخلاف الإجماع ، وخلاف الواقع ، وخلاف التاريخ الصحيح ، وخلاف الإجماع .

2- المقياس العقلي ، وذكر فيه التحديث بما لا يجوز مثله ، وما لا يشبه ألفاظ النبوة ، وخلاف الأوثق ، وخلاف المشاهد المحسوس ، وارتباط المتن باعتقاد الراوي العقدي والفقهي .

ثم شرع يتحدث عن نقد متن الحديث من حيث المبنى ، فذكر التصحيف ، وأسبابه وأقسامه ، وأثره في الفقه الإسلامي . وذكر الإدراج ، وأسبابه وأقسامه ، وعلاماته . وذكر زيادة الثقة ، وتفاوت الثقات ، وأسباب الزيادة ، وحكمها . وكذلك الاضطراب والقلب والحديث المعلل .

وذكر بعد ذلك نقد الحديث من حيث المعنى ، فتحدث عن غريب الحديث ، ومختلف الحديث ، والناسخ والمنسوخ ، وأسباب ورود الحديث ، وفقه الحديث ، والحديث الموضوع .

ولعل هذا الفصل يمثل الاتجاهات النظرية ، أو التقعيد النظري لمباحث نقد متن الحديث الشريف .

وفي الفصل الثالث تعرض الباحث للصحيحين ، مبينا مكانتيهما عند المسلمين ، مدافعًا عن صحتهما أمام من أطلق العِنان لنفسه للخوض فيهما ، من غير المتخصصين ، مفرقًا بين حرية التفكير ، والتحرر من المبادئ .

وهو مع ذلك لا يغض الطرف عن بعض مشكلات الصحيحين ، فلا ينعزل عن أقوال نقاد الحديث من أهل النقد وأئمة العلل ، فلا يقول بعصمة صاحبي الصحيح من الخطأ مطلقا ، فهم بشر ، ويؤكد أن عملهم واختيارهم قابل للمناقشة ، ولكن مناقشة المتخصصين من نقاد الحديث وجهابذته ، لا المتطفلين على موائد المحدثين، من الذين حاربوا النقل باسم العقل ، ووضعوا جدارًا منيعًا بين العقل والنقل ، مع أن علماءنا يرون أن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح . وألف

ابن تيمية كتابه الكبير في عشرة أجزاء في (درء تعارض العقل والنقل) . وقد عقد القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار فصولاً لبيان بعض أوهام رواة البخاري ومسلم رحمهما الله ، وبيان الرواية الصحيحة الخالية من الوهم والخطأ ، وبالرغم من انتقاد هؤلاء الحفاظ لتلك الأحرف ، فمن الملاحظ أن الانتقاد لم يكن لأصول تلك الروايات ، وإنما لبعض الكلمات في تلك الرواية مع التسليم بأصل الرواية ، كما أن هناك من المحدثين من لم ينتقد تلك الأحرف وتأولها . ومن راجع الشروح تبين له ذلك.

فقد انتقد الحافظ حديث أبي هريرة مرفوعًا : "قال الله عز وجل : من عادى لي وليًّا فقد آذنني بالحرب ، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه" ، وفيه : "كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها".

قال الذهبي : "فهذا حديث غريب جدًّا ، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ"[1].

وانتقد الإمام الذهبي رحمه الله حديث عكرمة بن عمار ، عن أبي زميل ، عن ابن عباس قال : "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال : يا نبي الله ، ثلاث أعطينهن قال : نعم . قال : عندي أحسن العرب وأجملهن أم حبيبة أزوجكها . قال : نعم . قال ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك . قال : نعم . قال : وتؤمرني حتى أقاتل الكفار"

حكم عليه الحافظ الذهبي بالنكارة ، فقال في ترجمة عكرمة بن عمار ، فقال : " ساق له مسلم في الأصول حديثًا منكرًا ، وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي عن ابن عباس في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيان من النبي صلى الله عليه وسلم"[2] . ثم حكم عليه بعدم الصحة مع كونه في صحيح مسلم[3] .

(1) الذهبي ، الميزان (641/1) .
(2) الذهبي ، السير (137/7) .
(3) المصدر السابق (222/2) .

وأورد ابننا الدكتور حسن نماذج من الانتقادات على الصحيحين ، بعضها ظهـر فيـه وهم المنتقدين ـ وهو أكثرها ـ وبعضها استشكل فتنازع فيه المصححون والمضـعفون ، وكل فريق له ما يؤيد نظرته ، فمن أخذ بظاهر المتن انـدفع إلى تـوهيم الـرواة ، ومـن تأول معناه نزع إلى تصحيح الرواية . والقسم الرابع ما ثبت فيه الـوهم مـن الشـيخين أو أحدهما رحمهما اللـه تعالى ، وهو نادر جدا .

وفي الباب الثالث كانت الدراسة العملية عن نقد المتن ، فتنـاول الفصـل الأول مـن هذا الباب علاقة المتن بالإسناد عند الذهبي .

فالمرويات (المتون) تارة تشكِّل معيارًا لتقييم الرواة ومعرفة منـازلهم ، وقـد ظهـر ذلك جليًّا في الحكم على الرواة المجهولين ، فقد تم معرفة أحوال ضـبطهم أو وهمهـم من خلال المتون التي رووها .

وقد أكد على ذلك الذهبي رحمه اللـه ، وبين أن المتون المنكرة يضْعُف الراوي من أجلها ، فقد ضعَّف المحدثون أحمد بن نصر الذارع ، قال الذهبي : "روى عن الحـارث بن أبي أسامة وطبقته ، فأتى بمناكير تدل على أنه ليس بثقة . وذكـر مـن ذلـك حـديث علي مرفوعًا : "يا علي إنما سمى نخل المدينة صوحانيًّا لأنه صاح بفضلي وفضلك"[1] .

وروى الحارث بن عمير مـن حـديث عـلي ﷺ مرفوعـًا : "إن فاتحـة الكتـاب وآيـة الكرسي والآيتين من آل عمران ... لمـا أراد أن ينـزلهن تعلقـن بـالعرش فقلـن : يـا رب! تهبطنا إلى من يعصيك . . . " الحديث .

قال الذهبي : "تفرد به الحارث ، وبمثل هذا الحديث المنكر نالوا منه"[2].

كما أن نظافـة السـند لا تعنـي صـحة المـتن مطلقًـا ، فكـم مـن إسـناد سـاطع كالشمس يحمل متنًا بـاطلا ، وهـذا مـا يرصـده علـماء العلـل وجهابـذة النقـاد ، ووجدنا الذهبي لا تأسره جودة الأسانيد ، ولا يغتر بحسـنها قبـل أن يحـاكم تلـك

(1) الذهبي ، الميزان (161/1) .

(2) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص73 .

المتون لدلالات التشريع الخالد والحكمة النبوية ، ولذلك فكثيراً ما ينتقد المتن مع صحة الإسناد .

فقد روي عن علي ﵁ قال : يا رسول الله ، تفلت القرآن من صدري ، قال : أفلا أعلمك كلمات تثبت ما تعلمت في صدرك! فقال : أجل ، قال : إذا كانت ليلة الجمعة ، فقم بأربع ركعات تقرأ فيهن : يس ، والدخان ، وتنزيل ، وتبارك ، ثم تدعو . . . " الحديث .

قال الذهبي : "مع نظافة سنده حديث منكر جدًّا ، في نفسي منه شيء"[1] . وقال في موضع آخر : "حيرني والله جودة سنده"[2].

وجاء الحديث في الفصل الثاني عن : النقد الإيجابي للمتن عند الذهبي ،

وضمنه مباحث منها : شرح المتن ، والاستنباط من النص ، وتصويب فهم ، ودفع التعارض ، ودفاع عن صحة متن ، وذكر ما صح في الباب .

وكذلك ذكر النقد السلبي للمتن عند الذهبي :

وأشار الباحث إلى دلائل تضعيف المتن عند الذهبي ، ومنها :

معارضة الصحيح الثابت من المرويات ، فقد روي من حديث أبي هريرة : "اللهم إنك أخرجتني من أحب البلاد إليَّ ، فأسكني أحب البلاد إليك ، فأسكنه الله المدينة" ، قال الذهبي : "موضوع ، فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة"[3].

وخلاف المعلومات التاريخية الثابتة إن مخالفة المتن للمعلوم من الحوادث التاريخية التي اتفق عليها العلماء ، وتواترت عند أهل التواريخ يعد قدحًا في الرواية ، وقرينة على تسرب الوهم إلى أحد رواة الحديث ، ودلالة على عدم قبول ذلك المتن .

---

(1) الذهبي ، الميزان (213/2) .

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (461/1) .

(3) الذهبي ، المستدرك (4/3) .

فمن ذلك حديث هشام بن عروة ، عن أبيه قال : "مر ورقة بن نوفل ببلال ، وهو يعذب على الإسلام . يلصق ظهره بالرمضاء ، وهو يقول : أحد أحد ، فقال : يا بلال صبرًا ، والذي نفسي بيده ، لئن قتلتموه لأتخذه حنانًا" ، قال الذهبي : "لم يعش ورقة إلى ذلك الوقت"[1] .

ومخالفة الواقع ، وقد تخالف الرواية الواقع الذي لا يختلف فيه اثنان ، ممن شهدوا ذلك المشهد ، فيكون اتفاق العلماء على ذلك من أدلة الخطأ في الرواية ؛ إذ التناقض بين الرواية الصحيحة والواقع المجمع عليه يوهن الحديث ، ويشكك في صحة نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم .

ومن ذلك حديث ابن عباس ﵁ : "أسلم العباس بمكة قبل بدر ، وأسلمت أم الفضل معه حينئذٍ ، وكان مقامه بمكة ، إنه كان لا يغبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة خبر يكون إلا كتب به إليه ... ولقد كان يطلب أن يقدم ، فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن مقامك مجاهد حسن ، فأقام بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم"، قال الذهبي : "ولو جرى هذا لما طلب من العباس فداءً يوم بدر ، والظاهر أن إسلامه كان بعد بدر"[2].

وخلاف المعقول ، ومن ذلك حديث ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : "يا رسول الله ، أفتنا في بيت المقدس . قال : ائتوه فصلوا فيه ، فإن لم تأتوه وتصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قناديله" . قال الذهبي : "هذا خبر منكر ، وكيف يسوغ أن يبعث بزيت ليسرجه النصارى على التماثيل والصلبان ؟! وأيضًا فالزيت منبعه من الأرض المقدسة ، فكيف يأمرهم أن يبعثوا به من الحجاز محل عدمه إلى معدنه ؟! ثم إنه عليه السلام لم يأمر بوقيد ولا بقناديل في مسجده ولا فعله"[3].

ومشابهة كلام القصاص انتشر القصاص في الدولة الإسلامية ، وتطور أسلوب أدائهم ، فبينما كانت صورة القاص في الزمن الأول ذلك الواعظ الذي يذكّر

---

(1) الذهبي ، السير (352/1) .

(2) الذهبي ، السير (98/2 ، 99) .

(3) الذهبي ، مهذب السنن [1/ق291-ب] .

المسلمين بالحساب ، ويحثهم على العمل الصالح ، ويرغبهم في الآخرة ، ويزهدهم في الدنيا ، فإن صورته بدأت تتغير شيئًا فشيئًا ، حتى بلغ الحال بهم في بعض العصور ، إلى صورة متكفف لأموال الناس ، متسول لما في أيديهم ، يبيع آخرته بدنياه ، ويتفنن في وضع الحديث ، وافتراء الحوادث التي لم تكن ، مازجًا ذلك بالمؤثرات التي تجلب الدمع ، وتثير العواطف ، لعلمه أنه كلما جاشت المشاعر زاد العطاء .

تميز كلام القصاص بسمات خاصة ، وقد عد المحدثون مشابهة متن الحديث لذلك الأسلوب ، من دلائل تضعيف ذلك المتن ، وطرح الثقة به .

ومن ذلك ما جاء أيضًا في حديث أبي شحمة وفيه : "كانت امرأة تدخل على آل عمر معها صبي ، فقال : من ذا الصبي معك ؟ فقالت : هو ابنك ، وقع عليَّ أبو شحمة فهو ابنه ، فأرسل إليه عمر فأقر . فقال لعلي : اجلده . فضربه خمسين ، وضربه عمر خمسين . فقال : يا أبه قتلتني . فقال عمر : إذا لقيت ربك فأخبره أن أباك يقيم الحدود" ، قال الذهبي : "هذا وضعه القصاص"[1].

وتحدث ابننا حسن عن مظاهر الوهم في متن الحديث الشريف ، ومنها : رفع الموقوف ، والزيادة غير الثابتة ، والتصحيف ، والإدراج .

وفي الفصل الثالث تحدث عن نقد المتن عند معاصري الإمام الذهبي ، ذكر فيه الباحث الاتجاه النظري والتطبيقي لنقد المتن عند ابن تيمية وابن القيم وابن كثير . وهو فصل ينبغي أن يُقرأ ويستفاد منه ، ففيه خير وعلم كثير ، وإن كنا لا نحتاج إلى ضرب أمثلة له ، فحسبنا ما حصلنا هنا ، وقد استفدنا من أخينا حسن كثيرًا لوجوده معنا .

ومما أعجبني في هذه الرسالة : أنها رسالة مُلئت علمًا ، وملئت نقدا ، وملئت صدقا .

---

(1) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص317 رقم1157 .

أما العلم فهو علم موثق ، علم الحافظ الذهبي ، الذي ملأ الدنيا ، وأخذ عنه الناس في عصره ، ومن بعده ، وهم مطمئنون أنهم اغترفوا من بحر زخَّار ، واقتبسوا من سراج وهَّاج .

وأما النقد ، فإن علم الذهبي ليس مجرد علم يقوم على الحفظ واختزان الذاكرة ، بل هو علم عالم يفكر بحرية وأصالة ، ويعمل عقله فيما يحفظه وما ينقله ، ولذا رأيناه ينتقد العلماء الكبار ، من الأئمة والفقهاء والمحدثين ، والمؤرخين واللغويين وغيرهم ، ولكن بأدب العالم ، ولغة المتقن ، وما كان ـ رحمه اللـه ـ سبابا ولا فحاشا ، على نهج حبيبه ومعلمه محمد صلى اللـه عليه وسلم .

حتى إن بعضهم أراد أن يسيئ سمعته ، فنسب إليه رسالة غليظة خشنة ، لا يليق أن تصدر عنه ، وحاشاه من ذلك .

إن الرجل على ما عرفته طوال حياتي ، وعلى ما عرفته من هذه الرسالة العلمية الحافلة ، لا أجد فيه إلا أنه كان من الربانيين الصادقين (**الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللـهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللـهَ وَكَفَى بِاللـهِ حَسِيبًا**)

(الأحزاب:39)

كل ما آخذه على هذه الرسالة بعض الأغلاط الإملائية والنحوية ، ولعل بعضها طباعيا مما يقع فيه أكثر الخريجين في عصرنا ، وإن كان الأخ حسن أصح وأحسن كثيراً من غيره ، وهو ما نرجو لهم أن لا ييئسوا منه ، ويعودوا إليه ، ويتقووا فيه ، ومن طلب شيئًا وجده ، ومن سعى إلى شيء بجد حصَّله ، وقد حفَّظُونا من قديم : من جد وجد ، ومن زرع حصد .

وقد سألني بعض الشباب من زملاء الدكتور حسن : ألا توجد عندك ملاحظات على هذه الرسالة؟ فقلت لهم : كل عمل يقوم به البشر ، لابد لمن يبحث فيه أن يجد فيه شيئًا يجب أن يزاد فيه ، أو ينقص منه ، أو يكون أكمل مما بدا له ، إلخ ، ولكني وأنا أقرأ هذه الرسالة كنت معجبًا بها ، قرير العين بقراءتها ،

منشرح الصدر بما أجـده فيهـا، فقـد شـفت غلـيلي ، وروت ظمئـي ، وأدعـو لصـاحبها بالمزيد من هذا التوجه الإيجابي الذي نحتاج إليه في علومنا وفي مناهجنـا ، وفي حياتنـا كلها .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتـدي لـولا أن هدانا اللـه .

الفقير إلى عفو ربه

دكتور

يوسف القرضاوي

بسم اللـه الرحمن الرحيم

تمهيد

الحديث عن السنة النبوية المطهرة تمتزج فيه البسمة بالعَبرة ؛ إذ علت أصوات ذات نبرات جافية تشكك في حجية السنة ، وسُلَّت أقلام بمداد من حقد أسود أو جهل مفرط تهاجم السنة في أقوى حصونها : الصحيحين ، ومع اختلاف الدوافع والأهداف إلا أن وحدة التوجه قد جمعت تلك الطوائف في خندقٍ واحد .

وصار حرم السُّنة المشرفة كلأً مباحًا للصحفيين والإذاعيين و . . . بل وكل من رام شهرة رخيصة في زمن قد نطق فيه الرويبضة وتحدث فيه لكع بن لكع .

أضف إلى ذلك ما نراه اليوم من مظاهر الجفاء بين الأمة ونبيها الخاتم وقائدها الأعظم صلى اللـه عليه وسلم ، إذ تهاون الكثير في سنته ، ورغب العديد عن سيرته صلى اللـه عليه وسلم .

وفي الوقت ذاته هاهي مظاهر صحوة مباركة ، وعودة ميمونة إلى ذلك المعين الصافي ، والمورد العذب ، سلوكًا وعملاً ، دعوةً وفكرًا .

هاهي حركة تحقيق التراث الإسلامي عامة ، والحديثي خاصة تملأ سمع الدنيا وبصرها ، وهاهي شمس البحوث الحديثية تسطع من جديد ، فاللـه حافظ دينه ، ومخلد سنة نبيه ، ومقيض لها من يحفظها ويبلغها ، ويذود عنها ، ويدفع ما ألصق بها .

- مكانة النبي صلى اللـه عليه وسلم

رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين ، صاحب الحوض المورود ، واللواء المحمود ، قد تضافرت آيات الكتاب العزيز لبيان مكانته ووجوب طاعته ، كما تتابعت الآيات تحذر من مخالفة أمره ، وتتوعد من ينكث عن اتباع هديه ، فما نطقه صلى اللـه عليه وسلم وقوله إلا بوحي ، وما فِعله وسلوكه إلا بتوقيف وتشريع .

كما نزه اللـه تعالى مصطفاه عن العبث ، وألزم أتباعه الانقياد لأمره ، والإذعان لنهيه ، فهو الأسوة والقدوة . وقرن اللـه تعالى سنته بالقرآن الكريم ، وبيَّن أن النبي صلى اللـه عليه وسلم يهدي إلى طريق مستقيم .

قالِ تعالى : (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللـهَ) (النساء:80) .

وقال عز وجل : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا)

(الحشر:7) .

وقال سبحانه : (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللـهُ)

(آل عمران:31) .

وقال تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) (الشورى:52) .

وقال سبحانه : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النور:63).

وقد فهم سلف الأمةِ ذلك ، فاقتفوا أثره ، وتنافسوا على اتباع سنته والالتزام بهديهصلى اللـه عليه وسلم .

قال أبو بكر الصديق ﷺ : "لست تاركًا شيئًا كان رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يعمل به إلا عملت به ، إني أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ"[1].

ووقف الفاروق ﷺ يخاطب الحجر الأسود قائلاً : "واللـه إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يقبلك ما قبلتك"[2].

وجاء رجل لعمران بن الحصين مستنكرًا التحدث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وزاعمًا أن تلاوة آيات القرآن تكفي المسلمين فقال عمران بن الحصين ﷺ : "أرأيت إن أبيت أنت وأصحابك إلا القرآن ، من أين كنت تعلم أن صلاة الظهر عدتها كذا وكذا ، وصلاة العصر عدتها كذا وكذا ، وحين وقتها كذا . . . والموقف بعرفة ورمي الجمار . . . "[3].

ويتحدث الشافعي عن السنة الصحيحة الثابتة ووجوب الانقياد لها قائلاً : "وإذا ثبت عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم الشيء ، فهو اللازم لجميع من عرفه ، لا يقوِّيه ولا يوهنه شيء غيره ؛ بل الفرض الذي على الناس اتباعه"[4].

---

(1) البخاري ، كتاب فرض الخمس (227/6 رقم 3093) ، ومسلم ، كتاب الجهاد ، باب قول النبي صلى اللـه عليه وسلم : "لا نورث . . . " (240/3 رقم 1759).

(2) البخاري ، كتاب الحج ، باب ما ذكر في الحجر الأسود (540/3 رقم 1597).

(3) الخطيب ، الكفاية ص15 .

(4) الشافعي ، الرسالة ص330 ، رقم 905 .

ويحكي الحافظ ابن تيمية الإجماع على ذلك فقال عن العلماء المتبعين : "فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1] .

ورسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته بيْن مُبيِّن لمراد الحق سبحانه في كتابه ، وبين مشرِّع لأحكام ليست في القرآن الكريم ، وإنما كان قوله صلى الله عليه وسلم تشريعًا لأمر الله تعالى باتباع أمره .

قال الإمام أحمد رحمه الله : "إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه . . . جعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه ، وخاصه وعامه ، وناسخه ومنسوخه ، وما قصد له الكتاب ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المعبِّر عن كتاب الله ، الدال على معانيه"[2] .

وقال الشافعي : "إن الله جل ثناؤه وضع رسوله موضع الإبانة لما افترض على خلقه في كتابه ، ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصًّا في كتاب الله ، فأبان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي إلى طريق مستقيم صراط الله ، ففرض على العباد طاعته ، وأمرهم أخذ ما آتاهم والانتهاء عما نهاهم عنه ، وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومَنْ بعده إلى يوم القيامة واحدًا ، في أن على كلٍّ طاعته"[3] .

وإذا تجاوزنا العلماء العاملين إلى عموم الأمة ، فإن حب النبي صلى الله عليه وسلم يسري في العروق ويختلط بالدماء ، وكم تشتاق النفوس لزيارة مدينته والصلاة في مسجده ، والأنس في روضته والسلام عليه في قبره العاطر .

وكم لهج المحبون بمدحه صلى الله عليه وسلم قديمًا وحديثًا ، ومن ذلك ما جاء في لامية كعب بن زهير ، وفيها :

أنبئت أن رسول الله أوعدني ... والعفو عند رسول الله مأمول

إن الرسول لنور يستضاء به ... مهند من سيوف الله مسلول

(1) ابن تيمية ، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، ص10 ، المكتب الإسلامي ط . 3 ، 390هـ .

(2) ابن القيم ، أعلام الموقعين (367/2)، تحقيق طه عبد الرءوف ، مكتبة الكليات الأزهرية .

(3) الشافعي : اختلاف الحديث ص35 ، تحقيق عامر أحمد ، مؤسسة الكتب الثقافية .

وقال الكميت :

وأنت أمين الله في الناس كلِّهم عليها وفيها احتار شرق ومغرب

فبوركت مولودًا وبوركت ناشئًا وبوركت عند الشيب إذ أنت أشيب

ومن ذلك ما قاله البوصيري في ميميته :

وراودته الجبال الشم من ذهب عن نفسه فأراها أيما شمم

فاق النبيين في خَلق وفي خُلقٍ ولم يدانوه في علمٍ ولا كرم

وكلهم من رسول الله ملتمس غرفًا من البحر أو رشفًا من اليمم

دع ما ادعته النصارى في نبيهم واحكم بما شئت مدحًا فيه واحتكم

وانسب إلى ذاته ما شئت من قدر وانسب إلى قدره ما شئت من كرم

فإن فضل رسول الله ليس له حد فيعرب عنه ناطق بفم

فمبلغ القول فيه أنه بشر وأنه خير خلق الله كلهم

إلى غير ذلك مما يقصر عن بيانه المادحون ، ويعجز عن التعبير عنه المحبون .

● من حقوق النبي صلى الله عليه وسلم

الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق ، وحبيب الحق سبحانه ، لم يُرَ في الوجود نفسًا أسمح ، ولا عقلاً أرشد ، ولا طبيعة أجود ، ولا فطرة أزكى منه صلى الله عليه وسلم ، كان الحلم والعفو من سجاياه ، وتحمُّل العنت والصبر على الشدائد من خلقه ومزاياه ، ضرب المثل الأعلى في كل الميادين فهو الراهب العابد ، وهو الغني الزاهد ، في الحرب أسدٌ هصور ، وفي السلم رحيمٌ غفورٌ ، زوج مخلص ، وأب حانٍ ، وجدٌّ عطوف ، وصهرٌ لبيب ، تخلَّق بخلق ربه فصار العدل أنزل أحواله ، فصفح عن المسيئ وبادله بالسوء إحسانًا ، لم ينس الأرملة واليتيم والمسكين ، ولم يتكبر على ضعيف أو فقير أو عاجز ، آذاه قومه فصبر ، وأدموا قدميه فغفر ، وناصبوه العداء فلم يَعْدُ أن قال : "اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون" .

آذوه في نفسه وأصحابه وآل بيته ، فلما مكنه الله منهم قال : "اذهبوا فأنتم الطلقاء".

صبر على شظف العيش وقلة المأكل والملبس ، ورضي أن يعيش بين أصحابه كأحدهم ، كانت نفوس الملوك والزعماء تتوق إلى الملك والزعامة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إلى الآخرة .

عبَدَ اللـه حتى تورمت قدماه ، وبكى من خشيته ومن لذة المناجاة ، لـم يُعرف له صلى اللـه عليه وسلم ساعة راحة ، أو وقت دعة ، ولم يُعرف عنه أنه ضحك ملء فيه وقلبه ، وإنما هي ابتسامات تكشف عن ثناياه ونواجـذه . فهـو يـؤم المصـلين ، ويـنشر العلم ، ويستقبل الوفود ، ويدعو المشركين ، ويجهز السرايا ، ويعبئ الجيـوش ، ويـوزع الزكاة ، ويقسم الغنائم ، ويعود المريض ، ويتبع الجنائز ، ويتفقـد الغائـب ، ويتحمـل عن المدين ، ويطعم الطعام ، ويلاطـف الأسـيـر ، وينصت للمتكلم ، ولا يدع يده مـن يد من يصافحه حتى يدع الآخر ، يرعى حقـوق أزواجـه عـلى كـثرتهن ، ويهـتم بـأمور ذريته ، يصلح نعله ، ويرقع ثوبه ، ويكون في مهنة أهله صلى اللـه عليه وسلم.

فتحت عليه الدنيا فكان نصيبه منها كأقل أصحابه ، وكان يهرب منها قائلاً : "مـا لي وللدنيا!" ، لم يعرف له حاجب يمنع الناس عنه ، ولم يكـن لصـيقًا بطبقـة دون أخـرى ، بل كان الضعيف والفقير واليتيم وذو الحاجة أقرب الناس إليه ، فبـأبي أنـت وأمـي يـا رسول اللـه ، فداك روحي ودمي ما أعظمك وما أجلك ، اللـهم آته الوسيلة والفضيلة ، والدرجة العالية الرفيعة ، وابعثه اللـهم المقام المحمود الذي وعدتـه إنـك لا تخلـف الميعاد .

وكما قيل : الحق ما شهدت به الأعداء ، فقـد اعـترف بعظمـة محمـد صـلى اللــه عليه وسلم أعداء الإسلام ، ولم ينكـر فضـله أصـحاب الملـل المحرَّفـة والنِّحـل الباطلـة ، فقال أحدهم : العظماء في العالم مائة وأعظمهم محمد صلى اللـه عليه وسلم .

وقال الآخر : لو أن محمدًا صلى اللـه عليه وسلم يحيا بيننا الآن لاستطاع أن يحـل مشاكل العالم وهو يرتشف رشفة من فنجان قهوة .

وغير هذه الشهادات كثير وكثير ، كـما أننـا لسـنا بحاجـة لسرد أقـوال مخالفيـه في مدحه والثناء عليه وإطرائه والإعجاب بـه ، فقـدر رسـول اللــه عـالٍ ومنزلتـه رفيعـة ومكانته سامقة ، فقد زكَّاه اللـه من فوق سـماواته قـائلاً : (وَمَـا يَنطِـقُ عَـنِ الْهَـوَى) (النجم:3) ، وقال عز وجل : (عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى) (النجم:5)، وقـال سـبحانه : (وَإِنَّـكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ) (القلم:4) .

- من مظاهر الجفاء :

ولكن مع بعد الزمن وتقاصر الهمـم ، وبسـط الـدنيا نفوذهـا وسـلطانها عـلى قلوب الكثيرين ، والانشـغال بحطـام زائـل وزخـرف عاجـل تحولـت تلـك المحبـة

للنبي صلى اللـه عليه وسلم إلى ذكريات ، وصارت سيرته العطرة كلمات تقال في المناسبات ، وقَلّ مشمر للاتِّباع أو جادٌ في الاقتداء ، وصار الهجر والجفاء لروح السنة لا ألفاظها ، فكم من عالم بالسنة غير عامل بها ، وكم من حاملٍ أسفارًا لا يدري ما فيها .

أضف إلى ذلك التقليل من شأن السنن : الواجبة والمؤكدة والمندوبة ، والنظر إليها دون اهتمام والتحدث عنها بلا اعتناء ، وعدم الحرص على تعلمها أو البحث عنها ، وكذلك تجرؤ البعض ـ دون معرفة بالسنن ، أو علم بالشريعة ـ على الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول ، والتي أثبتها نقاد الحديث ، أو لكونها أحاديث آحاد ، إلى غير ذلك من دعاوى لا تثبت أمام البحث والمحاققة .

ومن ذلك العدول عن السنن وعدم الاقتداء بالسيرة النبوية المطهرة إلى آراء وأقوال كثيرين من الساسة والحكماء والمفكرين ، وتقديم آراء هؤلاء بين يدي اللـه ورسوله ؛ بل إن هيبة كلام النبي صلى اللـه عليه وسلم كمصدر تشريع ، ولسان وحي آخذة في الانتزاع شيئًا فشيئًا ، فقد كان ذكر اسم النبي صلى اللـه عليه وسلم أولاً يرقق القلوب ويحرك المشاعر ، ويبعث على التوقير والاحترام ؛ فأين الأدب مع النبي صلى اللـه عليه وسلم عند قومٍ يعرضون السنَّة مع أهواءهم ، فيختارون ما تقبله طباعهم ، ويدعون ما يتعارض مع رغباتهم؟! أين ذلك التوقير مع تنصيب كلٌّ نفسه للحكم على الأحاديث النبوية بالقبول والرد ، والصحة والضعف ، رحم اللـه أمة الإسلام ، وطهَّر ساحتها من كل دَعيٍّ متسلق .

- حب النبي وسام المحبين :

حب النبي صلى اللـه عليه وسلم من أصول الدين ، ولا يكتمل إيمان عبد حتى يكون اللـه ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وقد توعَّد اللـه تعالى من يقدم حب الآباء والأبناء والزوجات والمال والممتلكات على حب الرسول صلى اللـه عليه وسلم ، ووصفهم بأنهم فاسقون .

وبيَّن النبي صلى اللـه عليه وسلم أن محبة اللـه والرسول هي السبيل للشعور بحلاوة الإيمان ، فقد قال زيد بن الدثنة وهو في انتظار أن تضرب عنقه : "واللـه ما أحب أن محمدًا الآن في مكانه الذي هو فيه تصيبه شوكة تؤذيه ، وإني جالس في أهلي"[1] .

---

(1) ابن الجوزي ، صفوة الصفوة (649/1).

وقام سادة المهاجرين والأنصار يوم بدر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قائلين : "لو استعرضت بنا البحر لخضناه معك ، نقاتل بين يديك ومن خلفك ، وعن يمينك وعن شمالك" .

وقد وصف عروة بن مسعود حال الصحابة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً : "والله إنْ تنخَّم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فدلك بها وجهه وجلده ، وإن أمرهم ابتدروا أمره ، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وَضوئه ، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون النظر إليه تعظيمًا له"[1].

● دلائل المحبة :

ما أرخص المحبة إن كانت قولاً ، وما أيسر الادعاء إن كان عاريًا عن الحقيقة! وكثيرًا ما تُدَّعى المحبة ، فإن دققت النظر انكشف الزيف وظهر الانحراف .

فالحب صدق ورحمة ، ووفاء وإخلاص ، والمحبون لا يعرفون قسوة أو خيانة ، ولا غدرًا أو عدوان ، لا تدفعهم مصلحة ، ولا يمنعهم ألم ، الحب مسطور في العيون بمداد من الدموع والعبرات ، يجمع أحدهم بين لظى الشوق وبرد السكينة ، لا يرى إلا بعين المحب ، ولا يتكلم إلا بلسانه ، ولا يفكر إلا بعقله ، ومن أحب المصطفى صلى الله عليه وسلم حبًّا صادقًا ظهر ذلك على فكره ولسانه وجوارحه ، فهو دائم الفكر في اتباعه ، ودائم الذكر له ولأقواله ، ودائم العمل بمقتضى سنته وبيانه .

ومن ذلك تقديم النبي صلى الله عليه وسلم وتفضيله على كل أحد والثناء عليه والإكثار من ذكره والتشوق لرؤيته ، والتحدث بخصائصه ومعجزاته ، وبيان منزلته وصفاته ، ومكانته وأخلاقه ، والحديث عن سيرته وغزواته ، مع التأدب عند ذكره ، وتوقير حديثه ، وعدم التقدم بين يدي قوله أو فعله ، مع تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر ، والتحاكم إلى سنته والدفاع عنها ، ونشر هديه وطريقته .

ومن ذلك الخروج من النطاق اللفظي إلى آفاق الاتجاه العملي فعلم بلا عمل كنز لا ينفق ، قال الخطيب :"العلم شجرة والعمل ثمرة" ، وقال بعض الحكماء : "العلم خادم العمل ، والعمل غاية العلم ، فلولا العمل لم يطلب علم"[2].

---

(1) البخاري ، كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب (2529) .

(2) الخطيب : اقتضاء العلم العمل ص14، 15، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط . 5 ، 1404هـ -1984م .

وكما أن الأموال دون إنفاق كالعدم ، فإن المعرفة بالسنن وحفظ ألفاظها وفهم مضمونها لا قيمة له إن لم يعمل بها .

قال محمد بن المنكدر : "العلم يهتف بالعمل ، فإن أجابه وإلا ارتحل"[1] .

وقديمًا قيل :

اعمل بعلمك تغنم أيها الرجل	لا ينفع العلم إن لم يحسن العمل
والعلم زين وتقوى الله زينته	والمتقون لهم في علمهم شغل
وحجة الله يا ذا العلم بالغة	لا المكر ينفع فيها لا ولا الحيل

قال أبو الدرداء : "إن أخوف ما أخاف على نفسي أن يقال لي : يا عويمر ، هل علمت؟ فأقول : نعم ، فيقال لي : فماذا عملت فيما علمت؟"[2] .

ومن ذلك العمل بمقتضى السنة دون تحريف ، ولا ينبغي أن يحمَّل النص غير ما يحتمل لموافقة هوى أو مذهب ، قال ابن القيم : "ينبغي أن يفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مراده من غير غلو ولا تقصير ، فلا يُحمَّل كلامه ما لا يحتمله ، ولا يقصر به عن مراده ، وما قصده من الهدى والبيان ، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله"[3] .

ومع الخلافات الفقهية التي وقعت بين أكابر الأئمة يبين الحافظ ابن تيمية أن ذلك ليس عن هوى وعصبية ، أو عزوفًا عن السنن فقال : "وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًّا يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سننه دقيق أو جليل ، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه ، فلابد له من عذر في تركه"[4] .

وقد أرجع الحافظ ابن تيمية ذلك إلى عدم ثبوت صحة النص عند من لم يعمل به ، أو اعتقاد أن المسألة المختلف فيها لا ينطبق عليها ذلك النص محل

---

(1) الخطيب : اقتضاء العلم العمل ص36 .

(2) السابق ص42 .

(3) ابن القيم ، الروح ص 62 .

(4) ابن تيمية ، رفع الملام ص22 ، 23 .

النزاع ، وربما اعتقد المخالف نسخ تلك الرواية ، أو أن الحديث يعارضه ما يدل على ضعفه أو تأويله[1].

هذا ما يظن بأئمة السنة ، لا أنهم يخرجون عن الأطر النبوية ، أو يقدِّمون آراءهم بين يدي قول النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ الطريق إلى الجنة لا بد فيه المرور على طاعة الرسول ، وشهادة الإيمان لا تتم إلا بخاتم النبوة .

والحق أن من تصدى لمعرفة سنن الهدى وتعرض لنقد الحديث الشريف إنما أعلى بذلك شرفه ، ورفع بهذا ذكره ، وذلك لأن الشيء "يشرف بشرف موضوعه أو بمسيس الحاجة إليه"[2].

فلولا الحديث لما سطع نجم البخاري ومسلم ، ولما ذكر ابن المديني وأحمد ، ولا عرف يحيى القطان ولا شعبة وآخرون كثيرون ، "وهكذا أصبح الذين اتصلوا بالشخصية الكريمة التي وعد الله لها بالخلود وبقاء الذكر وانتشار الاسم (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) (الشرح:4) أصبح الذين اتصلوا بها موضوع الدارسين والباحثين وخرجوا من زوايا الخمول ، واستحقوا الحياة والاشتهار"[3].

---

(1) ابن تيمية ، رفع الملام ص37-48 .

(2) القاسمي ، قواعد التحديث ص36 ، ط . 1 ، 1399هـ - 1979م .

(3) عبد الحميد محمود ، السنة ومكانتها في التشريع ص68 ، المكتبة العصرية صيدا .

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

مقدمة

● محتوى البحث

احتوى البحث على توطئة تبين مكانة السنة المطهرة ، وقدر النبي صلى الـلـه عليه وسلم وكيف تجرد لعبادة الـلـه تعالى والدعوة إلى دينـه ، وكيـف علـت منزلتـه صـلى الـلـه عليه وسلم في القلوب ، فبين العلماء جلاله وكمالـه ، ووجـوب طاعتـه والانقيـاد لأوامره والامتناع عن نواهيه ، ولهج الشعراء بمدحه قديمًا وحـديثًا ، وتتوقـت القلـوب إلى زيارة مسجده وقبره الشريفين في الـدنيا وشـفاعته في الآخـرة ، فحـب النبـي صـلى الـلـه عليه وسلم وسام عـلى الصـدور ، كـما أن محبتـه صـلوات الـلــه وسـلامه عليـه ليست قولاً يدَّعى .

ثم جاءت المقدمة لتشمل محتوى البحث وبيان مفردات البحث لـغـة واصطلاحًا ، ثم الحديث عن دوافـع البحـث والصـعوبات التـي واجههـا الباحـث ، وكـذلك المـنهج البحثي المتبع مع تقييم جهود السابقين في ذلك الميدان .

وجاء صلب البحث من ثلاثة أبواب ، تناول كل باب فصولاً ثلاثة :

فجاء الباب الأول حول الحافظ الذهبي ، تحدث الفصـل الأول عـن عصره وحياتـه وآثـاره ، وأظهـر أثـر العوامـل السياسـية والاجتماعيـة والعلميـة في تكـوين الحـافظ الذهـبـي وكـذا تطرقت فـي ذلك الفـصـل إلــى مؤلفاتــه المتعـددة ، وإلى مـا انتحـل عليه من مؤلفات وبينت بالدليل القاطع زيف تلك النسبة .

وأما الفصل الثاني فتناول ملامح المنهج النقدي عند الحـافظ الـذهبي ، ومـن ذلـك الإنصاف ، والمرونة والاعتدال ، والاهتمام بالكتـب السـتة ، ونقـد المصـنفات ومناقشـة الحفَّاظ ، واستقراء المصادر وتقييم العلوم ، وما قعَّده من قواعد وسمتُها بالذهبية .

وجاء الفصل الثالث ليتناول المقومات العلمية للحافظ الـذهبي ، وكيـف كـان الرجـل موسـوعي العلـوم متعـدد المشـاركات في كثـير مـن ألـوان المعرفـة ، فمـن مصطلح الحديث إلى الجرح والتعديل ، مرورًا بالفقه ، وعودة إلى التاريخ ، أضـف

إلى ذلك الأدب وقواعد العربية وعلم اللغة ، والعقيدة ، وكان له نظرات تربوية والتفاتات سياسية إلى غير ذلك من مناحي العلوم وجوانب المعرفة .

وجاء الباب الثاني ليشمل نقد المتن ، ففي الفصل الأول كان الحديث عن نشأة نقد المتن وتطوره ، وكيف كانت آيات القرآن الكريم من أهم الروافد التي اعتمد عليها نقد المتن ، ثم تحدثت عن دوافع نشأة نقد المتن ، وتتبعت ذلك تاريخيًّا حتى القرن السابع الهجري .

وفي الفصل الثاني تحدثت عن مباحث نقد متن الحديث الشريف ، متحدثًا عن نقد المبنى ونقد المعنى ، ومقاييس نقد متون السنة إلى غير ذلك من مباحث .

وفي الفصل الثالث جاء الحديث عن مكانة الصحيحين من نقد متن الحديث الشريف ، مبينًا تلك المنزلة الرفيعة للصحيحين وتلقي الأمة لهما بالقبول ، وكيف ينبغي أن يكون العقل متوافقًا مع الشرع لا مخالفًا له ، وبينت مع ذلك أقوال العلماء وانتقاداتهم لأحرف يسيرة في الصحيحين ، وأن ذلك النقد بمثابة شهادة تقدير ودليل على علو هذين الكتابين ، لا التنقص من قدرهما ، كفى بالمرء فخرًا أن تعد معايبه .

ثم أتى الباب الثالث ليربط بين الحافظ الذهبي وبين نقد المتن ، ففي الفصل الأول حديث عن علاقة المتن بالإسناد .

وفي الفصل الثاني بيان لطرائق نقد المتن عند الحافظ الذهبي بشقيه الإيجابي والسلبي .

وفي الفصل الثالث الحديث عن الإمام الذهبي بين معاصريه في نقد متن الحديث الشريف مسلطًا الضوء على جهود علماء القرن الثامن في نقد متن الحديث الشريف .

ثم أتبعت ذلك بذكر أطراف الأحاديث التي انتقد الحافظ الذهبي متونها في مصنفاته وذكر حكمه عليها .

ثم خاتمة ، بها ملخص الرسالة ، والنتائج ، واقتراحات الباحث ثم ثبت المصادر والمراجع .

المنهج . . والنقد . . والمتن : لغة واصطلاحًا

● المنهج في اللغة :

مشتق من الفعل "نهج" يقال : نهجت الطريق : سلكته ، ونهج الأمر : وضح[1] ، فالمعنى اللغوي يشتمل على الوضوح ولزوم الطريق .

● المنهج في الاصطلاح :

جاء التعريف الاصطلاحي للمنهج ليشمل المعنى اللغوي ، مع اختلاف الألفاظ ، وإن اتحد المعنى .

فيراه دكتور أحمد سيد رحمه الله "المنطق الذي تحلل به مفاهيم العلم وطرائقه"[2] .

ويعرفه دكتور حامد طاهر بأنه "مجموعة خطوات متتالية تؤدي بالباحث إلى هدف محدد"[3] .

ويراه دكتور جودة مصطفى "العقد الذي ينظم حبات البحث ومسائله ، والنظام الذي يمنع من انفراط الأفكار والآراء والنظرات . . . "[4] .

ويختصر دكتور علي جواد الطاهر ذلك قائلاً : "المنهج في أبسط تعريفاته وأشملها طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة"[5] .

ومن خلال استعراض تلك الأقوال وغيرها يتضح أن المنهج طريق أو وسيلة أو أسلوب أو قواعد أو خطوات على ضوئها يسير الباحث ، بُعدًا عن التخبط ووصولاً إلى أمثل النتائج ، لخدمة ذلك العلم خاصة والإنسانية عامة .

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب مادة (نهج) تحقيق أحمد فارس ، دار الفكر ، 1410هـ-1990م .

(2) أحمد سيد ، الدليل إلى منهج البحث العلمي ص11 ، ط . 1 ، 1405هـ-1985م .

(3) دكتور حامد طاهر ، مناهج البحث بين التنظير والتطبيق ص3، دار النصر بجامعة القاهرة .

(4) دكتور جودة مصطفى ، في البحث الأدبي ومناهجه ص3، 9، دون تاريخ أو ذكر الطبعة .

(5) دكتور علي جواد الطاهر ، منهج البحث الأدبي ص19، المؤسسة العربية للنشر ، ط . 3 ، 1979م .

ومعلوم أن لكل علم طبيعة تجعل لها منهجًا يتناسب مع طبيعتها ، وكذلك في كل عصر أسلوب يختلف عن سابقه ولاحقه في تناول طرق البحث ، والذي ينشأ عن اختلاف المفاهيم السائدة في كل عصر ولكل علم .

● النقد في اللغة :

مشتق من فعل (نقد)، يقال : نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف ، وناقدت فلانًا إذا ناقشته في الأمر ، ونقد الشيء إذا نقره بأصبعه ، وفي رواية عن أبي الدرداء : "إن نقدت الناس نقدوك وإن تركتهم تركوك" بمعنى عبتهم ، ودرهم نقد : جيد لا زيف فيه"[1].

يتبين من المعنى اللغوي أن النقد عملية تمييز لما يقابل الناقد بين الصحيح وغيره ، وهو تحليل ومناقشة للمعلومات التي تنقل إليه ، والنص الذي تعرض للنقد هو النص الصحيح الذي لا زيف فيه .

● النقد في الاصطلاح :

أقدم تعريف يمكننا الوقوف عليه ما جاء عند ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل بأنه : "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، والحكم على الرواة : توثيقًا وتجريحًا"[2]. وهذا هو الهدف من عملية النقد ، وهو تمييز أقوال النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال غيره ، للعمل بما ثبت عنه ، وطرح ما سواه ، عن طريق معرفة منازل الرواة ودرجات حملة الآثار ، ورواة الأحاديث ، فيؤخذ حديث أهل الضبط والعدالة ، وتطرح روايات الضعفاء والكذابين .

● المتن في اللغة :

المتن : ما اكتنف الصلب من الحيوان ، والمتن من الأرض : ما صلب وارتفع منها ، ومَتُن الشيء : قوي متنه فهو متين[3].

---

(1) ابن منظور لسان العرب مادة (نقد) والمعجم الوسيط ، نفس المادة 1979م .

(2) ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح والتعديل ص5 ، 6 ، تحقيق المعلمي اليماني ، دار إحياء التراث العربي ، 1371هـ-1952م .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة متن .

● المتن في الاصطلاح :

عرفه ابن جماعة بقوله : "غاية السند من الكلام"[1].

كما عرفه دكتور محمد طاهر الجوابي بأنه "ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني"[2].

وعرفه دكتور الحسيني هاشم بأنه "الألفاظ التي تحمل معنى الحديث"[3].

وقال دكتور بكري أمين : "هو ما انتهى إليه السند من الكلام"[4].

وهكذا تتقارب العبارات في تعريف متن الحديث الشريف ، وتتضح الصلة الوثيقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي فلفظ الرسول الكريم هو غاية الحديث ، وهو ما ارتفع وعلا من القول ، وهو قول صلب متين .

دوافع البحث

السنة المطهرة هي الرافد الثاني من روافد التشريع ؛ والينبوع التالي للكتاب العزيز لنقل الأمر والنهي ، وبيان أهداف الدين وإظهار معالمه ، وهي موضحة لمبهم الكتاب الكريم ومخصصة لعامه ، وإذا عدم أعداء الإسلام الحيلة مع القرآن الكريم فإن سهامهم قد امتدت للنيل من السنة المطهرة ، وإذا كانت علوم الإسناد قد أبهتت خصوم الإسلام ، فإن متن الحديث الشريف كان عرضة لأهوائهم ومعاولهم ، فجاء ذلك البحث استجابة لدوافع شتى .

أولاً : الدفاع عن منهج المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ، فقد تطاول على بناة ذلك الصرح الحديثي كل متخرص أفَّاك ، وتسلق على ذلك المنهج كل دعي مرتاب.

---

(1) القاسمي ، قواعد التحديث ص202 .

(2) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث ص89، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم .

(3) الحسيني هاشم ، أصول الحديث النبوي وعلومه ص6 ، دار الشروق ط . 3 ، 1408هـ-1988م.

(4) دكتور بكري أمين ، أدب الحديث النبوي ص93 ، دار الشروق ط . 4 ، 1399هـ-1979م .

فقد صال المستشرقون وجالوا في حمى السنة المطهرة ، وأخذوا يطعنون ذلك المنهج الرائد بخنجر مسموم ويد ملطخة بالأحقاد ، وفكر سقيم لا يعرف نزاهة أو موضوعية ، فوجدنا منهم من يدعي أن من يريد أن ينسب قولاً للنبي صلى الله عليه وسلم فما عليه إلا اختلاق إسناد لذلك القول كما يدعي شاخت[1].

وادعى آخر ، أن ثقافات مختلفة وفلسفات متنوعة ، ونصوصًا محرفةً كانت من المصادر التي اكتظ بها الحديث النبوي ؛ كما قال جولد تسيهر[2].

وأما ألفريد غيوم فقد زعم أن الأحاديث النبوية الشريفة من وضع الصحابة والتابعين ، وأنهم استعانوا بالأمثال والقصص والحكم والأحداث المسطرة في الأناجيل ، خاصة عند اختلاط المسلمين بالنصارى في الفتوحات الإسلامية[3].

وسارع كاتياني إلى القول بأن المحدثين تركز قصدهم في وادٍ ممحل من الأشخاص الذين ينقلون الحديث دون النظر إلى المتن نفسه ، ورأى أن المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة[4].

وإن كان المستشرقون قد تجرءوا على ذلك القول ، فإن لهم من الدوافع الدينية التي تدفعهم إلى الطعن في الإسلام والتبشير بدياناتهم .

وكذلك ما وراء تلك الحملات التبشيرية من دوافع سياسية واستعمارية وما يلي ذلك من استيلاء على مقدرات الشعوب وأقواتها ، وسلب الروح المعنوية والثقافة السائدة للشعوب الإسلامية ، مع بث أفكار الدول الاستعمارية[5].

ولكن العجب من أبناء الإسلام الذين ارتدُوا أردية المستشرقين وساروا على منوالهم ، وتحدثوا بألسنتهم ، فتخرصوا ما لا يعلمون ، وتحدثوا فيما لا يعقلون ،

---

(1) نقلاً عن الأعظمى ، سلسلة مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية (83/1)، مكتبة التربية العربية لدول الخليج .

(2) نقلاً عن أحمد عمر هاشم ، السنة في مواجهة التحدي ص39، مجمع البحوث الإسلامية .

(3) نقلاً عن عزية علي طه ، دفاع عن السنة النبوية ص41 .

(4) نقلاً عن دكتور محمد بهاء الدين ، المستشرقون والحديث النبوي ص129 ، دار النفائس ، ط . 1 ، 1419-1999م .

(5) دكتور مصطفى السباعي ، الاستشراق والمستشرقون ص15-19، المكتب الإسلامي ط . 2، 1399هـ - 1979م .

يقول أحمد أمين : "الحق إن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي ، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي . . . فلم يعرضوا لمتن الحديث ، هل ينطبق على الواقع أو لا"[1].

والعبارة ذاتها يلوكها محمود أبو رية قائلاً : "إن للحديث المحمدي من جلال الشأن وعلو القدر ما يدعو إلى العناية الكاملة به ، والبحث الدقيق عنه ، ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، وتركوا أمره لمن وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب ، أما المعنى فلا يعنيهم في شيء"[2].

ويزداد الأمر سوءًا عندما تقع عبارات بعض العلماء العاملين ، التي تتضمن عدم وضوح منهج نقدي لمتن الحديث الشريف عند المحدثين .

يقول الشيخ الألباني رحمه الله : "ليس لهذا النقد الداخلي قواعد محررة ، وضوابط مقررة يمكن الاعتماد عليها ، والرجوع حين الاختلاف إليها ، خلافًا للنقد الخارجي ، أي نقد السند ، فقد وضع له علماؤنا من القواعد والضوابط ما لا يمكن الزيادة عليه"[3].

ويعلق الشيخ الغزالي رحمه الله على قبول المحدثين متن : "دية المرأة على النصف من دية الرجل" قائلاً : "هذه سوءة فكرية وخلقية رفضها الفقهاء المحققون"[4].

ثانيًا : الإسهام في بناء ذلك الصرح الحديثي ، بوضع لبنة متواضعة في ذلك البنيان الشاهق ، فأردت من ذلك البحث البيان العملي لجهود المحدِّثين في نقد متن الحديث الشريف من خلال أحد علماء ذلك الفن ونقاده ، وإذا كان الحافظ الذهبي قام بذلك الجهد الهائل ؛ فإن دراسات مماثلة من شأنها إلقاء الضوء على ذلك الجهد العظيم ، وتلك المنهجية الرائدة .

---

(1) أحمد أمين ، ضحى الإسلام (13/2) ، مكتبة النهضة المصرية ، ط . 10 ، 2000م .

(2) محمود أبو رية ، أضواء على السنة المحمدية ص7 ، دار المعارف .

(3) الربعي ، فضائل الشام ودمشق ، ص17 ، 18 ، تحقيق الألباني ، المكتب الإسلامي ط . 4 ، 1405هـ ، (مقدمة المحقق).

(4) الغزالي ، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث ، ص23، دار الشروق ط . 8 ، 1409هـ .

ثالثًا : الرغبة الشخصية في التعايش مع ذلك الحافظ عن قرب أكثر ، فقد انبهرت بعلم الرجل وإنصافه ، وشجاعته ، وتربويته أثناء عملي في تحقيق التراث ، فأردت أن أزداد من ذلك المعين الصافي ، والمورد العذب .

منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي ؛ حيث قمت برصد جهود الحافظ الذهبي في نقد متن الحديث الشريف ، وجعلت ذلك في فصول ومباحث ، مسلطًا الضوء على دور الإمام الذهبي في ذلك الميدان وبيان جهود المحدِّثين في نقد متن الحديث الشريف من خلال ذلك النموذج الذي صح إلى الذهب نسبته ، وإلى الشمس لقبه .

صعوبات البحث

على الرغم من كثرة الكتابة في منهج النقد إلا أن ذلك الميدان مازال خصبًا ، فتراثنا الهائل يحتاج إلى دراسات ودراسات .

وعلى الرغم من أن موضوع الدراسة محبب إلى النفس ، فقد تعرض ذلك البحث للعديد من الصعوبات ، وإن كانت أطيب الثمار ما جاء عن حاجة وبعد طول عناء ، فالدرب طويل ، والرحلة شاقة ، عبر سلسلة من المؤلفات الذهبية لعالم ذهبي في فروع متعددة ، ما بين مطبوع ومخطوط ، وما بين موجود ومفقود ، والوقوف في رحلة البحث عند محطات المكتبات العامة حينًا والخاصة والشخصية أحيانًا .

والحافظ الذهبي ذو إنتاج غزير ، ومادة وفيرة ، ولا ينبغي لمن رام بحثًا عنه إلا أن يتتبع ذلك التراث الهائل الذي خلفه لنا ، وقد أكثر الحافظ الذهبي من تأليف المطولات كتاريخ الإسلام ، وسير أعلام النبلاء ، وتنقيح التحقيق ، ومهذب السنن مما احتاج المزيد من الوقت والجهد ، بحثًا بين الأوراق ، في رحلة عبر السطور عن آرائه ومنهجه ، واتجاهاته وإسهاماته .

أضف إلى ذلك الطريقة المتبعة في ذلك البحث ، فقد حاولت التعرف على الرجل لا من كتب التراجم فحسب ، ولم أكتف لتحليل آرائه ووصف منهجه ببعض النماذج ، ولكن حرصت على وضع رؤية متكاملة ونظرة شاملة لذلك

العَلَم من خلال ما وصل إلينا من مؤلفاته المتعددة ، فقد اطلعت على دراسات مماثلة اهتمت بنقد المتن عند الإمامين : ابن تيمية وابن القيم ، غير أن الأولى توسعت ولكن في نماذج محدودة ، والأخرى تناولت الموضوع بشيء من السطحية ، فحرصت في بحثي ـ مع الإجهاد الشديد ـ أن أتعامل مع الحافظ الذهبي من خلال نظرة كلية لا جزئية .

وأود الإشارة إلى ظاهرة عدم جرأة الباحثين الجُدد إلى تناول بعض الموضوعات التي تناولها بعض الباحثين القدامى ، مع أن الموضوع الواحد في العصر ذاته إذا تناوله غير واحد ، فأعتقد أن الخبرات العلمية واختلاف الرؤى ، وتنوع الاهتمامات والاتجاهات سينتج ألوان مختلفة من أنماط الطرح العلمي ، فضلاً عن أن يكون بين البحثين عقود متباعدة ، مع ما وفرته ثورة الطباعة وصحوة تحقيق التراث الإسلامي من تقريب ما لم يكن بالأمس متاحًا ، ومع نشاط البحث في علوم الحديث وأصوله ، فإن طرائق البحث لابد ألا تقف وثمرات المعرفة ينبغي ألا تحجب .

كما كان من مظاهر المشقة بُعد المكتبات ، وكثرة الاستعارات ، مع عدم التفرغ الكامل ، مما جعل المسيرة أشق ، والطريق أوعر .

ولكن تلك الصعوبات سرعان ما تبددت ، وتلك المهام الجسام قد تذللت مع إرشاد سديد ، وتوجيه ثاقب ، وبث روح النشاط والأمل ، أضف إلى ذلك بسمة مشرقة ويد حانية شملني بها أستاذي وقدوتي الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شاكر ، شكر الله له صنيعه ، وأنزل السكينة على فؤاده ، وجعل ذلك في ميزان حسناته .

تقييم جهود السابقين

لا أدعي أنني طرقت موضوعًا بكرًا لم يتناوله أحد ، غير أنني أراه بحاجة إلى دراسة ؛ بل دراسات ، لا تهدم الدراسات السابقة أو تناقض نتائجها ؛ بل لتكمل البناء ، وتسلط الضوء على أجزاء أخرى ، وهكذا العلم رحم بين أهله ، يدور حوله طلبة العلم ، ويجتمع عليه الباحثون .

وإذا شاع أن الموضوع الجديد هو الذي لم يتطرق إليه أحد ، فإن كثيرًا من الموضوعات التي طرق عنوانها مازال مضمونها بحاجة إلى الدرس والبحث ، ومن جهود السابقين :

أ- ترجمة الإمام الذهبي :

1- ممن اعتنى بترجمة الحافظ الذهبي رحمه الله الدكتور بشار عواد في كتابه "الذهبي ومنهجه في كتابه : تاريخ الإسلام" ، وقد عنى الدكتور بشار بإلقاء الضوء على حياة الحافظ الذهبي ، ولكن التميز الكبير في كتابه ما تتبعه من مصنفات الحافظ الذهبي المطبوع والمخطوط والمفقود والإشارة إلى ذكر المصنف في كتب التراث إن كان مفقودًا ، أو إلى مكان وجوده إن كان مخطوطًا ، وإلى طبعته إن كان مطبوعًا .

2- وكذلك اعتنى الدكتور قاسم علي سعد بذكر سيرة موجزة له ، ثم استدراكات على بعض ما فات الدكتور بشار عواد من مصنفات الذهبي رحمه الله في كتابه "صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي" .

3- وقد جمع ذلك الأستاذ عبد الستار الشيخ في كتابه "الحافظ الذهبي مؤرِخ الإسلام ، ناقد المحدِّثين" ، ضمن سلسلة أعلام المسلمين ، فتوسع في ترجمته ، وذكر مصنفاته والعلوم التي برع فيها ، والإشارة إلى عنصر النقد كأهم مكونات شخصية الحافظ الذهبي العلمية .

وهذه جهود طيبة في مجال الترجمة للحافظ الذهبي ، لذلك لم أتوسع في ذلك الميدان ؛ إذ سبق إليه أفذاذ ، وقدموا جهدًا مميزًا على مائدة البحث وفي ميدان المعرفة .

ب ـ دراسات عن الحافظ الذهبي :

1- ومن تلك الدراسات ما قدمه الدكتور محمد شوقي خضر في رسالته لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : "الذهبي المحدِّث" ، ولكن أتت هذه الرسالة فيما يشبه كتب المصادر ، فأخذ في تعداد بعض مصنفات الذهبي المطبوعة ، ثم شرع يسطر موضوع كل كتاب ، بنظرة خلت عن التحليل واكتفت بوصف هذه المصادر ، ولعل الدراسات الحديثية لم تسعفه في ذلك الوقت .

2- كما قدم يحيى بن عبد الله البكري بحثًا بعنوان : "كشف الغطاء عن أحكام الذهبي في سير أعلام النبلاء" ، ورتب كتابه على المسانيد ، ثم ذكر أحكام الحافظ الذهبي على الحديث أو الأثر ، سندًا ، ومتنًا ، فاكتفى بذلك الكتاب دون بقية الكتب كما اكتفى بجمع المادة ، دون ترتيب أو تبويب ، فقدم بذلك

خدمة علمية مساعدة انتفعتُ بها في الوصول إلى نماذج قبل الشروع في البحث للاطمئنان على اهتمام الذهبي بمتن الحديث .

3- وسطر الأستاذ محمد بن عبد اللـه الهبدان بحثه : "الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة ، فوائد وقواعد من كتب الإمام الذهبي" ، فجمع فيه فوائد عظيمة ، وعلى قلة صفحات الكتاب إلا أنه حوى دررًا كما عنون عليه مؤلفه ، فاعتنى بجمع أقوال الحافظ في قواعد علم الحديث ، ورؤيته لمناهج الحفاظ ، وتفسير ألفاظ الجرح والتعديل ونظراته لكتب الجرح والتعديل ، واجتهاداته في الحكم على الرجال ، ونقده للمصنفات الحديثية ، غير أن ذلك كان كسابقه يغلب عليه الجمع دون التصنيف أو التبويب ، اكتفى جامعه بذكر أقوال الحافظ الذهبي دون أن يتدخل .

جـ ــ دراسات في نقد متن الحديث الشريف :

1- ومن ذلك كتاب الدكتور رفعت فوزي "توثيق السنة في القرن الثاني الهجري"، حيث جعل القسم الثاني من كتابه (رسالته لنيل الدكتوراه) ، واهتم بذكر مقاييس توثيق أو نقد متون السنة ، وذكر من ذلك عرض أحاديث الآحاد على الكتاب ، ثم السنة المشهورة ، فعمل الصحابة وفتاويهم ، ثم عمل أهل المدينة ، والقياس ، ثم عرض لمبحث الرواية بالمعنى ، وذكر في عرضه لتلك المقاييس لأقوال الموافق والمخالف .

2- وقدم الدكتور مسفر الدميني بحثًا بعنوان : "مقاييس نقد متون السنة" ، وقسم تلك المقاييس إلى ما يعتد به المحدثون ، وما يعتني به الفقهاء .

3- كما قدم الدكتور صلاح الأدلبي كتابًا بعنوان "نقد المتن عند المحدثين" عرض فيه لشيوع نقد المتن في زمن النبي صلى اللـه عليه وسلم ، ثم صحابته رضوان اللـه عليهم ، واعتنى بذكر الشواهد على ذلك ، ومع التتبع التاريخي ، عرض دكتور الأدلبي لنماذج من السنة انتقد العلماء متونها ، بعضها في الصحيحين ، وبعضها في السنن وبعضها في كتب العلل والموضوعات والضعفاء .

4- وجاء كتاب الدكتور محمد طاهر الجوابي "جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف" فاهتم بنقد مبنى المتن ، فذكر غريب الحديث

والتصحيف ، والقلب ، وكذلك اعتنى بنقد معنى المتن ، فذكر التعارض ، والنسخ ، والإشكال ، والاضطراب ، والإدراج ، والتفرد والنكارة ، وزيادة الثقة .

5- وقدم الدكتور نجم عبد الرحمن خلف كتابه : "نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين" ، والذي استخلص كثيرًا من مادته من رسالته لنيل درجة الدكتوراه ، "الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي"، وتعرض لبيان شبهات المستشرقين وأذنابهم ، ثم الحديث عن شروط ناقد المتن ، ومعايير نقده ، مع بيان النقد السلبي والإيجابي لمتن الحديث الشريف ، وذكر أوجه الترجيح بين المتون .

6- وقدم الدكتور رضا زكريا بحثًا بعنوان : "عناية أهل الآثار بنقد متون الأخبار" رد فيه على الأستاذ أحمد أمين في كتابيه : "ضحى الإسلام" ، و"ظُهر الإسلام" وذكر أمثلة لنقد المحدثين للمتن مع صحة السند ، وأكد على وجود النقد الداخلي للنص متزامنًا مع النقد الخارجي .

7- وقدم الأستاذ إسماعيل الكردي بحثًا بعنوان : "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين" ، وقد حشد في بحثه أقوال العلماء في أن الصحيحين لم يسلما من نقد يسير لبعض أحاديثهما ، وذكر أحاديث في الصحيحين انتقد بعض المحدثين متونها ، وذكر أخرى يرى تعارضًا بينها ، ولكنه توسع في ذلك وأفرط ، مع أن أسلوبه هادئ ولهجته معتدلة .

وسيرًا على الدرب ، ورغبة في المشاركة في البناء ، أردت أن أجمع ما تيسر لي عن الحافظ الذهبي ومنهجه في نقد متن الحديث الشريف ، مع التأكيد أن ذلك الصرح مكتمل البنيان ، مرتفع الأركان ، وما الحافظ الذهبي إلا نموذج من نماذج النقاد المحدثين لا مطلق الرواة ، أولئك النقاد الذين حملوا على عواتقهم بناء ذلك المنهج .

الباب الأول

الفصل الأول

الذهبى عصره وحياته وآثاره
عصر الإمام الذهبي

عند دراسة عَلم من الأعلام ، لابد من إطلالة ـ ولو خاطفة ـ على ذلك العصر الـذي نشأ فيه ، والمؤثرات التي تأثر بها ، والأحـداث المحيطـة بـه ، فلـذلك تـأثير كبـير عـلى دوافعه واتجاهاته ، وميوله واهتماماته .

فمن عاش في بيئة يغلب عليها الفقه يختلف عمن عاش في بيئة لا تهتم إلا بالنقل ، ومن عاش عصر الحرية ليس كمن ذاق مـرارة القهـر والاسـتبداد ، ومـن رافـق أهـل الجمود سيختلف نتاجه العلمي عمن تتلمذ على من ودع القيود .

والإنسان ابن بيئته ، لا يستطيع أن ينفك عنها ، ولها تـأثير عليـه بحلوهـا ومرهـا ، بأوضـاعها المختلفـة ، وبطبائعهـا المتعـددة ، ولا يسـتطيع المـرء إلا أن يكـون مؤيـدًا للأحداث من حوله أو مخالفًا ، وفي كلتا الحالتين تتفاوت درجات استجابته كمًّا وكيفًا .

ولكن من العلماء من يسير على نهج عصره مرتضيًا بذلك الواقـع ، غـير قـادر عـلى مقاومة تيارٍ يخالفه ، ولا يجسر على الخروج بنهج جديد وفكر رائد .

ومنهم من يكتفي بوصف ذلك الوضع وتوجيـه النـقـد لتلـك المنـاهـج الـتـي لا يرتضيها ، ولكن همته تبطئ به أن يقدم طرحًا جديدًا أو بديلا لذلك الفكر البائد .

وقليل من يكون لديهم تلك القدرة والجسارة على الخوض في هذا الميدان وسـلوك ذلك الدرب الشائك بنَفَس قوى ، وفكر سديد ، ومن أولئك النفر القليل الإمام الذهبي رحمه اللـه تعالى .

● الحالة السياسية :

للحالة السياسية تأثيرها على كثير من العلماء ، وقد كان عصر الإمام الذهبي رحمه الله مليئًا بالاضطرابات ، سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي .

فعلى المستوى الخارجي منيت بلاد الإسلام بخطرين محدقين :

1- الحروب الصليبية :

بدوافع شتى تعرضت بلاد المسلمين لحروب قاسية أخذت منهم الكثير وحصدت الأرواح ، وسلبت المقدسات ، فقد رفع النصارى الصليب وادعوا أنهم مقبلون على حرب مقدسة ؛ لتحرير المقدسات المسيحية من أيدي المسلمين ، وللذود عن الحجاج المسيحيين الذين يعاملون معاملة قاسية ، وذلك حتى يرضى المسيح!!

وكان وراء ذلك أسباب خفية وأصابع تعمل في الظلام تدفعها أوهام السيطرة على ثروات المشرق ، وتوسيع الإمارات والممالك من جهة ، وتصفية حسابات للتخلص من بعض الأمراء بدفعهم إلى معارك طاحنة من جهة أخرى ، أضف إلى ذلك هذا الحقد الدفين الذي يحمله القساوسة للإسلام الذي طالما هدد عروشهم .

ساعد على ذلك ضعف العالم الإسلامي وتفككه ، وصراع السلاطين والأمراء على السلطة ، مع كثرة الفرق الفكرية المنحرفة التي والت الصليبيين على حساب إخوانهم المسلمين .

ونتيجة لانشغال حكام المسلمين بصراعاتهم الداخلية ظلت الجبهة الخارجية واهنة عاجزة ، لا طاقة لها بصد مثل هذه الهجمات البربرية الوحشية التي لا تعرف إنسانية أو عهودًا .

وكما قال المستشرق جب : "إن الحرب الصليبية الأولى مدينة إلى حد كبير في نجاحها إلى ضعف المقاومة التي لاقتها"[1] .

والحق أن الحروب الصليبية اختارت توقيتًا مناسبًا ، ففي ذلك الوقت كان الضعف قد استحكم في جسد الدولة الإسلامية الممزقة الأوصال ، فلو تأخروا

---

(1) دكتور عبد العظيم عبد السلام ، ابن القيم الجوزية عصره ومنهجه ص32 رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم رقم (765) سنة 1955م .

قليلا أو تقدموا قليلا لما كتب لهذه الحملات ما حققته من إنجازات بهذه السرعة الخاطفة .

يقول المؤرخ "لين بول" : "لو تقدم الزمن قليلا بالحملة الصليبية الأولى لصدتهم قوة السلاجقة ، ولو تأخر بهم قليلا لكان من المحتمل أن يلقي بهم زنكي أو نور الدين في البحر الذي جاءوا منه ، ولكنها كانت فترة من الفترات السعيدة للأوروبيين"[1] .

وجه الصليبيون للعالم الإسلامي سبع حملات عسكرية خلال قرنين من الزمان نحو بلاد الشام ومصر ، وما زال الأمر بين مد وجزر ، وكر وفر ، وحصار وحرب .

وكان رد فعل المسلمين متفاوتا بحسب تماسك البناء الداخلي للدولة وقوة البناء الخارجي ، فكلما انتشر الخلاف وظهر الصراع كانت الغلبة للصليبيين ، وكلما التأم الصدع ، وتوحدت الكلمة كان الظفر للمسلمين .

ولقد لطف الله بهذه الأمة إذ هيأ لها عماد الدين زنكي ومن بعده نور الدين محمود ثم صلاح الدين ومن تبعه من صالحي الدولة الأيوبية ثم المماليك لدحر هذا العدوان ، والخلاص من تلك الأفاعي .

يقول ابن الأثير : "ومن الفتن خروج الفرنج ـ لعنهم الله ـ من الغرب إلى الشام وقصدهم ديار مصر ، وملكهم ثغر دمياط منها ، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها ، لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم"[2] .

وكانت آخر الحملات تلك التي قادها لويس التاسع ـ ملك فرنسا ـ والتي انتهت بهزيمة قاسية ودرس مؤلم خُتمت به الحملات الصليبية كما كان انتصار الأشرف خليل بن المنصور قلاوون عليهم وطردهم من عكا نهاية الوجود الصليبي في مصر والشام (690 هـ).

وقد كان لهذه الحروب عظيم الأثر في نفوس المسلمين ، فقد أيقظتهم من غفوة ، وحركتهم من ثبات ، وأشعلت فيهم روح الجهاد ، ودفعتهم إلى العودة إلى طريق الصلاح والاستقامة ، كما كانت درسا قاسيا لحكام الإمارات الذين طغت عليهم الأنانية وحب الذات .

---

(1) نقلا عن دكتور عبد العظيم عبد السلام ، ابن القيم الجوزية عصره ومنهجه ص32.

(2) ابن الأثير ، الكامل (138/2).

وكان لتلك الحروب أثر كبير في إكساب كثير من العلماء لصفة الجرأة في الحق ، وعدم الخوف في الله لومة لائم ، فوجد الكثير من العلماء يقفون من السلطة مواقف صارمة كالإمام النووي والعز بن عبد السلام وغيرهم .

2- حروب التتار :

لم تنته الحروب الصليبية بعد حتى انقض التتار على شرق العالم الإسلامي ، وأخذت معاوله تفتت ذلك الجسد الذي طالما كان متماسكا ، فأبادوا ملك خوارزم شاه وعاثوا فسادًا في الممالك الإسلامية ببلاد ما وراء النهر ، وظلت جحافلهم تتقدم وحصون المسلمين تتهاوى ، حتى وقفوا على مشارف بغداد .

وكان التتار تحت راية جنكيز خان ، الذي وصف بأنه أعظم مخرب قام في الأرض ، لا يدعون شيئا إلا أفسدوه ، ولا يقدرون على شيء إلا أتلفوه ، غلاظ القلوب لا تعرف الرحمة إلى قلوبهم سبيلا ، قساة الطباع ، يميلون إلى العدوان ، ويتعطشون إلى سفك الدماء ، يأكلون الكلاب والخنازير ، ويأتون النساء بلا زواج ، فالمرأة يأتيها غير رجل .

وكان الخليفة العباسي المعتصم ـ مع تدينه وعفة لسانه ـ ضعيف الرأي قليل الخبرة مطموعا فيه ، ليس له هيبة في النفوس .

وكما استغل الصليبيون ضعف بلاد الشام ومصر ، انتهز التتار تهاوي الخلافة العباسية ، وبمعاونة ابن العلقمي ـ الوزير الخائن ـ تمكن التتار من معرفة نقاط الضعف في دولة الخلافة ، فقرروا الزحف إلى بغداد ، وسقطت دولة الخلافة ، واستسلم الخليفة معه العلماء والقضاة والأعيان لأمان مزعوم للقائد التتري هولاكو ، فغدر بهم وقتلهم شر قتلة ، وقتل خلقا كثيرا من أهل السنة[1] .

وأعمل أعداء الله السيف في المسلمين فقتلوا منهم ما لا يحصى ، ودب الرعب في قلوب من بقي منهم ، وتسرب الأمل في أن يهب ناصر أو يدفع مغيث . ونهبت المكتبات في ثورة تترية ضد صنوف الحضارة وألوان العلوم ، فأتلفت الدور العامرة بالنفائس في شتى العلوم .

---

(1) الذهبي ، العبر في خبر من غبر (225/5 ، 226) مطبعة حكومة الكويت 1386هـ ، تحقيق دكتور صلاح الدين المنجد .

وما زال الغرور بهولاكو قائد التتار ، ورغبته الدموية تـزين لـه الإجهـاز عـلى بقيـة الجسد الواهن ، فاتجه نظره صوب الشام ومصر وأرسل رسائل التهديد والوعيد .

وأراد اللـه تعالى أن تقف هذه الأطماع ، وأن تندحر هذه القوى الغاشمة فهزمهم السلطان المظفر قطز في عين جالوت شر هزيمة ، وكان انتصار المماليك علي التتار دليلا مكن من سلطانهم ، وأثبت للعالم أجمع أن هناك دولة تستطيع أن تقوم عـلى حمايـة الإسلام بعد سقوط الخلافة في بغداد .

وما زالت الحروب بين المماليك والتتار حتى التقت جيوش غازان التـتري ، بجيـوش المماليك على رأسهم السلطان الناصر قلاوون فهُزِم التتار شر هزيمة ولم تقـم لهـم بعـد ذلك قائمة .

يقول ابن تغري بردي : "ومشى السلطان على التتـار ، والخليفـة بجانبـه ، ومعهـما القراء يتلون القرآن ويحثون على الجهاد ، ويشوِّقون إلى الجنة ، وسار الخليفة يقـول : يا مجاهدون لا تنظروا لسلطانكم ، قاتلوا عن دين نبيكم صلى اللـه عليه وسلم وعن حريمكم ، والناس في بكاء شديد"[1] .

● أثر الحروب الصليبية والتترية :

بالرغم من تلك المعاناة التـي تعـرض لهـا العـالم الإسـلامي والتـي حصـدت الأرواح واستنزفت الأموال ، وأحرقت الكتب ودمرت الديار فقد استفاد المسلمون أكـثر ، فقـد أوجـدت هـذه الحـروب روح التحـدي والحـماس لـدينهم ومقدسـاتهم ، ودعـتهم إلى الاهــتمام بدراســة عقائــد وانحرافــات الخونــة المنتســبين إلى الإســلام كالنصــيرية والإسماعيلية.

وكان لها أثر في شيوع روح الحرية الفكرية وظهور الآراء الفقهية التي تزامنت مـع هذه الحروب : ومنها جواز قتال التتار بعد إعلانهم الإسلام حال بغيهم . ومنهـا جـواز الفطر في رمضان للتقوي على القتال . ومنها مراعاة المصلحة فـيما يفـرض عـلى النـاس من أموال في سبيل تقوية الجيش للدفاع عن حريم المسلمين وحرماتهم .

---

(1) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة (160/8).

ومن ذلك استعادة هيبة العلماء ووقوفهم في وجه الحكام ، وعدم قدرة الحكام على البطش بهم ، لما حقق العلماء من التفاف شعبي ، ضمن له الحماية من تنكيل الحكام ويظهر ذلك في معارضات العز بن عبد السلام[1] والإمام النووي[2] .

على أن ذلك لم يكن على الإطلاق ، فكان السلطان تحت تأثير بعض جهلة الفقهاء ومقلديهم قد يمنع بعض العلماء من الإعلان بفتاويه يقول الذهبي : "وجاء كتاب سلطاني يمنع ابن تيمية من فتياه بالكفارة في الحلف بالطلاق ، وجمع له القضاة ، وعوتب في ذلك"[3] .

كما كان الخلاف في فهم النصوص العقدية من الآيات والأحاديث سببا في إلحاق الأذى ببعض العلماء ، فقد كان إظهار العقيدة الواسطية لابن تيمية سببا في أن "سجن الشيخ ونودي عليه في دمشق : من كان على عقيدة ابن تيمية حل دمه"[4] .

● الحالة الاجتماعية :

الإنسان وليد زمانه ومجتمعه ، يتأثر بهما ، وربما أثر فيهما ، ودراسة ظاهرة ما أو تتبع أحد الأعلام ينبغي ألا يكون بمعزل عن مجتمعه ، ولو في صورة إطلالة عامة ، توضح آثار المجتمع ، وتبرز نتاج ذلك العلم .

وبنظرة إلى المجتمع الذي عاشه الإمام الذهبي نرصد عدة ظواهر ، منها :

أ- تعدد الأجناس والفرق :

فقد تباينت العادات والأعراف والطباع والتقاليد لتباين الأجناس والفرق التي كانت تعيش في ذلك المجتمع ، فإلى جانب العرب كان الأسرى من الصليبيين والتتار الذين عاشوا في الدولة الإسلامية ، وإن كان منهم من اعتنق الإسلام دينا ؛

---

(1) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى (84/5 ، 85) ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ، دار هجر ط . 2 ، 1413هـ -1992م .

(2) حسن المحاضرة (66/2 ، 71).

(3) الذهبي ، ذيل العبر ص103 تحقيق محمد رشاد عبد المطلب ، مطبعة حكومة الكويت ، دون ذكر الطبعة ، أو تاريخ النشر .

(4) المصدر السابق ص30 ، 31 .

إلا أنهم على كثير من عاداتهم وأعرافهم فهم "جمعوا بين الحق والباطل وضموا الجيد إلي الرديء ، وفوضوا لقاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية . . . واحتاجوا في ذات أنفسهم إلي الرجوع إلى عادة جنكيزخان والاقتداء بحكم السياسة ، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضي بينهم فيما اختلفوا فيه من عوائدهم"[1].

وكانت الأقليات غير المسلمة شوكة في ظهر الجسد المسلم ، وعونا لأعدائها ، ومرشدا للغزاة إلى مواطن الضعف وعورات الحصون .

فالنصارى بالرغم من شعورهم بالسلامة والاطمئنان بين المجتمع المسلم ؛ لما يوجه الإسلام أتباعه إلى الإحسان إليهم : كلما وجدوا المسلمين في مأزق حرج استغلوا هذه الفرصة للنيل من المسلمين .

يقول المقريزى : "واستطال النصارى بدمشق على المسلمين وأحضروا فرمانًا من هولاكو بالاعتناء بشأنهم وإقامة دينهم ، فتظاهروا بالخمر في نهار رمضان ، ورشوه على ثياب المسلمين في الطرقات ، وصبوه على أبواب المساجد ، وألزموا أرباب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم ، وأهانوا من امتنع عن القيام للصليب"[2].

إضافة إلى ذلك كانت الفرق الباطنية كالإسماعيلية والنصيرية يعيشون بأسماء المسلمين ، وقلوبهم أكثر عداء للإسلام والمسلمين من اليهود والنصارى ، فقد استغلوا انشغال سلاطين المسلمين في حروبهم ضد التتار والصليبيين وأغاروا على مناطق المسلمين العزل وأعملوا فيهم القتل والسلب ، والسبي والنهب ، وعقدوا الأسواق لبيع ما غنموا من أبناء ومتاع المسلمين لأعدائهم من الصليبيين[3].

ولاختلاط هذه الأجناس وتعدد هذه الفرق ، مع عدم الاستقرار الداخلي وعدم وجود نظام تعليمي دقيق ، فكان لزامًا أن يتأثر العرب بهؤلاء التتر ، وأولئك الفرنجة وغيرهم من الفرق والأقليات الأخرى فاختلطت الكثير من العادات

(1) المقريزي ، خطط مصر ص221 .

(2) المصدر السابق حوادث سنة 658هـ .

(3) دكتور أحمد العليمي ، ابن تيمية محدثًا ص37 ، دار ابن حزم ط . 1 ، 1422هـ -2002 م .

والتقاليد والأخلاق والحضارات ، "حتى كأن المشرق والمغرب يختلطان فيما بينهما"[1].

ب ــ انتشار مظاهر الفساد والانحلال :

ومع ذلك التصدع في الصراع الإسلامي من الداخل والخارج ، وضعف قبضة السلطان ، وغياب هيبته ، وانعدام قبضة من حديد تضرب على يد المخالف للقانون ، ولضعف الإيمان عند ضعاف القلوب الذين لا يرتدعون إلا وسيف السلطان مسلط على رءوسهم ، فقد انتشرت آلات اللهو والمعازف وذاع الغناء ، وراجت المخدرات ، وانتشر بين الناس الحيل والألاعيب في المعاملات والأعمال وانتشر البغاء ، وكان له قانون تعمل البغي من خلاله .

وأمام مظاهر الانحراف تلك ، قام الدعاة والمصلحون في محاربة تلك الأمراض الخبيثة التي استشرت في جسد ذلك المجتمع ، فأنكروا ذلك على قدر طاقاتهم .

فالعز بن عبد السلام ينكر على وزير نجم الدين أيوب بناءه دارًا للهو والغناء ؛ بل وأسقط عدالة الوزير ، وقام مع أولاده بهدم تلك الدار[2] ، ويؤلف رسالة بعنوان "مجلس في ذم الحشيشة" .

ويؤلف ابن تيمية رسالة في "تحريم احتكار الأقوات" .

ويؤلف ابن القيم "إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان"[3].

ويحارب الذهبي رحمه الله تعالى ذلك بتأليفه لكتاب الكبائر ، زاجرًا أصحاب الذنوب ، ومرشدا إياهم إلى خطر ما يقترفونه ، داعيا إياهم إلى الهدى ولزوم الصراط المستقيم .

كما يؤلف "زغل العلم" مخاطبا علماء السوء ، كاشفا سوءاتهم وعوارهم أمام أنفسهم ؛ لعلهم يعودون إلى علمهم ، ويتركون مهادنة السلاطين اتكالا على أنهم من العلماء الذين لن تمسهم النار إلا أيامًا معدودة !!

---

(1) أبو الحسن الندوي ، الحافظ ابن تيمية ص27، تعريب سعيد الأعظمي الندوي ، دار القلم ، ط. 1 ، 1395هـ -1975م .

(2) السيوطي ، حسن المحاضرة (2/ 162).

(3) دكتور علي الدخيل ، مقدمة الصواعق المرسلة (41/1)، دار العاصمة ط . 2، 1421هـ .

جـ ــ طبقات المجتمع :

انقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات :

1- الطبقة الحاكمة :

وعلى رأسهم السلطان ، وهم في عيش المترفين ، يعيشون في رغد من العيش ، ولا يشعرون بسواد الشعب وعامتهم ، يتقلبون في النعيم ، ويرفلون في الملذات والشهوات ، متخذين من انتصارهم على التتار والصليبيين مبررًا للاستحواذ على مصادر المال وموارد البلاد ، يتحدثون التركية التي ينتمون إليها ، لا يعرفون من العربية إلا ما يجزئ في إقامة الصلاة ، ومع ذلك يقربون العلماء ، ويصلونهم .

2- طبقة العلماء :

وهي الطبقة الثانية في المجتمع ، تستمد نفوذها من الدين نفسه ، ومن حب الناس الفطري للدين الذي يمثله هؤلاء العلماء ، وهم يستطيعون أن يملكوا قلوب الناس ويوجهوهم إلى الخير والصلاح بحسب قوة إيمانهم وتجردهم في دعوتهم ، ولهم سلطان أقوى من السلطان .

غير أن علاقة العلماء بالسلطان كانت تتغير بحسب موقع العالم وهمته وقوة إيمانه والتفاف العامة حوله ، فمنهم من رضي بدراهم معدودة واشترى بآيات الله ثمنا قليلا ، فداهن السلاطين وأفتى بما يريدون ، غير أن هذا الصنف لم يكن له حظوة عند العامة ، ولا تأثير على الشعوب ، فزهد فيهم السلاطين .

ومنهم من كان لا يخاف في الله لومة لائم ، ويصدع بالحق كائنا ما كان ؛ كسلطان العلماء العز بن عبد السلام عندما هاجم الصالح إسماعيل وقطع الدعاء له في الخطبة استنكارا لتعاونه مع أعداء المسلمين ووقعت بينهم الوحشة ، وتوسط البعض طالبين من العز أن يقبِّل يد السلطان فقال لهم : "ما أرضاه يقبل يدي فضلا عن أن أقبل يده"[1] .

ولما أنكر بيع الخمور في مصر على الأشرف موسى بن الملك العادل تعلل بأن ذلك من زمان أبيه العادل فقال العز : "أنت من الذين يقولون : إنا وجدنا آباءنا على أمة" ، فرسم السلطان بإبطال ذلك[2] .

---

(1) حسن المحاضرة (2/ 97 ، 98).

(2) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى (5/ 81).

كما كانت الصراعات بين العلماء سببا في إيذاء بعضهم البعض ، كما حدث لشيخ الإسلام الذي سجن غير مرة[1] ، كما منع رحمه الله من الجهر ببعض فتاواه[2].

3- طبقة العامة :

وهي فئات متعددة ، أعلاها التجار والصناع ، ثم العمال والفلاحون ، وعليهم تقع الأعباء والمظالم ، ويكلفون بالضرائب وغير ذلك .

وكان احتكاك طبقة العامة بالعلماء أكثر من الأمراء ، بل كثيرا ما كان العلماء لسان حال عامة الشعب لدى الأمراء والسلاطين .

ولا شك أن أحوال السلاطين والأمراء بالنسبة لمواجهة الأعداء أو مهادنتهم ، وكذلك وجود الاحتلال وما يتبعه من أحكام الجهاد بالنفس والمال بالإضافة إلى وجود الأجناس المتعددة بأعرافها وقيمها ، مع شيوع الفساد وتردي الأخلاق ؛ كل ذلك دفع العلماء الغيورين إلى اتخاذ موقف من أعداء الأمة ، وجعل مسائل الجهاد وفتاواه تظهر على الساحة ، وكذلك الدعوة إلى الإنكار للمنكر سواء باليد أو بالمؤلفات الزاجرة عن اقترافه والاقتراب منه وكان الإمام الذهبي من هؤلاء العلماء الذين حاربوا المنكر من خلال الوعظ والإرشاد ، وقاوم البدع بنشر عوارها وفضح أصحابها وبيان بهتانهم ، كما حارب التصوف في صورته الباطلة التي تبعد عن معناه الحقيقي ، وأظهر للعلماء من أخطار الركون إلى مناصبهم العلمية خشية الأشر والبطر ، وقسوة القلوب والحيل .

- الحياة العلمية :

على الرغم من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي سادت هذه الفترة ، فقد كان للعلوم عامة والإسلامية منها خاصة حظ كبير من العناية ، وكان للعلماء حظ وافر من الرعاية .

---

(1) الذهبي ، المعجم المختص بالمحدثين ص25، 26 ، تحقيق دكتور محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، بدون ذكر سنة الطبع أو رقم الطبعة .

(2) الذهبي ، من ذيول العبر ص30 ، 31 ، 103 .

فالمماليك ينشئون دولة هم رعاتها ، وهم يشعرون في قرارة أنفسهم أنهم ليسوا عربًا ، وأن هذا الوجود لهم في سدة الحكم يحتاج إلى دعائم تقويه وركائز تثبته ، فكان الاهتمام بالعلم وتقريب العلماء من عوامل بسط نفوذهم وتدعيم سلطانهم .

وكان للنكبات التي تعرض لها العالم الإسلامي في الأندلس وبلاد الشام على أيدي الصليبيين ، وفي العراق على أيدي التتار ، وما كان له من تأثير على المكتبة الإسلامية إحراقا وإغراقا ، وإتلافا وإعدامًا ، فهب العلماء وجدوا ، وشحذوا هممهم لتعويض ما فات واستدراك ما مات .

فكم من دور علم خربت ، وكم من علماء أعدمت ، وأعدم معها علوم جمَّة ، ومعارف متنوعة ، فكان واجب العصر هو إعادة ذلك التراث المتجدد ، وإحياء هذه العلوم الخالدة ؛ لأنها ترمز لخلود ذلك الدين الذي تكفل الله تعالى بحفظه .

والمتأمل للحياة العلمية في ذلك العصر ينبغي أن يقف عند هذه الظواهر :

1- دور العلم : ومنها :

أ- المساجد :

وكانت أهم المساجد التي يتلقى فيها العلوم الجامع الأزهر وجامع ابن طولون وجامع عمرو بن العاص وجامع الحاكم وهي تمثل منارات ، بل جامعات غير نظامية للتدريس والتعليم والتعلم[1] .

ب ــ المدارس :

وإذا كانت المساجد تقوم بدور التعليم غير النظامي ، بحيث لا يُخضع لمنهج معين ، ولا يفرض على طلاب العلم الالتزام بحلقة علمية دون غيرها ، فعلى خلاف ذلك كانت المدارس تعرف الكثير من أنماط التعليم النظامي ، فيقوم ببنائها غالبا بعض الأمراء أو الأعيان أو العلماء ، ويشرط لها شروطا تتعلق بالمحتوى الذي يدرس حينًا ، وبشخصية وعلوم ، ومعارف واتجاهات من يتولى مهام التدريس بها .

---

(1) محمد شوقي خضر ، الذهبي المحدث ص29 ، 30، دكتوراه ، جامعة الأزهر كلية أصول الدين ، رقم (414 - 416) ، عبد العظيم عبد السلام ، ابن القيم الجوزية عصره ومنهجه ص42-47 .

ومن هذه المدارس :

دار الحديث الأشرفية	دار الحديث الأشرفية البرانية
دار الحديث البهائية	دار الحديث الحمصية
دار الحديث السكرية	دار الحديث النورية
دار الحديث الناصرية	دار الحديث الكاملية
دار الحديث الظاهرية	دار الحديث المنصورية
دار الحديث العادلية	

ومما تولى الإمام الذهبي مشيخته :

دار الحديث الفاضلية	دار الحديث النفيسية
دار الحديث التنكزية	دار الحديث العروبة
دار الحديث السكرية	دار حديث أم الصالح[1]

وهكذا كانت بلاد الشام ومصر عامرة بالمدارس النظامية ، وكانت علوم الشريعة عامة والحديث خاصة أهم ما يميز هذه المدارس .

وكان الحافظ الذهبي رحمه الله ممن اختير لتولي مناصب التدريس بكثير من تلك المدارس العلمية .

2- العلماء :

وافقت رغبة الحكام المماليك توطيد سلطانهم باسم الدين وإنشاء المدارس رغبة عند طلاب العلم للنهوض بحال الأمة ، وإحياء ما اندثر من تراثها على يد أعداء الحضارة الإنسانية ، فنبغ الكثير من طلاب العلم وارتقوا إلى مصاف العلماء ، محررين مسائل الفقه ، وناقدين أسانيد الحديث وفنونه ، وذابين عنه الكذب والوهم ، وعاكفين على بيان مراد الشريعة الإسلامية .

وقد ازدانت هذه الفترة بكثير من الحفاظ والفقهاء الذين كان لهم دور رائد في الخروج من الكبوة وإقالة العثرة ، والحفاظ على تراث الأمة ، فمن هؤلاء :

(1) النعيمي ، الدارس في تاريخ المدارس (1/19-120) الحسيني ، ذيل العبر (4/152-154) ، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب ، مطبعة حكومة قطر ، بدون طبعة أو تاريخ .

أبو الفضل أحمد بن هبة اللـه ابن عساكر (699هـ)
عبد المؤمن بن خلف الدمياطي الشافعي (705هـ)
أبو الحسين علي بن محمد اليونيني (701هـ)
محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد (702هـ)
أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (742هـ)
أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (728هـ)
القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي (739هـ)
تقي الدين السبكي المصري (756هـ)
محمد بن محمد بن أحمد ابن سيد الناس (734هـ)
محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (751هـ)[1]
أبو الفداء الحافظ ابن كثير (774هـ)
شيخنا شمس الدين بن أحمد الذهبي (748هـ)

ويتحدث الحافظ الذهبي عن أهم علماء الحديث من شيوخه وأقرانه وتلاميذه فيقول : "فما أدركنا من أصحاب الحديث إلا طائفة كقاضي ديار مصر وعالمها تقي الدين ابن دقيق العيد ، والحافظ الحجة شرف الدين الدمياطي ، والحافظ جمال الدين ابن الظاهري ، والشيخ شهاب الدين ابن فرح ونحوهم . . . ونحمد اللـه في الوقت أناس يفهمون هذا الشأن ويعتنون بالأثر كالمزي وابن تيمية والبرزالي وابن سيد الناس ، وقطب الدين الحلبي ، وتقي الدين السبكي ، والقاضي شمس الدين الحنبلي ، وابن قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة ، وصلاح الدين العلائي ، وفخر الدين بن الفخر ، وأمين الدين بن الواني ، وابن إمام الصالح ، ومحب الدين المقدسي ، وسيدي عبد اللـه خليل"[2].

(1) عبد الستار الشيخ ، الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام ص71-92 ، دار القلم ، دمشق ط . 1 ، 1414هـ -1994م .
(2) الذهبي ، زغل العلم ص13 ، 14 .

3- المصنفات :

كانت لهذه الحركة العلمية الهائلة التي تضافرت فيها جهود الأمراء والأعيان - بإنشاء المدارس وتخصيص الأوقاف من جهة مع اضطلاع العلماء وطلاب العلم بمسئولياتهم أمام الله تعالى ثم أمتهم الإسلامية من جهة أخرى : كان لها أن تؤتي أكلها ويطيب جناها ، وينتشر عبيرها ، وذلك من خلال تلك المنظومة العلمية الرائدة ففي هذه الأثناء ظهرت مؤلفات ضخمة تنبئ عن مناهج محكمة لعلماء أفذاذ ، ومن ذلك :

- في الحديث :

الإلمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد

جامع المسانيد والسنن لابن كثير الدمشقي

- الشروح :

التلويح شرح الجامع لعلاء الدين مغلطاي

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي

النفح الشذي شرح سنن الترمذي لابن سيد الناس

شرح سنن أبي داود لعلاء الدين مغلطاي

شرح سنن ابن ماجه لعلاء الدين مغلطاي

- الرجال :

وفيات الأعيان لابن خلكان

ذيل التكملة لوفيات النقلة للحسيني

تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي

تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي

إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مغلطاي

- الطبقات :

طبقات الشافعية للسبكي

✵ طبقات الحفاظ للذهبي

- التاريخ :

تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي

سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي

البداية والنهاية للحافظ ابن كثير

● اللغة :

لسان العرب لابن منظور | شرح ألفية ابن مالك للجماعيلي

● العقيدة :

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية

درء تعارض العقل مع النقل لابن تيمية | منهاج السنة لابن تيمية

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم

● علوم الحديث :

تقريب علوم الحديث للنووي | اختصار علوم الحديث لابن كثير

الاقتراح لابن دقيق العيد | الموقظة للحافظ الذهبي

● كتب الأطراف :

أطراف الكتب الستة للمزي | الكشاف في معرفة الأطراف للحسيني

● كتب التصوف :

شرح العمدة لابن دقيق العيد | مدارج السالكين لابن القيم

مفتاح دار السعادة لابن القيم [1]

هذه نماذج من مؤلفات هذه المرحلة الخصبة التي أعقبت بل وعاصرت الحروب الصليبية والتترية على العالم الإسلامي . ويظهر من هذه الأمثلة أن حركة التكامل العلمي ، وظهور عصر الموسوعات العلمية ، وتشعب التخصصات أهم سمات مصنفات ذلك العصر ، مع غزارة العلم وكثرة العلماء ، مما أفاض على تلك الحقبة الذهبية طابع التميز والارتقاء .

نظرة الإمام الذهبي لعصره

كثيرًا ما تتجه أذهان العلماء وأبصارهم إلى الرعيل الأول ، والقرون الخوالي حيث يكثر الخير ، ويقل الشر ، وحيث يقترب العهد من أنوار النبوة وسلامة

(1) حسين محمد سيد ، الإمام ابن القيم وجهوده ص32-40 ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين (رقم 2200-2202) ، دكتور علي الدخيل ، مقدمة الصواعق المرسلة ، ص47 ، 48 .

صدور الصحابة والتابعين .

وإذا كان العلم والحفظ ـ نظرًا لأسباب حضارية متعددة ـ يراه العلماء في تناقص ، فدائمًا يتطلعون بأفئدتهم إلى الماضي ، وتكثر انتقاداتهم لذلك العصر الحالي مقارنة بمن مضى .

وأكثر العلماء يرون ذلك وينتقدون أحوال العلم والعلماء في عصورهم ، ومن قبل صرخ عبد القاهر الجرجاني ببيتيه هذين معبرًا عن ذلك :

كَبِّر على العلم لا ترمه ومل إلى الجهل ميل هائمِ

عش حمارًا تعش سعيدًا فالسعد في طالع البهائمِ

ومن بعده كتب ابن الصلاح على طُرَّة كتابه "علوم الحديث" الموسوم بمقدمة ابن الصلاح ما يشابه ذلك فقال :

أرى الدهر قدم جهاله فاسعد حظًّا به الجاهل

وأنظر حظي به ناقصًا أيحسبني أنني فاضل

وعلى غرار هذين العلمين وغيرهم كان الإمام الذهبي ينظر إلى أحوال العلم والعلماء في عصره مقارنة بأيام الجد والاجتهاد ، وبخاصة في القرون الثلاثة الأولى ، فيتحسر على ما آل إليه أمر علماء عصره فأخذ يعبر عن ذلك ، فالبرغم من انتشار المساجد والمدارس وكثرة العلماء ، وظهور المصنفات في شتى الفروع والفنون إلا أن التطلع للأيام الأول ، والعهد القريب بالنبوة له تأثير في نظرة الإمام الذهبي لعصره .

فالعلم أولا كان كثيرًا مع قلة الكلام ، والورع من إظهار العلوم والفضائل ولكن العلماء كما يرى الذهبي : "اليوم يكثرون الكلام مع نقص العلم ، وسوء القصد ، ثم إن الله تعالى يفضحهم ، ويلوح جهلهم وهواهم واضطرابهم فيما علموه" (1) .

وإذا كانت اليقظة والوعي من سمات التحمل الذي يعتد به عند العلماء فإن الوضع العلمي لطرائق التحمل قد تغير ، وينعي الذهبي على طلاب عصره ذلك التراخي في الطلب ومراعاة الأمور الشكلية دون الجوهرية فيقول : "فكيف

(1) الذهبي ، سير أعلام النبلاء (464/15 ، 465) ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق شعيب الأرناءوط وآخرين ، ط1 ، 1401هـ -1981م

بالماضين لو رأونا اليوم نسمع من أي صحيفة مصحفة على أجهل شيخ له إجازة ، ونروي من نسخة أخرى ، بينهما من الاختلاف والغلط ألوان ، ففاضلنا يصحح ما تيسر من حفظه ، وطالبنا يتشاغل بكتابة أسماء الأطفال ، وعالمنا ينسخ ، وشيخنا ينام . . . ولقد اشتفى بنا كل مبتدع ، ومجَّنا كل مؤمن"[1].

وكذلك الحال في الأداء ، فكثيراً ما يحدث المحدث من غير أصوله معتمدًا على ذاكرته التي قد لا تسعفه كثيراً ، يقول الذهبي : "التحديث من غير أصل قد عم اليوم وطم"[2] ويقول في موضع آخر : "إذ الأكثر لا يدرون ما يروون ، ولا يعرفون هذا الشأن ، إنما سمعوا في الصغر ، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر"[3].

ويرى الذهبي أن روح الإبداع والاجتهاد والتميز تتلاشى شيئًا فشيئًا ليحل محلها الجمود والتقليد ، وكذلك اتجهت الأنظار إلى المنطق والفلسفة نقلا واقتباسا دون تحرير أو تعقل ، فيقول : "فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا وتبدل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم ، وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها ، ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها فعم البلاء واستحكمت الأهواء ، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس ، فرحم الله امرأً أقبل على شأنه وقصر من لسانه وأقبل على تلاوة قرآنه وبكى على زمانه وأدمن النظر في الصحيحين ، وعَبَد الله قبل أن يبغته الأجل"[4].

وإن كان فقهاء الأمس على دراية بالحديث ، ومحدثوهم على دربة بالفقه فإن الأمر الآن على خلاف ذلك . يقول الذهبي : "فكان المحدثون إذ ذاك أئمة عالمين بالفقه أيضا ، وكان أهل الرأي بصراء بالحديث ، قد رحلوا في طلبه ، وتقدموا في

---

(1) الذهبي ، سير أعلام النبلاء (11/ 99).

(2) المصدر السابق (16/ 389).

(3) الذهبي ، ميزان الاعتدال (4/1) تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الفكر ، بدون تاريخ أو طبعة .

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (2/ 530) تحقيق عبد الرحمن اليماني ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، 1375هـ-1955م .

معرفته ، وأما اليوم فالمحدث قد قنع بالسكة والخطبة ، فلا يفقه ولا يحفظ ، كما أن الفقيه قد تشبث بفقه لا يجيد معرفته ، ولا يدري ما الحديث ، بل الموضوع والثابت عنده سواء ، بل قد يعارض ما في الصحيح بأحاديث ساقطة ، ويكابر بأنها أصح وأقوى"[1].

ويعترض الإمام الذهبي على صورة القاص في زمانه التي صار من يقوم بها يقوم بما يشبه التسول ، متحايلاً على الناس تارة ، وكاذبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم تارات ، متخذًا من الغرائب والمرققات ما يؤثر في قلوب الحاضرين وعيونهم ، ثم أموالهم !

بينما القاص في الزمان الأول "له صورة عظيمة في العلم والعمل"[2].

ويتخذ الذهبي من الإمام العارف سهل بن عبد الله شيخ الصوفية قدوة للتصوف الحق في دعوته لكتابة الحديث والأخذ من العلوم بطرف فيقول : "هكذا كان مشايخ الصوفية في حرصهم على الحديث والسنة ، لا كمشايخ عصرنا الجهلة البطلة الأكلة الكسلة"[3].

وقد امتدت المقارنة بين عصر الإمام الذهبي والعصور الأولى إلى القضاة ، منتقدًا حال القضاة والخطباء في عصره الذين شعروا بأنهم موظفون في الدولة ، ولم يكن لديهم استقلال الرأي خوفا على أعطياتهم وأجورهم ، فقال في ترجمة الوزير ابن هبيرة رحمه الله : "ولما ولاه المقتفي امتنع من لبس خلقة الحرير ، وحلف أنه لا يلبسها ، وذا شيء لا يفعله قضاة زماننا ولا خطباؤه"[4] ثم انتقل إلى سلوك عموم الناس في عصره عند ذكره قول أبي خلدة : أدركت الناس وهم يعملون ولا يقولون ، وهم اليوم يقولون ولا يعملون . قال الذهبي : "وهم في زماننا لا يقولون ولا يعملون ؛ بل ربما يفشرون ويفجرون"[5].

---

(1) الذهبي ، سير أعلام النبلاء (14/ 236 ، 237).

(2) المصدر السابق (275/4).

(3) الذهبي ، تاريخ الإسلام (187/21)، تحقيق دكتور عمر تدمري دار الكتاب العربي ، ط.1، 1987م .

(4) الذهبي ، العبر (172/4) تحقيق دكتور فؤاد سيد ، دكتور صلاح الدين المنجد ، دائرة المطبوعات والنشر بالكويت-1964م .

(5) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق 5-ب] ، (رقم 3898) تصوف ، دار الكتب المصرية .

هكذا يتضح أن الذهبي رحمه الـلـه ناقد لأحوال العلـم والعلـماء في عصره ، وهـو يرنو إلى الرعيل الأول وإلى عصور النهضة الذهبية ، التي ربما تمنى أن يحيا زمانهـا بـين البخاري ومسلم ، ومالك والشافعي وغيرهم ، ولكن هكذا دائما من ينظر إلى من سبق يستصغر من حضر ، فالفرق كبير والبون شاسع ، وهكذا سنة الحياة ، فكـل سـلف لمـا قبله خلف ، وكل خلف لما بعده سلف .

ولا نظن بهذا أن عصر الإمام الذهبي رحمه الـلـه خلا مـن نجـوم متلألئـة وبحـور زاخرة كالمزي وابن تيمية وابن رجب وابن كثير وغيرهم كثير ، ولكنها نظرة إلى الأعلى .

ترجمة الحافظ الذهبي

● اسمه ونسبه ومولده[1]

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد اللـه ، التركماني الأصل ، الفارقي ثـم الدمشقي ، الشافعي ، شمس الدين أبو عبد اللـه الذهبي ولـد في ثالـث ربيـع الآخـر سنة (673 هـ).

● أسرته

قدم جـده من ميافارقين إلـى دمشق وقـد كـان أُميًّا ، لا نصيب لـه مـن عـلـم أو رواية ، غير أن حفيده يصفه بأنه كان حسن اليقين باللـه ، وعـدل أبـو شـهاب الـدين أحمد عن مهنة جده واتجه إلى صناعة الذهب المدقوق ، حتى عرف به فـأطلق عليـه اسم الذهبي ، وسمع الحديث ورغب في العلم ، وكانت صنعته تدر عليه دخلا طيبـا ، كان يطرق بذلك المال أبواب الخير ، فمن ذلك فك الرقاب وتحريرها ، وكان له نصـيب من قيام الليل .

● نشأته

كانت أسرة الذهبي ـ بتدينها وحبها للعلم ـ لها أكبر الأثر في نفس ذلك الصـبي ، فنشأ محبًّا للعلم ، راغبا في تحصيله ، شغوفا به ، فقد أسرع أخـوه مـن الرضـاعة علي بن إبراهيم بن العطار في الاستجازة للذهبي في سنة مولده من مشايخ عصره الذين وصفهم ابن حجر بأنهم جمع جم[2] منهم من دمشق أحمد بن عبد القادر العامري ، وعبد الصمد بـن عبـد الوهـاب الدمشـقي ومحمـد بـن عـلي الصـابوني

(1) انظر : طبقات الشافعية الكبرى (100) ، شذرات الذهب (154/6) ، فوات الوفيات (315/3) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شـهبة (55/3) ، الـدرر الكامنـة (3/ 336) ، والوفيـات للسـلامي (56) ، فهرس الفهارس والأثبـات (417) ، الرسـالة المسـتطرفة ص17 الأعـلام للـزركلي (326) ، الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص75 ، الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام ص27 .

(2) ابن حجر ، الدرر الكامنـة (336/3) ، دار الجيـل بـيروت ، دون ذكـر الطبـعـة أو المحقـق أو تاريخ النشر .

الدمشقي ، ومن حلب أحمد بن عبد القاهر الحلبي ، ومن مكة مجد الدين أحمد ابن عبد الله الطبري ، ومحمد بن محمد القسطلاني ، وأحمد بن محمد الدمياطي ، ومن المدينة كافور بن عبد الله الطواشي[1].

ثم يمضي ذلك الطفل الصغير في أولى مراحل تعليمه إلى أحد المؤدبين المختصين بتعليم الصبيان ، وهو علاء الدين علي بن محمد الحلبي المعروف بالبصبص ، وقد أثنى عليه الحافظ الذهبي خبرة وخطًّا وحسن تعليم[2] فمكث عنده أربع سنوات .

وسيرًا مع التقاليد العلمية فالمرحلة القادمة بعد المكتب هو تحفيظ القرآن الكريم ، فتلقن القرآن الكريم على يد المقرئ الصالح مسعود بن عبد الله : إمام مسجد الشاغور[3].

● طلبه للعلم :

اتجه الحافظ الذهبي رحمه الله نحو كتاب الله العزيز ، فلم يكتف بختم القرآن الكريم حتى شرع في الوصول إلى قمة ذلك العلم ؛ ليصل إلى القراءة بالقراءات السبع ، فقصد الإمام الفاضلي رحمه الله ، ولكن القدر لم يمهله حتى ودع الشيخ الدنيا ، والذهبي لم يتجاوز سورة القصص[4].

ولكن همة الذهبي العالية جعلته يبحث عن أقران الإمام الفاضلي ، فأكمل الختمة ـ بالجامع الكبير ـ على الإمام المقرئ محمد بن عبد العزيز الدمياطي الدمشقي الحافظ المجود[5] ثم قرأ بالسبع على مشايخ عدة .

وكما حرص على تلاوة القرآن الكريم وقراءته بالقراءات السبع على مقرئين عدة ، فقد شغف بالحديث وسماعه ، ولقاء الشيوخ وقراءة الحديث عليهم ، وكان

(1) الذهبي ، معجم الشيوخ (37 ، 52 ، 74 ، 77 ، 314 ، 348 ، 542) ، تحقيق دكتور محمد الجيب ، مكتبة الصديق ، ط . 1 ، 1408هـ-1988م .

(2) المصدر السابق ص385 .

(3) المصدر السابق ص616 .

(4) الذهبي ، معرفة القراء الكبار (703/2 ، 704) تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة . ط . 1 .

(5) المصدر السابق (2/ 708 ، 709).

له في ذلك نهم ورغبة ، وقد أثر فيه علم الدين البرزالى ، وحبب إليه طلب الحديث ، فسمع منه وأخذ عنه[1].

ودفعه نهمه إلى سماع الحديث ما أمكن ذلك ، فعند السماع يكون التقميش ، وعند الأداء يكون التفتيش ، فقد سمع من محمد بن أيوب بن مكارم بن النحاس وقال : "سمعنا منه ولا تحل الرواية عنه . . . اتحادي مجاهر"[2].

وسمع من محمود بن يحيى التميمي الدمشقي بقراءة علم الدين البرزالي ، وقال عنه : "كان سيِّئ الحال سفيهًا"[4].

وحمله الشغف بالحديث إلى أن يقرأ الحديث على شيخ أصم[5] ، وأن يتحمل الشيخ على عسارته[6].

● رحلاته . .

رغب الحافظ الذهبي رحمه الله في الرحلة إلى مشاهير العلماء لتحصيل العلوم النافعة ، بالرواية العالية ، وكان يتابع أخبار علماء كل فن ، وأين يتواجدون ، غير أن أباه لم يكن يمكنه من ذلك ، ولا يسمح له ، وكان الحافظ الذهبي بأبيه برًّا ، لا يملك إلا طاعته[7].

ولعل ذلك المنع من الأب بدافع من الخوف عليه ، والحب له ، ورغبة كل أب في جوار فلذة كبده ، على أنه لما اشتد عوده سمح له بالرحلة ، شريطة ألا يمكث في رحلة أكثر من أربعة أشهر فوفى بذلك الذهبي[7].

إن الحِفاظ على معالم الدين والتفقه فيه ومعرفة حدود الله وأوامره ونواهيه مطلب عظيم ، يستحق التضحية بكل غالٍ ونفيس ، ولو بلغ ذلك مغادرة الأوطان

---

(1) الكتبي ، فوات الوفيات (197/3، 198)، تحقيق دكتور إحسان عباس ، دار صادر لبنان ، بدون تاريخ الطبع .

(2) الذهبي ، معجم الشيوخ (485).

(3) المصدر السابق (614).

(4) المصدر السابق (612).

(5) المصدر السابق (79).

(6) الذهبي ، معجم الشيوخ (292) ، معرفة القراء الكبار (689/2).

(7) الذهبي ، معرفة القراء الكبار (698/2).

وفراق الأهل والأحبة ، وإيثار خشن العيش والفراش على لذيذ الطعام ووثير الأسِرَّة .

فكانت الرحلات من أجل صيانة الحديث وعلومه من الأخطاء والأوهام ، ولتحصيل الحديث الشريف من وجوهٍ عدة ؛ مقارنةً بين تلك الوجوه ، واستخلاصًا لصحيح السنة النبوية ، بعيدًا عن الضعيف والباطل والموضوع .

ولم تكن تلك الرحلات للتربح التجاري ـ كما هي صورة الإعارة الآن ـ وإنما كان دافعها إيمانيًّا ، ينفق فيها المرتحل الذخائر ، ويفني الأموال[1] ولقد سلك الحافظ الذهبي هذا الدرب ، وتجشم ذلك السبيل ، فتعددت رحلاته ، وكثر شيوخه ، وحصل له من تلك الرحلات اطلاعات واسعة ، ومن لقاء هؤلاء الشيوخ خبرات متعددة ، مكن ذلك له الأخذ بأسباب رسوخ القدم ، ووضوح الحجة ، وكشف المعضلة ، وحل العويصة ، وأعانه ذلك على تكوين شخصية ناقدة لا ناقلة ، لا يسلم بما ينقل قبل إمراره على علومه ومعارفه ، وما رزقه الله من فهم ويقظة .

● رحلاته الداخلية (بلاد الشام) :

رحل الحافظ الذهبي في رحلات قصيرة داخل بلاد الشام ، وإن كانت اليوم توصف بالقصر ، فإنها وقتها لم تكن كذلك ، فوعورة الطرق ، وعدم أمنها أحيانًا مع بدائية وسائل التنقل ، تجعل من تلك الرحلات لونًا من ألوان العذاب .

فقد أقبل رحمه الله على علماء دمشق وما جاورها ، ثم بصرى ، فحمص ، فحماة ، فالمعرة ، ورحل إلى حلب مع والده .

ثم رحل إلى بعلبك وطرابلس ، وذهب إلى القدس ونابلس والرملة والكرك[2] .

---

(1) انظر : منهج النقد عند المتقدمين من المحدِّثين للباحث ، مبحث الرحلة ص243-253.

(2) عبد الستار الشيخ ، الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام ص48-54 ، بشار عواد ، الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ، ص88-90 ، مطبعة عيسى البابي ، ط . 1 ، 1976م ، محمد شوقي خضر ، الذهبي المحدث ص39 .

● رحلته إلى مصر :

برفقة أخيه من الرضاع داود بن إبراهيم بن العطار أقبل الذهبي على مصر فسمع بالقاهرة ، والإسكندرية ، وبلبيس وغيرها ، وبدأت هـذه الرحلـة (695هــ)[1] ، ويبـدو أنه رحل إليها مرة أخـرى (705هــ) كـما ذكـر في ترجمـة محمـد بـن سـنجر المحـدث المصري[2].

● رحلته إلى البلاد المقدسة :

وفي سنة (698هـ) رحل الحافظ الذهبي إلى البلاد المقدسة حاجًّا ومرتحلا ، فسـمع بمكة وعرفة ومنى وتبوك والمدينة[3].

ولعل الذهبي رحمه الـلـه قد رحل إلى أكثر من أربعين بلدًا يطلـب العلـم ويلاقـي الشيوخ ويسمع ويُدَوِّن ، وذلك ما يتضح من ترجمته لابن المقري حيث قال : "انتقيت من معجمه أربعين حديثًا سمعتها بأربعين بلدًا"[4].

فكم تحمل المشاق ، وصبر على فراق الأهل والديار ، وأتعب جسده ، وبذل وقته ، وأنفق ماله ، فلله دَرُّه ، وهو يكافئه .

● شيوخه :

كان طواف الإمام الذهبي على علماء دمشق ثـم رحلاتـه المتعـددة في بـلاد الشـام ومصر والحجاز ، ونهمـه العلمـي ، واطلاعـه الواسـع ، وهمتـه العاليـة سـببًا في تعـدد شيوخه الذين أخذ عنهم ، فقد أخذ وأجيز له عن أكثر من ألف شيخ ، وها هو معجم شيوخه يغني عن الاستقصاء والعد .

ومن أعيان شيوخه وأعلام أساتذته :

1- أحمد بن إسحاق الأبرقوهي . (615-701 هـ)

2- ابن فرح الإشبيلي . (625-699 هـ)

---

(1) الذهبي ، معجم الشيوخ ص236 ، 654 ، 560 .

(2) الذهبي ، المعجم المختص (233 ، 234).

(3) الذهبي ، معجم الشيوخ ، 400 ، 524 ، 283 ، 404 .

(4) الذهبي ، سير أعلام النبلاء (401/16).

3- ابن الظاهري . (626-696 هـ)

4- أبو العباس الحجار . (623-730 هـ)

5- أبو الفضل ابن عساكر . (614-699 هـ)

6- إبراهيم بن داود الفاضلي . (622-692 هـ)

7- برهان الدين الفزاري . (660-729 هـ)

8- الحافظ الدمياطي . (613-705 هـ)

9- عبد الرحمن بن عبد الحليم سحنون . (616-695 هـ)

10- سنقر القضائي الزيني . (619-706 هـ)

11- عبد الكريم بن عبد النور المصري . (664-735 هـ)

12- عثمان بن محمد التوزي . (630-713 هـ)

13- عثمان بن يوسف النويري . (673-756 هـ)

14- أبو الحسين اليونيني . (621-701 هـ)

15- أبو حفص بن القواس . (606-698 هـ)

16- محمد بن أحمد بن تمام . (651-741هـ)

17- ابن دقيق العيد . (625-702 هـ)

18- محمد بن أبي الفتح البعلبكي . (645-709 هـ)

19- محمود بن أبي بكر القرافي . (647-723 هـ)

20- أبو بكر بن محمد المرسي . (656-718 هـ)

● شيخاته :

للمرأة دور كبير في المجتمع ، فقد كانت أم سليم تقاتل مع النبي صلى اللـه عليه وسلم ، وكانت رفيدة تداوي الجرحى ، وكانت أم سلمة صاحبة المشورة يوم الحديبية ، وكانت عائشة رضي اللـه عنها ملجأ الكثير من الصحابة في الفتيا ، فحفظت الكثير من سنن النبي صلى اللـه عليه وسلم وقد أراد لها الإسلام أن تساهم في بناء لبنات صرح الأمة ، وظلت النساء تشارك الرجال في التعلم والتعليم ، وها هو الشيخ الحافظ الذهبي رحمه اللـه

يضمِّن معجم شيوخه أكثر من مائة من شيخاته اللاتي أخذ عليهن العلم ، ومن هؤلاء :

1- خديجة بنت يوسف بن غنيمة أمة العزيز البغدادية . (626-699 هـ)

2- زينب بنت أحمد بن عمر بن أبي بكر بن شكر المقدسية . (628-722 هـ)

3- فاطمة بنت إبراهيم بن محمود البعلبكي . (625-711 هـ)

4- هدية بنت عبد الحميد بن محمد المقدسية . (ت 699 هـ)

5- هدية بنت علي بن عسكر البغدادية الصالحية . (626-712 هـ)

● أقـرانـه :

من صفات العالم المتقن ألا يقتصر في الأخذ على طبقة أو فئـة دون الآخـرين ، وأن يأخذ عمن هم أكبر منه ، ومن هم في سنه ، ومن هم أصغر منه ، فليس في ذلك حياء ، وقد كان الحافظ الذهبي رحمه اللـه كذلك ، وكـان يفيـد أقرانـه ويسـتفيد مـنهم ، ويبذل ما عنده ، ويقبل ما عندهم ، وهكذا ثمرة العلم .

فمن أقرانه :

1- أبو الحجاج المزي . (654 -742هـ)

2- ابن تيمية . (661 -728هـ)

3- علم الدين البرزالي . (665 -739هـ)

4- أحمد بن يعقوب الصابوني . (675 -731هـ)

5- عبد الرحمن بن مسعود الحارثي . (671 - 732هـ)

6- تقي الدين السبكي . (683 -756هـ)

7- محمد بن عيسى البعلي . (666 -730هـ)

8- ابن سيد الناس . (671 -734هـ)

9- ابن القيم . (691 -751هـ)

● تلاميذه :

بعد هذه الرحلات الدءوبة ، وذلك التحصـيل العلمـي الغزيـر ، وتلـك المثـابرة على لقاء الشيوخ والسماع منهم ، فقد أثمرت هذه الرحلات ودنا جناها حيث عين الشيخ في العديد من مدارس الحـديث بدمشـق ، فكـان مـلاذًا لطـلاب الحـديث ،

يفدون إليه من كل صوب ، طلبًا للسماع والإجازة ، وسؤالا عن معضلات المسائل ، فتتلمذ عليه العديد منهم ، وقد ذكر الأستاذ عبد الستار الشيخ منهم[1] :

1- أحمد بن محمد المقدسي . (714 -765هـ)

2- أحمد بن محمد العلائي . (702-745هـ)

3- بدر الدين ابن جماعة . (725 -790هـ)

4- ابن كثير الدمشقي . (701 -774هـ)

5- عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي . (728 -771هـ)

6- محمد بن رافع السلامي . (704 -774هـ)

7- محمد بن علي الحسيني . (715 -765هـ)

8- خليل بن أيبك الصفدي . (ت 764 هـ)

● ثناء العلماء عليه :

درج المصنفون لكتب التراجم على الثناء والمديح ، والإطراء والتبجيل لشيوخهم الذين أخذوا عنهم ، واستفادوا منهم ، حتى أن المطالع للتراجم المتعددة يكاد يجد عبارات توحي بالتفرد في العلم والحفظ ، وبأن الحفاظ والعلماء قد ختموا بذلك المترجم له ، وهكذا .

ولكن ذلك يقف عند حدود أولئك النفر القليل الذين أخذوا عنه وتتلمذوا عليه ، ومع تعاقب الأجيال وتعدد المصنفين تجد ذكر ذلك الشيخ قد خمل ، واختلط بغيره من العلماء الذين توقفت ذاكرة التاريخ عن التحدث عنهم .

أما إمامنا الذهبي ـ كأحد الجهابذة الأفذاذ ـ فقد أجمع على فضله الموافق والمخالف ، وتحدثت بعلومه القرون تلو القرون ، فمن خالفه لم يجسر على إهمال الثناء على حفظه وفهمه ، ومن جاء بعده لم يكن له إلا الاعتراف بعلمه وفضله .

وهكذا شأن الأئمة ، يرفع الله قدرهم ، ويحيي ذكرهم ، وإن نال منهم خصومهم ؛ فإن هذا النيل لا يلبث أن يتبدد في أودية التيه ويختفي مع السراب .

---

(1) عبد الستار الشيخ ، الإمام الذهبي ص328 .

هذه بعض كلمات في ثناء بعض العلماء على شيخنا الذهبي رحمه الله ، آثرت عدم الإطالة ، وأن يكون ذلك في عُجالة ، والبعض يُغنِي عن الكل .

قال تلميذه السبكي رحمه الله في الطبقات الكبرى : "بحر لا نظير له ، وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة ، إمام الوجود حفظًا ، وذهب العصر معنى ولفظًا ، وشيخ الجرح والتعديل ، ورجل الرجال في كل سبيل ، فكأنما جمعت الدنيا في صعيد واحد ، فنظرها ثم أخبر عنها إخبار من حضرها . . . وما زال يخدم في هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه ، وتعب الليل والنهار ، وما تعب لسانه وقلمه ، وضربت باسمه الأمثال وسار اسمه مسير لقبه الشمس" [1].

وقال ابن قاضى شهبة : "القائم بأعباء هذه الصناعة ، وحامل لواء أهل السنة والجماعة ، إمام العصر حفظًا وإتقانًا ، وفرد الدهر الذي يذعن له أهل عصره ويقولون : لا ننكر أنك أحفظنا وأتقانا . . . وهو على الخصوص سندي ومعتمدي ، وله عليَّ من الجميل ما أخجل وجهي"[2].

وقال تلميذه صلاح الدين الصفدي : "حافظ لا يُجارى ، ولافظ لا يُبارى ، مع ذهن يتوقد ذكاؤه ، ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه . . . لم أجد عنده جمود المحدِّثين ولا كودنة النقلة ، بل هو فقيه النظر ، له دربة بأقوال الناس ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات ، وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثًا يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد ، أو طعن في رواة ، وهذا لم أر غيره يعاني هذه الفائدة فيما يورده"[3].

وقال الحسيني : "جَرَح وعَدَّل ، وفرَّع وصحح وعلل ، واستدرك وأفاد ، وانتقى واختصر كثيرًا من تآليف المتقدمين والمتأخرين . . . وكان أحد الأذكياء المعدودين ، والحفاظ المبرزين"[4].

---

(1) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى (100/9- 103).

(2) السبكي ، طبقات الشافعية الوسطى (55/3)

(3) الصفدي الوافي بالوفيات (2/ 163)

(4) الحسيني ، ذيل تذكرة الحفاظ (22)

وقال ابن حجر : "مهر في فن الحديث ، وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفًا ، ورغب الناس في تواليفه ، ورحلوا إليه بسببها وتداولوها قراءة ونسخًا وسماعًا"[1].

وقال في نزهة النظر : "هو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال"[2].

وقال السيوطي : "والذي أقوله : إن المحدِّثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة : المزي والذهبي والعراقي وابن حجر"[3].

وقال الشوكاني : "جميع مصنفاته مقبولة مرغوب فيها ، وله فيها تعبيرات رائقة ، وألفاظ رشيقة غالبًا ، لم يسلك مسلكه فيها أهل عصره ، ولا من قبلهم ولا من بعدهم ، فبالجملة فالناس في التاريخ من أهل عصره فمن بعدهم عيال عليه ، ولم يجمع أحد في هذا الفن كجمعه ، ولا حرره كتحريره"[4].

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي : "إمام التعديل والجرح ، والمعتمد عليه في المدح والقدح"[5].

ومما نظم في مدحه للأطرابلسي :

ما زلت بالسمع أهواكم وما ذكرت   أخباركم قط إلا ملت من طرب

وليس من عجب أن ملت نحوكم   فالناس بالطبع قد مالوا إلى[6]

وبعبارات ممتزجة بالتواضع ، وألفاظ تفوح منها رائحة نكران الذات ، يترجم الإمام الذهبي لنفسه في معجمه المختص فيقول : " . . . وجمع تواليف يقال مفيدة ، والجماعة يتفضلون ويثنون عليه ، وهو أخبر بنفسه وبنقصه في العلم والعمل ، فالله المستعان ، ولا قوة إلا بالله ، وإذا سلم لي إيماني ، فيا فوزي"[7].

---

(1) ابن حجر ، الدرر الكامنة (3/ 426 ، 427) .

(2) ابن حجر ، نزهة النظر ص75 ، مكتبة السنة ، بدون ذكر سنة الطبع .

(3) السيوطي ، طبقات الحفاظ ص518 .

(4) الشوكاني ، البدر الطالع (110/2، 111) طبع الشيخ معروف عبد الله بمصر . ط 1 ، 1348هـ .

(5) ابن ناصر الدمشقي ، الرد الوافر ص19 .

(6) المصدر السابق ص32 ، وفهرس الفهارس (420/1).

(7) الذهبي ، المعجم المختص .

ومن هذه الكلمات يستقر في القلوب والعقول علو قدره ، ورفعة منزلته ، وشمول علمه ، وتعدد معارفه ، واجتماع الموافق والمخالف ، والسابق واللاحق على عظيم مكانته ورسوخ قدمه ، مع التقوى والزهد والورع ، مع النظرة النقدية الفاحصة لما يورده أو يختصره فلا يمرر الحديث أو الأثر ، ولا القول أو الخبر إلا ويبين حاله في المتن أو الإسناد . وهو إمام يعتمد على تصانيفه ، وجرحه وتعديله ، ونقده وتحريره .

● ما أخذ على الإمام الذهبي رحمه الله :

ما من شخصية يرتفع شأنها ويذيع صيتها إلا ولها طرفي نقيض ؛ بين المبالغ في المدح ، والمفرط في الذم ، وتختلف أسباب هذا المدح وذلك الذم ، وعند الله تجتمع الخصوم!!

وشيخنا رحمه الله على جلالة سيرته ، وحسن تآليفه ، وكثرة المنتفعين به لم يسلم من انتقادات متعددة ، منها ما يغلب عليه الهوى والتعصب ، ومنها ما يصبغ بصبغة علمية متجردة عن تأثير المذاهب العقدية التي وقع تحت تأثيرها من يحذر الناس منها ، ومجمل ما عيب على الإمام الذهبي :

1- ما ذكره ابن المرابط في جزء له أن الذهبي يذكر مساوئ الناس ويثلبهم وأن قسما كبيرا من تاريخه محض غيبة[1].

2- ما ذكره التاج السبكي من أنه رحمه الله كثير الازدراء للأشاعرة ، وأن تاريخه مشحون بالتعصب المفرط ، وأنه استطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعية والحنفية مع زيادة مديح للمجسمة[2] وأنه يطيل تراجم الحنابلة ويقتضب في تراجم الأشاعرة[3].

وأفتى التاج السبكي بأنه لا يجوز الاعتماد على أقوال الإمام الذهبي في مدح

---

(1) السخاوي ، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص57 ، 58 .

(2) التاج السبكي ، قاعدة في المؤرخين ص59 ، 60 ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، مكتبة الرشد ط . 5 ، 1404هـ-1984م .

(3) المصدر السابق ص66 .

حنبلي أو ذم أشعري[1]، واتهمه بأنه يروج الأكاذيب مع علمه بها[2]، وأنه متحامل على الفقهاء غير الحنابلة[3] ووصل به المآل إلى وصفه ـ رحمه اللـه وبـرأه ـ ، بأنـه مطبـوع على قلبه[4].

3- ما ذكره الحافظ صلاح الدين خليـل بـن كليكلـدي أنـه رحمـه اللــه يغلـب عليـه مذهب الإثبات وينافر التأويل ويغفل عن التنزيه ، مـما انحـرف بمزاجـه انحرافـا شديدا عن أهل التأويل وميلا إلى أهل الإثبات[5].

وهذا الجانب من النقد ينبغـي مراعـاة الخـلاف المـذهبي فيـه ، وكيـف أن الإمـام السبكي رحمه اللـه وقع فيما حذر منه ، وسار على درب طالمـا نهـى السـائرين عنـه ، ورتع في الحمي الذي طالما رام ألا يحوم حوله ، وأنه قد بالغ في ذم شيخه الذي خرجه في هذه الصناعة .

وقد رد الأستاذ عبد الستار الشيخ[6] على تلـك الافـتراءات وهـذه الـدعاوى وأظهـر تهافتها ، بلا مدافعة .

فقول ابن المرابط يدفعه قول الإمام أحمد : "هـذا نصـيحة ، لـيس هـذا بغيبـة"[7] وقال في روايـة أخـري : "إذا سـكت أنـا وأنـت ، فمتـى يعـرف الجاهـل الصـحيح مـن السقيم"[8] ، وقول عبد الرحمن بن مهدي : "لأن يكـون خصـمي في الآخـرة رجـل مـن عرض الناس أحب إليَّ من أن يكون خصمي في الآخرة النبي صلى اللــه عليـه وسـلم ، يقول : بلغك عني حديث ، وقع في وهمك أنه غير صحيح ، يعني فلم تنكره"[9].

---

(1) التاج السبكي ، قاعدة في المؤرخين ص71 .

(2) التاج السبكي ، قاعدة في الجرح والتعديل ص38 ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، مكتبة الرشـد ، ط . 5 ، 1404هـ -1984م .

(3) المصدر السابق ص38 ، 39 .

(4) المصدر السابق ص39، 40.

(5) المصدر السابق ، ص36 .

(6) عبد الفتاح الشيخ ، الحافظ الذهبي ص234 - 263 .

(7) ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ص60 ، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتـب ، ط 3 ، 1416هـ -1996م .

(8) المصدر السابق ص60 .

(9) ابن عدي ، الكامل (98/1).

وكذلك رد هذه الدعوى الحافظ السخاوى[1].

وأقوال السبكي يدفعها ما يلي :

1- طول الترجمة وقصرها عند الذهبي رحمه الله يراعي فيها مكانة المترجم له وشهرته بين أهل علمه ، فالذهبي قد طول تراجم ابن تومرت والحلاج وأبي العلاء المعري وطاغية الزنج ، في حين اختصر تراجم مسلم والنسائي!! وغيرهم كثير من حفاظ الحديث .

2- أحيانا تقصر الترجمة إيثارًا للعافية ، ورغبة في عدم نشر سوءات المترجم له ، أو نشر ادعاءات المخالف له ، من ذلك اكتفائه في ترجمة ابن عربي على صفحتين ، والنقد الموجه إليه يحتمل كتابًا !!

3- دعوى التحامل على الأشاعرة يردها النظر في ترجمة الأشعري نفسه وجعله في جملة علماء السلف ، وكذلك إطرائه لكثير من الأشاعرة كالباقلاني وأبي ذر الهروي وغيرهم . كذلك ما جاء عن الذهبي نصًّا أنه يبغض الغلاة من الأشاعرة والحنابلة على حد سواء[2].

4- امتداح الذهبي للحنابلة ليس على الإطلاق ، وإنما بحسب استحقاق ذلك الحنبلي أو عدم ذلك ، فقد أكثر الرد والتغليظ على الحافظ ابن الجوزي الحنبلي وخالفه في مسائل كثيرة من فقهه ، كما انتقد أبا الحسن الزاغوني الحنبلي وكذا عبد الستار بن عبد الحميد المقدسي الحنبلي[3].

- النقد المنهجي للإمام الذهبي :

ومما وجه للحافظ الذهبي رحمه الله من انتقادات حملت طابع المنهجية :

1- التناقص في أحكامه في بعض المصنفات ، فقد قام دكتور عبد الله بن مراد السلفي بانتقاد الحافظ الذهبي ، من خلال تعليقاته على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي ، وأظهر الباحث العديد من النماذج على ذلك .

---

(1) السخاوي ، الإعلان بالتوبيخ (51 ، 52).

(2) الذهبي ، السير (45/20 ، 46).

(3) انظر ذلك بالتفصيل في الدراسة الماتعة للأستاذ عبد الفتاح الشيخ ص234-263 .

فمما ذكره : حديث موسى بن طلحة "أن طلحة نحر جزورًا وحفر بئرًا يوم ذي قرد فأطعمهم وسقاهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا طلحة الفياض ، فسمي طلحة الفياض" قال الحاكم صحيح الإسناد ، وأقره الذهبي ، والإسناد فيه محمد ابن رجاء ، اتهمه الذهبي[1].

ومن ذلك حديث ابن عباس مرفوعا : "من حج ماشيا حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة . . . الحديث" وقال : "صحيح الإسناد وسكت عليه الذهبي"[2] وقال في الميزان : هذا ليس بصحيح .

ومن ذلك حديث أنس "أن أبا ذر الغفاري بال قائما فانتضح من بوله على ساقيه وقدميه . . . " الحديث ، صححه الحاكم وأقره عليه الذهبي[3] ، والإسناد فيه بشار بن حكيم قال الذهبي : منكر الحديث .

وحديث بريدة : "لما أخذوا في غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هم بمناد من الداخل : لا تنزعوا عن رسول الله قميصه" وقال : صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي . وقد ذكره الذهبي في الميزان ، وقال : حديث منكر[4] ، وذكر المؤلف أمثلة أخرى غير ذلك .

والحق أن المعرفة بتاريخ تصنيف كلٍّ من الكتابين : تلخيص المستدرك وميزان الاعتدال ، وكذلك المعرفة بكل مرحلة علمية كان فيها الذهبي عند تصنيف هذين المصنفين ، والاطلاع على رأي الذهبي نفسه في تلخيصه على مستدرك الحاكم يُذهب كثيرا من أوجه اللوم للحافظ رحمه الله ، فالذهبي أولا علق المستدرك في مراحل الطلب الأولى ، وقام باختصاره على عادته في اختصار أمهات الكتب ، وكلما عنَّت له فائدة يستحضرها سارع بوضعها ، وإن لم يتيسر له ذلك سكت ، وكما هو معلوم ، لا ينسب لساكت قول ، فلا أرى سكوت الذهبي رحمه الله إقرارا ، بقدر ما أراه تعبيرا عن عدم النضج ، وعدم تحرير المسألة وقتئذ .

---

(1) عبد الله مراد السلفي ، تعليقات على ما صححه الحاكم وأقره الذهبي ص 303 دار الفضيلة ، ط . 4 ، 1418هـ -1998م ، وانظر : الميزان (545/3).

(2) عبد الله مراد السلفي ، تعليقات على ما صححه الحاكم وأقره الذهبي ص112 ، وانظر ميزان الاعتدال (312/3).

(3) عبد الله مراد السلفي ، تعليقات على ما صححه الحاكم وأقره الذهبي ص371 .

(4) عبد الله مراد السلفي ، تعليقات على ما صححه الحاكم وأقره الذهبي ص86 ، وانظر الميزان (293/3 ، 294).

وذلك بخلاف مصنفه ميزان الاعتدال ، فقد ألفه رحمه اللـه أوان نضجه العلمي واستوائه على سوقه ، فالبون شاسع ، والميزان من أهم مصنفات الذهبي رحمه اللـه وأعمقها نقدا ، وأدقها تحريرًا .

والذهبي رحمه اللـه قد ألمح إلى ذلك فقال عن ذلك المصنف : "قد اختصرته ويعوز عملا وتحريرا"[1] وهذه إشارة لا تنبئ عن تناقض في الحكم على الراوي أو المتن ، وإنما عن مرحلتين مختلفتين في التاريخ العلمي للحافظ ، فهو غير راضٍ رحمه اللـه عن تلك الصورة لاختصاره المستدرك ، ولعله أراد تنقيحه وإكمال تعليقاته عليه ، ولكن لم تواته الصحة ولم يمهله الأجل .

2- انتقاد الإمام ابن حجر رحمه اللـه :

تعقب الحافظ ابن حجر رحمه اللـه الحافظ الذهبي في مواطن كثيرة ، وهذه التعقبات منها ما هو خطأ صريح ، ومنها ما هو محل خلاف وحوار ، ومنها ما هو مردود .

فمن أمثلة الانتقاد على الخطأ الصريح :

قول الإمام الذهبي عن الحسن بن الحسين بن عاصم الهسنجاني : كذَّبه أبو حاتم ، قال ابن حجر : فلم يكذبه أبو حاتم[2] ، والذي في الجرح والتعديل نقل ذلك عن محمد بن أيوب[3] .

ومن ذلك قول الحافظ الذهبي في سعيد بن هاشم الطبري وسعيد بن هاشم العتكي وسعيد بن هاشم البكري : لم أرهم في رواة الكتب ، ولا هم في كتاب ابن أبي حاتم وتعقبه ابن حجر ، بأن ذلك في المتفق والمفترق للخطيب وثقات ابن حبان[4] .

من ذلك قوله رحمه اللـه في سليمان بن داود بن قيس الفراء المدني أنه يروي عن يحيى بن سعيد وعبد اللـه بن يزيد بن هرمز .

---

(1) الذهبي ، السير (17/ 175).

(2) ابن حجر ، لسان الميزان (21/3) ، تحقيق غنيم عباس ، مكتبة ابن تيمية ، ط . 1 ، 1416هـ - 1996م .

(3) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (198/7).

(4) ابن حجر ، اللسان (50/4).

قال ابن حجر : وقد خلط المؤلف ترجمته بترجمة أبيه . قال ابن حبان في الثقات في الطبقة الرابعة : يروي عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، وزيد بن أسلم ... فهذا يدل على أنه لا يروي عن يحيى وطبقته إلا بوساطة أبيه[1].

ومن ذلك إلصاق عهدة الأحاديث البواطيل خطأ إلى غير المتهم بها .

ففي ترجمة صباح بن يحيى ذكر حديث : "كان الناس من شجر شتى وكنت أنا وعلي من شجرة واحدة" وقال : أورده له العقيلي .

قال ابن حجر : ولفظ العقيلي : صباح بن يحيى . . . والآفة في هذا الخبر من غيره[2].

ومن ذلك ما وقع من اختصار مخل للمعنى يوهم غير القصد ، ففي ترجمة صدقة بن رستم الإسكاف ، قال الذهبي : قال البخاري : لم يصح حديثه .

قال ابن حجر : قال البخاري في الضعفاء : لم يصح حديثه لحال عبيد[3].

وفي ترجمة سمعان بن مالك نقل الذهبي عن أبي زرعة قوله : ليس بالقوي .

قال ابن حجر : ولفظ أبي زرعة : الحديث الذي رواه سمعان عن أبي وائل في بول الأعرابي في المسجد . . . حديث ليس بقوي[4].

وفي ترجمة أبرد بن أشرس قال الذهبي : "قال ابن خزيمة : كذَّاب وضَّاع" ، قلت حديثه : " تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة . . . " اهـ .

قال ابن حجر : وهذا من الاختصار المجحف المفسد للمعنى ، وذلك أن المشهور في هذا الحديث : "كلها في النار إلا واحدة" فقال هذا في روايته عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس : "كلها في الجنة إلا واحدة قالوا : من هي؟ قال : الزنادقة وهم أهل القدر"[5].

وإذا سلمت تلك الانتقادات للحافظ ابن حجر ، على ندرتها ، فإن انتقادات أخرى لم تسلم له ، وكان اجتهاد الحافظ الذهبي رحمه الله أقرب إلى الصواب ؛ إذ

---

(1) ابن حجر ، اللسان (91/4).

(2) المصدر السابق (182/4).

(3) المصدر السابق (187/4).

(4) المصدر السابق (116/4).

(5) المصدر السابق (224/1).

العبرة ليست بالمخالفة ، وإنما بثبوت مقتضيات تلك المخالفة ، وارتقاء وجه الاعتراض إلى حيز القبول .

ومما انتقده الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي ، وفي نقده نظر :

انتقد الذهبي حديث "من سره أن يحبه الله ورسوله فليقرأ في المصحف" فقال : وإنما اتخذت المصاحف بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

يقول ابن حجر : "وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه على أن أصحابه سيتخذون المصاحف"[1] ويمكن التفكير في ذلك الاحتمال ، وتلمس أوجه التوفيق ، ولكن إذا صح الحديث ، أما والسند لم يجمع مقتضيات الصحة ، فلا حاجة لذلك .

وانتقد الحافظ الذهبي حديث العباس : "كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ـ وفيه ذكر الثريا ـ وفيه : أما إنه يملك هذه الأمة بعددها من صلبك" وقال : باطل .

واعترض ابن حجر بأن المؤلف لم يسبق إلى الحكم على الحديث بالبطلان ، وبقول عبد الله بن أحمد : كان أبي يستحسن هذا الحديث ويسرُّ بِه .

فأولا ليس شرطا أن يسبق الحافظ الذهبي أحدٌ ليضعف الحديث ، فالذهبي من أهل هذا الشأن ومن مجتهديه ، ثم هناك علاقة وثيقة بين متن الحديث والشئون السياسية في دولة العباسيين ، ولعل ذلك سبب في عدم ذيوع نقد ذلك الحديث .

ومن جهة أخرى ما استحسان الإمام أحمد بلازم للمعنى الاصطلاحي للحسن ، فالاستحسان يطلق كثيرا على غير المعنى الاصطلاحي ، كالغرابة والتعجب والنكارة[2] .

وانتقد الإمام الذهبي رحمه الله حديث : "من حج من مكة ماشيًا حتى يرجع إلى المنتهى كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم ..." ،

---

(1) ابن حجر ، اللسان (5/3).

(2) حسن فوزي ، منهج النقد عند المتقدمين وأثر تباين المنهج ص571-580، ماجستير ، إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى الجويني ، الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شاكر ، كلية التربية جامعة عين شمس .

وقال : هذا ليس بصحيح ، وقد اعترض ابن حجر رحمه الله بأن ابن خزيمة والحاكم قد صححا ذلك الحديث .

ولا يخفى ما درج أهل العلم عليه من عدم الاعتماد على تصحيح الحاكم وابن خزيمة وأنهما تساهلا كثيرًا ، وذلك مبسوط في مواضعه من كتب المصطلح ، وإنما الذهبي رحمه الله نظر لمتن الحديث ، وكأنه يرى مخالفة ذلك لقوله تعالى : (يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (البقرة:185) ، ولحديث النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي نذر أن يمشي ولقيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فرفق به قائلاً : "اركب أيها الشيخ ، فإن الله غني عنك وعن نذرك"[1].

وانتقد الذهبي حديث ابن عمر "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وفي يده كتابان بتسمية أهل الجنة وبتسمية أهل النار بأسمائهم وبأسماء آبائهم وقبائلهم" وقال : هو حديث منكر جدًّا ويقتضي أن يكون زنة الكتاب عدة قناطير .

وعد ذلك ابن حجر من قبيل المعجزات وأن تلك الزنة ليست بلازمة[2].

ومع عدم الوثوق بالرواة لا ينبغي تكلف التأويلات والاحتمالات .

وحكم الذهبي على حديث "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها" بالوضع وتعقبه ابن حجر بأن للحديث طرقًا في مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل .

وقد أنكر الإمام أحمد طلب الطرق الضعيفة وإن تعددت وجوهها ، قال : "يطلبون حديثا من ثلاثين وجها ، أحاديث ضعيفة شيء لا ينتفعون به"[3] ، فالطرق الواهية والأحاديث المنكرة لا تزداد بذلك إلا وهنًا .

ومن ذلك قول الذهبي في بشر بن عطية المزني : يقال : له صحبة لكن لا يصح خبره . وانتقد ابن حجر ذلك قائلا : قول المصنف : يقال له صحبة عجيب ، فما أعلم أحدا صنف في أسماء الصحابة إلا وقد ذكره[4].

ومعلوم أنه ليس كل من ذكر في كتب الصحابة صحابي ، فربما ثبتت الصحبة بحديث ضعيف ، فإذا ضعف الحديث انتفت دلالة الصحبة ، وقد ذكر الذهبي

---

(1) مسلم ، كتاب النذر ، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة (3101).

(2) ابن حجر ، اللسان (5/96 -97).

(3) ابن رجب ، شرح العلل ص249 .

(4) ابن حجر ، اللسان (2/213).

رحمه اللـه في تحرير أسماء الصحابة أمثلة عديدة لمن مات قبل البعثة ، ومن قتل كافرا ، ومع ذلك ذكر في عداد الصحابة[1] .

وما زالت المصنفات يراجعها صاحبها مرة بعد مرة ، فيكمل ناقصا ويصحح خطأ ويدفع وهما ، ثم تنتقل من حوزته إلى غيره من العلماء ، فيعملون فيها قرائحهم ، ويصبون فيها نتاج خبراتهم حتى يصقل العمل .

ومن مصنفات الحافظ الذهبي رحمه اللـه كتابه "المشتبه في الرجال" وقد وصفه ابن ناصر الدمشقي رحمه اللـه بقوله : "وهو كتاب جامع في بابه ، كاف لأربابه ، قيده المؤلف بالقلم وضبط"[2] .

ولكنه لم يسلم له بالصحة في كل ما ضبط ، ورأى أن الكتاب قد وقع فيه بعض أوهام وغلط وإبهام ، فصنف ابن ناصر كتابه لإصلاح هذا الغلط ، وإيضاح ذلك الإبهام .

فمن ذلك قال الذهبي (المشتبه 3/1) : الإِبَري ، بكسر الهمزة وفتح الموحدة وكسر الراء .

قال الدمشقي : "صوابه الأُنَـرى ، بضم الهمزة ، ثم نون مفتوحة ، نسبة إلى جدٍّ له يقال له أُنَـر ، كما ذكر أبو بكر بن نقطة في إكماله[3] .

وقال الذهبي (المشتبه 1/ 367) : سليك بن مسحل : تابعي ، روى عنه هلال ابن يحيى وخَلاَّم بن صالح .

قال الدمشقي : "كذا وجدته بخط المصنف : خلام ، نقط أوله بنقطة فوق ، وصحح على آخره ، وهو تصحيف ، إنما هو بمهملة : حَلاَّم بن صالح العبسي الكوفي كذا ذكره البخاري في أفراد الحاء المهملة من تاريخه[4] .

وقال الذهبي (المشتبه 483/2) : "الغرزي ، عبد الوهاب بن شاه الشاذياخي ... كان له حانوت بيع الخرز بباب غرزة".

---

(1) الذهبي ، تجريد أسماء الصحابة (157/1- 241 ، 27) ، دار المعرفة ، لبنان ، دون ذكر المحقق أو الطبعة .

(2) ابن ناصر الدمشقي ، الإعلام بما وقع في مشتبه للذهبي من أوهام ، تحقيق عبد رب النبي محمد ، ص95 ، 96 ، مكتبة العلوم والحكم ، ط . 1 ، 1407هـ -1987م .

(3) المصدر السابق ص97 .

(4) المصدر السابق ص336 .

قال الدمشقي : "كذا نقلته من خط المصنف ، ضبط الغرزي ، وغرزة بإعجام الأول ثم إهمال الثاني ، ثم زاي منقوطة ، وهو تصحيف ، إنما هذا العـزري بـالعين المهملـة ، يليها زاي ثم راء ، هكذا قيده أبو سعد السمعاني في معجم شيوخه ، وحكاه ابن نقطة بعد أن قيده على الصواب[1].

فهذه نماذج من طعون وانتقـادات ومناقشـات حديثيـة يغلـب عليهـا المنهجيـة في النقد ، وإن سلم للمنتقد مواضع ، فلا يسلم له كل ما طعن بـه ، وهـذه سـنة الحيـاة ينتقد المتأخر على المتقدم ، وكذا يفيد منه ، وهذه ثمرة العلم ، فمن الذي لم يخطـئ ، ومن الذي سلم من الوهم في سعة ما روى وألف وحقق . وها هو الحافظ ابـن نـاصر الدمشقي بعد أن انتقد على الإمام الـذهبي كثـيرًا مـن المواضـع في كتابـه "المشـتبه في الرجال" قال في خاتمة كتابه : "ولقد كان رحمه اللـه من كبراء الحفاظ والنُبَل الأيقـاظ ، لكن لا يسلم إنسان من غلط ونسيان"[2].

ومما وقفت عليه :

1- تراخي الحافظ الذهبي رحمه اللـه أحيانا في نقد المـتن ، مـع أنـه فـارس الميـدان ، ولكونه اعتاد أن يوضح غرابـة المـتن أو ظلامـة الإسـناد ، فكـان تراخيـه أحيانـا في مواضع تحتاج للنقد يعد شيئا منتقدا .

فمن ذلك سكوته عن توهين أحاديث حياة الخضر عليه السلام ، وقد ضعفها كثـير من المحققين من علماء الحديث[3].

وكذا ذكره حديث الغرانيق في تاريخه[4] دون إشارة إلى توهينه ، وقد أجاد محقـق الكتاب بذكر أوجه تضعيفه .

وكذا ذكره حديث معاذ وفيه : "لا تبك يـا معـاذ ، البكـاء مـن الشـيطان"[5] ، وهـو معارض ببكاء النبي صلى اللـه عليه وسلم لوفاة إبراهيم ابنه وقوله صلى اللـه عليـه وسلم : "إن العين لتدمع ..." الحديث .

---

(1) ابن ناصر الدمشقي ، الإعلام ص414 .

(2) المصدر السابق ص504 .

(3) الذهبي ، التاريخ (80/18) ، تذكرة الحفاظ (120/1).

(4) الذهبي ، التاريخ (187/1 ، 188).

(5) المصدر السابق (694/2 ، 695).

وذكر حديث عبد الـلـه بن سلام وأن النبي صلى الـلــه عليـه وسـلم رخـص لـه في قراءة التوراة ليلة وتلاوة القرآن ليلة[1] وهـذا الإقـرار فيـه مـا فيـه مـما لا يجـوز عـلى رسولنا صلى الـلـه عليه وسلم الإقرار به ، ويعـارض بقولـه صـلى الـلــه عليـه وسـلم : "أمتهوكون أنتم يا ابن الخطاب ، لو كان موسى حيًّا لما وسعه أن يخالفني" .

وكذا حديث عائشة : "كان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة ، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس ، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته"[2].

وقد ذكر الحافظ ابن كثير نقده لذلك بأن عليًّا ﷺ لم يكـن مجانبـا لأبي بكـر ، بـل كان يصلي خلفه الصلوات ويحضر عنده للمشورة ، وأن البيعة التي تلت وفاة فاطمـة رضي الـلـه عنها ، كانت تأكيدا للبيعة الأولى التي بايعها يوم الثقيفة[3].

وذكـر الحـافظ حـديث "مـن شرب الخمـر فاجلـدوه . . . . . فـإن شربهـا الرابعـة فاقتلوه".

وقال : صحيح[4] ، ولم يبين رحمه الـلـه أن العمل ليس عـلى هـذا الحـديث ولـيس كل صحيح يعمل به ، وقد أكثر الإمام أبو داود رحمه الـلـه من بيان ذلك ، ولعله تـرك إيضاح ذلك للترهيب ، ولكن لا يجوز تأخير البيان عند الحاجة .

2- وأحيانا يتردد الحافظ ، فلا يخرج القارئ بضالته التي جاء ينشـدها ، ففـي حـديث عائشة مرفوعـا : "لـيس عـلى ولـد الزنـا مـن وزر أبويـه شيء ، ولا تـزر وازرة وزر أخرى" يقول الذهبي : صحيح وصح ضده[5].

فبأيهما يعمل الحائر ، وبأيهما يعتقد الجاهل ، فكان لا بد من بيان ، يشفي الغليل ويريح العليل .

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (27/1).

(2) الذهبي ، تاريخ الإسلام (3/ 14).

(3) ابن كثير ، البداية والنهاية (286/5) ، تحقيق دكتور عبد الـلـه عبــد المحسـن الـتركـي ، دار عالم الكتب ط . 2 ، 1424هـ -2003م .

(4) الذهبي ، الكبائر ص74 ، تحقيق بسام عبد الوهاب ، دار ابن حزم ط . 3 ، 1422هـ -2001م .

(5) الذهبي ، تلخيص المستدرك (12/4) تحقيـق عبـد القـادر عطـا ، دار الكتـب العلميـة ط . 1 ، 1411هـ-1990م .

وفي السير ذكر حديث الطير وعقب ذلك بقوله : "وحديث الطير ـ على ضعفه ـ فله طرق جمة وقد أفردتها في جزء ، ولم يثبت ، ولا أنا بالمعتقد بطلانه"[1].

3- تناقض حكم الذهبي في الرواية الواحدة .

وقد ذكر رحمه الله ما روي أن فاطمة رضي الله عنها أمرت عليًّا ، فوضع لها غسلا فاغتسلت وتطهرت ، ودعت بثياب أكفانها فلبستها ، ومست من الحنوط ثم أمرت عليًّا أن تدفن كما هي ، وألا يكشفها أحد بعد موتها ، وذكر إقرار عليٍّ بذلك .

ثم تعارض حكم الذهبي رحمه الله في الحكم على ذلك الأثر ، فقال في مختصر الأباطيل والموضوعات للجوزقاني : "لعله وقع ، فإنه مرسل جيد"[2].

ثم قال في ترتيب الموضوعات لابن الجوزي : "هذا باطل لا يليق أن ينسب إلى فاطمة وعلي ؛ فإن الغسل لوجود الموت لابد منه"[3].

4- وأحيانا ـ وذلك قليل ـ يستخدم رحمه الله شاهدا قاصرا ليقوي به أصل الرواية ، ومن المعلوم أن الشاهد أو المتابعة لابد أن تكون مطابقة لأصل الرواية في الموضع المراد تقويته[4].

فمن ذلك تعقيبه رحمه الله على حديث :"من زار قبري وجبت له شفاعتي".

قائلا : والحديث وإن كان غريبا ، فهو مطابق لقوله : "أسعد الناس بشفاعتي من مات يشهد أن لا إله إلا الله مخلصا من قلبه"[5].

وذلك المتن ذاته حكم عليه بالنكارة ثم قال : وفي الباب من الأخبار اللينة مما يقوى بعضه بعضا ؛ لأن ما في رواتها متهم بالكذب والله أعلم ، ومن أجودها إسنادا . . . "من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي"[6].

فاستوجاب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لمن زار قبره الشريف باعتماد على حديث

---

(1) الذهبي ، السير (232/13 ، 233).

(2) الذهبي ، مختصر الأباطيل والموضوعات ، للجوزقاني ص113 تحقيق محمد حسن الغماري ، دار البشائر الإسلامية ط . 1 ، 1413هـ -1993م .

(3) الذهبي ، ترتيب الموضوعات لابن الجوزي ص320 ، رقم 1165 ، تحقيق كمال بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ط . 1 ، 1415 هـ -1994م .

(4) حسن فوزي ، منهج النقد عند المتقدمين ص611 ، 612 .

(5) الذهبي ، التاريخ (408/14).

(6) المصدر السابق (212/11 ، 213).

ضعيف ، ثم يتقوى ذلك الضعف بشاهد مضمونه أن من زاره صلى اللـه عليه وسـلم في مماته كمن زاره في حياته بعيد ، ويلاحظ أن الذهبي رحمه اللـه لديه قناعة ذاتية بذلك ، فهو رحمه اللـه يقدر قدسية البقاع الفاضلة والأماكن المقدسة ، ويرى لها كثير فضل وعظيم ثواب بالمقارنة ببقية البقاع ، يقول رحمه اللـه : "والدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والأولياء ، وفي سائر البقاع ؛ لكن سبب الإجابة حضور الـداعي وخشـوعه وابتهاله ، وبلا ريب في البقعـة المباركـة وفي المسـجد وفي السَّـحَر ونحـو ذلـك يتحصـل الداعي كثيرا ، وكل مضطر فدعاؤه مجاب"[1].

وهكذا تؤثر قناعة الناقد بالمتن إلى غض الطرف عن بعض المعايير ذات الأهميـة في بناء أركان الحديث الشريف ودعم بنيانه .

5- ومما يؤخذ عليه رحمه اللـه انتقـاده الشيء ثـم التلبـث بـه ، فمـن ذلـك انتقـاده الحافظ ابن عدى رحمه اللـه لذكره بعض الثقات في كامله ، مع أن ابن عـدي ما أوردهم إلا للدفاع عنهم وللوفاء بشرطه في إخراج كل مـن تكلـم عليـه بضـعف ، ففي ترجمة عفان قال : "تبارد ابن عدي بذكره في كتاب الضعفاء ؛ لكـنه ما ذكره إلا ليبطل قول من ضعَّفه"[2].

وفي ترجمة هدية قال :"تبـارد ابـن عـدى في ذكـره في الكامـل ثـم اعتـذر ، وقـال : استغنيت أن أخرج له حديثًا ؛ لأني لا أعلم له حديثًا منكرًا"[3].

مع أن ميزان الاعتدال للذهبي رحمه اللـه قد سار على نفس النهج ، وأنـه رحمـه اللـه اعتذر بنفس الاعتذار من أنه يورد الثقات المتكلم فيهم للدفاع عنهم .

6- ومما يؤخذ عليه رحمه اللـه الحدَّة عندما تلوح أمارات الوضع ، فيطلق لسانه بمـا يشبه السباب كقوله : في ترجمة ضرار بـن سـهـل : "عــن الحسـن ابــن عـرفـة بخـبـر باطـل ، ولا يـدرى مـن ذا الحيوان"[4] . وفــي ترجـمــة عبـد الوهـاب بـن موسى : "لا يدرى من الحيوان الكذاب ، فإن هـذا الحـديث كـذب"[5] وفي ترجمـة عمران بن مسلم الفزارى : "خراء الكلاب كالرافضي"[6] .

---

(1) الذهبي ، السير (77/17) ، وانظر السير (10/ 107).

(2) الذهبي ، التاريخ (15/ 302).

(3) الذهبي ، السير (98/11).

(4) الذهبي ، ميزان الاعتدال (2/ 327).

(5) المصدر السابق (2/ 684).

(6) المصدر السابق (3/ 242).

مصنفاته

ترك الحافظ الذهبي رحمه الـلـه تركة زاخرة ، في ميادين شتى ، ومعارف متنوعة ، قلم سيَّال ، وفكر مستنير ، وهمة عالية ، وموسـوعية المعرفـة ، كـان ذلـك جـديرًا لأن نقف أمام ذلك التراث الذهبي الضخم ، والذي ما يضارع وفرته إلا إتقانه وجودته .

والإمام رحمه الـلـه ـ كما سيأتي ـ رأس في بعض العلـوم ، مشـارك في بعضـها يكـون آخذًا منها بطرف فحسب ، فضلا عن أن يكون ضيفًا عـلى مائـدة ، وإنمـا كـان للعلـوم شمسًا ، وبين سبائك العلماء ذهبًا ، فقد استثمر رحمه الـلـه رحلاتـه الواسـعة ، وكـثرة الشيوخ أيمـا اسـتثمار ، فـألف في العقيـدة والقـراءات ، والحـديث والفقـه ، والتـاريخ والسير ، والرقائق والسلوك .

وأخذ رحمه الـلـه يدقق ويحقق ، ويفتش ويمحـص ، ويناقش ويشـارك ، لا يسـلم للنقل إلا بعد إمراره على معارفه واجتهاده ، وإلا كانت أوجه النقد ، بـأدب العلـماء ، وأخلاق الربانيين . فلم يكن رحمه الـلـه حاطب ليل ، ولا مقمـش التصـنيف ، لم يكـن في سباق لمعرفة أكثر العلماء تصنيفًا ، ولم يبغ منهـا ثنـاءً وتشريفًـا ، إنمـا تكلـم الرجـل عندما تأهل لتلك المكانة ، ونقد بعد أن اكتملـت أدوات اجتهـاده ، اللـــهم إلا بعـض المختصرات التي سطرها أيام الطلـب الأولى ، ونبَّـه عـلى حاجتـه لمراجعتهـا كتلخيصـه للمستدرك .

وقد طالعت بعض ما كُتب عن مصنفات الحافظ الذهبي رحمه الـلـه قديمًا ، مثل فوات الوفيات للكتبي ، وذيل التذكرة للسـيوطي ، وكشـف الظنـون لحـاجي خليفـة ، والشـذرات لابـن العـماد ، والبـدر الطـالع للشـوكاني ، والرسـالة المسـتطرفة للكتـاني ، والأعلام للزركلي .

ومما عني بذلك حديثًا دكتور محمد شـوقي خضر في رسـالته لنيـل الـدكتوراه بعنـوان "الـذهبي المحـدث" والـدكتور بشـار عـواد معـروف ، في رسـالته لنيـل الدكتوراه أيضًا بعنوان "الذهبي ومنهجه في كتابه تـاريخ الإسـلام" ، وقـد اسـتدرك عليه دكتور قاسم علي سعد بعض المصنفات التي ذكرها عـلى سـبيل الـوهم وزاد

بعضًا لم يـذكره دكتـور بشـار في كتابـه "صـفحات في ترجمـة الحـافظ الـذهبي" ومـن المشاركات المنهجية المتميزة ما سـطره الأسـتاذ عبـد السـتار الشـيخ في تلـك الدراسـة القيمة بعنوان "الحافظ الـذهبي مـؤرخ الإسـلام ، ناقـد المحـدثين" وبعيـدًا عـن تكـرار الجهد واستنفاد الطاقة فيما فرغ منه ؛ حيث قد وثَّـق هـؤلاء نسـبة هـذه المصـنفات للحافظ الذهبي ، إما نقلا عن كتب التراجم وإما استخراجًا من قول الإمام الـذهبي في ثنايا كتبه المطبوع منها والمخطوط . لذلك أكتفى بإيراد أسماء مصنفاته رحمه اللـــه ، وأحيل القارئ إلى تلك الدراسات القيمة .

هذا وقد ظهر لي أن الأستاذ عبد الستار الشيخ قـد امتـازت دراسـته بأنهـا الأشـمل عددًا والأفضل ترتيبًا والأسهل بحثًا ، حيث اشتملت قائمة مؤلفات الذهبي عنـده عـلى مائتين وسبعين مصنفًا ، وقد رتبها على الموضوعات ، ثم داخل كل قسـم عـلى حـروف المعجم ، وقد قارنت قائمة مؤلفات الذهبي في الدراسات الأخرى ، فوجدته قد حصرها وجمعها ، فاعتمدت قائمته ، لما فيها من الشمول وسهولة البحث .

- مصنفات الحافظ الذهبي في العقائد :

1- أحاديث الصفات .

2- الأربعين في صفات رب العالمين .

3- جزء في الشفاعة .

4- جزءان في صفة النار .

5- الروع والأوجال في نبأ المسيح الدجال .

6- كتاب رؤية الباري .

7- طرق أحاديث النزول .

8- كتاب العرش .

9- العلو للعلي الغفار .

10- كتاب ما بعد الموت .

11- مختصر كتاب "البعث والنشور" للبيهقي .

12- مختصر كتاب "الفاروق في الصفات" للأنصاري الهروي .

13- مختصر كتاب القدر للبيهقي .

14- مختصر من الذهبية ، وهي رسالة في مسألة العلو .

15- مسألة خلود الكفار في النار .

16- مسألة دوام النار .

17- مسألة الوعيد .

18- المنتخب في الرد على الجهمية .

19- المنتقى من منهاج الاعتدال في رفض كلام أهل الرفض والاعتزال لابن تيمية .

● في القراءات :

20- التلويحات في علم القراءات .

● في الحديث وعلومه :

أ- الحديث والأجزاء والعوالي .

21- أحاديث مختارة من "الموضوعات" للجوزقاني .

22- أحاديث مختصر ابن الحاجب .

23- الأربعون البلدانية .

24- أربعون حديثًا بلدانية من معجم ابن جميع الصيداوي .

25- أربعون حديثًا بلدانية من معجم شيوخ أبي بكر المقدسي .

26- أربعون حديثًا بلدانية من معجم شيوخ ابن المقرئ .

27- أربعون حديثًا بلدانية من المعجم الصغير للطبراني .

28- أربعون حديثًا للأبرقوهي .

29- أربعون حديثًا لأبي هريرة ـ ابن الحافظ الذهبي .

30- الأربعون الموافقات .

31- أوهام ابن الأبار في الأربعين له .

32- أوهام عبد القادر الرهاوي في الأربعين له .

33- ترتيب الموضوعات لابن الجوزي .

34- تلخيص الأباطيل للجوزقاني .

35- تلخيص العلل المتناهية لابن الجوزي .

36- تنقيح كتاب "التحقيق في أحاديث التعليق" لابن الجوزي .

37- الثلاثون البلدانية .

38- ثلاثون حديثًا من المعجم الصغير للطبراني .

39- ثلاثيات ابن ماجه .

40- جزء لأحمد بن أيبك الحسامي .

41- جزء لأمين الدين الواني .

42- جزء لأبي بكر المرسي .

43- جزء لابن الخلال .

44- جزء لعبد الوهاب الإسكندراني .

45- جزء العفيف المطري .

46- جزء علي بن جماعة الكناني .

47- جزء علاء الدين الخراط .

48- جزء للقزويني ، أبي العباس أحمد بن عبد المنعم .

49- جزء لابن الكويك .

50- جزء لابن المحب المقدسي .

51- الجزء الملقب بالدينار من حديث المشايخ الكبار .

52- جزء لموسى بن على البكري .

53- جزء من حديث التَّلي .

54- جزء من عوالي ابن رافع السلامي .

55- طرق حديث الرحمة .

56- طرق حديث رفع اليدين في الصلاة .

57- طرق حديث الطير .

58- طرق حديث من كنت مولاه .

59- عوالي حماد بن زيد .

60- عوالي حماد بن سلمة .

61- عوالي زينب بنت الكمال .
62- عوالي الشمس ابن الواسطي .
63- عوالي الطاووسي .
64- عوالي أبي عبد اللـه اليونيني .
65- عوالي علاء الدين بن العطار .
66- العوالي من حديث مالك .
67- العوالي المنتقاة من جزء أبي مسعود الرازي
68- العوالي المنتقاة من حديث الذهبي .
69- غرائب "سنن ابن ماجه" .
70- مختصر "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان .
71- مختصر "تحفة الأشراف" للمزي .
72- مختصر المدخل إلى كتاب السنن للبيهقي .
73- مختصر المستدرك للحاكم .
74- مختصر المستدرك للهروي .
75- المستدرك على مستدرك الحاكم ، جمع فيها الأحاديث الباطلة .
76- مختصر مسند عمر للإسماعيلي .
77- مصافحات سليمان بن حمزة المقدسي .
78- المنتقى من الأحاديث المختارة للضياء .
79- المنتقى من جزء أبي الجهم .
80- المنتقى من جزء ابن عرفة .
81- المنتقى من حديث الأبرقوهي .
82- المنتقى من حديث تقي الدين البعلي .
83- المنتقى من حديث القاسم بن يوسف التجيبي .
84- المنتقى من عوالي القونوي .
85- المنتقى من مسند عبد بن حميد .
86- المنتقى من مسند أبي عوانة .

87- المنتقى من معجمي الطبراني الأوسط والكبير ، ومن مسند المقلين لدعلج .
88- مهذب السنن الكبرى للبيهقي .

● كتب المصطلح وعلم الرجال والجرح والتعديل :

89- أسماء الرواة عن مالك .
90- أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخ أو بعد تاريخ سماع .
91- البيان عن اسم ابن فلان .
92- تذهيب تهذيب الكمال .
93- تراجم رجال روى عنهم ابن إسحاق .
94- تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري .
95- تقييد المهمل .
96- التلويح بمن سبق ولحق .
97- ديوان الضعفاء والمتروكين .
98- ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان .
99- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل .
100- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين .
101- ذيل الضعفاء لابن الجوزي .
102- الذيل على ذيل الضعفاء لابن الجوزي .
103- الرد على يحيى بن سعيد القطان .
104- الزيادة المضطربة .
105- العذب السلسل في الحديث المسلسل .
106- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة .
107- المجرد في أسماء رجال كتاب سنن ابن ماجه .
108- المجرد من تهذيب الكمال .
109- مختصر الضعفاء لابن الجوزي .
110- المرتجل في الكنى .
111- المشتبه في الرجال : أسمائهم ، وأنسابهم .

112- معرفة التابعين من الثقات لابن حبان .
113- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد .
114- المغني في الضعفاء .
115- المقتضب من تهذيب الكمال للمزي .
116- المقتنى في سرد الكنى .
117- المقدمة ذات النقاط في الألقاب .
118- من تكلم فيه وهو موثق .
119- منية الطالب لأعز المطالب .
120- الموقظة في علم المصطلح .
121- منتقى من "أسماء الرجال" للسليماني .
122- منتقى من "الجرح والتعديل" للعجلي .
123- ميزان الاعتدال في نقد الرجال .
124- النبلاء في شيوخ السنة .

● المعاجم والمشيخات :

125- جزء في أصحاب ابن عساكر الذين رووا لشيوخ الذهبي .
126- مشيخة التَّلِّي .
127- مشيخة الجعبري .
128- مشيخة ابن الزراد الحريري .
129- مشيخة ابن سعد .
130- المشيخة الصغرى لسنقر الزيني
131- مشيخة عز الدين المقدسي .
132- مشيخة علاء الدين القونوي .
133- مشيخة ابن القواس .
134- مشيخة الكحال .
135- مشيخة محمد بن يوسف الإربلي .
136- مشيخة المطعم الصالي .

137- منتخب من مشيخة القاضي ابن الخويِّي .

138- المنتقى من مشيخة ابن عبد الدائم المقدسي .

139- المعجم الصغير "اللطيف" .

140- المعجم الكبير .

141- المعجم المختص بالمحدِّثين .

142- معجم شيوخ ابن البالسي .

143- معجم شيوخ ابن حبيب .

144- معجم شيوخ علاء الدين بن العطار .

145- المعجم العلي للقاضي الحنبلي .

146- المنتقى من معجم ابن مسدى .

147- المنتقى من معجم الحافظ المنذري .

148- المنتقى من معجم يوسف بن خليل الدمشقي .

● مصنفات في التاريخ والتراجم والسير :

أ- التاريخ والتراجم

149- أخبار السد .

150- أخبار قضاة دمشق .

151- الإشارة إلى وفيات الأعيان والمنتقى من تاريخ الإسلام .

152- الإعلام بوفيات الأعلام .

153- الأمصار ذوات الآثار .

154- أهل المائة فصاعدًا .

155- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام .

156- التاريخ الممتع .

157- تجريد أسماء الصحابة .

158- تجريد الحفاظ .

159- تذكرة الحفاظ .

160- تهذيب "تاريخ" علم الدين البرزالي .

161- جزء أربعة تعاصروا .

162- دول الإسلام .

163- ذيل الإشارة إلى وفيات الأعيان .

164- ذيل دولة الإسلام .

165- ذيل سير أعلام النبلاء .

166- ذيل العبر في خبر من غبر .

167- ذيل معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار .

168- كتاب الزلازل .

169- سير أعلام النبلاء .

170- طبقات الحفاظ .

171- طبقات الشيوخ .

172- العباب في التاريخ .

173- العبر في خبر من غبر .

174- عنوان السير في ذكر الصحابة .

175- فوائد من تاريخ الكازروني .

176- القبان في أصحاب ابن تيمية .

177- المختار من تاريخ ابن الجزري .

178- مختصر "إنباه الرواة على أنباه النحاة" للقفطي .

179- مختصر "الأنساب" للسمعاني .

180- مختصر "تاريخ بغداد" للخطيب .

181- مختصر "تاريخ دمشق" لابن عساكر .

182- مختصر "تاريخ مصر" لابن يونس .

183- مختصر "تاريخ نيسابور" للحاكم .

184- مختصر "تقويم البلدان" للملك المؤيد صاحب حماة .

185- مختصر "التكملة لكتاب الصلة" لابن الأبار .

186- مختصر "التكملة لوفيات النقلة" للمنذري .

187- مختصر "ذيل تاريخ بغداد" للسمعاني .
188- مختصر "ذيل مرآة الزمان" لليونيني .
189- مختصر "الروضتين وذيله" لأبي شامة .
190- مختصر "صلة التكملة لوفيات النقلة" للحسيني .
191- المختصر المحتاج إليه من "تاريخ ابن الدبيثي" .
192- مختصر "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" للمراكشي .
193- مختصر "وفيات الأعيان" لابن خلكان .
194- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار .
195- المعين في طبقات المحدِّثين .
196- المنتخب من تاريخ ابن النجار .
197- منتقى "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر .
198- المنتقى من "تاريخ خوارزم" لابن أرسلان الخوارزمي .
199- المنتقى من "تاريخ أبي الفداء" .
200- المنتقى من"معرفة الصحابة" لابن منده .
201- هالة البدر في عدد أهل بدر .
ب ـ السير والتراجم المفردة :
202- أخبار أبي مسلم الخراساني .
203- أخبار أم المؤمنين عائشة رضي الـلـه عنها .
204- بلبل الروض اختصار "الروض الأنف" للسهيلي .
205- التبيان في مناقب عثمان بن عفان .
206- ترجمة أحمد بن حنبل .
207- ترجمة البرزالي .
208- ترجمة أبي حنيفة .
209- ترجمة الخضر .
210- ترجمة السلفي الحافظ الأصبهاني .
211- ترجمة الشافعي .
212- ترجمة عبد القاهر البغدادي .

213- ترجمة عبد اللـه بن أحمد بن حنبل .
214- ترجمة ابن عقدة الكوفي .
215- ترجمة قتيبة بن سعيد البغلاني .
216- ترجمة مالك بن أنس .
217- ترجمة محمد بن الحسن الشيباني .
218- ترجمة الموفق بن قدامة .
219- ترجمة أبي يوسف القاضي .
220- توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق .
221- الدرة اليتيمية في سيرة ابن تيمية .
222- الزخرف القصري في ترجمة الحسن البصري .
223- سيرة الحلاج .
224- سيرة سعيد بن المسيب .
225- سيرة الطبراني .
226- سيرة عمر بن عبد العزيز .
227- سيرة الذهبي لنفسه .
228- السيرة النبوية .
229- فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب .
230- قضِّ نهارك بأخبار ابن المبارك .
231- مختصر "مناقب سفيان الثوري" لابن الجوزي .
232- معرفة آل منده .
233- مناقب الإمام البخاري .
234- نعم السمر في سيرة عمر .
235- نقض الجعبة في أخبار شعبة .

● مصنفات في الفقه وأصوله :

236- تحريم أدبار النساء .
237- تشبيه الخسيس بأهل الخميس .

238- جزء في الخضاب .

239- جزء في صلاة التسبيح .

240- جزء في القهقهة .

241- حقوق الجار .

242- ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا من كتاب "الجهر بالبسملة" للخطيب .

243- الرخصة في الغناء والطرب بشرطه .

244- صلاة الضحى .

245- فضائل الحج وأفعاله .

246- كتاب اللباس .

247- مختصر "الرد على ابن طاهر" لابن المجد .

248- كتاب مسألة الاجتهاد .

249- كتاب مسألة خبر الواحد .

250- كتاب مسألة السماع .

251- المستحلى في اختصار "المحلى" لابن حزم .

252- المنتقى من "كتاب الأموال" لأبي عبيد .

253- كتاب الوتر .

● مصنفات في الرقائق :

254- التعزية الحسنة بالأعزة .

255- جزء في محبة الصالحين .

256- دعاء المكروب .

257- ذكر الولدان .

258- الكبائر .

259- كشف الكربة عند فقد الأحبة .

260- مسألة الغيبة .

261- مختصر "كتاب الزهد" للبيهقي .

262- مختصر "كتاب سلاح المؤمن" لابن الإمام .

● مصنفات متنوعة :

263- الإمامة الكبرى .

264- بيان زغل العلم والطلب .

265- التمسك بالسنن .

266- جزء في فضل آية الكرسي .

267- الطب النبوي .

268- كتاب العلوم .

269- كسر وثن رتن .

كتب منتحلة على الذهبي

من بلغت شهرته الآفاق ، ولم يستغن عن علومه من بالأندلس إلى العراق ، ومن حظي بقبول العلماء ، ولاقت مصنفاته ألوان المدح والثناء ، كان من اليسير أن ينتحل اسمه ، إما تدليسًا وإما كذبًا وزورا ، حتى يحدث الإقبال على ذلك المصنف المنحول الذي لم يلاق صاحبه وسيلة لانتشار كتابه سوى إلصاقه بأحد الأعلام .

ومما وقفت عليه مما نسب إلى الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى :

1- الكبائر :

درج كثير من الباحثين على اعتماد نسخة الكبائر بعناية الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة طبع (1356هـ) وما بعدها من طبعات مصورة عنها أو معتمدة في التحقيق عليها ، كطبعة الأستاذ عبد الرحمن فاخوري طبع (1395هـ) وكانت التساؤلات تتردد على الأذهان ، والتشككات لا تفارق العقول حتى بلغ البعض أن يلقي باللائمة على الحافظ الذهبي رحمه الله ، ويتهم منهجه بالتساهل في النقل ؛ خاصة والكتاب قد اكتظ بالحكايات والأحاديث الضعيفة ، وأحيانًا الموضوعة .

والحق أن الرجل كما هو ذو منهج معتدل ، فلا يقبل إلا الصحيح ، وإن مر عليه خلاف ذلك غمزه بالتصريح أو التلميح كما اعتدنا ـ معشر طلاب العلم ـ على أسلوبه وتذوقنا عباراته .

ظلت هذه الأوهام حتى خرج الكتاب الذي ألفه الذهبي إلى النور ، وذلك بالتعاون بين الأستاذ محيى الدين مستو والأستاذ بسام عبد الوهاب في جمع مخطوطاته ثم تحقيق الأول له .

ثم تعددت طبعات كتاب الكبائر بعد ذلك بعناية الأستاذ مشهور حسن سليمان ، ثم الأستاذين محيي الدين نجيب وقاسم النوري ثم طبعة الأستاذ بسام عبد الوهاب والتي أصدرتها دار ابن حزم وهي بين يدي الآن[1] .

2- رسالة الذهبي إلى ابن تيمية[2] :

وهي رسالة عمادها الغلظة ، وحصباؤها الاتهامات الموجعة ، وسقفها التنكر لشيخ ورفيق درب ، تمتلئ بالفظاظة والفظاعة ، فما أن رأيتها ـ وقد اطلعت على نسختها المخطوطة بدار الكتب المصرية ـ وعاينت شخص الذي أهداها إلى دار الكتب ، وما تطوع به من نسخها بخطه الواضح ، وهو الأستاذ محمد زاهد الكوثري ، وهو معروف بمعارضته لكثير من آراء ابن تيمية ومعتقداته ؛ حتى بدأ الشك يسيطر عليَّ ، وما إن قرأت سطورها القليلة العدد الكثيرة التهم ، حتى جزمت بأن هذا ليس من قول الذهبي رحمه الله ؛ بل هو منحول عليه ؛ وذلك لما يلي :

الذهبي رحمه الله كثيرًا ما يلتمس أحسن المخارج لأقوال من يخالفهم ، فهو يختلف مع كثير من المتصوفة ، ولكنه يحاول أن ينسب بعض أقوالهم غير السائغة إلى أنهم قالوها في حال السكر ، أو أن لها عندهم مدلولات تختلف عن

---

(1) الذهبي ، الكبائر ، مقدمة المحقق ص7 - 9 .

(2) أعرضت عن ذكر نص الرسالة لما فيها من المجازفات .

ظاهر معناها ، أو أن ذلك من تأثير الخلوات والجوع المفرط الذي يؤثر في صاحبه طرف جنون[1] فلم يستطل فيهم بلسانه .

وفي ترجمته للحافظ ابن تيمية قال : "فواللـه ما مقلت عيني مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه . . . فارغًا عن شهوات المأكل والملبس والجماع ، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه"[2].

وقال في موضع آخر : "وكان من بحور العلم ، والأذكياء المعدودين ، والزهاد الأفراد ، والشجعان الكبار ، والكرماء الأجواد ، أثنى عليه الموافق والمخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان"[3].

وفي بعض انتقاداته على ابن تيمية يلتزم الأدب حيث يقول : "وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها ، وهي مغمورة في بحر علمه ، فاللـه تعالى يسامحه ويرضى عنه ، فما رأيت مثله ، وكل أحد من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك فكان ماذا؟"[4].

وينتقد عليه عدم الاستماع إلى النصح بالكف عن خصومه ، مما أدى به إلى كثير من المحن فيقول : "وقد سجن غير مرة ليفتر عن خصومه ، ويقصر عن بسط لسانه وقلمه ، وهو لا يرجع ولا يلوي على ناصح ، إلى أن توفي معتقلا بقلعة دمشق . . . وشيعه أمم لا يحصون إلى مقبرة الصوفية ، غفر اللـه له ورحمه آمين"[5].

وقد نقل عنه الحافظ ابن حجر رحمه اللـه ما يبين موقفه من ابن تيمية بوضوح يقول الذهبي : "ومن خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير فيه ، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه ، وقد أوذيت من الفريقين : من أصحابه وأضداده ، وأنا لا أعتقد فيه عصمة ؛ بل أنا مخالف له في مسائل أصلية

---

(1) الذهبي ، الميزان (3/ 659) ، التاريخ (20/ 112).

(2) الذهبي ، المعجم المختص بالمحدثين ص25 ، 26 .

(3،4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1496/4 ، 1497).

(5) الذهبي ، المعجم المختص بالمحدثين ص26 .

وفرعية"[1]ومع ذلك الاختلاف ، فالحافظ الذهبي يرى في شيخ الإسلام ابن تيمية نموذجًا قلما يتكرر ، ويرى أن مخالفيه إنما خالفوه عن هوى .

يقول الذهبي : "فوالله ما رمقت عيني أوسع علمًا ، ولا أقوى ذكاءً من رجل يقال له ابن تيمية ، . . . وقد تعبت في وزنه وفتشته حتى مللت في سنين متطاولة ، فما وجدت قد أخره بين أهل مصر والشام ، ومقتته نفوسهم وازدروا به وكذبوه وكفروه إلا الكبر والعجب ، وفرط الغرام في رياسة المشيخة ، والازدراء بالكبار" ثم يموت ابن تيمية في حياة الذهبي ، فيرثيه في قصيدة شهيرة يقول فيها :

يا موت خذ من أردت أو فدع	محوت رسم العلوم والورع
أخذت شيخ الإسلام وانفصمت	عرى التقى واشتفى أولو البدع
غيبت بحرًا مفسرًا جبلا	حبرًا تقيًّا مجانب الشيع
فإن يحدِّث فمسلم ثقة	وإن يناظر فصاحب اللمع

إلى أن قال :

قضي ابن تيمية وموعده	مع خصمه يوم نفخة الفزع[2]

وبعد هذا يظن أن تكون تلك النصيحة الذهبية من تأليف الحافظ الذهبي؟! القلب يأبى هذا ، والعقل يرفضه ، والشواهد ترده وما يتمسك به إلا من يتخذ من هذه الرسالة ذريعة للنيل من الحافظ ابن تيمية ، رضي الله عن الأئمة الأعلام ، وغفر الله للجميع بمنِّه وكرمه ، آمين[3].

3- الطب النبوي :

ينسب إلى الإمام الذهبي مصنفا بعنوان الطب النبوي ، وهو مطبوع طالعته ، وأفدت منه ، ولكني أجزم أنه لغير الحافظ الذهبي ، وأنه مما نسب إليه على الانتحال والتزييف أو الوهم والتصحيف ، ومما يدلل على ذلك ما يلي :

---

(1) ابن حجر ، الدرر الكامنة (151/1).

(2) ابن ناصر الدين الدمشقي ، الرد الوافر ص73 .

(3) وقد أكد دكتور بشار عواد نسبة هذه الرسالة للذهبي ، ولم يعترض عليها وجعلها مما يؤيد وسطية الحافظ الذهبي رحمه الله!! في كتابه : الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص146 ، وانتقدها الأستاذ عبد الستار الشيخ ودلل على زيفها وبطلانها في كتابه : الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام ، ناقد المحدثين ص350-352 .

ليس فيه أسلوب الذهبي المعروف عنه ، ولا يحتوي على فوائده الإسنادية ولا التفاتاته لنقد المتون المروية ، فلا نجد فيه نَفَس الذهبي المعهود .

احتوى الكتاب على الكثير من الأحاديث الموضوعة ، الواضحة البطلان ، دون أدنى تعليق أو أقل إشارة إلى ذلك كنوع من الإقرار لتلك الواهيات وهذه الأباطيل ، من ذلك ص73 : "الأرز شفاء لا داء فيه" ، وص74 : حديث موضوع في فضل السواك ، وآخر ص83 في فضل البطيخ ، ثم حديث في فضل الحناء وأنها تزيد في الجماع ، وحديث : "أين أنت من الهريسة" إلى غير ذلك من تلك البواطيل التي تبعث على الغثيان وتدعو إلى الاشمئزاز في غير نقد علمي لهذه الأراجيف ، أيعقل أن يدون ذلك الحافظ الذهبي على سبيل الإقرار ، ثم ينتقدها في مصنفاته الأخرى؟!

جهل المصنف للدلالات اللغوية والمعجمية ، فقد ذكر في مادة "ج ب ن" "قدمت لرسول الله جبنا مشويا"[1] هكذا "جبنا" بتقديم الباء ثم النون والمعروف في الرواية "جنبًا" بتقديم النون الفوقية ثم الباء التحتية ، وتعني شق الشاة أو نصفها ، فهل يخفى مثل ذلك على الحافظ الذهبي ، ثم متى كان الجبن يؤكل مشويا؟!

وكذلك الاستدلال الفقهي القاصر المعتمد على ضيق الفهم في الدلالة اللغوية فقد نقل قول عائشة رضي الله عنها : "عالجتني أمي بكل شيء ، فلم أسمن فأطعمتني القثاء والرطب فسمنت" ثم قال : "فيه دليل على جواز استعمال الأدوية المسمنة للنساء"[2] .

فالمصنف لا يعلم من دلالات لفظة "عالجتني" سوى العلاج الطبي بالأدوية ، وبالرجوع إلى المعجم يتبين سعة ذلك المعنى .

4- المنهج في مصطلح الحديث النبوي :

عندما اطلعت على عنوان هذا الكتاب للحافظ الذهبي ، أسرعت نحوه ، وإن كنت أتوقع أحد احتمالين : إما أن يكون نسخة من كتاب الموقظة له الذي

---

(1) الطب النبوي المنسوب إلى الذهبي ص95 ، تحقيق أحمد رفعت البدراوي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط . 3 ، 1406هـ-1986م .

(2) المصدر السابق ص161 .

اختصر فيه كتاب شيخه ابـن دقيـق العيـد ، وأن المحقـق أراد لفـت الأنظـار إلى ذلـك الكتاب علي سبيل التدليس .

والاحتمال الثاني أن يكون المحقق قد جمع فوائد الحافظ الذهبي وفرائده الخاصـة بمصطلح الحـديث مـن كتـب الـذهبي المتعـددة ، عـلى غـرار صـاحب كتـاب الجـرح والتعديل للذهبي ، أو الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة .

ولكن حدسي لم يصدق ، وأيضا لم تثبت نسبة هذه المادة في ذلك الكتـاب للحـافظ الذهبي ، فقد جاء الكتاب خلوا من أي نسبة أو توثيق كـما فـقـد الكتاب ما تعـارف عليـه المحققـون مـن تصـوير الصـفحات الأولى والأخـيرة ، وهــي مظنـة السـماعات والتملكات ، التي تساعد على نسبة الكتاب لمؤلفه .

وعند التعريف الخاص بالحسن اكتفى المصنف بذكر تعريف الخطابي رحمه اللـه دون أن يعرج إلى غيره[1] ، والمعروف أن للحافظ الذهبي رأي في الحديث الحسن فهـو يرى أن الحسن "ما سلم من ضـعف الـرواة ، فهـو حينئـذ داخـل في قسـم الصـحيح ، وحينئذ يكون الصحيح مراتب ، والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب ، فجاء الحسن مثلا في آخر مراتب الصحيح"[2] .

فللرجل اجتهاده الذي عرف عنه في مصنفاته ، ونقلـه عنـه أهـل العلـم ثـم أعلـن المصنف عن أنه متأخر عن ذلك العصر ، ونادى المحقق بقلة بضـاعته وأن ذلـك الأمـر ليس من صناعته ، فنأى بنا عن إكمال مادة الكتاب إذ ذكـر عنـد السـؤال عـن معنـى لفظ الجيد نقل المصنف المتوفى (748 هـ) عن الحافظ ابن حجـر المتـوفى[3] (852 هــ) فبطل الاحتجاج ، وأغلق الباب .

وهكذا لا بد من يقظة أمام المصنفات التي تنسب خطأ إلى غير مؤلفيها لأن نسـبة الكتاب إلى مؤلف ما ورسوخ ذلك عند طلاب العلم قد يُحمِّل ذلك العالم غير ما قاله ، ويلزمه في بناء منهجه غير ما التزمه ، وبالـلـه التوفيق .

---

(1) المنهج في مصطلح الحديث المنسوب إلى الذهبي ص72 ، تحقيق كامـل عويضـة ، مكتبـة نـزار الباز مكة المكرمة . ط . 1 ، 1422هـ -2001م .

(2) الذهبي ، الموقظة ص26 ، 27 ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ط . 2 ، 1412هـ .

(3) المنهج في مصطلح الحديث المنسوب إلى الذهبي ص86 .

وفاته

ظل الإمام الذهبي رحمه اللـه في نشاط دءوب ، يطالع ويدرس ، ويصنف ويحقق ، ومع مرور الأيام وتعاقب السنوات ، أخذت صحة الشيخ تضعف وبصره ينقص قليلا قليلا .

يقول الشيخ في معرض الحديث عن مسند الإمام أحمد : "ولولا أني عجزت عن ذلك ـ أي ترتيب الكتاب وتنقيحه ـ لضعف البصر وعدم النية وقرب الرحيل ؛ لعملت في ذلك"[1].

وينقل عنه ذلك الشوكاني حيث يقول : "ما زال بصري ينقص قليلا قليلا إلى أن تكامل عدمه"[2].

وبعدها ظلت الأيام تمضي ، والشيخ في طريقه إلى اللـه يوشك أن يصل ، وكما هي سنة اللـه العليم الخبير أن من عاش على شيء مات عليه ، ومن قدم في حياته إحسانا جازاه به عفوا وغفرانا ، وختم له بخير .

ينقل التاج السبكي أنه رحمه اللـه وهو في السياق كان يسأل عن حضور وقت صلاة المغرب ، ثم سأل تقي الدين السبكي عن الجمع بين المغرب والعشاء جمع تقديم فأفتاه بذلك ، فصلى رحمه اللـه المغرب والعشاء ، ثم فاضت روحه الطاهرة بعد ذلك[3] ، وكانت ليلة الإثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة للهجرة النبوية ليلة أفول ذلك النجم ، ومغيب تلك الشمس التي طالما أشرقت فأضاءت وأفادت ، وأرشدت ووجهت .

وذلك بتربة أم الصالح بدمشق ، ودفن بمقابر باب الصغير ، وحضره كثير من العلماء ، وقد رثته القلوب قبل أن ترثيه الكلمات ، وبكته المشاعر قبل أن تبكيه الأشعار .

---

(1) الذهبي السير ، (525/13).

(2) الشوكاني في البدر الطالع (112/2).

(3) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى (105/9 ، 106).

● ومما قيل في رثائه :

ما رثاه تلميذه الصفدي[1] ، ومما رثاه به :

أشـمسَ الـدين غبـتَ وكـلُّ شـمسٍ تغيــبُ وزال عنــا ظِــلُّ فضــلكْ
وكـم وَرَّخـت أنـت وفـاة شـخصٍ ومــا ورخــتَ قــطُّ وفــاةَ مثلــكْ

ومن ذلك ما رثاه به تلميذه التاج السبكي[2] :

من للحديث وللسارين في الطلب مــن بعــد مــوت الإمــام الحــافظ
مــن للروايــة للأخبــار ينشرهــا بـين البريـة مـن عجـم ومـن عـربِ
مــن للدرايــة والآثــار يحفظهــا بالنقد من وضع أهل الغي والكذبِ
مـن للصـناعة يـدري حـل معضـلها حتـى يريـك جـلاء الشـك والريـبِ

....

وإن تغــب ذات شــمس الــدين لا فــأي شــمس رأيناهــا ولم تغــبِ
هــو الإمــام الــذي روَّت روايتــه وطبـق الأرض مـن طلابـه النجـبِ
مهــذب القــول لا عــيٌّ ولجلجــةٌ مثبت النقل سامي القصد والحسبِ
ثبـت صـدوق خبـير حـافظ يقـظٌ في النقـل أثبـت أنبـاءً مـن الكتـبِ
اللــــه أكــبر مــا أقــرا وأحفظــه مـن زاهـد ورعٍ في اللـه مرتغـبِ

رحمه اللـه رحمة واسعة ، وتغمده بوافر الرحمات ، وجعله في أعلى عليين ؛ فكم ملأت مصنفاته سمع الدنيا وبصرها ، وكم أضاءت آراؤه ظلمات حوالك ، وكم حارب الجمود والتقليد ، ونابذ البدع والخرافات ، وكم بذل عمره وجهده خادمًا للعلم ، وفيًّا للسنة ، أمينًا على حوادث التاريخ ، مع إنصاف لا يعرف المحاباة ، وجرأة في الحق لا تقبل المهادنة وطلب للحق أينما كان ، فكان في العلم بين الأئمة شمسًا لا تخبو وكان في الأخلاق بين معادن الرجال ذهبًا .

(1) الوافي بالوفيات (165/2).

(2) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى (109-111).

الفصل الثاني

ملامح المنهج النقدي عند الحافظ الذهبي

الحافظ الذهبي من كبار المحدِّثين وجهابذة النقاد ، قدم للمكتبة الحديثية والإسلامية مصنفات عدة ، تميزت بذلك المنهج النقدي الذي صبغه الحافظ الذهبي بصبغته ، تلك الصبغة التي تحمل علمًا غزيرًا وعقلية متفتحة ، وقلبًا جسورًا ، فالحافظ الذهبي ليس إمعة يردد ما قاله السابقون ، كما أنه لا يعرف الاندفاع دون تروٍّ أو التسرع دون بينة .

وقد كشفت مصنفاته وما أثير حوله من دراسات ملامح ذلك المنهج الذهبي في نقد الحديث الشريف ، والاهتمام بتوثيق متونه .

فالحافظ الذهبي يعشق الإنصاف ، فلا محاباة على حساب الحقيقة ، ولا سبيل للتحامل ، ولو على الخصوم ، فالخلاف أمر قائم ، ومادام المخالف يقصد الحق ، فلا ينبغي التنقص منه أو التقليل من شأنه ، فكل يخطئ ويصيب ، لذلك حرص الذهبي على مراعاة أثر العداوة والخلاف في كلام الأقران فيما بينهم ، وكذلك أثر الوفاق في الإغراق في المديح .

كما أن الذهبي لا يرى النقد أطرًا جامدة أو قوانين ثابتة ، وإنما يخضع النقد لكثير من العوامل المحيطة التي تؤثر على قرار الناقد سلبًا وإيجابًا في مرونة لا تعرف التحجر أو أحادية النظر .

ويعتمد الحافظ الذهبي على الكتب الستة "دواوين الإسلام" فهي مظنة صحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجعل منها معيارًا نقديًّا ، ومن خروج الرواية عن هذه المصنفات مغمزًا لها ، ويجعل من تخريج أرباب الكتب الستة قرينة تقوية للراوي ، تدفع عنه الجهالة وترد الجرح المبهم .

والإمام الذهبي من محققي العلماء الذين لا يستسلمون للنصوص ، ولا تدفعهم شهرة العلماء للخمول أو الإخلاد إلى الراحة ، ولكنه يحاكم المصنفات وقائليها إلى أصول العلم وبراهين العقول ؛ غير عابئ بقاطني كهوف التقليد ومحبي ظلمات الصمت .

كما أن منهجه يقوم على استقراء المصادر وتقييم العلوم ؛ إذ الاستقراء مفتاح التعرف على شخصية المصنف ومنهجه ، والمصادر شاهد نفي أو إثبات لما ألصق بالعلماء .

وقد وضع الذهبي خلاصة فكره وتجاربه العلمية في صورة نصائح علمية ترشد السائر على الدرب ، وقواعد منهجية تضيء للسالك الطريق .

ومن هذه الملامح :

1- الإنصاف

مما يتميز به المنهج النقدي للإمام الذهبي الإنصاف ، وهو عزيز ، قليل من يتصف به ، ونادرٌ من ينخلع عن ذاتيته ، ومذهبه وآرائه أثناء مناقشته لبعض القضايا أو ترجمته للرواة ، وقد تعرض الحافظ الذهبي نفسه للتحامل ، ومن طلابه الذين نهلوا من علمه ، وتخرجوا عليه .

والذهبي رحمه الله عندما يتحدث يأتي حديثه حديث رجل قد اطلع على أقوال الخصوم وحججهم ، وعلم أن كل صاحب رأي يدافع عنه تدينًا في الأغلب ، ويعتقد في نفسه الصواب ، وفي خصمه الخطأ ، وأحيانًا يكون طرح موضوع للمناقشة من باب العبث ؛ إذ كل فريق يأتي متسلحًا بأفكار لا يتنازل عنها ، ومتشبثًا بآراء لن يرضى سواها ، فيكون الحوار في تلك الحالة لونًا من ألوان الهزل ، وضربًا من ضروب الفوضى الفكرية .

فالذهبي رحمه الله يرى الخلاف أمرًا قائمًا ، وكل طرف يتعجب من الآخر كيف خفي الحق عليه مع حسن قصده ، "وكذا كل فرقة تتعجب من الأخرى ، ولا عجب في ذلك ، ونرجو لكل من بذل جهده في تطلب الحق أن يغفر له من هذه الأمة المرحومة"[1] .

فمادام المخالف يقصد الحق لعل الله يغفر له إذا أداه اجتهاده لذلك ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين بعد اندحار الأحزاب ألا يصلين أحدهم العصر إلا في بني قريظة ، فتعددت أفهام الصحابة ، وأقر النبي صلى الله عليه وسلم كلاً على فهمه .

---

(1) الذهبي ، السير (38/22 ، 39 ، 172).

ومن الطبيعي مع هذه الاختلافات في الأفهام والاجتهادات أن تحدث مناقشات بين العلماء وانتقادات فيما بينهم ، وذلك أمر شائع ، شريطة عدم خرق إجماع أو تحدث بهوى ، أو تشويه بسوء نية وطلب للظهور . يقول الإمام : "مازال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض في البحث وفي التواليف ، وبمثل ذلك يتفقه العالم ، وتتبرهن له المشكلات"[1].

ويعذر العالم إذا تكلم في آخر باجتهاد ليبين الحق ، ويؤجر في ذلك شريطة سلامة النية ونصاعة الطوية ، "ويتكلم العالم في العالم باجتهاده ، وكلٌّ منهم معذور مأجور ، ومن عاند أو خرق الإجماع فهو مأزور ، وإلى الله ترجع الأمور"[2].

وبين الفرق والمذاهب على تباينها مواضع كثيرة تصلح للتلاقي والاتفاق ، فما من فرقة احتوت الشر أجمعه ، ولا تلبثت بالخطأ مطلقًا ، وإنما لكلٍّ أوجه للصواب ، وبعض من الخطأ ، غير أن غلاة كل فريق يقفون حجر عثرة أمام رأب الصدع وجمع الشمل ، يقول الحافظ : "غلاة المعتزلة ، وغلاة الشيعة ، وغلاة الحنابلة ، وغلاة الأشاعرة ، وغلاة المرجئة ، وغلاة الجهمية ، وغلاة الكرامية ، قد ماجت بهم الدنيا وكثروا"[3].

ويقرر رحمه الله قاعدة مهمة للتعامل مع المخالف ، وهي عدم الخوض في السرائر أو محاولة التعرف على النيات ، فذلك لا يعلمه إلا الله ، وإنما التعامل على وفق ما يبديه المخالف وتلمس الأعذار له قد يكون نافعًا ، على ألا يسكت عن مخالفة الكتاب والسنة ، وهذا ما جاء في ترجمة أبي يزيد البسطامي ، فقد نقل عنه قوله : "سبحاني ، ما في الجبة غير الله ، ما النار . . . ما الجنة ، لعبة صبيان" ، إلى غير ذلك السخف والهذيان الغث ، غير أن الحافظ الذهبي يشكك في صحة نسبة هذه الأقوال له ، ويؤكد أن لها تأويلات غير مطابقة لظاهر معناها

---

(1) الذهبي ، السير (500/12 ، 501).

(2) المصدر السابق (327/19).

(3) المصدر السابق (45/20).

عند من أقر نسبتها له ، ثم يقول : "وأبو يزيد فمسلَّمٌ حاله له ، والـلـه يتولى السرائر ، ونتبرأ إلى الـلـه من كل من تعمد مخالفة الكتاب والسنة"[1].

● كلٌّ يخطئ ويصيب :

ما من أحد يزعم السلامة من الخطأ ، أو يدعي الأمان مـن الـوهم ، فكـلٌّ يحتمـل اجتهاده وفهمه للصواب والخطأ . وقد هـاج قـوم ومـاجوا عـلى آراء الإمـام ابـن حـزم الأندلسي ، ورأى آخرون عدم الاحتجاج بمذهبه كلية ، ولم يكتف آخرون حتـى ضـللوه وكفروه ، ولكن الحـافظ الـذهبي رأى حسـناته مقارنـة بأوهامـه ، ووزن ذلـك بميـزان العدل والإنصاف ، وخلع عنه ثوب التحامل فقـال في ترجمتـه : "ابـن حـزم رجـل مـن العلماء الكبار ، فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة والمسـائل الواهيـة كما يقع لغيره ، وكل أحد يؤخذ منه ويرد عليه"[2].

والإمام يخالف ابن حزم في مسائل عدة ويتبرهن لـه خطـؤه فيهـا ، ولكـن ذلـك لا يدفعه للتحامل عليه أو الغلو في نشر أخطائه والتغاضي عن صـوابه ، يقـول الـذهبي : "ولي أنا ميل إلى أبي محمـد لمحبتـه في الحـديث الصـحيح ومعرفتـه بـه ، وإن كنـت لا أوافقه في كثير مـما يقولـه في الرجـال والعلـل والمسـائل البشـعة في الأصـول والفـروع وأقطع بخطئه في غير مسألة ، ولكن لا أكفره ولا أضـلله وأرجـو لـه العفـو والمسـامحة للمسلمين ، وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه"[3].

وقد أخذ البعض على إسماعيل ابن عُلَيَّة أمـر الشـفاعات ، وأراد الـبعض أن يغـض من شأنه لذلك ، غير أن الحافظ الذهبي يرى ذلك هفوة رجع عنها صاحبها فلا ينبغي أن تُلاك كلما ذكر الرجل ، وكأن ابـن عُلَيَّـة لا يُعـرف إلا بـذلك فـأين روايتـه وفقهـه؟! فيقول : "لا ينبغي إلا تعظيم ابن عُلَيَّة ، فقد كانت منه هفوة ثـم تـاب منهـا ، فكـان ماذا ؟!"[4].

---

(1) الذهبي ، الميزان (346/2 ، 347).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1153/3).

(3) الذهبي ، السير (202/18).

(4) الذهبي ، التاريخ (103/13).

وقد رأى الإمام الحميدي أن بشر بـن السري لا يحـل أن يكتـب حديثـه لتجهمـه ، فاستدرك عليه الحافظ الذهبي : "قد صح رجوعه عن التجهم"[1] ، فإذا تاب المرء تـاب الـلـه عليه .

وقد وهم جرير بن أبي حازم في غير شيء ، غير أن ذلـك لا يـدفعنا إلى الـتخلي عـن مروياته الصحيحة ، أو الصدف عن أحاديثه الثابتة فقد "اغتفرت أوهامـه في سـعة مـا روى"[2].

وإذا لم يصل الراوي إلى موقع الذروة ومصاف الجهابذة في كل علم ، فلا يعني ذلك إهمال ذلك الراوي ، ولكن نضعه في منزلته اللائقة به ، ففي ترجمـة أبي جعفـر البـاقر يقول الذهبي : "كان أبو جعفر إمامًا مجتهدًا تاليًا لكتاب الـلـه ، كبير الشـأن ، لكـن لا يبلغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه ، ولا في الفقـه درجـة أبي الزنـاد وربيعـة ، ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة وابن شهاب ، فلا نحابيه ولا نحيف عليه"[3].

وإذا كان الراوي إذا أخطأ لم يغض ذلك من منزلته ، فكذلك الكثير الآثام إذا أحسن قليلاً ، فلا ننسى الكثير من الفظائع ، ولا نخفي قليل الإحسان . ففـي ترجمـة الحجـاج بن يوسف الثقفي ، ذكر سوء سيرته وظلمه وتجبره ونصبه ، وخبثـه وسـفكه للـدماء ، وحصاره لابن الزبير بالكعبة ورميه إياها بالمنجنيق ، وإذلاله لأهل الحـرمين ، وتـأخيره للصلوات ، ثم قال : "فنسبه ولا نحبه ، بل نبغضه في الـلـه فإن ذلـك مـن أوثـق عـرى الإيمان"[4].

ومع ذلـك لم يـنس حسـناته وإن قَلَّت ، وذكـر أنـه ذو شـجاعة وإقـدام وفصـاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن فقال :"وله حسنات مغمورة في بحـر ذنوبـه وأمـره إلى الـلــه ، وله توحيد في الجملة ، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء"[5].

ولا ننتظر من كل عالم أن يكون بارعًا في شتى الميـادين أو أن يصـول ويجـول في ألوان العلوم ، فقد يأخذ من علمٍ بطرف ، ويكون ضـيفًا عـلى مـوائــد علـوم

---

(1) الذهبي ، التاريخ (122/13).
(2) الذهبي ، السير (100/7).
(3) المصدر السابق (402/4).
(5،4) المصدر السابق (343/4).

أخر ، ولا يغض ذلك من شأنه في تخصصه ، فمادام قائمًا بأعباء فنه الذي عرف به ، فلا يطالب بالوصول إلى المستوى ذاته في بقية الفنون .

فابن قتيبة وإن لم يكن صاحب حديث ، فإن له معارف أخرى ، يفيد منها المسلمون ، فلا يهدر لذلك : "فالرجل ليس بصاحب حديث ، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين ، عنده فنون جمة ، وعلوم مهمة"[1] .

وقال الداودي : رأيت ابن شاهين اجتمع مع الدارقطني يومًا فما نطق حرفًا . وليس ذلك بقادح لابن شاهين ؛ إذ رتبته تقصر به عن الحديث في غوامض العلل التي كان الدارقطني حامل لوائها . قال الذهبي : "ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة ، ولكنه راوية الإسلام"[2] .

فلابن شاهين في الرواية مكانته ولحفظ الأسانيد والمتون منزلته ، بخلاف الدارقطني الذي عرف بجمع روايات الأبواب والوقوف على الأوهام فيها ، ومعرفة موضع الوهم وشخصية الواهم .

وأبو يعلى : "كان ذا عبادة وتهجد وملازمة للتصنيف ، مع الجلالة والمهابة ، ولم تكن له يد طولى في معرفة الحديث ، فربما احتج بالواهي"[3] .

أما عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري ، فقد عُدَّ له أوهام في الرواية وضَعَّفه البعض من أجلها ؛ لقلة إتقانه ذلك الفن ولكنه "كان إمامًا في السنة ، إمامًا في الفقه ، صاحب أحوال وإجابة دعوة"[4] .

وإذا خف ضبط الراوي فلا ينبغي أن يؤثر ذلك على الوثوق بعدالته ، فكم من عدل موثوق في صدقه وأمانته غير أن قدرته على الضبط تحول دون اعتماد مروياته ، فالحافظ محمد بن حميد بن حيان الرازي "مع إمامته منكر الحديث ، صاحب عجائب"[5] .

والواقدي قد نال علماء الجرح والتعديل من حفظه وضبطه ، وذلك مُسلَّم لهم ، ولكن بين ثنايا ذلك حاول البعض أن يتهمه في عدالته ، فأقر الحافظ الذهبي النقد

---

(1) الذهبي ، السير (300/13).

(2) المصدر السابق (434/16).

(3) المصدر السابق (90/18 ، 91).

(4) الذهبي ، الميزان (15/3).

(5) الذهبي ، السير (503/11).

الأول ورد الثاني بما عرف عن الواقدي فقال :"والواقدي ـ وإن كـان لا نـزاع في ضـعفه ـ فهو صادق اللسان ، كبير القدر"[1].

وعلى طرف النقيض يتحدث الذهبي رحـمـه اللـه عـن شـيخه عــلاء الـدين عـلي ابن مظفر بن إبراهيم الكندي ، فأثبت له الإتقان ولكنه سلبه العدالة ، وهـو أدرى به ، فقال : "وكان قليل الدين متهاونًا بالصـلاة ، في عقيدتـه مقـال ، إلا أنـه متثبـت فـيما ينقله"[2].

وكذلك شيخه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مظفر بن النابلسي ، ذكر الذهبي أنه استفاد منه ، وكتب عنه ، ولكنه فصل بين الجانب الخلقـي في شخصـيته والجانـب العلمي ، فهو يرى أن "له حظ من زعارة ونفور من الناس ، واللــه يسـامحه ، فعليـه مأخذ لذلك ، لكنه متثبت متقن"[3].

ومن العلماء من اشتهر بالحفظ وبالرغم ذلك يضعف ، فالمحدث ليس آلة للحفظ فقط فقد يروي عن الضعفاء الأباطيل ثم يحفظه ، فلا بد للراوي مع الحفظ والإتقـان انتقاء الشيوخ الذين يحدث عنهم .

قال الدارقطني : "كان ابن عقدة يعلم ما عند الناس ولا يعلم الناس مـا عنـده"[4]. وقال أبو سعيد الماليني : "أراد ابن عقدة أن ينتقل ، فكانت كتبه ستمائة حملة" . قال الذهبي : "وكل أحد يخضع لحفظ ابن عقدة ، ولكنه ضعيف"[5].

ومن العلماء من يضعف في الأثر غير أنه بصير بالفقه ، متفوقٌ في مسائله فـلا يغـض ذلك من شأنه ، ولكن يذكر في طبقات الفقهاء لا المحدثين ومن هـؤلاء الحكـم بـن عبـد اللـه أبو مطيع البلخي صاحب أبي حنيفة ، تفقه به أهل بلخ ، وكان ابن المبارك يعظمه ويجله لدينه وعلمه ، وقد ضعفه في الرواية يحيى بن معين والبخاري والنسائي وغيرهم . قال الذهبي : "كان بصيراً بالرأي علاَّمة كبير الشأن ، ولكنه واهٍ في ضبط الأثر"[6].

---

(1) الذهبي ، السير ، (142/7).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1504/4).

(3) المصدر السابق ، (1503/4).

(4) الخطيب ، تاريخ بغداد (18/5).

(5) الذهبي ، التاريخ (69/25).

(6) الذهبي ، الميزان (574/1).

وهذا ابن حبيب فقيه الأندلس : "كان موصوفًا بالحذق في الفقه ، كبير الشأن ، بعيد الصيت ، كثير التصانيف ؛ إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن بل يحمل الحديث تهورًا كيف اتفق ، وينقله وجادة وإجازة ، ولا يتعانى تحرير أصحاب الحديث"[1].

وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني "مع فرط ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به"[2].

وذاك عيسى بن داب برع في السير والأخبار والأنساب ، فكان هذا فنه الذي تقدم به ، وعلمه الذي برع فيه ، ولم يكن محدثًا ، فليطرح حديثه وتؤخذ أخباره . قال الذهبي : "كان إخباريًّا ، علامة ، راوية عن العرب ، نسابة ، نديمًا ، لكن أحاديثه ساقطة"[3].

وقد يجيد الرجل في علمين ، ولكن حاله في أحدهما أمثل ، كأبي العلاء الهمداني قال الحافظ : "كان أبو العلاء الحافظ في القراءات أكبر منه في الحديث ، مع كونه من أعيان أئمة الحديث"[4].

ومنهم من يحسن القراءة ويُغرب في الحديث ، كأبي بكر بن عياش الذي اشتهرت قراءة عاصم من طريقه وتلقتها الأمة بالقبول "وأما الحديث فيأتي أبو بكر فيه بغرائب ومناكير"[5].

وبخلافه عيسى بن عبد العزيز بن عيسى الإسكندراني ، قال عنه الذهبي : "صحيح الحديث ، كذاب في القراءات"[6].

● الإنصاف مع المخالف :

الخلاف مع الآخرين ربما يحمل المخالف على الغض من خصومه والكيل لهم ، والتنفل بإلصاق التهم بهم والنيل من أعراضهم ؛ إرضاءً لحظوظ النفس ولكن الناقد المنصف لا تجد هذه الأفكار غير السوية إليه سبيلاً ، فتراه منصفًا

---

(1) الذهبي ، السير (103/12).

(2) المصدر السابق (471/18).

(3) الذهبي ، التاريخ (287/11).

(4) الذهبي ، السير (44/21).

(5) المصدر السابق ، (505/8).

(6) الذهبي ، المغني (86/2) تحقيق دكتور نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر .

ولو مع مخالفه ، نسأل الله قول الحق في الرضا والغضب ، وكذلك كان الحافظ الذهبي .

ففي ترجمة أحمد بن أبي دؤاد الجهمي الداعي إلى القول بخلق القرآن والساعي في تأجيج نار العداوة بين أهل الحديث والخلفاء العباسيين ، ومؤلب الخلفاء على المحدثين بامتحانهم في ذلك ، الذي ذلت بأفعاله رءوس ، وأسرعت بسببه إلى الرخص أئمة ، ومع ذلك ترجم له الذهبي بهذه الألفاظ : "القاضي الكبير . . عدو أحمد بن حنبل ـ ولم يقل عدو الله ـ كان داعية إلى خلق القرآن ، له كرم وسخاء وأدب وافر ومكارم"[1].

وفي ترجمة معبد بن عبد الله الجهني القدري قال : "وكان من علماء الوقت على بدعته"[2].

وفي ترجمة عمران بن حطان السدوسي الخارجي قال : "من أعيان العلماء ، لكنه من رءوس الخوارج"[3].

وفي ترجمة يزيد بن معاوية ذكر عجره وبجره ، وما ابتلي به أهل المدينة من قبله مع سيرته غير المحمودة ، ولم ينس أنه أمر بغزو القسطنطينية ، كما ذكر قوته وشجاعته وحزمه وفطنته وفصاحته ، وقال فيه مقالة الفصل : "ويزيد ممن لا نسُبُّه ولا نحبه ، وله نظراء من خلفاء الدولتين ، وكذلك في ملوك النواحي ، بل فيهم من هو شر منه ، وإنما عظم الخطب لأنه وُلِّي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بتسع وأربعين سنة ، والعهد قريب ، والصحابة موجودون كابن عمر الذي كان أولى بالأمر منه ومن أبيه وجده"[4].

● أثر التنافس والعداوة :

خلق الله تعالى النفس ، وألهمها فجورها وتقواها ، وأمر الله المؤمن بتزكية نفسه وتطهيرها من العلائق ، وتنقيتها من الشوائب ، والخلق متفاوتون في ذلك ، فمنهم من ارتفع إلى مصاف الأبرار المخلَصين ، ومنهم من جاذبته نفسه حينًا ودافعها حينًا ، ومنهم من وقع في حبائل النفس وشَرَك الهوى ، وقد ضعف بعض

---

(1) الذهبي ، السير (169/11).

(2) المصدر السابق (185/4).

(3) المصدر السابق (214/4).

(4) المصدر السابق (36/4، 37).

العلماء بعضًا للعداوة ولحظوظ النفس وللتنافس فيما بينهم ، وكان المذهب العقدي والفقهي من أسباب ذلك .

يقول الذهبي : "فمازال الأصحاب يتنافسون ، ويغضب بعضهم من بعض ، ثم يفضون إلى الصلح والمودة"[1].

فقد كان أبو الزناد سببًا في جلد ربيعة الرأي ، ثم تولى أحد أنصار ربيعة فأرسل إلى أبي الزناد ، فطين عليه بيتًا ، ولكن ربيعة لما وجد أن أبا الزناد يهلك بسببه ما وسعه السكوت ، وتناسى الماضي وشفع فيه ، فأخرج وقد أشرف على الهلاك[2].

والذي ينبغي إزاء ذلك إذا ذكر كلام الأقران ألا يعبأ به ، وأن "يترحم على هذا وعلى هذا ويستغفر لهما"[3].

فلا ينبغي أن يلتفت إلى كلام أحد المتنافسين ، إذا كان ما بينهما فاسدًا ، فمازال الأقران ينال بعضهم من بعض ، فلا يجب الإصغاء لذلك ، وخاصة إذا لاحت العداوة بينهما[4].

ولا يقبل كلام الأقران إلا إذا ثبت صفاء النية ، وصلاح الطوية ، وموافقة أهل الاختصاص ، دون التفرد بذلك القول . يقول الحافظ : "وكلام الأقران يطوى ولا يروى ، فإن ذكر تأمله المحدِّث ، فإن وجد له متابعًا ، وإلا أعرض عنه"[5].

ولا يكون ذلك المتابع واحدًا ، أو ذا صلة بالقرين المخالف ، يقول الذهبي : "وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ ، فيعتمد قولهم"[6]. وذلك خلاف من "وثقه جماعة يلوح على قولهم الإنصاف"[7] ، فعندئذ يهدر ذلك القول ولا يعتبر به .

من أسباب النفور بين الأقران وإحداث الوحشة بينهم : الخلاف العقدي ،

---

(1) الذهبي ، المقدمة الزهرا في الإمامة الكبرى (ق-6) ، دار الكتب المصرية (1659) ، عقائد تيموز ميكروفيلم رقم (29976).

(2) الذهبي ، السير (448/5).

(3) المصدر السابق (503/9).

(4) المصدر السابق (558/4 ، 399/5 ، 34/17).

(5) المصدر السابق (275/5).

(6) المصدر السابق (432/11).

(7) المصدر السابق (40/7 ، 41).

وممن يمثل هذه الفئة أبو نعيم وابن منده ، فأحدهما حنبلي الأصول ، والآخر أشعري ، والخلاف في تأويل آيات وأحاديث الصفات جعل بين الاثنين عداوة لا تنقضي ونارًا لا تنطفئ ، فأفرط كل منهما في حق الآخر .

قال الذهبي : "وكان أبو نعيم كثير الحط على ابن منده لمكان المعتقد واختلافهما في المذهب"[1] ، وكذلك كان لابن منده عبارات لاذعة في أبي نعيم ، قال الحافظ : "فقد رأيت لابن منده مقالاً في الحط على أبي نعيم من أجل العقيدة ، أقذع فيه"[2] ، وليس معنى من أجل العقيدة تباينًا إلا ما حدث من أبي الحسن ، وتبعه على ذلك جمهرة ، من تأويل صفات الباري جل وعلا ، وذلك من باب التنزيه ، وإن كان الذهبي رحمه الله ، قد ذكر في ترجمة أبي الحسن الأشعري في نهاية أمره إثبات الصفات بلا تأويل ، فذكر الذهبي أن ذلك الخلاف "لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن"[3] .

ونتيجة لذلك التعصب المزدوج فقد رأى الذهبي رحمه الله أن "آل منده لا يعبأ بقدحهم في خصومهم ، كما لا نلتفت إلى ذم خصومهم لهم"[4] .

وكذلك الخلاف الفقهي له تأثير ظاهر في وجود ذلك النفور واللاتقدير ، فالشافعي ، مع علمه وفضله ، وإمامته في السنة والفقه ، حتى إن الإمام أحمد كان ينقطع عن شواغله للإفادة منه طالما وجد الشافعي في بغداد إلا أن الإمام يحيى ابن معين قال : "ما أرى لمسلم أن ينظر في رأي الشافعي ، ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إليَّ" . قال الذهبي : "إنما يقول هذا يحيى لأنه كان حنفيًّا ، وفيه انحراف معروف عن الشافعي ، والإنصاف عزيز"[5] .

بل حدثت وحشة كبيرة بين الشافعي والمالكية بمصر ، إذ كان مذهب مالك ينتشر في تلك البلاد ، فلما سكن الشافعي مصر "وخالف أقرانه من المالكية ووهى بعض فروعهم بدلائل السنة ، وخالف شيخه في مسائل ، تألموا منه ، ونالوا منه ، وجرت بينهم وحشة"[6] .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (324/27).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1034/3).

(3) الذهبي ، السير (462/17).

(4) المصدر السابق (408/18).

(5) الذهبي ، التاريخ (409/17).

(6) المصدر السابق (95/10).

وللمذهب السياسي دور كبير في فساد ذات البين ، والكيل للخصم بما يضعفه ، قال أبو أسامة الكوفي ، مولى بني هاشم : وضعت بني أمية على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ، وأدرك الحافظ الذهبي العلاقة بين القائل وبني أمية فقال : "هذه مجازفة من أبي أسامة وغلو ، والكوفي لا يُسمع قوله في الأموي"[1].

وللعداوة بين متعاصرين أثر بيِّن في هجر الإنصاف والانسياق وراء تيار المجازفة ، وقد نال ابن صاعد ومحمد بن جرير الطبري من عبد الله بن أبي داود ، ولكن الحافظ الذهبي لم يمرر ذلك الجرح قائلاً : "فإن هؤلاء بينهم عداوة بيِّنة"[2] ، و"بينهما شنآن"[3].

وجرح ربيعة الرأي أبا الزناد عبد الله بن ذكوان قائلاً : ليس بثقة ولا رضًى . قال الذهبي : "لا يسمع قول ربيعة فيه ، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة"[4].

وإذا كانت هذه الأسباب لها من مظاهر الاستمرارية والتجدد ما يجعل الخصم يهاجم بلا توقف ، فإن لحظوظ النفس أثر كبير على التحامل على الآخرين ، فَتَذَكُّر موقف سلبي من المترجم له قد يدفع بالخصم إلى أن يغض طرفه عن حسنات الرجل وألا يراه إلا من خلال نظرة سوداوية لا ترى إلا شبح الماضي ماثلاً ، فتضعف النفس ، وتؤسر الحقيقة ، وتتطلع الوحشة ، وتسري روح الانتقام .

فابن عقدة إمام حافظ ، وقد أصابه غمز من مطين ، وبالرجوع للماضي ، وتذكر المواقف السابقة يتبين أن سبب ذلك أن ابن عقدة "حبس كتبه عنه"[5].

والإمام أحمد بن صالح حافظ مصر متقن ثبت حجة ، ولكن تحت تأثير حظوظ النفس والمواقف السابقة نال منه النسائي . قال الذهبي : "وأما كلام النسائي فيه ، فكلام موتور ؛ لأنه آذى النسائي ، وطرده من مجلسه ، فقال فيه : ليس بثقة"[6].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (127/14).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (772/2).

(3) الذهبي ، التاريخ (518/23).

(4) الذهبي ، الميزان (418/2).

(5) الذهبي ، السير (305/15).

(6) الذهبي ، السير (82/11 ، 83) ، تذكرة الحفاظ (496/2).

وإن كانت العداوة والشحناء تفضي إلى ذلك فإنه يجب أن يُتأنى في نقل كلام الأقران وإن ثبت ، فلعل المقصود بالجرح سَمِيًّا لذلك العالم ، ففي ترجمة محمد ابن جرير الطبري الإمام المفسر ، أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال عنه : كان يضع للروافض ، والإمام الذهبي يحتمل أن يكون هذا النقل جاء على سبيل الوهم ، وألصق بالطبري ، فلعله قيل في غيره ممن اشترك معه في اسم وتحقق فيه ذلك الوصف ، فقال : "فلعل السليماني أراد الآتي : محمد بن جرير بن رستم ، أبو جعفر الطبري ، رافضي له تواليف"[1].

● الإسراف في النقد :

وقد يتعنت أحدهم ويسرف في الجرح ، ويستخدم قليل الزلل ، ونادر الوهم لإثارة القارئ ، مضخمًا ذلك الخطأ ، ولا يقبل الحافظ الذهبي ذلك ، وإنما يضع الخطأ في موضعه ويقدره بقدره .

هذا روح بن عبادة ، ورتبته في الحفظ والإتقان عالية ، ونقل عن عبد الرحمن ابن مهدي أنه تكلم فيه لوهمه في حديث . قال الذهبي : "وهذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفًا كثيرة من الحديث فوهم في إسناد ، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه لاغتفر له ذلك أسوة نظرائه"[2].

وقد ذكر العقيلي محمد بن معاذ العنبري في ضعفائه ، مستندًا إلى رفعه حديثًا موقوفًا . فقال الذهبي : "ساق له حديثًا موقوفًا رفعه ، فأي شيء جرى؟!"[3].

كما ضعف أيضًا الحسين بن ذكوان المعلم لوصله حديثًا ، غيره يرسله . قال الذهبي : "فكان ماذا ؟! فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث ، أشعبة ، أمالك؟"[4].

وكذلك يضخم بعضهم الشيء اليسير ، فيحول مطلق الوهم إلى التعمد والممالأة ، روى الإمام ابن بطة حديث "طلب العلم فريضة ..." قال الخطيب : هذا باطل ، والحمل فيه على ابن بطة ، وهذه عبارة تلقي بالمسئولية على ابن بطة .

قال الذهبي : "أفحش العبارة ، وحاشى الرجل من التعمد ، لكنه غلط ، ودخل عليه إسناد في إسناد"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (499/3).

(2) الذهبي ، السير (406/9).

(3) الذهبي ، الميزان (44/4).

(4) المصدر السابق (534/1 ، 535).

(5) الذهبي ، السير (530/16 ، 531).

وقد أحدث ابن كلاب القول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة ، ولم يسبق إلى ذلك ، وإنما كان ذلك معارضة للقائلين بخلق القرآن ، وقد أخطأ الرجل ، ولكن ذلك لا يسوغ القول بأنه ابتدع ذلك ليدس دين النصارى في ملتنا . قال الذهبي : "وهذا باطل ، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة ، بل هو في مناظريهم"[1] .

وقد انتقد أئمة الإسلام على الحاكم تصحيحه أحاديث ساقطة في مستدركه ، ومن هذه الأحاديث ما ذكر في فضائل آل البيت ، والرجل عرف بتشيع يسير من غير تعرض للشيخين ، غير أن أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري سئل عن الحاكم ، فغالى في أمره قائلاً : إمام في الحديث رافضي خبيث . قال الذهبي : "الله يحب الإنصاف ، ما الراجل برافضي ، بل شيعي فقط"[2] .

وقد يكون التوهين قائمًا على غير مستند ، وتكون دلائله منتفية ، فعندئذ ينبغي تجاوز ذلك القول والعدول عنه إلى الجادة .

وقد ذكر ابن عدي في كامله أشعث بن عبد الملك الحمراني البصري ، ولم يذكر عن أحد من أئمة النقد تجريحًا له ، وكل ما يؤخذ عليه أن صاحبا الصحيح لم يخرجا له ، ولم يشترط البخاري ومسلم رحمهما الله الرواية عن كل الثقات! قال الذهبي : "نعم ما أخرجا له في الصحيحين ، فكان ماذا ؟!"[3] .

وغضب الإمام أحمد ممن أجاب في الفتنة ، فرأى عدم الكتابة عن أبي نصر التمار ولا يحيى بن معين ولا ممن امتحن فأجاب . ويرفض الذهبي ذلك النقد ، فهؤلاء لم يتلفظوا بذلك إلا تورية ، مع خوف السيف فلا ينبغي العدول عن رواياتهم لذلك السبب . يقول الذهبي : "هذا تشديد ومبالغة ، والقوم معذورون ، تركوا الأفضل ، فكان ماذا ؟!"[4] .

ويؤثر موقف الناقد تشددًا وتساهلاً في عملية تقييم الراوي ، مما يجعل الإنصاف بين التساهل والتعنت ، فقد كان الحافظ أبو زكريا يحيى بن بكير من أوعية الحفظ مع الصدق والأمانة ، روى له الشيخان وخلق كثير على أن الحافظ

---

(1) الذهبي ، السير (175/11).

(2) المصدر السابق (530/16 ، 531).

(3) الذهبي ، الميزان (266/1 ، 267).

(4) المصدر السابق (658/2).

أبا حاتم الرازي ، يرى أنه يكتب حديثه ولا يحتج به ، فاستند الحافظ الذهبي إلى تعنته في الرجال ليدفع به ذلك الجرح"[1].

وقد يلقي بعضهم القول مجازفة ، فلا يروج ذلك القول مع قرائن النفي ، فقد رمى أبو المظفر الحافظَ عبدَ الغني ، لما أحدث من توسيع العبارات الموهمة ، في باب الصفات بقاصمةٍ ، وادعى إجماع الفقهاء على الفتيا بتكفيره .

يقول الذهبي : "قد بلوت على أبي المظفر المجازفة وقلة الورع فيما يؤرخه ... ولو أجمعت الفقهاء على تكفيره كما زعم لما وسعهم إبقاؤه حيًّا"[2].

وكما غالى فريق في الذم فقد أفرط آخر في المدح ، وذلك تحت تأثير الانبهار ولكون الممدوح قد يكون شيخ المادح ، فيمدح المادح من غير قسطاس ، ولا يرى أمامه سوى الممدوح متعاميًا عن نظرائه وأمثاله .

فأن يقال : إن ابن عقدة أحفظ من بالكوفة بعد ابن مسعود فيه نوع تزيد يقول الذهبي : "يمكن أن يقال : لم يوجد أحفظ منه وإلى يومنا هذا وإلى قيام الساعة بالكوفة ، فأما أن يكون أحدٌ نظيرًا له في الحفظ فنعم ، فقد كان بها بعد ابن مسعود وعلي علقمة ومسروق وعبيدة ، ثم أئمة حفاظ ، كإبراهيم النخعي ، ومنصور ، والأعمش ، ومسعر والثوري وشريك ووكيع ، وأبي نعيم . . . "[3].

فالإنصاف عزيز في المدح والذم ، والحق كثير طالبه وقليل من يناله منهم كالإبل كثيرٌ عددها ، وقل أن تجد فيها راحلة .

ولكن تلك الصور المتعددة من ترك الإنصاف حفظها علماؤنا لمعرفة كيف يتعامل الناقد الحصيف مع تلك الخلافات بين النقاد ، وليعلم أن علماء الجرح والتعديل بشر ، يقعون في زلات وهنات ، ولكن الله الكريم لم يجمعهم على توثيق ضعيف أو توهين ثقة ، بل سخر الله من يدافع عن المهضوم حقه ، ويضع المبالغ في إطرائه في مكانه وموقعه .

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (420/2).

(2) الذهبي ، السير (464/21 ، 465).

(3) المصدر السابق (345/15).

2- المرونة والاعتدال

ليس النقد أطرًا جامدة أو قوانين ثابتة ، وإنما يخضع النقد لكثير من العوامل المحيطة التي تؤثر سلبًا أو إيجابًا على قرار الناقد فيما يعرض عليه . هذه المرونة هي التي تميز الناقد المعتدل ، الذي لا غاية له سوى الوقوف على الحقائق ، دونما انحياز أو تعلق بأحد طرفي النقيض .

وكم كثر النقاد من أرباب الجمود وأحادية النظر ، وكم ارتفع صوت آخرين ممن لم يلتزموا الإنصاف والحيدة في نقدهم ، ولكن المحصلة لا تتعدى حقبة زمنية يحياها ، ثم لا تلبث عجلة التاريخ تطوي هذه الحقبة ، وقد اندرس ذكر أولئك النفر .

أما هؤلاء الذين تمسكوا بالنظرة الشمولية ، مع اعتدال في النقد ، وإنصاف في التحاكم إلى النصوص والحكم على الرواة ، فقد خلد التاريخ ذكرهم ، ولم يزدهم مرور الأعوام والقرون إلا بهاءً وتقديرًا .

والحافظ الذهبي داعية إلى الاعتدال والتوسط راغبًا عن الإفراط معرضًا عن التفريط ، وذلك دين الله ، يقول الذهبي : "فاعتدل يا أخي ولا تشدد إلا فيما ورد فيه التشديد ، وحسم نبيك صلى الله عليه وسلم أصله ، وكذا الاتساع في الرخص وتجعلها دأبك ، ولا تقدم على الشبهات . . . ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه"[1] .

كما يحارب التعصب المذهبي ، ويغرس في نفوس أصحاب المذاهب عدم تحقير الآخرين ، أو الاعتقاد بأنهم على الحق المبين بخلاف غيرهم ، فيقول : "فلا تعتقد أن مذهبك أفضل المذاهب وأحبها إلى الله تعالى ، فإنك لا دليل لك على ذلك ، ولا لمخالفك أيضًا ، بل الأئمة ﭬ على خير كثير ، ولهم في صوابهم أجران على كل مسألة ، وفي خطئهم أجر"[2] .

(1) الذهبي ، الرخصة في الغناء بشرطه ص88 ، 89 ، تحقيق كمال الجمل ، دار الكلمة ط . 1 ، 1419هـ-1998م .

(2) الذهبي ، بيان زغل العلم ص16 ، تحقيق قسم التحقيق بدار الحرمين ، ط . 1 ، 1419-1998م .

والحافظ الذهبي له نظرة فاحصة لمسألة التخصص ويقدم كل صاحب تخصص في مجاله ، وإذا عقد البعض مقارنة بين الإمامين : مالك وأبي حنيفة فإن الحافظ الذهبي يرى أن كلاًّ منهما قد برع فيما لم يصل إليه الآخر ، فإذا كان مالك رحمه الله قد أحكم كثيراً من الآثار والسنن ، فإن أبا حنيفة رحمه الله قد لمع نجمه في الاستدلال والاستنباط والقياس ، رافضًا تلك المقارنات التي يغلب عليها التعصب لطرف أو الغض من شأن آخر .

والشيء نفسه عندما ساق لنا سبب ائتمام الفاروق ﷺ بسالم مولى أبي حذيفة مع إمامة عمر وفقهه ، ولكن التخصص كان له دور كبير في ذلك ، يقول الذهبي : "معلوم بلا نزاع أن أُبي بن كعب أقرأ الأمة ، وكان جماعة من الصحابة أفقه منه ، ولم يحفظوا الختمة ، وقد قدم المهاجرون ، وفيهم عمر ﷺ يقدم في الصلاة بهم سالمًا مولى أبي حذيفة ، لكونه أكثرهم قرآنًا ، وعمر أفقه منه بكثير"[1].

● عدم التمسك بالظاهر

والحافظ الذهبي في نقده لا يخضع للعلل الظاهرية ، كما لا يردد أقوال غيره دونما تمحيص وتدقيق ، فالعلماء يستحبون للمحدث أن ينشغل بحفظ القرآن الكريم والتعبد قبل أن يبدأ طلب الحديث ، وقد بكر أبو مسعود الأصبهاني رحمه الله في طلب الحديث ، ولعل البعض يغض من شأن ذلك التبكير في الطلب إلا أن الحافظ يعلل ذلك : "لأن أباه كان محدثًا"[2].

وقد أخذ الحافظ الدارقطني على ابن جوصا تفرده بأحاديث ، وغمزه بذلك ولم يعتد الذهبي بذلك القدح ، فابن جوصا عنده "له غرائب كغيره من مبادرة الحديث ، فما للضعف عليه مدخل"[3].

وكذلك غمز الأزديُّ عثمان بن أبي شيبة لتفرده ببعض الأحاديث التي لا يتابع عليها ، ولكن الذهبي لا يعتد بذلك قائلاً : "عثمان لا يحتاج إلى متابع ، ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث لسعة ما روى"[4].

---

(1) الذهبي ، شرح مهذب السنن [2/ق-7-أ] ، دار الكتب المصرية .
(2) الذهبي ، التاريخ (53/19).
(3) المصدر السابق ، (598/23 ، 599).
(4) الذهبي ، الميزان (37/3).

وإذا كان البعض ينسى حسنات كثيرة مع أول خطأ أو زلل ، فإن ذلك ليس من الإنصاف والاعتدال ، ولا ينبغي أن يهدر الثقة ببعض الخطأ فقد ضعف بعض النقاد إبراهيم بن طهمان ذلك العالم كبير القدر لإرجاء فيه . قال الذهبي : "ثقة متقن من رجال الصحيحين . . . أخطأ في مسألة فكان ماذا؟ أفبمجرد الإرجاء يضعف حديث الثقة ويهدر؟!"[1].

وجعل من تضعيف أبي حاتم الرازي لإبراهيم بن يوسف الباهلي البلخي لأجل يسير إرجاء فيه ضربًا من التحامل[2].

ولم يحتد الحافظ الذهبي على إبراهيم بن سعد المدني لكونه يبيح سماع الملاهي ، ولم يجعل ذلك سببًا في طرح علمه ورواياته ، بل التمس له المعاذير ، ودافع عنه قائلاً : "كان يُجَوِّز سماع الملاهي ، ولا يجد دليلاً ناهضًا على التحريم ، فأداه اجتهاده إلى الرخصة ، فكان ماذا؟"[3].

● عدم الاغترار برواية الصحيحين

ورواية الشيخين للراوي ليست دليل اعتماد مطلق لذلك الراوي ، فليس كل من روى عنه البخاري ومسلم سلمت جميع مروياتهم من الخطأ ، وإنما انتقى البخاري ومسلم من روايات هؤلاء الرواة ما سلم من الشذوذ والعلل ، فرواية البخاري ومسلم تدعم الحديث نفسه لا غيره .

فيحيى بن أيوب احتج به الشيخان ومع ذلك "يغرب ويأتي بمناكير"[4] ، وعبد الواحد بن زياد أبو بشر العبدي "احتجًا به في الصحيحين ، وتجنبا تلك المناكير التي نقمت عليه"[5].

وكذلك عدم إخراج أرباب الصحاح للراوي ليس قدحًا فيه ، فلم يذكر الشيخان أنهما أحاطا بالرواة الثقات ، وأن ما خلا الصحيحين من الرواة فهو ضعيف ولا ريب .

---

(1) الذهبي ، الرواة الثقات المتكلم فيهم ص35 ، بتحقيق محمد إبراهيم الموصلي ، دار البشائر ، ط . 1 ، 1412هـ-1992م .

(2) الذهبي ، الميزان (76/1).

(3) الذهبي ، الرواة الثقات ص37 .

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (872/3).

(5) الذهبي ، الميزان (672/2).

فأشعث بن عبد الملك الحمراني البصري ذكره ابن عدي في كامله ، ولم يخرج له البخاري ومسلم . قال الذهبي : "نعم ما أخرجا له في الصحيحين كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات"[1].

● المرونة إزاء الخوارق والعادات

وتظهر مرونة الحافظ الذهبي رحمه الله في العديد من المواقف والقضايا ، فالخوارق بين مغالٍ فيها وزاعم لها من جهة ، وبين جافٍ عنها منكر لحدوثها من جانب آخر .

فإذا كان هناك من يفاخر بحدوث الخوارق له ، فليس ذلك ميدان المفاخرة فهاهم بنو إسرائيل ظلل الله عليهم الغمام ، وفيهم الطائع والعاصي ، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم "أكرم الخلق على ربه ، وما كانت له غمامة تظله ، ولا صح ذلك ، بل ثبت أنه لما رمى الجمرة كان بلال يظله بثوبه من حر الشمس"[2]، وكلما ازداد المرء إيمانًا كلما استغنى عن تلك الخوارق ولم يحتج إليها "إنما الخوارق للضعفاء"[3].

وإذا كانت عادات زمانٍ ما تليق به ، فإن تلك العادات بعينها قد لا تتناسب مع زمان آخر ، فلكل عصر معاييره الاجتماعية التي يسير وفقها أبناء ذلك العصر ، وإذا روي عن معاوية ﵁ أنه كان يخضب بالصفرة ، كأن لحيته الذهب فإن "ذلك كان لائقًا في ذلك الزمان ، واليوم لو فُعِلَ لاستُهجن"[4].

● المرونة مع المتصوفة

وقد تتجاذب الآراء حول البعض ، فيرفعهم البعض إلى مصاف الصديقين ، ويهوي بهم آخرون إلى دركات المبعدين وربما أبعد من ذلك ، فكان لا بد من حسم مادة الخلاف بتطبيق معيار الاعتدال .

وإذا كان بعض المتصوفة يتصارخون ويرقصون ويغشى عليهم حال الذكر ، وكلما ازداد نصيب المرء من ذلك الصراخ والصياح والرقص والغشيان كلما نبل عند أبناء طائفته ، فإن الكثير من العلماء من المتصوفة وغيرهم يرفضون ذلك ،

---

(1) الذهبي ، السير (278/6).

(3،2) المصدر السابق (533/4).

(4) المصدر السابق (120/3 ، 121).

ويرون من أصحاب النبي صلى اللـه عليه وسلم القدوة الصالحة ، وهـم مـا صـرخـوا ولا زعـقـوا ولا رقصوا ، ولو كان هذا صحيحًا لكانوا أحق الناس به .

ويحتوي الحافظ الذهبي الموقفين ليصدر حكمًا أقرب إلى الاعتدال ، فيجعل هـؤلاء الصارخين واقعين تحت تأثير نفسي سلبهم إرادتهم ، فجعلـوا يقولـون ويفعلـون مـا لا يدركون ، فليس هذا الفعل محل اقتداء ، كما أن صـاحبه لا ينبـل بـذلك . قـال :"فـإن كان الرجل مغلوبًا على الصياح والغشي ، فهو معذور ناقص ... فلا يقتدى به"[1] .

والشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه اللـه من أكثر المتصوفة التزامًا بالكتاب والسـنة ومن أبعدهم عن المآخذ والمخالفات ، وقد ذكر له العديد من الأحوال والكرامات كـما أخذ عليه بعض أقواله ، وقد غلا فيه البعض واحتد عليه آخرون .

ويرجع الذهبي تلك المؤاخذات إلى بشرية الشيخ وأخطائه التي دفعه إليها توسعه في ذلـك الأمـر ، بالإضـافة إلى كـذب بعـض مريديـه واخـتلاقهم الكثـير مـن الأحـوال والكرامات والأقوال التي لم تصح عنه ؛ بل يستحيل وقوعها[2] .

ومما يتنازع فيه المتصوفة مع غيرهم مسائل تتعلق بقبـور الأنبيـاء والأوليـاء وشـد الرحال إليها والدعاء وطلب الاستغاثة من ساكنيها ، ودعاء اللـه تعالى في ذلك الموضع ، وإن كان دعاء غير اللـه تعالى غير مقبول عند غير الصوفية وعنـد المعتـدلين مـنهم ، وكذلك شد الرحال إلى غير المسـاجد الثلاثـة ؛ لثبـوت الحـديث في ذلـك ، فـإن مسـألة الدعاء لله تعالى في هذه المواضع بالذات تظل موضع أخذ ورد ، فبينما يرفضها الـبعض لارتباطها بالقبور وما يشاع عندها من المخالفات الشرعية ، فيكون ذلك الرفض حسـمًا لمادة النزاع وسدًّا للذرائع ، فإن الحافظ الذهبي رحمه اللـــه يـرى التفرقـة بـين دعـاء صاحب القبر وبين دعاء اللـه فـي تلك البقعة .

فالدعاء عند قبور الأولياء يمثل عنصر المكان ، كما يمثل دعاء السحر عـنصر الزمان ، وكما يمثل دعـاء المضـطر عـنصر الحـال ، وكـما يمثـل دعـاء الوالـدين عنصر الرجاء ، فعلى كل حال يشرف الدعاء ويرجى قبوله كلما خشع الـداعي

---

(1) الذهبي ، تليخص الرد على ابن طاهر [ق37-أ] .

(2) الذهبي ، السير (450/20 ، 451).

وصدق في دعائه ، وكلما كان مضطرًا ، واختار الزمن الفاضل والبقعة المباركة ، فالذهبي رحمه اللـه يرى الدعاء عند قبر صالح أو نبي ما هو إلا التماس بقعة مباركة وارت جسد أحد الصالحين ، تبركًا بذلك المكان ، ولا يرى علاقة البتة باعتقاد سؤال ذلك الصالح أو طلب جلب النفع أو رفع الضر من هذا الولي ، كما يفعل غلاة المتصوفة .

فالدعاء مشروع في كل وقت وكل مكان "إلا وقت الحاجة وفي الجماع وشبه ذلك"[1] ، ودعاء المضطر في الزمان الفاضل والمكان المبارك مجاب "لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء ، كما أن الدعاء في السحر مرجو ، ودبر المكتوبات وفي المساجد"[2] .

وكلما اجتمع من دواعي الإجابة كان ذلك أرجى لقبول الدعاء ، يقول الذهبي : "والدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والأولياء ، وفي سائر البقاع ، لكن سبب الإجابة حضور الداعي وخشوعه وابتهاله ، وبلا ريب في البقعة المباركة وفي المسجد وفي السحر ، ونحو ذلك يتحصل للداعي كثيرًا ، وكل مضطر فدعاؤه مجاب"[3] .

فالذهبي رحمه اللـه لا يقر المستغيثين بغير اللـه ، ولا الطالبين من سواه ما لا يقدر عليه إلا اللـه ، وفي نفس الوقت لا يدفعه ذلك إلى التفرقة بين دعاء غير اللـه ودعاء اللـه في إحدى البقاع .

ومن هذه المسائل مسألة التبرك بالصالحين وآثارهم ، ولم يجد الحافظ الذهبي ما يدفع ذلك فأيده ، واستدل على ذلك بما ثبت "أنه صلى اللـه عليه وسلم لما حلق رأسه فرق شعره المطهر على أصحابه إكرامًا لهم بذلك ـ ثم قال الذهبي ـ فوالهفي على تقبيل شعرة منها"[4] .

وقد كان الإمام أحمد رحمه اللـه يأخذ من شعر النبي صلى اللـه عليه وسلم فيقبله ويضعه على عينه ، ويغمسه في الماء ويشربه ، استشفاءً بذلك ، ويشرب في قصعة النبي صلى اللـه عليه وسلم تبركًا .

---

(1) الذهبي ، السير (107/10).
(2) المصدر السابق (344/9).
(3) المصدر السابق (77/17).
(4) المصدر السابق (546/13).

وسئل الإمام أحمد رحمه الله عمن يلمس رمانة منبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويمس الحجرة النبوية ، فقال : لا أرى بذلك بأسًا . قال الذهبي : "أين المتنطع المنكر على أحمد"[1].

فإذا كان الصحابة رضوان الله عليهم يبتدرون وضوءه صلى الله عليه وسلم ، ويتسابقون إلى شعره ، بل إلى ريقه الشريف فيدلكون به وجوههم فلماذا الإنكار بلا حجة؟! وكذلك الصالحون إذا تبرك أحد بآثار ذلك الصالح ، فما يحرم ذلك دون غلو في ذلك الصالح أو اعتقاد ما لا ينبغي فيه .

3- الاهتمام بالكتب الستة

الكتب الستة دواوين الإسلام ، وهي مظنة صحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولها قدرها عند علماء السنة ، وذلك يرجع لتلك الحقبة الذهبية التي دونت فيها ، وذلك النشاط الملحوظ لعلماء الحديث في ذلك الوقت ، وتوافر الحفاظ والنقاد الذين قاموا بدور التمحيص والنقد ، من خلال المذاكرات والمجالسات ، ومن ناحية أخرى لمكانة الأئمة الستة الذين صنفوا تلك الكتب ، وعلو شأنهم في ذلك الميدان ، فهم أهل الشأن والدراية ، وهم القائمون بأعباء ذلك العلم .

ولا شك أن هناك غير هذه الكتب الكثير ، ولكن هذه الكتب هي التي طبقت شهرتها الآفاق ، واستأثرت بعناية العلماء في كل عصر ومصر .

فأول هذه الكتب "الجامع الصحيح" المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه للحافظ البخاري رحمه الله ، وهو أول كتاب جرد فيه صاحبه السنة الصحيحة ، وخلصها من المراسيل والمنقطعات ، وغيرها من مضعفات الرواية .

وقد بالغ البخاري رحمه الله في التحري عن الرواة والتوثق من المرويات ، ووضع شروطًا قاسية في إثبات اللقي بين الرواة مع ضوابط التعديل والضبط الأخرى ، كما أنه رحمه الله قد ألف هذا الكتاب من مجموع ستمائة ألف حديث يحفظها رحمه الله تعالى ، فكان توافر مادة البحث ، مع صرامة الشروط التي

---

(1) الذهبي ، السير (212/11).

وضعها لنفسه ولكتابه ، زد على ذلك تلك الفترة الزمنية التي قضاها في التأليف : سببًا في وصول ذلك الجهد البشري لذروته .

أضف إلى ذلك كونه بدأ تصنيفه في المسجد الحرام ، ودوَّنه في الروضة الشريفة بالمسجد النبوي ، وكان لا يُدخل حديثًا إلا توضأ وصلى ركعتين .

والبخاري رحمه الله بارع في النقد ، له باع طويل في الجرح والتعديل ومعرفة الأسانيد ، ونقد المتون ، ومعرفة العلل ، كما سماه مسلم رحمه الله طبيب الحديث في علله .

وقد التزم البخاري في صحيحه أعلى درجات الصحة ، وما انتقد على البخاري رحمه الله منه ما هو صحيح ، ولكنه ليس على شرطه ، ومنه ما ضعفه يسير من جهة بعض الرواة إلا أنه يصح من طرق أخرى ولكن بنزول ، وأراد البخاري الاعتماد على علو السند مع الاطمئنان إلى صحة الأصل من طريق نازل ، ومنها ما هو بين شد وجذب وتضعيف وتحسين وتصحيح .

وعلى كل حال فقد أجمعت الأمة على أن صحيح البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .

وثاني هذه الكتب "صحيح الإمام مسلم بن الحجاج" ، وقد سار على درب أستاذه البخاري ، غير أنه قصر عنه في شرط إثبات اللقاء ، فإذا كان البخاري يشترط ثبوت اللقاء بين الراويين ، فإن مسلمًا رحمه الله يكتفي بالمعاصرة ، وإمكانية اللقاء لإثبات السماع والأمن من التدليس .

وامتاز صحيح مسلم بأنه عقد مقدمة في صحيحه تبين منهجه ، وتشرح طريقته ، كما أنه يجمع المتون بطرقها في موضع واحد ، ولا يفرقها في الأبواب ، ولا يكررها إلا في النادر ، مع تدقيق في الألفاظ .

ومن المعلوم أن مسلمًا رحمه الله لم يضع تراجمًا للأبواب كما فعل البخاري ، وإنما وضع تراجمه من بعده بعض الشراح .

وقد انتقد على الإمام مسلم بعض الأحاديث ، الوهم في رفعها ، ولكن مع ذلك فإن هذه الأحاديث من الندرة بمكان ألا يعول عليها ، فهي كالقطرة في محيط الصحيح .

على أنه لا يعني تسمية كتابي البخاري ومسلم بالصحيحين أنهما قد استوعبا الصحيح وأن ما عداهما لا يحمل من الصحيح شيئًا ، فالبخاري يقول : "تركت من الصحاح لملال الطول" ، ومسلم يقول : "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه" .

ومن هذه الكتب "سنن أبي داود" ، وقد عرضه على الإمام أحمد فاستحسنه ، إلا أن مصنفه رحمه الله لم يشترط على نفسه الاقتصار على الصحيح كالبخاري ومسلم ، وقد بين منهجه في كتابه بنفسه في رسالته إلى أهل مكة فقال : "كتبت عن رسول الله خمسمائة ألف حديث ، انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنتها هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما ذكرت في كتابي حديثًا أجمع الناس على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض".

وهو كتاب جليل تلقاه العلماء بقبول حسن ، وشرحه عدة ، وانتقد عليه العلامة ابن القيم بعض الأحاديث ليست بكثيرة .

ومنها "سنن الترمذي" ، أحد الكتب الستة ، ومن أجل مصنفات الترمذي وذكر الترمذي أنه عرضه على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به .

لم يلتزم الترمذي رحمه الله الصحيح ؛ بل أخرج في كتابه الصحيح والحسن والغريب والمعلل ، غير أنه دائم الحكم على الحديث الذي يورده ، وأُخذ عليه رحمه الله التساهل في التحسين والتصحيح ، كما قال الذهبي رحمه الله : "فعند المحاققة أكثرها ضعاف" ، وقد انتقد عليه ابن الجوزي وابن القيم والذهبي بعض الأحاديث ، أغلبها في الفضائل ، ونازع السيوطي في الحكم عليها بالوضع .

ومنها "سنن النسائي الصغرى" وقد عدها العلماء بعد الصحيحين ؛ لأنها أقل السنن ضعفًا ، وقل الانتقاد عليها ، والسنن به الصحيح والحسن والضعيف ، غير أن نسبة الضعيف قليلة ، وللنسائي نَفَسٌ قوي وعبارات تضعيف لبعض ما رواه في سننه ، وقد تساهل البعض فوصف سنن النسائي بالصحيح كالبخاري ومسلم ، وذلك القول فيه بعض ما فيه ، هذا ولم تحظى سنن النسائي بشروح متوافرة كبقية السنن .

وآخرها "سنن ابن ماجه القزويني" ، وقد رتبها على أبواب الفقه كبقية السنن وقد أخرها العلماء عن الكتب الخمسة فصارت في المرتبة السادسة ، ومن العلماء من جعل الموطأ بدلاً منها .

وسنن ابن ماجه فيه الصحيح والحسن والضعيف ؛ بل والمنكر والموضوع ، وقد تراجعت درجتها لكثرة الضعيف بها مقارنة بالسنن الأخرى ، فالواجب عدم الأخذ بأحاديثها قبل البحث والتحري ، لجمعها بين الغث والسمين .

وكما كان للحافظ الذهبي رحمه الله آراء في هذه الكتب الستة ، وتقييم لمصنفيها فقد جعل الكتب الستة معيارًا نقديًّا ، وجعل من خروج الحديث عن نطاق هذه الكتب مغمزًا له ، فهذه دواوين الإسلام التي جُمعت في أزهى عصور السنة ، وفي قمة ازدهارها ، وغياب حديث عنها جميعًا يوحي بأن الحفاظ في ذلك العصر قد تجاوزوه عمدًا وأعرضوا عن تخريجه .

وكذلك يجعل تخريج أصحاب الكتب الستة للراوي قرينة تقوية ، تدفع عنه الجهالة ، وترد الجرح المبهم ، وفي ذات الوقت كان إعراض أصحاب الكتب الستة عن التخريج لبعض الرواة دليلاً على توهينه وضعفه ، وعدم قبول مروياته .

فالذهبي يرى الكتب الستة أصول الإسلام ، وأن الاعتداد بما حوته هذه الأصول ، فيقول في ترجمته للترمذي ، في معرض الحديث عن سننه : "من الأصول الستة ، التي عليها الحل والعقد"[1] .

كما يصف الكتب الستة بالصحاح ، في معرض ترجمته للحافظ محمد ابن بشار بندار ، فرد على استضعاف يحيى بن معين له وعدم رضا القواريري له قائلاً : "قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب"[2] .

وجعل الحافظ الذهبي رحمه الله غياب الحديث عن الكتب الستة مصدر ريبة ، وشاهد ضعف ، ففي حديث علي : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يا علي ، سل الله الهدى والسداد ، واذكر بالهدى هدايتك الطريق ، وبالسداد تسديدك السهم" ، وقال : "صالح الإسناد غريب ، لم أجده في الكتب الستة"[3] .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (462/20).

(2) الذهبي ، الميزان (490/3).

(3) الذهبي ، معجم الشيوخ (350/1).

وفي حديث ابن عباس مرفوعًا : "من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب ، فهو كمثل الحمار يحمل أسفارًا" قال : "لم يخرِّجوه"[1].

وفي حديث أنس "قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم لرجل : فعلت كذا ؟ قال : لا واللـه الذي لا إله إلا هو ـ والنبي يعلم أنه قد فعل ـ فقال له : إن اللـه قد غفر لك كذبك بتصديقك بلا إله إلا هو".

قال الذهبي : "هذا لم يخرِّجوه في الستة"[2].

وفي حديث علي ﷺ قال : "لما ولد لي الحسن سميته حربًا ، فقال لي النبي صلى اللـه عليه وسلم : ما سميت ابني؟ قلت : حربًا ، قال : هو الحسن ، فلما ولد الحسين سميته حربًا ، فقال النبي صلى اللـه عليه وسلم : ما سميت ابني ؟ قلت : حربًا ، قال : هو الحسين ..." الحديث . قال الذهبي : لم يرووه في الكتب الستة[3].

وجعل الحافظ الذهبي رواية أصحاب الكتب الستة للراوي دفاعًا عنه ضد أقوال المُجَرِّحِين غير المبينة ، ففي ترجمة بشير بن نهيك حكم الذهبي على تجريح أبي حاتم له بالشذوذ ؛ استنادًا إلى وجود حديثه في الكتب الستة . فقال : "حديثه في الكتب الستة ، شذ أبو حاتم فقال : لا يحتج به"[4].

وفي ترجمة قبيصة ، رد الحافظ الذهبي قول ابن القطان الفاسي عن قبيصة أنه كثير الخطأ وقال : "قد قفز قبيصة القنطرة ، واحتجوا به . . . رووا له في الكتب الستة"[5].

وفي ترجمة سليمان بن كثير العبدي ، ضعفه ابن معين ، ولينه أبو حاتم ، وقال العقيلي : مضطرب الحديث ، قال الذهبي مدافعًا عنه : "خرجوا له في الدواوين الستة"[6].

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (110/4) ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي العربي ، ط. 1 ، 1419هـ - 1998م .

(2) الذهبي ، الميزان (438/1).

(3) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق17-أ] .

(4) الذهبي ، السير (481/4).

(5) المصدر السابق (134/10 ، 135).

(6) الذهبي ، الميزان (220/2 ، 221).

كما كانت رواية أصحاب الكتب الستة من قرائن التعديل تنضم إلى القرائن الأخرى ، فتزيد الراوي وثوقًا .

ففي ترجمة أبي عبد الله محمد بن المبارك القلانسي ، ذكر توثيق يحيى ابن معين ، والعجلي وأبي داود وابن أبي حاتم ، ثم دعم ذلك بقوله : "خرجوا له في الدواوين الستة"[1].

وفي ترجمة علقمة بن وقاص ، نقل الحافظ الذهبي توثيق ابن سعد والنسائي له ثم أقر ذلك ودعمه بقوله : "حديثه في الكتب الستة"[2].

وقد يروي أصحاب الكتب الستة للراوي بعض ما صح عنه أو حسن ، ولا يكون ذلك تقوية مطلقة له ، وإنما في تلك الرواية فحسب ، فلا يعتقد أن وجود الراوي في تلك المصنفات شهادة نهائية بالقبول أو أمانًا من التضعيف .

وقد ضعف الحافظ الذهبي زهير بن محمد رغم تخريج أصحاب الكتبة الستة له فقال : "روى عنه عمرو بن أبي سلمة التنيسي مناكير ، وما هو بالقوي ولا بالمتقن ، مع أن أرباب الكتب الستة خرجوا له"[3].

وكما كان تخريج أرباب الكتب الستة للراوي من قرائن تقوية حاله وقبول خبره فكذلك كان انصرافهم عنه من دواعي تضعيفه وهجران رواياته .

ففي المستدرك من رواية أبي معاوية البجلي ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه حدثه قال : بينما أنا في الحجر جالس ، أتاني رجل فسألني عن العاديات ضبحا ، فقلت له : الخيل حين تغير في سبيل الله ، ثم تأوي إلى الليل . . . فذهب إلى علي بن أبي طالب ﷺ وهو تحت سقاية زمزم فسأله عن العاديات ، فقال : هل سألت عنها أحدًا قبلي؟ . . . إنما العاديات ضبحا من عرفة إلى المزدلفة ، ومن المزدلفة إلى منى (فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) (العاديات:4) حين تطأها بأخفافها وحوافرها ، قال ابن عباس : فنزعت عن قولي ورجعت إلى الذي قال علي .

---

(1) الذهبي ، السير (390/10 ، 391).

(2) المصدر السابق (61/4).

(3) المصدر السابق (188/8).

فاعترض الذهبي على ذلك المتن ووصفه بالنكارة ودعم حكمه بقوله : "ولا ذكر لأبي معاوية في الكتب الستة"[1].

وجاءت رواية عبيد الرحمن بن فضالة ، حدثنا بكر بن عبد الله ، عن أنس : "أن امرأة دخلت على عائشة ، ومعها صبيان لها ، فأعطتها ثلاث تمرات ، فأعطت كل صبي تمرة ، فأكلا تمرتيهما ، ثم نظرا إلى أمهما ، فأخذت التمرة فشقتها نصفين ، فأعطت ذا نصفًا وذا نصفًا ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال : ما أعجبك من ذلك ؟ فإن الله قد رحمها برحمتها صبيَّيها".

وحكم الذهبي على ذلك بالغرابة فقد تفرد به عبيد الرحمن بن فضالة ، وهو صدوق مقل ، ومما دلل به على ذلك قوله : "ولا شيء له في الكتب الستة"[2].

ولا يعني ذلك أن كل من لم يذكر في الكتب الستة فقد نسب إلى الضعف أو أن من شروط توثيق الراوي أن تكون رواياته معتمدة لدى أصحاب الكتب الستة ، ولكن وجود مرويات الراوي في دواوين الإسلام الستة يعطيه مزيد مزية ، وقرينة قوية للوثوق برواياته .

فهذا معبد بن خالد الجهني ، له صحبة ورواية ، وكان صاحب لواء جهينة يوم الفتح ، أخذ علمًا عن أبي بكر الصديق ، وروى عنه عمرو بن دينار وغيره ، ومع هذا لا رواية له في الكتب الستة[3].

وذاك عبد الصمد بن حسان أبو يحيى المروزي ، قاضي هراة ، حدث عن زائدة والثوري وإسرائيل والكوفيين ، وحدث عنه الذهلي ومحمد بن عبد الوهاب الفراء وأحمد بن يوسف السلمي ، وكان من العلماء ، وبالرغم من ذلك ، لا شيء له في الكتب الستة[4].

فالكتب الستة تعد أحد المعايير ، وواحدة القرائن التي قد تنضم إلى غيرها للحكم على الراوي بالضعف أو الدفاع عنه ، كما أنها من الشواهد القوية لمعرفة درجة الوثوق بالمرويات .

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (115/2).

(2) الذهبي ، السير (536/4).

(3) الذهبي ، التاريخ (528/5).

(4) الذهبي ، السير (517/9).

يقول ابن الجوزي : "ومتى رأيت حديثًا خارجًا عن دواوين الإسلام كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود والترمذي ونحوها فانظر فيه ، فإن كان له نظير من الصحاح والحسان قَرِّب أمره ، وإن ارتبت به ورأيته يباين الأصول ، فتأمل رجال إسناده واعتبر أحوالهم"[1].

4- نقد المصنفات ومناقشة الحفاظ

محققو العلماء لا يستسلمون للنصوص ، ولا تدفعهم هيبة العلماء وشهرتهم للخمول ، فمن بلغ رتبة الاجتهاد والتحقيق صار لزامًا عليه ودع التقليد ، وترك مظاهره ، ومن ذلك الوقوف مع النصوص وقائليها والتحاكم إلى أصول ذلك العلم وبراهين العقول لإمرار ما لاقى القبول ودعمه والدفاع عنه من جهة ، ورفض ما يخالف تلك الأطر ويناقي صريح المعقول ، والرد عليه والتحذير منه من جهة أخرى .

وفي سبيل ذلك يتعرض هؤلاء المحققون لكثير من الانتقادات والهجمات من رواد كهوف التقليد ومحبي ظلمات الخمول وأعداء التجديد والاجتهاد ، فلا يصمد في تلك المواجهات إلا الثابتة حجتُه ، البينة أدلتُه ، الغزيرة مادتُه .

إن الحديث عن رموز كل علم ، وأمهات كل فن لا ينبغي أن يكون مشاعًا ، يتدخل فيه من أراد ، ويدلي فيه من لا دلو له ، وإنما ذلك قد أبيح لمن اكتملت لهم أدوات الاجتهاد ، وسلموا من دوافع التحيز والتحامل مع الورع والتقوى ، فإن أولئك الحفاظ وهذه المصنفات يمثلون صرح الإسلام العلمي ، فلا ينبغي إزاحة لبنة إلا لتجميلها أو دفع الغبار عنها ، ثم وضعها بعد ذلك في ثوب قشيب ، وقد أميط عنها الأذى ، ورفع عنها القذى .

وقد حفل تاريخنا الإسلامي بعلماء أفذاذ جادوا بأعمارهم وأموالهم ، وضحوا بلذيذ ساعات النوم ، وفتي أيام الشباب ، لا يلوون على أهل ولا ولد ، وقد ودعوا وثير الفراش ، وزهدوا في هنيء الطعام ، وتركوا أنيق الثياب ، ورحلوا وارتحل الناس إليهم ، وسمعوا وأسمعوا ، وتحملوا وأدوا في حركة دءوبة لا تعرف الكلل ، وجهد مضنٍ لا يرى طريقًا للملل ، فأسهمت هذه الجهود في بناء ذلك الصرح

---

(1) ابن الجوزي ، الموضوعات (141/1).

العلمي الإسلامي ، وأثمرت تلك التضحيات ذلك التراث الهائل الذي نفاخر به الدنيا .

ومع كل ذلك فلا بد للسان من عثرة ، ولا بد للقلم من زلة ، ولا بد للعالم الجليل من كبوة ، وهذا هو الإنسان ، مخلوق تعتريه أوجه النقص ، وتحيط به من العوامل ما يجعله ينسى أو يزل ، وسبحان من له الكمال .

فالعالم الورع من يصوب الخطأ من غير أن يُشَهِّر بالمخطئ ، وأن يرشد المخطئ من غير أن ينزل من قدره ، وأن يبين أوهام المصنفات دون أن يهجر محاسنها ، مع التأني في القول ، والعدل في النقد .

وللإمام الذهبي رحمه الله في ذلك الحظ الوافر ، واليد الطولى وقد أهله لذلك تلك المطالعات ، وهذه الرحلات وذلك الكم الهائل من المصنفات النافعة ، مع هذا الخلق العالي والإنصاف الذي لا يعرف المحاباة .

وقد انتقد رحمه الله بعض العلماء جراء التساهل في رواية المنكرات دون البيان عن وهنها أو التحذير منها ، وانتقد البعض لتعنتهم وتشددهم ، وأخذ على البعض عدم الجرأة في نقد ما ظهر بطلانه ، كما أخذ على آخرين تعجلهم في التصنيف وعدم تنقيح ما صنفوا ؛ مما أوقعهم في أوهام عديدة ، وبعضهم قد روى الغث والسمين ونظم رديء الخرز مع الدر الثمين .

كما كان له وقفات مع مناهج الحفاظ في مصنفاتهم ، مبديًا في تلك المصنفات عصارة فكره ، وخلاصة علمه ؛ ليظهر بذلك النقد والمناقشة للحفاظ ومصنفاتهم ملمحًا من ملامح المنهج النقدي للإمام الذهبي رحمه الله .

فمسند الإمام أحمد ليس من تصنيف الإمام ولا جمعه ولا ترتيبه ، والذي قام بذلك غيره ، ومن ثَمَّ لا يمكننا محاكمة الإمام أحمد ولا توجيه اللوم له إزاء بعض الضعيف والمنكر في مسنده .

قال الذهبي : "ثم الإمام أحمد كان لا يرى التصنيف ، وهذا كتاب المسند له لم يصنفه هو ولا رتبه ، ولا اعتنى بتهذيبه ؛ بل كان يرويه لولده نسخًا وأجزاءً ، ويأمره : أن ضع هذا في مسند فلان ، وهذا في مسند فلان"[1].

(1) الذهبي ، السير (522/13).

ولا يرى الحافظ الذهبي الاحتجاج بأحاديث المسند عامة ، ومع جلالة الإمام أحمد رحمه اللـه ، فإن مسنده لا يرقى لدرجة الصحيحين ، "ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ، ولكنها قطرة في بحر"[1].

وقد انتقد الحافظ الذهبي منه حديث العباس ، وفيه ذكر الثريا وقول النبي صلى اللـه عليه وسلم : "أما إنه يملك هذه الأمة بعددها من صلبك" ولا يخفي الدوافع السياسية وإقرار لفظ التملك وليس الحكم مع تفرد راويه ، مما دفع الذهبي رحمه اللـه بالقول : "الحديث في المسند ، وهو منكر"[2].

وكذلك ما روي "عسقلان أحد العروسين ، يبعث منها سبعون ألفًا لا حساب عليهم" وأمارة الوضع هنا تلوح بلا خفاء في تفضيل هذه البلد بالذات بذلك الفضل الذي لم يثبت في حق مدينة رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ومعقل الأنصار ، قال الذهبي : "وهذا مما في المسند من الباطل"[3].

ويرجع الحافظ الذهبي رحمه اللـه ذلك إلى ضعف من قام بترتيب المسند وروايته فيقول : "الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بالمتقن ، وكذلك شيخه ابن مالك ، ومن ثَمَّ وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن ولا الإسناد"[4].

ولجلالة ذلك المصنف وعلو قدر الإمام أحمد تمنى الحافظ الذهبي أن يقوم بترتيب ذلك المسند ، وإصلاح ما به من وهم ، مع ترتيبه على حروف المعجم أو على الأبواب الفقهية ، ولكنه اعتذر عن ذلك لضعف البصر وكبر السن فقال : "فلعل اللـه يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه ، ويحذف ما تكرر فيه ، ويصلح ما تصحَّف ، ويوضح حال كثير من رجاله ، وينبه على مرسله ، ويوهن ما ينبغي من مناكيره ، ويرتب الصحابة على المعجم ، ويرمز على رءوس

---

(1) الذهبي ، السير (329/11) ، وقد دافع عنها الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد ، ولا تخلو ردوده رحمه اللـه من تكلف .

(2) الذهبي ، التاريخ (255/14).

(3) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص141 ، رقم 420 .

(4) الذهبي ، ميزان الاعتدال (512/1).

الحديث بأسماء الكتب الستة ، وإن رتبه على الأبواب الخمسة فحسن جميل ، ولولا أني قد عجزت عن ذلك ؛ لضعف البصر ، وعدم النية وقرب الرحيل لعملت في ذلك"[1].

وسنن الترمذي من دواوين الإسلام ، ومن الكتب الستة التي عليها الحل والعقد ، وهو يقضي بإمامة مؤلفه وعلو كعبه ورسوخ قدمه في ذلك العلم مع غزارة المادة ، ودرر الفوائد ، وجمعه لرءوس المسائل ، وهذا ما يقر به الحافظ الذهبي غير أنه لا يرى ذلك على الإطلاق فيقول : "وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية ؛ بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل"[2].

وإذا كان الإمام الترمذي بتلك المنزلة السامقة وله ذلك الدور الريادي فإن مما أخذ عليه الإفراط في التساهل ، فإن "جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ، ولا يشدد ، ونَفَسُه في التضعيف رخوٌ"[3].

وذلك النفس الرخو هو الذي دفعه لتحسين كثير من الروايات الضعيفة ، فقد توقف الحافظ الذهبي عند ذلك التحسين حتى يعرض الرواية على قواعد العلم وأصول الحديث فقال : "لا يغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضعاف"[4].

وإذا كان الإمام الترمذي رحمه الله ذكر أنه ما أخرج في كتابه إلا حديثًا عمل به بعض الفقهاء فالحافظ الذهبي يقيد ذلك قائلاً : "يعني في الحلال والحرام ، أما في سوى ذلك ففيه نظر وتفصيل"[5].

فحديث تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لعلي ﵁ دعاء حفظ القرآن في سنن الترمذي من رواية الوليد عن ابن جريج : "والوليد لم يقل : ثنا ، وهو مدلس جبل عن الضعفاء ، فالآفة ممن بينه وبين ابن جريج"[6].

---

(1) الذهبي ، السير (525/13).

(2) المصدر السابق (274/13).

(3) المصدر السابق ، (276/13).

(4) الذهبي ، الميزان (416/4).

(5) الذهبي ، التاريخ (462/20).

(6) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص166 ، رقم 519 .

وقد حسن الترمذي حديث : "من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي ، أعطيته أفضل ثواب الشاكرين" وقد أمر اللـه تعالى عباده بالدعاء صراحة : (**وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**) (غافر:60) ، (**ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً**) (الأعراف:55) إلى غير ذلك من الآيات وأظهرت السنة أن اللـه تعالى يحب عبده المكثر الدعاء ، حتى نظم ذلك الناظم :

اللـه يغضب إن تركت سؤاله وبني آدم حين يُسأل يغضب

قال الحافظ الذهبي : "حسنه الترمذي فلم يحسن"[1].

والحجاج بن أرطاة كان يحيى بن سعيد القطان سيئ الرأي فيه ، وأمر زائدة بترك حديثه ، ولم يحتج به الدارقطني وغيره ، وهو في عداد من يكتب حديثه ولا يحتج به ، ومع ذلك "قد يترخص الترمذي ويصحح لابن أرطاة ، وليس بجيد"[2].

وسنن أبي داود من أصول الإسلام أيضًا ومن دعائم الصرح الحديثي ومؤلفها إمام في الحديث عالم بالفقه ، كتب عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، وانتخب منها ما أودعه سننه ، وهو ما يقارب أربعة آلاف وثمانمائة حديث .

وقد اشترط أبو داود رحمه اللـه أنه يذكر الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وإن روى ما فيه وهن شديد بين ذلك .

وعلق الحافظ الذهبي على ذلك قائلاً : "وقام رحمه اللـه بذلك ، فإنه يبين الضعيف الظاهر ، ويسكت عن الضعيف المحتمل ، فما سكت لا يكون حسنًا عنده ولا بد ، بل قد يكون فيه ضعف ما"[3].

فليس كل ما سكت عنه أبو داود عليه رحمة اللـه مقبولاً ، ودرجات الضعف متجاذبة بين النقاد ، ولا أعتقد أن درجة ما من درجات الضعف يتفق عليها كل النقاد ، فالسبيل إلى ما سكت عنه أبو داود رحمه اللـه البحث والتنقيب ، ومراعاة معايير الرواية ، والعمل بما اصطلح عليه أئمة الحديث من قواعد للوقوف على درجة تلك الأحاديث المسكوت عنها .

---

(1) الذهبي ، الميزان (515/3).
(2) الذهبي ، السير (72/7).
(3) الذهبي ، التاريخ (360/20).

وللحافظ الذهبي تقسيم لأحاديث سنن أبـي داود ، فهـوى يـرى أن "كتـاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحوٌ من شـطر الكتـاب ، ثـم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر ، ثم يليه مـا رغبـا عنـه وقبلـه العلـماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا يعضد كل إسناد مـنهما الآخـر ، ثـم يليـه مـا ضـعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبًا ، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه ، بل يوهنه غالبًـا ، وقـد يسـكت عنه بحسب شهرته ونكارته"[(1)].

يتضح من ذلك التقسيم الذي جعل شطر السنن مما اتفق عليه البخاري ومسـلم ، ثم يتنازع في الشطر الآخر هذه الأقسام عديدها أن نسـبة الأحاديـث المسـكوت عنهـا مما ضعفُها بَـيِّنٌ قليـل في مجمـل أحاديـث السـنن ، ومـن ذلـك ارتفعـت قيمـة ذلـك المصنف كما ذكرت في مبحث الكتب الستة .

أما سنن ابن ماجه ، سادس الكتب الستة ، فقد تأخر ترتيبه ، وقـل الاعـتماد عليـه عند البعض ، حتى استبدله بعض العلماء بموطأ مالك ، كما عـد آخـرون أصـول السـنة خمسًا لا ستًّا ، متجاهلين كتاب الإمام القزويني .

وابن ماجه في نفسه حافظ ناقد صادق ، واسع العلم ، ثقة في نفسه ، كبير الشأن ، "وإنما غضَّ من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير ، وقليل من الموضوعات"[(2)].

وإذا كان الحافظ أبو زرعة قد نقل عـنـه انتقاده ثلاثين حـديثًا فـقــط مــن سـنن ابن ماجه ، فإن صح ذلك عنه "فإنما عني بثلاثين حديثًا ، الأحاديث المطرحة الساقطة ، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة ، فكثيرة ، لعلها نحو الألف"[(3)].

ومما استنكره الحافظ الذهبي من مرويات سنن ابن ماجـه حـديث "لا مهـدي إلا عيسى ابن مريم"[(4)].

---

(1) الذهبي ، السير (214/13 ، 215).

(2) الذهبي ، التاريخ (468/20).

(3) الذهبي ، السير (278/13 ، 279).

(4) الذهبي ، الميزان (535/3).

وكذا حديث "البركة في ثلاث : البيع إلى أجل والمقارضة ، وخلط الشعير بالبر للبيت لا للبيع" من رواية عبد الرحيم بن داود[1].

وكذا استنكر حديث "إن أمتك ستفتح لهم الأرض ، وما يكثر عليهم من الدنيا ، حتى أنهم ليأكلون الفالوذج ..." الحديث ، وفيه : "فشهق النبي صلى الله عليه وسلم شهقة"[2].

ومن الروايات الموضوعة في سننه "إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، فمنزلي ومنزل إبراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهين ، والعباس بيننا ، مؤمن بين خليلين" .

قال الذهبي : "وهو موضوع ، وفي إسناده عبد الوهاب العُرْضي الكذاب"[3].

ولا يخفى علاقة ذلك المتن بما ألصق بكثير من الصحابة في الفضائل ، وكذلك ارتفاع درجة العباس ﵁ عن كثير من السابقين الأولين في منزلة لم تذكر لصديق الأمة أو فاروقها .

ومن أشنع الموضوعات ما رواه ابن ماجه من رواية داود بن المحبر ـ واضع كتاب العقل ـ "تفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين ، من رابط فيها أربعين ليلة كان له في الجنة عامود من ذهب وزمردة خضراء ، على ياقوتة حمراء ، لها سبعون ألف مصراع من ذهب ، كل باب منها فيه زوجة من الحور العين".

قال الذهبي : "فلقد شان ابن ماجه سننه بإدخال هذا الحديث الموضوع فيها"[4].

وقد لخص الحافظ الذهبي مستدرك الحاكم وعرفه ، وغاص في محتواه وتنقل بين أسطره وثناياه ، فكان نقده له نقد العارف البصير ، وإخباره عنه إخبار العالم الخبير ، فهو يرى أن أقل من ثلث الكتاب على شرط الشيخين أو أحدهما ولو في الظاهر ، ونحو الربع منه إسنادها صالح وحسن وجيد ، أما باقي الكتاب

---

(1) الذهبي ، الميزان (604/2 ، 605).

(2) الذهبي ، السير (405/11).

(3) المصدر السابق (92/2 ، 93).

(4) الذهبي ، الميزان (20/2) ، والتاريخ (150/14).

فمناكير وعجائب ، ومنها مائة حديث ظاهرة الوضع ، يشهد القلب بوضعها ، وقد أقر الذهبي بعدم الاعتماد على سكوته على بعض أحاديث المستدرك ، وأن ذلك السكوت منه لا يعد موافقة ضمنية على تصحيح الحاكم للحديث فقال : "قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريرًا"[1]، ويرى بالمستدرك أشياء موضوعة[2].

وانتقد على الحاكم إيراد حديث الطير في مستدركه لظهور بطلانه ، ولما روي عن نقد الحاكم لمتنه ، ولكن الذهبي لما طالع المسند وفتشه قال : "فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء"[3].

وفي نقده للحاكم احتد الحافظ الذهبي وأقذع القول له عند معرض بيان وهمه في إيراد عدد من الأحاديث .

فمن ذلك حديث أنس ﵁ وفيه : "فإذا رجل في الوادي يقول : اللهم اجعلني من أمة محمد المرحومة ، فأشرفت فإذا رجل طوله ثلاثمائة ذراع" ، وفيه : ذكر إلياس ومعانقته النبي صلى الله عليه وسلم ونزول مائدة من السماء وأكل نبي الله صلى الله عليه وسلم منها مع إلياس عليه السلام وإطعامه أنسًا ﵁ .

وفي ذلك ما فيه من حياة نبي الله إلياس ، وطوله الذي تعدى خمسة أضعاف طول أبينا آدم ونزول مائدة من السماء إلى غير ذلك مما يشهد القلب ببطلانه . قال الذهبي : "قبح الله من وضعه ، وما كنت أحسب ولا أجوِّز أن الجهل يبلغ بالحاكم إلى أن يصحح هذا"[4] ، وفي موضع آخر : "فما استحيى الحاكم من الله ، يصحح مثل هذا؟!"[5].

ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بضبع علي ابن أبي طالب ﵁ وقال : "هذا أمير البررة ، قاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله" ، فحكم الذهبي عليه بالوضع ، وجعل من قرائن ذلك أن في

---

(1) الذهبي ، السير (175/17 ، 176).

(2) الذهبي ، التاريخ (132/28).

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (141/3).

(4) الذهبي ، تلخيص المستدرك (674/2).

(5) الذهبي ، الميزان (441/4).

الإسناد أحمد بن عبد اللـه بن يزيد الحراني الكذاب ، ثم وجه نقده للحاكم قائلاً : "فما أجهلك على سعة معرفتك"[1].

وأخذ عليه المجازفة في اتهامه لابن قتيبة حيث قال : أجمعت الأمة على أن القتبي كذاب . قال الذهبي : "هذه مجازفة قبيحة ، وكلام من لم يخف اللـه"[2].

وكذلك أخذ عليه التناقض فقد صحح الحاكم حديث : "ما بعث رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم زيد بن حارثة في جيش قط إلا أمَّره ، ولو بقي لاستخلفه" من رواية سهل ابن عمار العتكي ، الذي قال عنه الحاكم في تاريخه : كذاب . قال الذهبي : "فأين الدين؟!"[3].

ومن التناقض تصحيحه حديث الطير في مستدركه مع قوله : "لا يصح ، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي صلى اللـه عليه وسلم"[4].

ويرى الحافظ الذهبي أن تصانيف البيهقي رحمه اللـه عظيمة القدر ، غزيرة الفوائد ، قلَّ من جوَّد مصنفاته مثله ، لا سيما سننه الكبرى ، فليس لأحد مثل ذلك الكتاب ، مع ضبط وتحرير ، وعناية وإتقان[5].

ومع ذلك مازال الحافظ الذهبي يخضع تلك المصنفات للنقد العلمي ، البريء من الهوى أو الأغراض الخبيثة . وإذا كان الحافظ قد احتد على الحاكم في نقده ، فإنه يلتزم النصح الهادئ ، مع شيء من التعجب ، بلا توجيه الألفاظ البرية ، أو الكلمات الجافة .

فقد روى البيهقي في سننه من حديث محمد بن محمد بن الأشعث بسند أهل البيت : "وجدنا في قائم سيف رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم في الصحيفة : أن الأقلف لا يترك في الإسلام حتى يختتن ، ولو بلغ ثمانين سنة" ، قال الذهبي : "بل ذا موضوع من صنعة ابن الأشعث ، فياليتك صنت كتابك عن إيراده"[6].

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (140/3).

(2) الذهبي ، الميزان (503/2).

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (238/3).

(4) الذهبي ، التاريخ (127/28).

(5) الذهبي ، السير (168/18) ، تذكرة الحفاظ (1132/3).

(6) الذهبي ، مهذب السنن [5/ق8-ب] .

وروى البيهقي أيضًا من حديث ابن عباس مرفوعًا : "رأيت ربي ـ يعني في المنـام ـ . . . " وذكر الحديث . قال الذهبي : "هو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر"[1] .

وذكر البيهقي في سننه أثرًا عن الحسن ﷺ وقول الخثعمية له : "لتهنـك الخلافـة ، فقال : أظهرت الشماتة بقتل علي أنت طالق ثلاثًا . . . " وفيه : "متاع قليل من حبيـب مفارق" إلى آخر الأثر .

قال الذهبي : "عجبت من سكوت المؤلف عن هذا الخبر الساقط"[2] .

ثم عتب على البيهقي رحمه اللـه عدم الجرأة في توهين ما ظهر وهنه ، والسير في مضمار من يوردون الواهيات دون بيان ما بها من ضعف ، حيث أورد البيهقي في فتنة الإمام أحمد أنه عندما جرد مـن ثيابـه لـيضرب ، فبيـنما هـو يضرب انحـل سراويلـه ، فخرجت يدان من تحته وهو يضرب فشدتا السراويل ، بعد أن حرك شفتيه ، ولما سئل عما قال ، أخبرهم أنه قال : يا من لا يعلم العرش منه أين هـو إلا هـو إن كنـت عـلى حق فلا تبد عورتي .

قال الذهبي : "هذه حكاية مكذوبة ذكرتها للمعرفة ، ذكرها البيهقي وما جرأ على تضعيفها"[3] .

والحافظ الذهبي ينقم على ابن عدي أشياء منها ذكره الثقات في كامله دون إيـراد مستند التضعيف ، ومن هؤلاء حنظلة بن أبي سفيان ، أحـد أئمـة الحـديث بمكـة قـال أحمد : ثـقـة ثـقـة ، وقال يحيى بـن سعيد : ثـقـة ، وكذلك قال يحيى ابن معين .

قال الذهبي : "وقد تناكد ابن عدي في ذكره له في الكامل فما أبدى شيئًا يتعلق بـه متعنت أصلاً"[4] .

وكذلك أخذ عليه رحمه اللـه الوهم في تحديد محل الضـعف في الإسـناد ، وإلصاق التهمة بغير المتهم ، ففي ترجمة علي بن عاصم ، أورد ابن عدي مـن

---

(1) الذهبي ، السير (113/10 ، 114).

(2) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق94-ب] .

(3) الذهبي ، التاريخ (112/18).

(4) الذهبي ، السير (337/6).

رواية عبد القدوس بن عبد القاهر الباجدائي حدثنا علي بن عاصم ، وفيه : "من أكل من الطين وقية فقد أكل من لحم الخنزير وقية ، ولا يبالي الله على ما مات : يهوديًّا أو نصرانيًّا" .

قال الذهبي : أجزم بأن علي بن عاصم رحمه الله ما حدث بهما ، فقد تناكد ابن عدي حيث أوردهما هنا ، وإنما هما موضوعان من الباجدائي قبحه الله"[1].

وفي الترجمة نفسها أورد حديثين من رواية العلاء بن مسلمة عن علي بن عاصم ، عن حميد عن أنس مرفوعًا : "من قرأ يس كل ليلة ابتغاء وجه الله غفر له"، وبه : "خلق الله الجنة وغرس أشجارها بيده ، وقال لها : تكلمي ، قالت : قد أفلح المؤمنون" ، قال الذهبي : "وهذان باطلان ، ابن عاصم بريء منهما ، والعلاء متهم بالكذب"[2] ، وقال في موضع آخر : "هذا من عيوب كامل بن عدي ، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل ، لا يكون حدث به قط ، وإنما وضع من بعده"[3].

وأخذ الإمام الذهبي على ابن حبان التشنيع ، ففي ترجمة أيوب بن عبد السلام أبو عبد السلام ذكر ابن حبان له بسنده عن ابن مسعود : "إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته" ، ثم قال ابن حبان : رواه حماد بن سلمة .

قال الذهبي : "لا أعرف له إسنادًا عن حماد ، فيتأمل هذا ، فإن ابن حبان صاحب تشنيع وشغب"[4].

وكذلك أخذ عليه التقعر في العبارة وتوهين الثقات بما لا طائل تحته ، فسعيد ابن عبد الرحمن الجمحي وثقه ابن معين وغيره وروى له مسلم وغيره ، وقال ابن عدي : له غرائب حسان أرجو أن تكون مستقيمة ، إنما يَهِم فيرفع موقوفًا ويوصل مرسلاً ، لا عن تعمد .

ثم نقل الحافظ الذهبي قول ابن حبان عنه واصفًا حكم ابن حبان بالتجني قائلاً : "وأما ابن حبان ، فإنه خساف قصاب ، فقال : روى عن الثقات أشياء

(1) الذهبي ، السير (259/9).
(2) المصدر السابق ، (260/9).
(3) الذهبي ، الميزان (628/2 ، 629).
(4) المصدر السابق (290/1).

موضوعة"[1] ، وقال في موضع آخر : "ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"[2].

وقد انتقد الذهبي الإمام ابن الجوزي آخذًا عليه طريقة تلقيه للعلم فإنه : "أخذ العلم من صحف"[3]، ومازال العلماء يذمون ذلك الأخذ وأنه عرضة للتصحيف والتحريف بخلاف من استمع من الشيوخ وأخذ عليهم ، وضبط تحمله عنهم ، وسألهم فيما غمض ، واستشارهم فيما أشكل .

وكذلك أخذ عليه العجلة في التصنيف ، ووصل مصنف بآخر دونما تحرير أو تنقيح ، أو مراجعة أو اعتبار ، فأدى ذلك لكثير من الأخطاء في مصنفاته ، وقد كانت عادة العلماء النظر فيما يكتبون مرة تلو المرة تصحيحًا لخطأ ، وتصويبًا لوهم ، وتوضيحًا لمبهم ، وكشفًا عن غامض ، وهكذا .

قال الذهبي : "له وهمٌ كثير في تواليفه ، يدخل عليه الداخل من العجلة والتحويل من مصنف إلى آخر"[4].

وقال في موضع آخر : "وصنف شيئًا لو عاش عمرًا ثانيًا لما لحق أن يحرره ويتقنه"[5].

وأظهر اللوم له لروايته حديثًا باطلاً واحتجاجه به ، فإذا كان رواية الواهيات دون بيان لوهنها منتقدًا ، فإن الاستدلال بها والدفاع عنها جرم عظيم ، ففي باب الكفاءة أورد ابن الجوزي على وجه الاستدلال حديث أنس مرفوعًا : "يا علي إن الله أمرني أن أزوجك فاطمة ، وإني قد زوجتكها على أربعمائة مثقال فضة" .

قال الذهبي : "أيها المؤلف ، كيف تروي الباطل وتكاسر عنه"[6].

---

(1) الذهبي ، الميزان (148/2) ، والسير (345/7).

(2) الذهبي ، الميزان (274/1 ، 275).

(3) الذهبي ، السير (378/2) ، تذكرة الحفاظ (1347/4).

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1347/4).

(5) الذهبي ، السير (378/21).

(6) الذهبي ، تنقيح التحقيق (31/9).

والمعرفة بمناهج الحفاظ ، وطرائقهم في الجرح والتعديل له أثر بالغ في قبول الجرح أو رده ، فلا يقبل جرح أبي حاتم ولا يحيى القطان ، إذا انفردا ، كما لا يقبل توثيق ابن حبان إن لم يشركه في ذلك التوثيق غيره .

والإمام الدارقطني نفسه في التجريح رخو ، لا يسارع في التجريح إلا إذا كان الراوي لا يقبل التوثيق .

وقد حكم الدارقطني على ناشبٍ : أحد رواة حديث : "فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه بالأرض مع جبهته في الصلاة" بأنه ضعيف .

قال ابن الجوزي : "ما قدح فيه غيره ، ولا يقبل التضعيف حتى يتبين سببه" .

قال الذهبي : "هذا الكلام يدل على هوى المؤلف وقلة علمه بالدارقطني ، فإنه ما يضعِّف إلا من لا خير فيه"[1].

وقد عاب الحافظ الذهبي رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة دون بيان لها ، فلا ذنب لأبي نعيم وابن منده أكثر من رواية الأحاديث الموضوعة والساقطة دون هتك حالها[2].

وتعجب من الخطيب كيف يروي الأحاديث الساقطة ولا يبين ذلك في تصانيفه[3].

وذكر أن أبا الشيخ من العلماء العاملين ، من أصحاب السنة والاتباع "لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات"[4].

وجعل رواية أبي زرعة أحمد بن الحسين الحافظ للمناكير دون أن يبين حالها "مما يزري بالحافظ"[5].

وقد سكت ابن مردويه عن حديث "يحمل عليٌّ راية النبي صلى الله عليه وسلم في الآخرة"، فجعل الذهبي ذلك "خيانة وقلة ورع"[6].

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (312/2).

(2) الذهبي ، الميزان (111/1) ، تذكرة الحفاظ (1097/3) ، السير (41/17 ، 461).

(3) الذهبي ، الميزان (209/3).

(4) الذهبي ، السير (279/16).

(5) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1000/3).

(6) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص116 ، رقم 343 .

أما ابن إسحاق فقد "كَثَّر وطوَّل بأنساب مستوفاة اختصارها أملح ، وبأشعار غير طائلة حذفها أرجح ، وبآثار لم تصحح ، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده ، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح ، ورواية ما فاته"[1].

وليس له ذنب عند الذهبي إلا ما قد حشا به السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة ، والأشعار المكذوبة"[2].

وقد أعجب الحافظ الذهبي كلام الإمام أبي زرعة الرازي في الجرح والتعديل ورأى فيه العلم والورع أما رفيقه أبو حاتم فقد وصفه بأنه جراح[3].

ورأى يحيى بن سعيد القطان متعنتًا في نقد الرجال[4].

ويرى أن ابن حزم رحمه الله على واسع علمه قد أخطأ في تعامله مع العلماء ، وأن ذلك الخطأ قد جره إلى العقوبة من جنس عمله فقد "بسط لسانه وقلمه ، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب ، بل فجج العبارة وسب وجدع ، فكان جزاؤه من جنس فعله ، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة ، وهجروها ، ونفروا منها وأحرقت في وقت . . . "[5].

● نقد المصنفات

وانتقد الحافظ الذهبي بعض المصنفات محذرًا من بعض ما اشتهرت به هذه المصنفات من أوهام وأخطاء نتيجة الوهم أو عدم الاكتراث أو موافقة هوى .

فأبو الفتح الأزدي في كتابه الضعفاء "ضعف جماعة بلا دليل ، بل قد يكون غيره قد وثقهم"[6].

وأبو نعيم في الحلية "ساق من الخرافات السمجة ما يُستحيا من ذكره"[7].

وعيب على الغزالي في الإحياء ما "فيه من الأحاديث الباطلة . . . وما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية"[8].

---

(1) الذهبي ، السير (115/6 ، 116).

(2) الذهبي ، الميزان (469/3).

(3) الذهبي ، السير (81/13).

(4) المصدر السابق (194/7 ، 183/9).

(5) المصدر السابق (186/18).

(6) المصدر السابق (348/16).

(7) المصدر السابق (255/11).

(8) المصدر السابق (339/19 ، 340).

أما الزمخشري المفسر النحوي فإنه "داعية إلى الاعتزال أجارنا اللـه ، فكن حذرًا من كشافه"[1].

وقد تزل للعالم قدم ، وينطق بما لا يحسن منه ، ويتكلم بما يحتاج إلى الاعتذار عنه ، ولكنه بحسن نية لا يفطن إلى ذلك الزلل ؛ لأنه لا يتعمده ، وإنما جرى على لسانه ، والقوم بين معجب بكل ما جاء عن الإمام ، فيعد ذلك الخطأ من حسنات ذلك العالم ، وبين ناقد لذلك القول ، غير جريء على إعلان ذلك النقد ؛ خشية ملاقاة معارضة لا يقوى عليها ولا يصمد أمامها ، فكان للحافظ الذهبي مع تلك الزلات وقفات .

فمن ذلك ما روى حماد بن زيد ، عن أيوب عن عكرمة قال : "إنما أنزل اللـه متشابه القرآن ليضل به" ، قال الذهبي : "هذه عبارة رديئة ؛ بل إنما أنزله اللـه تعالى ليهدي به المؤمنين ، وما يضل به إلا الفاسقين"[2].

فشتان بين العبارتين ، فالأولى نسبت الإضلال العام لله ، والثانية نسبت الهداية لله تعالى ، وأن الفاسقين هم أهل الضلال فاستحقوه .

وكذلك ما روي عن ربيعة : "شبر من حظوة خير من باع من علم".

قال الذهبي : "اللـهم اغفر لربيعة ، بل شبر من جهل خير من باع من حظوة ، فإن الحظوة وبال على العالم ، والسلامة في الخمول ، فنسأل اللـه المسامحة"[3].

ولعل ربيعة رحمه اللـه أراد بالحظوة القبول ، فهو أدعى لقبول الحق ، ورد المخالف والإفادة من العلم ، أما إن لم يلاق صاحب العلم قبولاً ، فلا ينتفع بعلمه .

وقد مرض صالح جزرة رحمه اللـه ، وقد أعيى الأطباء داؤه ، فأخذ العسل والحبة السوداء ، فزادت حماه ، فقال : "بأبي أنت يا رسول اللـه ، ما كان أقل بصرك بالطب".

قال الذهبي : "هذا مزاح لا يجوز مع سيد الخلق ، بل كان رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أعلم الناس بالطب النبوي ، الذي ثبت أنه قال على الوجه الذي قصده . . . ولعل صالحًا

---

(1) الميزان (78/4).

(2) الذهبي ، السير (32/5 ، 33).

(3) الذهبي ، الميزان (419/2).

قال هذه الكلمة في الهجر في حال غلبة الرعدة ، فما وعى ما يقول ، أو لعله تاب منها"[1].

وقد رأى الإمام أبو داود رحمه الله أن أربعة أحاديث من سنن النبي صلى الله عليه وسلم جاءت جامعة لأبواب الخير ، فمن فهمها وعمل بمقتضاها ، فقد عمل بأصول ذلك الدين ، ولا يرجى له إلا كل خير ، فصاغ ذلك بقوله : ويكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث : أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : "الأعمال بالنيات" ، والثاني : "من حُسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه" ، والثالث قوله : "لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه" ، والرابع : "الحلال بين".

قال الذهبي : "قوله : يكفي الإنسان لدينه ممنوع ، بل يحتاج إلى عدد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن"[2].

وأرى الحافظين : أبا داود والذهبي رحمهما الله ، كل يقصد ما لا يعنيه الآخر ، فأبو داود يريد من أحاديث الأخلاق ، ويرى أن تلك الأحاديث من جوامع أحاديث التهذيب للنفس التي إذا ما زكيت وتطهرت سهل عليها بعد ذلك الانقياد لسلطان الشريعة والاستجابة للأوامر والنواهي ، وذلك حق ، فتلك الأحاديث الأربعة تدعو لإصلاح النية وإخلاصها لله رب العالمين ، وذلك فيما يتعلق بالقلب ، وكذلك إلى عدم التدخل في شئون الآخرين ، مما يجعلهم ينفرون من ذلك المتطفل الذي يدس أنفه في كل ما تقع عليه عينه أو يصل طرفه إلى أذنه ، فهو يدعو إلى تماسك لبنات البناء الداخلي للأمة ، محاربًا لألوان التصدع والنفور .

وكذلك فيها دعوة للسمو بعاطفة الحب ونشرها بين المسلمين ، فلا تقتصر هذه العاطفة على خواص المحب ؛ بل تسري هذه العاطفة كلما سرت أشعة الشمس وكلما تعاقب الليل والنهار .

وأيضًا ففيها التورع عن الشبهات والسعي للحلال والهرب من الحرام ، أما الحافظ الذهبي ، فهو ينظر للدين بالمعنى الشامل ، أي كل ما يتعلق بالأوامر والنواهي والفضائل والعقائد إلى غير ذلك .

---

(1) الذهبي ، السير (28/14 ، 29).

(2) المصدر السابق (210/13).

5- تقييم العلوم واستقراء المصادر

حض الـلـه تعالى على العلم ودعا إليه ، ورغَّب فيه ، وأعلى منزلة العلماء وجعلهم النبي صلى الـلـه عليه وسلم ورثة الأنبياء ، كما ارتفع شأن الموالي بالعلم وتدنت مكانة السادة بانصرافهم عنه .

أ- تقييم العلوم

وللحافظ الذهبي رحمه الـلـه نظرة إلى طلب العلم ، فهو يرى أن طلب العلم يدور مع الأحكام الخمسة : الفرض ، والمستحب ، والمباح ، والمكروه ، والحرام .

فمن العلم ما يكون فرض عين كالإيمان والصلاة ، أو فرض كفاية كحفظ القرآن الكريم ، ومعرفة الحلال والحرام ، ومعرفة صاحب المال كيف يزكي ، والمقدِم على زواج : آداب المعاشرة الزوجية .

ومنه ما هو مستحب كطلب علم الفقه والإمعان فيه ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين وحججهم من الكتاب والسنة الصحيحة ، ومعرفة التفسير ، ولغة القرآن والحديث ، وما ثبت من القراءات ، ومعرفة سيرة النبي صلى الـلـه عليه وسلم ومغازيه وسيرة الخلفاء الراشدين ، ومعرفة رجال الحديث والجرح والتعديل .

ومنه ما هو مباح كمعرفة تاريخ العالم واللغات والشعر المباح .

ومنه ما هو مكروه كطلب العلم مجاراة للعلماء ومماراة للسفهاء ، وصرفًا لوجوه الناس إليه .

ومنه ما هو محرم مثل السحر والسيمياء والشعبذة والتنجيم ، وبعضها كفر صراح.

ويرى الحافظ رحمه الـلـه أن كل علم من العلوم ينقسم إلى هذه الأقسام الخمسة.

فعلم الحديث (حفظ متون السنة) منه ما هو فرض ، وهو ما لا يسع المسلم جهله من أقول رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم .

ومنه ما هو مندوب إلى تعلمه كعدة أحاديث في الطهارة والإيمان والصلاة والزكاة والحج والبيع والنكاح والحدود والأطعمة .

ومنها ما هو مباح كحديث أم زرع ، وبعض الإسرائيليات .

ومنها المكروه حفظه لضعفه واطراحه كحديث "فضل قزوين" وحديث "أنا مدينة العلم" و"أن اسم كاتب الوحي السجل" فلا ينبغي التشاغل بها إلا لمن يعرفها ليبينها .

ومنها الحرام كحديث "عرق الخيل" و"الجمل الأورق" ، وهذه الأكذوبات التي وضعت في الصفات ، فلا ينبغي للمرء أن ينطق بها إلا للتحذير منها .

وعلم التفسير كذلك ، منه ما هو واجب ، ومنه ما هو مستحب ، ومنه ما هو مباح ، والمكروه منه كثرة الأقوال في الآية مع وهنها وبعدها عن الصواب الذي دل عليه السياق والخطاب العربي .

والمحرم منه حفظ تفسير القرامطة والإسماعيلية وفلاسفة المتصوفة الذين جاءوا بأسمج الباطل .

وعلم أصول الدين منه ما هو واجب كمعرفة اللـه تعالى ، والإيمان به وبملائكته وكتبه ورسله ، والبعث بعد الموت والجنة والنار والقدر .

والمستحب منه ما صح من نعوت الباري ، وأن القرآن كلام اللـه ووحيه غير مخلوق ، وأن اللـه تعالى يُرى في الآخرة وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ، وأن أفضل الخلق بعد الأنبياء والرسل أبو بكر وعمر .

والمباح منه تعلم حجج هذه الأقوال من الكتاب والسنة .

والمكروه منه الدخول في دقائق علم الكلام المحمود منه ، ليثبت ما يجب وما يمتنع بالعقل ، وكَرِه الجدال والمناظرة فيه .

والمحرم منه النظر في المنطق والعرض والجسم ، وهذه الأدواء المهلكة[1].

وإن كان الحافظ الذهبي قد فصل هذا التفصيل في طلب العلم ، وقسمه إلى أقسامه الخمسة ، فهو في الوقت عينه يحذر من زغل كل علم ، فإن في كل طائفة من علماء هذه الأمة من تمسك بالسنة وطلب الحق دون سواه وآثر البحث عنه ، وبذل في ذلك وسعه ، فرضي اللـه عنهم .

(1) الذهبي ، مسائل في طلب العلم وأقسامه (ص201-215) ، تحقيق جاسم الدوسري ، الدار السلفية بالكويت ، 1408هـ-1988م .

ومنهم من أخذوا من العلم اسمه وقنعوا منه برسـمه ، ومـا تـدبروا أحـكـامــه ولا اهتدوا بهديه ، وهؤلاء النفر بحاجة إلى كشف زيفهم وإظهار حقيقتهم .

فمن القراء من يتنطع في قراءته ، صارفًا همته لمراعاة الحروف منشـغلاً عـن تـدبر المعاني ، ومنهم من إذا قرأ قسَّى القلوب وأبرم النفوس ، وأسـوءهم الجنائزيـة والقـراء بالجمع الذين يجعلون ديدنهم إحضار غرائب الوجوه[1] .

ومن المحدثين من صرف همته إلى علو السـند وتكثـير المسـموعات والشـيوخ ، ولا يهتم إلا بمتى يروي هذه الأجزاء والمسموعات ، عاريًا عن آداب المحدثين ، غـير قاصـد التدين به[2] .

والفقهاء المالكية منهم من يـتسرع في الـدماء والتكفـير تقليـدًا لأئمـة المـذهب ولا ينبغي الحكم بالتقليد ، لاسيما في إراقة الدماء .

والفقهاء الحنفية مع حسن الرأي والذكاء ، فمنهم من يتحايل عـلى الربـا وإبطـال الزكاة ، ومن يعمل بالمسائل التي تأتي النصوص النبوية بخلافها[3] ، وإن وجـه الـذهبي النقد للفقهاء المالكية والحنفية ، فقد أثنى على الشافعية والحنابلة .

ويرى الحافظ الذهبي أن علم النحو ، مع الاحتياج إليه في ضبط اللسان العـربي إلا إنه وحده ليس من علوم الآخرة إلا إذا التصق بعلم الكتاب والسنة[4] .

بينما علم اللغة من العلوم التي ينبغـي الاعتنـاء بهـا لفهـم آيـات الكتـاب العزيـز والسنة النبوية المطهرة ، غير أن متقني ذلك العلم ندرة[5] .

وينعي على المفسرين تزاحم الأقوال المتعددة ، مما يضيع الحق بين ذلك التعدد في تفسير الآية الواحدة .

وعلم أصول الفقه لا فائدة منه لمقلد ، فمن رام دراسته لا بـد أن يتحـرر مـن أسر التقليد ، وأن يُعمل تلك الأصول ليحيي روح الاجتهاد[6] .

ولا يرى في علم المنطق والفلسفة كبير فائدة ، بل ضررهما وبيل ، وليسا من علـوم الإسلام ، ويرى إعدام كتبهما فتحًا مبينًا[7] .

---

(1) الذهبي ، زغل العلم (9 ، 10).

(2) المصدر السابق ص11 .

(3) المصدر السابق ص15 ، 16 .

(4) المصدر السابق ص19 .

(5) المصدر السابق ص20 .

(6) المصدر السابق ص20، 21.

(7) المصدر السابق ص23 ، 24 .

وعلم الإنشاء يحتاج صاحبه إلى إرضاء الله تعالى والنصح لولي الأمر بهذه البلاغة وإلا كانت وبالاً عليه ، فربما أبدع في سطر ترتب عليه خراب مصر[1].

والشعر كلام حسنه حسن ـ وهو قليل ـ وقبيحه قبيح ، والشعراء أقسام خمسة : فالمحسن كحسان ، والمقتصد كابن المبارك ، والظالم كالمتنبي ، والسفيه الفاجر كابن الحجاج ، والكافر كذوي الاتحاد[2].

وما أعظم فائدة الوعظ ، وعدته التقوى والزهادة ، وكم من واعظ مفوَّهٍ قد أبكى الحاضرين ، ولكن تأثيره لم يتعد آذانهم وعبراتٍ آنية ، سرعان ما يذهب معها صدى كلمات رنانة ما خرجت مخلصة لتستقر في القلوب[3].

ب- استقراء المصادر

المصنفات مفتاح التعرف على صاحبها ، فإذا كان المرء يُحدد فكره مما يقرؤه ، فمن باب أولى يتعرف على آرائه من خلال عصارة فكره ونتاج خبراته . والناقد الجهبذ هو الذي يستطيع أن يوظف طاقاته ومهاراته وقدراته للاستفادة من تلك المصادر ، والتعرف على مناهج أصحابها وقدراتهم ، ومعرفة مذاهبهم وآرائهم ، ومنازلهم في الحفظ والفهم وتعدد المعارف ، كما تأتي المصادر شاهد نفي لتُهم ألصقت زورًا ببعض العلماء .

والحافظ الذهبي رحمه الله طالع الكثير من الكتب واختصر العديد من أمهاتها وله دربة وتمرس ، وتمكن وتضلع من علوم شتى ومعارف متعددة ، مكن ذلك له أن يتعرف على المصنفين من الداخل ، معرفة لا تعترف بالوسائط ، وإنما تغوص في الأعماق للتعرف على الرجل من خلال قلمه ولسانه ، وذلك بلا شك أقرب للتحقق وأصدق في التوثق .

الإمام الذهبي صاحب دعوة للتصفح والنظر في المؤلفات والمطالعة وعدم الاكتفاء بالنقل عن أصحاب هذه المؤلفات ، فمن خلال تلك المطالعة وذلك البحث في المصادر الأولية تتغير كثير من النتائج والمسلمات السابقة ، وتلك

---

(1) الذهبي ، زغل العلم ص25 .

(2) المصدر السابق ص26 .

(3) المصدر السابق ص27 ، 28 .

المطالعة تبين رتبة الأئمة وتبحرهم وإتقانهم لمعارفهم ؛ إنها المعرفة عن قرب ، وإنه التقييم الذي لا يتأثر بذاتية الآخرين .

فالإمام ابن عبد البر كان إمامًا ديِّنًا ثقة متقنًا ، علامة متبحرًا ، بلغ رتبة الأئمة المجتهدين ، تعددت اجتهاداته ، فوافق أهل الظاهر حينًا ، والمالكية كثيرًا ، وأحيانًا يميل إلى فقه الشافعي ، وذلك لأن الرجل إمام غير مقلد ، ولا متبع مذهبًا بحذافيره ، وكذلك شأن من بلغ هذه الرتبة .

هذه المكانة التي يراها الحافظ الذهبي لابن عبد البر ليست وليدة النقل عن معاصري أبي عمر رحمه الله ، وإنما جاء ذلك من خلال النظر في مصنفاته . يقول الذهبي : "فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين ، ومن نظر في مصنفاته ، بان له منزلته من سعة العلم وقوة الفهم وسيلان الذهن"[1].

والحافظ الدارقطني يخضع له في قوة الحفظ وغزارة المعرفة وبراعة الفهم ، وقد عرف بالحديث عامة ، واشتهر بالعلل خاصة ، فله في ذلك فهم ثاقب ، وإدراك ويقظة ، والإمام الذهبي يقرر تلك الحقيقة ، ولكنه يكتسبها من مطالعة كتب الحافظ .

يقول الذهبي : "وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد ، فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجبك"[2].

والحافظ ابن عساكر قد ساد أهل زمانه في الحديث ورجاله وبلغ في ذلك الذروة العليا ، وقد تبرهن ذلك للإمام الذهبي من خلال المطالعة لكتبه ومصادره . يقول : "ومن تصفح تاريخه علم منزلة الرجل في العلم"[3].

والحافظ أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي السراج ، محدث خراسان "تصانيفه تدل على جلالته"[4].

---

(1) الذهبي ، السير (157/18).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (993/3 ، 994).

(3) الذهبي ، العبر (212/4 ، 213).

(4) الذهبي ، دول الإسلام (189/1)، اعتناء عبد الله الأنصاري ، إدارة إحياء التراث بدولة قطر .

وأما عباس بن محمد الدوري صاحب يحيى بن معين ، فمع توثيق النسائي له وتحديث أصحاب السنن عنه ، ومع مكانته فالمعيار "كتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبئ عن بصره بهذا الشأن"[1].

والمصنفات تدل على سعة العلم ، فأبو الحسن الأشعري له ذكاء مفرط ، وتبحر في العلم "وتصانيف جمة تقضي له بسعة العلم"[2].

وكذلك الخلال مؤلف علل أحمد وجامعه ومرتبه ، ذو معرفة كبيرة بالفقه والحديث "وتصانيفه تدل على سعة علمه"[3].

والمصادر تدل على التبحر في ذلك العلم أو ذاك ، فتلك المصادر هي التي وصفت علم الساجي[4] والكرابيسي[5] وعبد القادر الرهاوي[6] والعجلى[7] بالغزارة والتبحر في الحديث وعلومه .

والمصادر تقضي بالإمامة في بعض العلوم ، فإذا كان الإمام ابن المنذر قد عرف بالحديث والفقه وإمامته في هذين العلمين ، فإن الاطلاع على مصادره الأخرى تكشف عن دقيق معرفته بعلوم أخرى .

يقول الذهبي : "ولابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلدًا ، يقضي له بالإمامة في علم التأويل أيضًا"[8].

والحافظ عبد الغني بن سعيد "له جزء بين فيه أوهام كتاب المدخل إلى الصحيح للحاكم يدل على إمامته"[9].

وكذلك تكشف المصنفات عن ضعف بعض المؤلفين في بعض العلوم ، خاصة إذا تعاني ذلك المصنف غير فنه ، وتكلم في غير علمه ، فليس كل من تصدر في فن صار مقدمًا عليه ، وإنما الصدارة في كل فرع لمن أحكم ذلك الفرع ، فرب إمام في القراءات ضعيف في الحديث ، ورب عالم بالحديث وعلله ، غير مقدم في الفقه ومسائله .

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (579/2).
(2) الذهبي ، السير (87/15).
(3) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (785/3).
(4) الذهبي ، السير (199/14).
(5) المصدر السابق (80/12).
(6) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1318/4).
(7) الذهبي ، السير (506/12).
(8) المصدر السابق (492/14).
(9) المصدر السابق (269/17 ، 270).

ففي ترجمة عبد الرحمن بن منده يرى الحافظ الذهبي أنه : "في تواليفه حاطب ليل ، يروي الغث والسمين ، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين"[1]. وإذا كان البعض يحسن في أحد العلوم دون غيره ، ويتقن بعض المعارف دون غيرها ، فإن من العلماء من تتعدى معارفه علمًا إلى آخر ثم آخر ، فالإمام أبو داود صاحب السنن مع بصره بالحديث وشهرته به ، وإمامته فيه ، فإن معرفته بالفقه ليست دون ذلك ، فهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد ، لازمه مدة كبيرة ، وسأله عن دقائق المسائل في الأصول والفروع ، فقد "كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء ، فكتابه يدل على ذلك"[2].

والإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تتلمذ على أبيه وأبي زرعة الرازي ، وأخذ عنهم علومًا جمة أودعها تصانيفه ، التي دلتنا على تعدد معارفه وغزارة علمه وفنونه . قال الذهبي : "كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات ، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته"[3].

وكذلك تعد المصادر من أهم وسائل التعرف على آراء المؤلفين وأفكارهم واتجاهاتهم ، فالمصنفات وسيلة لنشر الأفكار والآراء بين ثنايا العلوم ، والقارئ الفطن يتعرف على اتجاهات المؤلف بين سطوره وكلماته ، فالكتاب مرآة لما يجول في صدر المؤلف ، وهو صورة لما يتبناه من مذاهب واتجاهات .

فإذا كان الخلاف قد بلغ أشده بين أنصار أبي الحسن الأشعري ، وغيرهم من أهل السنة ، ودب بينهم الشقاق حتى تراشقوا بالكلمات ، وحتى انقسم العلماء في مسألة تأويل صفات الباري ، وهل يكون تنزيهه جل وعلا بتأويل الآيات والأحاديث التي تشتمل على اليد والرجل والوجه وغير ذلك ، أم أن تنزيهه سبحانه ، بإثبات صفاته كما جاءت في القرآن الكريم ، ونطق بها النبي صلى الله عليه وسلم مع ترك الجدال في الكيف .

وبالرغم من ذلك فإن أبا الحسن نفسه صاحب المقالة بالتأويل قد رجع عن قوله الأول وأخذ بقول إخوانه من السلف ، يقول الذهبي : "رأيت لأبي الحسن

---

(1) الذهبي ، السير (354/18).

(2) المصدر السابق (215/13).

(3) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (830/3).

أربعة تواليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف فـي الصفات ، وقـال فيهـا : تُمَرُّ كما جاءت ، ثم قال : وبذلك أقول ، وبه أدين ولا تؤول"[1].

ومحمد بن محمد بن عمرو أبو نصر النيسابوري المحدث الشاعر قد عرف اعتزالـه من مصنفاته ، يقول الـذهبي : "رأيـت لـه مجلـدًا في أصـول الفقـه سـماه المـدخل إلى الاجتهاد يدل على اعتزاله"[2].

وقد قيل إن أبا بكر الرازي يميل إلى الاعتزال ، قـال الـذهبي : "وفـي تواليـفـه مـا يدل على ذلك في رؤية الـلـه وغيرها"[3].

وأبو القاسم الحسكاني عرفه الذهبي بالتشيع من خلال مصنفاته ، فقال : "وجدت لـه مجلسًا يدل على تشيعه وخبرته بالحديث ، وهو تصحيح خبر رد الشمس لعلي رضي الله عنه"[4].

وكما تدل المصنفات على آراء واتجاهات مؤلفيها ، فهي تعد دليل براءة مما يلصق بصاحبها من تهم ، وما يدعى عليه من أقوال أو ينسب إليه من آراء .

وقد شُنِّع على ابن جرير بالتشيع ، وأنه يجيز مسح الرجلين في الوضـوء ، ولم يقبـل الحافظ الذهبي ذلك مستندًا إلى دليل النفي ، وهو خلـو مصـنفاته مـن ذلـك فقـال : "ولم نر ذلك في كتبه"[5].

وقد نسب للشافعي رحمه الـلـه أنه قال في إتيان النساء في أدبارهن ، أنه لا يوجد نص ثابت عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم لا بتحليـل ولا بتحـريم وأن القيـاس التحليل .

فحكم الإمام الذهبي على تلك الرواية بالنكارة مستندًا إلى أن "نصوصه في تواليفـه بخلاف ذلك"[6].

وقد يقف الحافظ الذهبي مع المصدر محللاً له ، شارحًا أجـزاءه مبينًـا مـا اشـتمل عليه ، مقدمًا صورة مجملة لمحتوى ذلك المصـدر ، ففـي ترجمـة يعقـوب بـن شـيبة ، يتحـدث الـذهبي عـن مسـنده قـائلاً إنـه : "يخـرج العـالي والنـازل ، ويـذكر أولاً سيرة الصحابي مستوفاة ، ثم يـذكر مـا رواه ، ويوضـح علـل الأحاديـث ، ويـتكلم علـى

(1) الذهبي ، السير (86/15).
(2) الذهبي ، التاريخ (468/26).
(3) الذهبي ، السير (341/16).
(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1200/3).
(5) الذهبي ، السير (277/14).
(6) المصدر السابق (78/10 ، 79).

الرجال ، ويجرح ويعدل بكلام مفيد عذب شافٍ ، بحيث إن الناظر في مسنده لا يمل منه"[1].

6- القواعد الذهبية

الإمام الذهبي إمام متمرس ، وناقد حصيف ، كثير الرحلات ، وواسع الاطلاع ، له تعلق بكثير من العلوم الشرعية ، ودربة بالعديد من المصنفات ، وخبرة بدرجات المصنفين ، كما أنه من بين المربين الفضلاء وأصحاب السلوك القويم ، وقد أهدانا نصائح غالية رأيتها تصلح قواعد ، ووسمتها ذهبية ؛ نسبة إليه من ناحية ، ولنسبتها لمعدن الذهب الذي يرغب فيه الخلق .

وهكذا تستطيع أن تأخذ هذه القواعد وتعض عليها بالنواجذ ، فعلى الخبير سقطت ، وقد أخذ القوس باريها ، وكما قيل :

سيذكرني قومي إذا جد جدهم وفي الليلة الظلماء يُفتقد البدرُ

1- "العلم بحر بلا ساحل ، وهو مفرق في الأمة ، موجود لمن التمسه"[2].

فالعلم لا حدود لأوله ، ولا علامة لآخره ، فلابد أن يظل العبد متعلمًا إلى الممات ، فلن تأتي لحظة يتوقف عندها الطلب ، ولن يجيء زمان يفصل بين مرحلتي التحمل والأداء ، فالحركة العلمية أخذًا وعطاءً لا بد أن تستمر ، وقد قصَّ الله تعالى علينا نبأ كليمه موسى عليه السلام ، وكيف أقبل على التعلم من العبد الصالح ، بالرغم من أنه كليم الله ، ويأتيه نبأ السماء ، وهذا الإمام أحمد يُسأل : "إلى متى يكتب الرجل الحديث؟ قال : حتى يموت"[3].

وقال عبد الرحمن بن مهدي : "كان يقال : إذا لقى الرجلُ الرجلَ فوقه في العلم فهو يوم غنيمته ، وإذا لقى من هو مثله دارسه وتعلم منه ، وإذا لقى من هو دونه تواضع وعلَّمه"[4].

---

(1) الذهبي ، السير (477/12).

(2) المصدر السابق (68/2).

(3) الخطيب ، أشرف أصحاب الحديث ص68 .

(4) الذهبي ، السير (203/9).

2- "ليس من جهل علمًا حجة على من علمه ، وإنما يقال للجاهل : تعلم وسـل أهـل العلم إن كنت لا تعلم ، ولا نقول للعالم : اجهل ما تعلم"[1].

من جهل شيئًا عـاداه ، وكـره أن يظهـر عـواره وأنـه لا يعـرف ، وأهـل مكـة أدرى بشعابها ، فمن غوامض الفقه ما لا يعرفه رواة المحدِّثين ، كما أن من دقائق العلـل مـا لا يتفطن له صغار الفقهاء ، وكذلك الأصوليون والمفسرون والنحويون واللغويون ، كـل صاحب فن أدرى بفنه ، وكل ذي تخصص أعرف بتخصصه .

وكذلك إذا تحققت العدالة والضبط فليس المثبت كالنـافي ، فالمثبـت عنـده زيـادة علم ، فيقدم قوله[2].

ولكن ذلك ليس على الإطلاق ، فقد يكـون المثبـت ينقـل الهـذيان ، ويكـون النـافي أعلم بالأمر من المثبت ، وهو بريء الساحة من الأغراض التي تجعله يكتم ذلك الأمر .

يقول الذهبي : "لكن إذا كان المثبت لشيء شبه خرافة ، والنافي لـيس غرضـه دفـع الحق ، فهنا النافي مقدم"[3].

3- "كل من أقبل على فن فإنه يقصر عن غيره"[4].

قد تتعدد معارف العالم ، ويكون ذا فنون مختلفة إلا أنه يعرف بأحد هذه العلـوم أكثر ، ويكون بها ألصق ، ولها ألزم ، بحيث يبين غوامضها ، ويكشف معضلاتها ، ولكنه مع ذلك التخصص الدقيق لا يستطيع أن يصل إلى الدرجة ذاتها في كل تخصص .

فقد ضعف الدارقطني عاصمًا في الحديث مع أنه ثبت في القراءة ، وكذلك صـاحبه حفـص ، كـان ثبتًـا في القـراءة ، واهيًـا في الحـديث ، وكـان الأعمـش بخلافـه ، ثبتًـا في الحديث ، لينًا في الحروف[5].

---

(1) الذهبي ، السير (171/10).

(2) الذهبي ، التاريخ (215/5).

(3) الذهبي ، السير (5/4).

(4) الذهبي ، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ص44 ، 45 ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، لجنـة إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد ، الهند ، ط . 4 ، 1419هـ .

(5) الذهبي ، السير (260/5).

وضعف يحيى بن سعيد القطان أبا حنيفة وقال : لم يكـن بصـاحب حـديث ، قـال الذهبي : "لم يصرف الإمام همته لضبط الألفـاظ والإسـناد ، إنمـا كانـت همتـه القـرآن والفقه ، وكذلك حال كل من أقبل على فـن ، فإنـه يـقصر عـن غـيره ، ومـن ثَـمَّ لينـوا حديث جماعة من أئمة القراء كحفص وقالون ، وحديث جماعة من الفقهـاء كـابن أبي ليلى . . . وحديث جماعة من الزهـاد كفرقـد السـبخي ... ومـا ذاك لضـعف في عدالـة الرجل ؛ بل لقلة إتقانه للحديث ، ثم هو أنبل من أن يكذب"[1].

4- "الكبير من أهل العلم إذا كثر صوابه ، وعلم تحريه الحـق ، واتسـع علمـه ، وظهـر ذكاؤه وعرف صلاحه وورعه واتباعه : يغفر لـه زلَّته ، ولا نضـلله ونطرحـه ونـنسى محاسنه"[2].

وذلك أننا لو خطَّأنا كل إمام لم يصب الحق في بعض المسائل ، وبدعناه وقمنا عليه لم يبق لنا عالم نتبعه ، فمن الذي سلم من الخطأ ، ومن الذي عصم من الزلل .

قال ابن معين : من لم يخطئ فهو كذاب .

وقال ابن المبارك : من يسلم من الوهم؟! وقد وهَّمت عائشة جماعة من الصـحابة في رواياتهم للحديث .

وقال أحمد : كان مالك من أثبت الناس ، وكان يخطئ[3].

وفي ترجمة قتادة وما رمي به من القدر قال الذهبي : "وكـان يـرى القـدر ، نسـأل اللـه العفو ، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه ، ولعل اللـه يعـذر أمثاله ممن تلبث ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه ، وبذل وسعه ، واللـه حكـم عدل ، لطيف بعباده"[4].

---

(1) الذهبي ، مناقب الإمام أبي حنيفة ص44 ، 45 .

(2) الذهبي ، السير (271/5).

(3) ابن رجب ، شرح علل الترمذي (115 ، 116).

(4) الذهبي ، السير (271/5).

فينبغي صون الألسنة والأقلام من لحوم العلماء فهي مسمومة ، وكلما اقترب العبد من ذلك كلما ازداد بعدًا عن الله تعالى ، فلا بد من إقالة العثرة وغفران الزلة ، وعدم تتبع السقطة ، ومن نقد الناس نقدوه ، ومن عابهم عابوه .

5- "لا قدوة في خطأ العالم ولا يوبخ بما فعله باجتهاد"[1] .

الخطأ طبيعة بشرية ، وتكوين فطري ، وهو محتمل الحدوث من الضعفاء ، ومن الثقات والعلماء أيضًا ، والإنسان معرض للخطأ سهوًا أو عمدًا ، ولكن المحصلة في كلتا الحالتين واحدة !!

وإذا سلمنا بحدوث الخطأ كما قال الإمام مسلم : "ليس من حامل أثر وناقل خبر من السلف الماضين إلى زماننا ، وإن كان من أحفظ الناس توقيًا لما يحفظ وينقل ، إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"[2] .

أمام ذلك فهناك مطلبان :

الأول : ألا نقتدي بالعالم في خطئه ، وأن نرفع غشاوة التقليد الأعمى ، فإذا أخطأ إمام وتبين خطؤه ، فلا بد أن يترك تقليده في هذه النقطة بالذات ، لا أن يهجر قوله بالكلية ، ولا بد أن يعلم أن ذلك الإمام لو علم أن الحق في خلاف قوله ؛ لرجع عن قوله ولزم الحق .

قال ابن تيمية : "وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًّا يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سننه ، دقيق أو جليل ، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى أن كل واحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم"[3] .

وقال الشافعي : "وإذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه ، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره ، بل الفرض الذي على الناس اتباعه ، ولم

---

(1) الذهبي ، السير (244/9).

(2) مسلم ، التمييز ص170 ، تحقيق دكتور مصطفى الأعظمي ، مطبوعات جامعة الرياض ، رقم (17).

(3) ابن تيمية ، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص10 ، المكتب الإسلامي ط . 3 ، 1390هـ ، مكتبة التراث الإسلامي ط . 1 ، 1988م .

يجعل الـلـه لأحد معه أمرًا يخالف به"[1] ، ولا بد أن ندعو لـه ونرجـو لـه التوبـة مـن ذلك الخطأ .

الثاني : ألا يوبخ العالم بما أداه إليـه اجتهـاده ، فمـن ملـك أدوات الاجتهـاد وشرع يعمل فكره في النصوص التي أمامه محتسبًا ذلك ، خادمًا لهذا الدين مـيسرًا عـلى أمـة الإسلام ، إذا أخـطـأ والحال هـذه ، فـلا يـجـوز توبيخه أو تعييره بالخـطـأ ولا الشغب علـيـه فـي المجالس والمصنفات ، الـلـهـم إلا بـرفـق لتبين الخـطـأ ، لا لتعيير المخطئ .

6- "لا أحد من العلماء إلا وما جهل من العلم أكثر مما علم"[2].

العالم الحق لا بد أن يكون في عملية تعليم وتعلم مستمر ، لا ينقطع عن ذلـك ولا يتوقف عند مرحلة ظانًّا أنه بلغ المنتهى ، وأن مرحلة الطلب قد انقضت ، بل لا بد أن يعلم ويعتقد أن ما لم يعلمه أكثر مما علمه ، فهو بحاجة إلى المزيد .

قال أحمد : "أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر"[3].

وقيل لابن المبارك : "إلى كم تطلب الحديث؟ قال : لعل الكلمة التـي أنتفـع بهـا لم أسمعها بعد"[4].

وسئل سفيان بن عيينة : "مـن أحـوج النـاس إلى طلـب العلـم؟ قـال : أعلمهـم أن الخطأ منه أقبح"[5].

ومازال المرء على قدر من العلم كبير مادام يتعلم ، ومـازال يشـعر أنـه بحاجـة إلى العلم ، حتى إذا بلغ ما لا يرتقي فوقه وارتفع إلى ما لا يبلغ ما بعـده ، واسـتغنى عـن طلب العلم فقد هوى .

---

(1) الشافعي ، الرسـالة ص330 ، تحقيـق أحمـد شـاكر ، مكتبـة ومطبعـة عـيسى الحلبـي ط . 1 ، 1358هـ-1940م .

(2) الذهبي ، تاريخ الإسلام (38/8).

(3) الخطيب ، شرف أصحاب الحديث ص68 .

(4) المصدر السابق ص68 .

(5) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم (407/1) ، قدم له عبد الكريم الخطيب ، دار الكتب الإسلامية ط . 2 ، 1402هـ-1982م .

قال أبو غسان : "لا تزال عالمًا ما كنت متعلمًا ، فإذا استغنيت كنت جاهلاً"[1].

وقد تنبه العلماء إلى أن ترك التعلم فترة أو الانقطاع عنه يفقد العالِم الكثير من رأس ماله ، يقول عبد الرحمن بن مهدي : "إنما مثل صاحب الحديث بمنزلة السمسار ، إذا غاب عن السوق خمسة أيام تغير بصره"[2].

فالعلم مما لا يزهد فيه ، ولا يصلح معه القناعة ، وإنما الرغبة والحرص ، والتطلع والبحث ، والاجتهاد والمثابرة ، وإنفاق الوقت والجهد ، والتعرض للمزيد منه ، وسلوك وعر الطرق من أجله ، وتحمل بعض ما في العلماء من خصال لإكمال النقص ، وسد العوز ، وكف الحاجة ، وإرضاء الرب ، وخدمة الأمة .

7- "لا يرد اجتهاد بمثله"[3].

الإسلام دين رحب ، جاءت جل نصوصه مجملة غير مفصلة ، وتركت شريعتنا الغراء نطاقًا واسعًا لاجتهاد العلماء ومراعاة الزمان والمكان والبيئة والأعراف ، وإذا كان الإسلام قد أقر الاجتهاد ، فإن ذلك الاجتهاد لا يكون صوابًا على الإطلاق ، فربما أخطأ المجتهد ولم يصب العالم .

وإذا حكمنا على اجتهاد بالخطأ ، فلابد لهذا الحكم من مسوغات ، ولا يكفي في رد الاجتهاد اجتهادٌ مثله ، بل لا بد من نص واضح لنحكم على هذا الاجتهاد بأنه لم يصب الحقيقة ، وأخطأ السبيل .

قال إمام الحرمين : "الذي ذهب إليه أهل التحقيق أن منكري القياس لا يعدون من علماء الأمة ، ولا من حملة الشريعة ؛ لأنهم معاندون ، مباهتون فيما ثبت استفاضة وتواترًا" .

قال الذهبي : "هذا القول من أبي المعالي أداه إليه اجتهاده ، وهم فأداهم اجتهادهم إلى نفي القول بالقياس ، فكيف يرد الاجتهاد بمثله ، وندري بالضرورة أن داود كان يقرئ مذهبه ويناظر عليه ويفتي به في مثل بغداد مع كثرة الأئمة بها

(1) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم (408/1).

(2) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (274/2) ، تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف بالرياض ، 1403هـ-1983م .

(3) الذهبي ، السير (105/13).

وبغيرها ، فلم نرهم قاموا عليه ، ولا أنكروا فتاويه ولا تدريسه ، ولا سعوا في منعه من بثه ، وبالحضرة مثل إسماعيل القاضي شيخ المالكية ، وعثمان بن بشار الأنماطي شيخ الشافعية ، والمروزي شيخ الحنبلية ، وابني الإمام أحمد ، وأبي العباس أحمد بن محمد البرتي شيخ الحنفية . . . بل سكتوا ، حتى لقد قال قاسم ابن أصبغ : ذاكرت الطبري ـ يعني ابن جرير ـ وابن سريج فقلت لهما : كتاب ابن قتيبة في الفقه أين هو عندكما؟ قالا : ليس بشيء ، ولا كتاب أبي عبيد ، فإذا أردت الفقه ، فكتب الشافعي وداود ونظرائهما"[1] .

8- "إما أن تنطق بعلم وإما أن تسكت بحلم" .

حدد الإسلام مبادئ العلم والتعلم ، ومن تلك المبادئ عدم الخوض فيما لا يعرف العالم أغواره ، قال تعالى : (**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً**) (الإسراء:36) .

وعتب على أهل الكتاب الجدال بغير علم ، فإن ذلك من أسباب الهلاك ، فقال : (**هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ**) (آل عمران:66).

ويدخل ذلك في عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت"[2].

وعلى الإنسان ألا يكون خنفشاريًّا إذا سئل عن أي شيء نادى على نفسه بأنه فارس الميدان ، وأنه ربان السفينة ، ولكن التمهل التمهل ، والتؤدة التؤدة .

وقد ضاق بعض العلماء من رجل دَعِيٍّ ما سئل عن شاذة ولا فاذة إلا وأظهر علمه بذلك الشيء مستغلاًّ ثقافته السطحية تارة ، وكبره عن قول لا أعلم أخرى ، واستغلال ضحالة السائل تارات ، فعقدوا له سؤالاً عن مادة لغوية موهومة ، وهي الخنفشار ، فأجاب : نبت ينبت في أطراف اليمن يعقد حليب الإبل ، ثم ارتجل :

---

(1) الذهبي ، السير (105/13 ، 106).

(2) متفق عليه ، البخاري ، كتاب الأدب ، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر (ح5559) ، وباب إكرام الضيف (ح5670) ، ومسلم ، كتاب الإيمان ، باب الحث على إكرام الجار (ح67).

لقـــد عقـــدت مـــودتكم فـــؤادي   كـــما عقـــد الحليـــب الخنفشـــارُ !!

وما أجمل وأورع وأروع ما قاله إمام دار الهجرة مالك بن أنس عندما جاءه رجل من بلاد خراسان يسأله في مسائل ، فلم يجبه الإمام ، فاستنكر الرجل ذلك ولم يدر ماذا يقول لأهل بلده ، وقد ارتحل مسيرة أشهر للقاء مالك بن أنس وسؤاله ، قال مالك : قل لهم يقول مالك بن أنس : لا أدري[1].

وهو ما جسَّده الصديق عندما قال : "أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله بغير علم"[2].

وقال ابن مسعود ﵁ : "من علم منكم شيئًا فليقل ، ومن لا يعلم فليقل لما لا يعلم : الله أعلم"[3].

9- "كل نص ألقاه ـ أي النبي صلى الله عليه وسلم ـ إلى أمته ، ولم يزدهم فيه تفسيراً ، ولا هم سألوه ، بل ولا فسروه لمن بعدهم ، فإن قراءته تفسيره فلا يزاد عليه ، ولا يبحث فيه ، ولا سيما إذا كان في أسماء الله وصفاته المقدسة"[4].

كتاب الله تعالى أبلغ الكتب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، والصحابة رضوان الله عليهم عربٌ خُلَّص يدرون معنى المفردات التي يسمعونها ، ومع ذلك فهناك من النصوص التي وقف الشارع الحكيم عن زيادة البيان فيها : إما لطبائع العقول ، أو لتفاوت الأفهام ، أو للتيسير على العباد ، أو غير ذلك من حكم الشارع العليم الخبير .

ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن التهوك والتنطع ، وكثرة السؤال ، وجعل صلى الله عليه وسلم السائل عن الشيء المسكوت عنه من أشد الناس جرمًا إذا حرم ذلك الشيء بسبب مسألته ، كما جعل كثرة السؤال عما لا يفيد من أسباب هلاك الأمم ، قال صلى الله عليه وسلم : "إنما أهلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم"[5].

---

(1) أبو نعيم ، حلية الأولياء (323/6).
(2) مصنف ابن أبي شيبة (136/6).
(3) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله (831/2).
(4) الذهبي ، السير (220/12 ، 221).
(5) البخاري ، كتاب الاعتصام ، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ح 6744) ، ومسلم ، كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر (ح2380).

وهاهم بنو إسرائيل أمروا بذبح بقرة ـ أي بقرة ـ ويجزئهم في ذلك ما يصدق عليه اسم بقرة ، ولكنهم تعمقوا وشددوا ، وادعوا أنهم يريدون تطبيق الأمر على الوجه الأكمل ، فسألوا عن صفاتها ولونها وعمرها إلى غير ذلك فجلبوا على أنفسهم المشقة التي عوقبوا بها على رفضهم لتيسير الله سبحانه وتعالى .

ولذلك حسم الإمام مالك رحمه الله ذلك الأمر ، وأغلق الباب على من أراد أن يلجه ، حين سئل عن كيفية استواء الله على عرشه ، فقال : "الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة"[1].

فلا داعي للخوض فيما لم يرد الله أن يخاض فيه ، ولا يزعم أحد أن عقله وفكره فوق عقول الصحابة رضوان الله عليهم ، على أن ذلك لا يعني مقاومة تيار العلم ، أو غض الطرف عن نداء المعرفة .

10- "السنن الثابتة لا ترد بالدعاوى"[2].

إذا ثبتت السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهي حق واجب العمل والاعتقاد ، ولا ينبغي أن ترد هذه السنن الثابتة بأقوال لم تثبت ودعاوٍ عارية من الصحة .

لا بد من التعامل مع النصوص النبوية الشريفة الثابتة بطريقة تليق وقائل هذه السنن ، وتتفق مع منزلة الشرع الحنيف ، فلا تتساوى أقوال النبي صلى الله عليه وسلم مع أقوال غيره ، ولا تعارض أفعاله عليه الصلاة والسلام باجتهاد الآخرين!

السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ربما لا تؤخذ على ظاهرها ، ولكن ذلك لا بد أن يكون بنصوص أقوى ، وذلك واضح في علم مختلف الحديث ومشكل الحديث ، فربما كان اللفظ عامًّا خصصه حديث آخر ، وربما صح اللفظ ، ولكنه نسخ ، فصار الحكم للناسخ ، وإنما يروى المنسوخ لمعرفة التدرج في الحكم ، أو الحكمة في ترتيب التكاليف الشرعية ، إلى غير ذلك من مباحث تعارض النصوص .

---

(1) الذهبي ، السير (106/8) ، تذكرة الحفاظ (209/1).

(2) الذهبي ، السير (528/4).

لا ينبغي الاغترار بما سمح به الشارع الحكيم للعلماء بالاجتهاد ، والخوض فيما نص عليه رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وعقد المقارنات بين قول رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وقول بعض المجتهدين ، يقول الحافظ الذهبي :

العلم قال اللـه . . قال رسوله إن صح والإجماع فاجهد فيه

وحذار من نصب الخلاف سفاهة بين الرسول وبين قول فقيه[1]

11- "فيما صح كفاية"[2].

قال تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا) (المائدة:3) .

أكمل اللـه تعالى دينه بوحيه المتلو ، وهو القرآن الكريم ، وبوحيه غير المتلو ، وهو السنة النبوية الكريمة ، ورسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم لم يألُ جهدًا ولم يترك سبيلاً للخير إلا ودلنا عليه ، ولم يترك سبيلاً للشر إلا ونهانا عنه ، ولكن هناك من يتهم الرسول صلى اللـه عليه وسلم بالتقصير ، ويقتحم باب التشريع ، غير مكتفٍ بما صح عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وما أحكمه اللـه تعالى في كتابه العزيز .

وقد حاول بعض الصالحين ترغيب الناس في عمل الخير ، بالكذب على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وادعاء درجات من الثواب ووافر من الأجر لمن قام بعمل صالح أو تلا آيات سورة من القرآن الكريم ، وهو يظن أنه لا يكذب على الرسول ؛ بل يكذب له .

وقد حارب العلماء ذلك وعدوا هؤلاء الصالحين من الوضاعين ، بالرغم من صلاح نيتهم ، ورغبتهم الصادقة في الخير ، وحبهم الخالص للنبي صلى اللـه عليه وسلم ، ومن ثَمَّ حذروا منهم ومن تقولهم على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم .

ولم يكتف أولئك بالوضع للترغيب في الخير حتى شرعوا في أبواب الفضائل والمديح للنبي صلى اللـه عليه وسلم ، وقد عاب الحافظ الذهبي على القاضي عياض ، وهو من محققي العلماء ، إمرار كثير من الأحاديث المفتعلة في كتابه "الشفا" فقال في معرض ذلك : "ونبينا صلوات اللـه عليه وسلامه غني بمدحة التنزيل عن الأحاديث ،

---

(1) الكتبي ، فوات الوفيات (317).

(2) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ، رقم (234).

وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد ، وبالآحاد النظيفة الأسانيد عن الواهيات ، فلما يا قوم نتشبع بالموضوعات ، فيتطرق إلينا مقال ذوي الغل والحسد"[1].

وإذا كان هذا في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن آل بيته ﵃ وخلفاءه من بعده أصابهم بعض ذلك ، ومن أكثرهم الإمام علي ﵁ الذي تشيع له البعض جهلاً ووصفوه بما لا يليق أن يوصف به ، وعلى أقل تقدير فضلوه على الخلفاء قبله .

يقول الحافظ الذهبي : "الموضوعات لا تنحصر كثرة ، وآل محمد صلى الله عليه وسلم أَجَلُّ من ذلك وأكرم"[2].

وفي موضع آخر : "وعلي ﵁ سيد ، كبير الشأن ، قد أغناه الله تعالى عن أن يثبت مناقبه بالأكاذيب ، ولكن الرافضة لا يرضون إلا أن يحتجوا بالباطل ، وأن يردوا ما صح لغيره من المناقب"[3].

وفي حركة رد فعل رعناء أخذ آخرون يضعون في فضائل الصديق ﵁ ، وإن لم يبلغوا درجة الوضاعين في فضائل الإمام علي ﵁ ، وهكذا وكما قال الذهبي : فيما صح كفاية[4].

12- "يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل"[5].

المؤمن طالب حق ، يبحث عنه ، ويرغب فيه ، فإذا وجد ضالته تمسك بها وإن جاءه الحق من غيره قبله واعترف بفضله ، ونسب نفسه للجهل ، وأظهر علم من أخذ منه ، فما أجمل أن تقف النفس وقفة مع الذات للاعتراف بالحق ونسبة الفضل لأهله ، ولا يقدر على بذل ذلك إلا أرباب الفضل .

وهذا يحيى بن سعيد في مجلس تحديثه "فإذا طلع ربيعة قطع يحيى حديثه إجلالاً لربيعة وإعظامًا له"[6].

---

(1) الذهبي ، السير (216/20).

(2) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص135 .

(3) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص124 ، الميزان (417/2).

(4) الذهبي ، ترتيب الموضوعات رقم (234).

(5) الذهبي ، السير (402/4).

(6) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (101/2).

ويذاكر عبد الرحمن بن مهدي عبيد الله بن الحسن القاضي حديثًا ، فاختلفا فيه ، ثم دخل عبد الرحمن بعدُ على ذلك القاضي ، والناس عنده فقال عبيد الله له : "ذلك الحديث كما قلت أنت ، وأرجع أنا صاغرًا"[1].

فلا مكابرة مع الحق ، ولا فخر مع الباطل ، ومن دافع عن ضلال هلك ، ومن منع أهل الفضل حقهم خسر ، فسرعان ما يذهب الزبد جفاء ، ويمكث ما ينفع الناس في الأرض .

حضر يحيى بن معين مجلسًا لنعيم بن حماد ، فشرع نعيم يقرأ من كتابٍ له ، فأخطأ نعيم ، ورده يحيى فغضب نعيم وغضب معه الحضور من أصحاب الحديث ، فلما أكثر عليه يحيى ، قام نعيم إلى أصوله ، فوجد القول قول يحيى ابن معين فخرج على الناس قائلاً : "أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟! نعم يا أبا زكريا غلطتُ ، وكان صحائف . . . فرجع عنها"[2].

فالمؤمن ينبغي أن يتجرد لله فلا يعد نفسه شيئًا ، ولا ينسب لنفسه فضلاً ، بل أمر الشارع الحكيم بإخفاء الأعمال الصالحة لتكون خالصة لوجه الله ، فما بالكم بمن كان على ضلال وزعم أنه على هدى ، ومن يرتع في أودية التيه ، مدعيًا أنه على الحق المبين ، لا يفعل ذلك الفعل المشين ولا يتنكر لأصحاب الفضل إلا خبيث النفس ، شيطاني الطبع ، دنيء المكانة .

13- "لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل ، لكن هم أكثر الناس صوابًا ، وأندرهم خطأً ، وأشدهم إنصافًا ، وأبعدهم عن التحامل"[3].

أئمة الجرح والتعديل من علماء السنة ، قاموا بعمل خارق ، وأنشأوا منهجًا أدهش العالم في كيفية معرفة الصحيح من الضعيف من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد تعرفوا على عدالة الرواة من خلال معاشرتهم ، وسؤال أهل العلم عنهم ؛ بل بلغ

---

(1) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله (534/1).

(2) الخطيب ، الكفاية ص146 ، جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد ، 1357هـ .

(3) الذهبي ، السير (82/11).

الحال إلى سؤال أهل بلد الراوي ، فبلدي الرجل أعلم به وعقدوا لهم الاختبارات تلو الاختبارات للتوثق من مستوى الضبط عند هؤلاء الرواة[1] ، وجمعوا مروياتهم ثم قارنوها بالأحاديث الثابتة في الباب ، ثم تعقبوا هؤلاء الرواة ليعرفوا متى ضبطوا ، ومتى اختل ضبطهم ، فمن الرواة من ضبط من كتابه واختل عند التحديث من صدره ، ومنهم من أتقن الرواية في بلد دون آخر ، ومنهم من تغير ضبطه في آخر عمره ، ومنهم من تغير إتقانه لانشغاله بأعباء أخرى كالقضاء ، إلى غير ذلك[2].

جهد دءوب ، وطاقة هائلة لبناء صرح المنهج النقدي ، ومع ذلك فأئمة الجرح والتعديل ليسوا معصومين ، ولا يمتنع على أحدهم الوهم والخطأ ، والتشدد والتساهل ، وأحيانًا التأثر بالخلافات المذهبية والعداوات القديمة ؛ لذلك "إذا اتفقوا على تعديل أو جرح ، فتمسك به ، واعضض عليه بناجذيك ، ولا تتجاوزه فتندم ، ومن شذ منهم فلا عبرة به"[3].

فالباحث الفَهِم لا يكتفي بقول أحد أئمة الجرح والتعديل ، وإنما يتتبع كل ما قيل في الراوي ، ثم ينظر إلى الجارح والمعدل من حيث التشدد والتساهل ، ومن حيث التوافق والمخالفة بينه وبين الراوي ، ومن حيث إحاطة الناقد بذلك الراوي ومعرفته به أم أن معرفته به سطحية قد يخدع فيها بالتزييف والتزيين ، فكم من عالم نبيل أسره هواه وهو يترجم لخصم له ، وإذا لم يفطن لذلك الباحث ضل وحار .

14- "المعروف يرجع فيه إلى عرف الناس الخالين من الأغراض الخبيثة"[4].

مراعاة العرف أقرته الشريعة الغراء ، ومازال الفقهاء يعددون فتاواهم في المسألة الواحدة بحسب العرف السائد في البلد الذي يفتى فيه .

---

(1) ابن عدي ، الكامل (283/2) ، الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (71/1 ، 72).

(2) حسن فوزي ، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين (336-340).

(3) الذهبي ، السير (82/11).

(4) الذهبي ، الكبائر ص61 .

فغالبًا ما يتعارف الناس على ما يصلح شئونهم ، ويدفع عنهم المشقة ، ولا يطغى على طرف دون آخر ، وإنما العرف يقوم على المصلحة العامة ، بعيدًا عن الذاتية والخصوصية .

ومن العرف جاء المعروف ، وقد أجاز الله تعالى لولي اليتيم إذا كان فقيرًا أن يأخذ قدرًا من مال اليتيم مقابل محافظته على ماله واستثماره له في أوجه النفع والربح ، والمحافظة على أصل المال من التلف أو المغامرة ، فقال تعالى : (**وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ**) (النساء:6) فحدد ذلك في إطار المعروف .

وجاءت هند بنت عتبة تشكو شح زوجها أبي سفيان ، وتستفتي النبي صلى الله عليه وسلم في أن تأخذ من مال زوجها دون علمه فأجاز ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً : "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"[1].

فالآية الكريمة والحديث الشريف حددا لفظ "بالمعروف" ولم يُترك الأمر لهوى الآخذ ورغباته ، وإنما للمعروف الشائع ، الثابت اللازم بين الناس .

وقد ينقلب الأمر في بعض البيئات بحيث تنقلب الموازين فيصير المعروف منكرًا والمنكر معروفًا ، فلا يصح حينئذ الأخذ بذلك المعروف المقلوب وذلك العرف المنكوس.

لذلك يضرب الحافظ الذهبي على ذلك الوتر منبهًا إلى نوع ذلك العرف ، فلا بد أن يكون متداولاً عند الجمع الكثير من الناس مكتسبًا صفة العمومية ، بالإضافة إلى كون هؤلاء الناس خالين من الأغراض الخبيثة ، غير واقعين تحت تأثير العرف المقلوب أو الهدي الضال!!

ومن ذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتخفيف في الصلاة ، ووُصِفت صلاته صلى الله عليه وسلم بأنها أخف من صلاة غيره ، ففي حديث جابر بن سمرة : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات كنحو صلاتكم ، ولكنه يخفف ، كانت صلاته أخف من صلاتكم ، كان يقرأ في الفجر الواقعة ونحوها من السور".

---

(1) البخاري ، كتاب النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ (ح4945) ، وكتاب الأحكام ، باب القضاء على الغائب (ح6644).

قال الذهبي : "فوصف جابر صلاة أئمته بالطول لأنها أطول من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يخفف بالنسبة إلى أولئك الأئمة ، وصلاته طويلة بالنسبة إلى أئمة زماننا ، فظهر لك بقوله عليه السلام : "فليخفف" أي لا يزيد على مقدار صلاتي ، فإن التخفيف أمر نسبي يختلف باختلاف الأزمنة . ولا جائز أن يرد إلى العرف اليوم ، بل يرد إلى عرف الشارع وأصحابه"[1].

15- "الحق إن كان فجًّا لا تتحمله نفوس الكثير"[2].

لا مراء أن الحق أحق أن يتبع ، وأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل ، لكن الحق يحتاج من أصحابه أن يحسنوا عرضه ، وأن يقدموه في صورة تلائم عظمته ، فرب صاحب باطل قد زخرف باطله ، وكساه من أنيق الحلل ما أنسى الناس باطله ، ورب صاحب حق قد صاغ حقه في قالب يبغِّض ذلك الحق للناس .

ويحضرني تفسيرين لرؤيا واحدة ، حمل كلاهما المعنى ذاته ، ولكن أحدهما شرح صدر الرائي ، والآخر أصابه بالغم ، فالرجل رأى أسنانه تتساقط فقال له أحدهم : يموت أسنانك قبلك ، فأحزنه ذلك ، وقال له آخر : تعيش أكثر من أسنانك ، ففرح الرجل!!

وهذا الإمام ابن خزيمة يقول : "من لم يقر بأن الله على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافر حلال الدم ، وكان ماله فيئًا" .

تعقبه الذهبي بقوله : "وكلام ابن خزيمة وإن كان حقًّا ، فهو فج لا تتحمله نفوس كثير من متأخري العلماء"[3].

ولعل الإمام ابن خزيمة قال ذلك في وقت ظهر فيه الكثير من أهل التأويل ، وقال ذلك في صورة رد فعل لردعهم وزجرهم عن ذلك .

(1) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق 69-ب] .

(3،2) الذهبي ، السير (374/14).

الفصل الثالث

المقومات العلمية للحافظ الذهبي

الإمام الـذهبي حـافظ لا يجـارى ، وعـالم لا يبـارى ، وهـو حامـل لـواء الاجتهـاد ، وصاحب راية عدم التقليد ، والرجل موسوعي العلوم ، وله مشاركات متميـزة في كثـير من الفنون ولم تكن إسهاماته في تلك المعارف إسهامات ضيف على مائدة ، وإنمـا قـدم آراءً ورسم منهجًا وكأنه في كل فن من مؤسسيه ، وفي كل علم من رواده ومفكريه .

فالحافظ الذهبي يفرد لمصطلح الحديث بعض مصنفاته ، وللذهبي رحمه اللـه في قضايا المصطلح جهودًا مبتكرة ، فلم يكتـف بـالتكرار ، ولم يقنـع مـما قالـه السـابقون بالاجترار ، وإنما دون ذلك مشاركات وآراء من صميم علوم المصطلح .

وكلام الحافظ الـذهبي في الجـرح والتعـديل لا يعـرف التسـليم بقـول النقـاد دون محاققة ، فهناك جرح مردود ، وآخر تبدو عليـه أمـارات التعنـت ، وثالـث غـير ثابـت النقل ، ولفظ غير مراد ظاهره ، وربما كان المجرح ممن لا يعتد بـه إلى غـير ذلـك مـن مباحث الجرح والتعديل .

وللحافظ الذهبي عنايـة بالفقـه ومعرفـة بالفقهـاء ، وممارسـة للمسـائل الفقهيـة واجتهادات واستنباطات من النصوص ، مازجًا خبراته الحديثية بآرائه الفقهية .

كما ذلل الحـافظ الـذهبي معارفـه بالتـاريخ في نقـده للمتـون والأسـانيد ، وجعـل التاريخ من القرائن الدالة على صدق الرواية ، أو فسادها ، وجعل خلاف المـتن للواقـع التاريخي من دواعي رد ذلك المتن .

والحافظ الـذهبي إن لم يكـن أديبًـا بـالمعنى الاصـطلاحي ، فهـو ذوَّاقـة لـه ، عـالم بطبقات الشعراء وفيم يجيد كل منهم ، وله وقفات نقدية رائعة ، وله أشعار رائقة .

وكذا كان بصيرًا بقواعـد العربيـة ، عالمًـا بغريبهـا ، ولـه اطـلاع عـلى لغـات أخـرى واصطلاحات العلوم .

وكان رحمه الله عالمًا بالعقائد ، ونقاط الخلاف بين الفرق ، كما كان على معرفة تامة بالتصوف وأعيانه ، ومفرقًا بين تصوف الحق وتصوف الباطل ، مؤكدًا على آثار ترك السنة عند المتعبدين .

وللذهبي رحمه الله نظرات تربوية رائعة للسالكين إلى الله تعالى ، يقوم فيها بدور المرشد والمربي ، حتى لا يضل من رام الحق السبيل ، أو يفقد من يبتغي الهدى الدليل وله لفتات سياسية بارعة عن مقومات الحاكم واجتهاداته والمعارضة ودورها وحدودها .

بينما يرفض علم المنطق والفلسفة ويراهما من العلوم المتروكة ، التي يجب التحذير منها .

● مصطلح الحديث

اهتم الحافظ الذهبي بعلوم الحديث ، وبها عرف ، وكان لمصطلح الحديث شأن مع ذلك الإمام ، فقد أفرد له بعض مصنفاته ، ومن ذلك "الموقظة" التي اختصر فيها كتاب الاقتراح لشيخه ابن دقيق العيد ، وظهر فيه من آرائه النقدية وتوجيهاته الاصطلاحية ما صبغ ذلك المختصر بروح الحافظ الذهبي في مختصراته ، تلك الروح التي لا تعرف الاختصار الأعمى ، بل ينتقد ، ويضيف ، ويهذب ويشرح .

وكذا "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ، و"الزيادة المضطربة" ، و"العذب السلسل في الحديث المسلسل" ، و"معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" ، و"من تكلم فيه وهو موثق" ، إلى غير ذلك ، إضافة إلى ما بثه في كتب التراجم والتواريخ والاختصارات وغيرها من مباحث تهتم بمصطلح الحديث وتعنى به .

وإن كانت المادة العلمية في ذلك الميدان غزيرة ، فليس المقام مقام إسهاب واستطراد ؛ لذا فالتركيز على تلك المباحث التي ظهرت فيها شخصية ذلك العالم سيكون محل العناية في ذلك البحث .

● نقد الرواة

أول ما يهتم الحافظ الذهبي ببيانه في مبحث الجرح والتعديل أن من شروط

من يتكلم في الرواة جرحًا وتعديلاً أن يكون ذا "ورع تام وبراءة من الهوى والميل ، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله"[1].

إلى جانب ذلك لا بد من التعرف على أعراف واصطلاحات أئمة الجرح والتعديل ، فقد تكون العبارة واحدة ، ولكن دلالتها مختلفة بحسب مراد قائلها ، وقد ذكر الذهبي أنه علم بالاستقراء "إذا قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يريد أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت . والبخاري قد يطلق على الشيخ : ليس بالقوي ، ويريد أنه ضعيف"[2].

ويرى الإمام الذهبي أن حصر الثقات في مصنف واحد شيء متعذر ، ولكنه يرشد إلى مظنة البحث عنهم فقال : "وينبوع معرفة الثقات تاريخ البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وكتاب تهذيب الكمال"[3].

وإذا كان الرواة يتفاوتون قوة وضعفًا ، فإن الثقات أنفسهم ينقسمون فيما بينهم فئات عدة ، وكذا الضعفاء . قال الذهبي : "فليس من وثق مطلقًا كمن تكلم فيه ، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه ، ولا من ضعفوه ورووا عنه كمن تركوه ، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه"[4].

ويهتم الحافظ الذهبي بدراسة حال المجرح والمعدل من المتكلم فيه ، فيقول في حالة الجرح : "فإن لاح لك انحراف الجارح ، ووجدت توثيق المجروح من جهة أخرى فلا تحفل بالمنحرف"[5].

وكذا إذا ظهرت قرائن على التساهل في التعديل ينبغي ألا يعمل به ؛ لأنه "قد يكون نفس الإمام فيما[6] وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك"[7].

إن عبارات النقاد في الحكم على الرواة متفاوتة ومتعددة ، فليس هناك قالب مختص بالثقات ، ولا آخر أُعِدَّ للضعفاء ، كما أن هناك طبقة يتجاذبها التقوية

(1) الذهبي ، الموقظة ص83 ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ط 2 ، 1412هـ .

(2) المصدر السابق ص82 .

(3) المصدر السابق ص79 ، 81 .

(4) المصدر السابق ص81 .

(5) المصدر السابق ص88 .

(6) كذا ، ولعلها : فيمن .

(7) المصدر السابق ص84 .

والتضعيف وجاءت عبارات النقاد عنها بألفاظ محتملة ؛ كفلان حسن الحديث ، وصالح الحديث ، وصدوق إن شاء الله ، وشيخ وما شابه ذلك ، فتلك العبارات "ليست مضعفة لحال الشيخ ولا مُرقِّية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها ، ولكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه"(1).

● رواية أهل البدع

اختلف أهل العلم في قبول رواية المبتدعة ، فمنهم من منع من ذلك مطلقًا ، ومنهم من ترخص مطلقًا ، ومنهم من فصل بين الداعية وغيره إن حققا الصدق(2).

ولكن الحافظ الذهبي له تقسيم آخر لا يعتمد على حال المبتدع ، وإنما يتعلق بقدر البدعة ، فيقول : "البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كالتشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة ، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة"(3).

وبعد نقل آراء العلماء واختلافهم في ذلك اتضح للذهبي "أن من دخل في بدعة ولم يعد من رءوسها ولا أمعن فيها يقبل حديثه"(4).

لذلك ترجم الحافظ الذهبي لأبان بن تغلب وذكر صدقه وكونه شيعيًّا جلدًا ثم قال : "فلنا صدقه وعليه بدعته"(5).

وإن كان ذلك القبول لرواية المبتدع ليس قبول ترحيب وتشريف ، وإنما قبول مضطر أشرف على الهلاك فحلت له الميتة ، وذلك يتضح من قبول الذهبي لروايتهم خشية ذهاب جملة من الآثار النبوية ، ثم يصرح بأن "الإعراض عنه أولى"(6).

---

(1) الذهبي ، الموقظة ص81 ، 82 .
(2) الذهبي ، الميزان (27/1 ، 28).
(3) المرجع السابق (1/ 5 ، 6).
(4) الذهبي ، السير (7/ 154).
(5) الذهبي ، الميزان (5/1).
(6) الذهبي ، السير (368/19).

● التدليس

التدليس : رواية الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه ، دون ذكر لفظ التحديث ، وإنما بلفظ محتمل كالعنعنة أو الأنأنة ، التي توهم المستمع اتصال السند بين ذلك الراوي وشيخه وانعدام الوسائط بينهما[1].

وقد كرهه العلماء وعدوه من المهانة لمن يقوم به ، وقبحًا ممن يتعمده ، ولا يحتج العلماء بالحديث المدلس ؛ إذ لو كان في ذلك الراوي المحذوف خيرٌ لصاح به المدلس .

قال الذهبي : "والمدلس داخل في عموم قوله : (وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ) (آل عمران:188) وداخل في قوله عليه السلام : "من غشنا فليس منا" لأنه يوهم السامعين أن حديثه متصل ، وفيه انقطاع"[2].

ويراه الحافظ الذهبي ذلاًّ ومنافيًا للإخلاص ، ويرى فيه جناية على السنة ، والورع تركه[3].

للتدليس صورة معروفة منها تدليس الإسناد بأنواعه المتعددة : التسوية ، والعطف ، والقطع ، والسكوت ، والصيغ . وتدليس الشيوخ ، وذلك معروف ، ولكن الحافظ الذهبي يرى صورًا أخرى للتدليس : فمن ذلك إطلاق المغاربة لفظ "أخبرنا" أو "حدثنا" على الإجازة .

وإحضار الطفل الصغير الذي لا يميز على الشيخ ، ثم يقول ذلك الصغير بعد ذلك : أنبأنا فلان ، فذلك عند الذهبي من ضروب الإرسال[4].

وإذا عرف أن رواية المدلس مردودة إلا إذا صرح بالتحديث ، فإن الحافظ الذهبي لا يرى ذلك على الإطلاق ، فهذا الأعمش يدلس ، وربما دلس عن ضعيف .

---

(1) الخطيب ، الكفاية ص262 ، طبع جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد 1357هـ . ، وابن عبد البر ، التمهيد (27/1).

(2) الذهبي التاريخ (97/11) ، السير (460/7).

(3) الذهبي ، السير (460/7) ، الموقظة ص48-50 .

(4) الذهبي ، الموقظة ص56 ، 58 .

قال الذهبي : "فمتى قال : حدثنا فلا كلام ، ومتى قال : (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم ، كإبراهيم وابن أبي وائل وأبي صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"[1].

● الحديث الحسن

من أكثر القضايا سخونة واضطرابًا في مصطلح الحديث معرفة الحديث الحسن ، وقد عرفه الترمذي ثم الخطابي وآخرون ، ولكن هذه التعريفات لا تصدق عند المحاققة إلا عند أصحابها ، أما جمهور المحدثين فقد استخدموا لفظ الحسن على معان متفاوتة منها الصحيح والحسن الاصطلاحي والضعيف ، بل والمتروك[2] ولكن على اعتبار المعنى الاصطلاحي ، يرى الذهبي أن "الحديث النبوي قسمان ، ليس إلا : صحيح وهو على مراتب ، وضعيف وهو على مراتب"[3].

ويعرف الحديث الحسن بأنه "ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحيح ، وإن شئت قلت : الحسن ما سلم من ضعف الرواة . . . فجاء الحسن مثلاً في آخر مراتب الصحيح"[4].

وحول صعوبة الحديث الحسن يؤكد الذهبي أنه على إياس من إيجاد قاعدة مطردة تندرج فيها الأحاديث الحسان "فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيومًا يصفه بالصحة ويومًا يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه"[5].

● أحاديث الفضائل والشواهد والمتابعات

نقاد الحديث إذا جاءت أحاديث الأحكام تشددوا ودققوا ولم يقبلوا إلا الأثبات والثقات ، وإذا جاءت أحاديث الرغائب والفضائل والسير والملاحم والتفسير

---

(1) الذهبي ، الميزان (224/2).

(2) راجع قضية الحديث الحسن في منهج النقد المتقدمين من المحدثين ص556-588 ، للباحث ، رسالة ماجستير .

(3) الذهبي ، السير (339/7) ، (214/3).

(4) الذهبي ، الموقظة ص26 ، 27 .

(5) المصدر السابق ص28 ، 29 .

ترخصوا بعض الشيء ، ولكن ذلك الترخص وهذا التساهل له خطم وأزمة ، وليس على إطلاقه ، وذلك ما يبينه الذهبي قائلاً : "فيقبلون في ذلك ما ضُعف إسناده لا ما اتهم رواته ، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها"[1].

والأمر بحاله في الرواة المعتبر بهم في الشواهد والمتابعات ، فيقبل في المتابعة أو الشاهد رواية الضعيف المقارب دون الواهي أو الكذاب أو ما شابه ذلك[2].

● سرقة الحديث

يعرف الحافظ الذهبي سرقة الحديث : "بأن يكون محدث منفردًا بحديث فيجيء السارق فيدعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث"[3].

وقد يسوق الراوي إسناد حديث لمتن حديث آخر ، وهو في تلك الحال إما أنه وهم وأخطأ فذلك محتمل ، وصاحبه إذا تبين له خطؤه رجع عن ذلك الوهم أو يكون الراوي متعمدًا ، وذلك الذي يقال عنه : يسرق الحديث .

وسرقة الحديث درجات بعضها شر من بعض : "فمن سرق السماع وادعى ما لم يسمع من الكتب والأجزاء فهذا كذب مجرد على الشيوخ وليس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفلح من تعاناه ، بل يفتضح أمره في حياته أو بعد وفاته عقوبة من الله تعالى ، وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده ، فهو أخف جرمًا ممن سرق حديثًا لم يصح متنه وركب له إسنادًا صحيحًا ، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء ، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام فهو أعظم إثمًا"[4].

● التفرد

كثيرًا ما يعل النقاد الروايات للتفرد ، ويجعلون تفرد الراوي مظنة الوهم والخطأ ، والمراد به أن يروي الراوي حديثًا دون أن يشاركه الآخرون ، وهو بمعنى الغريب والشاذ لغة .

---

(1) الذهبي ، السير (520/8).

(2) المصدر السابق (184/6).

(3) الذهبي ، التاريخ (140/17).

(4) الذهبي ، الموقظة ص60 ، 61 .

ويزداد الإنكار على ذلك المتفرد إذا كان شيخه قد اجتمع عليه الكثير من الطلاب ، أو كان ذلك المتفرد من عوام التلاميذ وليس من خواصهم ، أو يكون حفظه دون حفظ كثير من تلامذة الشيخ الملازمين له[1].

ويقرر الحافظ الذهبي أن كثيراً من الثقات يتفردون ، ولا يتابعون على بعض حديثهم ، وليس كل تفرد قادحًا في ذلك الثقة[2].

ولكن التفرد لا بد أن يراعى فيه قرائن منها الحفظ والإتقان وملازمة الشيخ وكون المتفرد من مطلق الثقات أم من الأئمة الحفاظ إلى غير ذلك ، فكما يكون التفرد مصدر تضعيف للرواية ، فقد يكون أرفع لرتبة ذلك المتفرد .

قال الذهبي : "بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه"[3].

وقد تفرد الفريابي عن الثوري رحمهما الله ، وعلى جلالة الثوري وكثرة التلاميذ من حوله ، فالذهبي لم ينكر لمحمد بن يوسف الفريابي ذلك التفرد "لأنه لازمه مدة"[4] ولم ينكر على سليمان بن أحمد الطبري الحافظ التفرد "في سعة ما روى"[5].

أما إدريس بن يحيى الخولاني فقد تفرد بحديث : "من أطعم أخاه المسلم حتى يشبعه وسقاه من الماء حتى يرويه . . . " الحديث ، فالحافظ الذهبي قد حكم على ذلك الحديث بالنكارة والغرابة لكون المتفرد به "أحد الزهاد"[6].

وقد روى نعيم عن عيسى بن يونس بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم : "تفترق أمتي بضع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور . . . " الحديث ، وقد وهَّم الحافظ يحيى بن معين نعيمًا ورأى أنه شُبه له .

---

(1) مسلم ، ومقدمة صحيح مسلم (5/1 ، 6) ، وابن رجب ، شرح علل الترمذي ص208 .
(2) الذهبي ، الميزان (306/2) ، التاريخ (377/13).
(3) الذهبي ، الميزان (140/3).
(4) المصدر السابق (71/4).
(5) المصدر السابق (195/2).
(6) الذهبي ، الميزان (46/2).

وقد خالفه الحافظ الذهبي في نسبة ذلك الوهم إلى نعيم ، ورجح أن الخطأ من عيسى بن يونس ؛ إذ التفرد ليس متحققًا في حق نعيم لمشاركة سويد وعبد الله ابن جعفر ، والحكم بن المبارك نعيمًا في رواية ذلك عن عيسى بن يونس .

قال الذهبي : "هؤلاء أربعة لا يجوز في العادة أن يتفقوا على باطل ، فإن كان خطأ فمن عيسى بن يونس"[1].

● ليس كل علو يغتر به

المحدِّثون يبحثون عن الروايات الصحيحة ، ويطلبون الأسانيد العالية ، وقد خاضوا في سبيل ذلك الأسفار ، وعبروا من أجله البحار ، مع اتصال الحديث لهم من طرق نازلة ، وافتخر طلاب الحديث بالروايات التي تقل فيها الوسائط بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصار لكل محدث عوالٍ يشتهر بها .

ومع ذلك فالحافظ الذهبي مع كوكبة المحققين من النقاد ، لا يرى العلو وحده سببًا لقبول الرواية ، ولا يراه مطمعًا إذا خلت تلك الرواية من دلائل الصحة وأمارات الوثوق .

ولهذا يرى الذهبي عدم التشاغل بتخريج عوالي يعلى بن الأشدق ؛ لأنها مما لا يفرح به ، فقد كذبه أبو زرعة ، وقال ابن حبان : "لا تحل الرواية عنه"[2].

ووجه تحذيرًا ألا نغتر بعلو أحاديث أحمد بن القاسم اللُّكي ؛ لأنها أباطيل[3] ولم يفرح بعلو حديث عثمان بن الخطاب الذي روى عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ، فقال : "هذا مما لا أفرح بعلوه ، لعلمي بأن هذا الكذاب ما رأى عليًّا رضي الله عنه أصلاً ، ولا والله رأى من رآه"[4].

● ليس كل معنى صحيح حديثًا

المعاني النبيلة والألفاظ المحكمة ذات وقع في النفس وتأثير على المتلقي ، وفرق بين الإعجاب بالقول أو قبوله ، وبين نسبة القول للنبي صلى الله عليه وسلم فالأقوال الحكيمة

---

(1) الذهبي ، الميزان (268/4).

(2) الذهبي ، التاريخ (474/12).

(3) الذهبي ، معجم الشيوخ (42/2 ، 43).

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (980/3).

والكلمات العذبة ليس لها ما لقول الرسول صلى اللـه عليه وسلم من قدسية وتشريع ؛ لذا وجب التفريق بين كون القول صحيحًا وبين كونه أثرًا .

فقد روي من طريق قتادة بن رستم ، عن ابن عمر مرفوعًا : "الويل كل الويل لمن ترك عياله بخير ، وقدم على ربه بشرٍّ" ، قال الذهبي : "وإن كان معناه حقًّا فهو موضوع"[1].

وقد رُوي عن جابر مرفوعًا : "لا يبغض أبا بكر وعمر مؤمن ولا يحبهما منافق" فانتقد الحافظ الذهبي سنده ؛ إذ جاء من رواية عبد الرحمن بن مالك ابن مغول . قال أحمد والدارقطني : متروك . وقال أبو داود : كذاب . وقال النسائي : "ليس بثقة" ، ومع ذلك قال الذهبي : "ولكن هو كلام صحيح"[2].

وروى يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعًا : "أخوف ما أخاف على أمتي تصديق بالنجوم وتكذيب بالقدر ، ولا يؤمن عبد باللـه حتى يؤمن بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره" .

قال الذهبي : "وهو كلام صحيح ، لكن الحديث واهٍ لمكان الرقاشي"[3].

- رواية الموضوعات للتحذير منها

يحذر العلماء من الوضاعين والضعفاء وينهون الرواة عن الأخذ من أصحاب الأباطيل ، ولكن على الخواص من العلماء والمهرة من المحدثين أن يتعرفوا على الموضوعات بمتونها وأسانيدها ، خشية أن يقلب بعض الأشقياء أسانيدها ، فيحدث بها بأسانيد صحيحة محدثًا اضطرابًا عند صغار الطلاب .

ولذلك لا يجد الحافظ الذهبي غضاضة في ذكر الموضوعات والبواطيل ، ولكنه يقرن ذلك بوضعه وبطلانه ، فقد ذكر حديث ابن عباس مرفوعًا : "من حفظ على أمتي حديثًا واحدًا كان له أجر أحدٍ وسبعين نبيًّا صديقًا".

قال الذهبي : "هذا مما تحرم روايته إلا مقرونا بأنه مكذوب من غير تردد"[4].

---

(1) الذهبي ، الميزان (385/3).

(2) المصدر السابق (584/2).

(3) الذهبي ، السير (287/8).

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1239/4).

روى الحافظ الذهبي حديث محمد بن كثير بسنده "لما خطب علي فاطمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . " وفيه : "كأنك إنما ادخرتني لفقير قريش؟ فقال : والذي بعثني بالحق ما تكلمت بهذا حتى أذن الله فيه من السماء" .
ثم قال الذهبي : "ولم أرو هذا ونحوه إلا للتزييف والكشف"[1].

وروى حديث علي بن أبي طالب ﷺ مرفوعًا ، وفيه : "سمعت إسرافيل ، سمعت القلم ، سمعت اللوح يقول ، سمعت الله من فوق العرش يقول للشيء كن فيكون ، فلا يبلغ الكاف النون حتى يكون ما يكون"، قال الذهبي : "هذا حديث باطل . . . رويته للتحذير منه"[2].

وقد روي من حديث علي مرفوعًا : "يا علي أما الغسل فغسلني أنت ، وابن عباس يصب الماء ، وجبريل ثالثكما . . . " ، قال الذهبي : "هذا حديث موضوع ، وأراه من افتراء عبد المنعم ، وإنما رويته لهتك حاله"[3].

وروى الذهبي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قول الله تعالى : (وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) (الطلاق:12) قال : "سبع أرضين ، وفي كل أرض نبي كنبيكم ، وآدم كآدمكم ، ونوح كنوحكم ..." ، ثم قال الذهبي : "وهذه بلية تحير السامع ، كتبتها استطرادًا للتعجب ، وهو من قبيل : اسمع واسكت"[4].

● الحديث الضعيف درجات

كما أن للثقات درجات متفاوتة ، وللضعفاء منازل ، فكذلك الحكم على الحديث ، والحديث المردود : منه الضعيف ثم الغريب ، فالمنكر والباطل ، والموضوع .
ولكلٍّ منزلته في الضعف من حيث التحديث به في أبواب دون أخرى ، أو المنع من روايته مطلقًا إلى غير ذلك .

---

(1) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص29 ، 30 ، تحقيق أشرف عبد المقصود ، دار أضواء السلف 1416هـ -1995م .
(2) المصدر السابق ص54 .
(3) المصدر السابق ص51 .
(4) المصدر السابق ص75 .

فقد روى أحمد بن مصعب المروزي عن عمر بن هارون البلخي حديثًا باطلاً ، قال الذهبي : "لا يحتمله عمر مع ضعفه"[1] فمع ثبوت الضعف على عمر البلخي إلا أن ذلك الحديث قد تعدى في الوهن إلى ما لا يحتمله ضعف عمر ، ومن ثَمَّ ألصق بأحمد المروزي .

وقد تفرد يونس ، وهو أحد الحفاظ المبرزين بأحاديث ، وهو حافظ جليل القدر ، احتج به البخاري ومسلم في الأصول . قال ابن سعد : "ربما جاء بالشيء المنكر" .

فانتقده الذهبي بأن يونس وأمثاله إذا تفردوا لا يعد تفردهم منكرًا ، قال الذهبي : "ليس ذاك عند أكثر الحافظ منكرًا ؛ بل غريب"[2].

وروي من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "الوضوء من البول مرة مرة ، ومن الغائط مرتين مرتين ، ومن الجنابة ثلاثًا ثلاثًا" قال ابن عدي : "وهو منكر" ورأى الذهبي أن ذلك المتن قد تعدى في الوهن درجة النكارة إلى البطلان ، فقال : "بل باطل"[3].

ويوضح الحافظ الذهبي أن راوي الموضوعات أحد رجلين ، إما متعمد أو أنه يحدث على الوهم ، ولكلٍّ منهما حكم مستقل ، قال الذهبي : "إن كان تعمد فهو كذاب ، وإن كان شبه له فهو متروك لا يعي"[4].

● بين وضع السند ووضع المتن

التدليس وسرقه الحديث مما تؤخذ على الراوي ، ولكن ذلك في الأسانيد ، وإن كان صاحبه متشبعًا بما لم يُعط ، وقد أتى فعلاً منافيًا للإخلاص ؛ إلا أن ذلك أخف بكثير من وضع متن والتكثر برواية الموضوعات والأباطيل .

وقد احتملت رواية المنكرات في الأسانيد مع انتقادها ، أما المتون فلا سبيل إلى احتمال النكارة فيها ؛ إذ تشابك الأسانيد ، وتشابه سلاسل الرواة مظنة الوهم والخطأ بخلاف المتون ؛ لذا فالنقاد يعولون كثيرًا في النقد على المتون .

---

(1) الذهبي ، الميزان (156/1).

(2) الذهبي ، السير (300/6).

(3) الذهبي ، الميزان (283/3).

(4) المصدر السابق (360/2).

فحجاج بن نصير الفساطيطي ، ضعفه كثيرون ، ولكن الحافظ الذهبي يشير إلى أن ضعفه من جهة الوهم لا التعمد ؛ لأنه : "لم يأت بمتن منكر"[1].

وأما يحيى الحماني ، فقد كان مبرزًا في الحفظ ، عيب عليه تلقط أحاديث وادعاء روايتها على وجه التدليس موهمًا سماعها ، ولكن الذهبي ، وإن انتقد ذلك الصنيع إلا أنه يراه "أخف من افتراء المتون"[2].

وكون الراوي لم يتقن الأسانيد ، أو وقع له وهم فيها ليس بقادح في الراوي إن حدث ذلك منه على سبيل الخطأ ، ولكن كثرة ذلك في المتون لا تستساغ فأبو حذافة السهمي راوي الموطأ عن مالك له أوابد ، ويرى الذهبي أن أبا حذافة لم يتعمد قائلاً : "ولم ينقم على أبي حذافة متن ؛ بل إسناد ، ولم يكن ممن يتعمد"[3].

أما ابن جوصا الحافظ فله وهم كما لغيره ، ولكون ذلك يقع في الأسانيد لا المتون ، جعل الذهبي من يضعفه بذلك متعنتًا [4].

وقد يتهم الراوي بالكذب ، ولكن المعرفة الدقيقة بذلك الراوي تصرف ذلك اللفظ عن ظاهره إلى ما يتناسب مع حال ذلك الراوي ، فقد قال الخطيب : "أبو علي الأهوازي كذاب في القراءات والحديث جميعًا" قال الذهبي : "يريد تركيب الإسناد وادعاء اللقاء ، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا ، ما أجوز ذلك عليه"[5].

كما يوصف الحديث بأنه موضوع وبالمعرفة بذلك المتن يُوَجَّه ذلك القول إلى السند فقد روي حديث "طلب العلم فريضة" من طريق إبراهيم بن موسى المروزي ، عن مالك ، عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا .

قال أحمد : هذا كذاب . ووجه الذهبي ذلك القول قائلاً : "يعني بهذا الإسناد ، وإلا فالمتن له طرق ضعيفة"[6].

---

(1) الذهبي ، الميزان (465/1).

(2) الذهبي ، السير (536/1 ، 537).

(3) الذهبي ، الميزان (83/1).

(4) الذهبي ، السير (18/15).

(5) الذهبي ، السير (17/18 ، 18).

(6) الذهبي ، الميزان (69/1).

● ناقد المتن

ناقد المتن ينبغي أن تختلط ألفاظ النبوة بلحمه ودمه ، حتى يميز بين أنوار ألفاظ النبوة وظلمة كلام الوضاعين . قال ابن دقيق العيد : "فحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم هيئة نفسانية وملكة قوية يعرفون ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز"[1] .

ولابن القيم في ذلك كلام نفيس[2] .

قال الذهبي : "إن لم يكن للإنسان ذوق النقاد وبصر الحفاظ ، وإلا فإنه يضعف الحديث القوي ، ويصحح الحديث الواهي"[3]

وكان الحفاظ يتفاضلون فيما بينهم بالإتيان بالحديث بلفظه ، دون التسمح في ذلك ، ومن هؤلاء أبو بكر بن الجعابي : "الذي كان يفضل الحفاظ بأنه كان يسوق المتون بألفاظها"[4] .

ولم يكن كل العلماء على درجة واحدة من اليقظة حيال المتون الموضوعة ، فقد ألف عبد الله بن محمد بن يعقوب مسندًا لأبي حنيفة ، ولكن فيه أوابد ما تفوه بها الإمام ، قال الذهبي : "راجت على أبي محمد"[5] ابن حزم .

بينما تيقظ الشعبي لهذه المتون ، فانتقد متن حديث : "ولد الزنا شر الثلاثة" وقال : "لو كان كذاك لرجمت أمه وهو في بطنها" .

وروي عن أمامة أن عثمان كان كلاً على مواليه فقال الشعبي : "فهل قتل عثمان إلا صنيعه في مواليه"[6] .

وقد روي أن الإمام أحمد يوم مات وقع النوح في أربعة أصناف : المسلمين واليهود والنصارى والمجوس . وأسلم يوم مات عشرون ألفًا من اليهود والنصارى والمجوس ، وذلك من رواية الوركاني جار الإمام أحمد .

---

(1) السخاوي ، فتح المغيث (249/1).

(2) ابن القيم ، المنار المنيف ص44 ، تحقيق عبد الفتاح ، أبي غدة ، مكتبة ابن تيمية .

(3) الذهبي ، ذيل ديوان الضعفاء ص15، تحقيق حماد الأنصاري مكتبة النهضة الحديثة . ط . 1.

(4) الذهبي ، السير (89/16).

(5) المصدر السابق (425/15).

(6) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (81/1).

والحافظ الذهبي انتقد متن هذه الرواية أولاً ولم يحتملها قائلاً : "والعقل يحيل مثل هذا الحادث في بغداد ولا يرويه جماعة تتوفر هممهم ودواعيهم على نقل ما هو دون ذلك ، وكيف يقع مثل هذا الأمر الكبير ولا يذكره المروزي ولا صالح بن أحمد ولا عبد الله بن أحمد بن حنبل . . . فوالله لو أسلم يوم موته عشرة أنفس لكان عظيمًا ، ولكان ينبغي أن يرويه نحو من عشرة أنفس".

ثم ظهر للحافظ الذهبي بعد ذلك ضعف ذلك السند ، فالوركاني مات قبل أحمد بدهر ؛ سنة مائتين وثمانية وعشرين[1].

وليس كل أحد يتكلم في نقد المتون ، فذاك ميدان له فرسانه ، وتلك مكانة لا يتأهل لها إلا بمعرفة وحفظ وإتقان وذوق ، وتقوى من الله ونور يقذفه في قلب ذلك الناقد .

فقد كان محمد بن وضاح بن بزيع معظمًا ، ذا ورع وفضل ، ولكن عيب عليه رده لكثير من الأحاديث ، وقوله في كثير من الأحاديث الثابتة : "ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم"[2].

● الجرح والتعديل

الحافظ الذهبي إمام في الجرح والتعديل ومعرفة الرواة ، وله في ذلك الميدان آثار وآراء ، يتعامل مع ذلك الباب تعاملاً غير تقليدي ، وقد أصل القواعد في ذلك في مرونته المعهودة التي لا تعرف الجمود ، وقد رد كثيرًا من الطعون في الرواة إذا ثبت له أن ذلك عن تعنت ، أو عن اجتهاد ثبت خطؤه ، وكذلك رفض الجرح إذا كان الراوي أقوى وأثبت من المجرح ، أو إذا كان الجرح غير ثابت عن المجرح ، ورد كثيرًا من الجرح الغير مفسر إذا تفرد به الناقد .

وللحافظ الذهبي رؤى في التعديل ، فقد تغاضى عن أخطاء الراوي النادرة إذا ثبت أن ما أصاب فيه الراوي أكثر بكثير ، وكذلك عدم إهدار الراوي كلية ، وإنما الرواة في التوثيق درجات ، منهم من بلغ أعلى الدرجات في التوثق ، ومنهم من قلت درجته ، ولكنه لا يهمل كلية ، وإنما يحتاج إليه في أبواب دون أبواب .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (143/18).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (647/2).

كما اعتبر الحافظ الذهبي حالات الراوي المتعددة ، فقد يكون ثقة في وقت دون آخر ، فيعمل بما ضبطه من المرويات ، ويغض الطرف عن الروايات التي تساهل فيها . مع الاعتبار أن شهرة الراوي ليست دليلاً مطلقًا على الاعتماد عليه ، كما أن عدم شهرة الراوي ليست حجة قاطعة على ضعفه .

وهكذا أكد الحافظ الذهبي بمؤلفاته وآرائه ومباحثه في الجرح والتعديل أنه من فرسان ذلك الميدان ، وأنه يمارس ذلك الفن ممارسة عليم بدروبه خبير بمسالكه .

● قواعد في الجرح والتعديل

الحافظ الذهبي له في الجرح والتعديل مصنفات مشهورة ، على نتائجها عمل أهل العلم ، ومن تلك المصنفات المغني في الضعفاء وميزان الاعتدال .

ومن تلك الخبرات التي مر بها الحافظ الذهبي قسَّم الرواة إلى أقسام ، وطبقات فقال : "فأعلى العبارات في الرواة المقبولين : ثبت حجة ، وثبت حافظ ، وثقة متقن ، وثقة ثقة ، ثم ثقة صدوق ، ولا بأس به ، وليس به بأس ، ثم محله الصدق ، وجيد الحديث ، وصالح الحديث ، وشيخ وسط ، وشيخ حسن الحديث ، وصدوق إن شاء الله ، وصويلح ، ونحو ذلك"[1].

وشبه هؤلاء الثقات والعدول بحسب درجاتهم بمراحل القوة في البدن ، فقال : "فمنهم العدل الحجة ، كالشاب القوي المعافى ؛ ومنهم من هو ثقة صدوق ، كالشاب الصحيح المتوسط في القوة ، ومنهم من هو صدوق أو لا بأس به كالكهل المعافى ، ومنهم الصدوق الذي فيه لين ، كمن هو في عافية ، لكن يوجعه رأسه أو به دمل"[2].

وعن العبارات المستخدمة في الجرح ، ومعرفة منازل الرواة المجروحين قال الذهبي في مقدمة الميزان : "وأردى عبارات الجرح : دجال كذاب . أو وضاع يضع الحديث ، ثم متهم بالكذب ، ومتفق على تركه ، ثم متروك ليس بثقة وسكتوا عنه ، وذاهب الحديث وفيه نظر ، وهالك وساقط ، ثم واهٍ بمرة ، وليس

---

(1) الذهبي ، ميزان الاعتدال (4/1).

(2) الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص171 ، تحقيق عبد الفتاح ، أبي غدة ، مكتبة الرشد ط5 . 1984م-1404هـ .

بشيء ، وضعيف جدًّا ، وضعفوه . . . ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه ، أو على التوقف فيه ، أو على جواز أن يحتج به مع لينٍ ما فيه"[1].

وكما شبه الثقات بالبدن الصحيح فقد شبه الضعاف بالبدن العليل ، وتتفاوت درجة علته باختلاف درجة ضعف ذلك الراوي فقال :"ومنهم الضعيف ، كالذي تحامل ويشهد الجماعة محمومًا ، ولا يرمي جنبه ، ومنهم الضعيف الواهي ، كالرجل المريض في الفراش ، وبالتطبيب ترجى عافيته ، ومنهم الساقط المتروك ، كصاحب المرض الحاد الخطر ، وآخر حاله كحال من سقطت قوته ، وأشرف على التلف ، وآخر من الهالكين كالمحتضر الذي ينازع"[2].

وبمعرفة الحافظ الذهبي بنقاد الرواة ، فهو يرى يحيى بن سعيد القطان متعنتًا في الرجال ؛ لذا يرى عدم الاعتماد على جرحه إذا تفرد بذلك الجرح ، فقال : "فإذا رأيته قد وثق شيخًا فاعتمد عليه ، أما إذا لين أحدًا فتأنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه"[3] وكذلك أبو حاتم الرازي ، فإنه لا يعتمده إذا انفرد بتضعيف فقال : "فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، وقد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة ، ليس بقوي أو نحو ذلك"[4].

وكثيرًا ما يهمل النقاد الثقة بحجة أنه تغير قبل موته ، وقد يكون ذلك الإهمال جائرًا ، فما كل من اختلط قد حدث زمن اختلاطه ، فكثير من المحدثين قد امتنعوا عن التحديث ، أو منعهم ذووهم من ذلك حال الاختلاط .

قال الذهبي : "كل تغير يوجد في مرض الموت ، فليس بقادح في الثقة ، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك ، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك ، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة ، فيحدِّث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه ، فيخالف فيه"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (4/1).

(2) الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله ص171 .

(3) الذهبي ، السير (183/9).

(4) المصدر السابق (260/13).

(5) المصدر السابق (254/10).

وقد حكم ابن حبان على عبد الله بن إنسان أبي محمد بأنه صدوق يخطئ كثيرًا على قلة روايته . ولكن الحافظ الذهبي يرى في ذلك تناقضًا ، فقال : "وهذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روى عدة أحاديث ، فأما عبد الله هذا ، فهذا الحديث أول ما عنده وآخره ، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود"[1] وقال في موضع آخر : "والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك"[2] .

وقد تحدث الإمام مالك عن كتبه وذكر أنه لا يروي إلا عن الثقات ، فعندما سئل عن أحد الرواة قال مالك : "لو كان ثقة لرأيته في كتبي" .

قال الحافظ : "ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم مما قال ؛ أن كل من روى عنه ، وهو عنده ثقة ، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال"[3] .

وقد روى أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي شيخ الشيعة حديث : "أنا مدينة العلم . . . " وأبو الصلت واهٍ ، وعلاقة تشيعه بمتن الحديث ظاهرة ، ومع ذلك فقد وثقه يحيى بن معين ، فرفض ذلك الذهبي ، وأقر قاعدة مهمة فقال : "جبلت القلوب على حب من أحسن إليها ، وكان هذا بارًّا بيحيى ، ونحن نسمع من يحيى دائمًا ، ونحتج بقوله في الرجال ، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته"[4] .

وقد فسر الحافظ الذهبي بعض الألفاظ الغامضة ، التي استخدمت كثيرًا ، واحتاجت إلى بيان ، ومن ذلك قول الإمام أحمد عندما يسأل عن راوٍ : كذا وكذا . قال الذهبي : "هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده ، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين"[5] .

وقد يترك أئمة الجرح ذكر بعض الرواة في كتب الضعفاء عن عمد ؛ وذلك لأنهم قد خرجوا من حيز الضعف إلى الزندقة ، فهؤلاء لا إسلام لهم ، ومن هؤلاء

---

(1) الذهبي ، الميزان (393/2).

(2) الذهبي ، السير (429/9).

(3) المصدر السابق (72/8).

(4) الذهبي ، السير (447/1).

(5) الذهبي ، الميزان (483/4).

إسحاق بن محمد النخعي الأحمر ، ذكر الخطيب أنه كان يقول : "إن عليًّا هو اللــه" وقال الذهبي : "من وصل إلى هذا الحد فهو كافر لعين من إخوان النصارى" .

ومع ذلك فقد ترجم له الذهبي في الميـزان مسـتغفرًا اللــه تعـالى ، لأنـه ذكـره في مصنفاته ثم علل الرواية عنه قائلاً : "بل روايتي عنه لهتك حاله"[1].

ولعل ذكر من هذا حاله للتحـذير منـه أولى ، فـإذا عـرف حالـه قـوم ، فربما يـأتي آخرون ممن لا يعرفون حاله ، فيغترون بعدم ذكره في دواوين الضعفاء ، فيظنونه مـن المستورين ، وليس كذلك !

● الجرح المردود

الناقد الفطن لايسارع إلى أقوال أئمة الجرح والتعـديل ، مسـلمًا بكـل قـول ، وإنما ينبغي أن يُخضع الناقد تلك الأقوال لمعايير النقد ، وأن يمرر تلك الآراء عبر أصول ذلـك العلم ، ولرد الجرح أسباب متعددة ، من ذلك :

1- تعنت المجرِّح : قـد يتعنت المـجـرح ، ويـدلل على أسباب جـرحــه بـمــا لا طائـل تحته ، وينسب الرواة بل الأئمة إلى ما لا يرضاه ميزان الإنصاف لأقل هفوة ونـادر الخطأ . قال الذهبي : "كان طائفة من المحدثين يتنطعون في من له هفوة صغيرة تخالف السنة"[2].

وقد رد الحافظ الذهبي جرح أبي حاتم الرازي لأبي ثور الكلبي مـع توثيـق النسـائي والناس له ، واصفًا ذلك الجرح بالغلو[3].

وقد بدت من ابن علية رحمه اللـه هفوة فتاب منهـا ، ولكـن منصـور بـن سـلمة الخزاعي عدَّ ذلك سببًا في عدم التحديث عنه قائلاً : "ليس من قـارف الـذنب كمـن لم يقارفه" . قال الحافظ الذهبي : "هذا من الجرح المردود ؛ لأنه غلو"[4].

أما الحاكم فقد زلق زلقة عظيمة إذ قال عـن الإمـام ابـن قتيبـة : "أجمعـت الأمـة أنه كذاب" فرد الذهبي عليـه ذلـك القـول قـائلاً : "هـذا بغـي وتخـرص"[5] ، ووصـف

(1) الذهبي ، الميزان (196/1 ، 197).

(2) الذهبي ، السير (466/10).

(3) الذهبي ، الميزان (29/1).

(4) المصدر السابق (219/1 ، 220).

(5) الذهبي ، المغني (509/1).

صنيع الحاكم بأنه مجازفة بشعة برغم كون ابن قتيبة كثير النقل من الصحف كشأن الإخباريين[1] .

وقال أبو خيثمة لابنه : "لا تكتب عن أبي مصعب ، واكتب عمن شئت" ، وكان أبو مصعب أحمد بن بكر على شرطة عبيد الله بن الحسن عامل المأمون على المدينة وولي القضاء .

قال الذهبي : "أظنه نهاه عنه لدخوله في القضاء والمظالم ، وإلا فهو ثقة نادر الغلط ، كبير الشأن"[2] .

وغض إبراهيم النخعي من شأن ابن أبي ليلى قائلاً : "كان صاحب أمراء" . قال الذهبي : "وبمثل هذا لا يُليَّن الثقة"[3] .

بل تعدى الأمر إلى الحافظ الزهري ، فقد أهدره البعض لكونه كان مداخلاً للأمراء . قال الذهبي : "ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة ، وأين مثل الزهري رحمه الله"[4] .

وأُخذ على الحارث بن محمد بن أبي أسامة أخذه أجرا على الرواية ، قال الذهبي : "فلعله ـ وهو الظاهر ـ أنه كان محتاجًا ، فلا ضير"[5] .

وقد قال أبو داود : "إنه لايحدث عن فضل الأعرج ؛ لأنه كان لا يفوته حديث جيد" .

قال الذهبي : "ما بهذا الخيال يغمز الحافظ ، ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في سننه"[6] .

2- الاجتهاد المردود : قد يكون الجرح ناشئًا عن اجتهاد من أحد أئمة الجرح والتعديل ، ولكن هذا الاجتهاد وإن أصاب أحيانًا ، فهو يرد إذا فقد أدواته ولم يأت ببرهان على دلالاته .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (383/20) ، والسير (299/13).

(2) الذهبي ، التاريخ (154/18 ، 155) ، والسير (437/11).

(3) الذهبي ، الميزان (584/2).

(4) الذهبي ، السير (339/5).

(5) الذهبي ، السير (389/13 ، 390).

(6) المصدر السابق (210/12).

فقد قوى الإمام شعبةُ محمدَ بن إسحاق وحجاج بن أرطاة ، وهما من أركان التدليس ، وقلل من شأن خالد الحذاء وهشام بن حسان ، وهما من رواة الصحيحين .

قال الذهبي : "هذا الاجتهاد من شعبة مردود ، لا يلتفت إليه ؛ بل خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين ، هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق"[1] .

وقال في موضع آخر : "وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده ، وهذه زلة من عالم"[2] .

وقدم يحيى القطان مجالدًا على جعفر بن محمد ، فلم يوافقه على ذلك الحافظ الذهبي لمخالفة اجتهاد يحيى لما عليه جمهور النقاد ، فقال : "هذه من زلقات يحيى القطان ؛ بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرًا أوثق من مجالد"[3] .

وقال أبو الحسن ابن القطان الفاسي عن هشام بن عروة : "إنه اختلط" ، فلم يُعر الحافظ الذهبي ذلك القول اهتمامًا ووصفه بأنه : "قول مردود مرذول"[4] .

فإنه لم يسلم من الوهم أحد من الكبار ، وفرق كبير بين الاختلاط ، والتغير الذي يصيب الحافظ إذا كبر فيتغير حفظه وتنقص حدة ذهنه .

وقد ضعَّف النسائي رحمه الله هدبة بن خالد مع توثيق ابن معين ، ورواية الشيخين له ، وقول ابن عدي : "إنه لا يعرف له ما ينكر" . قال الذهبي : "هنا لا يقبل تضعيف أبي عبد الرحمن"[5] .

وكذلك ضعف النسائي يحيى بن بكير مع غزارة علمه ، ومعرفته بالحديث ورواية الشيخين له ، قال الذهبي : "وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه ... وهذا جرح مردود"[6] .

---

(1) الذهبي ، السير (191/6).

(2) الذهبي ، الميزان (296/4).

(3) الذهبي ، السير (256/6).

(4) المصدر السابق (35/6 ، 36).

(5) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (465/2).

(6) الذهبي ، السير (614/10).

وعلى وجه النقيض قد يوثق البعض الضعيف ، ولكن توافر من يضعف ذلك الراوي ، لا يجعل مسوغًا لتوثيق ذلك الواهي ، فقد وثق الواقديَّ غيرُ واحد "لكن لا عبرة بقولهم مع توافر من تركه"[1].

3- جرح غير ثابت : قد ينسب إلى بعض النقاد أقوالٌ في الجرح ، ولكن بعد التمحيص والتدقيق يتبين خلاف ذلك ، فمما نسب إلى مالك أنه لايرضى أبا الزناد . ولكن الذهبي لا يقر ذلك بقرائن ، فقال : "وهذا لم يصح ، وقد أكثر عنه مالك في موطئه"[2].

ونسب إلى النسائي قوله في أبي صالح باذام : "ليس بثقة" ، ويرى الذهبي أن ذلك القول قد حدث له تصحيف ، وأن صوابه : "ليس بقوي" ، ومما يؤيد ذلك أن النسائي : "لا يقول ليس بثقة في رجل مخرج في كتابه"[3].

ويروى عن عبد الله بن أحمد أن أباه أمسك عن الرواية عن ابن المديني ، وذلك قول يفنده الواقع الحديثي ؛ إذ رواية أحمد عن ابن المديني مشتهرة ، قال الذهبي : "ولم أر ذلك ، بل في مسنده عنه أحاديث ، وفي صحيح البخاري عنه جملة وافرة"[4].

وقد حكى أبو حاتم الرازي أن البخاري تكلم في أبي تميلة يحيى بن واضح ، وتابعه على ذلك ابن الجوزي ، ولكن مقتضى ذلك القول عارٍ من الصحة ، فلا ذكر لأبي تميلة في كتابي الضعفاء الكبير والصغير للبخاري : "ثم إن البخاري قد احتج بأبي تميلة "[5].

4- لفظ جرح غير مقصود : وقد يطلق النقاد على الراوي لفظًا من ألفاظ الجرح ، ولا يقصد المعنى الاصطلاحي لذلك اللفظ ، فيوضح الحافظ الذهبي مقصود اللفظ بدلائله وقرائنه فقد رمي أبو كريب أحمد العطاردي بالكذب ، وذلك القول لا يُحمل على اصطلاح القوم ، والحافظ الذهبي يحمله على النطق واللهجة لا في الحديث ، ويستدل على ذلك بأن أبا كريب سمع من

---

(1) الذهبي ، التاريخ (367/14).

(2) الذهبي ، السير (249/5).

(3) المصدر السابق (37/5 ، 38).

(4) المصدر السابق (59/11).

(5) المصدر السابق (211/9).

يونس بن بكير ، وسمع من أبيه "ومما يدل على صدقه أنه روى أوراقًا في المغازي عن أبيه عن يونس بنزول ، فهذا يدل على تحرِّيه الصدق"[1].

ومن ذلك قول الشعبي عن الحارث : "كذاب" ولكن الذهبي يحمل ذلك من الشعبي على الخطأ ، قائلاً : "فلأي شيء يروي عنه"[2] ، وكذلك يدعم قوله باحتجاج النسائي به ، مع تحري النسائي في النقد وتخيره للرجال .

وقد تكلم ابن عون في حبيب بن أبي ثابت مع توثيق ابن معين له ، واحتجاج أرباب الصحاح به ، وعند معرفة قول ابن عون يتبين وهم تضعيف ذلك الراوي . قال الذهبي : "وغاية ما قال فيه ابن عون : كان أعور . وهذا وصف لا جرح"[3].

5- جرح غير مفسر : وقد يجرح الراوي بلفظ مجمل ، يحتمل وجوهًا عدة ، فلا ينبغي الإسراع بقبول ذلك الجرح ، حتى يعلم سببه وخاصة إذا تفرد صاحب اللفظ المجمل بالجرح ، فقد غمز أبو الفتح الأزدي مروان بن جعفر ابن سعد قائلاً : "يتكلمون فيه" .

قال الذهبي : "هذا غير مفسر فلا يضر"[4].

وقد جرح أبو بكر الجعابي عليَّ بن معبد بن نوح ، بأن عنده عجائب ، قال الذهبي : "قول أبي بكر : عنده عجائب ، عبارة محتملة للتليين ، فلا تقبل إلا مفسرة ، والرجل فثقة صادق صاحب حديث ، ولكنه يأتي بغرائب عن من يحتملها"[5].

6- الرواي أقوى من المجرح : وتأتي الطامة الكبرى عندما يتكلم حجر في جبل ، ويجرح ضعيف إمامًا من الأئمة ، وعندئذ لا يعار ذلك الجرح اهتمامًا ، ولا يجد له آذانًا تسمع له .

فقد ضعف أبو الفتح الأزدي الحارث بن أبي أسامة ، قال الذهبي : "هذه مجازفة ، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه"[6].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (260/20 ، 261) ، السير (57/13).
(2) الذهبي التاريخ (90/5) ، السير (153/4).
(3) الذهبي ، الميزان (451/1).
(4) الذهبي ، التاريخ (17/ رقم 435).
(5) الذهبي ، السير (634/10).
(6) الذهبي ، السير (389/13) ، والتاريخ (147/21).

وكذلك ضعف الأزدي مُعَمَّر بن سليمان الرقي قائلاً : "في حديثه مناكير" .

قال الذهبي : "ما ألتفت إلى غمز الأزدي له ، ويكفيه أنه ذكره فيمن اسمه معمر بالتخفيف ، وإنما هو مثقل"[1].

وقد ذكر الشاذكوني أن الحكم بن عتيبة يفضل عليًّا على أبي بكر وعمر . ولم يعتمده الذهبي ؛ لكون الراوي أقوى من المجرح فقال :"الشاذكوني ليس بمعتمد ، وما أظن أن الحكم يقع منه هذا"[2].

وقال ابن الثلجي نقلاً عن عباد بن صهيب : "إن حمادًا ـ ابن سلمة ـ كان لا يحفظ" ، قال الذهبي : "ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله ، وقد اتُّهم"[3] .

وقد قال قطبة بن العلاء : "تركت حديث فضيل بن عياض ؛ لأنه روى أحاديث أذرى فيها على عثمان ﵁" ، قال الذهبي : "فمن قطبة وما قطبة حتى يجرح وهو هالك؟!"[4] .

وقد تكلم البعض في كثير من أئمة السنة ، ولم يسلم من الكلام أحد ، ولكن المعيار أن الرجل إذا ثبتت إمامته وفضله لايضره ذلك القول .

فهذا أحمد بن حنبل : "تكلم فيه بعض من ابتدع ، وبالضرورة ، فما زالت رءوس البدع يتكلمون في أئمة السنة"[5].

وترك أبو حاتم الرازي وأبو زرعة حديث البخاري عندما كتب إليهما محمد ابن يحيى الذهلي فيما يتعلق بمسألة اللفظ . قال الذهبي : "إن تركا حديثه أو لم يتركاه ، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم"[6].

وبلغ الأمر بالبعض أن يتعدى إلى مقام الصحابة ، فقد قال البريُّ : "كذب أبو هريرة" .

قال الذهبي : "فما ضر أبا هريرة تكذيب البري ، بل يضر البري تكذيب الحفاظ له"[7].

---

(1) الذهبي ، الميزان (156/4).

(2) الذهبي ، السير (209/5).

(3) الذهبي ، الميزان (593/1).

(4) المصدر السابق (361/3).

(5) الذهبي ، الرواة الثقات ص56 .

(6) الذهبي ، السير (462/12 ، 463).

(7) الذهبي ، الميزان (56/3 ، 57).

7- عدم شهرة الراوي ليست دليل ضعف فيه : قد تدرك الوفاة الراوي قبل إدراك زمان الرواية ، وقبل أن يصل لمرحلة تزاحم الطلاب عليه ، فيذهب بذلك كثير علم طالما حوته الصدور .

فلم ينتشر حديث إبراهيم بن أرومة لأنه مات قبل محل الرواية[1] .

وكذلك فجأ الموت أبا بكر محمد بن حيدرة بن مفوز قبل أوان الرواية[2] .

ولم ينتشر حديث أبي إسحاق الأصبهاني لأنه مات كهلاً[3] .

ومات محمد بن الوليد الزبيدي قديمًا ، فلم ينتشر عنه كثير علم ، مع جلالته وسعة معرفته وملازمته للزهري[4] .

وقد يأتي الراوي زمان الرواية ، ويكون في محل الأداء ، ولكن لا يجد العالم من يلتف حوله ، ويأخذ عنه ، وذلك لظروف المكان والزمان .

فقد كان ابن حنزابة من الحفاظ الثقات ، ولكن حال أوان الرواية "كان علمه كاسدًا بمصر لمكان الدولة الإسماعيلية"[5] .

وكان أبو القاسم الفارسي من أسند أهل الأندلس في زمانه ، وعلى الرغم من ذلك فإن أهل بلاده قد ضيعوه ؛ إذ أهملوا ذلك العالم وأعرضوا عن علمه . قال الذهبي : "ضيعه أهل الأندلس ، ولم يعرفوا قدره ولا ازدحموا عليه لقلة اعتنائهم بالعلو"[6] .

وقد امتنع البعض من التحديث قبل موته ، فلم يتهيأ للعلماء الأخذ عنهم ، ومن هؤلاء أبو حبيب الكناني البصري : "ولامتناعه لم يسمع منه البخاري وأبو حاتم وطبقتهما"[7] .

وكان أبو بكر محمد بن علي النقاش منزويًا "بتنيس" "فلهذا لم ينتشر حديثه"[8] .

---

(1) الذهبي ، السير (146/13).

(2) المصدر السابق (421/19).

(3) الذهبي التاريخ (60/20).

(4) الذهبي ، السير (282/6).

(5) المصدر السابق (485/16).

(6) الذهبي ، التاريخ (324/28).

(7) المصدر السابق (102/15 ، 103) ، تذكرة الحفاظ (365/1).

(8) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (958/3).

8- قلة الخطأ في سعة الرواية : الحافظ إذا كثرت رواياته على الجادة ثم أخطأ في حديث أو حديثين أو ما شابه ذلك ، فإن ذلك دليل تعديل ، بل مما يقضي له بالحفظ والإتقان ، فأولئك إليهم المنتهى في الحفظ ، وتنغمر تلك الأخطاء النادرة في سعة ما روى هؤلاء .

فلا يعتمد الناقد الجهبذ تجريح بعض النقاد للراوي لخطئه في روايات نادرة ، مع تناسي الروايات العظام التي رواها على وجه الصواب .

وقد تكلم البعض في عبد الله بن وهب ، لروايته بعض المقاطيع والمعضلات . قال الذهبي : "وما مَن يروي مائة ألف حديث ، ولا يُستلحق عليه في شيء إلا وهو ثبت حافظ ، والله لو غلط في المائة ألف في مائتي حديث ، لما أثر ذلك في ثقته"[(1)].

وقد أقسم العباس بن عبد العظيم بعد رحلته إلى اليمن للقاء عبد الرزاق والسماع منه ؛ أن عبد الرزاق كذاب والواقدي أصدق منه ، فانتقد الذهبي ذلك القول المستبشع ، ويؤكد حنثه في يمينه ، مسفِّهًا قوله ، وقال مستنكرًا : "يعمد إلى شيخ الإسلام ومحدث الوقت ، ومن احتج به كل أرباب الصحاح ـ وإن كان له أوهام مغمورة ، وغيره أبرع في الحديث منه ـ فيرميه بالكذب ، ويقدم عليه الواقدي؟!"[(2)].

وقد وهم إسحاق بن راهويه في حديثين ، قال الذهبي : "جرى عليه الوهم في حديثين من سبعين ألف حديث ، فلو أخطأ في ثلاثين حديثًا لما حط ذلك رتبته عن الاحتجاج به أبدًا ؛ بل كون إسحاق تُتبع حديثه فلم يوجد له خطأ قط سوى حديثين يدل على أنه أحفظ أهل زمانه"[(3)].

وقد وهم معمر بن راشد في أحاديث معروفة : "احتُملت له في سعة ما أتقن"[(4)].

وضعَّف النسائي والدارقطني وابن عدي إسماعيل بن أبي أويس لروايته بعض الغرائب . قال الذهبي : "الرجل قد وثب إلى ذلك البر ، واعتمده صاحبا

(1) الذهبي التاريخ (269/13) ، السير (228/9).
(2) الذهبي ، السير (571/9 ، 572).
(3) المصدر السابق (379/11).
(4) الذهبي ، الميزان (154/4).

الصحيحين ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى ، فإنه من أوعية العلم"[1].

واستُنكر على أبي داود الطيالسي بعض أحاديث ، قال الذهبي : "أخطأ في أحاديث فكان ماذا؟"[2].

● من قرائن عدم الاعتداد بالجرح

قد يواجه الراوي تجريحًا لا يعتد به ، ولكن عدم الاعتداد بذلك الجرح يحتاج إلى قرينة تؤكد سلامة ساحة ذلك الراوي مما ألصق به ونسب إليه ، ومن هذه القرائن :

اعتماد صاحبي الصحيحين له وروايتهم عنه : فالبخاري ، ومسلم أصحاب شروط قاسية ، وقلما يعتمدون راويًا إلا بعد ثبوت عدالته وضبطه ، إلا أن يكون في المتابعات عند مسلم أو في المعلقات عند البخاري ، وإلا فرواية الشيخين للراوي تزكية له .

فمن هؤلاء إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الحافظ ، فقد كان يحيى القطان لا يرضاه ، وضعفه ابن المديني ، وكذا ابن حزم . قال الذهبي : "إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول ، وهو في الثبت كالأسطوانة ، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعَّفه"[3].

وقال الأزدي في حفص بن ميسرة الصغاني : "يتكلمون فيه" ، قال الذهبي : "بل احتج به أصحاب الصحاح ، فلا يلتفت إلى قول الأزدي"[4].

وقد ضعف أبوحاتم الرازي أبا بدر محمد بن عمرو وبشير بن نهيك ، ولم ير الاحتجاج بهما ، ولكن الحافظ الذهبي يرى أنهما قفزا القنطرة برواية أصحاب الصحاح لهما[5].

---

(1) الذهبي ، السير (392/10 ، 393).
(2) الذهبي ، الرواة الثقات المتكلم فيهم ص103 .
(3) الذهبي ، الميزان (209/1) ، وتذكرة الحفاظ (214/1).
(4) الذهبي ، الميزان (569/1).
(5) الذهبي ، السير (354/9) ، تنقيح التحقيق (331/2) ، تحقيق مصطفى أبو غيط ، دار الوطن ، ط . 1 ، 1421هـ -2000م .

والأمر ذاته دفع عن عبد الكريم بن مالك الجزري[1] وزيد بن وهب الجهني[2] ما نسب إليهما من ضعف .

الاحتجاج بالراوي في كل دواوين الإسلام : فقد ضعف يحيى القطان قيس ابن أبي حازم ، وقال : منكر الحديث ، ورد الذهبي ذلك بأن قيس بن أبي حازم "محتج به في كل دواوين الإسلام"[3] .

ورأى أبو حاتم الرازي عدم الاحتجاج بعباد بن عباد بن حبيب ، وكذلك تابعه ابن سعد ، قال الذهبي معترضًا : "حديثه في الكتب كلها"[4] .

مخالفة الناقد لسائر أهل العلم : انفراد الناقد بجرح الراوي مع توافر أهل العلم الذين تلقوا ذلك الراوي بالقبول ، يجعل في النفس ريبة من ذلك التضعيف وينزع الطمأنينة من الاستسلام لذلك الجرح ، ولذلك دفع الذهبي قول ميمون بن مهران عن نافع مولى ابن عمر أنه كبر وذهب عقله ، وجعل ذلك القول من قبيل الشاذ ؛ لأنه قد "اتفقت الأمة على أنه حجة مطلقًا"[5] .

ورد الذهبي قول من ضعف إسماعيل بن علية لاتفاق علماء الأمة على الاحتجاج به[6] .

ولم يقبل دعوى العباس بن عبد العظيم في الحط على عبد الرزاق ؛ لأن "سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به ، إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى"[7] .

كون الجرح عاريًا من الحجة : إذا تكلم الناقد في الراوي جرحًا فلا بد من دليل على ذلك الجرح ، وإلا كان قوله في ذلك الراوي خارج نطاق الاعتماد ، وبعيدًا عن الإنصاف .

وقد تكلم البعض في موسى بن عامر المري ، صاحب الوليد بن مسلم من غير

---

(1) الذهبي ، الميزان (645/2).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (67/1) ، ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين ص34 .

(3) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (61/1).

(4) الذهبي ، التاريخ (199/12).

(5) الذهبي ، السير (101/5).

(6) المصدر السابق (118/9).

(7) الذهبي ، الميزان (610/2 ، 611).

طائل ، فعدوا تفرده عن الوليد بأحاديث مطعنًا فيه . قال الذهبي : "تُكُلِّم فيه بلا حجة ، ولا ينكر تفرده عن الوليد ؛ فإنه مكثر عنه"[1].

توثيق النقاد المعروفين بالتحري : فقد اعتاد النقاد عند ذكر العباد والزهاد أن يصفوهم بالضعف ، وذاك إن كان غالبًا ، فلاينبغي أن يكون عامًّا ، فقد ضعف البعض مالك بن دينار لكونه من الصالحين ، قال الذهبي : "ولا يلتفت إلى قول من قال : هو من الصالحين الذين لا يحتج بهم ، فهذا النسائي قد وثقه ، وهو لا يوثق أحدًا إلا بعد الجهد"[2].

● درجات الرواة

قسم النقاد الرواة أقسامًا عديدة ، وقد مر قول الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال ، وكيف قسم الثقات والضعفاء إلى أقسام متعددة متفاوتة ، أما النظر إلى الرواة نظرة ضيقة وأنه ليس إلا ثقة وضعيف ، فيخالفه صنيع أئمة النقد ، فقد لا يرقى الراوي إلى مكانة النقاد ، ولكنه لا ينحط إلى مصاف الذين لا تقبل رواياتهم .

ففارق كبير بين ترك الناقد للراوي وبين تليينه له ، فالراوي الذي في حديثه لين يحتاج إليه في الرقائق والفضائل والمغازي والسير ، وقد تقوى روايته بالشواهد والمتابعات ، أما المتروك فلاخير فيه ولا جدوى من ذكر روايته .

قال ابن حبان عن ابن أبي ليلى : "فاحش الخطأ ، استحق الترك ، تركه أحمد ويحيى" ، قال الذهبي : "لم نرهما تركاه ، بل لينا حديثه"[3].

وكذلك بهز بن حكيم : "ما تركه عالم قط ، إنما توقفوا في الاحتجاج به"[4].

ومن الرواة من كان ضعفه ضعف من لا يحتمل التفرد كعبد الرزاق ، قال الذهبي : "وحديثه محتج به في الصحاح ، ولكن ما هو ممن إذا انفرد بشيء عُدَّ صحيحًا غريبًا ، بل إذا تفرَّد بشيء عُدَّ منكرًا"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (209/4) ، والمغني (334/2).

(2) الذهبي ، المغني (139/2).

(3) الذهبي ، السير (314/6).

(4) الذهبي ، الميزان (354/1).

(5) الذهبي ، التاريخ (262/15).

ومن الرواة من هو ثقة في نفسه ، ولكنه دون كبار الأئمة كإسرائيل الذي هو ثقة ، ولكنه "ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة"[1].

ومن الرواة من لا يصلح الاحتجاج به في الأحكام وأبواب الحلال والحرام ، غير أن الحاجة تمس إليه في المغازي والسير ، ومن هؤلاء ابن إسحاق ، قال الذهبي : "والذي تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء ، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام ، نعم ولا بالواهي ؛ بل يستشهد به"[2].

● معرفة حالات الراوي المتعددة

الراوي لا يكون بمنزلة واحدة ، فما هو في شبابه بنفس إتقانه في كهولته وشيخوخته ، وليس إتقانه وهو يحدث من أصوله وكتبه كمن يحدث من حفظه إن كان من أهل ضبط الكتاب .

فالحافظ الذهبي يرى أحاديث ابن لهيعة القديمة أضبط ، ويعلل ذلك بتغير منهج ابن لهيعة نفسه الذي جعله يتساهل في السماع والرواية ، فيعلل الذهبي قبول الإمام أحمد لأحاديثه القديمة قائلاً : "لأنه لم يكن بعد تساهل ، وكان أمره مضبوطًا ، فأفسد نفسه"[3].

وقد تغير أداء سويد بن سعيد لما شاخ وذهب بصره . قال الذهبي : "كان من أوعية العلم ثم شاخ وأضر ، ونقص حفظه"[4].

وقد ضعُف حفظ هشام بن عروة ، فنسي بعض محفوظه أو وهم "ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها"[5].

وكان العدول عن الجادة في التحمل والأداء سببًا في تغير رأي النقاد في الراوي إن كان في الحفظ ذا شأن كبير ، وذلك ابن عقدة محدث بحر ، وحافظ إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث والتصنيف ، غير أنه سلك غير سبيل الإتقان بأخرة . قال الذهبي : "ولو صان نفسه وجود لضربت إليه أكباد الإبل ، ولضرب بإمامته المثل ، لكنه جمع فأوعى ، وخلط الغث بالسمين"[7].

---

(1) الذهبي ، السير (358/7).
(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (173/1).
(3) الذهبي ، السير (21/8).
(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (455/2).
(5) الذهبي الميزان (302/4).
(7) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (839/3).

وقد تتغير حال المحدث في الكبر فيختلط أو يزول حفظه ، وتكثر الأوهام في حديثه ، فذلك الضرب لا يقبل حديثه إن حدث في تلك الحال ، وكذا إن صان نفسه لا ينبغي أن نحكم على روايته بالضعف ؛ ومن هؤلاء الذين صانوا أنفسهم عند التغير والكبر محمد بن الفضل حفيد ابن خزيمة[1] ، وعبد الوهاب ابن عبد المجيد بن الصلت[2] ، وعفان بن مسلم الصفار[3] ، وعارم بن الفضل[4] .

● المرونة في الجرح والتعديل

الناقد ينبغي أن يتحلى بالمرونة وينأى عن الجمود ، فعملية النقد لا تشبه المعادلات الرياضية أحادية النتائج ، ولكن كل راوٍ ، وكل رواية حالة خاصة ، تدرس في ضوء المعطيات والمعلومات المتوفرة عن ذلك الراوي وتلك الرواية ، فإذا كان التفرد من غير الحفاظ دليل إدانة للراوي ؛ إذ لم يشركه الحفاظ المتقنون في تلك الرواية ، مما يوجد الريبة في نفس الناقد من ذلك الراوي المتفرد بما لا يتابع عليه .

وقد أخذ الدارقطني على ابن جوصا تفرده بأحاديث ، ولكن الحافظ الذهبي رأى أن طلب ابن جوصا للحديث مبكرًا عن أقرانه جعله يتحمل ما لم يتحملوا ، ومن ثَمَّ يتفرد بالأداء عنهم فقال : "وهو ثقة ، له غرائب كغيره من مبادرة الحديث ، فما للضعف عليه مدخل"[5].

وإذا كان المحدثون يبدأون في برنامجهم العلمي بحفظ القرآن الكريم ثم التعبد ، وبعد ذلك يبدءون في سماع الحديث ، فإن أبا مسعود الأصبهاني قال : "كتبت الحديث وأنا ابن اثنتي عشرة سنة".

فلم ينتقد الذهبي مبادرته بالطلب ؛ وذلك لأن ظروفه يسرت له ذلك الأمر ، قال الذهبي : "بكر بالعلم ؛ لأن أباه كان محدثًا"[6].

---

(1) الذهبي ، السير (490/16) ، الميزان (9/4).
(2) الذهبي ، السير (239/9) ، والميزان (680/2 ، 681).
(3) الذهبي ، الميزان (82/3).
(4) الذهبي ، السير (267/10 ، 268) ، والتاريخ (380/16) ، الميزان (8/4).
(5) الذهبي ، التاريخ (598/23 ، 599).
(6) المصدر السابق (53/19).

وإن كان أشعث بن عبد الملك البصري لم يخرِّج له أصحاب الصحيح ، فليست هذه علة تقدح في الرجل ، قال الذهبي : "نعم ما أخرجا له في الصحيحين ، كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات"[1].

وكذلك احتج الشيخان بيحيى بن أيوب ، ولكن ذلك الاحتجاج لم يضف عليه أمارات القبول المطلق لرواياته ، بل يُتأمل ما يرويه ، قال الذهبي : "ويحيى يغرب ، ويأتي بالمناكير ، وقد احتج مع ذلك به الشيخان"[2].

وقد غمز الأزدي عثمان بن أبي شيبة بأنه روى أحاديث لا يتابع عليها ، ولكن الذهبي يقر بأن عثمان في رتبة من "لا يحتاج إلى متابع ، ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث لسعة ما روى"[3].

وإبراهيم بن سعد من أئمة العلم وثقات المدنيين ، وقد انتقد لتجويزه سماع الملاهي ، ومعروف أن حال أهل المدينة في الملاهي كحال أهل الكوفة في النبيذ ، قال الذهبي : "كان يجوِّز سماع الملاهي ، ولا يجد دليلاً ناهضًا على التحريم ، فأداه اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا؟"[4].

فلم يأخذ الذهبي بذلك التجريح ، إذ الرجل مجتهد معذور ، لا يجيز الملاهي إلا باجتهادٍ أنها على الإباحة ، ولذلك لم يقبل الإمام الذهبي تجريحه .

وهكذا ظهر اهتمام الحافظ الذهبي بعلم الجرح والتعديل وتضلعه من ذلك العلم ورسوخ قدمه فيه ، والذهبي عندما يتكلم في الجرح والتعديل لا يتكلم بنمط تقليدي ، وإنما يتحدث حديث من غاص في ذلك البحر الخضم ، وسبر أعماقه ، وتعرَّف على مكنوناته ، وخبر لآلئه ، وميز بين الزيف والجوهر ، وفرق بين الغث والسمين .

فقعَّد القواعد ، وعرف متى يقبل الجرح ومتى يرد ، ورد الجرح القائم على التعنت ، ورد الاجتهاد المبتور باجتهاد تام ، وحلل ألفاظ التجريح وربطها بواقع الراوي ، وكانت له مباحث رائعة وأقوال قيمة ، تجعله ـ رحمه الله ـ في مصاف نقاد الرجال وأئمة الجرح والتعديل .

---

(1) الذهبي ، السير (278/6).
(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (872/3).
(3) الذهبي ، الميزان (37/3).
(4) الذهبي ، الرواة الثقات ص37 .

الفقه

من المقومات العلمية للحافظ الذهبي رحمه اللـه عنايته بالفقه ، ومعرفته بالفقهاء ، وممارسته للمسائل الفقهية ، فلم يكن الحافظ الذهبي ـ وكما عهدناه ـ خاضعًا لقول دون مناقشة ، ولا أسيرًا لرأي دون محاققة .

وقد مزج رحمه اللـه آراءه الفقهية بخبراته الحديثية ، يبحث عن دليل كل مسألة وهل صح ذلك الدليل أم لا ، وهل يدل النص على تلك المسألة التي يُستدل لها بذلك النص ، مع درجة رفيعة من فهم معاني النصوص ، واستنباط أحكامها ، أضف إلى ذلك سعة الأفق ، والمرونة في التعامل مع النصوص ، مع الاعتذار عن خطأ بعض الفقهاء ومعرفة بما يتفرد به بعضهم .

والإمام الذهبي صاحب لواء نبذ التقليد الأعمى ، وحامل راية الاجتهاد الواعي ، الذي يملك صاحبه أدوات الاجتهاد ويخلو من الأغراض والأهداف التي تدفع صاحبها إلى عدم الحيدة والعدول عن الحق . فلا يفتح الباب على مصراعيه ، كما لا يغلقه أمام مجتهدي الفقهاء ، الذين آتاهم اللـه النصيب الأوفر لفهم روح النصوص ، والوقوف على متغيرات الزمان والمكان وملاءمة ذلك لنصوص القرآن والسنة .

وفي هذا الميدان يتعرض الحافظ الذهبي رحمه اللـه لمعارضة بعض الآراء الفقهية ، والرد على بعض الفقهاء بعض ما يراه الإمام الذهبي قد جانبوا فيه الصواب ، وأخطأوا الطريق .

والإمام الذهبي رحمه اللـه قد اختصر العديد من كتب الفقه كالمحلى لابن حزم والسنن الكبرى للبيهقي ، والتحقيق لابن الجوزى ، والأموال لأبي عبيد ، كما ألف رسائل في الفقه كمسألة السماع ، وفضائل الحج وأفعاله ، وصلاة الضحى ، وجزء في صلاة التسابيح ، وتحريم أدبار النساء ، إلى غير ذلك مما أفرد فيه الحافظ الذهبي مصنفًا ، كما أن آراءه الفقهية مبثوثة من خلال أمهات كتبه التي كثيرًا ما يستطرد فيها مناقشًا بعض الفقهاء ومبديًا اجتهاده الفقهي في هذه المسألة أو تلك ، ومما يظهر من اتجاهات الإمام الذهبي الفقهية :

● نبذ التقليد والدعوة إلى الاجتهاد

وأول ما يلفت الانتباه في الاتجاه الفقهي للإمام الذهبي بغضه للتقليد الأصم الذي لا يعرف المناقشة ، والذي يسمو فيه المقلد برأي شيخه حتى يتناسى أن

فقيهه ذلك ليس معصومًا ، بل يقف بعضهم أمام النصوص الصريحة الصحيحة مخالفًا ومعارضًا برأي شيخه ذلك ، وقد نظم الحافظ الذهبي رأيه في تلك المسألة قائلاً:

الفقه قال الله قال رسوله إن صح والإجماع فاجهد فيه

وحذار من نصب الخلاف جهالة بين الرسول وبين رأي فقيه[1]

ويرى الحافظ الذهبي التقيد بمذهب واحد مظهرًا من مظاهر هشاشة العلم ، فمن رسخ قدمه في المعرفة ، وعرف الدليل وما يستنبط منه ، وعرف لماذا اختار كل إمام ذلك الرأي ، وما هو مستند كل فقيه فيما أخذ به : ما وسعه تقليد أحد البتة إلا بعد القناعة بأنه قد أصاب في تلك المسألة ، مع كون ذلك التقليد يكون جزئيًّا لا كليًّا ، بل يمكن أن نسميه موافقة لا تقليدًا .

يقول الإمام : "ما يتقيد بمذهب واحد إلا من هو قاصر في التمكن من العلم"[2].

وإذا قال البعض : "إن الإمام لمن التزم تقليده كالنبي مع أمته ، لا تحل مخالفته" فإن الإمام الذهبي يرد ذلك قائلاً : "قوله : لا تحل مخالفته مجرد دعوى ، واجتهاد بلا معرفة ، بل له مخالفة إمامه إلى إمام آخر ، حجته في تلك المسألة أقوى ، لا بل عليه اتباع الدليل فيما تبرهن له ، لا كمن تمذهب لإمام ، فإذا لاح له ما يوافق هواه عمل به من أي مذهب كان ، ومن تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين رق دينه"[3]، وهكذا ينبغي ألا تكون دعوى ترك التقليد هادفة إلى خلاف الحق ، أو تحايلاً على الشرع للتهرب من التكاليف أو التمسك بهوى .

ويرى الحافظ الذهبي أن العلماء في أمر الاجتهاد طوائف ثلاث :

طائفة بلغت رتبة الاجتهاد وشهد لهم بذلك عدة من الأئمة ، وهؤلاء لا يسوغ لهم التقليد بحال .

(1) الكتبي ، فوات الوفيات (317/3) ، تحقيق دكتور إحسان عباس . دار صادر لبنان . دون طبعة أو تاريخ .
(2) الذهبي ، السير (49/14).
(3) المصدر السابق (90/8).

وطائفة جمعت الفهم والحفظ واليقظة مع إلمام بالحديث وحفظ مختصر في الفقه وكتابًا في الأصول مع حفظ القرآن الكريم والتعاهد لتفسيره ومعرفة بالنحو وقوة المناظرة ، فهؤلاء أصحاب الاجتهاد المقيد والنظر في دلائل الأئمة ، فمتى وضح له الحق في قول بعض الفقهاء مع عمل بعض الأئمة الأعلام كان عليه اتباعه وترك ما عداه .

وطائفة ثالثة لم تجمع من تلك الأدوات إلا النذر اليسير ، فأولئك لا يحل لهم الاجتهاد ، وكما قال الحافظ : "فكيف يجتهد ، وما الذي يقول؟ وعلام يبني؟ وكيف يطير ولما يريش؟"[1].

ويحذر الحافظ الذهبي أنصار التقليد بأن ذلك ليس حجة أمام الله تعالى يوم القيامة ، خاصة إذا كان هذا التقليد يترتب عليه من الأمور الجسام واستباحة للدم الحرام ، فيخاطب بعضهم قائلاً : "فيا هذا إذا وقفت بين يدي الله تعالى فسألك : لِمَ أبحت دم فلان ، فما حجتك؟ إن قلت : قلدت إمامي يقول لك : وأنا أوجبت عليك تقليد إمامك!"[2].

ويحاول أن يخمد نار الحمية للمذاهب التي يعتقد أصحابها أنهم على الحق المتين ، وأن سواهم قد انغمسوا في الضلال المبين ، فكل صاحب مذهب ينظر للآخرين شذرًا ، ويرمقهم بعين التأسف على ما صار إليه حالهم ، وهو يتعجب منهم كيف لم يتضح لهم صواب مذهبه ، وكيف قادتهم عقولهم الكليلة وآراؤهم القاصرة إلى هذا المذهب الفقهي أو ذاك ، فينادي هؤلاء وأولئك بكلمات حانية ونصيحة مخلصة شافية : "فلا تعتقد أن مذهبك أفضل المذاهب وأحبها إلى الله تعالى ، فإنك لا دليل لك على ذلك ، ولا لمخالفك أيضًا"[3].

وإن كان الإمام الذهبي يدعو إلى نبذ التقليد ؛ فإنه لا يغض من شأن الأئمة المقلَّدين ، بل يجعل موافقة هؤلاء الأئمة أو بعضهم شرطًا لصحة الاجتهاد ؛ وذلك في محاولة لكبح جماح البعض الذين يأخذون من نداء ترك التعصب والتقليد ذريعة إلى اللهج بالغرائب والمستبشعات .

---

(1) الذهبي ، السير (191/18).

(2) الذهبي ، زغل العلم ص15 .

(3) المصدر السابق ص16 .

وإذا كانت الدعوة إلى الأخذ من معين القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، والعلو بمصدر الاحتجاج في مقابلة الآخذين بآراء الفقهاء شيئًا حسنًا ، فإن تلك الدعوة مقيدة بثبوت ذلك الحديث وسلامته من العلل ، وألا تكون حجة الفقيه المخالف حديثًا أصح يعارض ذلك الحديث الصحيح ، أو يكون ذلك الحديث مما ليس عليه العمل بين جمهور أهل العلم ، كما ينبغي أن يشارك ذلك المجتهد في فهم ذلك الحديث ـ محل الاستدلال ـ إمام من نظراء هؤلاء الفقهاء الذين خالفهم ذلك المجتهد اعتمادًا على هذا النص[1].

وبعد أن بين رحمه الله نقلاً عن القاضي عياض اشتهار المذاهب الخمسة :

المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية والداودية ، وأن كل إمام من أئمة هذه المذاهب له من المناقب ما يقضي له بالإمامة والاتباع ، فإن الحافظ يوجه طلاب العلم ـ الذين هم اليوم في مرحلة التقليد ـ إلى أن التقليد لهم مرحلة ، ينبغي أن يعقبها مراحل في الاجتهاد عندما تكتمل لدى الطالب المقدرة عليه ، فيقول : "ولا ريب أن كل من آنس من نفسه فقهًا ، وسعة علم ، وحسن قصد ، فلا يسعه الالتزام بمذهب واحد في كل أقواله ؛ لأنه قد تبرهن له مذهب الغير في مسائل ، ولاح له الدليل ، وقامت عليه الحجة ، فلا يقلد فيها إمامه ، بل يعمل بما تبرهن ، ويقلد الإمام الآخر بالبرهان ، لا بالتشهي والغرض"[2].

● إجلال الفقهاء وتقديرهم

وإذا كان الحافظ الذهبي يأبى التقليد الأصم ؛ فإنه لا يغض من شأن فقهاء الأمة وأعلامها ، ولا يقلل من قدر حاملي رايات الفقه ومصابيح العلم ، فلهؤلاء الأئمة قدر عظيم عند الذهبي ، فنظرته لهم ملؤها الإجلال والإكبار ، فلا ينسى قدرهم ، ولا يسلبهم حقهم فهم مصابيح الدجى وأئمة الهدى .

وقد تكلم البعض في الإمام أحمد ونسبوه إلى قلة البضاعة في الفقه ، وأنه كان محدثًا فقط ، فدافع الذهبي عن ذلك الإمام مظهرًا فضله ، مبينًا حقه قائلاً : "ووالله لقد بلغ في الفقه خاصة رتبة الليث ومالك والشافعي وأبي يوسف ، وفي الزهد

---

(1) الذهبي ، السير (405/16).

(2) المصدر السابق (93/8 ، 94).

والورع رتبة الفضيل وإبراهيم بن أدهم ، وفي الحفظ رتبة شعبة ويحيى القطان وابـن المديني ، ولكن الجاهل لا يعلم رتبة نفسه ، فكيف يعرف رتبة غيره"[1].

ويدافع عنه رحمه الـلـه ، مبرئًا ساحته من عهدة قول نسب إليه زورًا وبهتانًـا أنـه مذهب أهل السنة والجماعة ، وفيه : "ومن زعـم أنـه لا يـرى التقليـد ولا يقلـد دينـه أحدًا ، فهذا قول فاسق ، عدو لله" فرأى الحافظ الذهبي ذلك القول من باب الخرافة ، وتعجب من نقل بعض المحدثين لها دون نقد لمحتواها[2].

وقد غض البعض من رتبة الإمام أبي حنيفة رحمه الـلـه ونسبوه إلى مخالفة السنن ، وإلى الاعتماد على العقل أكثر من الانقيـاد إلى النقـل ، وفـرَّط قـوم وأفـرط آخـرون ، ولكن الحافظ الذهبي يراه في الفقه والتـدقيق في الـرأي وغوامضـه قـد بلـغ المنتهـى . ونقل عن ابن المبارك أن أبا حنيفة أفقـه النـاس . وعـن الشـافعي أن النـاس في الفقـه عيال على أبي حنيفة ثم قال : "الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام . وهذا أمر لا شك فيه"[3].

وفي حرب التفضيل الطاحنة بين أنصار الإمام مالك والإمام أبي حنيفة يـرى الحـافظ الذهبي أن هذه حرب لا فـائـز فيها ، وفيها من الخسارة الفادحـة لكـل فريـق ؛ لأنـه يغض من شأن الآخر ، ويعرض عن علمه ، ويهدر أوقاتًا وأعمارًا في غير فائدة ، اللـهـم إلا إثارة العداوة والشحناء والبغضاء في القلوب .

يقول الذهبي :"وعلى الإنصاف ، لو قـال قائـل : بـل هـما سـواءٌ في علـم الكتـاب ، والأول أعلم بالقياس ، والثاني أعلـم بالسـنة ، وعنـده علـم جـم مـن أقـوال كثـير مـن الصحابة ، كما أن الأول أعلم بأقاويل علي وابن مسعود وطائفة ممن كان بالكوفة من أصحاب رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم"[4].

والإمام داود الظاهري رحمه الـلـه قد بالغ البعض في الحـط عليـه ، حتـى أخرجـه أبو المعالي الجويني مـن دائـرة علـماء الأمـة ؛ لإنكـاره القيـاس ، وقـد أهـدره كثـيرون لبشاعة بعض مسائله التي بناها على أصوله الظاهرية ، ولكـن الحـافظ الـذهبي يـرى

---

(1) الذهبي ، السير (321/11).

(2) المصدر السابق (302/11 ، 303).

(3) المصدر السابق (392/6-403).

(4) المصدر السابق (112/8 ، 113).

أن داود بن علي "بصير بالفقه ، عالم بالقرآن ، حافظ للأثـر ، رأس في معرفـة الخـلاف ، من أوعية العلم ، له ذكاء خارق ، وفيه دين متين"[1].

ويرى أن إمام الحرمين قد بالغ عندما جعله ليس مـن علـماء الأمـة لنفيـه القيـاس فقال : "قول أبي المعالي رحمه اللـه فيه بعض ما فيـه ، فإنمـا قالـه باجتهـاد ، ونفـيهم للقياس أيضًا باجتهاد ، فكيف يرد الاجتهاد بمثله"[2].

ومع ذلك فالحافظ الذهبي يرى أن بعض آراء داود سائغ وبعضها قـويٌّ ، وبعضـها ساقط ، وتلك الآراء التي لم تلق قبولاً ، واستهجنها العلماء يرى الـذهبي حكايتهـا دون الاعتداد بها فقال : "ونحن نحكي قول ابن عباس في الصرف والمتعة وقـول الكـوفيين في النبيذ ، وقول جماعة من الصحابة في ترك الغسل من الجماع بلا إنزال ، ومع هـذا فـلا يجوز تقليدهم في ذلك ، وهؤلاء الظاهرية كذلك ، فـإن لم نفعـل صـارَ مـا تفـردوا بـه خارقًا للإجماع ، ومن خرق الإجماع المتيقن مرق من الملة ، لكن الإجماع المتيقن هو ما علم بالضرورة من الدين كوجوب رمضان والحج ، وتحريم الزنا والسرقة والربا واللواط . والظاهرية لهم مسائل شنيعة ، لكنها لا تبلغ ذلك"[3].

والإمام البيهقي رحمه اللـه مـن كبـار المحـدثين ، وقـد نصر مـذهب الشـافعي في الفروع وجمـع أقوالـه ، ورتـب أبوابـه ، وأحصى مسـائله ، حتـى ظنـه الـبعض مقلـدًا للشافعي ، ولكن الـذهبي رحمـه اللـــه يـرى في البيهقـي مجتهـدًا في الفقـه كـما أنـه مجتهد في الحديث فقال : "ولو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبًا يجتهد فيه لكـان قادرًا على ذلك ؛ لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف ، ولهذا تراه يلوح بنصر مسائل مـما صح فيها الحديث"[4].

- معارضة بعض آراء الفقهاء

الحافظ الذهبي رحمه اللـه في تركه للتقليد ودعوتـه للاجتهـاد ، يقـف كثـيرًا مـع آراء بعـض الفقهـاء مـن أصـحاب المـذاهب الأربعـة وغـيرهم مناقشًـا أو معارضًـا ،

---

(1) الذهبي ، السير (107/13 ، 108).

(2) الذهبي ، التاريخ (94/20).

(3) الذهبي ، التاريخ (94/20).

(4) الذهبي ، السير (169/18).

ولكن تلك المعارضات لا تعدو بيان ما يراه صحيحًا في نوع من إبداء النصح للمسلمين ، ببيان الحق مشفوعًا بأدلته .

وقد روى إمام دار الهجرة حديث : "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار" وقال : "وليس لهذا عندنا وجه معروف ، ولا أمر معمول".

قال الذهبي : "قد عمل جمهور الأئمة بمقتضاه ، أولهم عبد الله بن عمر ، راوي الحديث"[1].

وفي مسألة قبول هدية العبد في غير إذن سيده ، استدل ابن الجوزي على الجواز بأن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية بريرة ، فعارضه الحافظ الذهبي ؛ بأن ذلك الدليل لا ينطبق على تلك المسألة ؛ إذ حال بريرة وقت إهدائها للنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن حال عبودية ، فقال الذهبي : "كانت قد عتقت"[2] فسقط الاستدلال بذلك الدليل .

وقد أيد الحافظ البيهقي رحمه الله ترك القود من اللطمة ، وأن فقهاء الأمصار على ذلك ؛ لأن القصاص هو المساواة والمماثلة ، واعتبار ذلك في اللطمة متعذر ، ولكن الذهبي رحمه الله يرفض ذلك ، وينتقد صنيع البيهقي رحمه الله بلطف قائلاً : "هذا الكلام فيه بعض ما فيه"[3].

وقد انطلق بعضهم من إباحة النبي صلى الله عليه وسلم لحسان رضي الله عنه إنشاد الشعر ، وحثه له على هجاء المشركين في العديد من المشاهد ، لينزل تلك الإباحة على مطلق الغناء ، ومن ثَمَّ استدلوا بذلك على حل الغناء بضروبه المتعددة ، وألوانه المتباينة ، قال الذهبي : "وأين هذا من الغناء ، فما الجامع بين القوال وبين حسان ؛ إلا أنهما نطقا بشعر ، والشعر منه حق ومنه باطل ؛ بل منه كفر كشعر هُجي به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فهلا احتج على جواز هجاء السابقين الأولين قياسًا على المشركين ، حتى كان ينسلخ من الدين ويريحنا ، ما هذا إلا متخلف"[4].

---

(1) الذهبي ، السير (65/10).

(2) الذهبي ، تنقيح التحقيق مسألة (538) ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي العربي ، ط . 1 ، 1419هـ -1998م .

(3) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق 218-أ] .

(4) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق 21-ب] .

ودافع الذهبي عن بعض الفقهاء برد بعض ما نسب إليهم ، مع التدليل على وهنه ، فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما : "أنه كان يرى أن نكاح العبد بغير إذن مواليه زنا ، ويعاقب من زوجه" ، وروي عنه كذلك : "إذا تزوج بلا إذن ، فالطلاق بيد العبد"، قال الذهبي :"فكيف يسميه زنا ، ثم يجعل بيد العبد الطلاق ، فإن الزنا يقتضي البطلان"[1].

وكذلك نسب للشافعي رحمه الله من رواية ابن عبد الحكم أنه قال في إتيان الرجل أهله في الدبر : "ليس فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التحريم والتحليل حديث ثابت ، والقياس أنه حلال" .

قال الربيع : "والله لقد كذب على الشافعي ، فإن الشافعي ذكر تحريم ذلك في ستة من كتبه" ، وقال الحافظ الذهبي تعليقًا على ما نسب للشافعي : "هذا منكر من القول ؛ بل القياس التحريم ، وقد صح الحديث فيه"[2].

● الاعتذار عن بعض الفقهاء

وإذا رأينا الحافظ الذهبي ينتقد بعض الفقهاء في غير محاباة لأحدهم ؛ فإنه كذلك ، يحاول أن يعتذر عن البعض إذا لاح له أن ذلك العالم قد أخطأ في مسألة عن غير تعمد ، أو لأن الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصله ، وهكذا الورع في النقد ، لا كمن يتصيد الخطأ ، بل ويتمنى أن يقع خصمه في الوهم حتى يسارع إلى التشنيع عليه ، والتشهير به على رءوس الخلائق .

فقد سئل ابن المبارك رحمه الله عن الرجل يصوم يومًا ويفطر يومًا . قال : هذا رجل يضيع نصف عمره وهو لا يدري ، أي لم لا يصومها؟

وذلك يتعارض مع وصف النبي صلى الله عليه وسلم لذلك النمط من الصيام بأنه أفضل الصوم ، ولكن ابن المبارك مع علمه وورعه ، لا يظن به تعمد مخالفة أقوال النبي صلى الله عليه وسلم أو العدول عن هديه ، فاعتذر عنه الذهبي بألطف اعتذار : "فلعل عبد الله لم يمر له حديث "أفضل الصوم صوم داود"[3].

(1) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق4-ب] .

(2) الذهبي ، ميزان الاعتدال (612/3).

(3) الذهبي ، التاريخ (229/12).

وقد سمع عبد الرحمن بن مهدي مالكًا يقول : "التوقيت في المسح على الخفين بدعة" ومالك رحمه الله على جلالته وعلمه ، وكثرة الآثار التي ينقلها عن أهل المدينة ، إلا أنه قال ذلك ، وبدع من قال به ، مع صحة النصوص النبوية وتوافر العمل بذلك ، فالتمس له الحافظ الذهبي أفضل الأعذار مع توضيح الحكم الشرعي ، فقال : "قد صح التوقيت ، لكن لم يبلغ مالكًا ذلك"[1].

وهكذا نجد الحافظ الذهبي ، لا يسارع بالتشغيب أو التشهير في نقده ، فهو إما مناقشًا فطنًا ، ومشاركًا يقظًا ، وإما معتذرًا بلطف ، وذلك إن ثبت له سهو الإمام .

- معرفة تفرد الفقهاء

لم يكن الذهبي رحمه الله عالمًا بأصول المذهب فحسب ، وإنما تعدى ذلك لمعرفة نوادر الفقهاء ومفرداتهم ، وذلك إن دل فإنما يدل على سعة علمه بدقائق الفقه وتضلعه بآراء الفقهاء ، وهو بذلك يضيف غصنًا إلى شجرة فقهه اليانعة .

فمما تفرد به سعيد بن المسيب "أن المطلقة ثلاثًا تحل للأول بمجرد عقد الثاني من غير وطء"[2].

وأما القفال الشاشي : "فمن غرائب وجوهه في "الروضة" أن للمريض الجمع بين الصلاتين ، ومنها أنه استحب للكبير أن يعق عن نفسه ، وقد قال الشافعي : لا يعق عن كبير"[3].

أما أبو الوليد حسان بن محمد النيسابوري الحافظ الفقيه الشافعي ، فله نصيب من الإغراب في المذهب "ومن غرائب وجوهه في المذهب أن المصلي إذا كرر الفاتحة مرتين بطلت صلاته ، وهو خلاف نص الإمام ، وقال : الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم ، وادعى أنه المذهب لصحة الحديث ، وهذا لا يتجه لأن الشافعي لم يضعف الخبر ، وإنما ادعى نسخه"[4].

ومحمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي البغدادي ، قيل : كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي ، وله مصنفات في أصول المذهب وفروعه وكان صاحب

---

(1) الذهبي ، التاريخ (328/11).

(2) المصدر السابق (375/6).

(3) الذهبي ، السير (284/16) ، التاريخ (346/26).

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (895/3) ، السير (493/15) ، التاريخ (417/25 ، 418).

وجه "ومن غرائب وجوهه إيجاب الحد على من وطئ في النكاح بلا ولي إذا كان يعتقد تحريم ذلك"[1].

أما أبو سهل الصعلوكي الحنفي ـ نسبة إلى بني حنيفة ـ الشافعي فكان أيضًا "صاحب وجه ومن غرائبه أنه قال :"إذا نوى غسل الجنابة والجمعة معًا لا يجزئه لواحد"[2].

ومن غرائب وجوه أبي القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري ، شيخ الشافعية في البصرة أنه قال : "لا يملك الرجل الكلأ النابت في ملكه"[3].

● القراءة الفقهية للنص

تختلف قراءة الفقيه للنص عن غيره ، فالفقيه يتأمل النص المروي ، ويعمل فيه أدواته ، ليقف على حدود تلك الكلمات ، ليقبل ظاهر معناه مرة ، ويستنبط ما يدل عليه أخرى في قراءة إيجابية لمفردات ذلك النص .

وقد يجده نصًّا غير ثابت ، أو لا يدل على ما أراد البعض أن يستدلوا به عليه في قراءة سلبية لذلك النص .

والحافظ الذهبي في تعامله مع النصوص الفقهية حرص على إعادة قراءتها قراءة إيجابية للثابت منها والدالِّ على عين المسألة . وقراءة أخرى سلبية لما استدل به وهو ضعيف أو أقحم في غير موضعه ، واستدل به على غير دلالته .

أ- القراءة الإيجابية للنص

1- فهم النص : أول ما يعني الفقيه عند تعامله مع النصوص فهم مراد الشارع مع معرفة دلالات ألفاظ تلك النصوص وبيان معانيها .

ففي كفارة اليمين جاءت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن يكفِّر الإنسان عن يمينه ويأتي الذي هو خير "إذا حلفت عن يمين فرأيت غيرها خيرًا منها فكفِّر عن يمينك ، وائت الذي هو خير"

قال الذهبي : "لو كانت ـ أي الواو ـ للترتيب لوجب تقديم الكفارة للأمر ، بل الواو لمجرد المجمع ، فمن رتب فقد خالف مقتضى الواو ، فعليه الدليل"[4].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (291/24).

(2) المصدر السابق (424/26).

(3) المصدر السابق (118/28).

(4) الذهبي ، تنقيح التحقيق (314/2).

وقد يحتمل اللفظ الوجوب والاستحباب ، وعند التأمل لذلك اللفظ مع القرائن المحتفَّة به يتبين ذلك ، ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم : "الجار أحق بشفعة جاره" قال الذهبي : "قوله : "الجار أحق" لا يقتضي وجوب الحق له ، بل للاستحباب"[1].

وكذلك فهم الحافظ الذهبي رحمه الله من جلوس النبي صلى الله عليه وسلم بين الخطبتين يوم الجمعة أن ذلك "على الاستحباب"[2].

وقد رأى الحنابلة عدم جواز أخذ الأجرة على القرب ، ومن ذلك الرقى ، وأجابوا عن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم للنفر الذين رقوا سيد الحي اللديغ أخذ الأجر على ذلك ؛ بأن أهل الحي كانوا كفارًا فحل مالهم ، أو أنهم لم يضيفوهم وحق الضيف لازم ، أو أن الرقى ليست قربة محضة .

غير أن الذهبي رحمه الله قال : "إنما نأخذ بعموم قوله عليه السلام ، لا بخصوص السبب ، وقد قال : "إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله""[3].

فأخذ الذهبي هنا بالعموم ، كما أخذ بعموم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرير لرجال أمته ، فقال : "فهذا النهي يعم لبسه ، والجلوس عليه ، والاستناد عليه"[4].

كما راعى الحافظ الذهبي مقتضى النهي في قول النبي صلى الله عليه وسلم للذي ركع دون الصف ليدرك الركعة : "زادك الله حرصًا ولا تعد" ، فالذهبي رحمه الله يرى النهي هنا للزجر فقال : "الظاهر أن هذا نهي يقتضي الزجر ، فلايركع الإنسان حتى يقوم في الصف"[5].

وفي البكاء على الميت قال الحافظ الذهبي مبينًا أنه ذو صور متعددة ، ويختلف الحكم مع اختلاف الصورة ، فقال : "هنا ثلاث صور : بكاء بدمع العين ، فهذا مباح . وبكاء بندب الميت ونعيه ، فهذا حرام . وبكاء بصوت عال وصراخ بلا ندب . . . فهذا منهي عنه أيضًا"[6].

وفي مسألة القنوت قال أبو مالك الأشجعي ﵁ : "صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت ، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت ، وصليت خلف عمر فلم يقنت ،

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (46/8).
(2) المصدر السابق (105/4).
(3) المصدر السابق (72/8 ، 73).
(4) المصدر السابق (163/4).
(5) الذهبي ، مهذب السنن [169/1-أ] .
(6) الذهبي ، تنقيح التحقيق (308/4 ، 309).

وصليت خلف عثمان فلم يقنت ، وصليت خلف عليٍّ فلم يقنت ، ثم قال : يا بني إنها بدعة" .

ولكن الحافظ الذهبي رحمه الله مع جمعه للنصوص حول القنوت فهم من قول أبي مالك الأشجعي رضي الله عنه خلاف ذلك فقال : "قد علم يقينًا أنهم قنتوا في النوازل ، فهذا الحديث ما فيه أنهم ما قنتوا قط ، بل اتفق أن طارقًا صلى خلف كل منهم وأخبر بما رأى ، فحديثه في مجمله يدل على أنهم ما كانوا يحافظون على قنوت راتب"[1].

وروى مسلم من حديث البراء : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في المغرب والفجر" فحمله الحافظ الذهبي على قنوت النوازل[2].

وجاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما زال يقنت حتى لحق بربه .

وإن كان في تلك الروايات مقال في أسانيدها ؛ إلا أن الحافظ الذهبي قد حملها وإن صحت على غير الدعاء المعروف ، فقال : "والحديث محمول على أنه ما زال يطول صلاة الفجر ، فإن القنوت لفظ مشترك بين القنوت العرفي ، والقنوت اللغوي ، قال الله تعالى : (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا) (الزمر:9) فالمراد هنا بالقنوت العبادة بلا ريب .

ومثله : (يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) (آل عمران:43) .

وفي الحديث "أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أي الصلاة أفضل؟ قال : طول القنوت" في لفظ : "طول القيام" فالمراد بهذا القنوت العبادة"[3].

2- الاستنباط من النص : قد يشترك في فهم النص الكثير ، ولكن من يستطيع أن يغوص في أعماق النص ليكتشف كل أغراضه ومراميه ، ولا يقف عند معنى واحد فقط ، بل يتعدى ذلك إلى المعاني المتعددة والمتجددة : قليل ، فالاستنباط ملكة من الملكات التي تتفاوت حظوظ الفقهاء فيها ، ورب نص واحد يستنبط منه فقيه حكمًا وآخر حكمين وثالث أحكامًا بما يفتح الله تعالى به على هذا الفقيه أو ذاك .

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (3/) رقم773 .

(2) المصدر السابق (203/3).

(3) المصدر السابق (218/3-220).

ففي حديث يحيى بن أبي إهاب : "فدخلت علينا امرأة سوداء ، فزعمت أنها أرضعتنا جميعًا ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عني ، ثم قلت : إنها كاذبة ، قال : وما يدريك أنها كاذبة ، وقد قالت ما قالت ، دعها عنك" .

قال الحافظ الذهبي : "فيه دليل على ترك الشبهات ، وفيه الرجوع من اليقين إلى الظن احتياطًا وورعًا"[1] .

وفي حديث علي ﷺ : "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يرفع الرجل صوته بالقرآن قبل العشاء وبعدها ، يغلط أصحابه في الصلاة" .

قال الحافظ الذهبي : "فيه النهي عن قراءة الأسباع التي في المساجد وقت صلوات الناس فيها ، ففي ذلك تشويش بَيِّن على المصلين"[2] .

وفي حديث ابن عمر رضى الله عنهما : "أنه خرج يوم عيد ولم يصل قبلها ولا بعدها وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله".

قال الذهبي : "هو نص في الإمام ، أما المأموم فيتنفل إن شاء"[3] .

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله يطعمه ويسقيه ، ومع ذلك جاءت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في خروج أبي بكر وعمر من الجوع فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبراه ، فقال : "أخرجني الذي أخرجكما" .

قال الذهبي : "فدل على أنه كان يُطعم ويسقى في الوصال خاصة"[4] .

وفي الحديث الذي أخرجه مسلم عن أنس ﷺ : "كنا بالمدينة إذا أذن المؤذن للمغرب ابتدروا السواري وركعوا ركعتين ، حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد ، فيحسب أن الصلاة قد صليت ، من كثرة من يصليها" .

قال الذهبي : "هذا يدل على أنهم كانوا يصلون سنة المغرب في المسجد"[5] .

وفي تصدق المرأة من بيت زوجها قال أبو هريرة ﷺ : "لا إلا من قوتها والأجر بينهما ، ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه".

قال الذهبي : "بل الظاهر أنه أراد الإذن لها في الصدقة مما يقتاتونه من المطبوخ والمخبوز ، وهو الطعام الرطب ، دون ما في البيت من مثل العسل

---

(1) الذهبي ، التاريخ (188/5).

(2) الذهبي ، السير (165/14).

(3) الذهبي ، تنقيح التحقيق (144/4).

(4) الذهبي ، السير (98/16).

(5) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق 6-أ] .

والزيت والجبن مما يدخر ، فإن ذلك مال . . . فأما قوتها الذي تأخذه من زوجها بالفرض ثم تؤثر منه ، فإن الأجر لها وحدها"[1].

وفي حديث صفوان بن عسال : "أن رجلين من أهل الكتاب قال أحدهما لصاحبه : اذهب بنا إلى هذا النبي . . . فقبلا يديه ورجليه ، وقالا : نشهد أنك نبي . فقال : ما يمنعكما من اتباعي؟ فقالا : إن داود عليه السلام دعا أن لا يزال في ذريته نبي ، وإنا نخشى إن تبعناك أن تقتلنا اليهود" .

قال الذهبي : "وفيه أن من شهد من أهل الكتاب لله بالوحدانية ولمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة لا يصير بذلك مسلمًا"[2] ، فالإسلام قول باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح ، فلا يكفي شهادتهما بنبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم دون اتباع لشرعه الحنيف .

ويرى الحافظ الذهبي في حنظلة الغسيل رضي الله عنه وقتاله لأعداء الله ثم نيله الشهادة ، وهو جنب ، وما تبع ذلك من نزول الملائكة يغسلونه رضي الله عنه : "أنه لو غسل الشهيد الذي يكون جنبًا استدلالاً بهذا لكان حسنًا"[3].

غير أني أرى أن الله تعالى الذي أكرم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الكرامة قادر على أن يجعل ذلك عامًّا في حق من أعجله حب الدفاع عن الإسلام وحماية بيضة المسلمين عن أن يزيل عنه جنابته .

كما أن معرفة جنابة الرجل أمر متعذر ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم ذلك من إطلاع الله تعالى له على قرائن ذلك .

وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم : "ويل للذي يحدث ليضحك منه القوم ، فيكذب" رأى الحافظ الذهبي أن ذلك في حق من جعل الكذب سُلَّمًا لإضحاك القوم ، وليس مطلق من يضحك الناس ولو بالصدق ، فالنفس تحتاج إلى الترويح وقد فُطِر كثير من الناس على الجد ، وإن كان آخرون تكون الدعابة والمزاح جزءًا من تكوينهم النفسي ، وهو مع ذلك لا يفتح الباب على مصراعيه لمن يحيلون

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق 295-ب] .

(2) السابق [4/ ق 266-أ] .

(3) الذهبي ، السير (321/3 ، 322).

حياتهم لونًا من ألوان العبث وضربًا من ضروب الهزل ، فيقول : "فإن حدث القوم بما يضحكهم من غير كذب ، فلا بأس بالقليل منه"[1].

وفي حديث التي نذرت أن تضرب بالدف عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم وإقرار النبي لها على ذلك ، فالحافظ الذهبي ، وإن لم يحكم بصحة الحديث إلا أنه استنبط منه أحكامًا على فرضية صحته فقال : "إن صح فإنه يدل على الرخصة في غير العرس والعيد ، وفيه دليل على صحة النذر به ، فلو كان محرمًا لما انعقد النذر ، ولما ساغ الوفاء به"[2].

ب ــ القراءة السلبية للنص

1- عدم ثبوت النص : قديمًا قالوا : ثبِّت العرش ثم أدر النقش ، فلاينبغي إقامة الأحكام الفقهية أو إصدار الفتاوى استنادًا على خبر ضعيف أو اعتمادًا على حديث واهٍ ، بل لابد من ثبوت النص أولاً ، ثم يتلو ذلك الاستدلال والاستنباط .

ولا جدوى من إهدار الأوقات وإتعاب الذهن في أحاديث واهية وأخبار ساقطة ، ففي الصحيح كفاية ، وكما قال مسلم رحمه الله : "مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع"[3]

ففي مسألة الجهر بالبسملة ، رويت كثير من الآثار ، منها حديث سمرة : "كانت للنبي صلى الله عليه وسلم سكتتان : سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وسكتة إذا فرغ من القراءة" وحديث الحكم بن عمير : "صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم" وغير ذلك من الآثار .

ولكن الحافظ الذهبي أعرض عن تلك الآثار وأسقط الاستدلال بها ، فبعد فحص هذه الروايات وجد "الكل لا يثبت"[4]

وفي مسألة وجوب القراءة على المأموم ، يرى الحنابلة عدم وجوب القراءة على المأموم ، واستدلوا على ذلك بأحاديث أوردها الدارقطني في سننه ، منها

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1385/4).

(2) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق 14-أ] .

(3) مسلم ، مقدمة الصحيح (23/1).

(4) الذهبي ، تنقيح التحقيق (331/2).

حديث علي مرفوعًا ، وفيه : "بل أنصت ، فإنه يكفيك" وحديث ابن عباس مرفوعًا : "تكفيك قراءة الإمام خافت أو جاهر" وحديث عمران بن الحصين مرفوعًا ، وفيه : "فنهاهم عن القراءة خلف الإمام" .

وحديث أبي هريرة :"من كان له إمام فقراءته له قراءة"، وحديث أبي الدرداء ، وفيه : "ما أرى الإمام إذا أمَّ قومًا إلا وقد كفاهم" .

ولم يأخذ الذهبي رحمه الله بتلك الآثار على تعددها وكثرتها ؛ إذ كانت القراءة لها سلبية ، تشير إلى عدم ثبوت تلك النصوص ، ومن ثَمَّ عدم الاعتماد عليها في دراسة هذه المسألة ، حتى أن أقوى هذه النصوص تبيَّن وقفه .

قال الحافظ الذهبي :"والجميع من الدارقطني واهية ، وأمثلها خبر أبي الدرداء ، وقد رواه ابن وهب عن معاوية وآخر الخبر ـ محل الشاهد ـ موقوف"[1].

2- عدم دلالة النص : قد يثبت نص ولكنه لا يحمل دلالة ما استدل به عليه ، وليس ذلك لضعف في الدليل ، وإنما لقصور في الاستدلال ، وربما اتفق الحافظ الذهبي مع الفقيه في المسألة وعارضه في دليله الذي استدل به ؛ لأنه لا يعطي هذا المعنى الذي أراده .

ففي مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل ، ومن يصلي الظهر بمن يصلي العصر ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدم الجواز ، واستدل بحديث أنس مرفوعًا : "إنما جعل الإمام ليؤتم به" ولكن الحافظ الذهبي لا يرى في ذلك الحديث الذي أخرجه الشيخان دليلاً على تلك المسألة ، فهو إنما يدل على متابعة الإمام في أعمال الصلاة ؛ لذلك قال : "لا يدل"[2].

وقد بوب البيهقي في سننه الكبرى مسألة : " لا يقف المأموم بين يدي إمامه" واستدل بالحديث الذي رواه الإمام مسلم من حديث ابن عباس ، وفيه : "ثم قمت عن يساره ، فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه" ثم قال البيهقي : وفيه كالدلالة على منع المأموم من التقدم حيث أداره من خلفه .

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (260/2 ، 261).

(2) المصدر السابق [306/3 ، 307] .

قال الذهبي : "ما فيه دلالة على ذلك أبدًا . بل قد يقال : لم يدره من بين يديه لئلا يمر بين يديه فيأثم ، وهو دال على الائتمام بمن لم ينو الإمامة"[1].

وذكر ابن الجوزي مسألة إذا غسل الميت وخرج منه شيء بعد الغسل ، وجبت إعادة الغسل . واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : "اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا ، أو أكثر إن رأيتن" وقال : "يعني إن حدث بها حدث" ، والإمام الذهبي يرى تكلف إيراد ذلك الدليل لتلك المسألة فقال : "لا يدل"[2].

ويذكر ابن الجوزي مسألة جواز تقديم زكاة الفطر بيوم أو يومين واستدل على ذلك بحديث رواه الشيخان من حديث ابن عمر "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة" .

ولم ير الذهبي في ذلك دليلاً على تقديم الزكاة ، بل في ذلك دليل للمخالف الذي يرى إخراجها ليلة العيد فقال : "لا دليل فيه ، أو هو دليل للجماعة"[3].

ويرى ابن الجوزي أن صوم يوم عاشوراء لم يكن واجبًا ولذا فله حكم النافلة ، مستدلاً بحديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما : "يا أهل المدينة أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله يقول : هذا يوم عاشوراء ولم يفرض علينا صيامه ، فمن شاء منكم أن يصوم فليصم . فصامه الناس" .

قال الذهبي : "هذا سمعه سنة تسع أو عشر ، بعد أن نسخ صوم عاشوراء ، فلا يدل على أنه ما فرض أبدًا"[4].

ويحاول ابن الجوزي أن يحمل حديث حج النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه : "فرأيت أسامة وبلالاً ، وأحدهما آخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة" على أن ذلك لم يكن تظليلاً ، فقال : "قوله : "قد ظلل عليه" ، يحتمل كان يستر من جهة الشمس".

قال الذهبي : "هذا لا يستقيم ، فإن التظليل عليه ـ عليه السلام ـ ، إنما كان بعد الزوال ، والشمس في فصل الصيف ، وهي على أعلى الرءوس ، فتعين أن التظليل كان على رأسه الشريف"[5].

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق 60-ب] .

(2) الذهبي ، تنقيح التحقيق (209/4).

(3) المصدر السابق (185/5 ، 186).

(4) المصدر السابق (282/5 ، 283).

(5) المصدر السابق (128/6).

وفي مسألة ضمان شجر الحرم استدل ابن الجوزي بحديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم : "إن هذا البلد حرمه الـلـه يوم خلق السموات والأرض ، وهو حرام بحرم الـلـه ، إلى يوم القيامة ، لا يعضد شوكه ، ولا ينفر صيده" فجعل ذلك دليلاً على ضمان شجر الحرم . قال الذهبي : "لم يذكر ضمانًا ، وكذا التنفير لا ضمان فيه"[1] .

وفي حكم تارك الصلاة استدل البيهقي على كفر تارك الصلاة كفرًا يبيح الدم ، بحديث عبد الـلـه بن عدي الأنصاري ، وفيه : "أليس يصلي؟ قال : بلى ، ولا صلاة له . قال أولئك الذين نهيت عن قتلهم" ففهم البيهقي من ذلك أن من لا يصلي لم ينه النبي صلى الـلـه عليه وسلم عن قتله ، بل أُمر بذلك .

قال الذهبي : "ومفهوم الخطاب ليس بحجة قوية ، وقد يقال : المنافق أسوأ حالاً باتفاق من تارك الصلاة ، ومع ذلك فقد نهى عليه السلام عن قتله ، فبالأولى أن لا يقتل المرء بترك الصلاة في الأحايين "[2].

وفي حكم التصاوير جاء الحديث ، وفيه : "إلا رقمًا في ثوب" قال البيهقي : "قوله : " إلا رقمًا" يحتمل أن يكون صورة غير ذات روح" ، قال الذهبي : "سياق الحديث ظاهر في الصورة الحيوانية"[3].

وفي معرض الرد على من يستدل بحل اللـهو بدلالة العطف في قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا) (الجمعة:11).

قال الحافظ الذهبي : "حكم المعطوف هو حكم المعطوف عليه في صورة من الصور ، لا في كل الصور ، ففي الآية اشتراك الـلـهو والتجارة في الذم والتحريم إذا ألهيا عن الصلاة ، ولكل منهما حكم من دليل منفصل إما بحظر وإما بإباحة"[4].

- الآراء الفقهية للحافظ الذهبي

للحافظ الذهبي آراء فقهية مبثوثة في ثنايا كتبه المتعددة ، وله حسٌّ فقهي ،

(1) الذهبى ، تنقيح التحقيق (171/6).
(2) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق178-ب].
(3) المصدر السابق [4/ق99-ب ، 100-أ] .
(4) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق21-أ] .

ومن ذلك أنه يرى عدم الاعتداد بالحسابات الفلكية في رؤية هلال رمضان ، ويرى أن العبيديين هم الذين يعملون بالحساب ولا يعتبرون رؤية الهلال[1].

ويرى ترك الصيام في شهر رمضان بلا عذر مدعاة لظن الكفر والزندقة بمن يفعل ذلك ، لما للصيام من تعظيم في نفوس العامة ؛ إذ لديمومتها ـ الصلاة كل يوم ـ فهي محل تراخ عند الكسالى ، أما الصيام فهو شهر في العام ، لذلك فإن تركه عظيم ، يقول الذهبي : "وعند المؤمنين مقرر أن من ترك صوم شهر رمضان بلا مرض ولا عرض أنه شر من الزاني والمكَّاس ومدمن الخمر ، بل يشكون في إسلامه ، ويظنون به الزندقة والانحلال"[2].

وفي صيام يوم عرفة للمسافر يرى الحافظ الذهبي أن الفطر للمسافر أولى ، فالله تعالى قد رخَّص للمسافر أن يفطر في صيام الفرض ، فكان قبول الرخصة من الله في النافلة أولى ، قال الذهبي : "الأفضل للمسافر إفطار صوم الفرض ، فالنافلة أولى ، فمن صام يوم عرفة بها مع علمه بالنهي ، وبأن الرسول صلى الله عليه وسلم ما صامه بها ، ولا أحد من أصحابه فيما نعلم ، لم يصب والله أعلم" .

ولا نقطع على الله ، بأن الله لا يأجره ، ولكن لم يكن صومه له مكفرًا لسنتين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك في حق المقيم لا المسافر"[3].

وفي حد القذف ذكر الحافظ الذهبي حديث : "من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال" وهو حديث متفق عليه .

أما غير المملوك فيقام عليه الحد في الدنيا ويكون صاحب كبيرة ، ولكن قذف عبد أو رجل من عرض الناس يختلف عن قذف من برَّأها الله تعالى من فوق سماواته .

فكان قذفها كفرًا بالقرآن ، لا كبيرة أو معصية ، قال الذهبي : "أما من قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بعد نزول براءتها من السماء ، فهو كافر مكذب للقرآن فيقتل"[4].

---

(1) الذهبي ، السير (374/15).

(2) الذهبي ، الكبائر ص64 .

(3) الذهبي ، السير (684/10).

(4) الذهبي ، الكبائر ص83 .

وعند ذكر الماكس قال الذهبي : "والماكس فيه شبه من قاطع الطريق ، وهو شر من اللص . . وجابي المكس وكاتبه وآخذه ، من جندي وشيخ وصاحب زاوية شركاء في الوزر أكَّالون للسحت"[1].

والخيانة درجات ، وهي قبيحة مستشنعة في كل وجه ، ولكنها درجات ، وكل درجة تزداد في القبح والبشاعة بحسب قوتها ، فقال : "والخيانة في كل شيء قبيحة ، وبعضها شر من بعض ، وليس من خانك في فلس كمن خانك في أهلك ومالك وارتكب العظائم"[2].

ويرى أن شاهد الزور لم يأت بجريمة واحدة ، ولكنه بشهادته هذه قد وقع في مخالفات متعددة بهذه الشهادة الجائرة ، فقال : "شاهد الزور قد ارتكب عظائم : أحدها : الكذب والافتراء ، وثانيها : أنه ظلم الذي شهد عليه حتى أُخذ بشهادته ماله وعرضه ودمه ، وثالثها : أنه ظلم الذي شهد له بأن ساق إليه المال الحرام ، فأخذه بشهادته ووجبت له النار ، ورابعها : أنه أباح ما حرم الله وعصمه من المال والدم والعرض"[3].

ويرى الحافظ الذهبي أن "صوت المرأة عورة لا سيما الشابة ، لا سيما المليحة ، لا سيما الرخيمة الصوت حسنته ، لا سيما إذا كانت رفيعة الصوت"[4]. وإن كنت أرى أن صوت المرأة ليس على الإطلاق يحذر سماعه ، وإنما يحرم على المرأة ترخيم صوتها وتجميله أمام الرجال ؛ استثارة للغرائز ، وإظهارًا للمحاسن .

وفي مسألة السماع ، وما تنازع فيه الكثيرون بين مبيح لألوان السماع ، وبين محرم لعمومه ، فللحافظ الذهبي رأي في السماع عامة ، والغناء خاصة ، فيرى أن السماع يدور مع الأحكام الخمسة :

المحرم : وهو سماع الصبيَّة المليحة الأجنبية ، وكذا الأمرد المليح ، ويتأكد ذلك مع الدفوف والشبَّابات .

---

(1) الذهبي ، الكبائر ص106 .

(2) المصدر السابق ص108 .

(3) المصدر السابق ص80 .

(4) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق13-ب].

الواجب : سماع القرآن في الفرائض ، من إمام خاشع قانت لله طيب الصوت مجوِّد.

المباح : سماع الشعر والحداء وغناء المرأة لزوجها والجارية لسيدها ، والنسوة اللاتي لا يوصفن بملاحة ليلة العرس ، للنساء والعريس ، وغناء الرجل لأصحابه أبياتًا ملحنة ، وفي العيد .

المكروه : وهو الإكثار من المباح واتخاذه عادة .

المستحب : له صور ، كأن يقرأ قارئ طيب الصوت القرآن بتلحين سائغ ، أو أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إنشاد رجل صالح ينشد أبياتًا في الزهد والرقائق مع صلاح المستمعين ، وينشطهم ذلك على التوبة والعمل الصالح ، على أن يكون ذلك بلا انتظام أو تكثير ، مع السلامة من الوجد والشطح[1].

ويرى الحافظ الذهبي أن غالب السماع من الباطل لا من الحق ، ويقول : "ولكن الباطل منه مباح ومنه مكروه ومنه محرم ، فتدبر هذا ولا تبادر إلى تحريم ما وسع الله على عباده وعفا فيه عنهم . . . وقد خاطب سبحانه وتعالى المؤمنين بقوله : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا) (الجمعة:11) فما عنفهم عز وجل عن التجارة المباحة واللهو الذي لم يحرمه علينا إلا إذا تركوا الجمعة والجماعة والصلاة المفروضة لذلك ، وسكت عما عدا ذلك مما عفا عنه"[2].

وفي نفس الوقت لا يسمح بالقول أن الانتفاع بالسماع ينفع أكثر من الانتفاع بسماع القرآن الكريم ، ومن زعم هذا الزعم "عزر على هذا وأدب"[3].

إن دين الإسلام دين سمح لا يعرف الغلو ولا التهاون ، فهو دين وسط بين طرفين واعتدال بين نقيضين ، فمن السماع ما يؤجر عليه صاحبه ، إن كان على وجه الإباحة في عرس أو عيد ، إن قصد بذلك التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وديننا يدعونا

---

(1) الذهبي ، مسألة السماع [ق106-108] في مخطوط ضم معه كتاب الطب النبوي ، دار الكتب المصرية (64) طب عربي ـ ميكروفيلم رقم(47486).

(2) الذهبي ، مسألة السماع [ق108 ، 109] .

(3) الذهبي ، الرخصة في الغناء ص88 .

للعمل للآخرة كما يطلب منا أداء حقوق الدنيا من بدن وأهل وأبناء ، إلى غير ذلك .

فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم : "يتبسم ويضحك ، وربما مزح ، وجارى زوجته ، وأركب ابني ابنته الحسن والحسين على ظهره . . . وهو محب للنساء اللاتي هن من زينة الدنيا ، والطيب والثياب النقية الجميلة . . . وكان عليه السلام يحب الطيبات ولا يكثر منها ؛ إذ الإكثار من المباحات يضيع الأوقات . . . فإنه كان عليه السلام مع وصفه بما ذكرنا صوَّامًا قوَّامًا ، بكَّاءً من خشية الله ، أوَّاهًا منيبًا ، حليمًا وقورًا"[1] .

● سعة أفق الحافظ الذهبي

الحافظ الذهبي واسع الأفق ، غزير المعارف ، متعدد العلوم ، له مشاركات في علوم كثيرة ، ومعرفة بآراء متباينة ، ولا يضيق صدره ، أو يتوقف فكره على رسوم مذهب أو حدود اتجاه فقهي ، بل يتسع أفقه ليحتوي العديد والعديد من الآراء ، فلا يحاكم رأي على ضوء معطيات مخالفيه ، ولا يجمد عند قول دون الإحاطة بأسبابه ، ولا يعطي الفتوى المتغيرة قدر الحكم الثابت ، كما يحاول تفسير بعض الآراء الفقهية الغريبة .

ففي صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يجافي بيديه عن جنبيه إذا سجد ، حتى يُرى بياض إبطيه . وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن نتبعه في كيفية أداء الصلاة ، فنصليها كصلاته ، ولكن تحقيق المجافاة عن الجنبين إن كانت يسيرة في حق الإمام فهي متعذرة في حق صفوف المسلمين المتراصة .

قال الذهبي :"هذا التجافي منه عليه السلام كان لأنه كان إمامًا لا يزاحمه أحد ، فأما إذا كان الصف راصًا . . . فمع التراص ، لا يمكنهم التجافي"[2] .

وقد اختلف فقهاء الكوفة مع غيرهم من العلماء في شرب النبيذ الذي يسكر كثيره ، فحرم أبو حنيفة والكوفيون الإكثار منه ، كما حرم يسيره جمهور الفقهاء ، وترخص فيه الكوفيون .

---

(1) الذهبي ، مسألة السماع [ق109 ، 110] .

(2) الذهبي ، مهذب السنن [1/ق178-أ] .

والكوفيون إذ يترخصون فيه ، فما ذلك تلذذًا بمحرم أوتحايلاً على نص ، وإنما رأوا في ذلك امتناع علة التحريم ، ولذلك شربوه إشعارًا بأنه حلال لا حرمة فيه ، أما غير الكوفيين فلم يؤدهم اجتهادهم إلى ذلك ، فمن شربه منهم ، إنما يشربه عن هوى ، قال الذهبي : "الكوفي يشربه تدينًا ، والبصري يتركه تدينًا"[1].

ونقل عن الإمام طاوس أنه كان لا يرى الحلف بالطلاق شيئًا ، والحافظ الذهبي يفسر سبب ذلك القول قائلاً بأن ذلك فتوى من طاوس رحمه الله ، وليست حكمًا "وما ذاك إلا أن الحجاج وذويه كانوا يحلِّفون الناس على البيعة ـ للإمام ـ بالله وبالعتاق والطلاق والحج وغير ذلك . والذي يظهر لي أن أخا الحجاج حلف الناس بذلك ، فاستُفتي طاوس في ذلك ، فلم يعده شيئًا ، وما ذاك إلا لكونهم أكرهوا على الحلف"[2].

وقد جاء عن سفيان الثوري رحمه الله : "ليس على نساء خرسان حج" فتعجب الحافظ الذهبي من ذلك ، ولكنه بحث عن سبب ذلك القول فقال : "هذا قول عجيب ، أفما هن من الناس؟! فكأنه لمح بُعد الشقة وكثرة المشقة"[3].

وقد أخذ الحافظ الذهبي على بعض المسلمين المشاركة للنصارى في أعيادهم وتتبع آثارهم وموافقتهم على بعض أفعالهم في احتفالاتهم ومواسمهم وحكم على ذلك بالحرمة وعدم الجواز ، ولم يلتفت إلى من زعم عدم التشبه بهم مع موافقتهم ، فجعل من ذلك "إيقاد النيران ليلة الميلاد ، وشراء الشموع والتوسعة والتلذذ بالحلوى والقطايف ، وإظهار السرور والهرج"[4].

ثم رد على من يزعم أنه لا يقصد التشبه بهم ، وإنما جرى ذلك على سبيل العادة قائلاً : "فإن قال قائل إنا لا نقصد التشبه بهم ، فيقال له : نفس الموافقة والمشاركة لهم في أعيادهم ومواسمهم حرام"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (218/1 ، 219) ، والسير (504/8 ، 505).

(2) الذهبي ، السير (45/5).

(3) المصدر السابق (486/9).

(4) الذهبي ، تشبيه الخسيس بأهل الخميس ص41 ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، دار عمار . ط . 1 ، 1408هـ -1988م .

(5) المصدر السابق ص30 .

ومن طريف ما يذكر أن غلامًا لابن المزوق اشترى له مولاه جارية وزوَّجه إياها ، فأحبها وأبغضته ، حتى ضجر منها ومن منافرتها فقال لها : أنت طالق ثلاثًا ، لا خاطبتني بشيء إلا قلت لك مثله ، فكم أحتملك! فقالت له في الحال : أنت طالق ثلاثًا ، فاستفتى الرجل .

قال ابن جرير : "أقم معها بعد أن تقول لها أنتِ طالق ثلاثًا إن طلقتك" .

قال ابن الجوزي : "فما كان يلزمه أن يقول لها ذلك على الفور ، فكان له أن يتمادى إلى قبل الموت" .

قال ابن عقيل : "ويقول كقولها : أنتَ طالق ثلاثًا ، بفتح التاء ، فلا يحنث" .

قال الحافظ الذهبي : "ولو قال : أنت طالق ثلاثًا ، وعنى الاستفهام لم تطلق ولو قال : ثلاثًا ، ونوى الطلق لا الطلاق لم تطلق أيضًا . . .

وجواب آخر على قاعدة من يراعي سبب اليمين ، ونية الحالف أنه ليس عليه أن يقول لها كقولها ، فإن نيته كانت إذا آذته بكلام أن يقول لها ما يؤذيها ، وهذه ما كانت تتأذى بالطلاق ؛ لأنها ناشزة مضاجرة ؛ ولأن الحالف عنده هذه الكلمة مستثناة بقرينة الحال من عموم إطلاقه ، كقوله تعالى : (**وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ**) (النمل:23) ، و (**تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ**) (الأحقاف:25) فخرج من العموم أشياء بالضرورة"[1] .

التاريخ

القراءة التاريخية وأثرها في نقد متن الحديث عند الحافظ الذهبى :

الحافظ الذهبي عالم بالتاريخ ، محيط بأحداثه ، له عناية خاصة به ، وقد تأثر بذلك في نقده للمتون ، فهو في تحليله للنص لايغفل عن القرائن والأحداث التاريخية ، وللحافظ الذهبي دربة واسعة بالتاريخ ، فقد ألف في ذلك مصنفات هي العمدة عند الباحثين في التاريخ ، ومن ذلك التاريخ الكبير وسير أعلام النبلاء وغير ذلك .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (23/283-285) ، السير (14/278 ، 279) ، وتذكرة الحفاظ (2/714 ، 715).

- قرائن استخدام التاريخ لنقد المتون

ومن قرائن استخدامه للتاريخ في نقد المتون :

كون صاحب الحدث لم يسلم بعد ونسب إليه في الأثر ما يوحي بإسلامه، ومن ذلك :

رواية مغيث وبريرة ، وكيف كان زوجها يتبعها في الطرقات ودموعه تسيل على لحيته ، وفي الرواية : "فكلم العباس ليكلم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . " الحديث . قال الذهبي : "قوله : "فكلم العباس" شيء منكر ، فإن عتق بريرة كان قبل إسلام العباس"[1].

وروي أن العباس ﵁ أسلم بمكة قبل بدر ، وأنه كان عينًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ، وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن له في الهجرة فكتب إليه النبي صلى الله عليه وسلم : "إن مقامك مجاهد محسن" ، قال الذهبي : "لو جرى هذا لما طلب من العباس فداءً يوم بدر"[2].

ومن ذلك خلاف مولد صاحب القصة للحديث المنسوب إليه :

فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أسري به ناوله جبريل تفاحة من الجنة ، وفي رواية سفرجلة ، فأكلها النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم واقع زوجته خديجة رضي الله عنها فعلقت بفاطمة رضي الله عنها .

قال الذهبي : "وقد علم الصبيان أن جبريل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة بمدة" ووصف ذلك بأنه "كذب جلي"[3].

وروي كذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ولدت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سماها المنصورة ، فنزل جبريل عليه السلام فقال : "يا محمد ، الله يقرئك السلام ، ويقرئ مولودك السلام ، وهو يقول : ما مولود أحب إلي منها ، وأنها قد لقبها باسم خير مما سميتها ، سماها فاطمة ؛ لأنها تفطم شيعتها من النار".

---

(1) الذهبي ، التنقيح (82/9).

(2) الذهبي ، السير (98/2 ، 99).

(3) الذهبي ، الميزان (415/2، 416) (81/1) (541/1) تلخيص المستدرك (169/3).

وعلاقة ذلك بالشيعة لا خفاء فيه ، ولكن واضعه قد نسي تاريخ مولد فاطمة رضي الله عنها ؛ لذلك قال الذهبي : "هذا كذب صريح ؛ لأنها ولدت من قبل البعثة بخمس سنين أو نحوها"[1].

وقد يكون الشخص المذكور في المتن لم يولد بعد ، ولكن الراوي أدخله في ذلك المتن بالباطل ، فقد روي في رحلة النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي طالب إلى الشام ، وذكر بحيراً الراهب ، وفيه : "ورده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالاً" .

قال الذهبي : "وبلال لم يكن خلق بعد ، وأبو بكر كان صبيًّا"[2].

روى سليمان الشاذكوني تكذيب محمد بن إسحاق مستدلاً على ذلك بما نسب إلى هشام بن عروة أنه قال : "حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر ، ودخلت عليَّ ، وهي ابنة تسع سنين ، وما رآها حتى لقيت الله" .

وقد انتقد الحافظ الذهبي ذلك القول مستدلاً بأدلة عديدة ، ومن ذلك قوله : "ويبين بطلانها ـ أي هذه القصة ـ أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خلق بعد ، فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة"[3].

ومن تلك القرائن موت صاحب القصة قبل ذلك الحدث :

فقد روي أن ورقة بن نوفل مر ببلال وهو يعذب على الإسلام يلصق ظهره بالرمضاء ، وهو ويقول : أحد أحد ، فقال : "يا بلال صبراً ، والذي نفسي بيده ، لئن قتلتموه لأتخذنه حنانًا" .

والخبر مرسل ولكن الذهبي رحمه الله له قرينة تاريخية في رد الخبر فقال : "ولم يعش ورقة إلى ذلك الوقت"[4].

وكذلك جاء الخبر برواية بحيرا الراهب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا شرب الرجل كأسًا من خمر . . . " الحديث .

قال الذهبي : "بحيراً لم يدرك المبعث"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (439/3).

(2) المصدر السابق (518/2).

(3) الذهبي ، السير (49/7 ، 50) ، والميزان (470/3 ، 471).

(4) الذهبي ، السير (352/1).

(5) الذهبي ، الميزان (153/2).

وروي أن أبا هريرة صلى على أم سلمة ، وذلك من رواية الواقدي . قال الذهبي : "وهذا من غلط الواقدي ، أبو هريرة مات قبلها"[1].

وكذلك روي لقاء عبد الله بن أبي أحمد الأسدي بكعب الأحبار في عهد معاوية رضي الله عنهما ، وبعيدا عن لفظ المتن ، فالحافظ الذهبي يوهن ذلك ، فقد قال : "وكعب قد مات في خلافة عثمان ، قبل أيام معاوية بسنين"[2].

ومن تلك القرائن صغر صاحب القصة عن ذلك الحدث المنسوب إليه :

وقد روي أن ابن عمر شهد بدرًا ، قال الذهبي : "فهذا خطأ وغلط ؛ لأنه استصغر يوم أحد"[3].

وذُكر أن الذين نزلوا في قبر النبي صلى الله عليه وسلم علي والفضل وقثم وشقران . قال الذهبي : "قثم أصغر من عبد الله بن عباس ، هو من أقران الحسين ورضع معه ، فهو يصغر عن ذلك"[4].

كما روي أن زينب بنت أم سلمة كانت تعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تهريق الدم ، فأمرها أن تغتسل لكل صلاة ، قال الذهبي : "هذا غلط ، زينب لا حاضت ولا اعتكفت مع رسول الله ، كانت صغيرة جدًّا"[5].

وكذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : "أول حجر حمله النبي صلى الله عليه وسلم لبناء المسجد ، ثم حمل أبو بكر حجرًا ثم حمل عثمان حجرًا آخر ، فقلت : يا رسول الله ألا ترى إلى هؤلاء كيف يساعدونك ، فقال : يا عائشة هؤلاء الخلفاء بعدي" .

قال الذهبي بعد أن ضعَّف سند الحديث : "لو صح هذا لكان نصًّا في خلافة الثلاثة ، ولا يصح بوجه ، فإن عائشة لم تكن يومئذ دخل بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي محجوبة صغيرة ، فقولها هذا يدل على بطلان الحديث"[6].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (285/5).

(2) المصدر السابق (169/5).

(3) الذهبي ، السير (209/3) ، تلخيص المستدرك (641/3).

(4) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق222-أ-ب] .

(5) المصدر السابق [1/ق104-ب] .

(6) الذهبي ، تلخيص المستدرك (103/3).

وإذا كان صغر صاحب القصة سببًا في نقد المتن من الناحية التاريخية ، فإن ادعاء الصغر غير مقبول إذا كان عمر المذكور في القصة يفوق ذلك فقد ذكر فيمن استصغر يوم أحد زيد بن حارثة ، والبراء ، وزيد بن أرقم ، وأبو سعيد ، وابن عمر ، وذكر جابر بن عبد اللـه ، قال الذهبي : "ما كان جابر يومئذ صغيرًا ؛ بل أبوه حبسه لبناته"[1].

ومن ذلك ذكر صدارة بعض العلماء في غير زمان شهرتهم ، فالعالم يبدأ حياته في الطلب حتى يستوي عوده وتنمو معارفه ، ويُحتاج إليه إما لموت شيوخه أو علو إسناده أو غير ذلك ، أما أن ينسب إلى الشهرة واجتماع الطلاب عليه ، وهو دون ذلك ، يجعل الناقد يتردد في قبول مثل هذه الأخبار .

ومن ذلك ما ذكر أن ابن عمر قال لمولاه نافع : "لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على عبد اللـه ـ يعنى ابن عباس ـ وقد ضعف ذلك مالك رحمه اللـه" .

ورد الذهبي تلك الرواية لأنه : "لم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر"[2].

وورد أن يزيد بن معاوية بعث يشكو قولاً لجبير بن نفير إلى معاوية ﷺ ، فهدده معاوية بالنكال . . . وفيه أن أبا الدرداء أخذ بيد جبير وقال : "لئن تكلم به جبير لقد تكلم به أبو الدرداء" .

قال الذهبي : "هذا خبر منكر ، لم يكن لجبير ذكر بعد في زمن أبي الدرداء ، بل كان شابًّا يتطلب العلم ، وأيضًا فكان يزيد في آخر مدة أبي الدرداء طفلاً عمره خمس سنين"[3].

وذكرت قصة خروج فروخ والد ربيعة الرأي في البعوث إلى خراسان وما زال ربيعة حملاً في بطن أمه ، وهي قصة طويلة ، وفيها جلوس ربيعة في مسجد رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم واجتماع حلقة وافرة من طلاب العلم حوله ، ووصف أبيه لتلك الحلقة ، بأنه لم ير أحدًا من أهل العلم بهذه الحال . إلى غير ذلك ، وكان ربيعة لم يتجاوز السابعة والعشرين .

وبعيدًا عن الصورة الدرامية التي أجاد حبكها ملفق تلك القصة ، فالذهبي يرى في ذلك مجازفة بعيدة ، وفند أركان هذه القصة ، وذكر من ذلك أن ربيعة لما كان

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [05/ق30-أ] .

(2) الذهبي ، السير (23/5).

(3) المصدر السابق (77/4).

ابن سبع وعشرين سنة "كان شابًّا لا حلقة له ، بل الدست لمثل سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، ومشايخ ربيعة"[1] .

وبالغ البعض في الثناء على شيوخهم بما يتنافى مع القرائن التاريخية ، فأبو القاسم إسماعيل الأصبهاني حافظ فاضل ثبت ، قائم بأعباء علم الحديث ، قال عنه أبو موسى المديني في ذكر من هو على رأس المائة الخامسة : لا أعلم أحدًا في ديار الإسلام يصلح لتأويل الحديث إلا إسماعيل الحافظ . وإن كان ذلك القول قد صدر عن مبالغة في المدح ، أو على قدر علم القائل ، فالحافظ الذهبي يرى أن "هذا تكلف ، فإن الرجل ما كان في رأس المائة قد اشتهر"[2] .

ومن ذلك ذكر علوم لم تكن معروفة في ذلك الوقت :

فقد روى حرملة أن الشافعي قال : "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب ، وميلهم إلى لسان أرسطاطليس" .

وقد استنكر الذهبي هذا القول ونفى صدوره من الشافعي ، وجزم بأن الشافعي ما قال ذلك ؛ مستدلاً بأن أوضاع أرسطاطليس لم تكن عرِّبت بعد[3] .

وروى عن أبي حنيفة رواية شهيرة في اختيار أفضل العلوم ، وفيها ذكر كل علم وتبعاته حتى استقر به الحال إلى الفقه ، وفي أثناء ذلك : "قلت : فإن نظرت في الكلام ، وما يكون آخر أمره؟ قالوا : لا يسلم من نظر في الكلام من مشنعات الكلام ، فيرمى بالزندقة ، فيقتل ، أو يسلم مذمومًا" .

وهذه الحكاية على شهرتها فإن أمارات الوضع وثلب الإمام أبي حنيفة تطل برأسها قال الذهبي : "قاتل الله من وضع هذه الخرافة ، وهل كان في ذلك الوقت وجد علم الكلام؟!"[4] .

- خلاف المتن للواقع التاريخي

الحافظ الذهبي ينتقد معتمدًا على معرفته التاريخية وإحاطته بالأحداث التي جرت ، ومعرفته بمن شهد الوقائع وأماكن وجودهم ، حتى إنه لينتقد المتن من وجوه قلَّ من يفطن إليها .

---

(1) الذهبي ، السير (93/6-95).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1279/4).

(3) الذهبي ، السير (74/10).

(4) المصدر السابق (396/6 ، 398).

من ذلك واقع المكان ، حيث ينسب إلى الشخص فعل شيء في مكان ثبت تواجده في ذلك الوقت في مكان آخر .

فمما روي في بناء النبي صلى اللـه عليه وسلم المسجد بالمدينة جاء في رواية : "وبنى النبي صلى اللـه عليه وسلم لحمزة ولعلي ولجعفر ، وهم بأرض الحبشة" ، قال الذهبي : "وهم بأرض الحبشة!! وإنما كان عليٌّ بمكة"[1].

وكذلك جاء في المستدرك من حديث أسماء بنت عميس : "كنت في زفاف فاطمة بنت رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم . . . " الحديث ، قال الذهبي : "لكن الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة"[2].

وأخرج الحاكم أيضًا من حديث عبادة بن الصامت أنه كان في مسجد بيت المقدس يتلو هذه الآية ويبكي : (فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ) (الحديد:13) . ثم قال : ههنا أرانا رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم جهنم ، قال الذهبي : "ما اجتمع عبادة برسول صلى اللـه عليه وسلم هناك"[3].

من ذلك واقع الزمان حيث ينسب فعل شيء في زمان ثبت أن صاحب الفعل لم يقم به في ذلك الوقت .

وقد جاءت بعض الروايات أن النبي صلى اللـه عليه وسلم اعتمر في رمضان وأفطر ، قال الذهبي : "قوله : "في عمرة في رمضان" باطل . ما اعتمر نبي اللـه صلى اللـه عليه وسلم في رمضان أبدًا"[4].

ومن ذلك خلاف المتن لزمان التشريع ، وادعاء فعل عبادة في زمان لم تشرع هذه العبادة فيه بعد ، فيدل ذلك على بطلان الخبر .

فقد جاء في حديث أبي رافع : "نزل رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم خيبر ، ونزلت معه ، فدعا بكحل إثمد ، فاكتحل به في رمضان ، وهو صائم".

قال الذهبي : "هذا باطل ، فإن نزوله عليه الصلاة والسلام على خيبر كان في أول سنة سبع ، فأين رمضان؟"[5].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (335/1).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (173/3، 174).

(3) المصدر السابق (521/2).

(4) الذهبي ، تنقيح التحقيق (44/4) ، ومهذب السنن [2/ق81-أ] .

(5) الذهبي ، الميزان (157/4).

ومن ذلك خلاف المتن للمعروف من تاريخ المعارك ، وادعاء غياب بعض المشهورين عنها ، مع ثبوت شهودهم تلك المعارك .

فقد جاء عن شعبة أنه ذاكر الحكم فيمن حضر صفين من أهل بدر ، فلم يجدوا أحدًا حضرها منهم غير خزيمة بن ثابت ، فتعجب الذهبي من ذلك قائلاً : "سبحان الله! أما شهدها علي ، أما شهدها عمار؟!"[1] .

ومن ذلك خلاف المتن للمعلوم من تاريخ البلدان ، حيث يأتي المتن بذكر مدينة لم تكن أنشئت بعد في ذلك الزمان ، ليثبت لها وجودًا وهميًّا .

فقد جاء من حديث أنس : "وقَّت النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المدائن العقيق ، ولأهل البصرة ذات عرق" ، قال الذهبي : "هذا باطل ، فإن البصرة إنما مصرت زمن عمر"[2] .

ومن ذلك خلاف المتن للمشهور من جنس الصحابي ، حيث ينسب إلى غير بلده ، ويمنح جنسية ليست له ، مع غياب جنسيته وموطنه الأصلي ، فقد جاء من حديث أبي أمامة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "السباق أربعة : أنا سابق العرب ، وبلال سابق الحبشة ، وصهيب سابق الروم ، وسلمان سابق الفرس" .

قال الذهبي : "والأظهر أن بلالاً ليس بحبشي ، وأما صهيب ، فعربي من النمر ابن قاسط"[3] .

ومن ذلك خلاف المتن لكيفية وفاة صاحب القصة :

فقد جاءت رواية بأن مروان أقرض الحسين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم مالاً ، وأوصى لما احتضر ألا يؤخذ منه ذلك المال ، وتلك الرواية منقطعة ، وفيها ما يعظم من شأن الأمويين ويظهر رعايتهم لآل البيت ، ولكن الحافظ الذهبي أشار إلى أن "مروان ما احتضر ، فإن امرأته غمته تحت وسادة هي وجواريها"[4] .

---

(1) الذهبي ، الميزان (47/1) ، السير (221/7).

(2) الذهبي ، الميزان (313/4).

(3) الذهبي ، السير (530/8).

(4) المصدر السابق (390/4).

● خلاف المتن لحقيقة من قام بالفعل

وقد ينسب الفعل لغير فاعله ، ويدعى أن شخصًا قام به غير صاحبه ويتعين في تلك الحالة أن يبين الناقد من قام بذلك الفعل ، فتتداخل علوم التاريخ والسير ومتون الأحاديث في بيان ذلك .

وقد جاءت الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما بنى مسجده بالمدينة كان مكان ذلك المسجد مربدًا لغلامين يتيمين .

وقد ذكر ابن منده أنهما سهل وسهيل ابني بيضاء ، فخطَّأه الذهبي ، وأقر ما عليه أهل السير ، أنهما سهل وسهيل ابني عمرو من بني النجار[1] .

وقد كان الظَّهر قليلاً في غزوة بدر عند المسلمين ، فكان الرجلان والثلاثة يعتقبون البعير ، وكذلك كان معهم خير أسوة صلى الله عليه وسلم ، وجاءت رواية أن أبا لبابة كان من شركاء رسول صلى الله عليه وسلم في بعيره ، وكان هو وصاحبه يقولان لرسول الله صلى الله عليه وسلم : اركب حتى نمشي فيقول لهم النبي صلى الله عليه وسلم : "إني لست بأغنى عن الأجر منكما ، ولا أنتما بأقوى على المشي مني".

قال الذهبي : "المشهور عند أهل المغازي : مرثد بن أبي مرثد الغنوي بدل أبي لبابة ، فإن أبا لبابة رده النبي صلى الله عليه وسلم ، واستخلفه على المدينة"[2] .

ومن المعلوم أن الذي زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة النجاشيُّ وأمهرها أربعة آلاف درهم من عنده ، وبعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن ابن لهيعة نقل عن أبي الأسود عن عروة : "أنكحه إياها بالحبشة عثمان رضي الله عنه" ، قال الذهبي : "وهذا خطأ ، فإن عثمان كان بالمدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم"[3] .

وهكذا وظف الحافظ الذهبي علوم التاريخ في خدمة السنة النبوية المطهرة فهو ناقد يقظ ، محيط بالمواليد والوفيات ، بصير بتاريخ إسلام الأعلام ، خبير بتناسب الحدث مع سن من نسب إليه ، عليم بتصدر العلماء لحلقات العلم ، ملم بتاريخ نشأة العلوم ، مهتم بالبيئة المكانية لمن نسب إليه الفعل ، ومدرك لزمان التشريع ، وتاريخ البلدان ، وفرسان الحروب ، وأجناس الصحابة إلى غير ذلك ، مما أضفى على نقده لمتون السنة طابعًا ميزه عن كثيرين مما اعتنوا بذلك الشأن .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (30/2).

(2) المصدر السابق (80/2).

(3) الذهبي ، السير (442/1).

الأدب

لم يكتف الحافظ الذهبي بنصيبه الأوفر من علوم الشريعة حتى أخذ من علوم الأدب بطرف ، ولعل هذا ظاهر ، في أسلوبه الرائق ، وكتابته المسترسلة ، فهو متذوق لعيون الشعر ، بصير بفنونه ، ناقد للشعراء ، عارف بتخصص كل شاعر ، ومتى يجيد ومتى يضعف ، عالم بطبقاتهم ، شاعر يقرض الشعر .

رأي الذهبي في الشعر والإنشاد

جاء قول اللـه تعالى : (**وَالشُّعَرَاء يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ {224/26} أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ {225/26} وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ {226/26} إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللـهَ كَثِيراً**) (الشعراء:224-227) ، فأطلق البعض التحريم لدلالة صدر الآيات ، وادعى البعض مطلق التحليل لظاهر الاستثناء ، وهكذا كل حق وسط بين طرفين ، لذلك قال الذهبي : "الشعر من فنون المنشئ ، وهو كلام ، فحسنه حسن ـ وهو قليل ـ وقبيحه قبيح ـ وهو الأغلب . . . وأملحه أكذبه"[1].

وقسم ما يؤول إليه الشعراء بحسب شعرهم إلى طبقات خمس فقال : "والشاعر المحسن كحسان ، والمقتصد كابن المبارك والظالم كالمتنبي ، والسفيه الفاجر كابن الحجاج ، والكافر كذوي الاتحاد ، فاختر لنفسك أي واد تسلك"[2].

فلم يطلق لفظ التحريم مطلقًا ولا الإباحة مطلقًا ، كما أرسل بذلك بيان تحذير للشعراء ليعلم كلٌّ منهم موقعه بناء على ما نبست به شفتاه وخطه بنانه .

ويرى الحافظ الذهبي علم الإنشاء من فنون أبناء الدنيا ، ويدعو أصحابه إلى تقوى اللـه فقال : "ليكن رأس مال المنشئ تقوى اللـه ومراقبته ، فربما وضع لفظة تعجبه يهوي بها في النار ، وهو لا يدري ، وربما أبدع في سطر ترتب عليه خراب مصر"[3].

أما إذا استخدم المنشئ أسلوبه الرائق وبلاغته الآخذة بالألباب في إرضاء اللـه تعالى والنصح لأولي الأمر فذلك أحق به وأنفع في الدنيا والآخرة .

---

(1) الذهبي ، زغل العلم ص26 .

(2) المصدر السابق ص26 .

(3) المصدر السابق ص25 .

● تذوق الشعر

الحافظ الذهبي قرأ الكثير من الشعر ، ولكن قل ما علق في قلبه ، وتذوقه وعلم قدره في البيان ؛ ذلك لأن هذه الأبيات تجمع بين سلامة المبنى وحسن المعنى ، ففي ترجمته لابن المبارك رآه شاعرًا محسنًا ، قوَّالاً بالحق ، واختار من شعره[1] :

الصمت أزين بالفتى ... من منطق في غير حينه

والصدق أجمل بالفتى ... في القول عندي من يمينه

وفي ترجمة محمد بن عبد الواحد البصري الشهير "بصريع الدلاء" ، قال : "الشاعر الماجن ، صاحب المقصورة الشهيرة ، وقد أجاد في قوله فيها :

من فاته العلم وأخطأه الغنى ... فذاك والكلب على حدٍّ سوا[2]

وفي ترجمة عبد العزيز الجرجاني الفقيه الشافعي الشاعر قال : "هو صاحب تيك الأبيات الفائقة :

يقولون لي فيك انقباض وإنما ... رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجما [3]"

وفي ترجمته للخليفة المستعين ، رآه الذهبي أديبًا شاعرًا وقال : "له تيك الأبيات المشهورة :

عجبًا يهاب الليث حد سناني ... وأهاب لحظ فواتر الأجفان

وأقارع الأهوال لا متهيبًا ... منها سوى الإعراض والهجران[4]"

وفي ترجمة عبد الوهاب بن نصر بن أحمد بن حسين ، قال الذهبي : "له أشعار رائقة ، فمن ذلك :

ونائمة قبلتها فتنبهت ... وقالت تعالوا فاطلبوا اللص بالحدِّ

فقلت لها إني فديتك غاصب ... وما حكموا في غاصب بسوى الردِّ

خذيها وكفى عن أثيم ظلامة ... وإن أنت لم ترضي فألفًا على العدِّ

فقالت قصاص يشهد العقل أنه ... على كبد الجاني ألذ من الشهد[5]"

---

(1) الذهبي ، السير (418-411/8).

(2) الذهبي ، العبر (110/3).

(3) الذهبي ، السير (20/17).

(4) المصدر السابق (134/17 ، 135).

(5) المصدر السابق (431/17).

وفي ترجمته للحسين بن علي بن محمد الطغرائي ، قال : "وما أملح قوله :

يا قلب مالك والهوى من بعدما ... طاب السُّلُوُّ وأقصر العشاق

مرض النسيم وصح والداء الذي ... تشكوه لا يرجى له إفراق[1]"

● الشعراء المجيدون

الحافظ الذهبي له رؤية أدبية ، ومعرفة بدقائق الشعر تجعله يتذوق عذبه ، وتؤهله لمعرفة الشعراء المبدعين ، الذين تسير بأشعارهم الركبان ، وإليهم يتحاكم الفصحاء والأدباء .

فهو يرى شعر المجنون : "أرق شيء وأعذبه" ويراه "في الطبقة العليا في الحسن والرقة"[2].

ويرى المتنبي "شاعر العصر . . . وليس في العالم أحدًا أشعر منه"[3].

وأما الفرزدق فـ "نظمه في الذروة"[4].

وأبو نواس هو "الشاعر المفلق . . . لكن فسقه ظاهر وتهتكه واضح"[5].

وأما فضل جارية المتوكل فيراها امرأة "لم يكن في زمانها امرأة أفصح ولا أشعر منها . . . لها شعر أرق من النسيم"[6].

● طبقات الشعراء

الحافظ الذهبي لا يضع الشعراء في منزلة واحدة ، وإنما لكل شاعر طبقة ينتمي إليها ، وعصر يتأثر به ، وأقران يقارن بهم .

فقد ذكرالذهبي عدي بن زيد ورآه من فحول الشعراء . ثم وضعه في طبقته فقال : "هو أحد الفحول الأربعة الذين هم : هو وطرفة بن العبد ، وعبيد ابن الأبرص ، وعلقمة بن عبدة"[7].

كما يذكر جميل بثينة ويثني على استهلاله :

ألا أيها النوام ويحكمُ هبوا ... أسائلكم هل يقتل الرجلَ الحبُّ

---

(1) الذهبي ، السير (454/19 ، 455).

(2) الذهبي ، السير (6/4 ، 7) والتاريخ (219/5).

(3) الذهبي ، العبر (94/2).

(4) الذهبي ، السير (591/590/4).

(5) الذهبي ، ميزان الاعتدال (581/4).

(6) الذهبي ، التاريخ (229/19).

(7) الذهبي ، السير (110/5 ، 111).

ثم قال : "ونظمه في الذروة ، يذكر مع كثير عزة والفرزدق"[1].

● إجادة الشعراء

لكل شاعر أغراضٌ يجيد فيها ، ويتميز إن تحدث عنها ، ولا يعني ذلك قصوره في بقية الأغراض ، إنما يعني ذلك زيادة اختصاص وقدرًا من التميز في ذلك الاتجاه دون غيره .

فالشعراء يدفعهم على كتابة الشعر دوافع شتى ، فمنهم من يكتب الشعر رغبة في العطاء ، ومنهم من يفتنه جمال النساء ، ومنهم من هو مولع بالطبيعة الغناء .

ومن الشعراء من تلعب الخمر برأسه ، ومنهم مَنْ المجون غالب غرسه ، ومنهم من الشعر وسيلة لنشر مذهبه ، ومنهم من يوظف الشعر لنشر المعروف ووأد المنكر ، والحافظ الذهبي له في ذلك الميدان دربة ، وبذلك السبيل معرفة .

فأبو العتاهية "سار شعره لجودته وحسنه وعدم تقعره . . . قال في المواعظ والزهد فأجاد"[2].

وابن الفارض قد عج شعره بصريح الاتحاد ، وخاصة تائيته التي يقول عنها الذهبي : "فإن لم يكن في هذه القصيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال"[3].

أما شاعر العراق ابن نباتة صاحب النظم العذب ، ومنه :

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره   تعددت الأسباب والموت واحد

فقد "مدح الملوك والكبراء ، سيف الدولة فمن بعد"[4] مما يجعل المديح من أهم أغراضه .

وكان أبو نواس ذا حظوة أيام الرشيد والأمين ، مدح الخلفاء والوزراء ، غير أن أكثر ما اشتهر به أن له "أشعارًا رائقة في الغزل والخمور"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (181/4).
(2) المصدر السابق (195/10).
(3) المصدر السابق (368/22).
(4) المصدر السابق (234/17).
(5) المصدر السابق (280/9).
(6) الذهبي ، التاريخ (436/13).

وكذلك كان والبة بن الحباب رأس ماله أنه "محسن النعت للغزل والخمور"[6] .

وكان العباس بن الأحنف شاعر زمانه وإلى جانب إجادته للغزل فقد كان "طريفًا كيسًا حلو النادرة"[1] .

وكان صريع الدلاء صاحب المقصورة الشهيرة قد عرف بأنه "صاحب مزاح ولعب"[2] .

وكان محمد بن عبد الله ابن سكرة شاعر وقته ببغداد ، وقد عرف عنه كونه "صاحب مجون وسخف"[3] .

أما أبو الحسن الطرائفي فله معانٍ مبتكرة ما سبق إليها ، قال عنه الذهبي : "وأما الزطاطة والتفحش ، فهو حامل لوائها ، والقائم بأعبائها . . . أمة وحده في نظم القبائح"[4] .

● النقد الأدبي

للحافظ الذهبي ذوق ومعرفة ، تجعله كما استعذب بعض الأبيات واستحسنها ـ ينتقد البعض الآخر ، ويفضل بعض الأقوال على بعض ، ويتعرض لبناء المقامات إلى غير ذلك من أمور تثبت له حسًّا أدبيًّا .

فقد كان أبو محمد بن ماسي ينفذ إلى أبي عمر غلام ثعلبَ وقتًا بعد وقت كفايته ما ينفق على نفسه ، ثم قطع ذلك فترة لعذر ، فلما انقطع عذره أنفذ إليه جملة ما كان ينفذ إليه في تلك الفترة ، فرده غلام ثعلب وكتب إليه معتذرًا ، وقال أثناء اعتذاره : "أكرمتنا فملكتنا ثم أعرضت عنا فأرحتنا" .

فلم يعجب الحافظ الذهبي فعل غلام ثعلب ، كما انتقد قوله فقال : "لم يجمل في الرد ، فإن كان قد ملكه بإحسانه القديم ، فالتملك بحاله ، وجبر التأخير بمجيئه جملة وباعتذاره ، ولو أنه قال : وتركتنا فأعتقتنا لكان أليق"[5] .

وقد امتدح أبو نواس علي بن موسى الرضا ، وجاء في مدحه :

قلت لا أستطيع مدح إمام   كان جبريل خادمًا لأبيه

قال الذهبي : "ولا يسوغ إطلاق هذا إلا بتوقيف ؛ بل كان جبريل معلم نبينا صلى الله عليه وسلم وعليه"[6] .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (245/13).

(2) الذهبي ، السير (325/17).

(3) المصدر السابق (522/16).

(4) المصدر السابق (60/17).

(5) المصدر السابق (510/15).

(6) الذهبي ، السير (388/9 ، 389) ، والتاريخ (271/14 ، 272).

وقد اشتهرت المقامات ، ونالت إعجاب الكثيرين ، واهتم بها الأدباء والنقاد وكان للحافظ الذهبي رأيه في تسمية تلك المقامات ، فقال : "وأما تسمية الراوي لها بالحارث بن همام ، فعنى به نفسه أخذًا بما ورد في الحديث : "كلكم حارث ، وكلكم همام" فالحارث : الكاسب ، والهمام : الكثير الاهتمام ، فقصد الصفة فيهما ، لا العلمية"[1].

● طرافة النقد

الحافظ الذهبي في نقده للحديث وحديثه عن الرواة ، بل وفي تقييمه للشعر يحاول كسر حدة الموقف ، وإزالة الجمود المتعلق بمادة البحث ، بإضفاء روح الطرافة في ذلك النقد .

فقد روى الحسين بن علوان الكلبي الوضاع عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أربع لا يشبعن من أربع : أرض من مطر ، وعين من نظر ، وأنثى من ذكر ، وعالم من علم" ، فأكمل الحافظ الذهبي له وضعه بالإتيان بالخامسة التي تناسب حاله فقال الذهبي : "وكذاب من كذب"[2].

وجاء وضاع آخر ليذكر حديثًا مرفوعًا : "مكتوب على باب الجنة : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، عليٌّ حب الله ، الحسن والحسين صفوة الله ، فاطمة أمة الله على باغضهم لعنة الله" ، قال الذهبي مكملاً له ذلك الحديث المكذوب : "وعلى واضعه لعنة الله"[3].

وفي معرض جرحه لأبي جعفر الطوسي شيخ الشيعة قال : "كان يعد من الأذكياء لا الأزكياء"[4].

وفي معرض نقده لأبيات أنشدها محمود بن عمر ، وفيها :

ولم أنس إذ غازلته قرب روضة	إلى جنب حوض فيه للماء منحدر
فقلت له جئني بورد وإنما	أردت به ورد الخدود وما شعر
فقال انتظر في رجع طرف أجئ به	فقلت له هيهات ما في منتظر

قال الذهبي : "هذا شعر ركيك لا رقيق"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (463/19).

(2) الذهبي ، الميزان (542/1).

(3) المصدر السابق (112/3).

(4) الذهبي ، السير (335/18).

(5) المصدر السابق (155/20).

وفي ترجمته لهلال بن العلاء ، عالم الرقة ، قال : "وله شعر رائق ، لائق بكل ذائـق ، فمنه :

سـيبلى لسـان كـان يعـرب لفظـه فياليتـه مـن وقفـة العـرض يسـلمُ
ومـا تنفـع الآداب إن لم يكـن تُقـى ومـا ضر ذا تقـوى لسـان معجّـمُ[1]"

● الذهبي الشاعر . . .

الحافظ الذهبي قرض الشعر ، وله في ذلك أغراض متعددة ، وإن لم يجـار الشـعراء في ميادين الشعر المعهودة من غزل ومديح ووصف خمر أو مجـون ومـا إلى ذلـك ، فإنـمـا الذهبي عـالـم لا ينحـدر إلـى مستوى متكسب بشـعـره أو أسـيرًا لهـواه ، ولا متشهيًا لمحرم ، أو متلبسًا بفاحشة ، وإذا كانت أغراضـه تخلو من ذلك ، فـإن ذلـك في حق العالم أفضل وبه أليق .

فمن أغراض الحافظ الذهبي (تصوير حياة المحدِّثين) : الحافظ الـذهبي يصـور مـا ألم به وما يعانيه قائلاً :

لـــو أن ســـفيان عـــلى حفظـــه في بعـــض همـــي نسى المـــاضي
نـــفسي وعـــرسي ثـــم ضرسي ســـعوا في غربتـــي والشـــيخ والقـــاضي[2]

وينقم على طلاب الحديث المشتغلين بالرواية لا للتعلم ، وإنما للشهرة فقال :

إذا قـــرأ الحـــديث عـــليَّ شـــخصٌ وأخـــلى موضـــعًا لوفـــاة مـــثلي
فـــما جـــازى بإحســـان لأني أريـــد حياتـــه ويريـــد قـــتلي[3]

ومن ذلك (الشعر التعليمي) : وفيه يقرر الحافظ الذهبي قواعد التشريع ومصادر الاستدلال قائلاً :

العلـم قـال اللـه قـال رسـوله إن صـح والإجـماع فاجهـد فيـه
وحـذار مـن نصـب الخـلاف جهالـة بـين الرسـول وبـين قـول فقيـه[4]

وقد رد على سليمان بن عبد الكريم الشيعي قصيدته التي يحط فيها على الصحابة رضوان اللـه عليهم ويؤكد الوصية لعلي ﷺ ، فأجابه الذهبي ، وجاء في رده :

فالـــذي قـــدم العتيـــق جهـــارًا يـــا أبـــا الجهـــل ســـيدُ الثقلـــين

---

(1) الذهبي ، السير (310/13).
(2) الكتبي ، فوات الوفيات (317).
(4،3) المصدر السابق (317).

وعـــلي والســـابقون جميعًـــا بـــايعوه لفضـــل ديـــن وزيـــن

فأطـــاعوه حـــين وُلِّي فـــولَّى عمـــر الخـــير قـــاهر الـــدولتين

فهــما بعــد أحمــد أفضــل الخلــ ــق بــنص الإمــام ذي الســبطين[1]

ومن أغرضه (الرقائق والزهد) : فقال يحض الشباب على العمل الصالح ، قبل أن يبلى ذلك الشباب ويفنى هذا العمر :

تــولى شــبابي كــأن لم يكــن وأقبــل شــيب علينــا تــولى

ومــن عــاين المنحنــى والنَّقــى فــما بعــد هــذين إلا المصــلى

ومن أغراضه (الرثاء) : فقد نظم في رثاء الحافظ ابن تيمية ، وفيه :

يـا مـوت خـذ مـن أردت أو فـدع محــوت رســم العلــوم والــورع

أخـذت شـيخ الإسـلام وانفصـمت عـرى التقـى واشـتفى أولـو البـدع

غيبـــت بحـــرًا مـــفسرًا جـــبلاً حـــبرًا تقيًّـــا مجانـــب الشـــيع

قضى ابـــن تيميـــة وموعـــده مـع خصـمه يـوم نفخـة الفـزع

ومن أغراضه (المديح) : والذي قصره على أهـل العلـم ، فكـان آخـر شـعر قالـه في مرض موته مديحًا للإمام السبكي رحمه اللـه ، وقد أظهـر فيـه مـن الـتمكن في اللغـة والإتيان بالجناس التام مع عدم التكلف ، فقال رحمه اللـه :

"تقــي الــدين يــا قــاضي الممالــك ومــن نحــن العبيــد وأنــت مالــك

بلغـــت المجـــد في ديـــن ودنيـــا ونلــت مــن العلــوم مــدى كمالــك

ففـــي الأحكـــام أقضـــانا عـــليٌّ وفي الخــدام مــع أنــس بــن مالــك

وكـــابن معـــين في حفـــظ ونقـــد وفي الفتيـــا كســـفيان ومالـــك

وفخـــر الـــدين في جـــدل وبحـــث وفي النحـــو المـــبرد وابـــن مالـــك

وتســـكن عنـــد رضـــوان قريبًـــا كــما زحزحــت عــن نــيران مالــك"

● اللـغـة

يحتاج المجتهد ليكمل أدوات اجتهـاده إلى معـارف متعـددة وعلـوم شـتى ، ومـن تلك العلوم علم اللغـة العربيـة ، لمعرفـة غريـب الألفـاظ ومعانيهـا ، والإلمـام بـالنحو

---

(1) الذهبي ، معجم الشيوخ ص61،62 .

ومسائله والإحاطة بالصرف ومباحثه ، فبذلك يستقيم اللسان ، وتتضح الألفاظ ، وبدون ذلك يضطرب العالم ويزل قدمه ويتعثر لسانه .

والحافظ الذهبي يقرر ذلك ، فيجعل اللغة من الحاجات التي لا غنى للحافظ عنها ، فقال : "فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقيًا ذكيًا ، نحويًا لغويًا ، زكيًا حييًا"[1] .

وينعي الحافظ على الفقهاء الذين لا يدرون لغة الفقه ، والمقرئ الذي لا يدري لغة القرآن ، والمحدث الذي لا عناية له بلغة الحديث ، ثم قال : "وينبغي الاعتناء بلغة الكتاب والسنة ليفهم الخطاب"[2] .

والحافظ الذهبي على دربة بمباحث النحو والصرف والبلاغة ، كما أنه عليم باللغة العربية وغريبها ، ويتعدى ذلك إلى المعرفة باللغات الأخرى كالفارسية ولغة أهل خراسان ولغة أهل القسطنطينية . وهو عالم بالمصطلحات العلمية وغيرها مما يستخدم في ذلك العصر .

- معرفة قواعد اللغة

قال الحافظ في تفسيره لقول : (لاها الله) : "لاها الله : قسم ، وأهل العربية يقولون : لاها الله ذا . والهاء بدل من واو القسم ، أي : لا والله لا يكون ذا . وقيل : بل حذفت واو القسم ، وفصلت "ها" من هذا فتوسطت الجلالة ، ونصبت لأجل حذف واو القسم"[3] .

وفي مبحث الإبدال في علم الصرف يفسر الذهبي قول : "تلهت" فيقول : "تلهت : تحيرت ، والأصل : ولهت ، كما قيل في وجاه تجاه"[4] .

وإذا كان الكلام الفصيح : ما كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك[5] فإن بعض الفصحاء لا يحصل الإعراب ، كما أن بعض المتمكنين من الإعراب ليس لهم فصاحة . قال الذهبي : "وجود الفصاحة لاينافي وجود العجمة في

---

(1) الذهبي ، السير (380/13).

(2) الذهبي ، زغل العلم ص20 .

(3) الذهبي ، السير (435/1).

(4) المصدر السابق (355/3).

(5) موسى عبد الرحمن قشاوي ، وقفة مع العربية ص34 ، دار صفاء عمان . الطبعة الأولى . 1999م .

النطق ، كما أن وجود فصاحة النطق من كثير من العلماء غير محصل للإعراب"[1].

● غريب اللغة

العلم بغريب اللغة مفتاح لتفسير المتن ، ومن ثَمَّ بيانه والاستنباط منه ؛ بل والحكم بصحته أو ضعفه ، فلا بد أن يتعرف الناقد على غريب ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم ، والنبي صلى الله عليه وسلم يحدث كل قبيلة بلغاتها ، كما قد يسمع أهل القبائل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغة قريش ، ثم يؤدي أهل هذه القبائل ما فهموه بلغاتهم ، فتنشأ ألفاظ الغريب التي يقف المعنى مستغلقًا ، والمتن مبهمًا قبل تجلية غموضها[2].

والحافظ الذهبي حريص على توضيح المبهم وبيان الغامض وتوضيح المستغلق ، كلما سنحت له فرصة أو لاقى غريبًا .

وهذه نماذج من شرح الحافظ الذهبي لغريب الحديث مرتَّبة على حروف المعجم.

الكلمة	المادة	المعنى	المصدر
الباخق	ب خ ق	منخسف العين	التاريخ 352/5
البازل	ب ز ل	الجمل المسن ، إلا أنه يريد ها هنا : البصير بالعلم الشجاع	السير 425/12
اسبطرت	ب ط ر	امتدت للإرضاع	التاريخ 422/5
التميمة	ت م م	خرزة ترد العين	الكبائر ص 46
جدهم	ج د د	حظهم	تذكرة الحفاظ 470/2
الحنف	ح ن ف	أن تفتل كل رجل على صاحبتها	السير 94/4
الخرس	خ ر س	الولادة	الميزان 179/2
الخشاش	خ ش ش	الحشرات	الكبائر ص133

(1) الذهبي ، السير (552/1). (2) انظر الخطابي ، غريب الحديث (68/1، 69).

الكلمة	المادة	المعنى	المصدر
الأروح	ر و ح	الذي إذا مشى تقاربت خطاه	دول الإسلام 18/1
تزبئر	ذ ب أ ر	تنتفش	التاريخ 422/5
الزرافات	ز ر ف	الجماعات	التاريخ 323/5
السهوة	س هـ و	كالمجلس والصفة في البيت	الكبائر ص128
الصعل	ص ع ل	صغر الرأس	السير 94/4
صالب	ص ل ب	لغة غريبة في الصلب	التاريخ 44/1
الطنفسة	ط ن ف س	نحو السجادة	المعجم المختص بالمحدثين ص37
الطاق	ط و ق	هو المحراب	السير 336/4
عجمت العود	ع ج م	إذا عضضته بأسنانك	التاريخ 323/5
العذار	ع ذ ر	الختان	الميزان 179/2
المعازف	ع ز ف	اسم لكل آلات الملاهي التي يعزف بها ، كالطنبور والشبابة والصنوج	السير 185/21
العصلبي	ع ص ل ب	الشديد من الرجال	التاريخ 323/5
القرام	ق ر م	الستر الرقيق	الكبائر ص128
المقشورة	ق ش ر	التي تقشر وجهها بالغمرة	السير 565/16
القطري	ق ط ر	ضرب من البرود	مهذب السنن [3/ق12-ب]
قاطن النار	ق ط ن	ملازمها	التاريخ 512/1
كاعَّة	ك ع ع	جمع كائع ، وهو الجبان	التاريخ 233/1

الكلمة	المادة	المعنى	المصدر
النُّطق	ن ط ق	جمع نطاق ، وهو ما يشد به الوسط	التاريخ 44/1
استنفر	ن ف ر	استنفر الرجل بثوبه إذا أخذ ذيله من بين فخذيه إلى حجزته فغرزه.	التاريخ 200/1
التَّوَله	و ل ه	نوع من السحر ، وهو تحبيب المرأة إلى الزوج	الكبائر ص46

- لغات أخرى

لم يكتف الحافظ الذهبي بمعرفة غريب اللغة العربية وقواعدها ، بل تعدى ذلك إلى المشاركة في معرفة قواعد لغات أخرى وترجمة مفرداتها ، وقد سجلت لنا مصنفات ذلك العالم الفذ بعض ذلك .

فعلامة التصغير في الفارسية زيادة كاف في آخر الاسم ، قال الذهبي : "الكاف في عِليَّك هي علامة التصغير في عليٍّ بالفارسية"[1] ، وقال في موضع آخر : "والعجم إذا أرادوا أن يصغروا اسمًا زادوه كافًا ، فهو علامة التصغير عندهم"[2].

وفي اللغة الفارسية مزجٌ للباء بالفاء ، ففي شرحه للقب أحمد سِلَفة ، قال : "وهو الغليظ الشفة ، وأصله بالفارسية : سلبة ، وكثيرًا ما يمزجون الباء بالفاء"[3].

ويوضح الحافظ معاني مفردات بعض اللغات أثناء تراجمه للعلماء من غير بلاد العرب . فالدمستق معناه : "نائب البلاد التي في شرقي قسطنطينية"[4] ، والغزاليّ : "هو الغزال . كذا العطاري والخبازي على لغة أهل خراسان"[5]. وشيركوه بالعربية "أسد الجبل"[6] ، "وأَلُهْ : فارسي معناه : عقاب"[7].

---

(1) الذهبي ، السير (146/14).
(2) الذهبي ، التاريخ (210/22).
(3) الذهبي ، السير (6/21).
(4) الذهبي ، التاريخ (46/25).
(5) الذهبي ، العبر (10/4).
(6) الذهبي ، السير (346/21).
(7) المصدر السابق (41/23).

● المصطلحات

الحافظ الذهبي يرى البعض يستخدم مصطلحات كانت عند أهلها معروفة ، ولكن مع مرور الوقت ، وتغير الاصطلاحات ، وغياب من اصطلحوا عليها ، قد تطوى بعض المصطلحات ، وتظل مبهمة المعنى مع حياة المبنى ؛ ولذلك فالحافظ الذهبي يحاول جلاء تلك المصطلحات والكشف عن دلالاتها ، ومن هذه المصطلحات :

"المشرق" فهو في عرف المغاربة : مصر وما بعدها من الشام والعراق وغير ذلك ، كما أن "المغرب" في عرف العجم وأهل العراق : أيضًا مصر وما تغرب عنها [1].

"الدنية" قال الذهبي : "وهي طول نصف ذراع . . . وكان يلبسها القضاة والولاة وغيرهم ، وتعمل من ورق على قضبان دقاق ، وتسمى الطويلة أيضًا"[2].

"الطاقة"قال الذهبي : "يخال إليّ أنها الطلحية"[3] ، والطلحية : الورقة من القرطاس[4].

"الكراسة" قال الذهبي : "أظنه يعني بالكراسة ثلاث ورقات"[5].

"المن" قال الذهبي : "يكون المن نحوًا من مجلدين أو مجلدًا كبيرًا"[6]. وقال في موضع آخر : "المن يجيء عشرة أجزاء كبار"[7].

"الوراق" قال الذهبي : "والوراق في لغة أهل البصرة القارئ للناس"[8].

● العقائد

العقيدة من أكثر القوى التصاقًا بالإنسان ، فعليها يبني تصرفاته ويتشكل سلوكه ، وعنها يدافع ، بل يقاتل أشد ما يكون القتال ، ولا يقبل الإنسان مناقشة في معتقداته ، بل هناك بعض المعتقدات القائمة على التسليم المطلق دونما مناقشة .

والعقيدة تمثل لونًا من ألوان المعرفة بالله عز وجل ، تلك المعرفة التي يشترك في عمومها كل المخلوقات ، وإن اختلفوا في درجاتها وتفصيلاتها .

---

(1) الذهبي ، السير (80/18).

(2) الذهبي ، التاريخ (184/19).

(3) الذهبي ، السير (463/20).

(4) ابن منظور اللسان مادة (طلح).

(5) الذهبي ، السير (38/18).

(6) المصدر السابق (35/17).

(7) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1034/3).

(8) الذهبي ، السير (307/15).

قال الذهبي : "المشركون والكتابيون وغيرهم عرفوا اللـه تعالى ، بمعنى أنهم لم يجحدوه ، وعرفوا أنه خالقهم ... فهؤلاء لم ينكروا الباري ، ولا جحدوا الصانع ، بل عرفوه ، وإنما جهلوا نعوته المقدسة وقالوا عليه ما لا يعلمون ، والمؤمن فعرف ربه بصفات الكمال ، ونفى عنه سمات النقص"[1].

والمؤمنون في معرفتهم باللـه تعالى متفاوتون في درجات كمال المعرفة ، فالأنبياء والرسل أكمل معرفة ، وبعضهم أكمل من بعض ، ودونهم الأولياء ثم العلماء ، فالصالحون وهكذا إلى أعرابي جاهل وامرأة من نساء القرى ، ودون ذلك[2].

● الإيمان بالصفات

دار جدل واسع بين علماء المسلمين حول صفات اللـه تعالى والمراد منها ، وتأويلها إلى غير ذلك ، والحافظ الذهبي يرى رأي أهل السنة في اعتقاد ثبوت هذه الصفات لله تعالى كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه ، إثباتًا لا تكييف فيه ، وتنزيهًا لا تعطيل له ، ولكن بما يليق بجلاله وكماله .

فاللـه تعالى لم نره ، فكيف ندرك كنه صفاته . قال الذهبي : "إنما الصفة تابعة للموصوف فإذا كان الموصوف عز وجل لم نره ، ولا أخبرنا أحد أنه عاينه ، مع قوله لنا في تنزيله : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى:11)، فكيف بقي لأذهاننا مجال في إثبات كيفية الباري"[3].

فإذا كانت الصفات لا تكيف فكذلك لا تؤول ؛ إذ النبي صلى اللـه عليه وسلم والصحابة رضوان اللـه عليهم ما خاضوا في ذلك ، ولو كان ثَمَّ بيان لما وَسِعَ رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وصحابته السكوت ، وإنما وقف القوم حيث ينبغي أن نقف .

قال الذهبي : "ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوَّهوا به ولما أهملوه ، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله ، ولو نقل لاشتهر"[4].

---

(1) الذهبي ، السير (547/17).(2) المصدر السابق ، (547/17 ، 548).

(3) المصدر السابق (611/10).

(4) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص157، 158.

وآيات الصفات لو كان لها تأويل يخالف ظاهرها ، وساغ ذلك لبادروا إليه فـ"قد فسر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم ، وما أبقوا ممكنًا ، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً ، وهي أهم الدين ، فلو كان تأويلها سائغًا أو حتمًا لبادروا إليه"[1].

وجعل الحافظ الذهبي محاولات التأويل : "محاولة للرد على الله ورسوله"[2].

ولا يلزم من إثبات صفات الله تعالى تجسيمًا أو تكييفًا : "فإن التشبيه إنما يقال : يدٌ كَيَدِنَا ، وأما إذا قيل : يدٌ لا تشبه الأيدي ، كما أن ذاته لا تشبه الذوات وسمعه لا يشبه الأسماع . . . فإن ذلك تنزيه"[3].

ولكن التجسيم والتشبيه ، والباطل والضلال "أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد ، وتمثل الباري بخلقه ، تعالى الله عن ذلك"[4].

وقد انتقد الذهبي البيهقي إذ قال البيهقي : "الفرح المضاف إلى الله ، بمعنى الرضا والقبول" . قال الذهبي في معرض رده :"واعلم أن نبيك لا يقول إلا حقًّا ، فهو أعلم بما يجب لله وما يمتنع عليه من جميع الخلق"[5].

ولكن على المؤمن أن يلزم ما جاءت به الآيات ، وما ورد في السنن "فنقول : جاء وينزل ، وننهى عن القول : ينزل بذاته ، كما لا نقول : ينزل بعمله ، بل نسكت ولا نتفاصح على الرسول صلى الله عليه وسلم بعبارات مبتدعة"[6].

وإنما نؤمن بأن صفات الله تعالى "كما يليق به ، لا نعمق ، ولا نتحذلق"[7] ، وإنما الواجب أن "نؤمن بها ، ونعقل وجودها ، ونعلمها في الجملة من غير أن نتعقلها أو نشبهها ، أو نكيفها ، أو نمثلها بصفات خلقه ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا"[8].

---

(1) الذهبي ، السير (506/10).

(2) المصدر السابق (376/11).

(3) الذهبي ، الأربعين في صفات رب العالمين ص120 ، تحقيق جاسم سليمان الدوسري الدار السلفية بالكويت . 1408هـ -1988م .

(4) الذهبي ، السير (449/19).

(5) الذهبي ، مهذب السنن [5/ق280-ب] .

(6) الذهبي ، السير (331/20).

(7) الذهبي ، العلو ص139 .

(8) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص13 ، السير (325/13) ، مهذب السنن [2/ق18-ب].

ولا يجوز في ذلك المجال اجتهاد ، أو ادعاء التأثر بالزمان والمكان ، وإنما العقائد راسخة ، لا تزول ولا تتبدل ، فعلينا أن نقف من حيث وقف القوم ؛ لأن الحديث في ذات اللـه وصفاته "سبيله الإيمان والتصديق بالنصوص"[1].

وأحاديث الصفات قد أوَّلها طائفة وأنكر بعضها طائفة أخرى . أما التأويل ، فإنما قال به من قال من باب التنزيه للباري عز وجل ؛ لذا يرى الحافظ الذهبي الاعتذار عنهم فقال : "فليعذر من تأول بعض الصفات . . . ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده ـ مع صحة إيمانه ، وتوخيه لاتباع الحق ـ أهدرناه وبدعناه ، لقلَّ من يسلم من الأئمة"[2].

وإنكار بعض الصفات التي جاءت في الأثر ، إن كان عند عدم ثبوت للأثر فلا ينبغي تسفيه قائله ، وإنما يكفر من ثبت عنده النص وجحد .

قال الذهبي : "لا يكفر إلا إن علم أن الرسول صلى اللـه عليه وسلم قاله ، فإن جحد بعد ذلك فهذا معاند"[3].

وهذا مالك رحمه اللـه قد أنكر حديث : "إن اللـه خلق آدم على صورته" ونهى أن يحدث به أحدًا ، والحديث في الصحيحين ، قال الذهبي : "أنكر الإمام ذلك ؛ لأنه لم يثبت عنده ، ولا اتصل به ، فهو معذور"[4].

● الإيمان بالعرش

وقد رأى البعض من ذكر العرش تحيزًا لله تعالى ، ووصفًا له عز وجل بالجهة والمكان ، فأرادوا أن ينزهوا اللـه تعالى فأنكروا حقيقة العرش وأولوه بالملك ، هروبًا من ظاهر القول .

وإن كان ذكر العرش ، لا يلزم منه التشبيه بعروش المخلوقين ، فإن وصف اللـه تعالى عرش بلقيس بأنه عرش عظيم ؛ فإن ذلك بالنسبة إليها وإلى من حولها من البشر أصحاب القوى القاصرة ، والعقول المحدودة ، أما تشبيه ذلك العرش البشري بالعرش الإلهي ، فلا يؤيده منطوق النص ولا مفهومه .

قال الذهبي : "تبًّا لذوي العقول الخائضة ، والقلوب المعطلة ، والنفوس

---

(1) الذهبي ، الأربعين في صفات رب العالمين ص149 ، 151 .

(2) الذهبي ، السير (376/14).

(3) المصدر السابق (396/14).

(4) المصدر السابق (104/8 ، 105).

الجاحدة ، فما قدروا اللـه حق قدره . . . فالقرآن مشحون بذكر العرش ، وكذلك الآثار بما يمتنع أن يكون المراد الملك"[1].

● الإيمان بالحجاب

قال رويم بن محمد ، شيخ الصوفية : "ليس بيني وبين اللـه حجاب" ، وهذا القول إن كان غير مألوف ، فليس مطلق الخطأ ، بل إن له وجه صواب ووجه ادعاء ، قال الذهبي : "وأما الحجاب ، فقول يسوغ باعتبار أن اللـه لا يحجبه شيء قط عن رؤية خلقه ، وأما نحن فمحجوبون عنه في الدنيا ، وأما الكفار فمحجوبون عنه في الدارين"[2].

فالقول حمال ذو وجهين ، يتوقف القبول والرد له على مراد المتكلم ونية المستمع .

● السكوت عن القول بالحد

وقد أُخرج ابن حبان من سجستان لإنكاره الحد لله ، والحافظ الذهبي يخاطب الفريقين ، منكرًا على كليهما الخوض فيما لم يأذن به اللـه ، ولم تأتِ به نصوص الشريعة ؛ إذ العقائد لا تتلقى إلا من النصوص الثابتة من القرآن والسنة ، وما عدا ذلك فلا مجال له في تلقي العقائد .

قال الذهبي : "إنكاره للحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام ، والسكوت عن الطرفين أولى ، إذ لم يأت نص بنفي ذلك ولا إثباته ، واللـه تعالى ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدًّا برأيك ، ولا نص معك بالحد ، والمحدود مخلوق ، تعالى اللـه عن ذلك . وقال هو للنافي : ساويت ربك بالشيء المعدوم ؛ إذ المعدوم لا حد له"[3].

ومن الخير إذ لم تتوفر النصوص ألا نخوض في ذلك الأمر ، قال الذهبي : "الصواب الكف عن إطلاق ذلك ؛ إذ لم يأت فيه نص ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح ، فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأذن به اللـه"[4].

---

(1) الذهبي ، العلو ص70 .
(2) الذهبي ، السير (235/14).
(3) الذهبي ، الميزان (507/3) ، التاريخ (113/26) ، السير (97/16 ، 98).
(4) الذهبي ، السير (86/20).

● المعراج . . .

وردت الآيات بإسراء اللـه تعالى بنبيه صلى اللـه عليه وسلم ، وجاءت الأحاديث الصحيحة في وصف رحلة المعراج إلى السموات العلى وكيف لقي رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم الأنبياء ، ورأى مشاهد من أحوال أهل النار ونعيم أهل الجنة إلى غير ذلك وإن كان هناك من ينكر حصول المعراج في اليقظة ، فالحافظ الذهبي يستدل على خلاف ذلك بقوله : "فلو كان معراجه منامًا ورقيه إلى سدرة المنتهى في عالم السِّنَة ، لما كان للمصطفى صلوات اللـه عليه في ذلك كبير مزية ، على كثير من صالحي أمته ، ولما قرر الحق معراجه ، ونوّه بذكره بأنه يقظة عيانًا بقوله تعالى : (**إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى**) (النجم:16)"[1].

وإذا كانت أحداث المعراج عظيمة ، لا يمكن للعقل العاري عن الإيمان أن يوقن بها "فهذه الأشياء أكبر من عقول البشر ، والإيمان بها واجب ، كما قال تعالى : (**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**) (البقرة:3)"[2].

● الميزان

إذا كان أبو حامد الغزالي رحمه اللـه يرى ميزان الأعمال في الآخرة ، معيارًا يعبر عنه بلفظ الميزان ، فالحافظ الذهبي رحمه اللـه يرى ذلك القول من حجة الإسلام غير مقبول ؛ إذ هذا القول يعتمد على نظرة فكرية عارية عن دليل نقلي ، والعقائد لا تثبت بذلك ، قال الذهبي : "بل ميزان الأعمال له كفتان كما جاء في الصحيح"[3].

● مسألة خلق القرآن

ما من مسألة عقدية من المسائل التي اختلف فيها أهل السنة وغيرهم من الفرق كان لها بالغ الأثر مثل خلق القرآن ، فقد كانت زلزلة أرجفت القلوب ، ونيل فيها من أعراض العلماء ودمائهم ، وظهرت المبتدعة ، وأخذ أهل السنة بالمعاريض حينًا ، وبالتقية أحيانًا ، ولم يصمد أمام معاول المعتزلة آنذاك إلا القليل ، وعلى رأسهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه اللـه .

---

(1) الذهبي ، العلو ص102 .

(2) الذهبي ، التاريخ (270/1).

(3) الذهبي ، السير (345/19).

حتى صار كل إمام من أئمة السنة يذكر في عقيدته ـ بعد رفع المحنة ـ أن كتاب الله غير مخلوق ، وكأن ذلك تبرئة من تهمة الانحياز إلى آراء المعتزلة ، ولعل هذه الأقوال تكون ذات جدوى أكبر وأهمية عظمى إن قيلت زمن المحنة .

ويؤكد الذهبي أن القول بخلق القرآن محدث ، وأن جماهير علماء السلف والخلف بخلافه ، قال الذهبي : "فجمهور الأئمة والسلف والخلف على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، وبهذا ندين الله تعالى ، وبدعوا من خالف ذلك . وذهبت الجهمية والمعتزلة والمأمون وأحمد بن أبي دواد القاضي ، وخلق من المتكلمين والرافضة إلى أن القرآن كلام الله المنزل مخلوق"[1].

ويلاحظ أن الذهبي رحمه الله كما رفض لفظ "مخلوق" فإنه لم يقر لفظ "قديم" الذي درج عليه كثيرون في معارضة القول بخلق القرآن ، فأراد هؤلاء أن يميتوا بدعة فأحيوا أخرى .

وتفرع من هذه المسألة قولاً لداود الظاهري ومن تبعه ؛ إذ قال : "إن القرآن الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق ، وأما الذي في أيدي الناس فمخلوق" ، قال الذهبي : "هذه التفرقة والتفصيل ما قالها أحد قبله . . . فقام على داود خلق من أئمة الحديث وأنكروا قوله وبدعوه"[2].

وكذلك قال حسين الكرابيسي : "كلام الله غير مخلوق ، ولكن ألفاظنا به مخلوقة" ونسب ذلك إلى البخاري وإن لم يقل به[3].

وما قاله الكرابيسي يراه الذهبي من حيث الدلالة صوابًا ، فقال : "وإن قال : لفظي وقصد به تلفظي وصوتي وفعلي إنه مخلوق ، فهذا مصيب ، فالله تعالى خالقنا ، وخالق أفعالنا وأدواتنا"[4].

ولكن الذهبي لا يرى إقرار ذلك ويصوب فعل الإمام أحمد إذ أنكر على الكرابيسي وبدع من يقول بذلك القول : "لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن ، فسد الباب ؛ لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ"[5].

لذلك يرى الذهبي طيَّ تلك المسألة برمتها ، والعدول عنها ، والعودة إلى ما قبل إحداث تلك المقالة . قال الذهبي : "ولكن الكف عن هذا هو السنة ،

---

(1) الذهبي ، السير (290/11) ، التايخ (97/18).

(2) الذهبي ، السير (100/13 ، 101).

(3) المصدر لسابق (510/11 ، 511).

(4) المصدر لسابق (177/12).

(5) المصدر لسابق (82/12).

ويكفي المرء أن يؤمن بأن القرآن العظيم كلام اللـه ووحيه وتنزيله عـلى قلـب نبيـه ، وأنه غير مخلوق"[1].

- كفر دون كفر . . .

قد يقع المسلم في البـدع المكفـرة كـالروافض وبعـض غـلاة الشـيعة ، الـذين بـدلوا العقائد وعبدوا مع اللـه آلهة آخرى ، وجعلوا لله أندادًا ، فحرفوا الكلم عن مواضعه ، وزيفوا نصوص الشرع ، لموافقة مبادئ هدامة وأفكار بائـدة ، وإن كـان ذلـك الخـروج عن إطار العقيدة الصحيحة بهدف هدم صرح الإسلام حينًا ، فإنه في أحيانٍ أخرى ينشأ عن ضلال فكري وانحراف عقلي ، وفي هؤلاء يقول الذهبي :

"ومن كُفِّر ببدعة وإن جلت ، ليس هو مثل الكافر الأصلي ، ولا اليهودي والمجوسي ، أبى اللـه أن يجعل من آمن باللـه ورسوله واليوم الآخر ، وصام وصـلى وحـج وزكى ، وإن ارتكب العظائم وضل وابتـدع كمـن عانـد الرسـول وعبـد الـوثن ، ونبـذ الشرائـع وكفر"[2].

- خلود أهل النار من الكافرين

جعل اللـه تعالى النار دار عقاب لمن كفر به ، وعذاب لمن صد عن سـبيله ، جـزاءً وفاقًا ، وما اللـه بظلام للعبيد ، واختص عصاة أهل التوحيد ـ وإن تعاظمت ذنوبهم ـ بأن مصيرهم إلى الجنة ، وإن نالهم من العذاب على مقدار مـا اقترفـت أيـديهم ، ومـا قدموا شهواتهم ورغباتهم على ما شرع اللـه تعالى وأمر .

ولكن الكافرين الملحدين ، المنكرين لأصول التوحيد والمكذبين برسـالـة النبي صـلى اللـه عليه وسلم قد حرم اللـه تعالى عليهم الجنة ، وجاء الوعيد بخلودهم في النار .

ولكن بعض العلماء قال بفناء النار ، وخروج الكفار منها ، متخذًا من مفهوم العدد في قوله تعالى : (لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا) (النبأ:23) ، حجة لذلك الرأي .

قال الـذهبي : "ولا ينفعـه ذلـك ؛ لعمـوم قولـه : (وَمَـا هُـم بِخَـارِجِينَ مِـنَ النَّـارِ) (البقرة:167) ، وقوله : (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) (النساء:169)"[3].

---

(1) الذهبي ، السير (177/12).

(2) المصدر السابق (202/10).

(3) المصدر السابق (126/18).

فالحافظ يقر خلود الكافرين في النار وعدم فنائها بدلالة القرآن الكريم وقد ذكر أن له في تلك المسألة بحثًا أفرده ، رحمه الله .

وهكذا شكلت المباحث العقدية جزءًا من التكوين العلمي ، وأحد مقومات الحافظ الذهبي العلمية .

● التصوف

الحافظ الذهبي له اطلاع واسع على أحوال الصوفية ومقالاتهم ، ومعرفة تامة بأعيانهم ، وله إلمام بعباراتهم ، فهو يتحدث عنهم حديث العارف الفهم ، ولا ينتقد انتقاد من لا يعلم دروب القوم وسبلهم .

ومن يقرأ أقوال الذهبي بلا جمع لهذه الأقوال ، قد ينسبه البعض إلى معاداة التصوف بالكلية ، ويراه آخرون من مريدي هذا الشيخ أو ذاك ، والحق أن نظرة الحافظ للتصوف جاءت من خلال نظرته النقدية العامة ، وحكمه المنصف ، فهو يعدد عيوب القوم ولا يقبلها ، ويذكر حسناتهم ويحصيها ، ويدافع عن معتدلي أعيانهم ، ولا يقبل عذر غلاتهم ، ويضع فاصلاً بين التصوف الحق ، والتصوف الباطل ، متخذًا موقف التوسط الذي يقبل الحق ويرفض الباطل ، بلا تأثر باتجاه القائل .

● المعرفة بأعيان المتصوفة

الحافظ الذهبي من خلال قراءاته المتنوعة واشتغاله بالتراجم في العديد من مصنفاته قد ألم بأحوال الكثيرين من المتصوفة وعلم مذاهبهم ، فعرف المحق من المبطل ، والمعتدل من المشتط ، فكان له رأيه النقدي في أعلام الصوفية ، وقد بث تلك الآراء من خلال كتب التراجم والتواريخ التي أجاد فيها .

ومن هؤلاء "أبو حامد الغزالي" : الذي يرى الحافظ الذهبي أن تصوفه تأثر كثيراً بقراءته الفلسفية ، غير أن حسن قصده وذكاءه مكّناه من التخلص من الكثير من شبهاتهم فيقول : "ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل ، وحبب إليه إدمان النظر في رسائل إخوان الصفا ، وهو داء عضال ... ولولا أن أبا حامد من كبار الأذكياء وخيار المخلصين لتلف"[1].

---

(1) الذهبي ، السير (328/19 ، 329).

ومن هؤلاء "الحلاج" : الذي يراه الحافظ الذهبي زنديقًا ، فهو الذي أثر عنه أقوال تخالف مقتضى التوحيد ، فقد ورد عنه قوله : "وأبرأ إليك مما وحدك به الموحدون" .

قال الذهبي : "هذا عين الزندقة ، فإنه تبرأ مما وحد الله به الموحدون الذين هم الصحابة والتابعون وسائرالأمة ، فهل وحدوه تعالى إلا بكلمة الإخلاص . . . فإذا برئ الصوفي منها فهو ملعون زنديق ، وهو صوفي الزي والظاهر ، متستر بالنسب إلى العارفين ، وفي الباطن فهو من صوفية الفلاسفة أعداء الرسل"[1].

والحلاج وإن خفي حاله على بعض العلماء فقد خفي على النبي صلى الله عليه وسلم حال بعض المنافقين ، فلا ينبغي الاغترار بالرسوم والدعاوى ، خاصة وقد انتهك حاله وظهر زغله وزندقته ، والذهبي يرى الحلاج : "من رءوس القرامطة ودعاة الزندقة"[2].

و"أبو يزيد البسطامي" : وصفه الذهبي بسلطان العارفين ، وله كلام نافع مفيد ونكت مليحة ، ومن بديع قوله : "ولو نظرتم إلى من أعطي من الكرامات حتى يطير ، فلا تغتروا به حتى تروا كيف هو عند الأمر والنهي وحفظ الحدود والشرع" .

ولكن جاءت عنه أقوال بها من الشطح والشطط ، كقوله : "سبحاني" ، وقوله : "ما في الجبة إلا الله ، ما النار ؟ لأستندن إليها غدًا . . . ما الجنة ؟ لعبة صبيان" إلى غير ذلك ، وهذه العبارات المشكلة لا مساغ لها ، يرى الحافظ الذهبي أنها لا تصح من مسلم فاسق ، فضلاً عن مثل أبي يزيد البسطامي ، فلعلها لم تثبت عنه ، أو لعله قالها حال سكره ودهشته ومحوه ، أو أن ذلك الكلام ظاهره ضلالة ولكن له تفسير وتأويل يخالف ظاهره[3].

و "أبو بكر بن عربي" : فقد صنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة فقال أشياء منكرة ، رآها البعض مروقًا وزندقة وعدها آخرون من إشارات ورموز العارفين .

---

(1) الذهبي ، السير (342/14 ، 343).

(2) المصدر السابق (345/14).

(3) الذهبي ، التاريخ (112/20) ، السير (86/13 ، 88).

وقد تكلف البعض للرد على من اعترض عليه بعيد الاحتمالات ، غير أن كتابه "الفصوص" قال عنه الذهبي : " فإن كان لا كفر فيه ، فما في الدنيا كفر"[1].

ويرى الحافظ أن المسلم إن عاش خلف البقر "لا يعرف من العلم شيئًا سوى سور من القرآن يصلي بها الصلوات ، ويؤمن بالله وباليوم الآخر خير له بكثير من هذا العرفان ، وهذه الحقائق ولو قرأ مائة كتاب ، أو عمل مائة خلوة"[2].

وأقوال محيي الدين بن عربي تأباها الفطر السليمة : "إن كان محيى الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت فقد فاز"[3].

ولكن تلك الأقوال من ابن عربي لا يراها الذهبي تعمدًا لكذب أو تحريفًا لديانة أو استهانة بشرع فيقول : "وما عندي أن محيي الدين تعمد كذبًا ، لكن أثرت فيه تلك الخلوات والجوع فسادًا وخيالاً وطرف جنون"[4].

وللحافظ الذهبي بعد ذلك تقييم وتمني في حق ابن عربي ناتج عن تتبعه لسيرته ومؤلفاته وأقوال العلماء ، فيقول : "وقولي أنا فيه : إنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت"[5].

و"أحمد بن الحواري" : ذكر السلمي أن قومًا شهدوا على أحمد بن أبي الحواري بأنه يفضل الأولياء على الأنبياء ، وسعوا إلى السلطان بذلك ، فهرب ولكن الحافظ الذهبي يدافع عنه قائلاً : "هذا من الكذب على أحمد ، فإنه كان أعلم بالله من أن يقع في ذلك ، وما يقع في هذا إلا ضال جاهل"[6].

- انتقاده شطحات الصوفية

الحافظ الذهبي إن دافع عن بعض المتصوفة أو رجا لهم العفو والغفران من الله تعالى ، فإنه لا يتردد في كشف زيغ الزائغين والممخرقين ، الذين بدلوا وحرفوا .

قال الحافظ : "أسأل الله السلامة من شطحات الصوفية ، وأعوذ بالله من كفريات صوفية الفلاسفة الذين تستروا في الظاهر بالإسلام ، وعملوا على هدمه في الباطن وربطوا العوالم بربُطَ ورموز الصوفية وإشاراتهم المتشابهة وعباراتهم العذبة

---

(1) الذهبي ، السير (48/23 ، 49).

(2) الذهبي ، الميزان (660/3).

(3) الذهبي ، السير (49/23).

(4) الذهبي ، الميزان (659/3).

(5) المصدر السابق (660/3).

(6) الذهبي ، التاريخ (54/18).

وسيرهم الغريب وأسلوبهم العجيب . . . قال اللـه تعالى : (وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِـي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ) (الأنعام:153) ، يعني طريق الكتاب والسنة المحمدية (وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ) (الأنعام:153)"[1].

وسبب هذه الشطحات وتلك الترهات ما أخذ به الصوفية أنفسهم من ترك سبيل السلف وترك الطعام والخلوات التي تؤثر في أمزجتهم وعقولهم .

قال الذهبي : "إنما ذموهم لما أحدثوا من طريقة لم يعرفها السلف من الغلو في السلوك والشطح ومخالفة الآثار ، وابتداع كثير مما تقدم ، فالجوع المفرط والسهر الدائب والخلوة تخرج إلى الجنون والوسوسة . . . وتأويل الكتاب والسنة على غير لغة العرب يؤدي إلى الزندقة والاتحاد والانحلال"[2].

ومن تلك الشطحات ذلك الغلو الذي حول الحب المعهود في القلوب لآل بيت النبي صلى اللـه عليه وسلم إلى درجات من الشرك ، فيتقرب إليهم بما لا يجوز التقرب به إلا لله تعالى ، ويلتمسون من موتاهم ما تفرد اللـه عز وجل بالقدرة عليه .

فقد نعى الحافظ الذهبي على جهلة المصريين الاعتقاد في السيدة نفيسة "اعتقادًا يتجاوز الوصف ، ولا يجوز مما فيه من الشرك ، ويسجدون لها ، ويلتمسون منها المغفرة"[3].

كما أخذ على الشملغاني الزنديق أنه "كان يمخرق على الجهلة كدأب الحلاج"[4].

وذكر أن أبا عبيد البسري إذا كان أول شهر رمضان يدخل البيت ، ويقول لامرأته : طيني باب البيت وألقي إليَّ كل ليلة من الطاقة رغيفًا ، فلما كان العيد وجدوا ثلاثين رغيفًا ، لا أكل ولا شرب ، ولا تهيَّأ للصلاة ، بقي على صوم واحد إلى آخر الشهر .

فانتقد الحافظ الذهبي ذلك قائلاً : "هذه حكاية بعيدة الصحة ، وفيها مخالفة السنة بالوصال ، وفيها ترك الجمعة والجماعة وغير ذلك"[5].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (278/21).

(2) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق45-أ] .

(3) الذهبي ، السير (106/10).

(4) الذهبي ، دول الإسلام (196/1 ، 197).

(5) الذهبي ، التاريخ (384/19 ، 385).

وحدث داود بن يحيى بن يمان قال : "رأيت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم في النوم ، فقلت : يا رسول الـلـه ، من الأبدال؟ قال : الـذين لا يضربـون بأيـديهم شـيئًا ، وإن وكيعًا منهم" .

قال الذهبي : "بل الذي يضرب بيده في سبيل الـلـه أشرف وأفضل"[1].

● تفنيد ادعاءات الصوفية

للمتصوفة دعاوى عريضة ، يسلم لهم بعضها ، وإن كان الكثير منها يظل في نطـاق المبالغات ، التي يسعى لنشرهـا ضعاف المريـدين إعـلاءً لشـأن شـيخهم بالباطـل ، أو يسـعى الشـيخ نفسـه لإظهـار ذلـك ، لعـدم تمكـن هـؤلاء وتـراميهم عـلى الخـوارق والكرامات .

فمما يروى أن رجلاً قال للحلاج : أريد تفاحـة ، ولم يكـن وقتـه ، فأومـأ إلى الهـواء فأعطاهم تفاحـة ، وقـال : هـذه مـن الجنـة . . . وأنـه أومـأ بأصـبعه فقـال : الـلـه ، فخرجت نار من يده فأشعلت القنديل ، واشتعلت ألف قنديل حواليه ، ثم ردت النار إلى أصبعه .

قال الذهبي : "فهذه الحكايـة وأمثالهـا ، مـا صح منهـا فحكمـه أنـه مخـدوم مـن الجن"[2].

وقد ظل يمخرق على أتباعه ويدعي ما لا يقدر عليه حتـى آخـر لحظـة في حياتـه ، فقد روي أنه لما أخرج ليقتل قال لأصحابه : لا يهولنكم ، فإني عائد إلـيكم بعـد ثلاثـين يومًا .

قال الذهبي : "فهذه حكاية صحيحة توضح لـك أن الحـلاج ممخـرق كـذاب حتـى عند قتله"[3].

ومن ادعـاءاتهم تفضـيل دم الحـلاج عـلى دم الحسـين رضي الله عنه ، بحجـة أن دم الحـلاج عندما أريق كتب على الأرض الـلـه الـلـه ، وأيد ذلك الطوسي معتـبرًا ذلـك لأن المـتهم يحتاج إلى تزكية .

---

(1) الذهبي ، السير (159/9) ، والتاريخ (454/13 ، 455).

(2) الذهبي ، السير (324/14- 334).

(3) المصدر السابق (346/14).

قال الذهبي :"لم يصح هذا عن دم الحلاج ، وليسا سواء ، فالحسين ﵁ شهيد ، قتل بسيف أهل الشر ، والحلاج فقتل على الزندقة ، بسيف أهل الشرع"[1].

وفي ترجمته ليوسف القميني المولِه ، ذكر اعتقاد الناس الزائد فيه ؛ لما يسمعون من مكاشفاته التي تجري على لسانه ، وذكر مشيه حافيًا وترنحه في مشيه ، وطول أكمامه ، وعبث الصبيان به ، وكيف خضع له كل تالف يعتقد فيه الولاية ، وأرجع ذلك الكشف إلى أحواله الشيطانية التي تلبث بها ، فقال : "وقد رأيت غير واحد من هذا النمط الذين زال عقلهم أو نقص يتقلبون في النجاسات ، ولا يصلُّون ولا يصومون ، وبالفحش ينطقون ، ولهم كشف كما والله للرهبان كشف ، وكما للساحركشف ، وكما لمن يصرع كشف ، وكما لمن يأكل الحية ويدخل النار حالٌ مع ارتكابه للفواحش"[2].

ونقل عن ابن سمعون أنه توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، ونقل جثمانه إلى مقبرة باب حرب سنة ست وعشرين وأربعمائة ، ولم تكن أكفانه بليت فيما قيل . ولكن الحافظ الذهبي رحمه الله لا يرى في ذلك كرامة قائلاً : "الكفن قد يقيم نحوًا من مائة سنة ؛ لأن الهواء لا يصل إليه فيسلم"[3].

أما ابن هلالة فقد ذكر أنه جلس في خلوة نجم الدين الكبرى ، وزعم أنه شاهد أمورًا عجيبة ، وسمع من يخاطبه بأشياء حسنة ، قال الذهبي : "لا وجود لمن خاطبك في خلوتك مع جوعك المفرط ، بل هو سماع كلام في الدماغ الذي قد طاش وفاش"[4].

وفي ترجمته يونس بن يوسف حذر الحافظ الذهبي من الاغترار بالظواهر ، والإذعان للخوارق ، والاستسلام للمكاشفات قائلاً : "فلا يغتر المسلم بكشف ولا بحال ولا بإخبار عن مغيب ، فابن صائد وإخوانه الكهنة لهم خوارق . . . ولا قدوة إلا في أهل الصفوة وأرباب الولاية المنوطة بالعلم والسنن"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (388/21).

(2) الذهبي ، السير (302/23 ، 303) ، العبر (240/5).

(3) الذهبي ، السير (510/16).

(4) المصدر السابق (112/22).

(5) المصدر السابق (179/22).

وحذر في ترجمته لابن الفارض من دس السم في العسل وخلط الحق بالباطل ، ووضع مسوح الرهبان على أبدان الذئاب قائلاً : "وما ثَمَّ إلا زي الصوفية ، وإشارات مجملة ، وتحت الزي والعبارة فلسفة وأفاعي"[1].

ومن ودع الكتاب والسنة إلى غيرهما فهو هالك وقد غار ماء الإيمان من صدره واقتلعت جذور التوحيد من قلبه فـ "إذا رأيت السالك التوحيدي يقول : دعنا من النقل ومن العقل وهات الوجد والذوق ، فاعلمَ أنه إبليس قد ظهر بصورة بشر ، أو قد حل فيه"[2].

● أعذار غير مقبولة

وقد يقع القوم في أخطاء ويتلبسون بأقوال وأفعال ، وإذا انتقدت عليهم تعللوا بعلل ، واعتذروا بأعذار لا يقبلها منصف ، ولا يقتنع بها محقق .

وقد ترك البوشنجي الجمعة وودع الجماعة قائلاً : "إذا كانت الفضيلة في الجماعة فإن السلامة في العزلة" ، قال الذهبي : "هذا عذر غير مقبول منه ، ولا رخصة في ترك الجمعة لأجل سلامة العزلة ، وهذا بالإجماع"[3].

وقد اشتهر عند كثير من المتصوفة ألا ينكر المريد على شيخه ، وألا يسأل التلميذ معلمه عن الحكمة من الفعل ، والسبب الذي من أجله أحدث الشيء ، فأنكر ذلك الحافظ الذهبي ، فديننا ليس كهنوتيًّا ، كما أن الشيخ غير معصوم ، فقال : "ينبغي للمريد ألا يقول لأستاذه لِمَ إذا علمه معصومًا لا يجوز عليه الخطأ ، أما إذا كان الشيخ غير معصوم وكره قول لم ، فإنه لا يفلح أبدًا"[4].

وقد رقع بعض القوم ثيابهم وسجاداتهم ، وجعلوا من ذلك شعارًا للزهد في الفانية والتعلق بالدار الباقية ، غير أن ذلك شيء مظهري ، الله تعالى لا ينظر إليه ، وإنما ينظر إلى القلوب المنكسرة والأنفس الأبية والأعين الباكية والجباه الساجدة ، ولا يخلو فعلهم هذا من مفاسد مذمومة :

أحدها : أنه لغير حاجة ، فإنه يباع الدلق المرقع والسجادة المرقعة بالألوان بأكثر من قيمة الدلق والسجادة إذا كانا من ثياب العادة .

---

(1) الذهبي ، الميزان (215/3).

(2) الذهبي ، السير (472/4).

(3) الذهبي ، التاريخ (384/25).

(4) الذهبي ، السير (251/17).

الثاني : أنه ثوب شهرة ، وفيه تكلف زائد .

الثالث : أن ذلك يلهي عن الصلاة ، فالنبي صلوات الله عليه وسلامه يقول عن الشملة التي لها أعلام : "إن هذه ألهتني عن صلاتي" .

الرابع : "أن خياطتها تضيع زمانًا في البطالة"[1].

● ضعف الحديث عند الصوفية

غالب المتصوفة أصحاب عبادة وأوراد ، تشغلهم هذه العبادات عن حفظ الأحاديث وضبط الروايات ، ولم لا وقد ضعف بعض المحدثين لانشغالهم عن الحديث بغيره كالقضاء ونحو ذلك .

فإذا أتقن الصوفي الحديث والأثر فذلك مدعاة للوثوق به ، ومتى عري عن ذلك ضعف الاعتماد عليه ، بقدر ابتعاده عن الضبط والمعرفة ، قال الذهبي : "متى رأيت الصوفي مكبًّا على الحديث فثق به ، ومتى رأيته نائيًا عن الحديث فلا تفرح به ، لاسيما إذا انضاف إلى جهله عكوف على ترهات الصوفية"[2].

والضعف غالب على الصوفية في ضبط السنن والآثار ، وقل من يسلم من ذلك ، ففي ترجمة علي بن الفضيل بن عياض قال الذهبي : "خرج هو وأبوه من الضعف الغالب على الزهاد والصوفية"[3].

وقد ألف أبو سعد الماليني أربعين حديثًا ، كل حديث من طريق صوفي وجاء في أثناء ذلك مناكير ولكن الذهبي لا يرى في ذلك بأسًا ، ولا يوجه إلى أولئك الرواة من الصوفية نقدًا ؛ إذ النقد يوجه لمن غلب عليه الاعتناء بذلك الشأن والضبط لما روى فقال : "وجاء في ذلك مناكير لا تنكر للقوم ، فإن غالبهم لا اعتناء لهم بالرواية"[4].

● مبالغتهم في العبادة

ومن آثار ضعف المتصوفة في الحديث الشريف ، ومما أخذ عليهم مخالفتهم للكثير من هدي النبي صلى الله عليه وسلم ، وعدم اتباعهم للوسطية التي جاء الإسلام بها ، وشرعها النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى أفرطوا في العبادة .

---

(1) الذهبي ، مختصر الرد على ابن طاهر [ق23-ب] .

(2) الذهبي ، السير (213/12).

(3) الذهبي ، السير (443/8).

(4) المصدر السابق (303/17).

وقد روي عن أبي بكر بن عياش أنه مكث نحوًا من أربعين سنة يختم القرآن في كل يوم وليلة مرة ، قال الذهبي : "وهذه عبادة يخضع لها ، ولكن متابعة السنة أولى ، فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عبد الله بن عمرو أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث"[1].

وقال يحيى بن أكثم : "صحبت وكيعًا في الحضر والسفر ، وكان يصوم الدهر ، ويختم القرآن كل ليلة" ، قال الذهبي : "هذه عبادة يخضع لها ، ولكنها من مثل إمام من الأئمة الأثرية مفضولة . . . فلا قدوة في خطأ العالم"[2].

وأما أبو محمد جعفر بن محمد الأبهري فقد قيل : "إنه عمل له خلوة ، فبقي خمسين يومًا لا يأكل شيئًا" ، قال الذهبي : "إن هذا الجوع المفرط لا يسوغ ، فإذا كان سرد الصيام والوصال قد نهي عنه ، فما الظن؟! . . . ثم قَلَّ من عمل هذه الخلوات المبتدعة إلا واضطرب وفسد عقله وجف دماغه ، ورأى مرأى ، وسمع خطابًا لا وجود له"[3].

● آثار خلاف السنة

خير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم الذي ما ترك شيئًا يقربنا من الجنة إلا وأمرنا به ، ولا شيئًا يقربنا من النار إلا ونهانا عنه ، الذي صام وأفطر ، وقام ونام وتزوج النساء ، وقال : "من رغب عن سنتي فليس مني" .

قال الذهبي : "الطريقة المثلى هي المحمدية ، وهو الأخذ من الطيبات ، وتناول الشهوات المباحة من غير إسراف . . . فلم يشرع لنا الرهبانية ولا التمزق ولا الوصال ، بل ولا صوم الدهر ، ودين الإسلام يسر وحنيفية سمحة"[4].

وشغل النفس بإفراط في عبادة ما مِنْ شأنه أن يفوت عليها عبادات أُخر ، لعلها في ميزان الله تعالى أولى من ذلك وأنفع "فوالله إن ترتيل سبع القرآن في تهجد قيام الليل مع المحافظة على النوافل الراتبة والضحى وتحية المسجد ، مع الأذكار المأثورة الثابتة ، والقول عند النوم واليقظة ، ودبر المكتوبة والسَّحَر ، مع

---

(1) الذهبي ، السير (503/8).
(2) المصدر السابق (142/9 ، 144).
(3) المصدر السابق (576/17 ، 577).
(4) المصدر السابق (89/12).

النظر في العلم النافع والاشتغال به مخلصًا لله ، مع الأمر بالمعروف وإرشاد الجاهل وتفهيمه ، وزجر الفاسق ونحو ذلك ، مع أداء الفرائض في جماعة بخشوع وطمأنينة ، وانكسار وإيمان ، مع أداء الواجب واجتناب الكبائر وكثرة الدعاء والاستغفار ، والصدقة وصلة الرحم ، والتواضع والإخلاص في جميع ذلك لشغل عظيم جسيم ، ولمقام أصحاب اليمين . . . فمتى تشاغل العابد بختمة في كل يوم ، فقد خالف الحنيفية السمحة ، ولم ينهض بأكثر ما ذكرناه ، ولا تدبر ما يتلوه"[1].

ومن ترك هدي النبي صلى الله عليه وسلم ظانًّا أنه يتقرب إلى الله تعالى بمخالفة هدي نبيه ، فذاك يفوته خير كثير ، ويندم على ذلك ، ويعرض نفسه لبلاء عظيم .

قال الذهبي : "العابد العري من العلم متى زهد وتبتل وجاع وخلا بنفسه ، وترك اللحم والثمار ، واقتصر على الدقة والكسرة صفت حواسه ولطفت ، ولازمته خطرات النفس ، وسمع خطابًا يتولد من الجوع والسهر ، لا وجود لذلك الخطاب والله في الخارج ، وولج الشيطان في داخله وخرج ، فيعتقد أنه قد وصل وخوطب وارتقى . . . وينظر إلى نفسه بعين الكمال ، وربما آل به الأمر إلى أن يعتقد أنه ولي صاحب كرامات وتمكن"[2].

وما ذلك إلا لأنه ترك السنة وشابه الرهبان وترك الدنيا ومألوفات النفس ، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا ، فمن جاوز الآثار المحمدية مع علمه بها مغرور ، فاته من الحنيفية السمحة كثير .

قال الذهبي : "وكل من لم يلزم نفسه في تعبده وأوراده بالسنة النبوية ، يندم ويترهب ويسوء مزاجه ، ويفوته خير كثير من متابعة سنة نبيه الرءوف الرحيم بالمؤمنين ، الحريص على نفعهم"[3].

● بين التصوف الحق والتصوف الباطل

الحافظ الذهبي لاينتقد التصوف جملة ، ولا يؤيده كلية ؛ وإنما يعرض مقالات المتصوفة وأحوالهم على قسطاس عدل وميزان صدق ، فيقر ما وافق

(1) الذهبي ، السير (84/3).
(2) المصدر السابق (90/12).
(3) المصدر السابق (85/3 ، 368) ، (69/14 ، 70).

الشرع ويدافع عنه ، ويأبى ما يخالف الكتاب والسنة ويحذر منه ، وهو في ذلك ممسك بخيط دقيق يحتاج إلى جهد جهيد ومعرفة تامة ، فهو ينظر إلى اصطلاحات الصوفية ، ويرى أن أصحابها : "خاضوا في أسرار عظيمة ، ما معهم على دعواهم فيها سوى ظن وخيال ، ولا وجود لتلك الأحوال من الفناء والمحو ، والصحو والسكر إلا مجرد خطرات ووساوس ، ما تفوه بعباراتهم صديق ولا صاحب ولا إمام من التابعين ، فإن طالبتهم بدعاويهم مقتوك وقالوا محجوب"[1].

وهكذا يضع الذهبي معايير حكمه على فئة من المتصوفة بالضلال ، متمثلة في :

الخوض في أمور جسام بلا دليل أو برهان ، واتباع النظام الكنسي الذي لا يسمح بالإجابة عن التساؤلات المباحة للسالكين ، ولا يوفر مناخ الاعتراض والنقد للأوامر الكهنوتية .

وفي الجانب الآخر يرسم الحافظ الذهبي صورة مشرقة لشجرة تصوف مثمرة ، قد آتت أكلها ، وانتفع الخلق بظلها قائلاً : "فإنما التصوف والتأله ، والسلوك والسير والمحبة ما جاء عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من الرضا عن الله ، ولزوم تقوى الله والجهاد في سبيل الله ، والتأدب بآداب الشريعة من التلاوة بترتيل وتدبر ، والقيام بخشية وخشوع ، وصوم وقت وإفطار وقت ، وبذل المعروف وكثرة الإيثار ، وتعليم العوام ، والتواضع للمؤمنين والتعزز على الكافرين"[2].

وينقل الذهبي عن إبراهيم بن شيبان القرمسيني قوله : "علم الفناء والبقاء يدور على إخلاص الوحدانية ، وصحة العبودية ، وما كان غير هذا فهو من المغالطة والزندقة"[3] ، وأقره الذهبي على ذلك ثم شرع ينتقد مفهوم الفناء عن الصوفية قائلاً : "وإنما أراد قدماء الصوفية بالفناء نسيان المخلوقات وتركها ، وفناء النفس عن التشاغل بما سوى الله ، ولا يسلم إليهم هذا أيضًا ، بل أمرنا الله ورسوله بالتشاغل بالمخلوقات ، ورؤيتها والإقبال عليها وتعظيم خالقها"[4].

(2،1) الذهبي ، السير (409/15 ، 410).

(3) المصدر السابق (393/15).

(4) المصدر السابق (487/11).

وأُثر عن حاتم الأصم قوله : "المؤمن لا يغيب عن خمسة : عن الله ، والقضاء ، والرزق ، والموت ، والشيطان" ، وقوله : "لو أن صاحب خبر جلس إليك لكنت تتحرز منه ، وكلامك يعرض على الله فلا تحترز" ، فأقره الذهبي على قوله ووسم ذلك القول بأنه "من نكت العارفين وإشاراتهم"[1].

وقد كان كرز بن وبرة من أعبد الناس ، من المحبين المخبتين لله ، ومن قوله : "لا يكون العبد قارئًا حتى يزهد في الدرهم" فعلق على ذلك الحافظ الذهبي : "هكذا كان زهاد السلف وعبادهم أصحاب خوف وخشوع ، وتعبد وقنوع ، لا يدخلون في الدنيا وشهواتها ، ولا في عبارات أحدثها المتأخرون من الفناء والمحو والاصطلام والاتحاد ، وأشباه ذلك"[2].

والحافظ الذهبي يرى عدم الانفصال بين العلم والتصوف الحق ، فالعالم يحتاج إلى تزكية النفس التي ترفع قدره وتخلصه من أدواء النفس وتنجيه من شرورها ليحصل الإخلاص ، ويتخلى عن الرياء والعجب ، كما أن العابد يحتاج إلى العلم الذي يهديه إلى هدي نبيه صلى الله عليه وسلم ويعصمه من وساوس الشيطان وأهواء المبطلين ، فقال : "والعالم إذا عري من التصوف والتأله ، فهو فارغ ، كما أن الصوفي إذا عري من علم السنة ، زل عن سواء السبيل"[3].

● الرد على منكري التصوف الحق

إذا كان للبعض الحق أن ينتقد أباطيل المتصوفة ويهاجم أدعياءها ، فإن ذلك لا يسوغ مهاجمة التصوف بالكلية ، أو انتقاد الثوابت التي دل عليها الكتاب والسنة ، والحافظ الذهبي إذ وقف مهاجمًا لضلالات البعض ، فها هو الآن يقف موقف المدافع عن حق أراد البعض طمسه .

فقد حكى أبو القاسم القشيري عن أبي إسحاق الإسفراييني أنه كان لا يجوز الكرامات ، ووصف الذهبي ذلك بأن "هذه زلة كبيرة"[4].

وقد تكلم ذو النون المصري بمصر في ترتيب الأحوال ومقامات الأولياء ، فاتهم بالزندقة ، وامتحن وأوذي ، وذلك لأنه أول من تكلم في هذه الأمور بمصر .

(1،2) الذهبي ، السير (86/6).

(3) المصدر السابق (410/15).

(4) الذهبي ، التاريخ (439/28).

فوصف الذهبي من اتهمه بالزندقة بالجهل ، ووصف مقالاته بالعلم الذي لم يعهدوه[1] .

وقد اتهم ابن عقيل الصوفية بالتشبيه لاعتقادهم أن اللـه يُعشق ويُهام فيه ويُؤنس به ، فانتقده الحافظ الذهبي ، وعد ذلك القول منه فقهًا قاحلاً وقال : "بل اللـه يُحَب ويُؤْنَس به قال اللـه تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلّهِ) (البقرة:165) ، وقال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : "أن يكون اللـه ورسوله أحب إليه مما سواهما" وكذلك الأنس باللـه تعالى ، فمن أنس باللـه استغنى عن الأنس بالبشر ، بل ربما استوحش منهم ... ولكن حب كل شيء بحسبه ، فمادة حب الصورة الحسناء غير مادة حب الولد ... وكذلك حب النبي صلى اللـه عليه وسلم ليس هو من جنس حبنا للصور التي تفتن وتتيم ، وحب اللـه تعالى أرفع من حبنا لنبيه"[2] .

- صور مشرقة للتصوف الحق

قال تعالى : (أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللـهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ {62/10} الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ) (يونس:62،63) ، فذكر اللـه الولاية وأكد سبحانه أن له أولياء ، ثم بين حالهم حتى يسير السالكون على منوالهم ، ويقتفي المريدون آثارهم ؛ ولذلك قال الحافظ الذهبي : "حد الولي الرسوخ في العلم والعمل"[3] .

واتخذ الذهبي من أصحاب رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم صورة مشرقة للتصوف قائلاً : "فما أحلى تصوف الصحابة والتابعين . . . عبدوا اللـه وذلوا له وتوكلوا عليه ، وهم من خشيته مشفقون ، ولأعدائه مجاهدون ، وفي الطاعة مسارعون ، وعن اللغو معرضون"[4] .

فهذا عمر بن الخطاب أعز اللـه به الدين ، وشهد المشاهد ، وكان الشيطان يفرق منه ، وفتح البلاد شرقًا وغربًا[5] .

---

(1) الذهبي ، الميزان (33/2).
(2) الذهبي ، مختصر الرد على ابن طاهر [ق26-أ] .
(3) الذهبي ، السير (260/10).
(4) المصدر السابق (510/18).
(5) المصدر السابق (127/5).

وقُتل اليمان يوم أحد ، قتله بعض الصحابة غلطًا ، ولم يعرفوه "فتصدق حذيفة عليهم بديته"[1] .

وقد كان أهل الصفة يخرجون ويتسببون ويستقون الماء ويحتطبون ويتعلمون العلم والقرآن ، ويحرصون على الجهاد .

قال الذهبي : "فبالله أين حال هؤلاء من حال صوفية الخوانك ، الذين يبقى أحدهم عمره لا يخطر له الحزن على فوات الجهاد ، ولا يتسبب ولا يحتطب ولا يكتسب مع قوة بدنه وشبابه"[2] .

وقد ذكر عن شقيق بن إبراهيم الأزدي أنه مع زهده وانقطاعه كان من كبار المجاهدين في سبيل الله . قال الذهبي : "وكذا فليكن زهد الأولياء رضي الله عنهم"[3] .

وهذا ما أيده أبو يزيد البسطامي عندما قال : "لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء ، فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي ، وحفظ الحدود وأداء الشريعة"[4] .

● الاتجاه الصوفي عند الحافظ الذهبي

يستخدم الحافظ الذهبي بعض مفردات الصوفية في تراجمه استخدام المقر لها ، المعتد بها ، ومن ذلك استخدام لفظ الأولياء والأبدال والأوتاد ، ففي حديثه عن القرن الأول الهجري قال : "وقد كان في هذا القرن الفاضل خلق عظيم من أهل العلم وأئمة الاجتهاد وأبطال الجهاد ، وسادة عباد وأبدال وأوتاد"[5] .

وفي ترجمته لإسحاق بن سليمان القيسي ذكر أنه كان من الأبدال[6] .

وكذا محمد بن أسلم بن سالم ، ذكر أنه من الأولياء الأبدال[7] .

ويقر الحافظ الذهبي بعض الأحوال التي يتلبث بها المتصوفة ، على خلافهم لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، الذين هم خير الناس إيمانًا وأرقهم أفئدة ، فقال الذهبي :

---

(1) الذهبي ، السير (362/2).

(2) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق52-ب] .

(3) الذهبي ، التاريخ (229/13).

(4) المصدر السابق (111/20).

(5) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (70/1).

(6) الذهبي ، السير (355/1).

(7) المصدر السابق (533/2).

"فإن كان الرجل مغلوبًا على الصياح والغشي ، فهو معذور ناقص . . . فلا يقتدى به"[1].

كما أقر رحمه الله التبرك بآثار الصالحين ، مستندًا إلى تفريق رسول الله صلى الله عليه وسلم شعره المطهر على أصحابه إكرامًا لهم ، وقال : "فوالهفي على تقبيل شعرة منها"[2].

وقد نقل عن الإمام أحمد رحمه الله أنه لم ير بأسًا بلمس رمانة منبر النبي صلى الله عليه وسلم ومس الحجرة النبوية الشريفة ، وكذا تبركه بشعرات من شعر النبي صلى الله عليه وسلم ، وعقَّب على ذلك بقوله : "أعاذنا الله وإياكم من رأي الخوارج ومن البدع" [3].

ويرى الحافظ الذهبي أن الدعاء المستجاب هو ما اجتمعت له دواعي الإجابة ، وهي حضور الداعي وخشوعه وابتهاله ، واضطراره ، مع مراعاة الزمان الفاضل كيوم الجمعة ويوم عرفة ووقت السَّحَر وليلة القدر ودبر المكتوبات ، وكذلك مراعاة المكان الفاضل والبقعة المباركة كالمساجد .

وأضاف الحافظ الذهبي للبقاع الفاضلة التي يستجاب عندها الدعاء "قبور الأنبياء والصالحين"[4].

وهكذا عرف الذهبي الصوفية عن قرب ، وتعرف على أعلامهم وأعيانهم ، وانتقد شطحاتهم ، وفند ادعاءاتهم ، وأظهر بعض عيوبهم مبينًا آثار ذلك ، ووضع معيارًا جيدًا للتفرقة بين تصوف الحق وتصوف الباطل ، وكما انتقد أخطاءهم فقد وقف في خندق المدافع عن مظاهر التصوف الحق ، راسمًا صورة مشرقة لذلك التصوف الحق ، ومتأثرًا بهم في كثير من المناحي .

ويضع الذهبي خلاصة ذلك عندما قال : "القادح في محق الصوفية داخل في حديث "من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة" والتارك لإنكار الباطل مما سمعه من بعضهم تارك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[5].

---

(1) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق37-أ] .

(2) الذهبي ، السير (546/13 ، 547).

(3) المصدر السابق (212/11).

(4) المصدر السابق (344/9) ، (107/10) ، (77/17).

(5) الذهبي ، الموقظة ص89 .

● التربية (السلوك)

الحافظ الذهبي عالم محقق ، وناقد منصف ، قرأ وسمع ، ورحل وأسمع ، جالس العلماء ، وصنف الكتب ، وضبط السنن ، ونبه على الأوهام ، وانتقد المتون ، وأبان عن أحوال الرواة ، لم يستسلم لآراء دون نقد وتمحيص ، ولم ينس حق العلماء من التبجيل والتقدير ، جمع بين احترام العلماء وعدم الاستكانة لآرائهم ، أو التسليم لها دون بحث وتمحيص ، مع روح في الإنصاف قلما يلتزم بها عالم أو يتقيد بها إمام .

وهو إلى جانب ذلك مربٍّ قد مارس التربية وسبر أغوارها ، وعرف دروبها ، فهو يرشد السالكين إلى طريق الحق ، ومعارج الوصول إلى رضوان الله تعالى وتحقيق معنى العبودية الشامل ، الذي خلق الله الخلق من أجله ، فالتربية تبدأ من قبل الفعل ، فهي تبدأ من استحضار النية ، ثم طلب العلم بتلك النية الصالحة ، وعدم الخوض في العلم بالباطل ، وعدم الحديث إلا بفهم ، والبعد عن التكلف والاهتمام بثمرة ذلك وهو العمل ، فالشجرة بلا ثمار أو ظلال عديمة النفع وفاقدة المعنى ، ثم التحلي بأخلاق العلماء العاملين ، مع ورع في النقد ، ومحاسبة النفس ، ومجافاة الغرور ، ثم فن التعامل مع العباد عامة والعصاة خاصة .

وقد وجه الحافظ الذهبي من خلال مصنفاته ، وفي ثنايا أبحاثه إشارات تربوية جديرة بالتتبع ، وقد تتبع الدكتور النحلاوي تلك الإشارات من خلال كتابي الكبائر وزغل العلم في دراسته : "الذهبي دارسة موضوعية تحليلية تربوية" دار الفكر دمشق .

وإن كان ذلك التتبع في هذين الكتابين مفيدًا ، فإن تتبع تلك الإشارات الذهبية في بقية المصنفات تلقي ضوءًا على كثير من آراء ذلك العالم التربوية ، وترشد إلى السبيل لمن رام الوصول إلى المنهج الأسمى والطريق الأفضل .

وقد اهتم الحافظ الذهبي بعدة خطوات ، يستطيع السالك إذا تتبعها أن يصل إلى ذلك الطريق الذي يبتغيه ، وإلى هذا الدرب الذي ينشده ، وهي :

1- النية الصالحة : تحقيق النية الصالحة من شروط قبول العمل ، فلا عمل إلا بنية ، ولا قبول لهذا العمل إلا بالنية الخالصة ، التي يبتغي بها صاحب العمل

وجه اللـه تعالى دون رياء ولا سمعة ، بعيدًا عن حب الظهـور وطلـب الرئاسـة ، أو اتخاذ الدين مطية للدنيا .

يقول الذهبي : "ينبغي للعالم أن يـتكلم بنيـة وحسـن قصـد ، فـإن أعجبـه كلامـه فليصمت ، فإن أعجبه الصمت فلينطق ، ولا يفـتر مـن محاسـبة نفسـه ، فإنهـا تحـب الظهور والثناء"[1].

فالنفس إذا آنست رضا من المستمعين وإعجابًا من الحاضرين تتوقت إلى مزيد من الكلام الجالب لها ذلك الثناء ، وإذا كان قول الحق مرًّا ، تخشى الـنفس قولـه ، فعليهـا إن صلحت النية ، أن تصمت خـوف العجـب ، وأن تقـول الحـق مـع خشـية العقـاب واستحضار الصبر .

وقد تنازع العلماء أيهما أفضل ، ـ وكلاهما فاضل ـ طلب العلم أم العبادة والـتلاوة والذكر ، وللحافظ الذهبي في تلك المسـألة مقـال ، فلـيس هنـاك حكـم مطلـق يصـلح للإجابة إلا مع مراعاة نية الطالب والمتعبد فقال : "فأما من كـان مخلصًـا لله في طلـب العلم ، وذهنه جيد ، فالعلم أولى به ، ولكن مع حـظ مـن صـلاة وتعبـد ، فـإن رأيتـه مجدًّا في طلب العلم ، لا حظَّ له في القربات ، فهذا كسلان مهين ، ولـيس هـو بصـادق في حسن نيته ، وأما من كان طلبه الحديث والفقه غية ومحبة نفسانية ، فالعبـادة في حقه أفضل"[2].

بل طلب الحديث نفسه بعضه من القربات التي ترفـع درجـات صـاحبها في أعـلى عليين ، وبعضه مذموم ، يخشى على القائم بـه ، قـال الـذهبي : "حـب ذات الحـديث والعمل به لله مطلوب من زاد المعاد ، وحب روايته وعواليه ، والتكثر بمعرفتـه وفهمـه مذموم مخوف"[3].

● طلب العلم

إذا حسنت النية فما من قربة أفضل من طلب العلم ؛ إذ حض اللـه تعالى عليـه ، ومدح العلماء وأعلى قدرهم ، وحث النبي صلى اللـه عليه وسلم عليـه ، وأثنـى عـلى القائمين به ورفع منزلتهم .

---

(1) الذهبي ، السير (494/4).

(2) المصدر السابق (167/7).

(3) المصدر السابق (256/7).

والعلم الذي يمدح القائم به والطالب له ، هو ذلك العلم الذي يورث الخشية ، ويحقق الانكسار لله تعالى ، لا ذلك العلم النظري الذي لا يكسو وجه صاحبه بهاء العلماء ونضرة الصالحين .

قال الذهبي : "ثم العلم ليس هو بكثرة الرواية ، ولكنه نور يقذفه الله في القلب وشرطه الاتباع والفرار من الهوى والابتداع"[(1)].

ويثني الحافظ الذهبي على أخذ العلم من أفواه المشايخ ومشافهتهم ؛ لأن تلك سنة الضبط والإتقان ، كما يبين رحمه الله مساوئ الوجادة والأخذ عن الصحف ، فإن كثيراً من العلماء "لا يرون نقل العلم وجادة ، فإن الخط قد يتصحف على الناقل ، وقد يمكن أن يزاد في الخط حرف فيغير المعنى ، ونحو ذلك"[(2)].

ويبين الحافظ الذهبي ما ينبغي على المحدث الناقد أن يلم به من العلوم ، وما يسلكه من الآداب حتى يصفو له ذلك العلم ، وإلا فلا حاجة له في أن يضيع الزمان في غير فائدة .

قال الذهبي : "فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقيًّا ذكيًّا ، نحويًّا لغويًّا ، زكيًّا حييًّا ، سلفيًّا يكفيه أن يكتب بيده مائتي مجلد ، ويحصل من الدواوين المعتبرة خمسمائة مجلد ، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى الممات"[(3)].

ثم يضع الحافظ الذهبي منهجًا علميًّا للعامة يعتمد على كتاب الله والصحيحين ورياض الصالحين وسنن النسائي ، قال الذهبي : "فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله ، وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النواوي وأذكاره تفلح وتنجح"[(4)].

ويضع منهجًا آخر للخاصة من المحدثين ، فقال : "وإنما شأن المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة ومسند أحمد بن حنبل ، وسنن البيهقي ، وضبط متونها وأسانيدها ، ثم لا ينتفع بذلك حتى يتقي ربه"[(5)].

كما يحذر الذهبي العلماء من استخدام ثمرة ذلك التعلم في الشغب على العلماء وإثارة الفتن والقلاقل ؛ لأن ذلك لا يأتي بخير ، فقال الذهبي : "ولا يشغب

---

(1) الذهبي ، السير (323/13).

(2) المصدر السابق (377/11).

(3) المصدر السابق (380/13).

(4) المصدر السابق (340/19).

(5) المصدر السابق (323/13).

بذكر غريب المذاهب لا في الأصول ولا في الفروع ، فما رأيت الحركة في ذلك تحصل خيراً ، بل تثير شرًّا وعداوة ، ومقتًا للصلحاء والعباد من الفريقين"[1] .

● عدم الخوض إلا بعلم وفطنة

الإسلام يدعو إلى العلم قبل القول ، وإلى الفطنة والذكاء في تحليل النص ، ومحاولة تنفيذه على الوجه الذي أراده المشرع ، مع عدم اللهج بالغرائب ، إن صحت .

فالحافظ الذهبي يرى للعقل قدرات ينبغي أن تطلق ، وحدود يجب أن يزم بها فلا يحجر عليه ، ولا يفتح له المجال للشطط فـ "من حكم على عقله الانقياد للكتاب والسنة فقد فاز ، ومن دخل في التحريف والتأويل وضرب الأمثال فقد خاطر بدينه"[2] .

ويرى الذهبي الكف عما عصم الله منه أيدينا ، وألا نردد قولاً لا يؤدي إلى خير ، ولا نلوك كلمات تجر إلى الشر فقد "كان بين الطائفتين من أهل صفين ما هو أبلغ من السب : السيف ، فإن صح شيء فسبيلنا الكف والاستغفار للصحابة ، ولا نحب ما شجر بينهم"[3] .

ويحذر الذهبي من ترديد كل قول أو نشر كل رواية ، فربما تكون الرواية واهية والأثر ضعيفًا ، لم يفهم الراوي أثره على نفوس السامعين ، فيأتي ذلك بفتنة ويثير بلبلة.

فقد روى وكيع حديثًا في تغير جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكادت تذهب نفسه بتلك الرواية . قال الذهبي : "وهذه هفوة من وكيع كادت تذهب فيها نفسه ، فما له ورواية هذا الخبر المنكر المنقطع ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : "كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع"[4] .

---

(1) الذهبي ، السير (142/20).

(2) الذهبي ، الأربعين في صفات رب العالمين ص152 .

(3) الذهبي ، السير (38/3 ، 39).

(4) الذهبي ، التاريخ (452/13) ، والسير (164/9 ، 165).

وكذلك ينبغي التأدب في فهم مراد الشارع عند العمل بالنصوص الشرعية ، فقد يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الأمر ، ويرجو تنفيذه على الوجه الأكمل ، فيأخذ البعض الأمر ، ويأتي به على غير مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن ذلك الفرار من المجذوم الذي أتى به الحديث الشريف .

قال الذهبي : "والفرار من المجذوم وترك مؤاكلته جائز ، لكن ليكن ذلك بحيث لا يكاد يشعر المجذوم ، فإن ذلك يحزنه"[1] .

● البعد عن التكلف والغلو

العلماء إذا علموا ينبغي أن يكون ذلك العلم بمنأىً عن التنطع والتكلف ، والغلو والإفراط ، بل ينبغي أن تمثل أقوال العالم وآراءه صورة مشرقة لذلك الشرع المطهر ، فلا تقعر ولا تحذلق ، وإنما قول للحق ، ودفع للباطل .

وقد نُقل عن البعض القول بأن الجنة التي أخرج منها آدم عليه السلام ليست بجنة الخلد ، بل جنة في الأرض ، ولهم على ذلك دلائل ، ولكن تلك الدلائل تجعل الجنة غير جنة الخلد ، ولكنها لا تحدد مكانها ، أفي الأرض؟ ربما . أفي السماء أيضًا حيث خلق آدم؟ رأي وجيه ولكن لا دليل عليه .

لذا يرى الحافظ الذهبي في تلك الأقوال وهذه المباحث المتولدة ما لا ينبني عليه اعتقاد ولا عمل فقال : "فهذا تنطع وتعمق مرذول"[2] .

وقد وقف الإمام أحمد في محنة خلق القرآن ليثًا جسورًا ، مدافعًا عن حياض السنة ، ذابًّا عن عقيدة الإسلام ، ولاقى في سبيل ذلك الهدف وتلك الغاية ما لاقى ، ولكن ذلك لا يدفعنا إلى الغلو فيه ، أو الخروج به عن بشريته ، فقد ظن قوم من أهل خراسان أحمد من الملائكة ، وأنه لا يشبه البشر ، وقال آخرون : "نظرة عندنا من أحمد تعدل عبادة سنة" .

قال الذهبي : "هذا غلو لا ينبغي"[3] .

---

(1) الذهبي ، السير (493/2).

(2) المصدر السابق (557/15).

(3) المصدر السابق (211/11).

● العمل بالعلم

العلم يهتف بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل ، وعـالم بـلا علـم ، وجـه بـلا نضرة ، ولا خير فيمن قال ولم يعمل ، ونصح ولم ينتصح . وقديمًا قيل :

اعمـل بعلمـك تغـنم أيهـا الرجـل لا ينفع العلم إن لم يحسن العمل[1]

وقد قال بعض الحكماء : "العلم خادم العمل ، والعمل غاية العلـم ، فلـولا العمـل لم يطلب علم ، ولولا العلم لم يطلب عمل ، ولأن أدع الحق جهلاً به أحـب إليَّ مـن أن أدعه زهدًا فيه"[2].

ولذلك فالحافظ الذهبي يخاطب المحدث بأن علمه جعل مسئولياته أكثر وتبعاتـه أعظم ، فإذا كانـت الأحاديـث في فضـائل الأعـمال تـدل عـلى الاسـتحباب ، والترغيـب فحسب ، فإنها في حق المحدث أوجب ، وهو بالحرص عليها أحرى .

قال الذهبي : "فـإن كانـت الأحاديـث في الواجبـات فهـي موجبـة ، وإن كانـت في فضائل الأعمال ، فهي فاضلة ، لكن يتأكد العمل بها على المحدث"[3].

وإذا كان البعض يغالي في العبادات مخالفًا هدي النبي صـلى اللــه عليـه وسـلم ، وبعضهم يأخذه الخمول ، فلا يعبأ بذلك فالحافظ الذهبي يربي السالك عـلى التوسـط في العمل ، فلا رهبانية ولا تهاون ، قال الذهبي : "السلوك الكامل هو الورع في القوت ، والورع في المنطق ، وحفظ اللسان ، وملازمة الذكر ، وترك مخالطـة العامـة ، والبكـاء على الخطيئة ، والتلاوة بالترتيل والتـدبر ، ومقـت الـنفس وذمـهـا فــي ذات اللــه ، والإكثار من الصـوم المشروع ، ودوام التهجـد ، والتواضـع للمسـلمين ، وصـلة الـرحم ، والسماحة وكثرة البِشَر ، والإنفاق مع الخصاصة . . . والرباط بالثغر ، وجهاد العدو"[4].

---

(1) الخطيب ، اقتضاء العلم العمل ص38 ، تحقيق ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي . ط . 5 . 1404هـ -1984م .

(2) المصدر السابق ص15 .

(3) الذهبي ، السير (471/10).

(4) المصدر السابق (90/12).

● التماس أخلاق العلماء

للسالك أن يتخذ القدوة الصالحة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العلماء ، فهم حملة أنوار القرآن وبينات السنة ، والعالم العامل حجة الله على عباده ، فينبغي أن يكون مريد الحق مقتفيًا لآثارهم ، وناسجًا على منوالهم .

فهذا طارق بن شهاب جمع بين العلم وخير العمل ؛ الجهاد في سبيل الله ، لم تشغله عدة الحرب عن طلب العلم ، كما أن محبرته وألواحه لم يحولا بينه وبين جهاده ، قال الذهبي : "ومع كثرة جهاده كان معدودًا من العلماء"[1].

أما أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المواز ، الإمام ، فقيه الديار المصرية ، والذي انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بمصر ، فقد تزهد وانزوى ببعض الحصون الشامية تاركًا الشهرة حتى أدركه أجله "وكذا فلتكن ثمرة العلم"[2].

وإن كان الهروب من الشهرة مطلوبًا إلا أن ذلك في حال توافر من يقوم بذلك الأمر ، وأما إن احتاج إليه المسلمون ، فلا ينبغي الاعتزال أو الانزواء ، والعلماء الصادقون لا يتوسعون في الشهوات ، ولا تلهيهم زينة الدنيا وزخرفها .

قال الذهبي : "للصادق أن يقل من الكلام والأكل والنوم والمخالطة ، وأن يكثر من الأوراد والتواضع وذكر الموت"[3].

وعلى العالم ألا يكثر الضحك ، فإنه مميت للقلب ، شاغل عن التفكر في حال هذه النفس المسكينة ومصيرها بعد الموت ، وألا يلقى الناس عبوسًا متجهمًا ، وإنما يكون مع نفسه في حال المحاسبة ، ومع الخلق في حال طلاقة الوجه . وخير الأمور الوسط ، قال الذهبي : "ينبغي لمن كان ضحوكًا بسّامًّا أن يقصر من ذلك ، ويلوم نفسه حتى لا تمجه الأنفس ، وينبغي لمن كان عبوسًا منقبضًا أن يتبسم ويحسن خلقه"[4].

والعالم الحق ينبغي أن يزهد في عطاء الأمراء ولا يتعرض له أو يقبله إلا في حدود الفاقة ، تحت إلحاح الحاجة ، بقدر ما يسد حاجته ويرفع فاقته ، قال الذهبي : "فمن أخذ من الأمراء والكبار بلا سؤال وهو محتاج فهذا مغتفر له ، فإن

---

(1) الذهبي ، السير (478/3).

(2) المصدر السابق (6/13).

(3) المصدر السابق (534/14).

(4) المصدر السابق (141/10).

أخذ بسؤال رخص له بقدر القوت وما زاد فلا ، ومن سأل وأخذ فوق الكفاية ذم ، ومن سأل مع الغنى والكفاية حرم عليه الأخذ"[1].

وإن كان التعرض لأموال الحكام وجوائزهم مظنة الريبة ، فإن التعرض لهم أنفسهم بإسداء واجب النصح الذي قرنه النبي صلى الله عليه وسلم بالدين وكمال الإيمان واجب على المخلصين . قال الذهبي : "فمن لم ينصح لله وللأئمة وللعامة كان ناقص الدين"[2].

وكذلك ينبغي لمن جهر بالحق أن يفتش في نفسه عن داء الرياء والعجب فيطلِّقه طلقة بائنة ، ويلقيه عنه إلى غير رجعة ؛ لأن قول الحق مع حب الظهور يضر صاحبه لسوء قصده ، وإنما يعصم الله تعالى من جهر بالحق مع حسن النية وإخلاص الطوية قال الذهبي : "فكم من رجل نطق بالحق وأمر بالمعروف ، فيسلط الله عليه من يؤذيه لسوء قصده ، وحبه للرئاسة الدينية"[3].

- محاسبة النفس

قال تعالى : (**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا {7/91} فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا {8/91} قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا {9/91} وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا**) (الشمس:7-10) .

والنفس إن تركت وهواها قادت العبد إلى صراط أصحاب الجحيم ، فكان لا بد من محاسبتها ، والوقوف على كل صغير وكبير من أفعالها ، قال الذهبي : "وكن يقظًا فقيهًا بعيوب النفس وخداعها ، ولا تصادقها ، وكن عليها بالمرصاد ، واحذر الاغترار بزخارف ذوي الرخص ، فإن لكل شيء حدًّا"[4].

وللنفس خداع ومكر ، فإذا حاسبها صاحبها أظهرت له خلاف الأمر ، وقلبت له الحقائق ، فيقول الذهبي مخاطبًا الموهومين : "وأنت ظالم وترى أنك مظلوم ، وأنت فاسق وترى أنك عدل ، وأنت آكل للحرام وترى أنك متورع ، وطالب العلم للدنيا ، وترى أنك تطلبه لله"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (511/21).

(2) المصدر السابق (500/11).

(3) المصدر السابق (192/18).

(4) الذهبي ، الرخصة في الغناء والطرب بشرطه ص88 .

(5) الذهبي ، التاريخ (341/12) ، والسير (440/8).

ويخاطب الحافظ الذهبي النفس الإنسانية كلاً بحسب ما يزل فيه قدمه ، وتضعف عنده عزيمته ، ليحاسب كلٌّ نفسه ، ويسدد ما انحرف فيه قائلاً : "إلى كم هذه النفرة من سلوك الصراط المستقيم إلى سبيل الشياطين الضالين؟ إن تعبدت شردت في العبادة ، وتسللت يمينًا ويسارًا ، وإن سلكت في العلم دخلت في الرخص والحيل . . . وإن دخلت في التجارة والبيع احتلت في المعاملة الربوية بكل طريق..."[1] .

● التجافي عن الغرور

من علامة الإيمان حسن العمل وخوف عدم القبول ، وعلامة النفاق ، قلة العمل والأمن من عذاب الله ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعبد لله تعالى حتى تورمت قدماه ، مع غفران الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وكان الصديق ﵁ لا يتمالك نفسه من البكاء وقد بشره النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وكان للفاروق خطان أسودان من أثر البكاء على خديه . وهكذا دأب الصالحين قال الذهبي : "كل من لم يخش أن يكون في النار فهو مغرور قد أمن مكر الله"[2].

وإذا كان الكبر من الكبائر المنهي عنها ، فإن للكبر دركات ، وشرها تكبر العالم بعلمه . فإن ذلك علامة عدم قبول ذلك العالم وعدم تأثره بذلك العلم ، قال الذهبي : "وأشرُّ الكبر من تكبر على العباد بعلمه ، وتعاظم في نفسه بفضيلته ، فإن هذا لم ينفعه علمه ، فإن من طلب العلم للآخرة كسره علمه ، وخشع قلبه واستكانت نفسه وكان على نفسه بالمرصاد"[3].

وقد أخطأ أحد الحاضرين في مجلس عمرو بن زرارة فضحك ، قال عمرو : "هب التحرج ، أليس التقى؟ هب التقى أليس الحياء؟ ثم قام ودخل ، وحرم بذلك الآخرين من مجلسه ، ولكن الحافظ الذهبي ينتقد ذلك ، ويراه إساءة لعموم الحاضرين مع ذهاب لخصال الحلم والعفو" ، قال الذهبي : "هب حسن الخلق ذهب ، أليس الحلم ، وهب الحلم ذهب أليس العفو؟"[4].

---

(1) الذهبي ، تشبيه الخسيس بأهل الخميس ص42 ، 43 .

(2) الذهبي ، السير (291/6).

(3) الذهبي ، الكبائر ص79 .

(4) الذهبي ، السير (407/11).

قد يظن البعض أن الغرور والخيلاء مرتبطان بالغنى والترف ، ولكن من الناس من يمشي الخيلاء في ثياب رثة ، قال الذهبي : "كل لباس أوجد في المرء خيلاء وفخرًا فتركه متعين ، ولو كان من غير ذهب ولا حرير ، فإنا نرى الشاب يلبس الفرجية الصوف . . . والكبر والخيلاء على مشيته ظاهر"[1].

فالحافظ الذهبي يحذر من الغرور أيًّا كان مصدره والكبر أيًّا كان باعثه .

- معاشرة الخلق . . .

السالك إلى اللـه يتعامل في حياته مع الخلق ، وتربطه بهم علاقات ، ولا يستطيع الانعزال عنهم أو الانزواء ، وإن كان لا بد من معاشرة الخلق فإن لهذه المعاشرة آدابًا ، فكما قال تعالى في وصفه للمؤمنين : (أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ) (الفتح:29) ، يقرر الذهبي ذلك قائلاً : "فالمؤمن يتواضع للمؤمنين ويتذلل لهم ويتعزز على الكافرين . . . تعظيمًا لحرمة الإسلام وإعزازًا للدين من غير أن تؤذيهم ولا تودهم"[2].

والإمام الذهبي يربي السالكين على الإحسان إلى الآباء والأمهات ، وإن لم يكونوا على الإسلام ، فقال معلقًا على حديث جاهمة ، وفيه : "هل لك من أم؟ .. فالزمها ، فإن الجنة عند رجلها" ، قال الذهبي : "لم يسأله أمسلمة هي أم لا ؟ بل أمره ببرها مطلقًا ، مع كثرة الآباء والأمهات على الشرك في ذلك الوقت"[3].

وإذا كان المرء له جار يهودي أو نصراني "فجاوره بالمعروف ولا تؤذه . . وكذا رد السلام ، فلا تبدأ أحدًا من هؤلاء بالسلام أصلاً ، وإذا سلم أحد منهم عليك فقل : وعليكم ، أما كيف أصبحت وكيف أمسيت ، فهذا لا بأس به"[4].

وإن كان الجار صاحب بدعة "إن قدرت على تعليمه وهدايته فاجهد ، وإن عجزت فانجمع عنه ، ولا تواده ولا تصافه ، ولا تكون له مصادقًا ولا معاشرًا ، والتحول أولى بك"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (234/3).

(2) الذهبي ، حق الجار ص49، تحقيق هشام السقا ، دار عالم الكتب ، 1405هـ -1985م.

(3) الذهبي ، مهذب السنن [5/ق32-ب] .

(4) الذهبي ، حق الجار ص48 .

(5) المصدر السابق ص47 .

وإن كان الجار ديوثًا ، قليل الغيرة ، وحريمه على غير الطريق المستقيم "فتحول عنه ، أو فاجهد أن لا يؤذون زوجتك ، وخف على نفسك المسكينة ، ولا تدخل منزله ، واقطع الود بكل ممكن"[1].

- معاملة العصاة

إن رؤية العاصي لا بد وأن تثير في النفس الرحمة على ذلك العاصي ، والرغبة في أن يهديه الله تعالى ، وحمد الله على العافية من تلك المعصية ، يقول الذهبي : "فليكن رفقك بالمبتدع والجاهل حتى تردهما عما ارتكباه بلين ، ولتكن شدتك على الضال الكافر ، ومع هذا فارحم المبتلى ، واحمد لله على العافية (كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) (النساء:94) انظر إلى نفسك وقت النهي عن المنكر وعند الأمر بالمعروف بعين المقت ، وانظر إلى أخيك الجاهل العاصي بعين الرحمة"[2].

ولا يتعجل الحافظ الذهبي بتأثيم الخلق ، حتى يثبت أن ذلك العاصي قد علم التحريم ، وإن لم يعلم أو لم يصله نص بذلك عذر ، قال الذهبي : "واعلم أن كثيرًا من الكبائر بل عامتها إلا الأقل يجهل خلق من الأمة تحريمه... فلا يأثم أحد إلا بعد العلم . . . فكذا يعذر بالجهل كل من لم يعلم حتى يسمع النص"[3].

إن علم صاحب الكبيرة إثم فعلته ، فهو بين مستتر بمعصيته غير مجاهر بها ، مغلق بابه عليه ، فذلك يرى الذهبي التغافل عنه ونصحه في السر ووعظه برفق .

وأما إن كان معلنًا بكبيرته ، غير مكترث بنظر الآخرين إليه ، فلعل هجرانه ـ بعد نصحه ونهيه عن المنكر ـ يكون سببًا في تركه لذلك الباطل ، ولكن هذا الهجران دون قطع الكلام والسلام والهدية عنه ، حتى لا تعين الشيطان عليه أكثر[4].

- الرفق في النقد والورع

وإذا تعرض طالب الحق إلى نقد الآخرين ، فلا بد أن يتحلى ذلك النقد بالرفق واللين ، مع الورع والديانة ، فالنقد طريق لتعديل السلوك أو القول ، وليس وسيلة

---

(1) الذهبي ، حق الجار ص47 .
(2) الذهبي ، تشبيه الخسيس ص45 .
(3) الذهبي ، الكبائر ص46 ، 47 .
(4) الذهبي ، حق الجار ص46 ، 47 .

للجرح والتعيير ، والخلاف وارد "وما زال العلماء يختلفون في المسائل الصغار والكبار ، والمعصوم من عصمه الله"[1].

ويحذر الحافظ الذهبي مريد النجاة من عوارض النقد التي لا تظهر قبل توجيه ذلك النقد فيقول : "واعلم أنك إن أمرت بمعروف أو نهيت عن منكر ، فربما انحرفت إلى الشر ، وثارت نفسك ، واعتديت ، فيكون ما أفسدت أكثر مما أصلحت"[2].

وكذلك يحذر الحافظ الذهبي من آثار الغلظة والفظاظة في النقد على شخص المنتقد ، فقد يكون لذلك الجفاء أثر عكسي ، قال الذهبي : "فارفق بإنكارك على أخيك المسلم الخطاء مثلك ، وإن لم تفعل وعاملته بالفظاظه والغلظة أتلفته ، وبغضت إليه الخير ، وآذيت نفسك"[3].

والحافظ الذهبي في سلوك عملي يعلم ملتمس الهدى ألا يبادر إلى التشنيع على المخطئ ، بل يلتمس لفعله أحسن المخارج ويطلب له أحسن الأعذار .

فقد أقام عبد الرحمن العطار نصرانيًّا بالحرم المكي ، وكان يضرب المثل بكفره لصلاح ولده وقربه من الأذان والحرم . وهذا مخالف لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وصريح آي القرآن الكريم .

قال الذهبي : "أنا أتعجب من تمكين هذا النصراني من الإقامة بحرم الله ، فلعلهم اضطروا إلى طبه"[4].

● السياسة

حاول البعض جاهدًا أن يتخلص من رقابة الشريعة في شئون حكمه ، فاستحدثت عبارة لا دين في السياسة ، ولاسياسة في الدين ، وصارت درعًا يقف في وجه من رام أن يصبغ الحياة بصبغة الله الذي أحسن كل شيء خلقه .

وبعيدًا عن الأهداف الكامنة وراء تلك الدعاوى التي تحاول جاهدة أن تنحي تلك الأخلاق الفاضلة والشرائع المحكمة عن واقع الحياة وشئون العباد ، فالحافظ الذهبي ـ أحد علماء الشريعة ـ يدلي بدلوه في مباحث سياسية ، ويتعمق في

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (730/2).

(2) الذهبي ، تشبيه الخسيس ص44 .

(3) الذهبي ، الرخصة في الغناء ص89 .

(4) الذهبي ، التاريخ (113/11).

مسائل في صميم اختصاصات الحاكم ؛ ليظهر لنا أن السياسة من العلوم الإسلامية التي لا ينبغي أن يحتكرها أعداء الشريعة ومغتالو الفضيلة .

● وجوب الإمامة

لا بد لهذه الأمة من قائد يسوسها ، ويرسم لها معالم طريقها ، ويتخذ قرارات السلم والحرب ، والحرث والعمل ، يحيي الفضائل ويذب عنها ، ويطارد الرذائل ويقاومها ، ينشر العدل وينأى عن الظلم ، ينصر المظلوم ، ويعيد الباغي إلى الحق قسرًا .

فنقل الحافظ الذهبي اتفاق أهل السنة والفرق على وجوب الإمامة ، فقال : "اتفق أهل السنة والمعتزلة والمرجئة والخوارج والشيعة على وجوب الإمامة ، وأن الأمة فرض عليها الانقياد إلى إمام عدل"[1] .

وإن وجبت الإمامة ، فلا بد أن يتحد مصدر السلطات في إمام واحد ، قد يعين له نوابًا أو عمالاً ، ولكن الأمر في نهاية المطاف ، ينبغي أن يخرج من قائد واحد حتى لا تتضارب الرؤى وتختلف الاجتهادات .

قال الذهبي : "ولو جوزنا إمامين لجاز الثالث والرابع ، بل في كل مدينة إمام أو قرية ، وفي ذلك فساد عريض وهلاك"[2] .

● مقومات الحاكم

الحكم له أهله ، وقد خلق الله تعالى الناس ، وأعطى كل إنسان من الخصائص ما يميزه عن غيره ، والحاكم لا بد أن يكون شخصية متميزة ، دين وعقل ، حزم وعلم ، شجاعة ورأي ، وإلا لم ينهض بأعباء دولته ، ويعجز عن القيام بشئون رعيته .

قال الذهبي : "الإمام إذا كان له عقل جيد ودين متين صلح به أمر الممالك ، فإن ضعف عقله وحسنت ديانته ، حمله الدين على مشاورة أهل الحزم ، فتسددت أموره ومشت الأحوال ، وإن قل دينه ونبل رأيه ، تعبت به البلاد والعباد ، وقد يحمله نبل رأيه على إصلاح ملكه ورعيته للدنيا لا للتقوى ، فإن نقص رأيه وقل دينه وعقله كثر الفساد وضاعت الرعية"[3] .

(1) الذهبي ، المقدمة الزهرا [ق-2] ، دار الكتب المصرية 1659 ، عقائدة تيمور ، ميكروفيلم رقم (29976).

(2) المصدر السابق [ق-3] .

(3) الذهبي ، السير (418/20).

ودوام الدولة وبقاؤها مرتبط بإقامة العدل ، والتمسك بالحق ، وإلا فإن الدول القائمة على الظلم لا تلبث أن تزول ، وتنزوي إلى غير رجعة .

قال الذهبي : "فكل ملك لا يكون قصده إقامة الحق ، فهو وشيك الزوال"[1].

ولا بد للحاكم من القوة في الحق ، وألا يهاب في جنب الله كائنًا ما كان ، وإلا فقد تنكب طريق الفلاح ، قال الذهبي : "ومتى خاف الحاكم من العزل لم يفلح"[2].

● اجتهادات الحاكم . . .

للحاكم أن يجتهد في أمور رعيته وفقًا للأصول والمعطيات التي ينبغي مراعاتها عند الاجتهاد ، في غير مخالفة للنصوص ، أو غلبة الهوى ، وهو في اجتهاده مأجورٌ ، أصاب أو أخطأ .

قال الذهبي : "أما إذا اجتهد الحاكم وقضى بما قام الدليل على صحته ، ولم يحكم برأي ، وقد لاح له ضعف ذلك القول ، فهو مأجور ولا بد"[3].

وإذا أخطأ الحاكم في بعض الأمور مع قيامه بالأعباء الجسام وإقامة الجهاد والدفاع عن بيضة المسلمين ، فإن تلك الأخطاء تغتفر له في سعة ما أحسن ، قال الذهبي : "وإذا كان الرأس عالي الهمة في الجهاد ، احتملت له هنات ، وحسابه على الله"[4].

وإذا كان للحاكم حق العفو ، فإن ذلك الحق لا بد وأن يرشد ، فما كل جرم يحمد العفو فيه ، قال الذهبي : "ينبغي أن لا يكون العفو من الملك عن القتل إلا في الحدود ، وأن لا يعفو عن والٍ ظالم ، ولا عن قاضٍ مرتشٍ ، بل يعجل بالعزل ، ويعاقب المتهم بالسجن ، فحلم الملوك محمود ، إذا ما اتقوا الله"[5].

● حقن الدماء مع الدولة الظالمة خير من سفك الدماء مع الدولة العادلة

الحافظ الذهبي يرى تحمل الدولة الظالمة إذا أمن الخلق من سفك دمائهم ، ولا يرى الحافظ الذهبي السعي لإقامة الدولة العادلة ، إن كان ذلك العدل سيفجر

---

(1) الذهبي ، السير (141/22).

(2) المصدر السابق (473/5).

(3) الذهبي ، الكبائر ص99 ، 100 .

(4) الذهبي ، السير (564/15).

(5) المصدر السابق (385/4).

أنهار الدم ، ويستباح فيه المحارم ، قال الذهبي : "فالدولة الظالمة مع الأمن وحقن الدماء ، ولا دولة عادلة تنتهك فيها المحارم"[1].

● المعارضة السياسية

الحافظ الذهبي مؤيد لوجود المعارضة السياسية البناءة ، التي تعمل على نصح الإمام ولكن الإمام إذا كان اجتهاده مخالفًا لآراء المعارضة ، فعلى المعارض أن يظهر معارضته لذلك إن أمن بطش الحاكم .

قال الذهبي : "مذهب الإمام علي كان يرى مخالفة ولي الأمر لأجل متابعة السنة ، وهذا حسن لمن قوي عليه ، ولم يؤذه إمامه"[2].

وأكد الحافظ أن المعارضة تحتاج إلى جهد شديد ، لأن الحكام لا يتحملون ذلك ولا تطيب أنفسهم لاستعلاء أحد الرعية عليهم ولو في الرأي ، وإن كان بالحق .

فقد زار الرشيد قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "السلام عليك يا رسول الله ، يا ابن عم ، يفتخر بذلك ، فتقدم موسى بن جعفر ، فقال : السلام عليك يا أبه" .

قال الذهبي : "ولعل الرشيد ما حبسه إلا لقولته تلك : السلام عليك يا أبه . فإن الخلفاء لا يحتملون مثل هذا"[3].

● الفلسفة والمنطق

الحافظ الذهبي لا يرى في الفلسفة والمنطق كبير فائدة ، ويراه علمًا متروكًا ، لا ينبغي الاشتغال به ، إذ يراه الحافظ الذهبي علمًا ضرره أكثر من نفعه ، بل لا نفع له ، فلم يعبأ به ، بل حذر منه أيما تحذير ، قال الذهبي : "المنطق نفعه قليل ، وضرره وبيل ، وما هو من علوم الإسلام ، والحق منه فكامن في النفوس الزكية ... والباطل فاهرب منه"[4].

وكذلك يرى الفلسفة "ما ينظر فيها من يُرجى فلاحه ، ولا يركن إلى اعتقادها من يلوح نجاحه ، فإن هذا العلم في شق ، وما جاءت به الرسل في شق"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (58/6).

(2) المصدر السابق (409/21 ، 410).

(3) الذهبي ، التاريخ (418/12).

(4) الذهبي ، زغل العلم ص23 .

(5) المصدر السابق ص23 .

وقد وصف الذهبي يعقوب بن إسحاق الفيلسوف بأنه كان رأسًا في حكمة الأوائل ومنطق اليونان ثم قال : "لا يلحق شأوه في ذلك العلم المتروك"[1] ، وقال عن المنطق : "أبعده الله من علم"[2].

ورأى الحافظ الذهبي الفلسفة ضلالاً ، فقال في ترجمة ابن رضوان الفيلسوف : "أحكم الفلسفة ، ومذهب الأوائل وضلالهم"[3].

وقال عن تصانيف الفارابي الفلسفية : "من ابتغى الهدى منها ضل وحار"[4].

وجعل الحافظ الذهبي السعادة في ترك هذين العلمين ، ففي ترجمة ابن الدهان ذكر تعلقه بعلمي النجوم والفلسفة ثم قال : "لو جهل هذين العلمين لسعد"[5] ، بل الخرس والبكم عنده خير من ذلك ، فقد قال الذهبي : "لأن يعيش المسلم أخرس أبكم خير له من أن يمتلئ باطنه كلامًا وفلسفة"[6].

ويرى الذهبي ذلك الرأي في الفلسفة ؛ لأنها كما يرى "تسلب الإيمان ، وتورث الشكوك والحيرة التي لم تكن"[7].

والحق أن ما قاله الحافظ الذهبي في الفسلفة والمنطق ، قال به كثير من العلماء الذين رأوا في هذين العلمين مفسدة للعقل والدين .

قال ابن الصلاح عن الفسلفة : "رأس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ..."، ثم رأى المنطق مدخلاً إليها ، ومدخل الشر شر .

ثم قال : "وما يزعمه المنطقي للمنطق من أمر الحد والبرهان : فقاقيع أغنى الله عنها كل صحيح الذهن"[8].

وقال عنه ابن تيمية : "البليد لا ينتفع به ، والذكي لا يحتاج إليه"[9].

وقال في موطن آخر : "فيه مواضع كثيرة هي لحم جمل غث ، على رأس جبل وعر ، لا سهل فيرتقى ، ولا سمين فينتقل"[10].

---

(1) الذهبي ، السير (337/12).

(2) المصدر السابق (201/18).

(3) المصدر السابق (105/18).

(4) المصدر السابق (417/15).

(5) المصدر السابق (87/22).

(6) المصدر السابق (36/21).

(7) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (205/1).

(8) الذهبي ، السير (143/23).

(9) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (269/9) ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم ، طبع المحقق ، دون ذكر طبعة أو تاريخ .

(10) ابن تيمية ، نقض المنطق ص155 .

الباب الثاني

الفصل الأول

نشأة نقد المتن وتطوره

تعود نشأة نقد المتن إلى ذلك المنهج القرآني الذي غـرس في العقـول عـدم التسـليم بالخرافة أو الأساطير ، وذلك الاتجاه الذي يطالب بالبرهان وينـادي بالبينـة ، ولا يقبـل الانصياع لكل قول ، أو الإصغاء لكل مدعٍ .

فقد حددت آيات القرآن الكريم ملامح أرقى مـنهج عرفتـه البشريـة للتعامـل مـع النصوص ، ودفع المحدثين إلى التقاط هـذه اللبنـات وبنـاء صرح ذلـك العلـم ، دوافـع شتى ، فإنه لا عصمة إلا للأنبياء ، وتطلـب الرجـل الـذي لا يخطـئ أو يـزل لسانــه أو يختلط فهمه بحث عن السراب ، فالخطأ والنسيان فطرة جبلية في خلق الإنسان .

وقد أخطأ غير واحد من الحفاظ ، ولم يدفع ذلك الخطأ إلى توهينه أو الحط عليـه وإنما تغتفر العثرات في سعة ما روى ذلك الحافظ ؛ لذلك لم يكن الحفاظ الكبار والأئمة الأثبات بمنأى عن النقد أو البحث في مروياتهم .

وقد بدأت اللبنات الأولى لنقد المتن في عهد النبي صلى اللـه عليه وسـلم في صـورة تثبت مـن قول ، فيجيب النبي صلى اللـه عليه وسلم ذلك المتثبـت سـلبًا أو إيجابًـا ، ثم أخذ الصحابة رضوان اللـه عليهم ينتقدون ما خالف ما عرف من قول رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وفعله ، وما ثبت في سننه .

وتتعاقب القرون ، وأئمة الحديث يحملون راية الذود عـن حمـى السـنة المطهـرة ، ويدفعون عن حياضها كل متن دخيل ، فعلا نجم مالـك وأضـاءت شـمس الشـافعي في القرن الثاني ، وازدهر القرن الثالث بأئمة أفذاذ وعلـماء وجهابـذة كالبخـاري ومسـلم ، وأحمد ، وأبي داود ، والترمذي ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة . . . وغيرهم كثير .

ولم ينصرم القرن الرابع إلا والدارقطني وابـن حبـان وابـن عـدي قـد تحملـوا ذلـك الإرث ، وشرعـوا في إكـمال ذلـك البنـاء ، وقـام ابـن عبـد الـبر والخطيـب والبيهقـي بمسئوليتهم العلمية تجاه المتون الضعيفة والموضوعة في الـقـرن الخامس الهجري .

وجاء القرن السادس الهجري ، ويعلو نجم ابـن الجـوزي فيؤلـف في الموضـوعات ، والعلل المتناهية ، ليجمع ما تفرق من تلـك الأحاديـث ، منبهًـا عـلى ضـعف متونهـا ، معللاً أسباب إسقاط الاحتجاج بها .

وتظل حركة نقـد المتـون ينبوعًـا يتجـدد ، وغيثًـا لا ينقطـع ، وإن تعـددت صـوره واتجاهاته . فهذا النووي ، وذاك ابن دقيق العيـد ، وذلـك ابـن الصـلاح ، وذاكـم ابـن الأثير ، يقعدون لنقد المتون ويدفعون عنها ما ليس منها ، ثم يأتي القـرن الثـامن ذلـك القرن الذهبي الذي عاش فيه الحافظ الذهبي .

المنهج القرآني لنقد المتون

الإسلام هو الدين الخاتم ، والقرآن هو الكتاب الخالد الذي لا يأتيه الباطل من بـين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وما ترك هذا الكتـاب صغيــرة ولا كبـيرة إلا وأرشد إليها صراحة ، أو توجيهًا بسؤال أهل الذكر .

والقرآن الكريم دستور الأمة ونورها ، به يقتـدون ، وعـلى دربـه يسـيرون ، ولـذلك فقد قال تعالى : (مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ) (الأنعام:38) .

وقد رسم الـلـه تعالى ملامح الفكر المنهجي ، وأرسى دعائم المنهج النقدي ، فحارب الخرافة ، ولم يعتمد الظنون ، وأعلى من شأن اليقين القـائم عـلى الثوابـت والحقـائق ، فلا وحي غير القرآن الكريم يُقَوِّم الاعوجاج ، ولا كتاب بعده يكشف الزيغ والضلال .

والقرآن الكريم يهتم بالعلم ، ويولي العقـل والتفكـر اهتمامًـا بالغًـا ، فقـد "أطلـق القـرآن ـ بهديـه وجدلـه ـ العقـل الإنسـاني مـن إسـاره ، وحـرره مـن هيمنـة الجمـود والتبعيـة والتقليـد ، فبيـنما كـان الإنسـان قبـل الإسـلام رهـين الأسـاطير والخرافـات

والأوهام . . . حارب القرآن الكريم الأسطورة والخرافة ، وحارب الكذب والوهم وحذر من نتائج الخطأ والنسيان ، وطالب بالبرهان والدليل والبينة والشاهد ، وشرع في إقامة منهج التثبت والصدق ، لأنه أساس تقوم عليه العقيدة الصحيحة والشريعة الصالحة"[1].

والقرآن الكريم ينادي بالتفكير ويهتف بالتعقل ، ويدعو إلى التفكر ، ويحض على التدبر ، ويحث على التفقه ، في نسيج محكم وسياق عذب .

فليس عبثًا أن تكون كلمة "اقرأ" هي الكلمة الأولى في كتاب الله ، وليس عبثًا أن تتكرر مرتين في آيات ثلاث ، وليس عبثًا كذلك أن ترد كلمة "عَلَّم" ثلاث مرات وأن يشار بالحرف إلى القلم : الأداة التي يتعلم بها الإنسان[2].

وقد جاءت آيات القرآن الكريم في دقة بالغة ومنهجية رائعة لتجسد ذلك المنهج النقدي والسلوك المعرفي الذي تقوم عليه دعائم المعرفة ، وأصول التفكير ، وقرائن القبول أو الرد للمعطيات المتعددة .

جاءت هذه الآيات في منهجية "تأخذ على عاتقها إنشاء الأسس الفكرية ، وإرساء المنهج الرشيد القائم على المحاكمة والاختيار ، وهذه المنهجية منضبطة في أصولها ومساراتها وأحكامها ، وترتبط جزئياتها بكلياتها ، بحيث لا يستطيع الإنسان أن يخرج عليها إلا إذا تنازل عن دواعي العقل ومنطق الرشد"[3].

والمتأمل للمنهج النقدي عند المحدثين ، متتبعًا آيات الله ، متفهمًا كتابه يدرك يقينًا أن هذه العقلية النقدية ليست وليدة أفكار حادثة ، أو عبقريات فذة ، بقدر ما هي نتاج اتصال أصحاب هذه العقول بالمنهج السماوي ، الذي رسم ملامحه ، وأظهر معالمه رب ذلك الكون جَلَّ وعلا .

والحق ، إن المنهجية النقدية عند المحدثين منهجية تستمد أصولها من القرآن الكريم ، وتضرب بجذورها إلى آياته ، وهي من مظاهر الإعجاز لذلك الدين

---

(1) همام سعيد ، الفكر المنهجي عند المحدثين ص20 ، 21 ، كتاب الأمة ، عدد (16) ، ط . 1 ، 1408هـ .

(2) عماد الدين خليل ، حول إعادة تشكيل العقل المسلم ص42 ، مؤسسة الرسالة ، كتاب الأمة عدد (4) ، ط . 2 ، 1405هـ .

(3) همام سعيد ، الفكر المنهجي عند المحدثين ص20 .

المحكم ، وقد استقى النبي صلى اللـه عليه وسلم منها ، وعلم أصحابه ، وعلى دربهم سار أئمة النقد من المحدثين .

فآيات القرآن الكريم تحدد معالم أرقى منهج نقدي عرفته البشرية ، فاللـه تعالى يأمر برد الأمر إلى أهل التخصص ، وينهى أن يخوض متكلم إلا في حدود علمه ، ويرشد إلى التثبت والتروي قبل إصدار الأحكام .

ويوجه تعالى إلى عدم تصديق كل مدع ؛ بل لا بد من القرائن المحتفة بالخبر ، والمعرفة بناقليه ، كما يناقش المتون المتداولة إن كانت تحمل دلالات القبول والوثوق أم لا ، وفق قواعد ونظم دقيقة ، وفي ضوء أسس موضوعية لا تقبل الاستسلام أو الإصغاء لكل ما يقال ، ومن خلال نظرة نقدية عميقة لا ترحب بفكر سطحي أو ادعاء ساذج .

ذلك المنهج الرشيد الذي يدعو إلى العلم والمعرفة ويحض على التأمل والتفكر ، لا يستسلم للظنون ، ويأبى الخوض في أمر إلا ببرهان ويقين ، منهج يراعى العقل مع النقل جنبًا إلى جنب ، فلا ينقل خبرًا عاريًا عن دلالات القبول ، ويطالب بالبينة والدليل ، لا ينتقد إلا بحجة ، ولا يُكذب ادعاءً إلا بقرينة .

من تلك المنهجية العامة يبرز ذلك المنهج الخاص بنقد المتون ، وإرشاد النقاد من المحدثين إلى أهمية ذلك ، وتعبيد الطريق وتذليل الصعاب ، مع ضرب الأمثلة ، والتحذير من النقد السطحي المغلوط ، وليد العجلة والاندفاع .

- الدعوة إلى العلم والمعرفة :

اللـه سبحانه وتعالى يخاطب العقول البشرية أن تهب من ثباتها ، وأن تصحو من غفلتها ، لتتدبر ما حولها ، وتتأمل ذلك الكون وأسراره ، وهذا العالم وحقائقه ، فذلك العقل خُلق ليسبح في ملكوت اللـه ، مستلهمًا الإيمان من عظمة الخالق وإحكام خلقه ، مكتشفًا قوانين ذلك الكون ، ومسخرًا إياها في إسعاد البشرية ورخائها .

لذلك أكثر اللـه تعالى من الاستفهام التعجبي كقوله تعالى : (أَفَلاَ تَعْقِلُونَ) (البقرة:44) ، وكقوله عز وجل : (أَفَلَا تُبْصِرُونَ) (القصص:72) ، واستخدم سبحانه أسلوب الأمر في قوله سبحانه : (قُلِ انظُرُواْ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ

وَالأَرْضِ) (يونس:101) ، وقوله تعالى : (فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ) (الطارق:5) ، وقوله عز وجل : (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ) (العنكبوت:20) ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أهمية التفكر والتعلم ، والتدبر والتأمل .

● عدم الاعتماد على نصٍّ ظني :

لا بد أن يتسم الناقد بمنهجية تنأى عن الظنون والأوهام ، وتتجافى عن الذاتية المفرطة ، وتتصف بالموضوعية في دراسة للمقدمات ، ليظهر أثر ذلك في تحرير النتائج ، والناقد الفطن ، يبحث عن اليقين ولا يعتمد الظنون أو الشكوك ، قال تعالى : (اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ) (الحجرات:12) .

وقد دعا القرآن إلى إعمال العقل في النصوص المستراب في ناقليها والمتفرد بها ، وكشفت آياته غطاء الساذجية عن الإنسانية ، محررة إياها من قيود الخرافات وأسر الوساوس ؛ لذا عاب الله تعالى على من يعتمدون على المقدمات الظنية ليصلوا إلى نتائج يصفونها باليقينية . قال تعالى : (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى) (النجم:23) .

وتلك الدعوة القرآنية لمحاربة الظنون ناشئة عن أصل قرآني يدعو إلى الكف عن القول إلا ببينة ، أو الخوض في أمر إلا بدليل ، قال تعالى : (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً) (الإسراء:36).

● إقامة البينة :

وطالب القرآن بإقامة البينة على كل دعوى ، وحث على التماس الدلائل على ما يخبر به ، قال تعالى : (ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) (الأحقاف:4) ، وقال سبحانه : (نَبِّؤُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) (الأنعام:143) ، وفي آية أخرى : (قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) (البقرة:111) ، ردًّا على من زعم ارتباط دخول الجنة باليهود والنصارى ، وقصرها عليهم دون غيرهم ، فليس كل قول قابلاً للتصديق أو القبول ، وإنما دون ذلك إقامة البرهان وإظهار البينة .

ومن ذلك حذر القرآن الكريم من ذلك الأسلوب المغلوط في الحوار ، الذي يقوم على منهج معوج وفهم قاصر ومنطق مقلوب ، وجدال أعمى ؛ لذا طالب الله تعالى أهل الكتاب بالاعتدال والإنصاف ، والموضوعية والحكمة وعاب عليهم التخبط في القول ، وإلقاء الأحكام سدى دون تحقق دلالات القبول ، قال تعالى : (هَاأَنتُمْ هَـؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ) (آل عمران:66) الحق يرفض هذا النمط والصدق يأباه ، والعقل يرده ، والمنطق يدفعه .

ولذلك شرع الله تعالى التوثق من الخبر قبل تصديقه ، والتأكد من النقل قبل إقراره ، فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) (الحجرات:6) .

● الفهم قبل النقل :

كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع ، وكم من قول نقله من لم يتثبت في نقله أدى إلى شرور وآثام ، ولو تورع ذلك الناقل عن تداول كل قول بلغ سمعه ، لاندفع الكثير من ذلك الأذى .

لذلك نعى الله تعالى على أولئك المتسرعين الذين يتلقفون الأخبار ، فينشرونها دون علم بمضمونها ، قال تعالى : (وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ) (النساء:83).

وبين سبحانه إلى عظم مسئولية ذلك التسرع فقال جل وعلا : (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ) (النور:15) .

● دلائل ضعف التفكير :

وقد حذر القرآن الكريم من قصور الفكر وضعف الاستدلال ، فكيف يعبد الناس آلهة لا تسمع ولا تبصر ، ولا تملك لنفسها نفعًا ولا ضرًّا ، قال تعالى : (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلآ أَنفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ {197/7} وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لاَ يَسْمَعُواْ وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ) (الأعراف:197،198) ، فهذه المعبودات قاصرة عن نصرة

أنفسها ، فضلاً عن نصر عابديها ، فكيف يقبل عقلٌ أن متجردًا عـن الحـول والقـوة ، والسمع والبصر يصلح أن ينصب إلهًا من دون اللـه .

وقد زلزل اللـه تعالى أركان الشرك وقوض بنيانه ، وهو يناقش المشركين في صفات تلك الآلهة المزعومة ، وأوضح أنه لا ينبغي للمحقق من النقاد أن يقبل كل قول حتى يعرضه على ملكات النقد ، فمن زعم أن هناك آلهة غير اللـه ينبغي أن يثبت لها من الصفات ما يؤهلها لذلك ، وإلا كانت دعوى مجردة ، لا تتجاوز حد الكذب .

قال تعالى : (**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللـهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ {194/7} أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا**)

(الأعراف:194،195) .

ومن أشد الدلائل على ضحالة التفكير مخالفة المتن للمعلوم ضرورة من قول اللـه عز وجل ، فكيف يسوغ مخالفة قول اللـه تعالى إلى قولٍ يخالفه ، قال تعالى : (**أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللـهُ**) (البقرة:140).

- قرائن كذب الادعاء :

ما أكثر الادعاءات التي تروج وتشاع ، وما أقل من يتدبر تلك الادعاءات ويقابلها بالحكمة العلمية التي تخضع تلك الأقوال لميزان قسط ومنطق عدل ، فقد ادعى بعض الكافرين أن هذه الحياة الدنيا ومن فيها وما فيها ضرب من العبث ولون من الفوضى ، فأنكر اللـه تعالى ادعاءهم وبين كذبه وضعفه قائلاً : (**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ {16/21} لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ**) (الأنبياء:16،17) فإن أراد اللـه تعالى ـ وحاشاه ـ أن يتخذ لعبًا ولهوًا لما احتاج إلى تلك المخلوقات الضعيفة وهذه الكائنات البائدة .

وكذلك ادعى آخرون ألا حساب ، وأنه ليس إلا الحياة الدنيا ، فلا بعث للأجساد ولا حساب على الأرواح ، وإنما هي أوقات تمر بحلوها ومرها ، فرد اللـه تعالى عليهم قولهم وسفه فكرهم ، بأن ذكرهم بأول الخلق ، وكيف أوجدهم

من العدم ، فقال جل وعلا : (أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى {36/75} أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى {37/75} ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى) إلى آخر الآيات (القيامة:36-38).

● نماذج قرآنية لنقد المتون :

وكما شيد القرآن منهج تلقي الأخبار والمتون ، فقد وضع أمثلة واضحة لذلك الفكر النقدي الرائد ، وهذه المنهجية في تلقي المتون ، وحوى نماذج لنقد الأقوال التي لا يقرها عقل ولا يقبلها منطق ، فمن ذلك اتهام المشركين للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه أخذ القرآن عن رجل أعجمي ، يقول تعالى : (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ) (النحل:103) .

قال ابن كثير : "فكيف يتعلم من جاء بهذا القرآن في فصاحته وبلاغته ومعانيه التامة الشاملة التي هي أكمل من معاني كل كتاب نزل على بني إسرائيل ، كيف يتعلم من رجل أعجمي؟! لا يقول هذا من له أدنى ملكة من عقل"[(1)].

إن المقدمات لا ترقى إلى ما جاءت به النتائج ، وهكذا يدرب القرآن العقول على التفكر فيما يعرض عليها ، ومراعاة اتساق ذلك وانسجامه .

ومن ذلك ما يحكي ربنا عن افتراءات بني إسرائيل المتعددة التي لا تنتهي إلى حدود المعقول ، حتى تتجاوزه إلى اللامقبول ، ومن تلك الافتراءات ادعاؤهم أن الله لم ينزل كتابًا على أي رسول ، مع أنهم يقرون أن التوراة من عند الله ، أنزلها على موسى عليه السلام ، قال تعالى : (وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا) (الأنعام:91) .

إن منطقًا يقبل هذا الزعم لمنطق منكوس أعمى ، وقد نزه الله المؤمنين أن يكونوا أسارى ذلك الفكر السقيم أو الاستسلام الأبله .

(1) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم (589/2) ، دار التراث ، دون ذكر المحقق أو الطبعة .

ومن ذلك اختصام اليهود والنصارى حول إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ، وكل يزعم أنه على ملته ، وأنه على طريقته ، فيوبخهم القرآن الكريم وينقض تلك الأوهام بلطيفة تاريخية ، قال تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّورَاةُ وَالإنجِيلُ إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ) (آل عمران:65) ، ثم يبرز الله تعالى الحقيقة الواضحة ، وهي كون إبراهيم لا ينبغي نسبته إلى اليهود ولا النصارى ؛ لأنهم متأخرون عنه تاريخيًّا ، ولكنه ينسب إلى الحنيفية التي هي قوام سبيل الرسل ، فقال تعالى : (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلاَ نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (آل عمران:67).

وادعى أهل الكتاب أنهم أبناء الله وأحباؤه ، وأن لهم خصائص تميزهم عن غيرهم ، وأنهم أرباب تدليل من الله تعالى ، فرد الله عليهم ذلك القول ، وأظهر سقم ذلك الزعم ، ووهن هذا الادعاء ، قال تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاء اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء) (المائدة:18) .

وكذلك ادعى أولئك الأفاكين أنهم على فرض وقوع العقاب من الله تعالى لهم ، فإنما يكون عقاب أبٍ حانٍ على ولدٍ مدلل ، ولكن الله تعالى يرد ذلك بأنه لا يعدو مرحلة من الزعم وضربًا من البهتان ، قال تعالى : (وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ) (البقرة:80) .

وهكذا رسم القرآن الكريم ملامح النقد المنهجي القائم على اليقين والثوابت ، والداعم للحقائق والبراهين ، والمحارب للخرافة والظنون ، مع دعوة للعلم والمعرفة ، وعدم اعتماد النصوص الظنية ، والمطالبة بإقامة البينة ، والنداء على الفهم قبل النقل ، وتوضيح القرائن على الادعاءات الكاذبة .

دوافع نشأة النقد

المعرفة اليقينية الخالصة التي لا يشوبها شك قد تنعدم في أرض الـواقـع إلا ما جاء في كتاب الـلـه الحكـيم ، وذلـك بحفـظ الـلــه تعـالى لـه . وتطلـب الـرجــل الــذي لا يخطئ من المحال الذي لا وجود له في دنيا الناس ، فالخطأ فطرة بشريـة ، وقـد حـكى الـلـه تعالى عن آدم عليه السلام أنه أخطأ ، قال تعالى : (**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْـلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا**) (طه:115) .

وجاء في القرآن الكريم دعاء المؤمنين ربهم بالتجاوز عن الخطأ والعفو عن الوهم ، قال تعالى : (**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**) (البقرة:286).

ومن يسعَ نحـو الحقيقـة ينبغـي ألا يـركن إلى الدعـة ، وأن يبـذل قصـارى جهـده وصولاً إلى اليقين ، في حركة دءوبة للتحرر مـن التسـليم الأعمـى ، الـذي يرفـع شـعاره الكسالى والخاملون .

فلا عصمة لأحد بعد الأنبياء ، ولا حصانة لبشر أن يخطئ سمعه ، أو يـزل لسـانه ، أو يختلط فهمه . قال الإمام مسلم : "فليس من ناقل خبر ، وحامـل أثـر مـن السـلف الماضين إلى زماننا ، وإن كان من أحفـظ النـاس توقيًـا لمـا يحفـظ وينقـل ، إلا والغلـط والسهو ممكن في حفظه ونقله"[(1)].

ومن قدر على بيان صحيح حديث رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من سـقيمه ، وتخلف عن ذلك أو تكاسل : لم يؤد النصح الذي أمر الـلـه به لكتابه ولرسوله ولأئمـة المسلمين وعامتهم ؛ إذ السـنة تسـير خلـف القـرآن الكـريم : تفصـل مجملـه ، وتشرح مبهمه ، وتخصص عامه ، وتقيد مطلقه ، ولا قوام لفهم التشريـع بـدونها ؛ لـذا وجـب تتبع الطرق وبذل الوسع في سبيل تنقيتها من الأوهام التـي لحقتهـا ، والـدخيل الـذي التصق بها . "إذ لا يؤمن على من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضـها ، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها"[(2)].

---

(1) مسلم ، التمييز ص70 ، تحقيق مصطفى الأعظمي ، مطبوعات جامعة الرياض (17).
(2) مسلم ، مقدمة الصحيح (123/1 ، 124).

والحديث يشتمل على أركان الدين وسبل الحياة ، ما ترك شيئًا مما يحتاج إلى بيان إلا أظهره ، ولا موضعًا يحتاج إلى تفصيل إلا جلاه ووضحه بالبيان والإرشاد ، في السلم والحرب ، في البيت والعمل ، والمسجد والسوق ، في الحاضر والماضي والمستقبل .

ولما كان الخطأ طبيعة بشرية وفطرة جبلية ، فحدوث ذلك من الضعفاء أمر متوقع ، وخطب هين ، أما الثقة "إذا حدث بالخطأ فحمل عنه ، وهو لا يشعر أنه خطأ ، يعمل به على الدوام ؛ للوثوق بنقله ، فيكون سببًا للعمل بما لم يقله الشرع"[1] .

فالمهمة شاقة وجسيمة ؛ فليس الأمر واقفًا عند حد معرفة الضعفاء وتجنب مروياتهم ؛ بل تتعدى لتشمل الثقات ؛ بل والحفاظ ، فقام الأئمة بما يرون أنه واجب العصر متحملين المسئولية ، متفانين في الذود عن حياض السنة ، قال يحيى بن معين : من لم يخطئ فهو كذاب .

وقال ابن المبارك : من يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة[2] .

وإذا كان ذلك الاهتمام الكبير وتلك العناية الفائقة لتنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوهم ؛ فإن عناية أكبر وانتباهًا أشد لا بد أن يُلقى على عاتق النقاد حيال الخطأ المتعمد ، والذي اقترفته أيدي الوضاعين ، قيل لابن المبارك : "هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال : يعيش لها الجهابذة"[3] .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : "خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : القضاء والحديث"[4] ، فالعقول كما هي محل حفظ وضبط قد تكون محل غفلة ونسيان .

---

(1) ابن حجر ، فتح الباري (242/1) ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار الريان ط . 1 ، 1407هـ - 1986م .

(2) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص115 ، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب ط .3، 1416هـ - 1996 م .

(3) ابن عدي ، الكامل (103/1).

(4) العقيلي ، الضعفاء (9/1).

والناقل للحديث لا بد أن يعي ما ينقل ، وألا يجتهد في غير موطن الاجتهاد ، فيغير مراد القائل صلى الله عليه وسلم ، ولذلك فقد علقها أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أمانة في أعناق الرواة ، عندما شرع لهم التثبت والتيقن من فهم وحفظ مراد المروي عنه ، وإلا فالإعراض عن الرواية أولى بهم حتى لا يقعوا تحت مسمى الكاذبين ، فقال : "فإني أريد أن أقول مقالة قد قدر أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجلي ، فمن وعاها وعقلها ، وعلمها وحفظها فليتحدث بها حيث ينتهي به ، ومن خشى ألا يعيها ، فإني لا أحل لأحد أن يكذب عليَّ"[1].

إن كثيرًا من المشتغلين بالسنة والمحبين للحديث يتكلفون تكلفًا بالغًا عندما يربطون بين حال الراوي وروايته على الإطلاق ، متمسكين بالقواعد النظرية بطريقة من الجمود وعدم التحرر ، ويسلكون سبيلاً ضيقًا لا مرونة فيه ، متناسين أن الرواة ـ وإن جلوا ـ ما هم إلا بشر يصيبون ويخطئون ، ينشطون ويذهلون ، فالضعيف قد يصيب تارة ، والثقة قد يهم ، والصدوق قد يخفى عليه حقيقة ما يروي ، فيروي الأباطيل دون أن يشعر .

إن الاكتفاء بمجرد وجود الحديث بإسنادٍ ظاهره السلامة ليس فيه إلا الثقات لتصحيح الرواية عملٌ مجرد من سلوك النقاد العلمي ؛ إذ كثيرًا ما يزل العالم ، ويخطئ المجيد ، ويهم الحافظ . وقد اهتم علم علل الحديث بشقيه : المتني والإسنادي بكشف تلك الأخطاء وبيان هذه الأوهام .

وقد أخطأ غير واحد من الحفاظ ، ولكن أئمة النقد وقفوا لتلك الأخطاء بالمرصاد ، لا للغض من شأن المخطئين ، وإنما لتنقية معين السنة الصافي من كدر الأوهام .

فقد وهم شعبة ـ مع إمامته وحفظه ـ في روايته أن النبي صلى الله عليه وسلم أخفى صوته في التأمين بعد الفاتحة ؛ مخالفًا بذلك ما تواترت به الروايات أنه صلى الله عليه وسلم جهر بالتأمين ، قال مسلم : "أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال : وأخفى صوته ، وقد تواترت الروايات كلها أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر بآمين"[2].

---

(1) مسلم ، التمييز ص175 .

(2) المصدر السابق ص180 ، 181 .

والزهري ذلك العَلم يروي حديث ذي اليدين ، وذكر : "فأتم ما بقي من الصلاة ولم يسجد السجدتين اللتين تُسجدان إذا شك الرجل في صلاته" ، وذكر الإمام مسلم ما يعارض ذلك من الروايات الصحاح ، من سجود النبي صلى الله عليه وسلم للسهو يومها وقال : "وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين ، وهم غير محفوظ . . . فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذي اليدين أن الزهري ، واهم في روايته"[1].

ولم يسلم يحيى بن القطان ذلك الجبل في الحفظ والإتقان ، والغاية في البحث والتدقيق ، والمقدَّم في الاحتياط والحذر من أن يقع أسير الوهم ، وإن كان نادرًا ، فقد روى عنه أحمد في مسنده من حديث صفوان بن عسال : "قال رجل من اليهود انطلق بنا إلى هذا النبي ، قال : لا تقل النبي ، فإنه لو سمعها كان له أربعة أعين . . . " وفيه : "فقالا : نشهد أنك رسول الله" .

قال أحمد : "خالف يحيى بن سعيد غيرُ واحد ، فقالوا نشهد أنك نبي ، ولو قالوا نشهد أنك رسول الله كانا قد أسلما ، ولكن يحيى أخطأ فيه خطأً قبيحًا"[2].

المنهج النقدي للمتون في القرن الأول الهجري

القرن الأول الهجري يمثل عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الصحابة رضوان الله عليهم ثم التابعين ، ورواد ذلك القرن جلهم من الصحابة الذين شهدوا الوحي ، وعاصروا التنزيل ، وعرفوا عن النبي صلى الله عليه وسلم الأحكام والتفسير "اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ونصرته ، وإقامة دينه وإظهار حقه فرضيهم له صحابة ، وجعلهم لنا أعلامًا وقدوة ، فحفظوا عنه صلى الله عليه وسلم ما بلغهم عن الله عز وجل وما سن وشرع ، وحكم وقضى ، وأمر ونهى ، وعلم وأدب"[3].

---

(1) مسلم ، التمييز ص182 ، 183 .

(2) أحمد ، العلل برواية عبد الله (4286) تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ط . 3، 1408هـ .

(3) ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح والتعديل ص7 .

وقد شهد الصحابة بداية علم رواية الحديث النبوي الشريف ؛ إذ كانت الرواية وسيلة العرب ـ الأمين في الغالب ـ لنقل أشعارهم وتاريخهم ومآثرهم وأيامهم ، فعلى ذلك لم تكن الرواية غريبة المنشأ ، وإن كان لها مزية الضبط والدقة ، والحرص والتثبت ، والإتقان والحذر ، وذلك لما للحديث الشريف من الجلال والقدسية .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد للصحابة المجالس العلمية ، وقد اختلف أحوال أصحابه في حضور هذه المجالس ، بين ملازم ومتردد ، ومحافظ ومقل ، وأما من بعدت عليهم الشقة ، فكان عليهم ضرب أكباد الإبل صوب مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، لمعرفة حكم الله ، وسؤال نبيه فيما أشكل عليهم .

● تثبت الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم :

كانت بواكير التثبت من الأخبار والتوثق من المرويات على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قام بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك لوجود أصل المنهج ، ويقظة الدافع إلى معرفة أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ؛ رغبة في الامتثال له والعمل بمقتضاه .

ومن ذلك حديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه أنه جاء إلى رسول صلى الله عليه وسلم فقال : "أسألك بربك ورب من قبلك ، الله أرسلك إلى الناس كلهم . فقال : اللهم نعم ، قال : أنشدك بالله ، الله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال : اللهم نعم . . . "[1].

وهكذا جاء ضمام رضي الله عنه يتوثق من شرائع الإسلام وعرى الإيمان التي بلغته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ليعمل بمقتضى ما صح منه .

وقد كانت امرأة ابن مسعود رضي الله عنه امرأة صناع اليدين ، تكسب المال من حرفة تحترفها ، وأرادت الصدقة ، فأخبرها زوجها بأنه وأولاده أحق بتلك الصدقة فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : "يا نبي الله ، إنك أمرت بالصدقة وكان عندي حلي فأردت أن أتصدق بها ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق ابن مسعود"[2].

---

(1) رواه البخاري ، كتاب العلم ، باب ما جاء في العلم (179/1 رقم 63) ، ومسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات (48/1 ، 49 ، رقم 11).

(2) البخاري ، كتاب الزكاة ، باب الزكاة على الأقارب (381/3 رقم 1461) ، ومسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل النفقة على الأقربين (122/2 رقم 1000).

وكذلك اعتزل النبي صلى اللـه عليه وسلم نساءه ، وشاع في المدينة أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم طلق نساءه ، فجاء عمر رضي الله عنه يستأذن عليه ليستثبته الخبر ، فقال عمر للنبي صلى اللـه عليه وسلم : "أطلقت نساءك؟ فقال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : لا"[1] ، هكذا كانت الحاجة الماسة للتوثق من الأخبار في عهد النبي صلى اللـه عليه وسلم ترتبط بمن غاب عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم من أهل البادية أو حجب عنه كالنساء ، أو كان الأمر المراد التثبت به لصيقًا بالمتوثق وذا أهمية بالغة .

● تثبت الصحابة بعد النبي صلى اللـه عليه وسلم :

انتقل الرسول صلى اللـه عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى فانقطع الوحي الذي كان يربط بين السماء والأرض ، بعد أن أتم اللـه الدين وأكمل النعمة ، وأيد تلك الرسالة بالمعجزات المتتالية .

وجد الصحابة أنفسهم أمام ثلمة كبرى وفراغ هائل ، بقبض رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ورحيله عن عالم الدنيا ، فوجدوا أنفسهم مسئولين عن أمانة الوحيين : الكتاب والسنة ، فحاولوا قدر جهدهم ، ووفق طاقاتهم أن يبلغوا عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم حركاته وسكناته ، عباداته ومعاملاته ، سلمه وحربه ، مع أصحابه وأهل بيته ، إلى غير ذلك .

وإلى جانب ذلك الوصف لحال النبي صلى اللـه عليه وسلم والبيان عن سلوكه القولي والفعلي ، فقد قامت حركة أخرى للنقد السلبي ؛ ذودًا عن السنة ودفاعًا عنها من أن يلتصق بها دخيل أو يتعلق بها موضوع .

فأبو بكر الصديق أول من سن الاحتياط في نقل الأخبار ، وطلب التوثق من ثبوت الآثار قبل بثها ونشرها ، فقد جاءت الجدة تلتمس ميراثها على عهد الصديق ، فشهد المغيرة بن شعبة أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أعطاها السدس ، فطلب الصديق التثبت من ذلك الخبر برواية عدل آخر ، فشهد محمد بن مسلمة فأنفذ لها الصديق ذلك[2]. ولم يكن توثق الصديق تكذيبًا للمغيرة ، وإنما إرشادًا للأمة إلى التوثق مما تسمع ، وألا تروي كل قول دون تيقظ وتثبت .

---

(1) البخاري ، كتاب العلم ، باب التناوب في العلم (223/1 رقم 89) ، ومسلم ، كتاب الطلاق ، باب الإيلاء واعتزال النساء (545/2 رقم 1479).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (2/1).

وأما عمر بن الخطاب فقد سمع من أبي موسى الأشعري ﷺ حديث الاستئذان ثلاثًا ، فقال : "لتأتيني على ذلك بالبينة فانطلق إلى مجالس الأنصار ... فذهب بأبي سعيد الخدري"[1] الحديث ، وعمر رحمه الله أراد التوثق من ذلك الخبر ، خاصة أن ذلك الأمر مما يوجب التفكر من الفاروق ﷺ ، وهو الذي أكثر الدخول والخروج على النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف يخفى ذلك الأمر عليه؟!

وكان علي بن أبي طالب يستحلف الراوي قبل أن يأخذ الحديث منه ، وذلك لما رأى من أحوال متغيرة من حوله في آخر خلافة عثمان ﷺ ، وطيلة خلافته ، فقال :"كنت إذ سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه ، وكان إذا حدثني غيره عنه استحلفته فإن حلف صدقته"[2].

ويتبع الحبر الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ذلك المنهج ، فهو ينتقي الروايات الصحيحة ، ولا يأذن لكل قول ، وإنما يأخذ خبر الرواة المرضيين ، الذين يجيئون بالحديث على وجهه ، الموثوق في عدالتهم فلا تلحقهم تهمة ولا يظن بهم ريبة .

فقد جاء بشير العدوي إلى ابن عباس وجعل يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، وفيه : "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[3].

- مراعاة المستوى الفكري للمتلقي :

قام الصحابة رضوان الله عليهم بصيانة بعض السنة عمن لا يبلغها عقله ، مراعاة للمستويات الفكرية المختلفة ، والقدرات العقلية المتباينة ، رغبة في طرد وساوس الشيطان عن المتلقى تارة ، وإخماد نار فتنة لعلها أن تشتعل بسماع ذلك ، أو حرصًا على الحفاظ على وحدة الصف وتماسك النسيج للمجتمع المسلم ، وخشية أن تحدث تلك الروايات شقًّا للصف ، وصدعًا في البناء لتلك الدولة الفتية .

---

(1) البخاري ، كتاب البيوع ، باب الخروج في التجارة (349/4 رقم 2062).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (10/1).

(3) مسلم ، مقدمة الصحيح (81/1).

لذلك أثر عن علي ﵁ قوله : "حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكـذب اللــه ورسوله"[1] ، وقال ابن مسعود ﵁ : "ما أنت بمحدث قومًا حـديثًا لا تبلغـه عقـولهم ، إلا كان لبعضهم فتنة"[2].

ولعل ذلك ما دفع أبا هريرة ﵁ أن يبث بعض ما حفـظ عـن رسـول اللــه صـلى اللـه عليه وسلم ، وألا ينشر بعضه خشية الفتنة ، وذلك هو الأصل الذي أخذ به إمام دار الهجرة عندما استنكر التحديث بكل ما سمع فقـال : "إن كـل مـا سـمعته أحـدث به؟!"[3].

● نقد المتن عند الصحابة :

الصحابة رضوان اللـه عليهم فيما بينهم كانت لهم نظرات نقدية ، وهذه النظرات ترتكز على جانب الوهم ، إذ أصحاب رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم لا يظن بهـم ريبة ، ولا يطعن في عدالتهم ، ولكن الوهم والخطأ جائز في حقهم ، لا التعمد .

فبعضهم قد يبلغه أول الحديث دون آخره فيرويه ، ويحضر بعضهم آخر الحـديث دون أوله ، فيروي آخره دون معرفة سبب الورود ، وقد يـروي بعضـهم المنسـوخ دون علم بالناسخ ، كما تتفاوت الأفهام ، وتتباين القـدرات عـلى التـذكر والانتبـاه ، والفهـم والاستيعاب ؛ لذلك نشأ نقد المتن عند الصحابة رضوان اللـه عليهم ، فالصـحابة مـنهم العـالـم والأعـلـم ، والـمـلازم للنبي صلى اللـه عليه وسلم والـبـدوي الــذي لا يرحـل إليه إلا في النوازل ، ومنهم مـن كـان يكتـب الحـديث ومـن لا يكتـب ، وفـيهم المكثر والمقل .

فقد سمع الزبير رجلاً يحدث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسـلم ، فلـما فـرغ الرجل من حديثه قال له الزبير : "هل سمعت هذا من رسول اللـه صلى اللــه عليـه وسلم؟ قال : نعم ، قال : صدقت ، ولكنك كنت يومئذ غائبًا ورسول اللـه صـلى اللــه عليه وسلم يحدث عن رجال من أهل الكتاب ، فجئت في آخر الحديث ، ورسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يحدث ، فظننت أنه يحدث عن نفسه"[4].

وقريب من ذلك ما حدث لرافع بن خديج الذي روى عن النبي صلى اللـه عليـه وسـلم النهي عن كراء الأرض ، هكذا على الإطلاق ، قال زيد بن ثابت :"يغفر اللـه لرافع بن خديج ،

---

(1) البخاري ، كتاب العلم ، باب من خص بالعلم قومًا (272/1 ، رقم127).

(2) مسلم ، مقدمة الصحيح (16/1).

(3) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (169/2).

(4) الخطيب ، الكفاية ص426 .

أنا والـلـه أعلم بالحديث منه ، إنما أثاره رجلان من الأنصار قـد اقتتلا ، فـقـال رسـول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : إن كان هذا شأنكم ، فلا تكروا المزارع"[1].

وذلك الوهم في بيان مراد الرسول صلى الـلـه عليه وسلم قد نشـأ عـن عـدم إدراك أول الحديث ، فتوهم رجل حكايـة النبـي صـلى الـلـــه عليـه وسـلم عـن بعـض أهـل الكتاب أن ذلك قوله صلى الـلـه عليه وسلم ، كما تـوهم رافـع بـن خـديج ﵁ حكـم النهي عن مطلق كراء الأرض .

وقد يستمع الصحابي أول الحديث فيعرض له عارض يحول دون تمامه ، فيكون مـا عنده من الحديث قاصرًا عمن استمع إلى الحديث كاملاً ، قال عمران ابن حصين : "أتى نفر من بني تميم النبي صلى الـلـه عليه وسلم فقـال : اقبلـوا الـبشرى يـا بنـي تمـيم ، فقالوا : قد بشرتنا فأعطنا ، فرئي ذلك في وجه رسول الـلــه صـلى الـلــه عليـه وسـلم ، فجاء نفر من أهل اليمن ، فقال : اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم ، قالوا : قد قبلنـا يا رسول الـلـه ، فأخذ رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يحدث ببدء الخلق والعـرش ، فجاء رجل فقال : يا عمران ، راحلتك ، فقمت فليتني لم أقم"[2].

- الاعتبارات النقدية للمتون عند الصحابة[3] :

كان للصحابة رضوان الـلـه عليهم إشارة البدء نحـو وضـع مـنهج عظـيم ، وجهـود مباركة لإرساء صرح المـنهج النقـدي لمـتن الحـديث الشريـف ، بمـا يـدحض زعـم كـل متخرص وادعاء كـل مرجـف ، وكـان للصـحابة اعتبـاراتهم ومقاييسـهم النقديـة التـي يتوقفون بسببها أمام ذلك المتن المستراب في صحة نسبته لرسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ، ومن ذلك :

1- مخالفة القرآن الكريم : القرآن الكريم كتاب الـلـه الخالد الذي لا يأتيه الباطل مـن بين يديه ولا من خلفه ، حفظه الـلـه تعالى مـن التحريـف والتبـديل ، أو الزيـادة والنقصان ؛ لذا فإن تعارض الحديث مع كتاب الـلـه تعالى ، مع تعذر الجمـع بـين الرواية والآية يشعر بالوهم في ذلك المتن من قبل راويه .

(1،2) الخطيب ، الكفاية ، ص427 .

(3) انظر : مسفر الدميني ، مقاييس نقد متون السنة (53-108) ، مكتبة العلوم والحكـم بالمدينـة المنورة ، 1415هـ-1995م ، وطاهر الجوابي ، جهود المحـدثين في نقـد مـتن الحـديث الشريـف (96-113) ، مؤسسة عبد الكريم بـن عبـد الـلـه ، ط . 1 ، 1991م ، وحسـن فـوزي ، المـنهج النقدي عند المتقدمين (402-405).

فقد حدثت فاطمة بنت قيس ـ وكانت قد طلقت طلاق البتة ـ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، ولكن أمير المؤمنين عمر ﷺ رأى في ذلك مخالفة لقول الله تعالى : (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ) (الطلاق:1) ، فلم يأخذ بذلك الحديث من قول فاطمة بنت قيس ، ونسبها إلى الوهم والخطأ ، وكان علة ذلك أن تلك الرواية تخالف الكتاب العزيز ، قال عمر : "لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري ، لعلها حفظت أو نسيت"[1].

وكذلك لما أصيب أمير المؤمنين عمر ﷺ جعل صهيب يبكي ، يقول : واأخاه ، واصاحباه ، فقال له عمر : يا صهيب أتبكي عليَّ ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه" .

قال ابن عباس : فلما مات عمر ﷺ ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه" ، وقالت : حسبكم القرآن (وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (الأنعام:164).

وفي رواية أخرى قالت : "إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها أهلها ، فقال : إنهم يبكون عليها ، وإنها لتعذب في قبرها"[2].

2- مخالفة السنة الصحيحة : ترد الروايات المختلف في صحتها إلى الروايات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والمجتمع عليها .

فقد روى أبو هريرة ﷺ : "من أدركه الفجر جنبًا فلا يصم" ، ولكن عبد الرحمن بن الحارث ذهب إلى عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ؛ ليستوثق من ذلك الخبر ، الذي تعم به البلوى ، والناس أحوج ما يكونون إليه ، فقالت كلتاهما : "كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنبًا من غير حلم ثم يصوم" فلما أُخبر

---

(1) مسلم ، كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها (556/2 رقم 1480).

(2) البخاري ، كتاب الجنائز ، باب قول النبي : "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه" ، (180/1 ، 181 رقم 1286-1289) ، ومسلم ، كتاب الجنائز ، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، (552/2 ، 553 ، رقم 932).

أبو هريرة بذلك رجع عن روايته التي نسبها للفضل بن العباس وقال : "هما أعلم"[1].

فأمهات المؤمنين أدرى بهذه السنة العملية ؛ إذ التعلق المباشر بذلك يكون بهن ، وفي بيوتهن ، وهن أعلم من سواهن بذلك ؛ لذلك رجع أبو هريرة عن روايته ، وقال : هما أعلم .

وقد أخرج مسلم في صحيحه عن عبيد بن عمير قال : "بلغ عائشة أن ابن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن فقالت : يا عجبًا لابن عمرو ، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رءوسهن ، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد وما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات" .

ووافقت الرواية عن أم سلمة ما أيدته عائشة رضي الله عنهما قالت : "قلت : يا رسول الله ، إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال : لا ، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضي عليك الماء فتطهرين"[2].

فقد انتقدت رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما لأن تلك الرواية قد خالفت ما ثبت من السنة الصحيحة من فعل أمهات المؤمنين رضي الله عنهن ؛ إذ القول في ذلك قولهن ، مع ثبوت رواية أم المؤمنين أم سلمة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز الاكتفاء بإفاضة الماء دون نقض الضفائر .

3- مخالفة مقتضى العقل الصريح والفطرة السليمة : الصحابة رضوان الله عليهم عايشوا التنزيل ، وأحاطوا بالتشريع ، وحضروا مجالس النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلموا أحكام الدين وألموا بجزئياته ، فإذا جاءهم ما يخالف ذلك التنزيل وروح التشريع ، ويناقض الأحكام وينافر الفطرة السليمة ويصطدم مع العقل الصريح الخالي من الأغراض ، فإن ذلك يجعل الريبة في صدورهم من ذلك المتن المروي ، فيردونه .

(1) مسلم ، كتاب الصيام ، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (1864).

(2) مسلم ، كتاب الحيض ، باب حكم ضفائر المغتسلة (497) ، وانظر الإجابة ص111 .

من ذلك ما روي "أن ولد الزنا شر الثلاثة" من حديث أبي هريـرة رضي الله عنه[1] فبلـغ ذلـك أم المؤمنين عائشة رضي الـلـه عنها فأنـكـرت ذلك قائـلـة : "رحـم الـلـه أبـا هريـرة ، أساء سمعًا فأساء إجابة . . . والـلـه تعالى يقول : (وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْـرَى) (الأنعـام: 164) .

قال ابن عباس : "لو كان شر الثلاثة ما استؤني بأمه أن ترجم حتى تضعه"[2] .

وكذلك رواية أبي هريرة رضي الله عنه عـن النبـي صـلى الـلـه عليـه وسـلم في الوضـوء مـما مست النار ، وذلك حكم منسوخ ، ولكن بعض الصحابة رضوان الـلـه عليهم لم يبلغـه النسخ ، فظل على رواية إيجاب الوضوء مما مست النار ، ومن هؤلاء أبو هريرة رضي الله عنه ، ولكن ابن عباس قد انتقد تلك الروايـة مـن جانـب العقـل أكـثر مـن جانـب النسـخ ، فنقده يقوم على أن الطعام الحـلال لا يكـون سـببًا في نقـض الوضـوء ، كـما أن نقـض الوضوء في الشريعة قد عهد أن يكون بالداخل لا بالخارج ، لذا قال مسـتنكرًا : "أتوضـأ من طعام أجده في كتاب الـلـه حلالاً ؛ لأن النار مسته؟!"[3] .

وفي رواية أخرى : "يا أبا هريرة ، أنتوضأ من الدهن ؟ أنتوضأ من الحميم؟!"[4] .

وكذلك أنكرت أم المؤمنين عائشة إيجاب الوضوء على من حـمـل ميتًا وقالت : "أو نجس موتى المسلمين؟! وما على رجل لو حمل عودًا"[5] .

وهكذا كان للصحابة رضوان الـلـه عليهم معايير نقديـة لمـتن الحـديث الشريـف ، وقد مثلت تلك الأسس النقدية اللبنات الأولى التي قام عليها علـم نقـد مـتن الحـديث الشريف .

---

(1) المستدرك ، كتاب الأحكام (100/4).

(2) الزركشي ، الإجابة ص119 ، تحقيق سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، ط . 2 1390هـ-1970م.

(3) النسائي ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار (114/1 رقم 174).

(4) الترمذي ، كتاب الطهارة (115/1 رقم79) ، وابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار (163/1 رقم 485).

(5) الزركشي ، الإجابة ص121 ، 122 .

النقد في القرن الثاني الهجري

مضى خير القرون والسنة ما بين محفوظ الصدور ومكنون الأصول ، وقد أودع أهل القرن الأول ، المنهج النقدي في عقول علماء القرن الثاني وضمائرهم ، فتحمل أهل ذلك القرن التبعة ، وازدحموا على الحفاظ على ذلك الميراث النبوي ، حتى يؤدوا الأمانة كما تسلموا رايتها .

وإذا كانت صفحة الصحابة ومن بعدهم من التابعين بيضاء نقية ، ولم يكن النقد ناشئًا عن كذب وزندقة ، أو كيد وفجور ، وإنما تضعف الذاكرة ويتفاوت الإتقان ، وتظهر بعض البدع : فإن عصر أتباع التابعين "قد كثر فيهم الضعفاء والمغفلون ، والكذابون والزنادقة ، فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة وتزييف ما لا يثبت"[1].

وكما اهتموا بدراسة الرجال والبحث عن عدالتهم وإتقانهم ، فكذلك لاقت عندهم المتون عناية بالغة ؛ فكانوا آية في الحذر والحيطة والتوثق ، ولم يجيزوا لأنفسهم رواية متن الحديث إلا إذا ثبت اللفظ عندهم ، أو تأكدوا أن الرواة لم يحرفوا المتن عن مراده ودلالته ، إن كانت الرواية بالمعنى .

وكما حرص أتباع التابعين على نشر السنة والبلاغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قرنوا ذلك بالتوثق والتثبت مما ينقلون ومن يأخذون عنهم ، فمعرفة الأحاديث الصحيحة عن طريق الإسناد لا تكفي ؛ إذ كان بعض الخبثاء يعمدون إلى الأسانيد الصحيحة ، ويضعون عليها المتون الخبيثة ، التي توافق آراءهم وتجاري أهواءهم .

قال أبو زهو : "وبالرغم من تعاون الكتابة والحفظ على جمع الحديث وضبطه في هذا الدور ، فقد انبثت جراثيم الشر ، وعوامل الفتنة من الذين أخذوا يضعون الأحاديث ، ويلقون على الناس الأساطير ، وينشرون فيهم الخرافات والأكاذيب"[2].

---

(1) المعلمي اليماني ، علم الرجال ص22 .

(2) أبو زهو ، الحديث والمحدثون ص259 .

نقد المتن في القرن الثاني الهجري

أخذت غراس المنهج النقدي تنمو شيئًا فشيئًا ، وأتى القرن الثاني الهجري بما حمل من تأخر العهد بزمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانتشار الفتنة ، وظهور الوضع والتقول على النبي صلى الله عليه وسلم .

ومع هذه المظاهر المتعددة التي لحقت بالقرن الثاني الهجري ، فإن علماء ذلك القرن قد هبوا للدفاع عن السنة المطهرة ، فانبرى العلماء من نقاد الحديث وحفاظه لتنقية الحديث الشريف من الشوائب التي علقت به ، وكان من أبرز علماء ذلك القرن الإمامين : مالك ، والشافعي رحمهما الله .

- الإمام مالك :

الإمام مالك رحمه الله يحافظ على السنة ، ولا يقبل أن يدخل فيها ما ليس منها فالروايات كثيرة ، ولكن الذي يعتمده العالم أقل من ذلك ، قيل لمالك : إن عند ابن عيينة عن الزهري أشياء ليست عندك!! قال مالك : "وإن كل ما سمعت من الحديث أحدث به؟!"[1] .

فليس كل ما يسمع ينبغي أن يُروى ، وإنما دون ذلك تحقيق وتدقيق ، وبحث واختيار ، والإمام مالك يهتم بعلوم متن الحديث الشريف المتعددة بجانبيها الإيجابي والسلبي .

فمن الجوانب الإيجابية :

1- شرح غريب الحديث : فمن ذلك شرحه للتفث بأنه حلاق الشعر ولبس الثياب وما يتبع ذلك[2] ، وبيانه لمعنى الدافة بأنهم قوم مساكين قدموا المدينة[3] .

وقوله في الهُجْر بأنه السوء[4] ، وشرحه للنجش بأنه أن تعطي البائع بسلعته أكثر من ثمنها ، وليس في نفسك اشتراؤها ، فيقتدي بك غيرك[5] .

---

(1) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (169/2).
(2) مالك ، الموطأ ص257 .
(3) المصدر السابق ص299 .
(4) المصدر السابق ص300 .
(5) المصدر السابق ص425 .

2- تخصيص العام : ومن ذلك ما أثر عن النبي صلى اللـه عليه وسلم أنـه كـان يأكـل يوم عيد الفطر قبل أن يغدو للصلاة .

قال مالك : "ولا أرى ذلك على الناس في الأضحى"[1].

وكذلك ما روي في دفن الشهداء بلا غسل أو كفن أو صلاة ، فخصص ذلك مالك رحمه اللـه قائلاً:"وتلك السنة فيمن قُتل في المعترك ، فلم يُدرك حتى مات ، وأما من حُمل منهم فعاش ما شاء اللـه بعد ذلك ، فإنه يغسل ويصلى عليه"[2].

3- تفسير المتن : وقد يحمل الناس القول عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، ويتبادر إلى البعض تفسيراً يخالف ما عليه العلماء ، فيفسر مالك رحمه اللـه قول النبي صلى اللـه عليه وسلم دفعًا للإشكال .

فمن ذلك قول النبي صلى اللـه عليه وسلم :"لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه"، قال مالك : "وتفسير قول رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم فيما نرى واللـه أعلم ، لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه : أن يخطب الرجل المرأة ، فتركن إليه ، ويتفقان على صداق واحد معلوم وقد تراضيا ، فهي تشترط عليه لنفسها ، فتلك التي نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه ، ولم يعن بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره ، ولم تركن إليه ألا يخطبها أحد ، فهذا باب فساد يدخل على الناس"[3].

4- دفع الخلاف المتوهم : روي من حديث أنس بن مالك :"أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم دخل مكة عام الفتح ، وعلى رأسه المغفر ، فلما نزعه جاءه رجل فقال له : يا رسول اللـه ، ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : اقتلوه".

فاستشكل البعض دخول النبي صلى اللـه عليه وسلم على رأسه المغفر ، قال مالك : "ولم يكن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يومئذٍ محرمًا"[4].

5- تقوية المتن بعمل أهل المدينة : وقد جعل الإمام مالك عمل أهل المدينة من المرجحات التي تدعوه إلى قبول الخبر والتسليم بصحة ذلك المتن .

---

(1) مالك ، الموطأ ص128 .

(2) المصدر السابق ص287 .

(3) المصدر السابق ص324 .

(4) المصدر السابق ص273 .

فمن ذلك حديث تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ، قال مالك : "وهو الأمر عندنا"[1].

- ومن الدلائل السلبية في توثيق المتون :

1-النسخ : ومن ذلك حديث عروة رضي الله عنه : "سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل له : يا رسول الله إن أناسًا من أهل البادية يأتوننا بلحمان ، ولا ندري هل سموا الله عليها أم لا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سموا الله عليها ، ثم كلوها" ، قال مالك : "وذلك في أول الإسلام"[2].

2- ما ليس عليه العمل : الإمام مالك يتخذ من عدم العمل بالرواية سببًا لتضعيف المتن ، وذلك لأن المتن إذا صح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بد أن يشتهر العمل به ، وعدم شهرة ذلك الفعل دلالة قوية على أن المتن ضعيف .

والإمام مالك يعارض بعض الروايات بأنه ليس عليها العمل بالرغم من أن البخاري ومسلم قد دونوها في الصحاح ، وأخذوا بها .

فمن ذلك حديث صيام رمضان وإتباعه بستٍّ من شوال الذي رواه الإمام مسلم رحمه الله ، قال مالك : "لم أر أحدًا من أهل العلم والفقه يصومها ، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف ، وإن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته أن يلحق برمضان ما ليس منه . . . "[3].

وكذا نقد مالك رحمه الله حديث النهي عن صيام يوم الجمعة مفردًا قائلاً : "لم أسمع أحدًا من أهل العلم والفقه ومن يُقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن ، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه ، وأراه كان يتحراه"[4].

وكذا ما رواه مسلم رحمه الله من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : "كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يقرأ من القرآن" ، قال مالك : "وليس على هذا العمل"[5].

---

(1) مالك ، الموطأ ص307 .

(2) المصدر السابق ص303 .

(3) المصدر السابق ، ص206 ، 207 .

(4) المصدر السابق ص207 .

(5) المصدر السابق ص376 .

وكذا حديث : "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار" ، قال مالك : "وليس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به فيه"[1] ، وإن كان البخاري ومسلم رحمهما الله قد أودعا ذلك الحديث صحيحيهما .

وإن سلم للإمام مالك نقده لبعض الروايات ؛ فإن البعض لا يسلم له ، فليس من لم يعلم حجة على من علم ، وإن كان الإمام مالك رحمه الله لم ير من يعمل بهذه السنة أو تلك ، وعلمها غيره وعمل بها من لم يره ، فهذه سنة صحيحة لا تخالف بذلك .

3- عدم ثبوت رواية في الباب : سئل مالك رحمه الله عن النفل هل يكون في أول مغنم؟ فقال : "ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام ، وليس عندنا في ذلك أمر معروف موقوف"[2].

وكذلك ذكر لمالك رحمه الله مقدار متعة الطلاق ، فقال مالك : "ليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها"[3].

4- دلالة العقل : وقد انتقد الإمام مالك فعل ابن عمر رضي الله عنه بدلالة العقل ، إذ روى "أن عبد الله بن عمر كفن ابنه واقد بن عبد الله ومات بالجحفة محرمًا ، وخمر رأسه ووجهه وقال : لولا أنه حرم لطيبناه" ، فانتقد مالك رحمه الله علاقة إحرام واقد قبل موته بالعدول عن تطييبه في غسله وكفنه فقال : "وإنما يعمل الرجل مادام حيًّا ، فإذا مات فقد انقضى العمل"[4].

هكذا رأى مالك رحمه الله ، ولعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه خشي من الطيب على نفسه ورفاقه المحرمين ؛ إذ من طيب به غيره لا يأمن أن يصيبه بعض من ذلك الطيب ، ولعله أراد أن يُبعث ولده واقد على ما مات عليه من التمسك بمظاهر الإحرام!

---

(1) مالك ، الموطأ ص416 .

(2) المصدر السابق ص282 .

(3) المصدر السابق ص354 .

(4) المصدر السابق ص217 .

● الإمام الشافعي :

الإمام الشافعي فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء ، الذي يعزى إليه الكتابات المبكرة في أصول الحديث وأصول الفقه معًا : كان له دور بارز في بناء ذلك المنهج نظريًّا وعمليًّا .

فمن ذلك الإشارة إلى أهمية نقد الحديث : سنده ومتنه وعدم الاكتفاء بالسند فحسب فقال : "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث ، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله ، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[1] .

وكذا إشارة الشافعي إلى شروط الرواية بالمعنى ، وصفات الراوي الذي يروي معنى الحديث ، وبين أن من أخل بتلك الصفات ، فلا يجوز روايته إلا بلفظ الحديث دون معناه : "فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل ذلك المعنى . . . لم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه ، وكان يلتمس تأديته على معانيه ، وهو لا يعقل المعنى"[2] .

وإنما يؤكد الشافعي على أهمية الرواية باللفظ لمن جهل شرائط الأداء بالمعنى لما يتسبب فيه من قلب الموازين ، والتحدث على لسان الشرع بما يخالف مراده فقال : "لأنه إذا حدث به على المعنى ، وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام"[3] .

وكذا أشار الشافعي رحمه الله إلى أن السنة النبوية الصحيحة لا تخالف كتاب الله أبدًا ، فقال : "وأن سنته تبع لكتاب الله فيما أنزل ، وأنها لا تخالف كتاب الله أبدًا"[4] .

وإن كان الشافعي لا يرد السنن بمجرد التعارض الظاهري مع آيات الكتاب الحكيم إلا أنه ﷺ يجعل ذلك التعارض من المرجحات بين المتون المختلفة ،

---

(1) الشافعي ، الرسالة ص399 ، رقم 1099 .
(2) المصدر السابق ص380 ، 381 ، رقم 1040 .
(3) المصدر السابق ص370 ، 371 ، رقم 1001 .
(4) المصدر السابق ص146 ، رقم 419 .

ومثال ذلك أخذ الشافعي بحديث خوات بن جبير في صلاة الخوف دون غيره لما فيه من الحذر والحيطة والتي فرق الله تعالى من أجلها بين الصلاة في الخوف والصلاة في الأمن[1].

وعارض ـ رحمه الله ـ المتن إذا كان يصطدم مع روح القرآن ، وذلك فيما يتعلق بالأحكام التي لا خلاف فيها ، فقد عارض الشافعي حديث "أنت ومالك لأبيك" من جهة مخالفة ذلك المتن لظاهر القرآن مع ضعف سنده ، قال الشافعي تعليلاً لحكمه عليه بالضعف : "لأنه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الله لما فرض للأب ميراثه من ابنه جعله كوارثٍ غيره ، فقد يكون أقل حظًّا من كثير من الورثة : دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه"[2].

وأشار الشافعي رحمه الله إلى كون الإجماع على الرواية من أقوى المرجحات التي تجعل الناقد يقبل ذلك الحديث أو يرده ، أو يقدم بذلك المعيار رواية على أخرى ، فقال : "ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم"[3].

وفي موضع آخر : "فأما سنة يكونون مجتمعين على القول بخلافها ، فلم أجدها قط"[4].

والشافعي رحمه الله يضيق مفهوم مختلف الحديث ، ويدفع عنه التناقض ، ولا يتعجل في رده للروايات إن أمكن الجمع بين هذه الروايات المتعارضة في الظاهر ، فيقول : "ولا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا ، إنما المختلف ما لم يمض إلا بسقوط غيره ، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد ، هذا يحله وهذا يحرمه"[5].

ويبين رحمه الله أسباب الخلاف المتوهم الذي اتسعت بسببه دائرة مختلف الحديث ، وبسببه تعلق من لا يتقن ذلك الأمر بوجود الاختلاف فقال : "ورسول الله عربي اللسان والدار فقد يقول القول عامًّا يريد به العام ، وعامًّا يريد به الخاص . . . ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة ويؤدي عنه المخبر

---

(1) الشافعي ، الرسالة ص264-266 ، رقم (727-732).

(2) المصدر السابق ص468، رقم 1294. (3) المصدر السابق ص472، رقم 1312.

(4) المصدر السابق ص470 ، رقم 1307 . (5) المصدر السابق ص342 ، رقم 925 .

عنه الخبر متقصًى والخبر مختصرًا . . . ويسن في الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالين . . . "[1].

● نماذج من مختلف الحديث في الظاهر :

1- الاختلاف المباح : روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ "مرة مرة" ، وروي : "مرتين مرتين" ، وروي "ثلاثًا ثلاثًا" ، قال الشافعي : "ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقًا ، ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح ، لا اختلاف الحلال والحرام ، والأمر والنهي ، ولكن يقال : أقل ما يجزئ من الوضوء مرة ، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث"[2].

وجاءت الروايات بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالتكوير ، وأخرى بقاف ، وثالثة بالمؤمنين ، قال الشافعي : "وليس نعد شيئًا من هذا اختلافًا ؛ لأنه قد صلى الصلوات عمره ، فيحفظ الرجل قراءته يومًا ، والرجل قراءته يومًا غيره . . . "[3].

2- المجمل والمفسر : قد يأتي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مجملاً ، عامًّا ، فإذا خُصص وفُسر زال الاختلاف المتوهم ، ومن ذلك ما جاء في حديث أبي هريرة مرفوعًا : "لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ؛ فإن قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم . . . " .

وروى من حديث بريدة مرفوعًا : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيشًا أَمَّر عليهم أميرًا وقال : فإذا لقيت عددًا من المشركين ، فادعهم إلا ثلاث خلال . . . " وفيه ذكر الجزية .

قال الشافعي : "ولا واحد من الحديثين ناسخًا للآخر ، ولا مخالفًا له ، ولكن أحد الحديثين من الكلام الذي مخرجه عام ويراد به الخاص ، ومن المجمل الذي يدل عليه المفسر"[4] ، وذكر أن حديث أبي هريرة في المشركين من أهل الأوثان ، وأما حديث بريدة فيختص بأهل الكتاب .

---

(1) الشافعي ، الرسالة ص213، 214، رقم (575-580)، واختلاف الحديث ص39، 40.

(2) الشافعي ، اختلاف الحديث ص42 .

(3) المصدر السابق ص43 .

(4) المصدر السابق ص93 ، 94 .

3- اتساع لسان العرب : جاءت الآيات بالأمر بالوضوء لمن أراد الصلاة على الإطلاق ، وجاءت السنة النبوية تعاضد القرآن الكريم في وجوب الغسل على المحتلم أو الجنب ، وكذلك أتى النص من النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الاغتسال للجمعة ، قال الشافعي : "فاحتمل واجب : لا يجزئ غيره ، وواجب : في الأخلاق ، وواجب : في الاختيار والنظافة ونفي تغير الريح عند اجتماع الناس"[1].

واستدل على ذلك بفعل عثمان ﵁ ؛ إذ لم يغتسل للجمعة في إمارة عمر ﵁ ؛ إذ لو كان واجبًا لا يجزئ غيره لما قَصَّر في ذلك عثمان ، ولا سكت عمر عن الإنكار .

4- نسخ أحد الحديثين : روي من حديث أنس ﵁ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إنما جُعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائمًا فصلوا قيامًا ، وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا" .

قال الشافعي : "وهذا ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منسوخ بسنته . . . ثم تروي عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه جالسًا ، والناس خلفه قيامًا قال ـ أي الشافعي ـ : وهي آخر صلاة صلاها بالناس حتى لقي الله تعالى ، وهذا لا يكون إلا ناسخًا"[2].

نقد المتن في القرن الثالث الهجري

مضى القرن الأول الهجري ، وتبعه القرن الثاني ، وعلوم الحديث تتكامل من الجانب التنظيري من ناحية ، وينشط التدوين الشامل للسنة وعلومها من ناحية أخرى ، وتكتمل المحاولات الدائمة لإرساء المنهج النقدي للسنة المطهرة ، حتى كاد هذا القرن أن يمثل العصر الذهبي للسنة المشرفة "ذلك العصر الذي ما إن يذكر حتى تتمثل في المخيلات صورة الآلاف المؤلفة من طلاب الحديث ، وهم يلتفون حول أحد أعيانه ، وازدحام بلدان الإسلام وعواصمه بالمحدثين ، وهم

(1) الشافعي ، الرسالة ص109 ، 110 .
(2) الشافعي ، اختلاف الحديث ص67 .

رائحون غادون من مسجد إلى منزل إلى ساحة ، من عالم إلى عالم ، معهم المحابر والأقلام . . . "[1].

وفي ذلك القرن ظهر أفذاذ العلماء الذين رحلوا هنا وهناك ، وعرفوا صحيح الروايات من سقيمها ، وكشفوا عللها ، ودونوا أحوال رواتها ومتونها .

لقد حفل ذلك القرن بكوكبة من الحفاظ والنقاد أثروا الدرس الحديثي وعلومه ، ففي ذلك العصر سطع ضوء الإمام أحمد ويحيى بن معين ، وعلي ابن المديني ، وفيه أشرقت شمس البخاري ومسلم بن الحجاج صاحبي الصحيح .

وازدانت سماؤه بأبي زرعة وأبي حاتم الرازيان ، وأبي داود السجستاني ، وأبي عيسى الترمذي ، ومحمد بن ماجه ، والنسائي ، وابن نمير وابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهوية والذهلي ، وأبي زرعة الدمشقي وعبد الله بن أحمد ، وأبي بكر البزار وصالح جزرة ، ومحمد بن نصر المروزي ، وغيرهم كثير وكثير .

وشهد لهؤلاء العلماء الأجلاء بسعة الاطلاع ، وتحرير الكثير من المسائل الشائكة في مختلف علوم الحديث ، وكان لهم دورٌ بارز في نقد متن الحديث الشريف ؛ إذ ظل ذلك العلم في تطور دائم وتقعيد مستمر ، وكان لعلماء ذلك القرن الفاضل يدٌ طولى وعلم راسخ في ذلك الميدان .

اعتبارات نقد المتن في القرن الثالث الهجري

إن دراسة نتاج قرن حافل في عجالة كهذه لا أعتقد أنها تكون دراسة وافية ، ولكن يمكن تقديم الخطوط العريضة لتلك الاعتبارات في النقاط الآتية :

1- خلاف القرآن الكريم : روى أبو زيد عن ابن مسعود قال : "سألني النبي صلى الله عليه وسلم : ما في إداوتك؟ فقلت : نبيذ ، قال : تمرة طيبة وماء طهور ، قال : فتوضأ منه"[2] ، وضعف الترمذي ذلك الحديث لجهالة أبي زيد راوي هذا

(1) الشريف حاتم بن عارف ، المنهج المقترح ، ص51 ، 52 .

(2) الترمذي ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ (9/1 رقم 81) ، وأبو داود ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبيذ رقم (77).

الحديث ، ثم قال : "وقول من يقول : لا يتوضأ بالنبيذ أقرب إلى الكتاب وأشبه ؛ لأن اللـه تعالى قال : (فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا) (النساء:43).

2- خلاف السنة الثابتة : وروي أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال : "ما أدري تبعًا ألعينًا كان أم لا ، وما أدري ذا القرنين أنبيًّا كان أم لا ؟ وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا؟" ، وأعل البخاري ذلك بما ثبت عن النبي صلى اللـه عليه وسلم فقال : "لا يثبت ذلك عن النبي صلى اللـه عليه وسلم ؛ لأن النبي صلى اللـه عليه وسلم يقول : "الحدود كفارة""[1].

وروى شعبة عن سلمة بن كهيل ، من حديث علقمة بن وائل عن النبي صلى اللـه عليه وسلم في إخفاء الصوت بالتأمين في الفاتحة ، قال مسلم : "أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال : وأخفى بها صوته . . . وقد تواترت الروايات كلها أن النبي صلى اللـه عليه وسلم جهر بآمين"[2].

وروى أبو داود من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده قال : قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : " . . . من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها ، فليدعها وليأت الذي هو خير ، فإن تركها كفارتها" ، قال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى اللـه عليه وسلم : "وليكفر عن يمينه إلا فيما لا يعبأ به"[3].

3- خلاف الأوثق : قد يروي الراوي متنًا يخالف به رواية من هم أوثق منه أو أعلم بالخبر ؛ فيرد النقاد ذلك المتن لمخالفته دلالات الصدق ، مع مخالفة من هم أولى بالضبط والعلم .

من ذلك ما روى من حديث سفينة أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال لأبي بكر وعمر وعثمان : "هؤلاء الخلفاء بعدي" ، قال البخاري : "وهذا لم يتابع عليه ؛ لأن عمر ابن الخطاب وعليًّا قالا : لم يستخلف النبي صلى اللـه عليه وسلم"[4] فجعل البخاري رحمه اللـه قول عمر وعلي رضوان اللـه عليهما ـ وهما الأوثق ـ حكمًا في هذا الأمر ، ورد به الرواية الأخرى .

---

(1) البخاري ، التاريخ الكبير (153/1/1). (2) مسلم ، التمييز ص180 ، 181 .
(3) أبو داود ، السنن (330/1 رقم 3274).
(4) البخاري ، التاريخ الكبير (117/3 رقم 392).

ومن ذلك ما روى عن ابن عباس ﵁ : "بت عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طول الوسادة واضطجعت في عرضها ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ ونحن نيام ثم قام فصلى ، فقمت عن يمينه ، فجعلني عن يساره . . . ".

قال مسلم : "وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الأخبار الصحاح ، برواية الثقات على خلاف ذلك ، أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوله حتى أقامه عن يمينه"[1].

4- خلاف المعروف من مذهب الراوي : رُوي عن ابن عمر ﵁ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من صلى على جنازة فله قيراط ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان ، أحدهما أو أصغرهما مثل أحد" .

قال البخاري : "رواه عبد الملك بن عمير عن سالم البراد عن أبي هريرة ، وهو الصحيح . وحديث ابن عمر ليس بشيء ، إن ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه"[2].

ورُوي عن أبي هريرة مرفوعًا :"من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمدًا فليقض" ، قال البخاري : "ما أراه محفوظًا ، وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم"[3].

وقد رُوي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة : "دعي الصلاة أيام أقرائك" .

قال أحمد : "كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ ؛ لأن عائشة تقول : الأقراء : الأطهار لا الحيض"[4].

ومن ذلك أحاديث أبي هريرة في المسح على الخفين ، قال ابن رجب : ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد وقالوا : "أبو هريرة ينكر المسح على الخفين ، فلا تصح له فيه رواية"[5].

---

(1) مسلم ، التمييز ص183 ، 184 .

(2) الترمذي ، العلل الكبير (417/1).

(3) المصدر السابق (342/1 ، 343).

(4) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص410 .

(5) المصدر السابق ص409 .

5- ارتباط المتن باعتقاد الراوي : قد يعتقد الراوي اعتقادًا مخالفًا لاعتقـاد أهـل السـنة والجماعة ، فينتحل رأيًا بدعيًّا ثـم يـروى الحـديث في نصرة ذلـك الـرأي ، وتكـون الخلافات السياسية مما يؤجج نار الوضع في الحديث للحط على المخالف .

قال مهنـا : "سـألت أحمـد عـن حـديث الأعمـش عـن أبي وائـل أن معاويـة لعـب بالأصنام فقال : ما أغلظ أهل الكوفة على أصحاب رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، ولم يصحح الحديث وقال : تكلم به رجل من الشيعة"[1].

6- ما ليس عليه عمل : وينتقد أئمة الحديث المتن الذي لا يعمل بمقتضاه ، فعلى فرض صحته ، فلعله نسخ ، والمنسوخ لا حجة فيه ، أو لعلـه مـما لم ينقلـه النبـي صـلى اللـه عليه وسلم ، ونسب إليه وهمًا وخطأً .

روى أبو داود من طريق أبي الحسن ـ مولى بني نوفل ـ "أنه استفتى ابن عبـاس في مملوك كانت تحته مملوكة ، فطلقها تطليقتين ، ثم عتقا بعد ذلك : هل يصـلح لـه أن يخطبها؟! قال : نعم ، قضى بذلك رسـول اللــه صـلى اللــه عليـه وسـلم" ، قـال ابـن المبارك : من أبو الحسن هذا؟! لقد تحمل صخرة عظيمة .

قال أبو داود : "أبو الحسن معروف ، وليس العمل على هذا الحديث"[2].

وروى الترمذي من حديث عائشة مرفوعًا :"لا تجوز شـهادة خـائن ولا خائنـة ، ولا مجلود في حد ولا مجلودة ، ولا ذي غمر لإحنة ، ولا مـجـرب شـهـادة ، ولا القانع أهل البيت لهـم ، ولا ظنـين في ولاء ولا قرابـة" ، قـال الترمـذي : "هـذا حـديث غريـب . . . والعمل عند أهل العلم في هذا أن شهادة القريب جائزة لقرابته"[3].

7- عدم صحة شيء من المتون في الباب : يجمع النقاد أحاديث كل باب ، ويعارضـونها للتوصل إلى ما يصح منها وما لا يصح ، وقد تكون النتيجة خلو الباب من حـديث ثابت عن النبي صلى اللـه عليه وسلم ، فيصرح النقاد بأنه لا يصح في هذا الباب حديث صحيح أو مرفوع أو ما شابه ذلك .

---

(1) المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ص227 .

(2) أبو داود ، السنن ، كتاب الطلاق ، باب في سنة طلاق العبد ، (رقم 1871).

(3) الترمذي ، السنن ، أبواب الشهادات (رقم 2221).

قال أبو حاتم الرازي : "ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر صحيح في العقل"[1].

وقال أبو زرعة الرازي : "ليس في إسباغ الوضوء يزيد في العمر حديث صحيح"[2].

وقال أحمد في أحاديث التسمية على الوضوء : "ليس فيه شيء يثبت"[3].

وعن حديث : "الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن" ، قال ابن المديني : "لا يصح في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث صحيح"[4].

وفي توقيت النبي صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق ، قال مسلم : "فأما الألفاظ التي ذكرناها من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق فليس منها واحد يثبت"[5].

وفي حديث عائشة : "كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء" ، قال الترمذي : "حديث عائشة ليس بالقائم ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء"[6].

8- الغرابة : ظهرت عناية الأئمة النقاد في القرن الثالث الهجري دفاعًا عن السنة ، وصيانة لمتونها ، والاعتماد على المعروف المشهور وطرح الغرائب والمنكرات ، قال أبو داود : "فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى ابن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذ كان الحديث غريبًا شاذًّا"[7].

وقال أيوب : "إنما نفر أو نفرق من تلك الغرائب"[8].

---

(1) عمر بن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب ص34 .

(2) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (43/1 رقم 94).

(3) عمر بن بدر الموصلي ، المغني عن الحفظ والكتاب ص44 .

(4) المصدر السابق ص47 .

(5) مسلم ، التمييز ص214 .

(6) الترمذي ، السنن ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء (رقم 48).

(7) أبو داود ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص7 .

(8) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص234 .

وقد روى الترمذي من حديث عكراش بن ذويب عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : "يا عكراش كل من موضع واحد ، فإنه طعام واحد . . . يا عكراش كل من حيث شئت ، فإنه غير لون واحد . . . يا عكراش هذا الوضوء مما غيرت النار" ، قال الترمذي : "هذا حديث غريب . . . ولا نعرف لعكراش عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث"[1].

وروى كذلك أبو عيسى من حديث علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها" ، قال الترمذي : "هذا حديث غريب منكر"[2].

9- النكارة : اهتم النقاد بالأحاديث الصحيحة من رواية الثقات ، ورأوا في ذلك غنًى عن تلك المناكير التي لا تقوم بها حجة ، ولا تصلح للاعتبار أو التقوية ، إذ المنكر أبدًا منكر ، والحفاظ يستنكرون الحديث كله تارة ، ويستنكرون ألفاظًا فيه دون سائره تارة أخرى .

روى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعًا :"إذا صلى أحدكم إلى غير سترة ، فإنه يقطع صلاته : الكلب والحمار ، والخنزير واليهودي ، والمجوسي والمرأة ، ويجزئ عنه إذا مروا بين يديه على قذفه بحجر" ، وقد نسب أبو داود الوهم في ذلك الحديث إلى أحد رواته ، وهو شيخه محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة ، وعلل ذلك بأنه كان يحدث من حفظه ، وقال : "والمنكر فيه ذكر المجوسي . . . وذكر الخنزير"[3].

وروى الترمذي من حديث أنس مرفوعًا : "تعشوا ولو بكف من حشف ، فإن ترك العشاء مهرمة"[4] ، قال الترمذي : "هذا حديث منكر" وعلل أبو عيسى رحمه الله تلك النكارة لمجيء الحديث من رواية مجهول وضعيف ، فلعل أحدها آفته .

10- الاضطراب : قد تأتي الرواية عن أحد الرواة ، وإن كان من الثقات ، مضطربة الألفاظ ، من غير ترادف لتلك الألفاظ ، ولا يجد الناقد مرجحًا

(1) الترمذي ، السنن ، أبواب الأطعمة ، باب ما جاء في التسمية على الطعام (رقم 1771).

(2) الترمذي ، السنن ، كتاب المناقب ، باب مناقب علي بن أبي طالب ، (رقم 3657).

(3) أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب ما يقطع الصلاة (رقم 604).

(4) الترمذي ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في فضل العشاء (ح1779).

لأحد الألفاظ على آخر ، فيسقط الاعتداد بتلك الرواية لما لحقها من اختلاف واضطراب لا ضابط له ، فإن تشعب الأسانيد وتعدد المتون قد يحدث للرواة الوهم ، فيسوقون متن حديث لإسناد حديث آخر .

ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم قال : "سألت أبي عن حديث رواه علي ابن عياش ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ، فسمعت أبي يقول : هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو : أكل النبي صلى الله عليه وسلم كتفًا ولم يتوض"[1] .

11- الاختصار المخل : قد يتصرف الراوي في المتن تصرفًا مخلاً بالمعنى ، بأن يحذف الراوي موضع الشاهد ، أو بأن يحكي الرواية كاملة إلا مغزاها ومرادها ، وهو فعل معيب ينبغي التنبه له .

فمن ذلك ما رواه سعيد بن عبيد ، ثنا بشير بن يسار الأنصاري ، عن سهل ابن أبي حثمة أنه أخبره "أن نفرًا منهم انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها ، فوجدوا أحدهم قتيلاً . . . قال : تجيئون بالبينة على الذين تدعون عليهم؟ قالوا : ما لنا بينة ، قال : فيحلفون لكم؟ قالوا : لا نقبل أيمان اليهود ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل دمه ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من إبل الصدقة" .

قال مسلم : "هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته ، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهته ، وذلك أن في الخبر حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة أن يحلف المدعون خمسين يمينًا ويستحقون قاتلهم ، فأبوا أن يحلفوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تبرئكم يهود بخمسين يمينًا ، فلم يقبلوا أيمانهم"[2] .

ومن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم قال : سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا وضوء إلا من صوت أو ريح" .

---

(1) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (171/1 رقم 489).

(2) مسلم ، التمييز ص191 ، 192 .

قال أبو حاتم : "هذا وهم ، اختصر شعبة متن هذا الحديث ، فقال : لا وضوء إلا من صوت أو ريح ، ورواه أصحاب سهيل عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا كان أحدكم في الصلاة ، فوجد ريحًا من نفسه ، فلا يخرجن حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا""[1].

فالحديث في حال خاص ، وهي إيهام الشيطان المصلي أنه أخرج ريحًا فدفع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الوسواس بأن حدد مظاهر خروج الريح في حقه ، بأن يسمع الصوت أو يشم الريح ، وإلا ظل في صلاته ، ولم يقطعها ، بخلاف ما فعل شعبة بأن حصر نواقض الوضوء في الريح .

12- الزيادة غير الثابتة : بالرغم من الصعوبات الجمة التي يلاقيها النقاد ، وما تستنفذه طريقتهم من وقت وجهد إلا أن لها ثمرات متعددة تخدم النقد البحثي سندًا ومتنًا ، ومن ذلك أنها توقف النقاد على ما زاد بعض الرواة على أصل الرواية ، ولو كانت كلمة واحدة ، فربما أضافت حكمًا جديدًا ، أو ضيقت واسعًا ، أو عممت خاصًا ، أو رجحت منسوخًا أو غير ذلك .

فمن ذلك ما جاء في رواية أيمن بن نابل عن أبي الزبير ، عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه كان يقول في التشهد : باسم الله وبالله ، في آخره : أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار" .

وقد انتقد مسلم أيمن بن نابل من حيث السند ، ووهمه في زيادة المتن هذه جاعلاً من خلافه للثقات في تلك الزيادة مع كونهم أوثق منه سببًا في رد تلك الزيادة ، فقال : "دخل الوهم أيضًا في زيادته في المتن ، فلا يثبت ما زاد ، وقد روي التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوجه عدة صحاح ، فلم يذكر في شيء منه ما روى أيمن في روايته . . . والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم"[2].

ومن ذلك ما روى الدوري ثنا إسحاق بن منصور ، ثنا إسرائيل ، عن سماك عن جابر بن سمرة قال : "جيء بماعز إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو متكئ على وسادة على يساره" فحدث الخلال به يحيى بن معين ، فجعل يعجب منه وقال : "ما سمعت

(1) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (47/1 رقم 107).

(2) مسلم ، التمييز ص188 ، 189 .

قط : على يساره" إلا في حديث إسحاق هذا وحدثنا وكيع عن إسرائيل فلم يذكر "على يساره"[1].

ومن ذلك ما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري : "إنا كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر أو شعير أو أقط أو زبيب" ، زاد سفيان : أو صاعًا من دقيق ، فأنكروا عليه ، فترك سفيان الزيادة ، قال أبو داود : "فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة"[2].

13- التصحيف : أخذ العلم عن الصحف دون سماع من العالم ، كثيرًا ما يوقع في تحريفات وتصحيفات ، وقد أكثر الأئمة من تحذير الطلاب من الاكتفاء بالكتب والصحف ، إذ هذه الطريقة كثيرًا ما تكون غير محمودة العواقب ، وقد تيقظ الحفاظ إلى تلك التصحيفات ، وخلصوا صحيح السنة من شوائب التحريف .

فمن ذلك ما روى قبيصة ، ثنا سفيان ، عن زيد بن أسلم ، عن عياض ، عن أبي سعيد قال : "كنا نورثه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعني الجد" .

قال مسلم : "هذا خبر صَحَّف فيه قبيصة ، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض : "كنا نؤديه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعني في الطعام وغيره في زكاة الفطر ، فلم يقر قراءته ، فقلب قوله إلى أن قال : "يورثه" ثم قلب له معنى فقال : يعني الجد"[3].

ومن ذلك ما رواه البيهقي والدارقطني من حديث عبد الرزاق بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم : "العجماء جرحها جبار ، والمعدن جبار ، والنار جبار ، وفي الركاز الخمس"[4].

قال أحمد : "النار جبار ليس بشيء ، ولم يكن في الكتب ، باطل ليس هو بصحيح ، وقال : أهل اليمن يكتبون (النار) (النير) ويكتبون (البير) يعني مثل ذلك ، يعني فهو تصحيف"[5] ، وكذلك قال : ابن معين[6].

---

(1) المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ص99 .

(2) أبو داود ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب كم يؤدي في صدقة الفطر (رقم 1378).

(3) مسلم ، التمييز ص189 ، 190 .

(5،4) الدارقطني ، السنن (153/3) ، والبيهقي ، السنن (344/8/ 345).

(6) ابن عبد البر ، التمهيد (26/6).

وروى أبو داود من حديث سمرة مرفوعًا : "كل غلام رهينة بعقيقته : تذبح عنه يوم السابع ، ويحلق رأسه ويُدَمَّي" ، قال أبو داود : "وهو وهم من همام ، وإنما قالوا : "يسمى" فقال همام : "يُدَمَّي" ، قال أبو داود : وليس يؤخذ بهذا"[1].

14- الإدراج : الإدراج في المتن زيادة ما ليس منه ، قد يقع خطأ من الراوي ، وهو يفسر بعض أجزاء الحديث ، وقد تنبه الحفاظ لتلك الزيادات المدرجة ، وفصلوا بين ما أدرجه الرواة في متون الحديث .

ومن ذلك رواية نافع عن ابن عمرو مرفوعًا :"من فاتته صلاة العصر ـ وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ـ فكأنما وتر أهله وماله" ، قال أبو حاتم : "التفسير من قول نافع"[2].

ومن ذلك ما رواه أبو داود من حديث حميد الأعرج ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، وذكر الإفك قالت :"جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكشف عن وجهه ، وقال : "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم : (**إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ**)(النور:11)" .

قال أبو داود : "أخاف أن يكون أمر الاستعاذة من كلام حميد"[3].

15- الوقف : قد يكون المتن مرويًّا على الجادة بلا وهم أو خطأ ، ولكنه ينسب إلى غير قائله ، فيضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، وينسب إليه قول صحابي أو تابعي ، فيأخذ ذلك المتن صفة التشريع .

ومن ذلك حديث أبي هريرة : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه ، وإذا ركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك ... " ، قال أبو داود : "الصحيح قول ابن عمر وليس بمرفوع"[4].

---

(1) أبو داود ، السنن ، كتاب الضحايا ، باب في العقيقة (رقم 2837).

(2) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (149/1 ، 150 رقم 419).

(3) أبو داود ، السنن ، أبواب تفريع استفتاح الصلاة ، باب من لم يرد الجهر بـ"بسم الله الرحمن الرحيم" (رقم 785).

(4) أبو داود ، السنن ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة (رقم 629).

ومن ذلك ما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا : "أيما مؤمن أطعم مؤمنًا على جوع أطعمه الله يوم القيامة من ثمار الجنة ، وأيما مؤمن سقى مؤمنًا على ظمأ ، سقاه الله يوم القيامة من الرحيق المختوم . . . " .

قال الترمذي : "روي هذا عن عطية عن أبي سعيد موقوفًا ، وهو أصح عندنا وأشبه"[1].

وهكذا بدا القرن الثالث الهجري في منهجية رائدة نحو نقد متن الحديث الشريف ، وكان لهم في ذلك قدم راسخة ومعايير دقيقة .

نقد المتن في القرن الرابع الهجري

مضى القرن الثالث الذي عده كثير من المحدثين العصر الذهبي للسنة ، وأعقبه القرن الرابع والذي لم يخل من علماء أفذاذ ، فكان لهم إسهامات كبيرة في إكمال ذلك الصرح الحديثي والحفاظ على لبناته ، فذلك القرن قد ضم الحاكم أبا عبد الله ، وابن حبان وابن عدي ، والدارقطني والخلال ، وأبا جعفر الطحاوي والخطابي وغيرهم.

وإن أضاف علماء ذلك القرن إضافات لا غنى عنها إلا أن تلك الإسهامات إذا قورنت بجهود علماء القرن الثالث ، فإنها تبدو ـ في المجمل ـ أقل نتاجًا وتحريرًا .

● الاتجاهات النقدية للمتون في القرن الرابع الهجري :

اتسم القرن الرابع الهجري بظهور اتجاهين متوازيين لنقد متن الحديث الشريف يعتمد أحدهما على الجانب النظري الذي لا يغفل الأمثلة ، ويقوم الآخر بالنقد العملي للروايات .

أ- الاتجاه النظري :

ويمثل ذلك الاتجاه أبو عبد الله الحاكم من خلال كتابه معرفة علوم الحديث ، حيث كانت كتاباته من اللبنات الأولى لعلم مصطلح الحديث الذي نما بعد ذلك

---

(1) الترمذي ، السنن ، أبواب صفة القيامة ، ما جاء في صفة أواني الحوض (رقم 2373).

وصار فنًّا من فنون الحديث له شروحه ومختصراته ، وقد تناول في كتابه علوم المتن والإسناد، وشرح المراد بكل علم من علوم الحديث مع وضع الأمثلة لذلك .

وقد ذكر رحمه الله أنه أقدم على تأليف كتابه هذا ، لما رأى البدع تزداد ومعرفة الناس بأصول السنن تتناقص ، مع كتابتهم الأخبار وطلبهم الحديث مع الإهمال والإغفال لما يكتبون[1] .

ثم شرع رحمه الله يذكر علوم الحديث ـ ونكتفي بذكر ما يتعلق بعلوم المتن ـ فمن ذلك :

1- الموقوف : وقد اهتم الحاكم رحمه الله ببيان قواعد لا غنى عنها لمن تعرض للموقوف منها :

أ- ليس كل ما ذكر فيه اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون مسندًا ، كحديث المغيرة ابن شعبة : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافير ، فلذلك الحديث صفة الوقف .

ب- قول الصحابي في سبب نزول الآي يعد من المرفوع ، لا الموقوف ، ومثال ذلك حديث جابر في إتيان النساء ، وقول اليهود في ذلك ، وقول الله تعالى : (**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ**) (البقرة:223) .

جـ- هناك بعض الموقوفات هي في الأصل مسندة ، ولكن بعض الرواة قصر بها فلم يسندها ، فيرجع فيها للأصل المسند ، ومثال ذلك : حديث أبي مسعود قال : "إنما حفظ الناس من آخر النبوة : إذا لم تستح فافعل ما شئت"[2] .

2- المدرج : وذكر الحاكم فيه أمثلة لما أدرج من قول صحابي كحديث ابن مسعود رضي الله عنه في التشهد ، وما أدرج من قول تابعي كحديث قتادة في عتق العبد بين شريكين وذكر الاستسعاء ، وجعل الحاكم اعتبار الرواية وتتبع الطرق وسيلة للتعرف على الإدراج وتمييزه من أصل المتن المرفوع[3] .

---

(1) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص1 ، 2 ، تحقيق السيد معظم حسين ، المكتب التجاري للطباعة ط . 2 ، 1977م .

(2) المصدر السابق ص19، 20 .

(3) المصدر السابق ص39-41 .

3- علم الصحيح والسقيم : وجعله الحاكم علمًا مستقلاً غير الجرح والتعديل ، فكم من إسناد سلم من المجروحين ، ولكنه غير مخرج في الصحيح ، وكم من إسناد ليس فيه غير ثقة ، ولكن بوادر الوهم تلوح عليه ، وقال : "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع وذلك من أمثلة ذلك : حديث "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" وغيره[1].

4- علم فقه الحديث : وعنى الحاكم ببيان أن فقه الحديث هو ثمرة علومه ، وأن أصحاب الحديث لهم فقههم ، فليس الفقه قاصرًا على الفقهاء المعروفين ، وإنما لأهل الحديث مشاركات قوية لبيان فقه الحديث والمراد منه ، وعدد كثيرًا من المحدثين أصحاب الآراء الفقهية[2].

5- ناسخ الحديث ومنسوخه : وقد اكتفى الحاكم بذكر الأمثلة عن التعريف اللفظي لذلك العلم ، فذكر من الأمثلة على ذلك : النهي عن الادخار من لحوم الأضاحي ثم الإذن في ذلك ، وأحاديث الوضوء مما مست النار ونسخ ذلك[3].

6- علم غريب الحديث : وبين أنه يهتم ببيان الألفاظ الغريبة في المتون ، وشرع يبين من تكلم في ذلك العلم من المحدثين واللغويين ، وأهمية ذلك ، مع بيان بعض المفردات الغريبة كنماذج على ذلك[4].

7- معرفة الشاذ من الحديث : وجعله الحاكم يتعلق بالحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس له أصل متابع لذلك ، وذكر قول الشافعي في الشاذ الذي يقتضي المخالفة من الأوثق لذلك الثقة ، وذكر أمثلة على ذلك[5].

8- أحاديث من سنن النبي صلى الله عليه وسلم يعارضها مثلها في الصحة والسقم : وذكر أن تلك الأحاديث يحتج أصحاب المذاهب بأحدهما ويحتج آخرون بالآخر ولا ترجيح بينهما ؛ إذ هما سواء في القوة والضعف ، ومثال ذلك : الروايات المختلفة في حج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد جاءت الروايات بالإفراد ، وبالتمتع

---

(1) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص58 ، 59 .

(2) المصدر السابق ص63 ، 64 .

(3) المصدر السابق ص85-88 .

(4) المصدرالسابق ص88-91 .

(5) المصدر السابق ص119-122 .

وبالقران ، فاختار أحمد التمتع واختار الشافعي الإفراد واختار أبو حنيفة القران[1] .

9- أخبار لا معارض لها بوجه : واهتم الحاكم بذكر نماذج من السنن الثابتة التي لا معارض لها ومن ثَمَّ فلا مجال للخلاف فيها بين الفقهاء ، وذكر أن الدارمي جمع فيها مصنفًا كبيرًا ، ومثل لذلك بأحاديث : "لا يقبل اللـه صدقة من غلول ولا صلاة بغير طهور" و"لا شغار في الإسلام" وأحاديث : "تقديم العَشاء على العِشاء"[2] .

10- معرفة زيادة ألفاظ فقهية يتفرد بها راوٍ : وأخبر رحمه اللـه أن ذلك العلم مما يقل في أهل الحديث من يحفظه فمن ذلك زيادة لفظ "أو صاعًا من قمح" في رواية سعيد بن عبد الرحمن الجمحي لحديث صدقة الفطر ، وزيادة لفظ "وشاهدي عدل" ، في رواية أبي علي الحافظ لحديث : "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها"[3] .

11- التصحيف في المتون : وقد أخبر الحاكم أن هذا الباب قد زلق فيه جماعة من أئمة الحديث ، وإن كان الغالب على من أكثر الوقوع فيه مَن الحديث ليس من صناعته ، وذكر من ذلك : "ادهنوا غبا" وكيف تصحفت "اذهبوا عنا" ، وكذا تصحيف "عَنَزة" إلى "عَنْزة" و"النُّغَير" إلى "البعير"[4] .

ب- الاتجاه العملي :

وكما مثل الحاكم علماء القرن الرابع في رسم صورة للاتجاه النظري لنقد المتون فقد ظهر اتجاه عملي لذلك النقد ، وممن يمثلون ذلك الاتجاه إمام العلل الحافظ الدارقطني ، وإمامي الجرح والتعديل : ابن عدي وابن حبان رحمهم اللـه تعالى .

ومن دلائل ضعف المتن عند هؤلاء العلماء :

1- خلاف القرآن الكريم : فلا يصح أن يخاطب الرسول صلى اللـه عليه وسلم أتباعه بما يخالف أو يناقض خطاب اللـه تعالى لهم .

---

(1) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص122-128.

(2) المصدر السابق ص129، 130.

(3) المصدر السابق ص130-135 .

(4) المصدر السابق ص146-149 .

وقد رد الإمام ابن عدي حديث ابن مسعود ليلة الجن ، وفيه ذكـر النبيـذ ، وقـول النبي صلى اللـه عليه وسلم : "ثمرة طيبة وماء طهور ، فتوضأ" وقال : "ولا يصـح هـذا الحديث عن النبي صلى اللـه عليه وسلم وهو خلاف القرآن"[1] ، يشير إلى قوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا) (النساء:43) .

2- خلاف السنة الثابتة : النبي صلى اللـه عليه وسلم منزهٌ عن التنـاقض في القـول ، أو أن ينسب إليه المتضادان ؛ لذا يحاكم النقاد الرواية المختلف فيها إلى الرواية الثابتة .

ومن ذلك انتقاد الحافظ الـدارقطني لروايـة شـعبة عـن سـلمة بـن كهيـل في ذكـر التأمين في الفاتحة وفيه : "وأخفى بها صوته" ، قال الدارقطني : "ويقال إنه وهم فيه ؛ لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة فقالوا : "ورفع صوته بآمين" ، وهو الصواب"[2] .

3- عدم مشابهة ألفاظ النبوة : ومن ذلك ما ذكره ابن عدي في كامله من حـديث ابـن عمر مرفوعًا قال : "يـؤتى بالسـارق يـوم القيامـة ، والمطلـع عليـه لا يُنـذر بـه ، فيجعل لهما في العرصة السابعة السرقة التـي كانـت في دار الـدنيا فيقـال لهـما : تعرفان هذه السرقة . . . " ، وفيه : "فإذا بلغاها وأخـذاها سـاخت بهـم النـار إلى الدرك الأسفل ، ثم دعكا بالعذاب دعكًا" .

قال ابن عدي : "ألفاظه لا تشبه ألفاظ رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم"[3] .

4- موافقة المتن لمذهب الراوي : وقد ذكر ابن عدي لسليمان بـن قـرم الضـبي الكـوفي أحاديث ، منها : "لا يؤدي عني إلا أنـا وعـلي ، ومـن كنـت مـولاه فعـلي مـولاه ، اللـهم والِ من والاه وعادِ من عاداه وانصر من نصره ، وأعز من أعانه . . . " .

ثم قال : "هذه الأحاديث في الفضائل لآل البيت وفي مثالب غيرهم يرويها سـليمان بن قرم . . . وتدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع"[4] .

وكذا حديث "من أطاع عليًّا فقـد أطـاعني ، ومـن عصى عليًّـا فقـد عصـاني ، ومـن عصاني فقد عصى اللـه" ، من رواية عبادة بـن زيـاد الأسـدي ، الـذي قـال عـنــه ابـن عدي: "من الغالين في الشيعة ، له أحاديث مناكير في الفضائل"[5] .

---

(1) ابن عدي ، الكامل (292/7).

(2) الدارقطني ، السنن (334/1).

(3) ابن عدي ، الكامل (157/2).

(4) المصدر السابق (257/3).

(5) المصدر السابق (348/4).

5- الوقف : الحديث المرفوع إلى النبي صلى اللـه عليه وسلم يكتسب صفة التشريع وخاصية الاتباع ، بخلاف الحديث الموقوف ، فإنه ربما صدر عن اجتهاد الصحابي أو التابعي ، الذي لا يؤمن عليه الخطأ في الاجتهاد ، وقد أكثر الإمام الدارقطني إعلال الروايات بالوقف .

ومن ذلك ما روي عن عكرمة عن ابن عباس ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم : "إذا لم يجد أحدكم ماء ، ووجد النبيذ فليتوضأ به" ، قال الدارقطني : "والمحفوظ أنه رأى عكرمة غير مرفوع"[(1)].

وكذلك ما روي عن جابر عن النبي صلى اللـه عليه وسلم : "التيمم ضربة للوجه ، وضربة للذراعين إلى المرفقين" ، قال الدارقطني : "والصواب موقوف"[(2)].

ومن ذلك ما يروى عن الزهري عن أنس ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم : "إذا مرض العبد المؤمن ثم برئ من مرضه كان كالبردة البيضاء" ، قال ابن حبان : "وهذا خبر باطل ، إنما هو قول الزهري"[(3)].

6- الوضع : شر الأحاديث الموضوع ، الذي تعمد صاحبه أن يتقوله على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وهو مردود ولا كرامة ، ولا يعذر فاعله ، وإن أراد بذلك حث المسلمين على الطاعات .

ومن ذلك حديث : "أتاني جبريل فقال : يا محمد إن اللـه يحب فاطمة ، فسجدت ثم رفعت رأسي ، ثم أتاني فقال : إن اللـه يحب فاطمة ثلاثًا . . . إن اللـه يحب الحسن والحسين . . إن اللـه يحب من أحبهما . . . " ، قال ابن عدي : "كذب بارد ، ولم يحسن وضعه"[(4)].

ومن ذلك رواية بكر بن زياد الباهلي من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "لما أسري بي إلى البيت المقدسي مر بي جبريل . . . ثم أتى بي إلى الصخرة فقال : يا محمد من هنا عرج ربك إلى السماء" ، قال ابن حبان : "وذكر كلامًا طويلاً أكره ذكره . . . وذلك لا شيء ، لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع"[(5)].

---

(1) الدارقطني ، السنن (76/1).
(2) المصدر السابق ، (181/1).
(3) ابن حبان ، كتاب المجروحين (358/1).
(4) ابن عدي ، الكامل (264/4).
(5) ابن حبان ، المجروحون (197/1).

7- الباطل : الحديث الباطل من أنواع الأحاديث المردودة ، وإن كان أقل من الموضوع في الضعف ، وقد حكم الإمام ابن حبان على حديث أبي هريرة مرفوعًا : "من جاع أو احتاج فكتمه الناس ، وأفضى به إلى اللـه عز وجل فتح اللـه له رزق سنة من حلال" بأنه خبر باطل[1].

ومن ذلك حديث أنس مرفوعًا : "إن لله عز وجل في كل يوم ستمائة ألف عتيق من النار ، كلهم قد استوجب النار" ، قال ابن حبان : "هذا متن باطل"[2].

8- ما لا أصل لـه : وتـرد الأحاديث عـن رسـول اللـه صلى اللـه عليه وسـلم بـمـا لا أصل له ، وما لا تستسيغه العقول ، فيحكم النقاد عليه بالترك .

ومن ذلك ما روى عن ابن عمر مرفوعًا : "مـن كـبر تكبـيرة في سـبيل اللـه كانـت صخرًا في ميزانه أثقل من السموات السبع وما فيهن وما تحـتهن ، وأعطـاه اللـه بهـا رضوانه الأكبر ، وجمع بينه وبين محمد وإبراهيم والمرسلين" ، قـال ابـن حبـان : "هـذا خبر لا أصل له من كلام رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم"[3].

9- الإدراج : يدرج بعض الرواة قول الصحابي أو التابعي أو غيرهما في الرواية ، وتكـون تلك الألفاظ المدرجة ، جاءت من الراوي تفسيرًا للمتن ، أو إظهـارًا لـرأي فقهـي ، فيخفى ذلك على بعض الرواة ، فيصل تلك التفسيرات بأصل الحديث .

ومن ذلك حديث عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بسرة مرفوعًا : "من مس ذكره أو أنثييه ، أو رفغه فليتوضأ" ، قال الدارقطني : "وهم في ذكر الأنثيين والرفغ ، وإدراجه ذلك في حديث بسرة عـن النبـي صـلى اللـه عليـه وسـلم ، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع"[4].

10- خلاف الترتيب الصحيح : قد يروى الحديث الصحيح بلا علة في سـنده ولا متنـه ، ولكن أحد الرواة يغير مـن ترتيـب بعـض المـتن فيقـدم ويـؤخر ، يكـون لـذلك الترتيب تأثير فقهي ، فيحذر أئمة النقد من ذلك .

ومن ذلك ما جاء به ابن الأشجعي عن أبيه في روايته لوضوء أمـير المـؤمنين عـثمان ذي النورين رضي الله عنه حيث ذكر أنه "مضمض واستنشـق ، ثـم غسـل وجهـه ثلاثًـا ، ويديـه ثلاثًا ثلاثًا ، ورجليه ثلاثًا ثلاثًا ، ثم مسح برأسه . . . " .

---

(1) ابن حبان ، المجروحون (130/1).

(2) المصدر السابق (178/1).

(3) المصدر السابق (139/1).

(4) الدارقطني ، السنن (148/1).

قال الدراقطني : "صحيح إلا التأخير في مسح الرأس ، فإنه غير محفوظ"[1].

نقد المتن في القرن الخامس الهجري

تتابع النقاد في القرن الخامس الهجري في تشييد ذلك البناء والحِفاظ على ما تركه الحفَّاظ من قبل ، فظهر اهتمامهم بشقي الحديث : السند والمتن .

ومن العلماء الذين مثلوا ذلك القرن وتلك الحقبة في نقد المتن الحافظ ابن عبد البر والحافظ البيهقي ، والإمام الخطيب البغدادي رحمهم الله تعالى ، وقد مثل الخطيب رحمه الله في كتابه "الكفاية" كثيراً من أصول النقد الوقائي لمتن الحديث الشريف ، ومن تلك الوقفات ما بوب به الخطيب باب ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير[2] ؛ إذ التغير والاختلاط لا يؤمن معه سماع الحديث على الجادة أو تأدية الألفاظ على الوجه ، وفي ذلك فساد عظيم .

وكذا باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب[3] ؛ إذ الشاذ والمنكر والغريب مصدوف عنه ، متروك العمل به ، وقد حذر منه أئمة النقد ، وعدوا راوي ذلك والمكثر منه من الضعفاء .

وكذا بوب لترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وغلب عليه الوهم[4] ، إذ الغالب على من هذا حاله أن ينتقل ذلك الوهم والغلط إلى المتون التي يرويها ، وكذلك باب رد حديث من عرف بقبول التلقين[5] ؛ إذ لو كان الراوي بهذا الحال فلا يؤمن ما يلقيه هذا الملقِّن على ذلك الراوي المغفل .

وبوب كذلك لترك الاحتجاج بمن عرف التساهل في السماع أو الرواية [6].

وكذا باب وجوب اطراح المنكر والمستحيل [7] ؛ فذلك واجب الطرح والإعراض ؛ إذ المتن المنكر والمستحيل لا ينبغي أن يعبأ به .

وتحدث الخطيب عن تعارض الأخبار ، والقول بالترجيح بين هذه الآثار المتعارضة[8].

---

(1) الدارقطني ، السنن (85/1).

(2) الخطيب ، الكفاية ص135 .

(3) المصدر السابق ص140 .

(4) المصدر السابق ص143 .

(5) المصدر السابق ص148 .

(6) المصدر السابق ص151 ، 152 .

(7) المصدر السابق ص429-432 .

(8) المصدر السابق ص432 ، 433 .

فتلك مباحث نقدية بمجموعها تساهم في تشييد منهج النقد للمتون عند المحدثين ، فذلك من قبيل الحفاظ على ذلك المتن من الوهم والخطأ ، وبلوغ ذلك المتن إلى الأمة كما أراد قائله صلى اللـه عليه وسلم .

وفي الجانب التطبيقي أبرز الحافظان البيهقي وابن عبد البر من خلال ممارستهم النقدية المعايير التي تؤيد ضعف المتن وتشير إلى دلالات عدم القبول ، فمن ذلك :

1- خلاف السنة الصحيحة : فقد ذكر البيهقي في سننه رواية ابن عباس ، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم : "المؤمن يوم الجمعة كهيئة المحرم ، لا يأخذ من أظفاره ولا من شعره حتى تنقضي الصلاة" ، وحديث ابن عمر مرفوعًا : "المسلم يوم الجمعة محرم ، فإذا صلى فقد أحل" .

ثم علق البيهقي على ذلك قائلاً : "فإنما رويا عنهما بإسنادين ضعيفين لا يحتج بمثلهما ، وفي الرواية الصحيحة عن ابن عمر من فعله دليل على ضعف ما يخالفه"[1] .

2- خلاف المحفوظ : قد تأتي الرواية مناقضة لما هو معروف عند الحفاظ ، وتكون تلك المخالفة تحتوي على مخالفة للأصول الأخرى . فيقوى عند الناقد زيف هذه الرواية ، ومن ذلك ما ذكره معبد الجهني قال : "رأيت امرأة حذيفة مجوسية" قال البيهقي : "وهذا غير ثابت والمحفوظ عن حذيفة أنه نكح يهودية"[2] .

3- خلاف الإجماع : لا يجوز أن تجتمع الأمة على ضلالة ، ومخالفة الرواية للإجماع المتيقن يشعر الناقد بأن هذه الرواية قد اجتمع عليها الوهم والخطأ ، فمن ذلك ما روي عن ابن عباس ﵁ : "أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم رد زينب إلى أبي العاص بالنكاح الأول" ، قال ابن عبد البر : "خبر متروك لا يجوز العمل به عند الجميع . . . إجماع العلماء على أن أبا العاص بن الربيع كان كافرًا ، وأن المسلمة لا يحل أن تكون زوجة كافر"[3] .

---

(1) البيهقي ، السنن الكبرى (3/242-244).

(2) المصدر السابق (7/173).

(3) ابن عبد البر ، التمهيد (12/21-24).

وذكر تدليلاً على ذلك موافقة أهل السير وروايتهم أن ذلك كان بنكاح جديد ، وأن ذلك يعضده الأصول .

4- مخالفة التاريخ الصحيح : قد تأتي الرواية وبين طياتها دلائل الزيف والبطلان ، وقد يكون ذلك الدليل هو مخالفة المعروف من التاريخ الصحيح والحوادث المتيقنة .

وقد أخرج البيهقي في سننه عن علي ﵁ : "أنه صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعًا" ، وقد يحتج بهذه الرواية من يذهب إلى زيادة التكبير على أربع في صلاة الجنازة ، غير أن الإمام البيهقي رحمه الله يرد ذلك الاستدلال بلطيفة تاريخية مبناها أن أبا قتادة مات بعد علي رضي الله عنهما ، فكيف يصلي عليه عليٌّ؟!" .

قال البيهقي : "هكذا روي ، وهو غلط ؛ لأن أبا قتادة ﵁ بقي بعد علي ﵁ مدة طويلة"[1] .

5- ما لا أصل له : قد تجتمع النكارة في متن الحديث ، مع كون ذلك المتن لا أصل له ، وقد يختار مروجو هذه المتون لنشر هذه الأقوال أفذاذ العلماء ، ليقووا بهم تلك المتون التي يريدون نشرها ، فقد روي من طريق مالك ابن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لو صدق السائل ما أفلح من رده" ، قال ابن عبد البر : "لا أصل له في حديث مالك"[2] .

6- ما لا يصح فيه شيء : قد يخلو الباب من نص صحيح يعتمد عليه ، فيكون ذلك الباب لا وجود له على جهة التشريع ، إذ التشريع لا يثبت إلا بنصوص صحيحة قوية .

وقد ذكر ابن عبد البر روايات متعددة في ذم المعلمين وتحريم أجورهم ، من ذلك: "معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة باليتيم" ، ومن ذلك : "درهمهم حرام وقوتهم سحت ، وكلامهم رياء"، قال ابن عبد البر : "هذه الأحاديث منكرة ، لا يصح شيء منها عند أهل العلم بالنقل"[3] .

---

(1) البيهقي ، السنن الكبرى (36/4 ، 37).

(2) ابن عبد البر ، التمهيد (297/5).

(3) المصدر السابق (113/21 ، 114).

7- الغرابة : وتكون الغرابة من الدلائل التي يستدل بها الناقد على ضعف المتن وعدم ثبوته ؛ إذ لو صح الخبر لاشتهر في طبقات رواته المتعددة .

ومن ذلك ما روى من حديث أبي هريرة مرفوعًا :"لو يعلم الناس ما للمسافر لأصبحوا على ظهر سفر ، إن الله لينظر إلى الغريب في كل يوم مرتين".

قال ابن عبد البر : "هذا حديث غريب ، لا أصل له في حديث مالك ولا في غيره"[1] .

وكذا استغرب الحافظ البيهقي ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس : "كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فوقصته ناقته فمات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اغسلوه ، ولا تقربوه طيبًا ، ولا تغطوا وجهه ، فإنه يبعث يلبي" .

وقد حكم البيهقي على لفظة "وجهه" بالغرابة ، وذكر رواية البخاري على الجادة وفيه : "لا تغطوا رأسه" ، ثم قال : "ورواية الجماعة في الرأس وحده ، وذكر الوجه فيه غريب"[2] .

8- اضطراب المتن : المتن المضطرب الذي يروى عن الراوي بألفاظ متنافرة لا يمكن الجمع بينها ، وكلمات مختلفة لا يمكن التوفيق بين دلالاتها ، يسقط النقاد الاستدلال بالروايات التي هذا حالها .

وقد جاءت الروايات عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيام الليل : "كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة ، لا يسلم إلا في آخرهن" وجاءت عنها روايات أُخر تحتمل التسليم كل ركعتين ؛ لذلك أعرض ابن عبد البر عن تلك الروايات واعتمد ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما حيث إنه لم يختلف عليه أن صلاة الليل مثنى مثنى .

قال ابن عبد البر : "وألفاظ الأحاديث عن عائشة في ذلك مضطربة جدًّا . . . وحديث ابن عمر هذا يقضي على ما اختلف فيه من حديث عائشة"[3] .

---

(1) ابن عبد البر ، التمهيد (36/22).

(2) البيهقي ، السنن الكبرى (293/3).

(3) ابن عبد البر ، التمهيد (248/13 ، 249).

وكذلك حديث معاوية ﷺ في ترديد الأذان ، فذكر الحوقلة في رواية ، وسكت عنها في أخرى ؛ لذا قال ابن عبد البر : "حديث معاوية في هذا الباب مضطرب الألفاظ"[1].

9- النسخ : تغير الحكم له أسباب متعددة ، منها التدرج ، ومراعاة أحوال المكلفين بما لا يشق عليهم حتى يألفوا الشرع وينضووا تحت رايته ، أو يكون الحكم المنسوخ غير مرادٍ أصلاً ، وإنما جاء الأمر به لإصلاح موقف معين أو حال مخصوص ثم يزول مع زوال سببه إلى غير ذلك ، وربما روى بعض الرواة الحكم الأول دون معرفة أنه قد نسخ .

ومن ذلك ما جاء في حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا : "إذا أعجلت أو أقحطت ، فلا غسل عليك ، وعليك الوضوء" ، قال البيهقي : "فهذا حكم منسوخ بالأخبار التي قدمنا ذكرها" ، ثم ذكر عن أُبي بن كعب : "إن الفتيا التي كانت الماء من الماء رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام ثم أمر بالغسل"[2].

وقد ذكر ابن عبد البر قول النبي صلى الله عليه وسلم في الإمام : "إذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا"، فذكر ابن عبد البر حديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم جالسًا بأبي بكر قائمًا ، ثم قال : "وفي هذا الحديث نسخ لقوله صلى الله عليه وسلم في الإمام إذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الصلاة صلى جالسًا وأبو بكر إلى جنبه قائمًا يصلي بصلاته ويقتدي به . . . ومعلوم أن صلاته هذه في مرضه الذي توفي منه"[3].

10- الزيادة المنكرة : قد يروى الحديث على الجادة ، غير أن لفظة واحدة تُزاد فيه ، فتنشئ حكمًا جديدًا لم يكن من قبل ؛ لذا اهتم النقاد بتمييز تلك الزيادات .

ومن ذلك ما ذكره ابن عبد البر من حديث أنس : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة وخلفها" ، قال ابن عبد البر : "أما قوله:

---

(1) ابن عبد البر ، التمهيد (138/10 ، 139).

(2) البيهقي ، السنن (163/1-165).

(3) ابن عبد البر ، التمهيد (315/22).

"وخلفها" ، فلا يصح في هذا الحديث ، وهـي لفظـة منكـرة فيـه ، لا يقولهـا أحـد مـن رواته"[1].

وكذا حديث أبي هريرة : "السفر قطعة من العذاب" قال ابن عبـد الـبر : "وقـد زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك : وليتخذ لأهله هدية ، وإن لم يجـد إلا حجـرًا ... وهـذه زيادة منكرة لا تصح"[2].

11- الإدراج : يفسر بعض الرواة بعض ألفاظ الحديث الشريـف ، أو يتحـدث بعضـهم بمذهب فقهي ، فيظنها بعضهم من لفظ الحديث ، فيرويها متصلة بقول النبي صلى الـلـه عليه وسلم .

من ذلك حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا : "طهور الإناء إذا ولغ الكلب فيه أن يغسل سبع مرات ، الأولى بالتراب ، والهـرة مـرة أو مرتـيــن" ، قـال البيهـقــي : "أبـو عاصـم الضحاك بن مخلد ـ راوي الحديث ـ ثقة إلا أنه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب ، وقد رواه علي بن نصر الجهضمي عن قـرة فبينـه بيانًـا شافيًا"[3].

ومن ذلك ما رواه قتيبة قال : حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عـن جـابر ابـن زيد ، عن ابن عباس قال : "صليت مع النبي صـلى الـلــه عليـه وسـلم بالمدينـة ثمانيًـا جميعًا وسبعًا جميعًا ، أخَّر الظهر وعَجَّل العصر ، وأخر المـغـرب وعـجــل العـشــاء" ، قال ابن عبد البر : "الصحيح في حديث ابن عيينة هذا غير مـا قـال قتيبـة حـين جعـل التأخير والتعجيل في الحديث ، وإنما هو ظن عمرو أبي الشعثاء"[4].

12- التصحيف : الاعـتماد عـلى الصـحف والكتـب ، دون سـماع العلـماء والأخـذ عـن الشيوخ مدعاة إلى الوهم والخطأ ؛ ولذا سمى بالتصحيف .

ومن ذلك ما أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس في قصـة الرجـل الـذي نـذر أن يصوم ولا يقعد ، ولا يستظل ولا يتكلم فقال له النبي صلى الـلـه عليه وسلم : "اقعد ، واستظل ، وتكلم ، وكفر".

---

(1) ابن عبد البر ، التمهيد (92/12 ، 93).
(2) المصدر السابق (35/22).
(3) البيهقي ، السنن الكبرى (247/1).
(4) ابن عبد البر ، التمهيد (219/12).

قال البيهقي : "كذا وجدته (وكفر) وعندي أن ذلك تصحيف ، وإنما هو (وصم) كما هو في سائر الروايات"[1].

نقد المتن في القرن السادس الهجري

استمر عمل النقاد والمحدثين في الحفاظ على سنة النبي صلى الله عليه وسلم والتخلص من الدخيل الذي ألصق بها ، وكان ابن الجوزي أبو الفرج من أبرز من يمثل ذلك في القرن السادس الهجري في استخدام المقاييس النقدية للتوثق من المتون ودفع ما علق بها من شوائب الوهم وظلمات الوضع .

وقد سجل لنا ابن الجوزي من خلال كتابه الموضوعات معايير النقد فيما يتعلق بمتن الحديث ، فمن ذلك :

1- خلاف الصحيح : فقد روي من حديث ابن عباس مرفوعًا :"شفعت في هؤلاء النفر : في أبي وعمي أبي طالب وأخي من الرضاعة ، يعني ابن السعدية ليكونوا من بعد البعث هباءً" .

قال ابن الجوزي : "هذا حديث موضوع بلا شك . . . وفي الصحيحين "أن أبا طالب ذُكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هو في ضحضاح من النار"[2].

2- خلاف الجمهور : فقد روي من حديث علي بن أبي طالب مرفوعًا : "هبط عليَّ جبريل فقال : يا محمد إن الله يقرئك السلام ويقول : إني حرمت النار على صلب أنزلك وبطن حملك ، وحجر كفلك . . . وأما الحجر فعبد ، يعني عبد المطلب . . ."، قال ابن الجوزي : "هذا حديث موضوع بلا شك ، ولا يختلف المسلمون أن عبد المطلب مات كافرًا"[3].

3- خلاف التاريخ الصحيح : وقد روي عن علي بن أبي طالب ﵁ : "عبدت الله عز وجل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يعبده رجل من هذه الأمة خمس سنين ، أو سبع سنين" ، قال ابن الجوزي : "مما يبطل هذه الأحاديث أنه لا خلاف في تقدم خديجة وأبي بكر وزيد"[4].

(1) البيهقي ، السنن الكبرى (357/4 ، 358).
(2) ابن الجوزي ، الموضوعات (13/2 ، 14).
(3) المصدر السابق (10/2).
(4) المصدر السابق (98/2 ، 99).

وكذلك حديث مواقعة النبي صلى اللـه عليه وسلم خديجة بعد الإسراء ثـم مـيلاد فاطمة بـعـد ذلك ، وفيه :"وإنها ليست من نساء أهل الدنيا ، ولا تعتل كما يعتل أهل الدنيا" ، قال ابن الجوزي : "الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتـاريخ ، فـإن فاطمـة ولدت قبل النبوة بخمس سنين"[1] .

4- خلاف مقام النبوة : فقد روي من حديث أسماء بنـت عمـيس رضي اللـه عنهـا في زواج فاطمة رضي اللـه عنها :"وكـان سـلمان يقودهـا ، ورسـول اللـه يسـوقها"، وفيه نزول جبريل وميكائيل وإسرافيل وجمع من الملائكة ، إلى غير ذلـك ، فينقـد ابن الجوزي ذلك قائلاً : "وقوله : رسول اللـه يسوقها وسلمان يقودها سـوء أدب من الواضع وجرأة ؛ إذ جعل رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم سـائقًا ، ثـم سلمان كان حينئذ مشغولاً بالرق ، ولم يكن تخلص من كتابته بعد"[2] .

5- خلاف المعهود من الصحابة : روي من حـديث عبـد الـرحمن بـن عـوف أن النبـي صلى اللـه عليه وسلم قال : "يا ابـن عـوف إنـك مـن الأغنيـاء ، وإنـك لا تـدخل الجنة إلا زاحفًا فأقرض اللـه يطلق قدميك" .

قـال ابـن الجـوزي : "بمثـل هـذا الحـديث الباطـل يتعلـق جهلـة المتزهـدين . . . والحديث لا يصح و(حوشي)[3] عبد الـرحمن المشـهود لـه بالجنـة أن يمنعـه مالـه مـن السبق ؛ لأن جمع المال مباح ، وإنمـا المـذموم كسـبه مـن غـير وجهـه ، أو منـع الحـق الواجب فيه ، وعبد الرحمن منزهٌ عن الحالين"[4] .

6- خـلاف الـواقـع : روي عـن أنـس رضي الله عنه قـال : "دخـلـت الحمام فرأيت رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم جالسًا في (الوزن) وهممت أن أكلمه فقال : يا أنس ، إنمـا حرمت دخول الحمام بغير مئزر" .

قال ابن الجوزي : "لم يدخل رسول اللـه صلى اللـه عليه وسـلم حمامًـا قـط ، ولا كان عندهم حمام"[5] .

---

(1) ابن الجوزي ، الموضوعات (213/2 ، 214).

(2) المصدر السابق (224/2 ، 225).

(3) كذا .

(4) المصدر السابق (247/2 ، 248).

(5) المصدر السابق (359/2 ، 360).

7- علاقة المتن برأي الراوي : روى محمد بن سعيد المصلوب ، عن حميد ، عن أنس ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أنا خاتم النبيين ؛ لا نبي بعدي ، إلا أن يشاء الله" .

قال ابن الجوزي : "هذا الاستثناء موضوع ، وضعه محمد بن سعيد ، لما يدعو إليه من الإلحاد"[1] ، وهكذا أدرك ابن الجوزي علاقة تلك الزيادات المنكرة لما يدعو إليه ذلك الخبيث من ادعاء النبوة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ذلك خلاف الثابت من آيات القرآن الكريم وصحيح السنة المطهرة وأصول الدين الحنيف .

8- علاقة المتن بالمذهب الفقهي للراوي : مما روى عن أمير المؤمنين علي ﷺ ــ وما أكثر ما كذب عليه ـ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "رفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة . . . ألا تقرأ هذا الآية (**فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ**) (المؤمنون:76) قال : هو الخضوع" .

قال ابن الجوزي : "هذا حديث موضوع ، وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع ، والصحيح يكفي"[2] .

9- علاقة المتن بالمذهب السياسي : إذا كان أنصار معاوية ﷺ قد أكثروا في وضع الحديث في فضائله ؛ نصرة له ، وتقوية لدولته ، وكان علي ابن أبي طالب ﷺ تربة خصيبة للوضاعين والأفاكين من غلاة الشيعة والروافض ـ قبحهم الله ـ فإن العباس ﷺ لم يعدم من ينادي له بالخلافة ، وينادي بأن ذلك الحق قد اغتصب منه ، تقوية لشوكة الدولة العباسية فروى بعضهم : "هذا العباس بن عبد المطلب أبي وعمي ووصيي ووارثي" قال ابن الجوزي : "هذا حديث لا يصح ، وضعه قوم يقابلون به ما وضع لعلي ﷺ من أنه وصيٌّ ، وكلا الحديثين باطل"[3] .

10- علاقة المتن بموطن الراوي : يتأثر أهل كل إقليم بحب ذلك الإقليم ؛ إذ حب الأوطان مغروس في النفوس ، مجبولة عليه القلوب ؛ لذا يشتد انتقاد ابن الجوزي على الحافظ ابن ماجه لروايته ذلك المتن الواهي ، والذي صادف معناه مدحًا لهذا الإقليم .

---

(1) ابن الجوزي ، الموضوعات (5/2).

(2) المصدر السابق (389/2 ، 390).

(3) المصدر السابق (275/2).

فقد ذكر ابن الجوزي حديث أنس مرفوعًا : "ستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين ، من رابط فيها أربعين يومًا أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمودٌ من ذهب ، على زبرجدة خضراء ، عليها قبة من ياقوتة حمراء لها سبعون ألف مصراع من ذهب ، على كل مصراع زوجة من الحور العين" .

ومع وجود مثل يزيد بن أبان الذي تركه النسائي وقال ابن حبان : "لا تحل الرواية عنه ، وداود بن المحبر ذاهب الحديث ، وغيرهما ، عاتب ابن الجوزي ابن ماجه على إخراج ذلك الحديث في سننه ثم قال : "لكن غلب عليه الهوى بالعصبية للبلد والموطن"[(1)].

11- المبالغة المفرطة في الأجور : روي من حديث جابر ﷺ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل المؤذن حديثًا طويلاً ذكر فيه : "يكتب له بعدد كل إنسان يصلي معه . . . يكتب له في كل يوم مثل أجر مائة وخمسين شهيدًا ، ومثل أجر الحاج والمعتمر وجامع القرآن . . . يشيعهم من قبورهم سبعون ألف ملك . . . " ، في حديث غث طويل يشهد القلب بوضعه ، وتستغيث السنة الصحيحة من نسبته إليها .

قال ابن الجوزي : "ما أوحش هذا الكذب ، وما أبرد هذه السياقة ، وما أفسد هذا الوضع لموازين الأعمال ، فكيف يكون للمؤذن أجر الشهداء والحاج ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول لعائشة : ثوابك على قدر نصبك"[(2)].

وكذلك كان للإمام الحازمي دور كبير في تطور علوم المتن بما قدمه في كتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار من قرائن الترجيح بين المتون ، والتي تعين الناقد عند الجمع بين النصوص ، وخلو ألفاظ الحديث من دلائل النسخ أن يرجح بين هذه المتون المختلفة ، والألفاظ المتباينة .

وقد ذكر الحازمي رحمه الله خمسين مرجحًا ، يستعين بها الحافظ ، ويستضيء بنورها الباحث في طريقه لتوثيق متون السنة المطهرة .

---

(1) ابن الجوزي ، الموضوعات (317/2 ، 318).

(2) المصدر السابق (372/2 ، 373).

فمن ذلك كثرة الرواة وإتقانهم ، والاتفاق على توثيقهم ، ومراعاة أعمار الرواة أثناء الأداء ووقت التحمل ، وكذا وسيلة التحمل .

ومن ذلك رواية صاحب القصة بخلاف من يحكيها ، ومراعاة الراوي المباشر لمضمون الحديث ، والأقرب مكانًا ، والمكثر من ملازمة الشيخ ، والمشاهد .

ومن ذلك مراعاة حسن السياق ، والحديث الذي لم تختلف الرواية فيه ولم يضطرب متنه ، وترجيح الرواية باللفظ على المعنى ، ورواية المحدث صاحب الكتاب ، والنص القولي على الاستدلال .

ومن تلك المرجحات ترجيح الرواية التي توافق ظاهر القرآن الكريم ، والتي تتفق مع سنة أخرى ، وما عمل به الخلفاء الراشدون ، وما عملت به الأمة.

ومن ذلك ترجيح الحديث الذي لا يقدح في الصحابة رضوان الله عليهم[1] ، إلى غير ذلك من المرجحات التي تقوي غلبة الظن للميل إلى متن دون آخر فشيد بذلك الإمام الحازمي لبنات في ذلك الصرح العظيم : صرح نقد المتون.

نقد المتون في القرن السابع الهجري

وتظل حركة نقد المتون ينبوعًا يتجدد ، وغيثًا لا ينقطع ، وإن تعدد صوره واختلف مقدار ما يفيض به ذلك النهر الزاخر والبحر الخضم ، فإن كان القرن السادس الهجري ظهر فيه ابن الجوزي كعَلَم بارز في ذلك الميدان ، فإن القرن السابع الهجري لم يشهد تلك الممارسات العملية النقدية للتثبت من صحة المتون بالطريقة المعهودة ، وإنما اكتفى علماء ذلك القرن بإشارات لطيفة وحديث عن علوم المتن ضمن العلوم التي تدرس علم الحديث وتهتم بمباحثه ، خاصة عند من صنف في ذلك العلم كالنووي صاحب التقريب وابن دقيق العيد صاحب الاقتراح .

ومن تلك الإشارات اللطيفة قول النووي رحمه الله حول أهمية دراسة متن الحديث الشريف ، والتأكيد على أن ذلك العلم هدف في حد ذاته ، بل إن علوم الحديث الأخرى خادمة له ، وموصلة إليه ، وما هي إلا وسائل احتياطية للتأكد

---

(1) الحازمي ، الاعتبار ، ص59-90 ، تحقيق دكتور عبد المعطي قلعجي ، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، باكستان ، ط . 2 ، 1410هـ-1989م .

من سلامة المتن ، فقال رحمه الـلـه : "ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويـة أعنـي معرفـة متونهـا : صـحيحها وحسـنها ، وضـعيفها ومتصـلها ، ومرسـلها ومنقطعها . . . "[1].

وكذلك إشارة ابن دقيق العيد إلى كيفية نقد الحفاظ للمتون دون الأسانيد إذ قـال : "فحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم هيئة نفسانية وملكة قوية يعرفون بها ما يجـوز أن يكون من ألفاظ النبوة ، وما لا يجوز"[2].

وفي ذلك القرن كتب ابن الصلاح كتابه في علوم الحديث الذي اشـتهر بمقدمـة ابـن الصلاح ، وإن كانت تلك المباحث التي تضمنت تلـك المقدمـة قـد كانـت منثـورة بـين جنبـات كتـب المصـطلح الأخـرى إلا أن ابـن الصـلاح رحمـه الـلــه قـد تفـرد بـالجمع والترتيب ، والتنظيم والتبويب ، مما جعل ذلك الكتاب عمدة لمن بعده ، وقد اختصره النووي في كتابه : الإرشاد ، ثم اختصر ذلك المختصر في كتابـه : التقريـب ، وقـد اهـتم ابن الصلاح رحمـه الـلــه ومـن بعـده النـووي بـذكر العلـوم المتعلقـة بمـتن الحـديث الشريف ، ومن ذلك : الموقوف ، الشاذ ، المنكر ، الشواهد والمتابعات ، زيادة الثقات ، الأفراد ، المعلل ، المضطرب ، المدرج ، الموضوع ، المقلوب ، الغريب ، الناسخ والمنسـوخ ، المصحف ، مختلف الحديث[3].

واهتم الإمام أبو السعادات ابن الأثير رحمه الـلـه بغريب الحديث ، فألف في ذلك كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر ، وجمع فيه ما تفرق ، وقرب ما بعـد ، وكـذلك ظهر ذلك الاهتمام بعلم غريب الحديث في كتابه الماتع : جامع الأصول .

ولم تخل كتابات ابن الأثير في غريب الحديث من إشارات نقديـة لمتـون الأحاديـث وألفاظ الروايات ، وقد تبين أن ابن الأثير رحمه الـلـه في علاقته بمتن الحديث الشريف يهتم بالجانبين الإيجابي والسلبي .

---

(1) النووي ، شرح صحيح مسلم (105/1).

(2) السخاوي ، فتح المغيث (249/1).

(3) انظر ابن الصلاح ، علوم الحديث ، والنووي ، التقريب ، دار الجنان ، تحقيق عبـد الـلــه عمـر البارودي ، ط . 1 ، 1406هـ-1986م .

● النقد الموجب :

وفي ذلك الجانب يهتم ابن الأثير بـ :

1- دلالات الألفاظ : فقد جاء في حديث ثقيف "أنهم اشترطوا ألا يُعَشَّروا ولا يحشروا ولا يجبوا فقال صلى الله عليه وسلم : ... ولا خير في دين ليس فيه ركوع".

قال ابن الأثير : "قيل هو السجود ، والمراد بقولهم : لا يُجَبُّوا أنهم لا يصلون ، ولفظ الحديث يدل على الركوع ؛ لقوله في جوابهم : ولا خير في دين ليس فيه ركوع ، فسمى الصلاة ركوعًا لأنه بعضها"[1].

وكذا فسر البعض قول النبي صلى الله عليه وسلم "للعاهر الحجر" أنه كناية عن الرجم ، قال ابن الأثير : "وليس كذلك ؛ لأنه ليس كل زانٍ يرجم" ، وفسره بالخيبة والحرمان[2].

وفي حديث القبطي الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليًّا بقتله : "فإذا هو حصور" قال ابن الأثير : "الحصور : الذي لا يأتي النساء" ثم يربط بين المعنى العام والمعنى الذي ورد في ذلك الحديث الخاص قائلاً : وهو في ذلك الحديث المجبوب الذكر والأنثيين ، وذلك أبلغ في الحصر لعدم آلة الجماع"[3].

2- تفسير المراد من المتن : قد يتبادر إلى الذهن معنى يخالف المعنى المراد ، والذي تكون دلالات الألفاظ القريبة موافقة للمعنى غير المراد ، ولكن أساليب العربية وبيانها وأغراضها توضح المعنى المقصود بدقة .

ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم فيمن سبقه الحدث في الصلاة : "فليأخذ بأنفه ويخرج" .

قال ابن الأثير : "إنما أمره بذلك ليوهم المصلين بأن به رعافًا ، وهو نوع من الأدب في ستر العورة وإخفاء القبيح ، والكناية بالأحسن عن الأقبح"[4].

ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم :"البذاء والبيان شعبتان من النفاق"، قال ابن الأثير : "أراد منه بالذم التعمق في النطق والتفاصح وإظهار التقدم فيه على الناس ، وكأنه نوع من العجب والكبر"[5].

---

(1) ابن الأثير ، النهاية (237/1 ، 238) ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط . 1 ، 1383هـ-1963م .

(2) المصدر السابق (343/1).

(3) ابن الأثير ، النهاية (395/1).

(4،5) المصدر السابق (75/1).

وكذا قول النبي صلى اللـه عليه وسلم : "إذا لم تستح فافعل ما شئت" فهذا القول ليس على ظاهر الإباحة ، ولكن ابن الأثير يرى أن "لفظه أمر ، ومعناه توبيخ وتهديد ، وفيه إشعار بأن الذي يردع الإنسان عن مواقعة السوء هو الحياء"[1].

3- الاستنباط من النص : يستنبط ابن الأثير من النص دلالات ينتقد بها متن نص آخر ، ففي حديث ابن عباس : "جئت على حمار أتان" ، وفي ذكر مرور ابن عباس بحماره بين الصفوف ، فاستنبط من ذلك ابن الأثير ما يضعف حديث قطع المرأة الصلاة .

قال ابن الأثير : "وإنما استدرك الحمار بالأتان ليعلم أن الأنثى من الحمر لا تقطع الصلاة ، فكذلك لا تقطعها المرأة"[2] ، وإن كان القائلون بقطع المرأة للصلاة لا يعللون ذلك بمجرد كونها أنثى ، وإنما يراعون انشغال قلب المصلي بها وافتتانه بتتبع صورتها وحركاتها .

4- مراعاة سبب الورود : جاء في حديث النبي صلى اللـه عليه وسلم : "اللـهم اغفر للمحلقين" ثلاثًا ، و"للمقصرين" واحدة ، ويرى ابن الأثير أن سبب ذلك ما حدث في قلوب الصحابة رضوان اللـه عليهم من حزن وأسى ؛ لأن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قبل صلحًا ـ يرونه جائرًا ـ ورجع عن العمرة ، فلما أمرهم بالإحلال "وكانت طاعة رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أولى لهم ، فلما لم يكن لهم بد من الإحلال كان التقصير في نفوسهم أخف من الحلق ، فمال أكثرهم إليه ، وكان فيهم من بادر إلى الطاعة وحلق ولم يراجع ، فلذلك قدم المحلقين"[3].

● النقد السالب :

وفي ذلك الاهتمام بـ

1- التصحيف : فكثيرًا ما يكون الراوي الذي يعتمد على الصحف عرضة له ، ومن ذلك حديث صلاة الجماعة وفيه : "لو وجد عرقًا سمينًا أو مرماتين جشبتين لأجاب" ، قال ابن الأثير : "والذي قرأناه وسمعناه ـ وهو المتداول

---

(1) ابن الأثير ، النهاية (470/1).

(2) المصدر السابق ص21 .

(3) المصدر السابق ص427 .

(4) المصدر السابق ص272 ، 273 .

بين أهل الحديث ـ مرماتين حسنتين ، من الحسن والجودة ؛ لأنه عطفها على العرق السمين"[1].

وفي حديث البراء يوم حنين "انطلق جفاء من الناس إلى هذا الحي من هوازن" ، قال ابن الأثير : "والذي قرأناه في كتاب البخاري ومسلم : انطلق أخفاء من الناس ، جمع خفيف ، وفي كتاب الترمذي : سَرَعان الناس" ، وهكذا جعل ابن الأثير سماعه وقراءته ، وما عليه الأصول المعتمدة معيارًا للحكم على اللفظ بالتصحيف .

2- النسخ : قد ينسخ حديث متأخر آخر متقدمًا ، ويروى المنسوخ ، فلا بد إذن من البيان لما أحكمته الشريعة ، وصار العمل عليه .

ومن ذلك ما روى : "الثيب بالثيب جلد مائة ، ورجم بالحجارة" ، قال ابن الأثير : "والجمع بين الجلد والرجم منسوخ"[2].

3- خلاف التاريخ الثابت : وقد ذكر في حديث بلال ﷺ : "أن ورقة بن نوفل مر عليه ، وهو يعذب فقال : والله لئن قتلتموه لأتخذنه حنانًا" فشرح ابن الأثير المادة اللغوية موضع الشاهد ، ثم أعلن نقده لذلك المتن بقرينة تاريخية ، فقال : "وكان ورقة على دين عيسى عليه السلام ، وهلك قبيل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه قال : إن يدركني يومك لأنصرنك نصرًا مؤزرًا ، وفي هذا نظر ، فإن بلالاً ما عذب إلا بعد أن أسلم"[3].

---

(1) ابن الأثير ، النهاية ص272 ، 273 .

(2) المصدر السابق (231/1).

(3) المصدر السابق (452/1).

الفصل الثاني

مباحث في نقد متن الحديث الشريف

الحديث الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، كما أنه مبين لكثير من آيات القرآن الكريم ، وموضح لما غمض ، ومفصل لمجمله ، وهو الترجمة العملية لأهداف القرآن الكريم ومراميه ، والتطبيق السليم لحدوده وتشريعاته .

لذلك كان اهتمام المحدثين بدراسته ، وتوثيق مروياته ونقد أسانيده ومتونه من أهم الأعمال وأشرف القربات ؛ إذ الحديث الشريف نور السائرين إلى الله ، به يسترشدون ، ومن خلاله يتعبدون .

ولم تكن نشأة النقد لعلوم الحديث عامة ، ومتنه خاصة لإشباع فضول علمي ، أو رغبة جامحة منشؤها الترف المنهجي ، وإنما كانت الدوافع إليه أعمق ، والحاجة إليه أمسَّ ، فقد "أصبحت معرفة ديننا ـ وهو عصمة أمرنا ، وسبيل نجاحنا في دنيانا وآخرتنا ـ موقوفة على معرفة سننه صلى الله عليه وسلم ، والصحيح من آثاره ، والعمل به"[1].

وإذا كان الاهتمام بالأسانيد ، ومعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً قد نال أهمية بالغة ، حتى إن أمة من الأمم لا تستطيع أن تدعي أن لها تراثًا يقارب تراث المسلمين في ذلك الميدان ؛ فإن متون الأحاديث قد حظيت بعناية المحدثين وشغلت نقادهم ، بحثًا وتتبعًا في سبيل توثيق الصحيح منها والعمل به ، وكشف ما ألصق بها زورًا أو خطأً واطراحه .

وكما اشترط المحدثون لصحة الإسناد شروطًا فقد وضعوا ضوابط لسلامة المتن ، وهو ما يعبر عنه بالشذوذ والعلة ، ومع أهمية علم الرجال ودراسة

---

(1) الأعظمي ، مقدمة التمييز لمسلم ص8 .

الأسانيد ، فإن نقد المتن يبقى ضروريًّا لمواجهة احتمالات الخطأ الذي لم يسلم منه الثقات فضلاً عن الضعفاء ، مما يقوي من حجة الناقد في حكمه على الحديث أو الرواية فإن "التوثيق والتجريح لرواة الأسانيد أمر اجتهادي ، ومبني على غلبة الظن ، وبالتالي فقد يضعف بعضهم من هو ثقة عند آخرين ، وقد يصح العكس ، كما أن احتمال الخطأ حتى في رواية من وثق يبقى أمرًا واردًا"[1].

وإذا نادى المستشرقون اليوم في دراسة النصوص بالنقد الداخلي والخارجي ، وادعوا أن المحدثين لم يراعوا إلا الشق الخارجي في ذلك المنهج ، متنقصين ذلك المنهج الرائد ، فإن المحدثين لم يغفلوا ذلك ؛ بل "إن هذا الأسلوب من البحث والنقد ليس بجديد بالنسبة إلى المحدثين ، إذ إنه من جملة المناهج العلمية التي اخترعوها في مرحلة الرواية وطوروها في المرحلة الثانية لاستخدامها في توثيق الكتب والصحائف ـ أصولاً كانت أو فروعًا ـ وحفظها عن كافة الاحتمالات من التحريف والتصحيف ، والتزوير والانتحال"[2].

وفي الجملة فإن علماء الحديث اعتنوا بمتن الحديث كما اعتنوا بإسناده ، وكان لهم منهجية واضحة المعالم في دراستهم للمتون ونقدهم لمضمونها .

وإذا تقرر عند نقاد المحدثين أن الحكم بصحة الحديث مركب من صحة الإسناد والمتن جميعًا ، فقد لزم أن صحة الإسناد ليست بموجبة لصحة المتن .

وقد وضع علماء الحديث الضوابط والأطر لسلامة نقل متن الحديث الشريف على الجادة ، وصاغوا الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف من الخطأ ، فراعوا في ذلك حال التحمل وحال الأداء ، وزمن التحمل وزمن الأداء ، ووضعوا معايير الضبط ومجرحاته ، وأثر التساهل في السماع ، والاختلاط زمن الرواية ، كما راعوا أثر الرواية بالمعنى ـ عند من لا يوفي بشروطها ـ على متن الحديث الشريف ، من قلب للمعنى أو زيادة غير ثابتة ، أو اختصار مخل ، وكذلك التعرف على الموقوفات وتمييزها عن المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(1) محمد قاسم العمري ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ص27 ، دار النفائس ، ط . 1 ، 1420هـ-2000م .

(2) المليباري ، نظرات في علوم الحديث ص73 ، دار ابن حزم ، ط . 2 ، 1423هـ-2003م .

وقد وضع المحدثون مقاييس عملية للتعرف على الأحاديث الضعيفة ، وإن سلم سندها من ضعيف أو متروك ، فمن ذلك مخالفة الكتاب العزيز المحكم خلافًا لا يصلح معه جمع أو تأويل ، ومخالفة السنة النبوية الصحيحة المجتمع عليها ، وكذا خلاف عمل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلاف إجماع الأمة ومخالفة الحوادث التاريخية الموثوق فيها ، والمشتهرة بين علماء النقل ، وكذا مخالفة دلالات المعقول ، والتحدث بما لا يكون مثله ، ومن ذلك عدم مشابهة المتون لألفاظ النبوة ، كأن يكون اللفظ ركيكًا ، أو مستحيلاً ، أو يحتوي على مجازفات في الأجور أو مبالغات في العقوبات ، مع يقظة النقاد لعلاقة المتون المروية بالمذهب الفقهي والسياسي والعقدي لراوي ذلك الحديث .

ومن جهود المحدثين عرض روايات الحديث بعضها على بعض في الباب الواحد ، وهو ما يسميه نقادهم بالاعتبار ، في عملية نقد لمبنى ذلك المتن ، وقد كشفت هذه الجهود عن أوجه قصور ومظاهر خلل في بعض الروايات ، وإن كانت من رواية ثقات الرواة وحفاظهم ، فرصد المحدثون بذلك مظاهر ضعف المتن ، واتضحت لهم مباحث نقدية ذات أهمية بالغة ، منها الإدراج ، والزيادة غير الثابتة ، والتصحيف ، والاضطراب ، والقلب ، والتفرد ، والشذوذ ، والنكارة .

وكذلك اهتم المحدثون بنقد معنى المتن ، فلم يكونوا ناقلين لما لا يعلمون ، ولا مثبتين لما لا يعقلون ، وإنما نشأت لديهم علوم تتعلق بمعنى ذلك المتن المروي ، من ذلك علم فقه الحديث ، وغريب الحديث ، ومختلف الحديث ، وأسباب الورود ، والناسخ والمنسوخ ، والحديث الموضوع إلى غير ذلك من علوم تتعلق بمضمون المتن ، والاستفادة منه .

لقد كانت للمحدثين يد طولى ومنارات مشعة في بيان ونقد متن الحديث الشريف خاصة ، ووضع منهج بحث نقدي يعتمد على محاكمة النصوص إلى ما هو أقوى دلالة منها وأثبت ، مع عرض هذه النصوص على المعايير العقلية ، ودراسة بيئة الراوي وعلاقة ما يرويه بما يعتقد .

● الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث :

قامت دراسات المحدثين لاكتشاف الأوهام الواقعة في متون الحديث الشريف ، والتحذير منها ، وعلى جانب آخر ظهرت علوم أخرى من شأنها القيام بطرق

وقائية للتصدي للأخطاء قبل وقوعها تارة ، ومعرفة أسبابها تارة أخرى ومن تلك الطرق ، وهذه المباحث :

1- ضبط الراوي

لقد كان اهتمام الأئمة النقاد باختيار الرواة العدول بارزًا في أبحاثهم ، ولم تكن العدالة هي المحور الأوحد في اختيارهم ، وإنما كان الضبط والإتقان ، والتيقظ والانتباه من الشرائط التي لا غنى عنها لقبول خبر الراوي .

وقد انتشر الحديث على ألسنة الصالحين غير المتقنين ، ولكن النقاد من المحدثين لم يقبلوا مروياتهم إلا بعد عرضها على مقاييسهم النقدية الصارمة ، ولم يكتفوا بمجرد الصلاح والعدالة .

قال مالك : "أدركت بهذا البلد ـ يعني المدينة ـ مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون ، ما سمعت من واحد منهم . . . لم يكونوا يعرفون ما يحدثون"[(1)].

وقال أيوب : "إن لي جارًا بالبصرة ، ما أكاد أقدم عليه أحدًا ، ولو شهد عندي على فلسين أو تمرتين لم أجُز شهادته"[(2)].

وقال وكيع بن وهب بن إسماعيل : "ذاك رجل صالح وللحديث رجال"[(3)].

وقال ابن معين : "كان محمد بن عبد الله الأنصاري يليق به القضاء ، فقيل له : يا أبا زكريا ، فالحديث؟ فقال :

للحرب أقوامٌ لها خلقوا ... وللدواوين حُسَّاب وكُتَّاب

فليس مجرد صلاح الراوي وتقواه موجبًا لقبول خبره ، كما أن هذا لا يعني رد أحاديث عامة أهل الصلاح ، فقد كان من أئمة المحدثين من ينعت بالورع ويتصف بالصلاح والعبادة كأحمد والثوري وغيرهم ، ولكنهم جمعوا بين الضبط والإتقان مع الصلاح والتقوى ، فقبل حديثهم ، وصاروا أعلامًا للحديث ، نقدة له .

---

(1) العقيلي ، الضعفاء (13/1 ، 14).

(2) مسلم ، التمييز ص72 .

(3) الحاكم ، المدخل إلى الإكليل ص64 .

راعى المحـدثون عنـد قبـول الروايـة مـع عدالـة الـراوي ضـبطه وأهليتـه الفكريـة والعقلية لتحمل الحديث وأدائه ، فراعوا في المحدث عوامل متعددة ، منها :

أ- الضبط زمن التحمل : واهتم المحدثون بما يلي :

عمر الراوي زمـن التحمـل : الـراوي إذا تحمـل الحـديث في الصـغر دون تمييـز لمـا يسمع أو إدراك لما يقال ، عري ذلك السماع من الإتقان ، ولـذلك فالمحـدثون يـرون في سماع الغير مميز مطعنًا له عند الأداء ، ويعتـبرون ذلـك مـن أسـباب تعليـل الروايـة ، فالعقل مناط التكليف ، وجعل الـلـه تعالى مـنـاط الحساب على الـبـلـوغ لا قبل ذلـك ، لما فيه من اجتماع العقل ودقة الفهم ، والقدرة على التمييز وحدة الانتباه ، وكثيرًا ما يؤدي تحمل الحديث حال الصغر إلى الوهم والخطأ .

جاء عن نعيم بن حماد : قال ابن عيينة : "لقد أتى هشام بن حسان عظيمًا بروايته عن الحسن ، قيل لنعيم : لم؟ قال : لأنه كان صغيرًا"[1] ، فجعل ابن عيينة رواية هشـام بن حسان أمرًا عظيمًا ، واستنكر ذلك ، وعابه ، وذلك لأنه تحمل عنه وقت الصغر .

وقال ابن جريج لوكيع : "باكرت العلم" ، قال أبو داود : "وكـان لوكيـع ثمـاني عشرة سنة"[2].

والتحدث حال الصغر مظنة النسيان والأوهام ، ومن ثَـمَّ التحـديث بالمنـاكير وقـد أُحْضر إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري لمجلـس عبـد الـرزاق ، وهـو صـغير جـدًّا ، فكان يقول : قرأنا على عبد الرزاق : أي قرأ غـيره ، وحضر صـغيرًا . يقـول ابـن عـدي : "وحدث عنه بحديث منكر"[3].

طرق التحمل : وكما راعـى المحـدثون سـن الـراوي وقـت التحمـل ، وهـو العـنصر الزمني ، فقد راعوا كذلك طريقة التحمل ، وكيفية التلقي ؛ إذ التلقي له طرق متعددة ، وتتباين درجة الوثوق في تحمل الراوي مع طريقة التحمل المستخدمة قوة وضعفًا .

---

(1) الخطيب ، الكفاية ص54 .

(2) المصدر السابق ص54 .

(3) ابن عدي ، الكامل (344/1).

ومن هذه الطرق : السماع من لفظ الشيخ ، والقـراءة عليـه ، والمناولـة ، والكتابـة والإجازة ، والإعلام بالرواية ـ وهي أن يعلم الطالب بمرويات الشيخ ـ والوصية بالكتب له ، ثم الوجادة ، وذلك بالوقوف على خط الشيخ دون إذن منه .

وأقوى هذه الطرق ، والتي تعين على ضبط الحديث حال التحمل :

1- السماع من لفظ الشيخ :

يقول أسطيرى جمال : "من أهم وأوثق المصادر التـي يعتمـدها طالـب الحـديث في التحمل أن يسمع من لفظة الشيخ ، وهذا أرفع وأعلى مراتب التحمل ؛ لأن الشيخ أدرى وأعرف بمروياته ، وهذا الطريق هو أشهر الطرق ، وبه تحمل الصحابة عن رسـول اللــه صلى اللـه عليه وسلم ، وهو أبعد الطرق عن الوقوع في الخطأ والتصحيف"[1].

ولا شك أن ذلك النوع من التحمل يتميز بالمشافهة والأخذ المباشر عـن الشـيخ بـلا وسائط ، وكون الشيخ هو الذي يقرأ أدعى لليقظة والانتباه ، ولحضور الذهن .

وللسماع من لـفـظ الشيخ صـورتـان : إحداهـمـا : التحديث دون إمـلاء ، والثانيـة : التحديث مع الإملاء الـذي يتطلـب دقـة في الضـبط ونهايـة في التحقيـق ، مـع تحـرٍ واهتمام بالغين .

قـال السـخاوي : "ومـن فوائـده ـ يعنـي الإمـلاء ـ اعتنـاء الـراوي بطـرق الحـديث وشواهده ، ومتابعه وعاضده بحيث بها يتقوى ، ويثبت لأجلها حكـمــه بالصـحــة أو غيرها ، ويترتب عليها إظهار الخفي من العلـل ، ويهـذب اللفـظ مـن الخطـأ والزلـل ، ويتضح ما لعله يكون غامضًا في بـعــض الروايـات ، ويفـصــح بتعـيــيــن مـا أبهـم أو أهمل أو أدرج ، وحرصه على ضبط غريب المتن والإسناد . . . ويبعد السماع فيهـا عـن الخطأ والتصحيف . . . "[2].

---

(1) أسطيري جمال ، التصحيف وأثره في الحـديث والفقـه ص317 ، دار طيبـة ، ط . 2 ، 1418هــ-1997م .

(2) السخاوي ، فتح المغيث (334/2).

2- القراءة على الشيخ :

وهي المرتبة التالية للسماع من لفظ الشيخ ، وصورتها أن يقرأ بعض الطلاب ما عنده من رواية شيخه ، والشيخ حافظ لأحاديثه ، أو ممسك بأصوله ، وهذه الطريقة من طرق التحمل تعد من العمليات التقويمية "التي يهدف الراوي من خلالها إلى تقويم أخطائه ، أو تصحيح ما يمكن أن يحفظه على التصحيف أو التحريف"[1] .

وتتفاوت درجة الضبط والإتقان لذلك النوع من التحمل باختلاف حال الشيخ والطلاب يقظة وغفلة ، وإن كان التحمل بهذه الطريقة يتطلب من الشيخ وطلابه : "لزوم اليقظة المستمرة . . . وينتبه المحدث ، ويصغي السامع ، ولا يسرع القارئ في القراءة ، ولا يخفض صوته بها"[2] .

ويرتبط بطريقة التحمل معرفة الفترة التي صحب فيها التلميذ الشيخ ، فلا شك أن طول الصحبة بين الراوي وشيخه تجعل الاعتماد على مروياته عنه أكثر ، والثقة في إتقانه أكبر ، وذلك لاختصاصه به وكثرة مجالسته له وسعة رواياته عنه .

وبالرغم من ثبوت رواية سفيان بن حسين عن الزهري إلا أن قصر الصحبة له جعل الأئمة يضعفون رواياته عنه ، قال يحيى بن معين : "ثقة في غير الزهري لا يدفع ، وحديثه عن الزهري ليس بذاك ، إنما سمع منه بالموسم" ، وكذا قال أحمد[3] .

قال ابن عدي : "يروى عنه أشياء خالف فيها الناس ، من باب المتون ومن الأسانيد"[4] .

وكان التساهل في السماع والتحديث عن كل أحد مما يوقف الناقد ، ويدعوه إلى الريبة ، يقول أحمد : "رأيت ابن وهب ، وكان يبلغني تسهيله ، يعني في السماع ، فلم أكتب عنه شيئًا"[5] .

وقال ابن المديني : "تركته على عمد عين ، كان رديء الأخذ"[6] .

---

(1) أسطيري جمال ، التصحيف وأثره ص318 ، 319 .

(2) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ص193 .

(3) ابن حجر ، تهذيب التهذيب (350/2).

(4) ابن عدي ، الكامل (416/3).

(5) الخطيب ، الكفاية ص151 .

(6) المصدر السابق ص152 .

ب ـ الضبط زمن الأداء : واهتم المحدثون بما يلي :

صيغ أداء الرواية : فلا شك أن تصريح المحدث بالسماع يختلف عن استخدام صيغ أخرى ، ويتبين أهمية ذلك المبحث في دراسة الأسانيد المعنعنة ومعرفة من يقبل عنعنته ، ومن لا يؤخذ عنه إلا إذا صرح بالتحديث ، وذلك مبسوط في مبحث التدليس .

طرق الأداء : وزيادة في الاحتياط لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد اهتم المحدثون بطرق الأداء ، ومن ذلك وضوح اللفظ ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تكلم أفهم السامع ، ولم يكن يسرد الأحاديث سردًا ، كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، قال ابن حجر : "أي لا يتابع الحديث استعجالاً بعضه إثر بعض ؛ لئلا يلتبس على المستمع"[(1)].

وكذا اهتم المحدثون برفع الصوت ؛ إذ الصوت في مجالس التحديث وسيلة التواصل بين الشيخ وتلاميذه ، وربما أدى ضعف الصوت إلى التصحيف السمعي ، فينشأ الخطأ ، ويعتري الرواية الوهم ، فإذا كثر الطلاب وازدحموا على الشيخ ، أو حضر من ساء سمعه صار رفع الصوت وسيلة ذات أثر كبير في تفادي الوقوع في الخطأ قال الخطيب : "فإذا حضر المجلس سيئ السمع وجب على المحدث أن يرفع صوته حتى يسمعه"[(2)].

وإذا ازدحم طلاب الحديث ، فإن صعود المحدث على منبر أو غيره من وسائل ضبط المحدث "التي اعتمدها السلف من أهل الحديث قصد إحداث التوازن الذي يوزع الصوت ، ويبلغه إلى جنبات المجلس الكبير ، فيؤمن معه التصحيف الذي يترتب على سوء السمع"[(3)].

قال الخطيب : "إذا كثر عدد من يحضر للسماع ، وكانوا بحيث لا يبلغهم صوت الراوي ، ولا يرونه ، استحب له أن يجلس على منبر أو غيره ، حتى يبدو للجماعة وجهه ، ويبلغهم صوته"[(4)].

---

(1) ابن حجر ، فتح الباري (578/6 ، 579).

(2) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (58/2).

(3) أسطيري جمال ، التصحيف ص345 .

(4) الخطيب ، الجامع (59/2).

ومما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم تكرار الحديث ، فعن أنس رضي الله عنه : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا حتى تُفهم عنه"[1] ، ويعد هذا المبدأ من مبادئ مراعاة الفروق الفردية حال التعلم ، فليس كل متعلم يستطيع أن يدرك ويعي ما يقال من المرة الأولى .

● مقومات الضبط :

الحفاظ على لفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوهم والخطأ يقتضي ضبطًا وإتقانًا ، ولا غنى لصاحب الحديث عن ذلك إما حفظًا ، وإما كتابًا ، قال مروان ابن محمد : "لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث : صدق ، وحفظ ، وصحة كتب ، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة لم يضره ، إن كان صدق وصحة كتب ولم يحفظ ، ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره"[2].

وقد اختلف المحدثون في تفضيل إحدى الطريقتين على الأخرى ، فإن كان الأوزاعي يرى أن "هذا العلم كان كريمًا تلاقاه الرجال ، فلما صار في الكتب صرت تجده عند العبد والأعرابي"[3] ، فإن ابن معين سئل أيهما أحب إليك ؟ قال : "ثبت كتاب"[4] ، ولكل فريق مبرراته التي لا مجال لمناقشتها الآن ، وإنما يهتم المحدثون لضبط الآثار بما يناسب نوع الضبط .

فمن التزم بضبط الصدر عليه أن : يتعاهد المحفوظ : قال أبو نعيم : "لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من ثلاثة : حافظ له ، أمين عليه ، عارف بالرجال ، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره ، حتى يستقر له حفظه"[5].

وقد اشتهر قوم بالحفظ النادر ، قال الشعبي : "ما كتبت سوداء في بيضاء إلا وأنا أحفظه"[6] ، وقال الزهري : "ما استعدت حديثًا قط ، ولا شككت في حديث ، إلا حديثًا واحدًا ، فسألت صاحبي ، فإذا هو كما حفظت"[7].

---

(1) البخاري ، كتاب العلم ، باب من أعاد الحديث ثلاثًا ليفهم عنه (188/1 رقم 94).

(2) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (36/1).

(3) ابن عدي ، الكامل (89/1).

(4) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (95/2).

(5) الخطيب ، الكفاية ص165 .

(6) الخطيب ، الجامع (310/2).

(7) المصدر السابق (309/2).

وبالرغم من ذلك فإن تعاهد المحفوظ يظل شرطًا للحافظ الضابط ضبط صدر . مع قوة الحفظ وسيلان الذهن ، فالنسيان والخطأ لا ينفكان عن الإنسان ، قال الخطيب : "ويجب أن ينظر من كتبه فيما علق بحفظه ، فإن تعاهد المحفوظ أولى ، والمراعاة له أعم نفعًا"[1].

وقد قدم نقاد المحدثين نماذج رائعة في اختبار المحدثين في ملكة الحفظ والتذكر ومعرفة يقظة الشيوخ وثبات محفوظاتهم ، فمن ذلك استثبات شعبة للحديث من الراوي الواحد مرات[2] ، وامتحان يحيى بن معين لأبي نعيم[3].

ومن التزم بضبط الكتاب ، دون ضبط الصدر فعليه أن يلتزم بدلائل الضبط وذلك باعتماد الأصل عند الأداء .

فمن اعتمد ضبط الكتاب وحدث من حفظه كثر وهمه ، وظهر سقطه ، لذلك فقد وقع كثير من الحفاظ في الأخطاء لأجل ترك الأصول وقت التحديث .

فقد وقع عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني عند تحديثه أبا زرعة وأبا حاتم الرازيان حفظًا في وهم ، فأرشداه إلى الصواب . قال عبد الرحمن : "فلم أكن أنساه حتى قدمت ، ونظرت في الأصل" ثم ذكر خطأه ، وقال : "والعار خير من النار"[4].

وحضر يحيى بن معين مجلس نعيم بن حماد ، فأخطأ نعيم ، وهو يحدث من حفظه وأرشده ابن معين ، فغضب من بالمجلس ، ولكن نعيمًا "دخل البيت فأخرج صحائف ، فجعل يقول ، وهي بيده ، أين الذين يزعمون أن يحيى ابن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث ، نعم يا أبا زكريا غلطت" .

وكان الحفاظ من أصحاب الأصول مع تمام حفظهم يحتاطون بالرجوع إلى كتبهم ، ولا يتسرعون بالتحديث من حفظهم ؛ إذ التحديث من الأصول أسلم من الزلل ، قال ابن المديني : "ليس في أصحابنا أحفظ من أحمد ، بلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب ، ولنا فيه أسوة"[5].

---

(1) الخطيب ، الجامع (72/2).
(2) ابن عدي ، الكامل (75/1).
(3) ابن حبان ، المجروحون (33/1).
(4) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (336/1).
(5) الذهبي ، السير (200/11).

وأوضح ذلك أبو نعيم حين قال : "ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يؤمن عليه من الزلل"[1] ، وقال أحمد : "من حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير"[2].

● مظاهر اختلال الضبط :

ومتى اختل ضبط المحدث ينبغي عليه أن يتوقف عن التحديث ؛ صيانة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صيانة لنفسه وحفظًا لما رواه من الأحاديث على الجادة ؛ إذ لو حدَّث في حال عدم كمال الضبط فلا يؤمن أن يترك العلماء رواياته الأولى .

ومن مظاهر ذلك :

أ- الاختلاط : اختلاط الراوي آفة عقلية تورث فسادًا في الإدراك ، "وتصيب الإنسان في آخر عمره ، أو تعرض له بسبب حادث كفقد عزيز أو ضياع مال"[3].

وقد امتنع كثير من المحدثين عن الرواية في الكبر ، ومنهم من منعه أبناؤه صيانة لأبيهم ولعلمه الذي رواه على الجادة .

قال ابن سعد : "إبراهيم بن العباس اختلط آخر عمره ، فحجبه أهله حتى مات"[4].

وأرشد الحافظ الذهبي رحمه الله المحدثين إلى التنبه لذلك الأمر ، بل والوصية به ، فقال : "وليمتنع مع الهرم ، وتغير الذهن ، وليعهد إلى أهله وإخوانه حال صحته : إنكم متى رأيتموني تغيرت ، فامنعوني من الرواية"[5].

ب- النسيان : والمحدثون في حدة الذاكرة واستحضار المحفوظ متفاوتون ، كما أن لهم من الحالات المتعددة ما يؤثر في ذاكرة كل منهم سلبًا وإيجابًا ، ومع اختلاف الأسباب فإن النتيجة واحدة ، وهي الوهم والخطأ .

---

(1) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (69/2).
(2) المصدر السابق (69/2).
(3) همام سعيد ، العلل في الحديث ص98 .
(4) الذهبي ، ميزان الاعتدال (39/1).
(5) الذهبي ، الموقظة ص66 .

وقد طرز الحافظ ابن رجب كتابه "شرح علل الترمذي" بأمثلة لتعرف أئمة النقد على أحوال الرواة عبر أطوار حياتهم المختلفة ، فمن ذلك[1] :

1- من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض ، وذلك لأسباب منها الكبر كما حدث مع عطاء بن السائب الذي ترك الأخذ عنه حال كبره أحمد ويحيى وابن معين والنسائي والقطان وغيرهم ، ومنها الانشغال عن تعاهد المحفوظ بتولي أعمال كالقضاء ، وهذا ما حدث مع حفص بن غياث النخعي .

2- ومن ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ، ومن هؤلاء معمر ابن راشد الذي أتقن حديثه باليمن لتعاهد كتابه ، واضطرب عند تحديثه لأهل البصرة ؛ لبعده عن أصوله .

3- من ضعف حديثه في بعض الشيوخ دون بعض ، ومن هؤلاء الإمام الأوزاعي إمام أهل الشام ، فقد تكلم في روايته عن يحيى بن أبي كثير خاصة الإمام أحمد وغيره ، وكذا جعفر بن برقان الجزري ، قال فيه أحمد : إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس .

- الرواية بين اللفظ والمعنى :

الحديث النبوي يمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، والبيان التفصيلي للقرآن الكريم ، ولذا كان الاهتمام بالتوثق من إسناده وعدالة رواته وضبطهم ، مع التأكد من صحة متنه .

ومن الطرق الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف مراعاة الرواية باللفظ ، والتأكد من ضوابط وشرائط الرواية بالمعنى ، "إذ إن راويًا يروي الحديث فينقله عنه راوٍ آخر ، وربما وقع له تغير في ضبط الكلمة من حيث الحركات ، أو من حيث العموم والخصوص ، أو في إبدال لفظ بلفظ آخر يظن أنه يقوم مقامه ، أو في تقديم وتأخير ـ دون أن يلقي لذلك بالاً ـ فيترتب على ذلك اختلاف في المعنى ، فينجم عنه اختلاف في الحكم المستفاد من الحديث"[2].

(1) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص308-347 .

(2) عبد المجيد بيرم ، الرواية بالمعنى في الحديث ص25 ، مكتبة العلوم والحكم ط . 1 ، 1412هـ-1992م .

هذا وقد دار جدل واسع بين الأئمة في الرواية ، فمنهم من كان لا يجترئ على الرواية إلا إذا أصاب لفظ رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم عينه ، متشددًا في الرواية يأبى إلا اللفظ والنص ، دون حذف أو زيادة ، أو تساهل في فاء ولا واو .

ومنهم من رأى ذلك واسعًا إذا أصاب الراوي المعنى ، ووقف على مراد النبي صلى اللـه عليه وسلم ، مع العلم بدلالات الألفاظ ، والفهم لمرامي الشرع .

● القائلون بالرواية باللفظ :

تمسك كوكبة من العلماء بالرواية بنص لفظ النبي صلى اللـه عليه وسلم ، ورأوا في ذلك حفاظًا على السنة المطهرة من التحريف غير المتعمد ، عن طريق نقل الحديث بالمعنى ، ومن هؤلاء عبد اللـه بن عمر ﷺ ، الذي أبى رواية مرادف اللفظ وعد ذلك كذبًا على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم [1] ، وقال : "من سمع حديثًا فحدث كما سمع فقد سلم"[2]، وكان أنس ﷺ إذا حدث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال : "أو كما قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وكذلك ابن مسعود"[3].

وقال ابن مهدي : "يحرم على الرجل أن يروي حديثًا في أمر الدين حتى يتقنه ويحفظه كالآية من القرآن ، وكاسم الرجل"[4].

وقال مالك : "كل حديث للنبي صلى اللـه عليه وسلم يؤدى على لفظه"[5].

وكان اتجاه ذلك الفريق إلى الرواية باللفظ تحريًا واحتياطًا وحفظًا للسنة المكرمة من أن تمتد إليها يد التحريف أو معاول التبديل .

وقد احتجوا بقول النبي صلى اللـه عليه وسلم : "نضر اللـه امرأً سمع منا حديثًا ، فأداه كما سمعه"[6] ، وبرد النبي صلى اللـه عليه وسلم البراء عندما أبدل لفظ "نبيك" بلفظ "رسولك" فأمره النبي صلى اللـه عليه وسلم باللفظ الأول[7].

---

(1) مسلم ، التمييز ص173 ، 174 .

(2) الخطيب ، الكفاية ص172.

(3) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم (342/1 ، 343).

(4) الخطيب ، الكفاية ص167 .

(5) المصدر السابق ، ص188.

(6) أبو داود ، السنن ، كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم (322/3).

(7) البخاري ، الصحيح ، كتاب الوضوء ، باب فضل من نام على وضوء (ح239).

وكذلك الرغبة في الحفاظ على لغة الحديث الذي يرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم والذي أوتي جوامع الكلم ، إلى غير ذلك .

● القائلون بالرواية بالمعنى :

وفي مقابل هذا الاتجاه وجد من يترخص في رواية الحديث بالمعنى وفق أطر معروفة وضوابط محكمة ، وقد روى الخطيب ذلك عن عائشة وأبي سعيد الخدري وواثلة بن الأسقع[1].

قال الزهري : "إذا أصبت المعنى فلا بأس"[2] ، وقيل لسفيان : "حدثنا كما سمعت ، فقال : لا والله ، ما إليه سبيل ، وما هو إلا بالمعنى"[3].

وقال يحيى بن سعيد : "ليس في يد الناس أشرف ولا أجل من كتاب الله تعالى ، وقد رُخص فيه على سبعة أحرف"[4] ، غير أن القائلين بجواز الرواية على المعنى قد وضعوا ضوابط لرواية الحديث بالمعنى ، ولمن يتأهل لذلك ويقبل منه هذا التصرف في متن الحديث الشريف ، في طريقة وقائية للحفاظ على الحديث الشريف من الوهم أو الخطأ .

● ضوابط الرواية بالمعنى :

اقتضى الاحتياط لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع القواعد والقوانين التي من شأنها أن تضع حدًّا لرواية الحديث بالمعنى ، وألا تترك ذلك الأمر كيفما اتفق ، وإنما دون ذلك صفات وخصائص وقدرات ، ينبغي أن يتحلى بها من رام الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعنى ، وترخص في أداء ما تحمل دون عين لفظه .

فالضابط في هذا الأمر الفهم والعلم بما يحيل الألفاظ عن معانيها ، والوثوق في معرفة مراد النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعرفة بخصائص هذا الدين ومبادئ ذلك التشريع ، فمن تحقق فيه ذلك ، وكانت له أهلية للقيام به جاز له الرواية بالمعنى .

ومن لم يحز تلك الشروط فلا يحل له الرواية بالمعنى ، وإن تقمص بقمص المحدثين وارتدى أردية الرواة ، وما عليه إلا التزام النص والإتيان باللفظ .

---

(1) الخطيب ، الكفاية ص309 ، 310 ، والجامع لأخلاق الراوي (19/2).

(2) أبو خيثمة ، العلم ص26 .

(3) الخطيب ، الكفاية ص209 .

(4) المصدر السابق ص210 .

وقد وضع الشافعي رحمه اللـه ضوابط الرواية بالمعنى فقال في صفة من تجوز روايته بالمعنى : "عاقلاً لما يحدث به ، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ . . . لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه : لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام"[1].

ومن لم يلتزم بذلك قال عنه : "فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل ، إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه ، وكان يلتمس تأديته على معانيه ، وهو لا يعقل المعنى"[2].

وقال الترمذي مبينًا أهمية إدراك المعنى ، ومراعاة مضمون الحديث : "فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ ، فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير به المعنى"[3].

وقال الإمام أحمد : "كان عبد الرحمن حافظًا ، وكان يتوقى كثيرًا ، وكان يحب أن يحدث بالألفاظ ، فإن كان ممن يروي على المعنى دون اعتبار اللفظ ، فيجب أن يكون توقيه أشد ، وتحرزه أكثر ؛ خوفًا من إحالة المعنى الذي به يتغير الحكم"[4].

وقال ابن رجب : "إنما يجوز ذلك لمن هو عالم بلغات العرب ، بصيرًا بالمعاني ، عالمًا بما يحيل المعنى ولا يحيله"[5] ، وحكى مثل ذلك كثير من النقاد والمحدثين ، منهم الرامهرمزي وعياض[6].

ولا ريب أن من روى الحديث بالمعنى دون التزام بهذه الضوابط قد أثم بذلك ، وأدخل الوهم والخطأ في مروياته ، وأجهد من بعده من النقاد في تمييز صحيح ما جاء من الروايات في كل باب ، وساعد على نشأة الخلاف بين الفقهاء .

---

(1) الشافعي ، الرسالة ص370 ، 371 ، رقم 1001 .

(2) المصدر السابق ص380 ، 381 ، رقم 1040 .

(3) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص108 .

(4) الخطيب ، الكفاية ص167 .

(5) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص109.

(6) الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ص530 ، والقاضي عياض ، الإلماع ص181 ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، ط . 3 ، 1404هـ-1984م .

وعلى الرغم من قبول الرواية بالمعنى عند كثير من أئمة النقد بضوابط الرواية ، من علم بما يحيل الألفاظ عن دلالتها ، وفهم متقن للسان العربي ، وإصابة المعنى ، والقدرة على أدائه دون زيادة أو نقصان ، إلا أنها كثيراً ما يصحبها الوهم والخطأ ، إما باختصار مخل أو خلط بين الأمر والندب ، والكراهة والتحريم .

ومن ذلك ما حدث مع أحد عمالقة الحديث ـ شعبة بن الحجاج ـ عندما اختصر حديثًا فجاء اختصاره مخلاً بالمعنى ، وبذلك يتغير الحكم الوارد في ذلك المتن ، قال إسماعيل بن علية : روى عني شعبة حديثًا واحدًا فأوهم فيه ، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس : "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل" فقال شعبة : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر[1] .

وفارق كبير بين النهي المخصوص للرجال دون النساء ، وبين مطلق النهي الذي يتساوى فيه كل منهم ، وإنما جاء ذلك الخلل من محاولة الرواية بالمعنى غير الدقيقة.

وقد روى طلحة بن يحيى ، عن عروة عن عائشة مرفوعًا : "الغسل يوم الجمعة واجب" ، وحكم البخاري على تلك الرواية بالنكارة ثم قال : والمعروف عن عروة وعمرة عن عائشة : "كان الناس عمال أنفسهم فقيل لهم : لو اغتسلتم"[2] ، ولعل ذلك التغير في المتن سببه ذلك الفهم غير الدقيق لذلك الندب ، حتى خلطه الراوي بالأمر الواجب .

● أثر الرواية بالمعنى في الفقه وفروعه

الرواية بالمعنى إن لم يقم راويها بمراعاة ضوابط الرواية يكون لها أثر بالغ في البحث الفقهي ويتبنى الرواية المروية بالمعنى رواية قاصرة بعضُ الفقهاء ، فمن ثَمَّ ينشأ الخلاف الفقهي[3] .

ومن النصوص التي لم يراع ناقلوها ضبط الرواية من حيث الإعراب قول النبي صلى الله عليه وسلم : "ذكاة الجنين ذكاة أمه" ، قال ابن الأثير : "يُروى هذا الحديث بالرفع والنصب ، فمن جعله خبراً للمبتدأ الذي هو "ذكاة الجنين" فتكون ذكاة

(1) الخطيب ، الكفاية ص168 .

(2) ابن عدي ، الكامل (12/4).

(3) انظر الرواية بالمعنى وأثرها في الفقه لعبد المجيد بيرم .

الأم هي ذكاة الجنين ، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف ، ومن نصب كان التقدير عنده : ذكاة الجنين كذكاة أمه ، فلما حذف الجار ، نصب المجرور ، أو على تقدير يذكى تذكية مثل تذكية أمه ، فحذف المصدر وأقام المضاف إليه مقامه ، فلابد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حيًّا"[1].

قال القرافي : "فتمسك المالكية والشافعية برواية الرفع على استغناء الجنين عن الذكاة ، وتمسك الحنفية برواية النصب على احتياجه للذكاة وأنه لا يؤكل بذكاة أمه"[2].

والشأن في ذلك خلاف في نقل الحديث على الوهم في ضبطه ، لا شأن تعدد الروايات ، ولعل سبب ورود الحديث يزيل ذلك الخلاف كما جاء في سنن أبي داود: "قالوا : يا رسول الله ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة ، وفي بطنها جنين ، أنلقيه أم نأكله؟ قال : كلوه إن شئتم فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه"[3].

ومن ذلك حديث أبي هريرة ﷺ في كفارة الوقاع في نهار رمضان ، وفيه : "هل تجد ما تعتق رقبة؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينًا ، قال : لا ، ثم جلس . . . " الحديث[4].

وروى مالك وابن جريج بالسند نفسه : "أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعتق أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينًا"[5].

فظاهر الرواية الأولى الترتيب في الكفارة بحسب الاستطاعة بدءًا بالعتق ثم الصوم ، فالإطعام ، وظاهر الرواية الثانية التخيير .

---

(1) ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث (164/2).
(2) القرافي ، الفروق (46/3).
(3) أبو داود ، السنن ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في ذكاة الجنين (ح2445).
(4) البخاري ، كتاب كفارات الأيمان ، باب قوله تعالى : (قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ) (ح6215) ، ومسلم كتاب الصوم ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم (ح1870).
(5) مسلم كتاب الصوم (رقم 1871، 1872)، والموطأ ، باب كفارة من أفطر في رمضان وغيره ص198.

وبينما استدل ابن القيم بالرواية الثانية على التخيير ، ورأى القاضي عياض أن ما جاء في الرواية الأولى لمطلق الأولوية مع التخيير لا الترتيب .

فإن البيضاوي أكد أن دلالة الفاء في الرواية الأولى الترتيب ، وذهب النووي إلى أن لفظ "أو" في الرواية الثانية للتقسيم لا للتخيير .

وهكذا أدى ذلك الأداء لمعنى الرواية إلى ذلك الخلاف في تفسير دلالة الحديث[1] ، وقد حسم ابن حجر مادة الخلاف قائلاً : "روي الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفسًا أو أزيد ، ورجح الترتيب أيضًا بأن راويه حكى لفظ القصة على وجهها ، فمعه زيادة علم من صورة الواقعة ، وراوي التخيير حكى لفظ راوي الحديث ، فدل على أنه من تصرف بعض الرواة ؛ إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك"[2].

وقد قام الباحث عبد المجيد بيرم بدراسة قيمة بعنوان : "الرواية بالمعنى في الحديث الشريف وأثرها في الفقه الإسلامي" ، وكان من نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1- إجماع العلماء أنه لا يجوز رواية الحديث بالمعنى لمن ليس عالمًا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرًا بما يحيل المعاني ، بصيرًا بمقدار التفاوت بينها .
2- مذهب الجمهور جواز الرواية بالمعنى لمكان الضرورة حتى لا تتعطل الأحكام الشرعية ، لكن بشروط تجعل الحديث النبوي في مأمن من التغيير والتبديل .
3- الاتفاق القائم بين أهل العلم أن الرواية باللفظ أسلم وأولى ؛ إذ هي الأصل .
4- إذا ثبت أن الحديث قد روي بالمعنى ، فإن وجه الاحتجاج به لا يكون في الأمور المتعلقة بالألفاظ والتراكيب .
5- الخلاف في شأن الرواية بالمعنى ، إنما كان في عصور الرواية قبل تدوين الحديث ، أما بعد أن دون الحديث في المصنفات والكتب ، فلم يبق هناك خلاف في وجوب التزام الألفاظ .

---

(1) ابن القيم ، تهذيب السنن (263/3) ، شرح النووي لصحيح مسلم (227/7).
(2) ابن حجر ، فتح الباري (167/4).

6- على تقدير وهم الراوي وتقصيره في الأداء بسبب روايته لمعنى الرواية دون لفظها ، فإن أئمة النقد وصيارفة الحديث له بالمرصاد ، فينبهون عليه ، وقد يشيرون إلى هذا الوهم في ترجمة ذلك الراوي ، وذلك بمقارنة الروايات ومقابلتها بنظائرها[1] .

وهكذا كان اهتمام المحدثين بالحديث المروي بالمعنى ، ووضع الضوابط الكفيلة بأمن تبديل المعنى أو تحريف اللفظ ، في طريقة من الطرق الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف من الأوهام أو الأخطاء .

● مقاييس نقد متون السنة :

إذا وضع علماء الحديث مقاييس لنقد أسانيد الحديث ، ودونت هذه المقاييس في أزمنة متقدمة ، ونالت من الاهتمام والشرح والاختصار ما حفظ لها وجودها المبكر بين العلوم الأخرى ، فإن لمتون الحديث الشريف مقاييس لا تخفى على نقاد الحديث وحفاظ الأثر ، وإن لم تنل تلك المقاييس ما نالته الأسانيد ، من ترتيب وتهذيب ، وجمع وتنقيح ، فقد جاءت تلك المقاييس نتاج تحليل الباحثين والمُحَدِّثين للممارسات العملية لأئمة النقد وجهابذة العلل ، دون أن يفرد نقاد الحديث الأوائل لتلك المعايير مصنفًا مستقلاً ، اللهم إلا ما جاء متأخرًا على يد ابن القيم رحمه الله في كتابه المنار المنيف .

ومجال نقد المتن يرتبط بالضبط كشرط من شروط قبول رواية المحدث ، ولا علاقة له بالعدالة ، لذلك انتقد جماعة من الصحابة بعض المتون ، وهي من رواية صحابة آخرين ، والصحابة إليهم المنتهى في العدالة ، فمع الاعتراف لهم بالصدق والأمانة إلا أنهم لم يسلموا من الخطأ أو النسيان .

ولكي يمارس الناقد عمله في نقد متن الحديث الشريف ، فإن ذلك "يستدعي غض النظر عن الإسناد قليلاً ، فينقد المتن ويحكم عليه بما يستحق ، سواء كان بمقاييس الإسناد صحيحًا أو ضعيفًا"[2] .

---

(1) عبد المجيد بيرم ، الرواية بالمعنى ص191-195 .

(2) الدميني ، مقاييس نقد متون السنة ، ص55 .

إن حيزًا من التحرر من قيود الإسناد ، وعدم الاستسلام المطلق لنتائج دراسة إسناد كل حديث هو ما أهل علماء العلل للكشف عن الأحاديث المعلولة ظاهرة الصحة ، وكذلك يحتاج ناقد المتن في وضع مقاييسه إلى شيء من التحرر دون جرأة ، والاجتهاد دون تسرع لمعرفة علاقة ذلك المتن بأصول الإسلام ومبادئه ، وأهداف الشريعة ومراميها ، مع فهمٍ لكتاب الله العزيز ، وألا تكون دراسته لحديث بمعزل عن بقية أحاديث الباب الأخرى .

ويرى دكتور مصطفى الأعظمي أن النقد عند المحدثين للمتن مداره على مقياسين أساسيين هما : المقارنة بأقسامها ، والنقد العقلي ، فقال : "فتارة يقارنون بين الروايات وأخرى يعارضونها بالقرآن الكريم ، ومرة يفحصون المواد الكتابية من حبر وورق ، وأحيانًا يحكمون عقولهم ، وفي ضوئه كانوا يحكمون"[1].

ويرجع دكتور الجوابي مقاييس نقد متون السنة إلى قسمين :

أولاً : المقاييس الذاتية ، وتنشأ عن قصور الفهم ، واعتماد الرأي ، أو نقص المعرفة كعدم العلم بالحديث .

ثانيًا : المقاييس غير الثابتة كالنظريات العلمية [2].

وحاصل ذلك يرجع إلى ما قاله دكتور الأعظمي من اعتماد مقياس المقارنة والعقل ، ويصلح هذان المقياسان ليكونا أساسين لمعرفة مقاييس نقد المتون ، ولعل ذلك صدى لقول ابن الجوزي : "كل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع"[3].

1- مقاييس المقارنة :

مقارنة الروايات سبيل إلى التعرف على الأخطاء والأوهام ، وجمع أحاديث الباب توقف الناقد الفطن على علله وتبين له وجه الصواب وأوجه الخطأ ، ولذلك فقد أوصى أئمة النقد بجمع الطرق ومقارنة بعضها ببعض للتعرف على صحة الرواية من ضعفها ، وإدراك موطن الخطأ إن وجد ، قال علي بن المديني : "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[4].

---

(1) الأعظمي ، مقدمة التمييز لمسلم ص23 .

(2) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ص456 ، 457 .

(3) ابن الجوزي ، الموضوعات (105/1 ، 106).

(4) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص117 .

وقال ابن المبارك :"وإذا أردت أن يصح لك حديث فاضرب بعضه ببعض"[1]، ومن مقاييس المقارنة التي اعتمدها المحدثون :

1- خلاف القرآن الكريم : فإن من دلائل عدم قبول المتن وطرحه مخالفة مدلول المتن للقرآن الكريم ، فلا يصح أن يخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم أتباعه بما يخالف أو يناقض خطاب الله تعالى إليهم ؛ إذ إن قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج عن هوًى ، إنما هو بوحي من الله تعالى .

ومن المتون التي ردها النقاد لمخالفة القرآن الكريم حديث ابن مسعود ليلة الجن : "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : معك ماء؟ قلت : لا إلا نبيذ في إداوة ، فقال : ثمرة طيبة وماء طهور ، فتوضأ" .

قال ابن عدي : "ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خلاف القرآن"[2].

2- مخالفة السنة الصحيحة : من الدلائل الناطقة برد متنٍ ما مخالفة ذلك المتن للمعروف والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يعد شذوذًا ، لا يعرج عليه ؛ إذ النبي صلى الله عليه وسلم يستحيل في حقه أن يجمع المتناقضين .

ومن ذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ما أدري تبعًا ألعينًا كان أم لا ؟ وما أدري ذا القرنين أنبيًّا كان أم لا ؟ وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا ؟".

وقد أعل النقاد هذا الحديث بمخالفته ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الحدود تكفر السيئات ، قال البخاري : لا يثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "الحدود كفارة"[3].

3- خلاف فتوى الصحابة : الصحابة المقربون إلى النبي صلى الله عليه وسلم والذين شهدوا سلمه وحربه ، وصلاته ومعاملاته أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا جاءت الرواية مخالفة لفتوى الصحابة في ذلك الأمر ، فالنقاد يقفون من تلك الرواية موقف الريبة .

---

(1) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (296/2).
(2) ابن عدي ، الكامل (292/7).
(3) البخاري ، التاريخ الكبير (153/1/1).

ومن ذلك ما روي من حديث سفينة ﷺ : "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر وعمر وعثمان : هؤلاء الخلفاء بعدي" ، قال البخاري : "وهذا لم يتابع عليه ؛ لأن عمر ابن الخطاب وعليًّا قالا : لم يستخلف النبي صلى الله عليه وسلم"[1] ، فجعل البخاري رحمه الله فتوى عمر وعليًّا رضي الله عنهما حكمًا في ذلك الباب ، ورد به هذه الرواية .

4- خلاف الإجماع : إذا كانت الأمة قد عصمت أن تجتمع على ضلالة ، فإن خلاف الرواية للإجماع المتيقن يشعر بأن الرواية قد التصق بها الوهم ولم ينفك عنها الخطأ .

ومن ذلك ما روي عن ابن عباس ﷺ : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زينب إلى أبي العاص بالنكاح الأول" ، قال ابن عبد البر : "خبر متروك لا يجوز العمل به عند الجميع . . . إجماع العلماء على أن أبا العاص بن الربيع كان كافرًا ، وأن المسلمة لا يحل أن تكون زوجة لكافر"[2] .

5- خلاف الواقع : تأتي الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متضمنة خلاف الواقع البيئي الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يحياه هو وأصحابه ، وبمعرفة واقع القوم يستطيع الناقد أن يسدد نقده صوب تلك المتون بقرينة خلاف الواقع ، وقد روى من حديث أنس ﷺ قال : "دخلت الحمام ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوزن ، وهممت أن أكلمه فقال : يا أنس ، إنما حرمت دخول الحمام بغير مئزر" .

قال ابن الجوزي : "لم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حمامًا قط ، ولا كان عندهم حمام"[3] .

6- خلاف الأصول الشرعية : إذا جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفًا لأصول هذا الدين ، مجانبًا للفطر السليمة ، منافرًا لروح التشريع ، مناقضًا الأحكام ، مصطدمًا مع العقل الصريح الخالي من الأغراض ، فإن الريبة تأخذ موقعها إزاء تلك الرواية .

---

(1) البخاري ، التاريخ الكبير (117/3 رقم 392).

(2) ابن عبد البر ، التمهيد (21/12-24).

(3) ابن الجوزي ، الموضوعات (359،360/2).

ومن ذلك ما رواه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "ولد الزنا شر الثلاثة"[1] ، فبلغ ذلك أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقالت : "رحم الله أبا هريرة ، أساء سمعًا فأساء إجابة" .

قال ابن عباس : "لو كان شر الثلاثة ما استؤني بأمه أن تُرجم حتى تضعه"[2].

7- خلاف التاريخ الصحيح : وقف علم التاريخ الإسلامي خادمًا للسنة وحارسًا لها ، فقد قدم علماء التاريخ للمحدثين خدمات جليلة في مباحث السند ، فقد فضح التاريخ الكذابين وكشف عن ادعاءات السماع المزيف التي روجوا بها بضاعتهم ، وقدم التاريخ البيانات الصادقة لكشف حالات الانقطاع المختلفة في سند الرواية ، وعمل التاريخ بمثابة مؤشر لمعرفة تاريخ الرواية ، خاصة عند الرواة المختلطين ، فتقبل رواياتهم قبل الاختلاط ويطرح ما بعده ، إلى غير ذلك .

وكذلك كان للتاريخ عين المشاركة في نقد متن الحديث الشريف ، فقد ساعد في معرفة الناسخ والمنسوخ ، ومعرف أسباب الورود وغير ذلك .

ويرى الدكتور سلطان العكايلة أن رد الرواية استنادًا إلى تناقضها مع المعلومات التاريخية لا بد أن يخضع لشروط ، وأن ينضبط بأطر وقواعد منها :

1- إثبات صحة الواقعة التاريخية إثباتًا يقينيًا .

2- شهرة المعلومة التاريخية ، وتلقي الأمة لها بالقبول .

3- نقل الواقعة عن شاهد عيان مشارك في أحداثها .

4- الواقعية والمعقولية في نقل الواقعة[3].

ومن ذلك ما روي عن علي رضي الله عنه قال : "عبدت الله عز وجل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يعبده رجل من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين" ، قال ابن الجوزي : "مما يبطل هذه الأحاديث أنه لا خلاف في تقدم خديجة وأبي بكر وزيد"[4].

---

(1) الحاكم ، المستدرك كتابة الأحكام (100/4).

(2) الزركشي ، الإجابة ص119 .

(3) سلطان العكايلة ، نقد الحديث بالعرض على الحوادث التاريخية ص43-92 ، دار الفتح ، 1422هـ - 2002م .

(4) ابن الجوزي ، الموضوعات (98/2 ، 99).

ومنه ما روي من حديث بلال : "أن ورقة بن نوفل مر عليه وهو يعذب فقال : والله لئن قتلتموه لأتخذنه حنانًا" ، قال ابن الأثير : "وفي هذا نظر ، فإن بلالاً ما عذب إلا بعد أن أسلم ، فإن ورقة قد هلك قبيل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

2- المقياس العقلي :

لم يكن المنهج النقلي الذي استخدمه المحدثون بعيدًا عن دلالات المعقول ، ولا منافرًا لمقاييس أولى الألباب ، بل أثبت المنهج النقلي للمحدثين أنه وليد عبقرية فذة ، وعقلية متوهجة ، فالعقل من شروط التحمل والأداء ، ولا يتنافى ما جاء به الشرع الحكيم مع العقل السليم الذي يتجرد صاحبه من الهوى ، ولا يتعدى حدود العبودية .

قال المعلمي اليماني : "راعى المحدثون العقل في أربعة مواطن : عند السماع ، وعند التحديث ، وعند الحكم على الرواة ، وعند الحكم على الأحاديث ، فالمتثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه ، فإن حفظوه لم يحدثوا به ، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه"[2].

وقد انتقد نقاد المحدثين المتن بناءً على ذلك المقياس فجاءت أحكامهم على المتن بالضعف لمخالفته مقتضى العقل الصحيح وفقًا للمعايير الآتية :

1- التحديث بما لا يجوز أن يكون مثله : الخيال واسع ، وإذا أطلق البعض لخياله العنان ، فلا مجال لكبح جماحه أو التحكم فيه والسيطرة عليه ؛ لذلك كان لا بد لذلك الخيال أن يتجنب مسائل الشرع ونصوص السنة المطهرة .

ومن ذلك حديث : "قيل يا رسول الله ، ممَ ربنا؟ قال : لا من الأرض ولا من السماء ، خلق خيلاً فأجراها ، فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق" .

قال ابن الجوزي :"هذا حديث لا يُشك في وضعه ، وما وضع مسلم مثل هذا ، وإنه لمن أرك الموضوعات وأبردها ؛ إذ هو مستحيل ؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه . . . وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته ؛ لأن المستحيل لو

---

(1) ابن الأثير ، النهاية (452/1).

(2) المعلمي ، الأنوار الكاشفة ص6 .

صدر عن الثقات رُد ونسب إليهم الخطأ . . . فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع"[1].

2- التحديث بما لا يشبه ألفاظ النبوة : رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أفصح العرب ، أتاه اللـه جوامع الكلم ، فكان يعبر عن المعاني الكثيرة بألفاظ معدودات ، وللنقاد المتمرسين بالصحاح والسنن والمسانيد ذوق خاص ، يعرفون به ما يكون من لفظ النبي صلى اللـه عليه وسلم وما لا يكون .

فمن ذلك ركاكة اللفظ : ومنه : "أربع لا تشبع من أربع : أنثى من ذكر ، وأرض من مطر ، وعين من نظر ، وأذن من خبر"[2].

وكذلك : "يؤتى بالسارق يوم القيامة والمطلع عليه ولا ينذر به ، فيجعل لهما في العرصة السابعة السرقة التي كانت في الدنيا . . . فإذا بلغاها وأخذاها ساخت بهم النار إلى الدرك الأسفل ثم دعكا بالعذاب دعكًا" ، قال ابن عدي : "ألفاظه لا تشبه ألفاظ رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم"[3].

ومن ذلك المبالغة المفرطة : وقد روي من حديث جابر ﵁ مرفوعًا ، في فضل المؤذن : "يكتب له بعدد كل إنسان يصلي معه . . . ويكتب له في كل يوم مثل مائة وخمسين شهيدًا ومثل أجر الحاج والمعتمر وجامع القرآن . . . يشيعهم من قبورهم سبعون ألف ملك . . . " في حديث غث طويل يشهد القلب بوضعه ، وتنفر الألباب من سياقته .

قال ابن الجوزي : "ما أوحش هذا الكذب ، وما أبرد هذه السياقة ، وما أفسد هذا الوضع لموازين الأعمال ، فكيف يكون للمؤذن أجر الشهداء والحاج ، والنبي صلى اللـه عليه وسلم يقول لعائشة : "ثوابك على قدر نصبك""[4].

3- خلاف المعروف من مذهب الراوي : يروى المتن عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، ويكون في رجال إسناد ذلك الحديث أحد الرواة ممن اشتهر عنه ، وعلم من مذهبه خلاف ذلك المتن ، فيستدل بذلك على الخطأ في هذه الرواية ، ومن

---

(1) ابن الجوزي ، الموضوعات (105/1 ، 106).

(2) ابن القيم ، المنار المنيف (ص101 ، 102).

(3) ابن عدي ، الكامل (157/2).

(4) ابن الجوزي ، الموضوعات (372/2 ، 373).

ثَمَّ ترد الطرق الواردة عن ذلك الراوي بهذا المتن ، وإن كان الحديث فردًا رد بالكلية .

فمن ذلك ما جاء عن ابن مسعود مرفوعًا :"يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون ، فمن جاهدهم بيده . . . " الحديث ، قال أحمد : "هذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود ، ابن مسعود يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصبروا حتى تلقوني"[1].

ومن ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة : "دعي الصلاة أيام أقرائك" ، قال أحمد : "كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ ؛ لأن عائشة تقول : الأقراء : الأطهار ، لا الحيض"[2].

4- خلاف الأوثق : قد يروى المتن عن النبي صلى الله عليه وسلم ويخالف رواته من هم أوثق منهم ، فيرد النقاد ذلك المتن لمخالفة من هم أولى بالضبط والعلم ، ومن ذلك ما رواه أبو إسحاق قال : سألت الأسود بن يزيد عما حدثت به عائشة من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : كان ينام أول الليل ويُحيي آخره ، وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ، ولم يمس ماءً حتى ينام" .

قال مسلم : "فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة ، وذلك أن النخعي وعبد الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق"[3].

ثم ساق رحمه الله رواية النخعي وعبد الرحمن بن الأسود من طريق الأسود ، وابن شهاب من طريق أبي سلمة عن عائشة "أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام"[4].

ومن ذلك حديث ابن عباس : "بت عند خالتي ميمونة . . . ثم قام فصلى فقمت عن يمينه ، فجعلني عن يساره" الحديث ، قال مسلم : "وهذا خبر غلط غير محفوظ ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك"[5].

---

(1) المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ص169 ، 170 .

(2) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص410 .

(3) مسلم ، التمييز ص181 .

(4) مسلم ، التمييز ص182 ، ابن أبي حاتم ، علل الرازي (49/1 رقم 115).

(5) المصدر السابق ص183 ، 184 .

5- خلاف المشاهد والمحسوس : وقد يدعي أقوام فائدة طعام معين ، ويربطون بين تناولها وبين الشفاء من الأمراض ، وتحصيل أخلاق الصديقين ، ولعل بعضهم يبيع ذلك النوع من الطعام ، فيدسون هذه الأحاديث السمجة التي يسخر منها من له أدنى مسكة عقل .

ومن ذلك : "الباذنجان شفاء من كل داء" وبعدما سخر ابن القيم من واضعه ذكر أن الأطباء يخالفون ذلك ، وينسبونه إلى كثير من الأمراض[1] .

وكذا ذكر : "عليكم بالعدس فإنه مبارك ، يرقق القلب ، ويكثر الدمعة ، قدس فيه سبعون نبيًّا" ، قال ابن المبارك : "أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود . . . وقد سماه الله تعالى أدنى ، ونعى على من اختاره على المن والسلوى ، وجعله قرين الثوم والبصل"[2] .

6- ارتباط المتن باعتقاد الراوي : قد يعتقد الراوي اعتقادًا مخالفًا لأهل السنة والجماعة وينتحل مذهبًا بدعيًّا يدافع عنه ، وكذا قد تقوى مناصرة الراوي لاتجاهه السياسي أو الفقهي إلى حد الدفاع عن ذلك الاتجاه بجعل السنة المطهرة ـ حفظها الله ـ مطية إلى ذلك ، ومن ذلك :

أ- الاتجاه الاعتقادي : ومن ذلك ما رواه محمد بن سعيد المصلوب ، عن حميد ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله" .

قال ابن الجوزي : "هذا الاستثناء موضوع ، وضعه محمد بن سعيد ، لما يدعو إليه من الإلحاد"[3] ، وهكذا أدرك ابن الجوزي علاقة ذلك المتن ، وهذا الاستثناء من رواية ذلك الخبيث ينبني عليه ادعاء نبوة بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

ب- الاتجاه السياسي : مع بُعد العهد بالنبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ، وتناحر الفرق والاتجاهات السياسية وجد من أنصار تلك الفرق من يكذب في الحديث ويضع المتون ؛ نصرة لحزبه وتنفيرًا من خصومه ، ومن ذلك فإذا كانت الأحاديث

---

(1) ابن القيم ، المنار المنيف ص51 .

(2) المصدر السابق ص52 .

(3) ابن الجوزي ، الموضوعات (213/2 ، 214).

في فضائل علي ومعاوية ، ومثالب الآخر منهما قد عجت بها كتب الموضوعات ، فإن العباس ﷺ لم يعدم من ينادي له بالخلافة ، ويدعي أن ذلك حق اغتصب منه ؛ تقوية لدولة بني العباس ، فروى :"هذا العباس بن عبد المطلب : أبي وعمي ووصيي ووارثي" .

قال ابن الجوزي : "وضعه قوم يقابلون به ما وضع لعلي ﷺ من أنه وصى ، وكلا الحديثين باطل"[1].

جـ- الاتجاه الفقهي : يرتبط التعصب الفقهي بالتهاون في رواية الضعيف والاحتجاج به ، بل ووضع المتون في نصرة الآراء الفقهية التي يعتنقها أولئك المتعصبون.

ومن ذلك ما روي عن أمير المؤمنين علي ﷺ ـ وما أكثر ما كذب عليه ـ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "رفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة . . . ألا تقرأ هذا الآية (فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ) (المؤمنون:76) قال : هو الخضوع".

قال ابن الجوزي : "وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع ، والصحيح يكفي"[2].

- نقد متن الحديث الشريف من حيث المبنى

اعتنى المحدثون بنقد متن الحديث الشريف أيما عناية ، واهتموا به غاية الاهتمام ، فجاءت آثارهم خير شاهد على ذلك ، وأتت أصولهم وقواعدهم لتردع كل متقول ، وتبهت كل متخرص ، وتلقم أعداء السنة حجرًا تلو حجر .

وكما عمل المحدثون على صيانة المتن قبل وقوع الخطأ ، كما ظهر في مبحث الطرق الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف ، وكذلك وضحت مقاييسهم العلمية والعملية لنقد المتون وتوثيق المرويات فقد اتجهت رؤى المحدثين إلى نقد مبنى متن الحديث الشريف .

وأعني بنقد المبنى ما يطرأ على المتن من وهم ليس منشؤه اعتبار المقاييس الخارجية كمخالفة متن الحديث لآيات القرآن الكريم والسنة الصحيحة إلى غير ذلك من أساليب الاعتبار الخارجي ، ولا مخالفة المعقول كالاستحالة والإغراق في المبالغة ، وخلاف المحسوس المشاهد ؛ وإنما أعني بذلك النوع من

---

(1) ابن الجوزي ، الموضوعات (275/2).

(2) المصدر السابق (389/2 ، 390).

النقد الذي يعتمد على اعتبار الرواية محل النقد ، والتوثيق بالثابت في ذلك الباب ، والمحفوظ في هذا الأمر .

ونتج عن هذا النوع الدقيق من النقد ـ أعني نقد مبنى متن الحديث الشريف ـ الكشف عن كثير من أسباب الوهم ومظاهره ، فيما يُعد إشارة بينة إلى ضعف في ذلك المتن ، ووهن قد حل برواته ، ومن تلك المباحث الناشئة عن ذلك الاعتبار الداخلي :

1- التصحيف : وهو فن جليل ، لا ينهض به إلا الحذاق من النقاد ، وذلك لسعة الحفظ والإتقان اللذان يظهران زيف المتون المصحفة بمقارنتها بجوهر كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

تعريفة : والتصحيف في اللغة : الخطأ في الصحيفة[1].

وفي الاصطلاح : تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها[2].

والتصحيف عيب ناشئ عن سلوك غير الجادة في طرق التحمل ، وترك عناء الاستماع إلى الشيوخ أو الرحلة في طلب العلم ، يقول الصنعاني : "ومنشأ التسمية بالمصحف أن قومًا كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف والكتب ، ولم يأخذوه من أفواه العلماء . . . لذلك وقع هؤلاء في الخطأ عند القراءة"[3] ؛ ولذلك كان النقاد يعلون بعض الروايات بكونها مروية من صحف لم يشافه بها رواتها العلماء .

قال الذهبي : "وأما تعليل بعضهم بأنها صحيفة ، وروايتها وجادة بلا سماع ، فمن جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف ، لا سيما في ذلك العصر ؛ إذ لا شكل بعد في الصحف ولا نقط ، بخلاف الأخذ من أفواه الرجال"[4] .

أسباب التصحيف : إن كانت الرواية عن الكتب واتخاذ المشايخ من الصحف من أبرز أسباب التصحيف فإن ذلك واحدة ، ينضم إليها العديد من الأسباب ، وقد أحسن الباحث أسطيري جمال عندما جمع من ذلك :

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ص ح ف).

(2) السخاوي ، فتح المغيث (72/3).

(3) الصنعاني ، توضيح الأفكار (419/2).

(4) الذهبي ، السير (174/5).

1- أخذ العلم عن الصحف : دون شيخ ، ولهذا كان في الأخذ والسماع من الشيخ مأمنًا من الخطأ والوهم ، وقد انتقد الإمام مسلم رواية ابن لهيعة : ونسبه إلى التصحيف عندما روى : "أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد" وبين أن الصواب "احتجر" ثم قال : وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ في هذه الرواية ، أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر ، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه"[1].

2- تشابه رسم حروف العربية : حروف اللغة العربية متشابهة إلى حد كبير ، فالباء والياء والثاء والنون والباء لها شكل واحد ، وكثير من الحروف له مثيل لا يختلف عنه إلا في الإعجام والإهمال كالدال والذال ، والجيم والحاء والخاء ، والراء والزاي ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء ، والعين والغين ، والفاء والقاف ، فنقطة زائدة ، أو نقطة مطموسة تحيل الكلام إلى غير معناه ، أضف إلى ذلك كون الكتابة العربية خلت من الإعجام لفترات .

3- سوء السمع : وينشأ التصحيف عندما يضعف صوت الشيخ ، أو يضعف سمع الراوي ، أو لازدحام الطلاب على الشيخ وسعة المكان ، أضف إلى ذلك تشابه مخارج الحروف وأوزانها وصيغها الصرفية .

4- الوراقون : الوراقون طبقة من المتكسبين بنسخ الكتب في فنون شتى ، مع نصيب من المعرفة بالعلوم السائدة ، وقد تفرغت هذه الطبقة لذلك العمل ، غير أن تعدد المعارف وتشعبها ، وعدم الأخذ بمبدأ التخصص في النسخ : جعل التصحيف والتحريف لا ينفك عنهم .

5- الحمل على المألوف : وذلك يشيع غالبًا عندما تكون اللفظة الصحيحة غير شائعة الاستخدام ، ويقترب رسمها من لفظة أخرى شائعة ، فيحمل اللفظ النادر على اللفظ الشائع كلفظ "احتجم" بدلا من "احتجر" ، وتزداد

---

(1) مسلم ، التمييز ص187 .

المسألة خطورة حين يشكل على الراوي معرفة فقه الحديث ، فقد يصحفه بما يغير معناه"[1] .

6- التعصب المذهبي : المتعصب لرأي أو اتجاه كثيرًا ما يتعامل مع النصوص في ضوء نظريته التي لا يشك في صحتها ، ورأيه الذي لا يقبل المناقشة ، وقد وجد أن الاتجاهات والمذاهب لها تأثير بالغ على قراءة المتن وفهمه ، كما بين ذلك دكتور مصطفى الأعظمي[2]، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : "لا نُورثُ ، ما تركناه صدقةٌ" ، وقد نبه النووي رحمه الله على ضبطه ثم قال : "وإنما نبهت على هذا الأمر لأن بعض جهلة الشيعة يصحفه"[3] ، وقد صحف هؤلاء إلى النصب في كلمة "صدقة" وقلبوا نون "نورث" ياءً فصار المعنى مقلوبًا .

7- العوامل الطبيعية : ويقصد بذلك ما يصيب المخطوطات من إتلاف أو طمس للحروف والكلمات فتختلط معالم الخط ، مع تعاقب الأزمان وقلة العناية ، مع الأرضة التي تحدث الإفساد في تلك المخطوطات .

● أقسام التصحيف :

وقد قسم المحدثون التصحيف إلى أقسام عدة ، ومن ذلك : تصحيف الإسناد ، ويقابله تصحيف المتن ، وتصحيف البصر مع تصحيف السمع ، وتصحيف اللفظ إزاء تصحيف المعنى[4] .

● أثر التصحيف في الفقه الإسلامي :

للتصحيف آثار متعددة في شتى المعارف ، ومن ذلك أثره في استدلال الفقهاء بالنص المصحف ، ومن ذلك تصحيف "مسح رأس اليتيم" إلى "المتيمم" وتصحيف "أصليت ركعتين قبل أن تجلس" إلى "قبل أن تجيء" .

---

(1) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث ص298 ، 299 .

(2) الأعظمي ، منهج النقد عند المحدثين ص41 .

(3) النووي ، شرح مسلم (74/12).

(4) الأباناسي ، الشذ الفياح (467/2-469) ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، مكتبة الرشد ط . 1 ، 1418هـ-1998م ، أسطيري جمال ، التصحيف ص43-51 ، الجوابي ، جهود المحدثين ص300 .

وتصحيف قول عائشة عن صلاة رسول اللـه وصومه في السفر ، وفيـه كـان يـقصر وتتم ، ويفطر وتصوم ، فصحف إلى " . . . يتم . . . ويصوم" بما يـوحي تعـدد الأحـوال منه صلى اللـه عليه وسلم .

وكذا تصحيف حديث صلاة أُبّي للتراويح : "عشرين ليلة" إلى "عشرين ركعة" ، ومن ذلك حديث العقيقة ، وفيه : "يحلـق رأسـه ويسـمى" فصـحفت إلى "ويـدمى" وشرح راوي الحديث كيفية الإدماء!![1].

- نماذج من الروايات المصحفة :

ومما ذكره الخطابي في إصلاح غلط المحدثين تصحيف "إن حِيضتك ليست في يـدك" إلى "حَيْضتك" بفتح الحاء ثم قال : والصواب حِيضتك ، مكسورة الحاء .

وكذا دعاء دخول الخلاء ، وفيه : "أعوذ بك من الخُبُث والخبائث" ويـروى مصـحفًا "الخُبْث" بسكون الباء ، قال الخطابي : وإنما هو الخبث مضموم الباء ، جمع خبيث .

وكذلك تصحيف "المذْي" إلى "المذي" بالتثقيل[2].

ومن تصحيف المعنى ما قاله أعرابي : "كان رسول اللـه صلى اللـه عليه وسـلم إذا صلى نصب بين يديه شاة" أراد "عَنَزة" فصحفها إلى "عَنْـزة" بسـكون النـون ، ثـم جـاء بالحديث بالمعنى[3]!!

2- الإدراج : المدرج من فنون الحديث التي تهتم بالتفرقـة بـين نـص الحـديث النبـوي الشريف وما ألحق به على سبيل الخطأ والوهم من الرواة ، ويحتـاج الناقـد عنـد دراسته للإدراج أن يفرق بـين زيـادة ينفـرد بهـا بعـض الثقـات ، وبـين الزيـادات المدرجة .

---

(1) انظر التصحيف وأثره لأسطيري جمال ص227-305 .

(2) الخطابي ، إصلاح غلط المحدثين ص16-20 ، تحقيق صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلميـة ، ط . 1 ، 1413هـ-1993م .

(3) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص148 ، 149 .

تعريفه : والإدراج في اللغة : من أدرج الشيء في الشيء : أدخله فيه وضمنه إياه[1] .

وفي الاصطلاح : "الحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه"[2] ، وقال النووي: "أن يذكر الراوي عقيبه ـ الحديث ـ كلامًا لنفسه أو لغيره ، فيرويه مـن بعـده متصـلاً ، فيتوهم أنه من الحديث"[3] .

- أسباب الإدراج :

فرق بين تعمد الزيادة في متن الحديث الشريف وبـين الخطـأ في نسـبة الزيـادة إلى ذلك المتن ، فالأول ضرب من ضروب الوضع الذي لا يحل ، ولا يـجــوز فعلـه ، والثـاني لون من ألوان الوهم والخطأ ، وهو محل حديثنا .

فأصل الإدراج محاولة من بعـض رواة الحـديث القيـام بـدور البيـان والشرح لمـراد النبي صلى اللـه عليه وسلم إما شرحًـا لغريبـه ، أو لبيـان حكمـه ، أو تفسـيرًا وشرحًـا لبعض أجزائه ، ثم تحذف أداة التفسير على يد راوٍ آخر من باب الاختصار المخل ، قال ابن حجر : "فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل ، فيجيء من بعده فيرويه مدمجًا من غير تفصيل"[4] .

- أقسام الإدراج في متن الحديث الشريف :

إذا كان الإدراج ناشئًا عن وهم بعض الرواة ووصلهم كـلام الـراوي بحـديث النبـي صلى اللـه عليه وسلم ؛ فإن ذلك اللفظ المدرج قد يكون :

أ- أول الكلام : ومن أمثلة ذلك حديث أبي هريرة مرفوعًا : "أسبغوا الوضـوء ، ويـل للأعقاب من النار" ، فَوَهَّم الخطيبُ عمـرو بـن الهيـثم القطعـي ، وشـبابة بـن سـوار الفزاري لروايتهما ذلك الحديث ثـم قـال : "قولـه : أسـبغوا الوضـوء" كـلام أبي هريـرة وقوله : "ويل للأعقاب من النار" كلام النبي صلى اللـه عليه وسلم[5] .

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب مادة (د ر ج).

(2) ابن حجر ، نزهة النظر ص46.

(3) النووي ، التقريب ص38 .

(4) ابن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح (829/2) ، تحقيق ربيع المـدخلي ، المجلـس العلمـي لإحياء التراث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(5) الخطيب ، الفصل للوصل المدرج (158/1-160) ، تحقيق محمد بن مطر الزهراني ، دار الهجرة ط . 1 ، 1418هـ-1997م .

ب ـ وسط الكلام : ومن أمثلة ذلك ما رواه الدارقطني في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم : "من مس ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ" .

ثم قال : "ذكر الأنثيين والرفغ وهم ، والمحفوظ أنه من قول عروة ، كذلك رواه الثقات"[1].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم : "سألت أبي عن حديث رواه الوليد عن الأوزاعي ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من فاتته صلاة العصر ، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، فكأنما وتر أهله وماله" ، قال أبو حاتم : "التفسير من قول نافع"[2].

جـ- آخر الكلام : وهذا أكثر أنواع الإدراج ، ومن ذلك قال ابن أبي حاتم : "سألت أبي عن حديث رواه بقية ، عن أبي وهب الأسدي ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلب ؛ فإن اشتراه مشترٍ فإن صاحب السلعة بالخيار إذا دخل المصر ما بينه وبين نصف النهار" ، قال أبو حاتم : "ليس في شيء من الحديث : إذا دخل المصر فإن صاحبه بالخيار ما بينه وبين نصف النهار"[3].

ومن ذلك رواية إبراهيم بن طهمان عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا استيقظ أحدكم من منامه ، فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما في الإناء ، فإنه لا يدري أين باتت يده ، ثم ليغترف بيمينه من إنائه ، ثم ليصب على شماله ، فليغسل مقعدته" .

قال أبو حاتم : ينبغي أن يكون : "ثم ليغترف بيمينه" إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان ، فإنه كل يصل كلامه بالحديث ، فلا يميزه المستمع"[4].

---

(1) الدارقطني ، السنن (148/1 رقم 10).

(2) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (149/1 ، 150 ، رقم 419).

(3) المصدر السابق ، (393/1 رقم 1177).

(4) المصدر السابق (65/1 رقم 170).

● علامات الإدراج :

للتعرف على موضع الإدراج من الحديث النبوي الشريف علامات ، غير أنه لا يضطلع بهذا إلا من عرف أسلوب النبي صلى اللـه عليه وسلم ومقاصده ، وتشبع بهديه فصار وكأنه يحيا معه ، ومن هذه العلامات :

أ- استحالة نسبة القول إلى النبي صلى اللـه عليه وسلم ، كحديث تمنى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم الرق لولا الجهاد وبر الأم ، والرق منافٍ لمقام النبوة ، كما أن أمه ماتت في طفولته .

ب- مخالفة الرواية لروايات الثقات التي تخلو من الإدراج ، ويتضح فيها التفسير من أحد الرواة .

جـ- نص أئمة الحديث على ذلك .

● حكمه : اختلفت عبارات المحدثين والباحثين في حكم الإدراج ، فبينما قال ابن الصلاح : "لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور"[1] ، وكذا قال النووي : "كل الإدراج بأقسامه حرام"[2].

فإن السيوطي يستثنى تفسير الغريب[3] ، ويعده الصغاني إن كان "من تفسير الألفاظ لا يحرم ، وإدراج ما هو من غيرها مما فيه حكم شرعي ، وإيهام أنه مرفوع هو الذي لا يجوز"[4].

ويعده أبو شهبة إن وقع على طريق الخطأ النادر فلا بأس ، أما إذا كثر خطأ الراوي ؛ فإن ذلك يعد طعنًا في ضبطه وإتقانه"[5].

وخلاصة ذلك أن الذي يحرم هو إيهام الراوي وتعمده لإدراج ألفاظه بين ثنايا كلام النبي صلى اللـه عليه وسلم دون تمييز أو فصل بينهما ، باستخدام ألفاظ الشرح والتفسير ، أما تفسير الراوي وتوضيحه لمبهم لفظ أو غامض معنى ، وهو يفصل قوله من قول النبي صلى اللـه عليه وسلم فهو في ذلك مأجور غير مأزور .

---

(1) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص 98 .

(2) النووي ، التقريب ص38 .

(3) السيوطي ، تدريب الراوي (274/1) ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، 1414هـ - 1993م .

(4) الصنعاني ، توضيح الأفكار (66/2).

(5) أبو شهبة ، الوسيط في علوم الحديث ص314 ، 315 ، عالم المعرفة ط . 1 ، 1403هـ-1983م .

3- زيادة الثقة : من القضايا ذات الأهمية في نقد الحديث الشريف وبيان قبوله ورده قضية زيادة الثقة ؛ وذلك لخطورة إصدار حكم عام أو رأى جامد في هذه المسألة.

إن الراوي الثقة بشر ، وإن كان كثيرًا ما يصيب ، إلا أنه قد يخطئ ولا يستحيل الوهم في حقه ، فمصادرة أحواله المختلفة بحكم قاطع جامد ليس من الواقع العلمي ، فعلم الحديث علم إنساني يرتبط بذاكرة إنسانية ، ومستوى ضبط قابل للتغير بحسب الأحوال المتعددة التي يمر بها الراوي ، فلا ينبغي معالجة الأمر وفق قالب واحد .

وليست هذه دعوى للفوضى العلمية ، ولا التحلل من الضوابط والأطر ، وإنما محاولة صادقة لوصف ذلك الراوي الثقة الذي تختلف أحواله وأمزجته ، واتزانه وانضباطه ، وتركيزه وحدة تذكره من آن لآخر ؛ لذا يجب أن توزن مروياته ، كل على حدة ، لنتعرف : متى ضبط؟ ومتى اختل ضبطه ، ومتى أصاب ومتى أخطأ؟

فقد يزيد الثقة في المتن ما ليس منه ، فيزيد الشريعة حكمًا ليس منها ، وتقوي زيادته رأيًا أو بدعة لم تجد من مقومات الظهور غير هذه الزيادة غير الثابتة .

● تعريفها :

والمراد بزيادة الثقة رواية حافظان ثقتان عدلان حديثًا واحدًا عن شيخهما ، وفي رواية أحدهما زيادة لا يرويها الآخر[1] .

وفي ذلك التعريف تقييد بكون الزيادة تأتي من حافظ ثقة ؛ إذ لا مجال هنا لزيادة الضعيف الذي يحكم على زيادته بالنكارة إن تفرد بها .

● تفاوت الثقات :

من المعلوم أن من تقبل رواياتهم ليسوا في درجة واحدة من حيث القبول والرضا ؛ بل تتفاوت درجاتهم وتتباين حالاتهم بين ثقة وأوثق ، وكبير قدر وأكبر ، والثقات أنفسهم يخضعون لمقارنات داخلية ؛ إذ قد تتعارض مروياتهم ،

---

(1) الخطيب ، الكفاية ص600 .

فعندئذ يقول طاهر الجزائري : "ثم إن كل واحد من العدالة والضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا"[1] ، وقسم ابن حجر الرواة إلى اثني عشرة درجة[2].

وإذا كان هذا التفاوت بين عموم الرواة ؛ فإن الحفاظ أنفسهم ـ وهم أهل النقد وجهابذته ـ يتفاوتون فيما بينهم دقة وإتقانًا ، يقول حماد بن سلمة الحافظ : "ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة ، فإن خالفني شعبة في شيء تركته"[3].

وقال شعبة : "سفيان أحفظ مني ، ما أفادني شيئًا عن رجل إلا وجدته كما أفادني"[4].

ومع تفاوت الثقات يظل الحفاظ ، وإن كانوا في أعلى مراتب الإتقان ، عرضة للوهم والخطأ ، قال مسلم : "فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ، وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل ، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"[5].

● أسباب زيادة الثقة :

إن اختلاف الروايات زيادة ونقصًا مع اتحاد المصدر ، ومع المعرفة بصفة التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث كان أفصح العرب ، وكان صلى الله عليه وسلم يعيد القول مرة بعد أخرى حتى يعي الحاضر ويغلق باب اللبس ، والصحابة بين يديه كأن على رءوسهم الطير مع حسن استماع وجودة فهم وحدة حفظ "إلا أن هذا لا يمنع من وجود التفاوت بين الحاضرين في درجات التلقي وحدة الاسترجاع ودقة الفهم"[6] ، وذلك التفاوت أحرى أن يكون في مجالس المحدثين الذين هم أقل قدرًا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدنى هيبة من هيبته .

وينشأ عن ذلك التفاوت اختلاف في النقل ، وتصرف في المعنى ، وحفظ بعض الحديث دون بعض ، وإتقانه تامًّا غير منقوص عند البعض .

---

(1) الجزائري ، توجيه النظر ص30 ، دار الباز .

(2) ابن حجر ، تقريب التهذيب (75-73/1) ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ط . 3 ، 1411هـ.

(3) المزي ، تهذيب الكمال (344/4).

(4) ابن عدي ، الكامل (85/1).

(5) مسلم ، التمييز ص170 .

(6) محمد رأفت سعيد ، زيادة الثقة ص18 ، دار المنار ، دون تاريخ .

ويؤيد ذلك أن الزبير سمع رجلاً يحدث عن رسول الله ، وصدقه فيما قال ولكنه أرشده إلى أنه جاء في آخر الحديث ورسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يحدث عن أهل الكتاب[1].

ومن ذلك ما جاء عن رافع بن خديج في كراء الأرض[2] ، وقيام عمران ابن حصين قبل تمام سماع رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

● حكم زيادة الثقة :

عولجت قضية زيادة الثقة معالجات مختلفة ، وككل قضية لها طرفان مصحوبان بحماسة شديدة ، كثيرًا ما تجانب الموضوعية ، وتحيد عن الجادة .

فقد قبل الزيادة مطلقًا ابن حزم[4] ، والغزالي[5] ، وإمام الحرمين[6] ، وابن قدامة المقدسي[7] ، وتأثر بهم من المحدثين ابن حبان والنووي[8] ، وتردد في ذلك الخطيب[9] ، وابن الجوزي[10] .

وعلى نقيض ذلك يقف الحاكم رحمه الله ناسبًا رد جمهور المحدثين لتلك الزيادة ، وأن القول فيها قول الجمهور الذين لم يأتوا بالزيادة[11] .

ولكن الصواب في ذلك ما عليه جمهور المحدثين من أن لكل رواية معاييرها الخاصة للحكم عليها ، فلا يطلق القبول ، ولا الرد ، وإنما ينظر إلى القرائن

---

(1) الخطيب ، الكفاية ص426 .

(2) البخاري ، كتاب الإجارة (540/4) ، ومسلم ، كتاب البيوع (1180/3).

(3) الخطيب ، الكفاية ص427 .

(4) ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام (90،91/2)، مطبعة السعادة ط . 1، 1345هـ .

(5) الغزالي ، المستصفى (168/1).

(6) الجويني ، البرهان (662/1 رقم 608) ، تحقيق دكتور عبد العظيم الديب ، ط . 1 ، 1399هـ ، نفقة الشيخ خليفة بن حمد ، قطر .

(7) ابن قدامة ، روضة الناظر ص63 .

(8) ابن حجر ، النكت ص687 ، 688 ، تحقيق ربيع المدخلي ، دار الراية ط . 4 ، 1417هـ والسخاوي ، فتح المغيث (246/1).

(9) الخطيب ، الكفاية ص411 ، 424-428 .

(10) الذهبي ، تنقيح التحقيق ، مسألة رقم 37 .

(11) الحاكم ، المدخل إلى الإكليل ص47 .

المحتفة بالمتن ، ثم يصدر الناقد حكمه ، وبذلك قال الشافعي ، وهو صنيع أحمد والبخاري ومسلم ، وكذا جاء عن أبي زرعة والترمذي وابن خزيمة ، والدارقطني وابن عبد البر ، وابن تيمية ، والذهبي ، وابن رجب ، وابن حجر ، وابن عبد الهادي وغيرهم[1] .

- نماذج نقد المحدثين لزيادة الثقة :

عملية اعتبار الروايات في الباب الواحد توقف الناقد على كثير من أوهامه ، ورب كلمة زائدة في المتن تضيق واسعًا أو تعمم خاصًّا أو ترجح منسوخًا ، ولربما أضافت حكمًا جديدًا ، لذلك ترصد نقاد المحدثين المتون مميزين صحيحها من سقيمها ، وأصيلها من الزائد عليها .

ومن ذلك ما روى من حديث أم سلمة : "أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة" ، قال مسلم : "وهذا الخبر وهم . . . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة ، وتلك سنة رسول الله ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه الصبح يوم النحر بمكة ، وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة ، هذا خبر محال"[2] .

وقد قال يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي الصواب : توافي فقط[3] .

ومن ذلك حديث ماعز ، وفيه : "جيء بماعز إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو متكئ على وسادة على يساره" فحدث به الخلال يحيى بن معين فتعجب من ذلك يحيى ابن معين ثم قال : "ما سمعت قط على يساره"[4] .

وقد يقبل المحدثون الزيادة إن ثبت صوابها ، ومن ذلك قبول زيادة الإمام مالك في حديث صدقة الفطر "من المسلمين"[5] ، وقبول زيادة بندار والحسن

---

(1) انظر تفصيل ذلك في المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج ، حسن فوزي ص532-548 .

(2) مسلم ، التمييز ص186 .

(3) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري [2/ق93-أ].

(4) المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ص99 .

(5) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص240.

ابن مكرم في حديث أفضل الأعمال ، وفيه ذكر الصلاة فزادا : "أول الوقت" فقبل الحاكم الزيادة لأنهما : ثقتان فقيهان[1].

4- الاضطراب : الاضطراب لون من ألوان الوهم في أداء الحديث الشريف ، وهو علة تقوى عند الناقد رد الحديث ، وذلك لما فيه من تناقض وتنافٍ بين طرفين لا يمكن اجتماعهما .

● تعريفه :

المضطرب اسم فاعل من اضطرب ، يقال : اضطرب الأمر : اختل ، واضطرب الموج : ضرب بعضه بعضًا[2].

وفي الاصطلاح : "الذي تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له"[3].

● شروط تحقق الاضطراب :

ليس كل حديث اختلفت الرواية فيه مضطربًا عند المحدثين ، وإنما يتعلق ذلك بالحديث إذا تحقق فيه شرطان :

1- تساوي الروايتان في القوة ، فلا نجد مرجحًا لإحداهما على الأخرى ، فإن ترجحت إحداهما بكثرة عدد الرواة أو إتقانهم أو ملازمتهم للشيخ ـ مخرج الحديث ـ أو غير ذلك ، اعتمدت الرواية الراجحة ، وعدت الرواية المرجوحة من قبيل الشاذ .

2- عدم إمكان الجمع بين الروايتين ، بحيث لا يمكن أن تكون الروايتان تقصدان معنى واحدًا[4] ، فإن تعذر الترجيح أو الجمع وسمت هاتان الروايتان بالاضطراب ، وسقط الاحتجاج بكل منهما ؛ إذ لا مسوغ للقول بإحداهما دون الأخرى .

---

(1) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص130.

(2) ابن منظور ، اللسان مادة (ضرب).

(3) الأباناسي ، الشذ الفياح (212/1).

(4) ابن دقيق العيد ، الاقتراح ص222 ، تحقيق عامر صبري ، دار البشائر ط . 1 ، 1417هـ-1996م ، والأباناسي ، الشذ الفياح (212/1).

● حكم الحديث المضطرب :

الحديث المضطرب يشعر بضعف الراوي من جهة الضبط ، وهو موجب لضعف الحديث ، ولكن إن كان لفظ الأحاديث المضطربة متقاربًا ، فإن ذلك أخف حالاً [1] .

● أمثلة الأحاديث المضطربة :

من الأمثلة الواضحة على ذلك حديث فاطمة بنت قيس الذي رواه الترمذي بلفظ : "إن في المال لحقًّا سوى الزكاة"[2] ، ورواه ابن ماجه بلفظ "ليس في المال حق سوى الزكاة"[3] .

قال العراقي : "هذا اضطراب لا يحتمل التأويل"[4] .

على أن استخدام الاضطراب عند المحدثين أوسع من ذلك المعنى الاصطلاحي ، فقد يستخدمه المحدثون للدلالة على الوهم والخطأ ، فيطلقون الاضطراب على إبدال متن بمتن آخر .

ومنه ما رواه ابن أبي حاتم قال : سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : "كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار" ، فسمعت أبي يقول : "هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو أكل النبي صلى الله عليه وسلم كتفًا ولم يتوض . . . ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه"[5] .

5- القلب : إذا كانت المباحث الحديثية تزداد عمقًا وتقل بحسب احتياج النقاد لها ؛
فإن التهميش المتعمد لبعض هذه المباحث دليل على عدم الحاجة الماسة إلى ذلك المبحث ، وإذا كانت محاولات قلب الروايات المتعمد قد تيقظ لها النقاد ، وكذا تتبعوا الروايات المقلوبة على الوهم ؛ ولذلك قل الاعتناء بهذا الفن من علوم الحديث لقلة حدوث ذلك .

---

(1) الأباناسي ، الشذ الفياح (212/1).

(2) الترمذي ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء إن في المال حقًّا سوى الزكاة (ح596).

(3) ابن ماجه ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته ليس بكنز (ح1779).

(4) السيوطي ، تدريب الراوي (266/1).

(5) ابن أبي حاتم ، علل الرازي (171/1 رقم 489).

● تعريفه :

القلب لغة : "التحويل ، وقلبه يقلبه : حوله عن وجهه . . . وقلب الشيء حوله ظهرًا لبطن"[1].

وفي الاصطلاح : قال دكتور نور الدين عتر : "الحديث المقلوب الذي أبدل فيه راويه شيئًا بآخر ، في السند أو المتن ، سهوًا أو عمدًا"[2] ، والقلب يدخل في السند والمتن كليهما ، ويخضع لعوامل متعددة .

● أسباب القلب :

ويرى دكتور الجوابي أن القلب يحدث لسببين :

أ- الوهم والخطأ الناشئ عن تحول الحفظ أو النظر ، وهو ما يسمى بالعامل النظري .

ب- العامل الإرادي ، وله صورتان :

1- الرغبة في الإغراب في الرواية ، وهو ما يدفع الراوي إلى ادعاء ما ليس عند غيره ؛ ليقبل الرواة عليه .

2- الرغبة في امتحان الرواة والشيوخ لمعرفة تثبتهم في الرواية[3].

● أمثلة القلب :

ومن أمثلة النوع الأول ما روي من حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، وفيه : "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"[4] ، ولكن هذه الرواية قد امتدت إليها يد القلب ، فجاءت الرواية : "حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"[5].

ومنه كذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه : "بت عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . " الحديث ، وفيه : "فقمت عن يمينه ، فأخذني فجعلني عن يساره" .

---

(1) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط مادة (قلب).

(2) عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ص435 ، دار الفكر ط . 1 ، 1410هـ-1981م .

(3) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ، ص316 .

(4) البخاري ، كتاب الأذان ، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة (ح620) ، وكتاب الزكاة ، باب الصدقة باليمين (ح1334)..

(5) مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة (ح1712).

قال مسلم : "هذا خبر غلط غير محفوظ ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوله حتى أقامه عن يمينه"[1].

ومن أمثلة النوع الثاني ، ما أخبر به حماد بن سلمة : "كنت أقلب على ثابت البناني في حديث ، وكانوا يقولون : القصاص لا يحفظون"[2].

وقول يحيى بن سعيد القطان : "قدمت الكوفة ، وبها ابن عجلان ، وبها من يطلب الحديث مليح بن وكيع وحفص بن غياث . . . قلنا : نأتي ابن عجلان فقال يوسف بن خالد : نقلب على الشيخ حديثه ، ننظر فهمه"[3].

وهكذا كان القلب المتعمد ، والقلب الناشئ عن الوهم والخطأ من مضعفات الرواية ، وقد تنبه له العلماء ، وعملوا على تنقية الحديث الشريف من تلك الأوهام .

6- الحديث المعلل : علم العلل من أخصب الميادين التي برع فيها أئمة النقد من المحدثين ؛ ذلك أن هذا العلم ليس متيسرًا إلا لمن تضلع من علوم الحديث كافة ، واختلطت الآثار بلحمه ودمه ، وصار الرواة كجيرانه يعرف رواياتهم وشيوخهم ، ومذاهبهم واعتقاداتهم ، وسلامتهم وتخليطهم ، وضبطهم ووهمهم .

- تعريفه :

في اللغة : العلة بالكسر : المرض ، عل يعتل واعتل ، وأعله الله تعالى : فهو معل وعليل[4].

وفي الاصطلاح : قال ابن الصلاح : "المعلول هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها"[5].

---

(1) مسلم ، التمييز ص183-185 .

(2) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (71/1).

(3) ابن رجب ، وشرح علل الترمذي (ص99).

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، والفيروزآبادي ، القاموس المحيط مادة (علل).

(5) ابن جحر ، النكت على كتاب ابن صلاح (710/2).

وقال العراقي : "العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة ، طرأت على الحديث فأثرت فيه"[1].

● أهمية ذلك العلم :

بالرغم من أن علم العلل فرع من علوم الحديث وقسم من أقسامه إلا أن المحدثين يولون ذلك العلم أهمية كبيرة ويقدمونه على غيره من الفنون ، يقول عبد الرحمن بن مهدي : "لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثًا ليس عندي"[2].

ويقول الشافعي : "ما من كتاب بعد كتاب الله أنفع من موطأ مالك ، ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث"[3].

ويصف ابن تيمية علم العلل بقوله : "وهو من أشرف علومهم ، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه ، وغلطه فيه عرف"[4].

والمتابعة اللصيقة والمستمرة أداة هذا العلم ، والوصول إلى نتائج صائبة فيه ليست بالسهولة بمكان ، وهي تعتمد على معارف متنوعة كما قال دكتور همام سعيد : "وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل ؛ لأن الجرح والتعديل ينتهي بكلمة أو سطر . . . أما الذي معنا ؛ فإنه يواكب الثقة في حله وترحاله ، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ، ومتى ضبط ومتى نسي ، وكيف تحمل ، وكيف أدى"[5].

وإذا كانت كتب الجرح والتعديل قد تكفلت ببيان الجوانب الجلية الواضحة لأخطاء الرواة وأوهامهم ؛ فإن علم العلل يتتبع ذلك الجانب الخفي ، وهو الجانب الأهم ؛ إذ غالب الأحاديث التي ترد لأسباب ظاهرة قد عرفت من قبل ، وتجنبها المحدثون ولم تعد تمثل خطورة على السنة النبوية ، وإنما الشأن في الكشف عن الضعف الخفي والوهم الغير متوقع .

---

(1) السخاوي ، فتح المغيث (224/1).

(2) الخطيب ، الجامع (354/2).

(3) المصدر السابق (344/2).

(4) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (352/13).

(5) همام سعيد ، العلل في الحديث ص23 .

فأهمية علم العلل أنه خروج من حيز الأحكام الجزئية إلى الأحكام الكلية ، وعدم الاكتفاء بالنظر والتفتيش في أحاديث الضعفاء ومروياتهم ؛ بل النظر كذلك إلى مرويات الثقات ؛ إذ هم بشر يصيبون وقد يخطئون .

● دقة هذا العلم وندرة المشتغلين به :

علم العلل لا يرقى سلمه إلا الأكابر من العلماء المبرزين في فنون الحديث قاطبة ، وما كان علم العلل بهذه الأهمية إلا لصعوبته ودقته ، وعظم الوسائل المؤدية إليه ، حتى إن القائم به قد يعجز عن بيان سبب التعليل ، وقد عبر عن ذلك أئمة الحديث .

قال عبد الرحمن بن مهدي : "معرفة الحديث إلهام ، لو قلت للعالم بعلل الحديث : من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة ، وكم من شخص لا يهتدي لذلك"[1].

ويقول ابن رجب : "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم الحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص ، يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحضره ، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة"[2].

ويؤكد ابن كثير رحمه الله ذلك قائلاً : "فن خفي على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل"[3].

ولدقة ذلك العلم وحاجته إلى أصحاب الهمم العالية مع القدرات المرتفعة ، وتسخير المهارات المتنوعة لم يرق سلمه كل من اشتغل بالرواية وحضر مجالس الحديث ، ولكن من وصل من ذلك العلم للغاية وبلغ الكمال في دقائقه وأسراره ،

---

(1) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (9/1).

(2) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص390 ، 391 .

(3) ابن كثير ، اختصار علوم الحديث ص89 ، 90 ، تحقيق أحمد شاكر ، مؤسسة الكتب الثقافية ط . 3 ، 1408هـ .

وغوامضه وخفاياه ولذلك قال أبو زرعة لأبي حاتم : "قل من يفهم هذا ، ما أعز هـذا ، إذا رفعت هذا من واحد أو اثنين ، فما أقل من تجد من يحسن هذا"[1].

وبكل حال فالنقاد العالمون بالعلل أفراد قليلون ، ولا يتهيـأ ذلـك لكـل مـن مـارس ذلك العلم واشتغل بتخريج الأحاديث أو روايتها ، وإنما دون ذلك جهـد جهيـد وإفنـاء الأعمار الطوال ، والتضحية بكل ما يشغل عن العلم ، ومن استعد لمثل هـذا فإنـه بـين من تصدى لذلك العلم غريب ، وكما قال النبي صلى اللـه عليه وسلم : "الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة"[2].

- كيف تدرك العلة :

الحق أنه لا يوجد سبيل محـدد لإدراك العلـة ولا قـانون مضـطرد يعـرف الباحـث بمقتضاه طرائق التعليل ؛ ذلك أن أصل ذلك العلم يخضـع لقـدرات النـاقـد الـتــي لا حصر لمداركها ، ولا حدود لمبادراتها ، وإن كان أصل معرفة العلة يعود إلى :

أ- جمع الطرق : فكلما أكثر الباحث من تتبع الأسانيد من مظانها ، كلما كان بحثـه أنضج ، وكانت نتائجه أكثر ثباتًا وأقرب إلى الصواب ، فلا ينبغي القناعـة بمـا بـين يـدي الباحث دون رجوع إلى المصادر المتنوعة التماسًا لجمع الطرق .

قال علي بن المديني : "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[3].

وقال ابن معين : "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"[4].

وكان حرص الأئمة على جمع الطرق كلها : مسندها وموقوفها ، مرسلها وموصولها ، متصلها ومنقطعها ، قال الميموني : "تعجب إليَّ أبو عبد اللـه ـ يعني أحمد بن حنبل ـ ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع ، ثم قال : ربما كـان المنقطـع أقـوى إسـنادًا وأكـبر ، قلت : بينه لي ، قال : يكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف ، ويكون المنقطع أقوى إسنادًا منه ، وهو يرفعه ثم يسنده ، وقد كتبه هو على أنه متصل"[5].

---

(1) ابن أبي حاتم ، تقدمة الجرح ص355 ، 356 .

(2) البخاري ، كتاب الرقاق ، باب رفع الأمانة (ح6017) ، ومسلم ، كتـاب فضـائل الصـحابة ، بـاب قوله : الناس كإبل مائة (ح4620).

(3) الخطيب ، الجامع (270/2).

(4) ابن شاهين ، تاريخ أسماء الضعفاء ص42 .

(5) الخطيب ، الكفاية ص395.

ب ـ الاعتبار ومعارضة الروايات : بعد أن مهد الناقد بجمعه للطرق ، بحثًا في رواتها وأسانيدها ومتونها مميزًا زيادتها من نقصانها ، مدققًا في اتحاد المعاني واختلافها تأتي العملية الشاقة التي يطلق عليها أئمة المحدثين الاعتبار .

والاعتبار عند المحدثين : هو هيئة التوصل إلى معرفة اتفاق الرواة واختلافهم ، أو تفرد بعض الرواة ، وهذا من صميم علم العلل ، يقول الشافعي : "ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل ، بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ له ، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا ووجوه سواه"[1].

ويزيد الإمام مسلم الأمر وضوحًا وهو يبين أحد أسباب التعليل للحديث وهو : "أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثًا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعين على روايته في الإسناد والمتن ، لا يختلفون فيه في معنى ، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه ، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن ، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظًا"[2].

● دلائل العلة :

أمر التعليل ورد الأحاديث ليس من السهولة بمكان ليتجرأ عليه بعض عوام المسلمين فضلاً عن عالم راسخة قدمه ، عالية همته ، وكما يحذر الناقد كل الحذر ، ويحتاط كمال الحيطة من إمرار حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يشوبه أدنى شك ، فإن غاية التيقظ وكل الانتباه لا بد أن يلازما تعليل الناقد للحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ خشية أن يرد على النبي أمرًا أو يهمل له نهيًا .

وترجع دلائل التعليل إلى قسمين ، يشير كل منهما إلى الآخر : التفرد ، والمخالفة

---

(1) الشافعي ، الرسالة ص383 رقم 1047 ، 1048 .

(2) مسلم ، التمييز ص172 .

وقد اهتم المحدثون ببيان هذه الدلائل من خلال المباحث الأربعة التالية :

1- التفرد 2- الغرابة 3- الشذوذ 4- النكارة

وإن كانت هذه المباحث الأربع ما هي إلا وجوه متعددة ، فإذا كان الشذوذ يعني المخالفة ، فإن التفرد والغرابة والنكارة جميعًا يمثلون التفرد ، وإن كانت النكارة تختص بتفرد الضعيف والتفرد برواية الثقة والغرابة برواية أحد الرواة عن الشيخ المشهور الذي اجتمع له تلاميذ دون أن يشركه في ذلك أحد .

1- الحديث الغريب : الحديث الغريب هو "الحديث الذي تفرد راويه بروايته عمن يجمع حديثه لضبطه وعدالته كالزهري وقتادة وأشباههما"[1] ، فحد الغرابة أن يجمع بين التفرد وبين اجتماع أصحاب الحديث على الراوي المتفرد عنه ، وفي ذلك يفترق مع الفرد المطلق في الشرط الثاني .

● حكمه :

الحديث الغريب لا ينبغي التنقيب عنه أو الاشتغال به ، ومن أضاع الزمان وعطل الآلة في تحصيله معرضًا عن الصحاح فذاك مغبون ؛ إذ عموم المحدثين راغب عنه ، فلو كان ثابتًا لما خفي عليهم ، وقد عابه كثير من العلماء .

قال أحمد : "شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها"[2].

وقال : "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ، فإنها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء"[3].

وقال أبو داود : "فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى ابن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه"[4].

قال مسلم : "فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم

---

(1) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص243 ، تحقيق نور الدين عتر ، دار الفكر ط . 3 ، 1404هـ-1984م .

(2) الخطيب ، الكفاية ص141 .

(3) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص249 .

(4) أبو داود ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص7 .

مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما ، على الاتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس"[1].

فالحديث الغريب لا يعمل به المحدثون ، وإن رووه فلبيان حاله ، ومعرفة إسناده حتى لا يقلب أحدهم ذلك الحديث ليأتي له بإسناد آخر ، لينفقه على صغار الرواة .

وقد كان يحيى بن معين متيقظًا لذلك فقد شرع يكتب صحيفة كلها غرائب وموضوعات فأنكر عليه أحمد ذلك فقال يحيى : "أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه ، فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء إنسان بعده ، فيجعل بدل أبان ثابتًا ، ويرويها عن معمر عن أنس فأقول له : كذبت"[2].

2- الحديث الفرد : التفرد مظنة الخطأ ، خاصة والأمر المتفرد به ليس سرًّا يتخافت به ، ولا حكرًا على طائفة دون أخرى ، كما أنه ليس مما يرغب عنه أو يزهد فيه ؛ بل إن مادته من أجل ما يتعلق به الإنسان ، وذلك لاتصالها بروح التشريع والبيان عن الله عز وجل مراده إلى الخلق .

كما أنه متعلق بشخص الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم الذي امتلأت القلوب بمحبته ، واشتاقت إلى زيارة قبره ، وتنسمت الرياحين عند سماع حديثه ، وارتقت إلى سماوات العزة وهي ترفع لواءه وتسير على دربه .

● حكمه :

الحديث الفرد مصدوف عنه ، وتفرد الراوي بما لا يتابع عليه من العلل القادحة في الحديث ، قال ابن رجب : "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين ، فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ، وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه،

---

(1) مسلم ، مقدمة الصحيح (5/1 ، 6).

(2) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص84 .

يجعلون ذلك علة فيه ، اللـهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار"[1].

ونقاد الحديث قد أولوا مسألة التفرد عناية فائقة لما لها من "علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث ، فهو أحد وسائل الكشف عما يكمن في الأحاديث من أوهام وأخطاء ، فمن ثَمَّ أولاه المحدثون عناية بالغة ، واهتموا به اهتمامًا خاصًّا فأفردوه بالتصنيف ، فمن هذه المصنفات كتاب الأفراد ، وغرائب مالك ، والفوائد المنتخبة للإمام الدارقطني ، ومنها كتاب المعجم الأوسط والمعجم الصغير ، كلاهما للطبراني ، والمسند المعلل للإمام البزار وحلية الأولياء لأبي نعيم والتاريخ الكبير للإمام البخاري والكامل لابن عدي ، والضعفاء للعقيلي وغيرها كثير"[2].

ولكن ينبغي التنبه إلى أن التفرد وحده ليس سببًا في إعلال الحديث ، ولكن يجتمع مع ذلك التفرد من القرائن ما ينضم إليه مؤكدًا خطأ الراوي أو صوابه .

فالتفرد في الطبقات المتقدمة ـ طبقة الصحابة وكبار التابعين ـ مقبول محتج به مادام التابعي ثقة لم يخالف في ذلك من هو أوثق منه ، وخير مثال على ذلك حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في النية ، والذي صدر به الإمام البخاري صحيحه .

"وأما إن كان التفرد في الطبقات المتأخرة التي من شأنها التعدد والشهرة ، لا سيما فيما يخص المراكز الحديثية التي يشترك في سماع أحاديثها وحفظها ورواياتها عنهم جماعة كبيرة ، فذلك أمر يأخذه النقاد بعين الاعتبار"[3].

فحينما يعمل النقاد رواية أحد الثقات بالتفرد ينبغي إدراك أن هؤلاء الأئمة يعلمون جيدًا قبول زيادة الثقات إجمالاً ، ولكن ليس مطلقًا .

3- الحديث المنكر : تعريفه : المنكر في اللغة : من نكر الأمر نكيرًا ، وأنكره إنكارًا ونكرًا : جهله[4] ، ويكون معنى المنكر المجهول غير المعروف .

---

(1) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص208 .

(2) المليباري ، الموازنة ص16 ، 17 .

(3) المليباري ، نظرات في علوم الحديث ص237 .

(4) ابن منظور ، اللسان ، مادة (نكر).

وفي الاصطلاح : استقر تعريف المتأخرين من المحدثين أن المنكر ما رواه ضعيف مخالفًا فيه الثقات[1].

وإن كان ذلك الاصطلاح قد تعارف عليه القوم ، فلعله تأثر بمحاولة ابن الصلاح رحمه الله من شرح مدلولات ألفاظ المحدثين ، ومحاولة التفرقة بين كل مصطلح وآخر ، خشية الالتباس على طلاب الحديث ، إلا أن الواقع العلمي للمحدثين لا يعرف ذلك الفصل الكامل ، أو تلك التعريفات الجامعة المانعة ، وإنما كثيرًا ما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على التفرد أو الشذوذ ، وكذا يستعير المحدثون تلك المصطلحات الأربعة فيما بينهم للدلالة على الشيء نفسه ، إذ اللغة تحتمل ذلك .

قال مسلم : "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها"[2].

قال الأبناسي : "بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ، ولا من وجه آخر"[3].

ومثال ذلك : ما رواه أبو داود من حديث أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ" ، وفيه : "إنما الوضوء على من نام مضطجعًا" .

قال أبو داود : قوله : "الوضوء على من نام مضطجعًا" هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ، لم يذكروا شيئًا من هذا[4].

وكذا روى النسائي حديث أبي الأحوص ، عن سماك عن القاسم ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة بن نيار : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اشربوا في الظروف ولا تسكروا" .

---

(1) ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح (675/2).

(2) مسلم ، مقدمة الصحيح مع شرح النووي (56/1 ، 57).

(3) الأبناسي ، الشذ الفياح (185/1).

(4) أبو داود ، السنن ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من النوم (248/1).

قال النسائي : "هذا حديث منكر غلط فيه أبـو الأحـوص ، لا نعلـم أن أحـدًا تابعـه عليه من أصحاب سماك بن حرب"[1].

4- الحديث الشاذ : تعريفه : الشاذ لغة : قال ابن منظـور : "شـذ عنـه يشـذ شـذوذًا : انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ"[2].

وفي الاصطلاح : اعتبر الشافعي رحمه اللـه الشذوذ بمعنى المخالفة فقال : "ولـيس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره ، هـذا لـيس بشـاذ ، إنمـا الشـاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف ما روى الناس"[3].

والحاكم يرى الشاذ ضربًا من التفرد فيقول : "فأما الشاذ ، فإنـه حـديث يتفـرد بـه ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[4].

● حكمه :

وكلاهما يرجع إلى الخلاف : إما بالمخالفة الصريحة أو الضمنية ، وذلك مردود وغير مقبول ، وقد أوضح الإمام مسلم أن المخالفة من أهم دلائل العلة فيقول :"الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث ـ إذا هم اختلفوا فيه ـ من جهتين : أحـدهما : أن ينقل الناقل حديثًا بإسناد فينسـب رجـلاً مشـهورًا بنسـب في إسـناد خـبره ، خـلاف نسبته التي هي نسبته ، أو يسميه باسم سوى اسمه ، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم .

والجهة الأخرى : أن يروي نفر من حفاظ الناس عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد ، مجتمعين على روايـتـه فـي الإسـنـاد والمـتـن ، لا يختلفـون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمـن حـدث عنـه النفـر الـذين وصـفناهم بعينـه ، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن ، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفـاظ ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث به الجماعة من الحفـاظ دون الواحـد المنفرد إن كان حافظًا"[5].

---

(1) النسائي ، السنن ، كتاب الأشربة ، بـاب ذكـر الأخبـار التـي اعتـل بهـا مـن أبـاح شراب المسـكر (319/8).

(2) ابن منظور ، اللسان ، مادة (شذذ).

(3) الشافعي ، الرسالة ص371 رقم 1001.

(4) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص119 .

(5) مسلم ، التمييز ص171 ، 172 .

وقد صنف الدارقطني جزءًا في الأحاديث التي خولف فيها مالك على جلالته ، ورجح فيه روايات غير مالك ، مع إمامته في الحديث والفقه ، ولكن دلالة المخالفة تقوي احتمال الخطأ خاصة إن كانوا أكثر عددًا وأكثر ضبطًا .

مثال ذلك ، ما روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة : "كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ، يوتر منها بواحدة ، وإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن ، فيصلي ركعتين خفيفتين" .

فانتقده الدارقطني لأن جماعة من الحفاظ خالفوه و"رووه عن الزهري ، عن عروة عن عائشة ، فذكروا أنه كان يركعهما قبل الاضطجاع على شقه الأيمن ، وقبل إتيان المؤذن وزادوا في الحديث ألفاظًا لم يأت بها ، منها أنه كان يسجد في صلاته بالليل قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية قبل أن يرفع رأسه"[1].

● نقد معنى الحديث

لا يخلو عصر من العصور إلا وللسنة أعداء متربصون بها ، يريدون النيل منها ، والاستهزاء بأهلها ، وقد دفع ذلك أئمة السنة للرد عليهم ، ومواجهة أراجيفهم وأباطيلهم .

ومن ذلك اتهام المحدثين بعدم الاهتمام بنقد المعنى ، وقصور اهتمام النقاد على النقد الخارجي ، وإن كان المحدثون قد اعتنوا بالحديث بشقيه : الإسناد ، والمتن ، وتمثل ذلك النقد للمعنى فيما قام به فقهاء المحدثين ونقادهم من نقد داخلي عميق اكتشف من خلاله المحدثون ظلمات الوضع ، وحاربوا الوضاعين .

وكذلك اهتموا بغريب الحديث وعملوا على بيانه ، خشية غياب المعنى بين المفردات التي هجرت لتباعد الأزمان .

وكذا قام المحدثون بتحليل ذلك المتن بغية استخراج فقهه وما يُستفاد منه ، وما يُستنبط من أحكامه ، واهتم النقاد ببيان أسباب ورود الحديث ، للتعرف على سبب قول ذلك المتن ، ودفع التعارض الناشئ عن عدم معرفة الظروف والملابسات التي قيل فيها ذلك الحديث .

---

(1) الدارقطني ، الأحاديث التي خولف فيها مالك ص65 ، 66 .

ولم يغفل المحدثون آثار النسخ في تغيير الأحكام وتبديلها ، وفقًا لمبدأ التدرج الذي عرفته الشريعة ، وراعت من خلاله الرفق في فطام من دان بهذا الدين عن كثير من سلوكياته بشيء من الرفق وبيد حانية .

واهتم المحدثون بدفع التعارض الظاهري بين الأحاديث ، وذلك ببيان الموقف الذي قيل فيه كل متن ، وهل يمكن الجمع بين هذه النصوص أم نصير إلى الترجيح ، وما هي المرجحات ؟

كل ذلك وغيره مباحث اهتم بها النقاد ، وعلوم بذل في تأصيلها والعمل بمقتضاها المحدثون ، فكان تشييد صرح المنهج النقدي قائمًا على أسس متينة ، ونظرة شاملة ، لا تميل إلى شق دون آخر ، ومن العلوم التي اهتم بها المحدثون في نقدهم لمتن الحديث الشريف :

1- غريب الحديث : تعريفه : قال ابن منظور : الغريب : الغامض من الكلام ، وقال الفيروزآبادي : غَرُب : غمض وخفى[1].

وفي الاصطلاح : قال الخطابي : "الغريب من الكلام يطلق على وجهين :

أحدهما : أن يراد به أنه بعيد المعنى غامضه ، لا يتناوله الفهم إلا بعد معاناة وفكر" .

والوجه الآخر : "أن يراد به كلام من بعدت به الدار من شواذ قبائل العرب ، فإذا وقعت إلينا كلمة من كلامهم استغربناها ، وإنما هي كلام القوم وبيانهم"[2].

ولعل ذلك القول من الخطابي يتناسب مع عصره ، حيث الهمم مازالت عالية ، واللغة بقوة أهلها تحيا بين الحاضر والبادي ، ولكن مع تباعد الأزمان وانحسار السليقة العربية ومخالطة المعاجم ، انضم إلى قول الخطابي الاهتمام بالألفاظ التي هجرها القوم ، حتى صارت غامضة عند كثير منهم ؛ لذلك قال ابن الأثير : "فلما أعضل الداء وعز الدواء ألهم الله عز وجل جماعة من أولى المعارف والنهى وذوي البصائر والحجى ، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفًا من عنايتهم"[3].

---

(1) ابن منظور ، اللسان ، والفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (غرب).

(2) الخطابي ، غريب الحديث (70/1 ، 71).

(3) ابن الأثير ، النهاية (5/1).

● أسباب نشأة الغريب ودواعي التأليف فيه :

الرسول صلى اللـه عليه وسلم أفصح العرب ، آتاه اللـه جوامع الكلم ، وعلمه من اللسان العربي ما يجعله أبين لهجة وأقوم حجة ، ومع ذلك نشأ غريب الحديث والذي يرجع إلى :

1- خطاب الرسول صلى اللـه عليه وسلم كل قبيلة بلغتها "فكان صلى اللـه عليه وسلم يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم ، كلاًّ منهم بما يفهمون ، ويحادثهم بما يعلمون"[1].

2- أداء القبائل عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بلغاتها ، ولغات قبائلها ، فتختلف ألفاظ قبيلة عن غيرها من القبائل[2].

3- استخدام النبي صلى اللـه عليه وسلم لألفاظ وتراكيب لم يسبق إليها ، ومن ذلك قوله : "حمى الوطيس" ، "لا ينتطح فيها عنزان" ، "دمها هدر"[3].

4- بعد العهد واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس ، وتمازج الألسنة[4].

● وجوب التثبت في شرح غريب الحديث :

الحديث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم موضع كرامة واعتزاز ، إذ فيه نقل لمنابع الخير ، وبيان عن مراد الشرع ، ومع ذلك لا بد أن يقترن ذلك بشيء من الحذر والحيطة ، ولا بد أن يتثبت الناقل للخبر ، والمبين لغريبه مما يقول ، خشية الوقوع في الكذب على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وما يلحق هذا من وعيد شديد .

سئل شعبة عن لفظة من الغريب فقال : "خذوها عن الأصمعي ، فإنه أعلم بذلك منا"[5] ، وقال السخاوي : "يجب أن يتثبت في هذا الباب ويتحرى ، فقد

---

(1) ابن الأثير ، النهاية (4/1).

(2) دكتور علي نايف ، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه ، ص309 ، دار البشائر الإسلامية ، ط . 1 ، 1419هـ-1998م .

(3) الزركشي ، النكت على ابن الصلاح (2/80-83) ، تحقيق دكتور زين العابدين محمد ، دار أضواء السلف ، ط . 1 ، 1419هـ - 1998م .

(4) ابن الأثير ، النهاية (5/1) ، أبو شهبة ، الوسيط ، ص432 ، 433 .

(5) السخاوي ، فتح المغيث (51/3).

سئل الإمام أحمد ـ مع جلالته ـ عن حرف من الغريب فقال : سلوا أصحاب الغريب ، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بالظن"[1].

وكما أرشد الأئمة إلى البحث عن معاني الألفاظ عند أهل التخصص فقد ذهبوا إلى أن أفضل تفسير لتلك الألفاظ ما جاءت في رواية أخرى ، قال السيوطي : "وأجود تفسيره ما جاء مفسرًا به في رواية"[2].

● أهم ما صنف في غريب الحديث :

صنف كثير من العلماء في بيان غريب حديث رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، ولم يخل قرن إلا والمصنفات في ذلك الباب وافرة[3] ، ومن أهم هذه المصنفات :

1- غريب الحديث والآثار لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)
2- غريب الحديث لأبي محمد ابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)
3- غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت 388هـ)
4- كتاب الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت 401هـ)
5- الفائق في غريب الحديث لأبي القاسم الزمخشري (ت 438هـ)
6- المغيث في غريب الحديث لأبي موسى المديني (ت 581هـ)
7- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت 606هـ)

وهكذا أثبت المحدثون عنايتهم بنص الحديث ؛ إذ المتن هو المقصود ، وما الإسناد إلا طريق يصل منه المحدث إلى بغيته .

2- مختلف الحديث : تعريفه لغة : قال الفيروزآبادي : "اختلف ضد اتفق"[4].

وفي الاصطلاح : قال النووي : "مختلف الحديث هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما"[5].

فهذا علم يبحث في الأحاديث التي تبدو متعارضة في ظاهرها ، ليصار إلى التوفيق بينها إن أمكن ، "وذلك ببيانها من طريق التأويل ، بحمل المطلق على

---

(1) السخاوي ، فتح المغيث (51/3).
(2) السيوطي ، تدريب الراوي (186/2).
(3) ابن الأثير ، النهاية (7/1).
(4) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (خلف).
(5) النووي ، التقريب ص80 .

المقيد ، والعام على الخاص ، أو حمل التعارض على تعدد الواقعة التي ورد فيها الحديث ، وإن لم يمكن شيء من ذلك فإلى ترجيح أحد المتعارضين على الآخر ، وذلك حين تتوافر القرينة المرجحة في المتن أو السند[1] .

● أهمية ذلك العلم :

علم مختلف الحديث ذو أهمية بالغة ؛ وذلك لما يترتب عليه من آثار في فقه النصوص واستنتاج أحكامها ، "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الفقه والحديث ، الغواصون على المعاني الدقيقة"[2] .

وفي ذلك العلم معرفة للأحكام الفقهية من ناحية ، ودفاع عن السنة من مطاعن الزنادقة ومن سار على دربهم ممن يدعي التناقض في الشريعة ، والتعارض بين الأحاديث .

● أهمية التأني قبل إثبات الخلاف :

ينبغي على المشتغلين بالسنة ألا يتسرعوا في إثبات الخلاف ، فليس ذلك سبيل العلماء من النقاد الجهابذة .

قال الشافعي : "لا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا ، إنما المختلف ما لم يمض إلا بسقوط غيره ، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد ، هذا يحله ، وهذا يحرمه"[3] .

وكما ضيق رحمه الله تعالى حيز الخلاف ، فإنه يبرز أن التعارض الظاهري بين الأحاديث الصحيحة لا يلبث أن يزول إن وضع تحت الدراسة المتأنية ، يقول الشافعي : "ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم شيئًا مختلفًا فكشفناه إلا وجدنا له وجهًا يحتمل ألا يكون مختلفًا . . . "[4] .

---

(1) محمد أديب صالح ، لمحات في أصول الحديث ، ص81 ، المكتب الإسلامي ط . 6 ، 1418هـ-1997م .

(2) الأباناسي ، الشذ الفياح (471/2).

(3) الشافعي ، الرسالة (ص342 رقم 925).

(4) المصدر السابق (ص216 ، 217 رقم 587- 590).

● كلام النبي صلى اللـه عليه وسلم لا يتعارض :

قول النبي صلى اللـه عليه وسلم منزه عن التعارض أو أن يقول الشيء وضـده ، أو يحرم الشيء ويحلله ، وذلك لقوله تعالى : (وَمَا يَنطِقُ عَـنِ الْهَـوَى) (الـنجم:3) ، ومـن المحال أن يقر اللـه تعالى نبيه على خطأ أو وهـم ، بيـد أن كلامـه صـلى اللـه عليـه وسلم قد يصل إلينا بعد روايته متعارضًا ظاهرًا .

● أسباب الاختلاف الظاهري : يرجع الاختلاف الظاهري إلى :

1- ضعف أحد الحديثين : محل الخلاف ، وببيان حاله من الضعف يسقط الاختـلاف ، قال الشافعي : "وجماع هذا ألا يقبل إلا حديث ثابت ، فإن كان الحديث مجهولاً ، أو مرغوبًا عمن حمله كان كما لم يأت"[1].

2- عدم كمال التحمل : فقد "يحدث عنه الرجل الحـديث قـد أدرك جوابـه ولم يـدرك المسألة ، فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يخرج عليـه الجـواب ، ويسـن في الشيء سـنة وفـيما يخالفـه أخـرى ، فـلا يخلـص بعـض السـامعين بـين اختلاف الحالين . . . "[2].

3- العجز عن فهم السياق : فلكل حديث سياقه الذي قيل فيه ، ومناسبته التـي أخـبر به من أجلها ، وعـدم الإحاطـة بـذلك مـن أسـباب الاخـتلاف ، ومـن ذلـك ادعـاء التعارض بين حديثي : "مـن قتـل دون مالـه فـهـو شـهيد" ، و"كـن عبـد اللـه المقتول ولا تكن عبد اللـه القاتل" فالأول في مدافعة اللصـوص ، والآخـر في زمـن الفتنة واختلاط الحق بالباطل"[3].

4- تعدد وجوه الإباحة : ومن ذلك ما جاء عن النبي صلى اللـه عليه وسلم أنه "وضـأ وجهه ويديه ومسح برأسه مرة مرة" ، وروى "مرتين مرتين" وروى "ثلاثًا ثلاثـًا"[4] ، قال الشافعي : "يقال : أقل ما يجـزئ مـن الوضـوء مـرة ، وأكمـل مـا يكـون مـن الوضوء ثلاث"[5].

---

(1)الشافعي ، اختلاف الحديث ص40 .

(2) الشافعي ، الرسالة (ص213 ، 214 رقم 575- 582).

(3) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص109 .

(4) الروايات الثلاث في صحيح البخاري (311/1 رقم 157- 159).

(5) الشافعي ، اختلاف الحديث ص68 .

5- عدم العلم بالناسخ : إذ لو ثبت النسخ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ثَمَّ خلاف ، فمن ذلك حكم ادخار لحوم الأضاحي بين النهي والإباحة[1] ، وإباحة متعة النساء ثم نهيه صلى الله عليه وسلم عنها[2].

- موقف العلماء حيال اختلاف الحديث :

المحدثون حيال الأحاديث المختلفة يسلكون ذلك السبيل :

أولا : محاولة الجمع بين الحديثين ، فإن أمكن ذلك بلا تناف فالمصير إليه .

ثانيًا : إن لم يمكن الجمع بينهما وتضادت الروايتان ، فإن علم أن أحدهما كان أولاً والآخر متأخر عنه ، حملوا ذلك الاختلاف على النسخ ، وإن لم يترجح وجه للنسخ قام العلماء بالترجيح بينهما بالمرجحات المتعددة[3].

3- الناسخ والمنسوخ : تعريفه : قال الفيروزآبادي : "نسخه كمنعه : أزاله وغيره وأبطله"[4].

وفي الاصطلاح : "رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر"[5].

- أهمية العلم وصعوبته :

علم الناسخ والمنسوخ من الأهمية بمكان ، إذ هو أحد المرجحات في اختلاف الحديث ، وعليه قامت حكمة الله تعالى في تغيير الطباع بشيء من التدرج حتى تأنس ، ولم يأخذها بالشدة كي لا تنفر .

وهو مع ذلك ليس مرتقى سهلاً ، إنما هو علم العلماء الأثبات والنقاد الجهابذة "فهو علم جليل ، ذو غور وغموض ، دارت فيه الرءوس ، وتاهت في الكشف عن مكنونه النفوس"[6].

---

(1) الشافعي ، اختلاف الحديث ص208 ، 209 .

(2) البخاري ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر (ح3894) ، ومسلم ، كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة ، وبيان أنه أبيح ثم نسخ (ح2506).

(3) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص257 ، 258 ، بتصرف .

(4) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (نسخ).

(5) النووي ، التقريب ص79 .

(6) الحازمي ، الاعتبار ص44 ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي ط . 2 ، 1410هـ- 1989م .

قال الزهري : "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه"[1].

● اتفاق النسخ مع نشأة الإسلام :

الإسلام دين الفطرة السليمة ، وقد جاء إلى البشرية وهي تغوص في أعماق الجهالة الفكرية والعملية ، وقد حرص الإسلام في فطامه لتلك البشرية أن يكون ذلك بيد حانية ، وشفقة حالمة ، "فلو نزلت عليهم الشريعة جملة واحدة ما أطاقوها ، ولو صدرت التكليفات دفعة واحدة لنفروا منها ، فجاءت شيئًا فشيئًا ، حتى إذا ذاقوا بشاشة الإسلام واستأنست به قلوبهم . . . خوطبوا بالشريعة كلها ، فحرمت أشياء كانت مباحة ، وكلفوا أمورًا لم يكونوا مكلفيها من قبل"[2].

ومن أمثلة ذلك التدرج في تحريم الخمر ، وكذا إباحة زواج المتعة ثم تحريمه .

● تكامل علم الناسخ والمنسوخ مع التاريخ وعلوم الحديث الأخرى :

العالم بالناسخ والمنسوخ لا تأتي نتائجه بمعزل عن علوم الحديث وعلم التاريخ ؛ فمن شروط القول بالنسخ قوة الناسخ وصحته ، قال الذهبي : "ومن شرط الناسخ أن يكون في قوة المنسوخ"[3].

وكذلك معرفة الأوائل والأواخر ، قال الزركشي : "معرفة التاريخ المتعلق بالمتن أمر نافع في أمر الناسخ والمنسوخ"[4].

● أمارات النسخ[5] :

إذا صار العلماء إلى التوفيق بين الروايات المتعارضة عن طريق النسخ ، فإن تلك الخطوة تحتاج إلى دلائل وأمارات لتقوي الاحتمال القائل بذلك ، ومن هذه الأمارات :

1- تصريح النبي صلى الله عليه وسلم : كقوله : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" ، وكذا حديث في إباحة ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، بعد النهي عنها .

---

(1) الحازمي ، الاعتبار ص44 .

(2) المصدر السابق ، مقدمة المحقق ص12 .

(3) الذهبي ، تنقيح التحقيق (173/2).

(4) الزركشي ، النكت على ابن الصلاح (74/2).

(5) الحازمي ، الاعتبار ص56 ، 57 .

2- قول الصحابي : كقول علي بن أبي طالب ﷺ : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ، ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس" .

3- معرفة الأوائل والأواخر : ومن ذلك حديث أُبي بن كعب ﷺ قال : "قلت : يا رسول الله ، إذا جامع أحدنا فأكسل؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يغسل ما مس المرأة منه ، وليتوضأ ثم ليصل"، مع إخبار عائشة رضي الله عنها أن ذلك كان أول الأمر قبل فتح مكة ، ثم إنه اغتسل بعد ذلك وأمر الناس بالغسل .

4- الإجماع على ذلك : إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة ، ومن ذلك حديث الزكاة "ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله"[1] ، قال الزركشي : "اجتمعت الصحابة على ترك استعمالهم هذا ، فدل عدولهم عنه على نسخه"[2].

ومن المصنفات فيه

اهتم العلماء بذلك الفن لجلالته ، وتعددت تصانيفهم فيه ، ومن ذلك :

1- ما أودعه الشافعي (ت 204هـ) في طيات كتابيه الماتعين : الرسالة ، واختلاف الحديث ، من مسائل تتعلق بذلك الفن ، وتؤصل له .

2- ما كتبه الحافظ أبو بكر الطائي الأثرم (ت 261هـ) تلميذ الإمام أحمد بعنوان ناسخ الحديث ومنسوخه .

3- أبو بكر الجعد الشيباني (ت 301هـ) وأحمد بن إسحاق القاضي التنوخي (ت 318هـ).

4- أبو محمد بن أصبغ القرطبي (ت 340هـ) وكتابه الناسخ والمنسوخ في الحديث .

5- ابن شاهين (ت 385هـ) وكتابه ناسخ الحديث ومنسوخه .

6- الحازمي (ت 584هـ) وكتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار[3].

4- أسباب ورود الحديث : كما اهتم علماء التفسير بعلم أسباب النزول ، فقد اهتم المحدثون بأسباب ورود الحديث الشريف ؛ إذ لمعرفة أسباب الورود

---

(1) أبو داود ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة (233/2) ، والنسائي ، السنن ، كتاب الزكاة ، باب عقوبة مانع الزكاة (16/5).

(2) الزركشي ، البحر المحيط (153/4).

(3) الحازمي ، الاعتبار ص15 ، 16 ، مقدمة المحقق .

أثر كبير في تفسير المتن ، كما أنه عاصم من الزلل والتجاوز والانحراف ، إذا لم يراع المتأمل للحديث الشريف ذلك المعنى .

يقول دكتور عمر عبيد حسنة : "هي أشبه ما تكون بوسائل إيضاح لتنزيل النص على الواقع . . . لذلك فقد يكون فقه المحل ، وما يتنزل عليه من أحكام من أهم الأمور المطلوبة للفقيه المسلم اليوم ، ذلك أن الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات ، لا بد من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع . . . إن الغفلة عن إدراك أبعاد سبب النزول والورود ، أصاب عملية الاجتهاد والتجديد في مقاتل"[1].

● نشأة علم أسباب ورود الحديث الشريف وما صنف به :

اهتم بعض المتقدمين من المحدثين بذلك العلم وصنفوا فيه ، وإن لم نقف على تلك المصنفات ، ومن ذلك تصنيف أبي حفص العكبري (ت 399هـ) ، وتصنيف أبي حامد بن قتادة الجوباري وغير ذلك ، ولكن الذي بين أيدينا الآن من هذه المصنفات ما جاء متأخرًا ، ومن ذلك :

1- إنشاء الحافظ البلقيني في كتابه محاسن الاصطلاح وتضمينه سبب ورود الحديث في كتابه مع وضع أمثلة لذلك .
2- اللمع في أسباب الحديث للسيوطي (ت 911هـ).
3- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث لابن حمزة الحسيني الدمشقي (ت1110هـ).

● أسس التعامل مع الحديث النبوي الشريف :

عندما يراعي المحدثون أسباب الورود ، فإن مراعاة أسس التعامل مع الحديث الشريف خشية الاضطراب في الفهم أو الاعتقاد بتضاد النصوص تقوم على أسس ، ومن تلك الأسس :

1- الأساس اللغوي ، وهو فهم النص في ضوء لغته ومفرداته واشتقاقاته .
2- توثيق النص والتحقق من ثبوت النص قبل التعامل معه .
3- الجمع بين النصوص الصحيحة بلا تعسف أولى من إهمال أحدها .

---

(1) مقدمة عمر عبيد حسنة ، أسباب ورود الحديث ص17 ، 21 ، 23 ، كتاب الأمة ، عدد (37) ط 1 ، 1414هـ .

4- وإن تعذر الجمع ، فالقول بالنسخ ، أو بالترجيح[1] .

والتعامل وفق هذه الأسس يفيد تجنب الباحث أخطاء فهم المـراد ، أو التوسـع في رد الروايات ، أو إضاعة الزمان في التعامل مع نصوص لا تثبت .

● أهمية فقه السنة من خلال أسباب الورود :

المهتمون بفقه الحـديث الشريـف لا بـد ألا يكونـوا في معـزل عـن أسـباب الـورود وإدراك مقاصد الشريعة المطهرة وحقيقة ذلـك الـدين ؛ لتحديـد المـراد مـن الحـديث الشريف ، للتفرقة بين الخاص والعـام ، والكـلي والجـزئي في ضـوء السـياق والملابسـات والأسباب المحيطة بالحديث الشريف ، سعيًا للفهم السديد والبيان الرشيد .

يقول دكتور يوسف القرضـاوي : "لا بـد لفهـم الحـديث فهـمًا سـليمًا دقيقًـا ، مـن معرفة الملابسات التي سيق فيها النص ، وجاء بيانًا لها علاجًا لظروفهـا ، حتـى يتحـدد المراد من الحديث بدقة ، ولا يتعـرض لشـطحات الظنـون أو الجـري وراء ظـاهر غـير مقصود[2] .

وذكر من أمثلة ذلك كيف قاد الفهم الأعمى لدى أعداء الشريعة ، ودعـاة التحـرر أن يجعلوا من حديث "أنتم أعلم بأمر دنياكم" تكأة لمحاصرة الإسلام وشريعتـه الغـراء بين جدران المساجد وقاعات الدراسة .

وكذا تحريم البعض الإقامة في دار الكفر اعتمادًا على حـديث "أنـا بـريء مـن كـل مسلم يقيم بين أظهر المشركين" فالحديث الأول في شأن تـأبير النخـل ، والثـاني في شـأن من يقيم بين المشركين المحاربين في زمن القتال .

● أسباب الورود ودفع التعارض الظاهري[3] :

العلم بأسباب الورود يدفع الكثير من الاتهامات الباطلـة ، ويــطرد العـديــد مــن الوساوس والأوهام التي تجعل السنة المطهرة في موضع المتهم ، وتنسب إليهـا التضـاد والتعارض .

---

(1) محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث ص34- 82 .

(2) القرضاوي ، كيف نتعامـل مـع السـنة ص125 ، المعـهـد العالــمـي للفـكــر الإسـلامــي ، دار الوفاء ط . 1 ، 1410هـ- 1990م .

(3) انظر أسباب ورود الحديث ، للدكتور محمد رأفت سعيد ، ص38- 74 .

ومن ذلك الجمع بين أحاديث مدح الفقـر ، وأحاديـث الترغيـب في إعـمار الأرض ، وفضل الغني الشاكر ، فالغنى والفقر ليسا مادة تفضيل بإطلاق ، بل بما يصحبهما مـن قرائن ، فرسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم دعا لأنس ﷺ بكثرة المال ، وقال لعمـرو : "نعم المال الصالح للرجل الصالح" وواسى فقراء أمته بما ينتظرهم من أجر ، إذا حسـن استقبالهم لابتلاء الـلـه لهم وجميل صبرهم على مشاق الفقر ، وألم الحاجة .

ففضيلة الغنى لابد أن تقترن بالشكر ، وأداء الحق ، وفضيلة الفقر لا بد أن يلازمها الصبر ، والرضا بالقضاء ، دون سخط أو شكوى .

وكـذلك أحاديـث التـزين وتـرك الزينـة ، فكلاهـما يرجـع إلى حـال مغـاير للآخـر ، فالتزين هو الأصل الذي لا حرمة فيه ، ولكن ارتباط ذلك الأصـل المبـاح بـمـا لا يبـاح كالكبر والخيلاء ، يوجب على صاحبه ترك ذلك أو التخفف منه .

5- فقه الحديث : فقه الحديث هو ثمرة علوم السنة ، ولأجله وضعت ضـوابط الجـرح والتعديل ، ولأهميته بحث النقاد في اتصـال الأسـانيد وانقطاعهـا ، ونقـدوا مبنـى المتن ومعناه ، للوصول إلى لب الحديث ، ومغزى القائل صلى الـلـه عليه وسلم .

● اتهام المحدثين بقلة العناية بالفقه

وإن كان المحدثون تلتصق بهم الاتهامات بأنهم قليلو العناية بالفقـه ، لا بـاع لهـم إلا بـالرواة والأسـانيد حتـى صـور لنـا الحـافظ الـذهبي رؤيـة فقهـاء عصره السـوداء للمحدثين وتجريدهم إياهم من علوم الفقه ومعرفة الاستدلال[1].

والحق أن أئمة النقد قد نادوا بضرورة التفقه في الحديث ، والعلم بمعانيه ، وعـدوا ذلك نصف العلم ، ومن لم يكن له نصيب من الفقه لا يعتبر من زمرة العلماء .

قال ابن المديني : "التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، ومعرفة الرجـال نصـف العلم"[2] ، وقال سفيان بن عيينة : "يا أصحاب الحديث ، تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي"[3]، قال الحاكم :"معرفة فقه الحديث ... ثمرة هذه العلوم ، وبه قوام الشريعة"[4].

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (628/2).

(2) الذهبي ، سير أعلام النبلاء (48/11).

(3) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ص66 .

(4) المصدر السابق ص63 .

وإذا نظرنا لواقع متقدمي المحدثين ، فإن جل الفقهاء ما هم إلا محدثون ، فالشافعي أول من وضع كتابًا في أصول الفقه وأصول الحديث معًا ، ومالك نسبته للفقه كنسبته للحديث وكذا أحمد ، وإن خالف أبو حنيفة بعض الآثار ، فإن ذلك لمخالفتها مقاييس الصحة عنده ، لا لجهله بها .

وهذا البخاري أمير المؤمنين في الحديث ، وصاحب أول مصنف وأتقنه في إفراد صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أظهر براعة نزعته الفقهية من خلال تراجمه لأبواب جامعه الصحيح ، وكذا الترمذي وأبو داود والزهري والثوري ، وغيرهم كثير وكثير .

- علاقة الحديث بالفقه

بين الحديث والفقه علاقة وطيدة ، فلا غنى لأحدهما عن الآخر ، ولا عمل للفقيه دون محدث ، ولا يصح عمل المحدث بمعزل عن الفقيه ، وأقدر العلماء من جمع بين العلمين "فعندما ينطق الرسول صلى الله عليه وسلم بحديث تشريعي إنما يقرر حكمًا ، وعندما تعرض له صلى الله عليه وسلم حالة من القضاء إنما يفصل فيها بحديث"[1] .

وما قام به المحدثون من جمع وتصنيف ونقد ليس لمجرد الجمع ، وإنما بحثًا عن الأحكام التي تقرها الأحاديث الصحيحة .

كما أن التفرقة بين المحدث والفقيه لم تعرف لها طريقًا في القرون الأولى ، والنبي صلى الله عليه وسلم عندما حث على تبليغ حديثه شرط ذلك بالوعي والفهم ؛ ولذا فإن الشافعي رحمه الله قد اشترط معرفة لغة الحديث ، وزاد أبو حنيفة العلم بالفقه لمن ابتغى رواية الحديث بالمعنى .

- المحدث الفقيه لا يعمل بكل ما صحت روايته

فقهاء المحدثين ليسوا زوامل أسفار يحملون ما لا يعون ، وليس معنى اتخاذهم من المنهج النقلي أسلوب تحرير للروايات : أنهم قد تجردوا من دلالات العقل السليم ، والفهم الثاقب ، ويظهر ذلك واضحًا في تصحيح بعض الروايات ثم بيان ما ليس عليه العمل .

ومن ذلك نقد الإمام مالك للحديث الذي أخرجه مسلم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : "كان فيما أنزل من القرآن عشر

---

(1) عبد المجيد محمود ، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص24 .

رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يقرأ من القرآن" ، قال مالك : "وليس على هذا العمل"[1].

وكذا حكم الترمذي على حديث عائشة أم المؤمنين في عدم جواز شهادة القريب لذوي قرابته بأن العمل على خلاف ذلك[2].

● أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء

المحدثون ليسوا بمعزل عن الفقهاء ، والفقه بلا حديث ضرب من العبث ، كما أن الحديث بلا فقهٍ لون من الجمود ؛ لذا فقد كان للحديث والمحدثين تأثير بالغ على الفقه والفقهاء .

فمن الأسباب الحديثية للعمل بالحديث صلاحيته للاحتجاج ، غير أن هذه الصلاحية كما كانت محل تجاذب بين المحدثين ، حيث اختلفوا في مقدار ما تجمعه الرواية من شرائط القبول ، لقد كان لها الأثر ذاته عند الفقهاء .

أضف إلى ذلك من يرى العمل بالضعيف إن لم يكن في الباب غيره ، وذلك مذهب الإمام أحمد ، وكذا التساهل في الرواية في فضائل الأعمال ، وتعدد درجات هذا التساهل .

واختلاف لفظ الحديث له أثر كبير على خلاف الفقهاء ، فمن ذلك رواية أبي هريرة مرفوعًا : "من صلى على جنازة في المسجد ، فلا شيء عليه" ، وقد وردت في روايات أُخر "فلا شيء له" والبون شاسعٌ بين الإباحة والنهي الضمني أو الكراهة .

كما أن اختلاف الضبط النحوي للفظ عند المحدثين له تأثيره البالغ في آراء الفقهاء ، ومن ذلك حديث : "ذكاة الجنين ذكاة أمه" ، ففي بعض الروايات جاءت (ذكاة) الثانية بالرفع ، وأخذ بها الشافعي رحمه الله ، فلم يوجب تذكية على الجنين ، وجاءت رواية أخرى ، بالنصب ، وأخذ بها أبو حنيفة فأوجب تذكية الجنين[3].

---

(1) مالك ، الموطأ ص376 .

(2) الترمذي ، السنن ، أبواب الشهادات ، فيمن لا تجوز شهادته (ح2221).

(3) محمد عوامة ، أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء ص12-27، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، ط . 1 ، 1398هـ- 1978م .

وقد تأثر الفقهاء أيضًا بالحديث الشريف في مواطن عدة ، من ذلك اختلافهم في فهم ألفاظ الحديث ، وكون دلالة اللفظ تحتمل وجوها متعددة لا وجهًا واحدًا .

وكان سلوك الفقهاء من المحدثين إزاء مختلف الحديث ، والتوفيق بين نصوصه متفاوتًا : جمعًا وترجيحًا ، أو قولاً بالنسخ .

وكان اطلاع الفقهاء المحدثين على السنة من المعايير التي ترجح عند البعض ما لم يقل به الآخر ، كما قال الشافعي : "لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء . . . وهم في العلم طبقات : منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره"[1] .

غير أن هذا لا يعني أن كل من اشتغل بالحديث وارتحل رحلة أو رحلتين ، وسمع من شيخ وشيخين قد صار من أئمة الحديث ، أو من فقهاء المحدثين ؛ لأن الجوانب الفقهية ومعرفة الصحيح والسقيم لم تكن محل عناية كافة من روى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

6- الحديث الموضوع : الحديث الموضوع المختلق الذي قامت الدلائل على كذب نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إما بالتعمد أو الخطأ ، وعلى كلا الحالين فالنتيجة واحدة .

ويكون الوضع بالتعمد إذا كان الوضاع يدري ما يضع ، وبالوهم إذا حدث ذلك عن غير تعمد ، على سبيل الظن والوهم .

والحديث الموضوع متروك ، ساقط عن رتبة الاعتبار فضلاً عن الاحتجاج ، منحط عن القبول ، لا جابر له ولا مقوي من شاهد أو متابعة .

ولضرر ذلك النوع وجب التحذير منه وممن اتخذوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مطية لأغراضهم المتعددة ، من إرضاء لأحقاد دفينة ورغبة في هدم ذلك الكيان الراسخ والبنيان الشامخ ، أو جلبًا للمصالح الدنيوية ، أو تأييدًا للمذهب الفكري والسياسي ، وأحيانًا الفقهي .

وترك هذا الباب مع القدرة عليه يوقع في مسئولية عظمى ؛ إذ ذلك ينافي تحمل أمانة النصح للسنة ، التي عليها مدار هذا الدين وتلك الشريعة "إذ لا يؤمن

---

(1) الشافعي ، الرسالة (ص42 ، 43 رقم 139 ، 140).

علـى مـن سـمع تلـك الأخبـار أن يسـتعملها أو يسـتعمل بعضـها ، ولعلهـا أو أكثرهـا أكاذيب، لا أصل لها"[1].

● أسباب الوضع وأنواع الوضاعين[2] :

الوضاعون كُثر ، وإن اشـتركوا في أصـل الوضـع إلا أنهـم أولـو مشـارب شـتى فمـن هؤلاء:

1- الزنادقة الذين يضعون الحديث هدمًا للدين وإيقاعًا للشك في قلوب المؤمنين .

2- المبتدعة الذين يدعون الناس إلى بدعهم وآرائهم مما ليس عليه دليل من كتـاب أو سنة ، فيضعون من الحديث ما يؤيد باطلهم ويدعو الناس إليه .

3- القصاص المتاجرون بالدين ، والمتكسبين بالإغراب على السامعين ، ولو كان في ذلـك كذب على رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ؛ جلبًا للمال ، واستكثارًا من الثناء .

4- جهلة الزهاد والعباد الذين يضعون الحديث في الفضائل والزجر عن المعاصي لحمل الناس على الطاعات .

5- التعصب للجنس أو ضده ، والتحيز للإقلـيـم ، والغلو في قدر الأمّة المتبوعين .

6- التزلف للأمراء والحكام برواية ما يوافق أهواءهم .

7- تحصيل منفعة ذاتية كرواية محمد بن عبد الملك الأنصـاري الأعمـى في فضـل مـن قاد العميان[3] ، ورواية محمـد بـن الحجـاج اللخمـي صـاحب الهريسـة في فضـل الهريسة وأثرها في القوة والنكاح[4].

8- الانتقام من فئـة بعينهـا ، كـما صـنع سـعد بـن طريـف في وضـعه الحـديث في ذم المعلمين لأن أحدهم ضرب ابنه[5].

---

(1) مسلم ، مقدمة الصحيح (123/1 ، 124).

(2) ابن حبان ، المجروحون (63/1- 88) ، محمد سعيد رسلان ، الوضع في الحديث ص25- 87 .

(3) الذهبي ، ميزان الاعتدال (631/3).

(4) الشوكاني ، الفوائد المجموعة ص176 ، تحقيق المعلمي اليماني ، دار الكتب العلمية ، دون ذكـر الطبعة أو تاريخ الطبع .

(5) ابن حبان ، المجروحون (66/1).

9- الانتصار لمذهب فقهي ، أو حل النزاع المذهبي ، قال إسماعيل بن أبي أويس : "ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم"[1].

● أسباب وجود الأباطيل في الكتب

يرى دكتور حمزة المليباري أن رواية الأباطيل في مصنفات المحدثين يرجع إلى الخطأ النادر أو العبث بأصول المحدث دون علمه ، وقد يكون ذلك لهتك الحال والقدح في رواتها[2].

على أن تعمد الرواية لتلك الموضوعات أو هؤلاء الهلكى لا يعني صحتها ؛ لذا جاءت عبارات المحدثين عن ذلك الضرب ، أن فلانًا متروك الحديث ، أو لا يكتب حديثه .

قال مسلم : "فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم"[3].

● تعامل النقاد مع الموضوعات

لقد حفظ كثير من النقاد للأحاديث الموضوعة سندًا ومتنًا ، وتداولوها للمعرفة بحالها ، ومنهم من كتب الموضوعات ثم أحرقها "علمًا بأنهم لم يتجنبوا تداول الموضوعات إلا بعد الاستفادة منها بمعرفة أصحابها وتحديد هويتهم بدقة بالغة"[4].

وإذا كان نشاط النقاد في بيان الجرح والتعديل والحكم على الأسانيد ، ونقد المتون وبيان العلل قد ظهر بجلاء ، فإن جهود المحدثين في بيان الوضع والكذب بصورة منهجية لم يكن بذلك التفصيل "لسهولة الأمر في تمييز المفتريات عن طريق أماراتها الواضحة"[5].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (94/16).
(2) المليباري ، نظرات في علوم الحديث ص68.
(3) مسلم ، مقدمة الصحيح (55/1).
(4) المليباري ، نظرات في علوم الحديث ص71.
(5) المصدر السابق ص71 .

● دلائل الوضع :

وضع علماء الحديث لمعرفة المتون الموضوعة دلائل ، ومن أجمع ذلك ما ذكره ابن القيم رحمه الله ، ومنه مناقضة المتن للقرآن الكريم ، ومخالفته الصحيح الثابت من السنة ، وتكذيب الحس ، ومخالفة التاريخ الصحيح ، والتفرد بما تتوفر الدواعي على نقله ، وعدم مشابهة اللفظ لكلام الأنبياء ، والمجازفات البعيدة ، وركاكة اللفظ ، وسماجة المتن وبرودته ، ومنه تحديد تواريخ ، أو مدح أعمال وحرف ، أو ذم أجناس إلى غير ذلك[1].

● جهود المحدثين في محاربة الوضع

انبرى العلماء لمحاربة الوضع ودرء مفاسد الوضاعين ، واتبعوا من أجل ذلك وسائل علمية دقيقة ، حياطة للسنة ، فلا تمتد إليها شائبة ولا يخلص إليها دخيل ، ومن تلك الجهود :

1- البحث في أحوال الرواة وتتبع رواياتهم .

2- التحذير من الكذابين وفضحهم وكشف رواياتهم .

3- الربط بين صحة الأسانيد ونقاء المتون وعدم عزل أحدهما عن الآخر .

4- اعتبار الحديث بالعرض على روايات الباب الأخرى والأحاديث الثابتة .

5- وضع ضوابط ودلائل الحديث الموضوع .

6- التصنيف في الأحاديث الموضوعة والتحذير منها والتعريف بها[2].

---

(1) ابن القيم ، المنار المنيف ص50- 104 .

(2) نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ص307 ، محمد سعيد رسلان ، الوضع في الحديث ص122-168 .

الفصل الثالث

منزلة الصحيحين ونقد متن الحديث الشريف

قام العلماء بجهود كبيرة لنقد الحديث الشريف وبيان صحيحه من ضعيفه ، وكشف ما وضعه الوضاعون على اختلاف مشاربهم وأسبابهم . وكانت لهم اليد الطولى في نقد المتون ، وإقامة الدلائل على صدق الحديث وكذبه بالنظر إلى القرائن المحيطة بكل متن موضع التوثق .

وذلك لمنزلة السنة من القرآن الكريم ووجوب الانقياد لها ، فالسنة بيان لما في القرآن الكريم ، ومصدر من مصادر التشريع .

ولذلك تمسك بها سلف الأمة وعضوا عليها بالنواجذ ، واعتصموا بها ، واستضاءوا من مشكاتها ، فاتباع السنة دليل المحبة ، وما من محب للنبي صلى الله عليه وسلم إلا والسنة شعاره ودثاره ، لا يقدمون بين يدي السنة رأيًا أو قياسًا ، ولا عقلاً أو استحسانًا .

غير أن السنة لا بد أن نتوثق من صحة نقلها إلينا ، وأن نفهمها في ضوء دلالات لغة النبي صلى الله عليه وسلم ، بلا معزل عن النصوص القرآنية والنبوية الأخرى ، وإذا ثبتت السنة فلا بد من حسن فهمها ، جمعًا بين روايات الباب الواحد ، ومعرفة أسباب الورود ، وإزالة للتعارض الظاهري بين النصوص ، جمعًا أو ترجيحًا ، مع مراعاة دلالات القرآن الكريم ، والتفرقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة .

وخير ما يمثل ذلك النموذج الصحيحان اللذان أجمع العلماء على التلقي لأحاديثهما بالقبول ووجوب العمل ، لما قام به البخاري ومسلم من جهد خارق في سبيل الوقوف على أصح ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

غير أن علماء الحديث كما سجلوا شهادة إجلال وإكبار لجمهور أحاديث الصحيحين فقد كان لهم مع الصحيحين وقفات مع بعض أحاديثهما ، وذلك على سبيل القليل النادر ، لا كما زعم أتباع كل ناعق من منحرفي العقول وعبدة

الأهواء : أن الصحيحين قد اكتظا بما يخالف المعقول ويباين المفهوم ، ثم شرعوا للترويج لذلك ، متجرئين على أمهات كتب الحديث ، طعنًا وتكذيبًا ، بحجج واهية وبراهين هشة[1].

● وجوب اتباع السنة

تضافرت الآيات من كتاب الله العزيز لتبين مكانه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الله ، ومنزلته من التشريع ، وكيف افترض الله تعالى على العباد طاعة نبيه مقرونة بطاعته عز وجل ، كما حذر من مخالفة أوامره صلى الله عليه وسلم ، وتوعد المخالف ، مبينًا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ليذر الكذب على الناس ثم يكذب على الله ، وإنما نطقه وعمله وتوجيهه بتوفيق الله ووحي .

كما أنه صلى الله عليه وسلم ـ حاشاه ـ لو تجرأ على هذا لم يكن الله ليقره على ذلك ؛ بل توعد الله من تقول عليه بالعذاب المبين قال تعالى : (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ {44/69} لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ {45/69} ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ) (الحاقة:44-46) .

● منزلة السنة من القرآن

وقد قرن الله تعالى طاعته بطاعة نبيه والإيمان به ، ورد الأمور إليه صلى الله عليه وسلم قال تعالى : (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ) (النساء:59) ، وقال عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لله وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ) (الأنفال:24) .

ورفع الله مكانة مصطفاه ، ونزه قوله عن العبث ، وألزم أتباعه الانقياد لأمره ، والإذعان لنهيه ، ففيه القدوة والأسوة ، قال تعالى : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا) (الحشر:7)، وقال عز وجل : (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) (النساء:65) .

---

(1) محمد بن الحسن الثعالبي ، الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام ص9 ، 10 ، تحقيق دكتور محمد عزوز ، دار ابن حزم ، ط 1 ، 1424هـ -2003م .

وبين اللـه أن طاعة رسوله من طاعته ووعد على ذلك خير الجزاء ، كما حذر من خالف أمره أو أعرض عن طاعته وأوعد على ذلك بالعذاب المهين ، قال تعالى : (**وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**) (النور:54) ، وقال عز من قائل : (**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**) (النور:63) .

وقرن تعالى بين قرآنه وسنة نبيه ، وأوضح أن السنة لا تعدو بيان مراد القرآن الكريم ، أو أمر بمعروف أو نهي عن منكر . قال تعالى : (**الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ**) (الأعراف:157) .

وأكد سبحانه أنه تلك المنزلة لم يرتق إليها النبي صلى اللـه عليه وسلم إلا لأنه لا ينطق عن الهوى ، ولا يتحدث إلا بأمر من اللـه ووحي ، وإن كان رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بشرًا إلا أنه تشرف بحمل هذه الرسالة . قال تعالى : (**قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ**)

(الأحقاف:9) .

- وجوب الانقياد للسنة

سنة الرسول شقيقة القرآن ، فما نطق رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم عن الهوى ، وما ثَمَّ إلا وحي وهدى من اللـه جل ثناؤه ، لذلك وجب على الخلق طاعته ، ولزمهم الانقياد لأمره ونهيه ، والمصير إلى قوله ، فذلك ليس استحبابًا ، وإنما وجوبًا ، لا يحق لأحد أن يخالفه أو يحيد عنه .

قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : "يا أيها الناس كتب عليكم الحج ، فقيل : يا رسول اللـه ، أفي كل عام؟ قال : لا ، ولو قلتها لوجبت ، الحج مرة واحدة ، فما زاد فهو تطوع"[1] .

وحذر النبي صلى اللـه عليه وسلم من الإعراض عن سنته ودعوى التمسك بالقرآن وحده فقال : "يوشك رجل منكم متكئًا على أريكته يحدث بحديث عني فيقول : بيننا

---

(1) مسلم (411/2 رقم 133/7) ، كتاب الحج باب فرض الحج مرة في العمر .

وبينكم كتاب الـلـه ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيـه مـن حـرام حرمناه ، ألا وإن ما حرم رسول الـلـه مثل ما حرم الـلـه عز وجل"[1].

- بيان السنة للقرآن وكونها من مصادر التشريع

السنة مبينة للقرآن ، دالة على أحكامه ، شارحة لمراده ، فكثير من الأوامر المجملـة كإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وغير ذلك : كانت السنة هي البيان العملي لها ، وكثير مـن الآيات الواردة مورد العموم جاءت السنة المطهرة بتقييد لذلك العموم ، ومن ثَمَّ كـان العمل بدلالة السنة .

وقد جاء القرآن الكريم بالتوارث بين الأبناء والآباء ، قال تعالى : (يُوصِيكُمُ الـلـهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) إلى قوله تعالى : (وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّـنْهُمَا السُّـدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ) (النساء:11).

فظاهر هذه الآيات إطلاق المواريث بين كل أب وابنه ، غير أنه "جاءت السـنة بـأن المراد مع اتحاد الدين بين الوالدين والمولودين ، وأما إذا اختلف الـدينان ، فإنـه مـانع من التوارث ، واستقر العمل على ما وردت به السنة في ذلك"[2]. قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : "لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم"[3].

وأمر الـلـه تعالى بقطع يـد السـارق ، قـال تعـالى : (وَالسَّـارِقُ وَالسَّـارِقَةُ فَـاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا) (المائدة:38) ، وذلك أمر عام في كل سارق ، ولكـن السـنة المطهـرة خصصـت ذلك العموم ، فاستثنت منه بعـض السراق الـذين يغلـب علـيهم عـدم احـتراف ذلـك العمل ، وذلك يتضح من قيمة المسروق .

قال الخطيب : "حتى دلت السـنة أن المـراد بـه بعـض السراق ، وهـو مـن بلغـت سرقته في القيمة النصاب وهو ربع دينار فصاعدًا ، وأما من لم تبلغ سرقته هذا القدر ، فلا قطع فيه"[4].

---

(1) الترمذي (37/5 رقم 2664) كتاب العلم ، و أبو داود (199/4 رقم4604) ، كتاب السنة باب في لزوم السنة .

(2) الخطيب ، الكفاية (13/12).

(3) البخاري (51/12 رقم 6764) ، كتاب الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر ، ومسلم (88/3 رقـم 1614) ، كتاب الفرائض .

(4) الخطيب ، الكفاية ص14 .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدًا"[1].

وكما بينت السنة مراد القرآن وفسرت تطبيق أوامر ذلك الكتاب الكريم ، فقد كانت السنة أيضًا نوعًا من أنواع الوحي ، ومصدرًا من مصادر التشريع ، يلزم العمل به ، وينسب إلى إرادة الله عز وجل .

ومن ذلك حديث العسيف الذي زنى بامرأة صاحب عمله ، وعندما زعموا لأبيه قسوة الحد افتدى ولده ، وصالح زوج المرأة على خادم وغنم ، فلما احتكما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "والذى نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله" الحديث[2]. وفيه رجم المرأة إن اعترفت وجلد العسيف وتغريبه عامًا . وليس في كتاب الله غير الجلد ، أما الرجم والتغريب فشرعا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن ذلك أيضًا أمر التوجه إلى بيت المقدس في الصلاة أولاً قبل أن تنسخ هذه القبلة ، فقد ورد في كتاب الله تحويل هذه القبلة فقد قال تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ) (البقرة:143). فالآية تبين أن القبلة الأولى كانت بوحي من الله ، ولكنه ليس متلوًّا ، ثم نزل الوحي المتلو يغير هذه القبلة ، قال تعالى : (فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (البقرة:144) ، قال دكتور عبد الخالق عبد الغني : "وليس هناك آية أخرى في القرآن تبين لنا حكم التوجه إلى بيت المقدس ، فدلنا ذلك كله أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا عاملين بحكم لم ينزل به القرآن ، وأن عملهم هذا كان حقًّا وواجبًا عليهم"[3].

وهكذا كانت السنة النبوية سامقة المكان ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم شريف المنزلة وعظيم الدور ، فقد اختصه الله تعالى واصطفاه ليتحمل تبعات هذه الريادة ، ويقوم بأعباء تلك القيادة .

---

(1) البخاري (99/12 رقم 6789)، كتاب الحدود ، ومسلم (168/3 ، 169 رقم 1684) ، كتاب الحدود باب حد السرقة ونصابها .

(2) البخاري (140/12 رقم 6827)كتاب الحدود ، ومسلم (181/3 رقم 1697) ، كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا .

(3) دكتور عبد الغني عبد الخالق ، الرد على منكري السنة . مكتبة السنة . ط 1. ، 1409هـ-1989م .

قال الإمام أحمد : "إن الله تقدست أسماؤه بعث محمدًا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، وأنزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه ، وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه ، وخاصه وعامه ، وناسخه ومنسوخه"[1].

وقال الشافعي : "فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سنته ، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه ، وأن ينتهوا إلى حكمه . ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل"[2].

● تمسك السلف بالسنة

علم السلف قدر السنة فتمسكوا بها ، واعتصموا بحبلها ، واستضاءوا من مشكاتها واسترشدوا بصاحبها ، ولم يكن في خلدهم أن يومًا يرد فيه بعض المسلمين على النبي صلى الله عليه وسلم قوله آتٍ ، أو يضع هؤلاء موازين عقول مضطربة ، وأفهام متربصة للسنة النبوية .

فها هو صديق الأمة يقول : "لست تاركًا شيئًا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به ، إني أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ"[3].

ويكلم فاروق الأمة الحجر الأسود في اتباع السنة مهما كان الأمر ، وإن لم يتبين له علتها قائلاً : "والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولاتنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك"[4].

ويبين جابر ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ترجمان القرآن ، وذلك عن طريق البيان العملي بالسنة لدلائل الكتاب ، فيقول : "ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ، عليه ينزل القرآن ، وهو يعرف تأويله ، وما عمل به من شيء عملنا به"[5].

---

(1) ابن القيم ، إعلام الموقعين (367/2) ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل . دار الكتب الحديثة . 1389هـ .

(2) الشافعي ، الرسالة ص33 رقم 102 .

(3) البخاري (227/6 رقم 3093) كتاب فرض الخمس ، ومسلم (240/3 رقم 1759) ، كتاب الجهاد.

(4) البخاري (540/3 رقم 1597) كتاب الحج ، باب ما ذكر في الحجر الأسود .

(5) النسائي ، السنن (170/5 رقم 3739) ، كتاب المناسك .

واستنكر أحدهم على عمران بن حصين إكثاره من الحديث النبوي ، فرد عليه قائلاً: "أرأيت إن أبيت وأصحابك إلا القرآن ، من أين كنت تعلم أن صلاة الظهر عدتها كذا وكذا . . . والموقف بعرفة ، ورمي الجمار كذا وكذا . . . اتبعوا حديثًا ما حدثناكم وإلا والله ضللتم"[1].

وقال عبد الرحمن بن مهدي : "الحديث تفسير القرآن"[2]. وقال أيوب السختياني : "إذا حدثت الرجل بالسنة فقال : دعنا من هذا وحدثنا من القرآن فاعلم أنه ضال مضل"[3].

وقد سجل الأئمة الأربعة شهادة إجلال وإيمان للسنة المطهرة ، فلا قول بعد القرآن يعلو فوق الحديث الشريف ، ولا رأي يقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فأبو حنيفة يقول : "لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه"[4] ، ويقول : "إذا صح الحديث فهو مذهبي" .

ومالك يقول : "إنما أنا بشر ، أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه"[5].

ويقول الشافعي : "وإذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه ، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره ؛ بل الفرض على الناس اتباعه ، ولم يجعل الله لأحد معه أمرًا يخالفه"[6]. وقال أحمد : "لا تقلدني ولا تقلد مالكًا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا"[7].

● اتباع السنة دليل المحبة

محبة النبي صلى الله عليه وسلم من شروط الإيمان ، ولا يكتمل إيمان امرئ حتى يحب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ولده ووالده والناس أجمعين . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده" وجعل النبي صلى الله عليه وسلم محبته طريقًا لذوق حلاوة الإيمان . وقد صارح عمر بن الخطاب

---

(1) الخطيب ، الكفاية ص15 .

(2،3) المصدر السابق ص16 .

(4) ابن القيم ، إعلام الموقعين (309/2).

(5) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله (32/2) ، دار الكتب الإسلامية ، ط . 2 ، 1402هـ - 1982م .

(6) الشافعي ، الرسالة ص330 رقم905 . (7) ابن القيم ، إعلام الموقعين (302/2).

النبي صلى اللـه عليه وسلم أنه أحب إليه من كل شيء إلا نفسه فقال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : "لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك" فلما حقق الفاروق ذلك قال له النبي صلى اللـه عليه وسلم : "الآن يا عمر" .

لذلك يؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية : "أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًّا يتعمد مخالفة رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم في شيء من سننه ، دقيق أو جليل ، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول"[1] .

ويبين ابن القيم أن علماء السلف "يشتد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم برأي أو قياس أو استحسان ، أو قول أحد من الناس كائنًا من كان"[2] .

وإذا وضع أمر رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم في مقارنة مع أمر غيره أو رأي سواه قال ابن رجب : "فإن أمر رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أحق أن يعظم ويقتدى به من رأي أي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء . . . لكن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أحب ، وأمره فوق أمر كل مخلوق"[3] .

إذا خاض في السنة غير أهلها ، وتجرأ على الصحيحين أدعياء العلم ، الذين بيوتهم من نسج العنكبوت وهنًا ، وأفئدتهم قد باض فيها التخبط وفَرَّخ ، وإذا استجازوا لعقولهم المريضة أن يشتركوا مع من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض فتراهم يقبلون السنة حينًا ويتنصلون منها أحيانًا ، ويلصقون برواة الحديث ما هم منه براء ، ويكيلون لهم الاتهامات عند رفضهم بعض السنة ، فذلك تخبط ينبغي أن يتوقف وهؤلاء ينبغي أن يرتدعوا .

وابن القيم رحمه اللـه يبين أن هؤلاء الرواة هم الذين نقلوا كيفية الوضوء والغسل من الجنابة وأعداد الصلوات وأوقاتها إلى غير ذلك ، فإن جاز عليهم

(1) ابن تيمية ، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص10 ، مكتبة التراث الإسلامي ، ط . 1 ، 1988م .
(2) ابن القيم ، إعلام الموقعين (464/3 ، 465).
(3) نقلاً عن مصطلح الحديث للألباني ص65 ، 66 ، جمع أحمد سليمان ، دار الفاروق الحديثة ، ط . 1 ، 1423هـ -2003م .

الكذب والخطأ في نقل ما انتقده أولئك من السنة : جاز عليهم ذلك فيما يتعلق بالعبادات ، وحينئذٍ "فلا وثوق لنا بشيء نقل لنا عن نبينا صلى الله عليه وسلم البتة ، وهذا انسلاخ من الدين والعلم والعقل"[1].

● ضوابط فهم السنة

إذا كان للسنة المطهرة تلك المنزلة الرفيعة ، وإذا كان سلف الأمة يتمسكون بها ويدافعون عنها ، فلا بد أن نراعي صفاء هذه السنة وأن تتخلص أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من فهم أهل الغلو والتنطع ، الذين يصبغون النصوص النبوية المطهرة بأفكارهم الغالية . وكذا تطهير حرم السنة مما ألصقه أهل الباطل بها ، وزادوه من تلقاء أنفسهم زعمًا أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم .

ولا ينبغي أن يفسر تلك السنن إلا العلماء الذين أشربوا روح هذا الدين ، ونفذت بصائرهم إلى حقائقه ورسخت فيه أقدامهم ، وتجردوا للحق ، لا يقبلون في الدين زيغًا ولا انحرافًا . فعندئذٍ يعمل بالسنن ويذاد عنها .

● من مبادئ التعامل مع السنة

انطلاقًا مما سبق فعلى المحدث قبل أن يطلق أحكامًا مستمدة من السنة أن يسير وفق المبادئ الآتية :

1- التوثق من ثبوت السنة وصحتها بحسب الموازين والقواعد التي وضعها علماء الحديث ، الذين اعتنوا به وببيان صحيحه من سقيمه ، ومقبوله من مردوده .
2- فهم النص النبوي وفق دلالات اللغة ، وفي ضوء سياق الحديث وسبب وروده ، وفي ظلال النصوص القرآنية ، ومبادئ الإسلام العامة .
3- التأكد من سلامة الحديث من معارض قوي : من قرآن أو أحاديث أخرى أصح ثبوتًا وأوفر عددًا وأقرب إلى أصول الدين ومبادئه .
4- رد الحديث الصحيح الثابت كقبول الحديث المكذوب ، فهذا يخرج من الدين ما هو منه ، وذلك يدخل في الدين ما ليس منه ، وكلاهما مردود مرفوض وهما صورتان من صور الباطل ؛ قبول الإفك ، ورد الحق .

---

(1) ابن القيم ، الصواعق المرسلة (433/2 ، 434) ، تحقيق ، دكتور على الدخيل . دار العاصمة . ط 2 . 1462هـ .

5- التسرع برد الأحاديث الصحيحة ضرب من المجازفة ، فالواجب على المنصف من العلماء أن يحسن الظن بسلف الأمة الذين تلقوا ذلك الحديث بالقبول ، وأن يبحث في تأويل سائغ لذلك الحديث أولاً ، فإن عجز فيثبت الإشكال دون الطعن[1] .

● معالم لحسن فهم السنة[2]

السنة النبوية هي المشكاة الثانية بعد القرآن الكريم ، وعليهما معًا مدار التشريع ، ولكي ننفي عن السنة المطهرة تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين لابد أن نفهم السنة من خلال المعالم الآتية :

1- فهم السنة في ضوء القرآن الكريم ؛ إذ هي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن الكريم والسنة النبوية تدور دائمًا في فلك القرآن العظيم ، ولذا فلا تعارض بين سنة صحيحة ثابتة مع محكم القرآن وواضح الآيات ، وما يظنه البعض تعارضًا ، فإما لضعف الحديث ، أو الفهم غير الدقيق له أو لآيات القرآن الكريم .

على أن التوسع في ذلك ليس محمودًا ؛ إذ التجرؤ على الأحاديث الصحيحة والشطط في ردها بحجة التعارض الظاهري ليس من عمل العلماء الراسخين .

2- جمع روايات الباب الواحد ، فلا يكتفي العالم الجهبذ برواية أو اثنتين لمعرفة الحكم ، وإنما عليه تتبع أحاديث الباب ، فيما يسميه المحدثون الاعتبار ، بحيث يرد متشابهها إلى محكمها ، ويحمل مطلقها على مقيدها ، ويفسر عامها بخاصها ، ويقضي ناسخها على منسوخها ، وبذلك يتضح المعنى ، ويتبين المراد ولذلك قال ابن المديني : "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[3] .

3- إزالة التعارض الظاهري بين الأحاديث جمعًا أو ترجيحًا ، فالنبي صلى الله عليه وسلم لاينطق عن الهوى ، والحق لا يعارض الحق ، وإنما هي مشكاة واحدة . والجمع بين

---

(1) القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة ص33- 47 . بتصرف .

(2) المصدر السابق ص91-181 .

(3) ابن الصلاح ، علوم الحديث ص117.

الروايات وإعمالها جميعًا بالتوفيق بينها دون تعسف أو تمحل أولى من اللجوء إلى الترجيح ، وإلا فدلائل الترجيح متعددة[1].

على أن التعارض بين صحاح الأحاديث كثيرًا ما يتلاشى عند التحقيق فقد يكون الاختلاف لونًا من ألوان التعدد ، أو يتحدث حديث بالرخصة وآخر بالعزيمة ، ويقيد النص حالة بينما يأتي آخر ليتحدث عن أخرى ، وهكذا .

4- فهم السنة في ضوء أسباب الورود وملابسات الحديث وسياق النص حتى يتبين مراد الحديث بدقة بعيدا عن التوقعات والظنون ، وخشية عمل بظاهر لعله غير مقصود ، فلا بد من التفرقة بين ما قيل في وقت خاص لحادثة معينة ، وبين ما جاء وفق المنهج التشريعي العام ، والذي يمثل جزءًا من مبادئ ذلك الدين ، فلكلٍ حكمه .

5- التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث الشريف ، فالعربية لغة المجاز والرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وطبيعي أن يستخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المجاز في بعض حديثه ، فقد يكون المجاز أبلغ من الحقيقة . ويتعين حمل الكلام على المجاز ، وإلا فسد المعنى .

فمن ذلك إخبار النبي صلى الله عليه وسلم نساءه أن أسرعهن لحوقًا به أطولهن يدًا ، وعنى بذلك الصدقة . وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : "الجنة تحت ظلال السيوف" ، وعنى أن الجهاد من أسباب دخول الجنة ، وأخبر أحد الأبناء أن يلزم قدم أمه ، فثَمَّ الجنة ، وعنى برها إلى غير ذلك .

6- الإيمان بما صحت به السنة من الغيب ، وعدم قياس عالم الغيب على عالم الشهادة ، فلا يجوز رد الأحاديث لمجرد مخالفتها للمألوف والمعهود ، فإذا صح الحديث فلا يسعنا إلا أن نقول : سمعنا وأطعنا ، وآمنا وصدقنا ، موقنين بأن للآخرة موازين تختلف عن موازين الدنيا ، فعقولنا كثيرًا ما تعجز عن الإحاطة بهذه الغيبيات .

بل لو حكي لأحد الأقدمين بعض مظاهر الحضارة الحديثة من أقمار صناعية وشبكة المعلومات العالمية إلى غير ذلك ، لرمى من يقص عليه ذلك بالخبل والجنون ، وهذا كله في عالم الشهادة ، فما بالنا بعالم الغيب .

---

(1) انظر الاعتبار للحازمي .

7- فهم السنة في ضوء الأعراف اللغوية زمن التشريع ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وخاطب بشريعته عربًا خلص ، وكانوا يعون مقصوده صلى الله عليه وسلم من دلالات الألفاظ التي ينطق بها ، فينبغي تفسير السنة المطهرة على ضوء اللسان العربي ، ودلالة اللفظ في البيئة التي قيل فيها ، أعني البيئة المكانية ، وكذلك البيئة الزمانية ، فقد تتغير دلالات بعض الألفاظ من بيئة إلى أخرى ومن زمان إلى آخر ، ولكن المعول عليه بيئة التشريع .

● مكانة الصحيحين

مما سبق يتبين منزلة السنة النبوية ووجوب الانقياد لها ، وأن اتباعها دليل على محبة النبي صلى الله عليه وسلم وقرينة على اتباع منهج الله عز وجل ، وذلك وفق الضوابط والأطر التي تنأى بالمسلم عن الغلو أو التهاون ، وتخلصه من الفهم القاصر أو المغلوط .

وخير نموذج للسنة النبوية أحاديث الصحيحين التي بذل في جمعها البخاري ومسلم ـ رحمهما الله ـ أرقى أنواع المناهج وأدقها ، وانتخبوها من مئات الآلاف من المرويات الصحيحة وغير ذلك ، في محاولة لإفراد الحديث الصحيح الذي لا تشوبه شائبة .

فالبخاري أمير المؤمنين في الحديث ، وهو طبيب الحديث في علله وأستاذ الأستاذين ، كما وصفه مسلم رحمهما الله تعالى ، قد وضع الشروط القاسية التي تنطبق على أصح الصحيح ، وقد ارتحل رحلات عديدة ، وأخذ الحديث عن محدثين عدة ، ونَبُه في الحفظ والفهم ، وقد وضع كتابه في بقعة مباركة ، واستخار الله تعالى عند كتابته لكل حديث ، فقال : "ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"[1] .

وكذلك مسلم تلميذه ورفيقه قد تتبع أثر البخاري ، وقام بالمحاولة نفسها ، واشترك معه في جل الأحاديث التي رواها ، وإن اختلف منهج التصنيف عند كل منهما ، وجمهور العلماء يقدمون محمد بن إسماعيل البخاري على مسلم في معنى الصحيح والمعرفة بالعلل .

---

(1) ابن حجر ، هدي الساري ص513 .

وقد كان عمل الإمام مسلم في غاية الإتقان ، وهو ينتقي الأحاديث وفق معايير دقيقة وضعها لمعرفة الحديث الصحيح . قال رحمه الله : "ما وضعت شيئًا في هذا المسند إلا بحجة ، وما أسقطت منه شيئًا إلا بحجة"[1].

وقد اشتركا رحمهما الله تعالى في كثير من الخطوات المنهجية في ذلك التصنيف مما يؤكد على ذلك الجهد البالغ الذي قاما به ، ومن ذلك :

انتخاب الصحيح من كم هائل من المرويات الصحيحة ، وذلك أقرب للإتقان وأدعى للطمأنينة وأنفى للريبة .

قال البخاري : "صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة ، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله"[2].

وكما فعل البخاري فقد حذا مسلم واقتفى أثره ، قال مسلم : "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة"[3].

عرض الصحيح على أهل العلم والعمل ، وطلب نقدهم ، فالعمل دون تقويم أهل الاختصاص يشوبه كثير من جوانب النقص والقصور ، ولكن عرضه على أهل العلم من أولي التخصص والمعرفة وأرباب الدراية والنقد تجعله في أفضل هيئة وأزهى حلة ، فلم ينس البخاري ومسلم دور النقد المنهجي في ارتقاء العمل وبلوغه ذروة الدرجات ، فقاما جميعًا بعرض صحيحيهما على نقاد الحديث في عصرهما .

قال العقيلي : "لما صنف البخاري كتابه عرضه على ابن المديني وأحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم ، فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث"[4].

وقال مسلم : "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي ، فكل ما أشار أن له علة تركته"[5].

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (590/2).

(2) ابن حجر ، هدي الساري ص513 .

(3) النووي ، شرح صحيح مسلم (121/1).

(4) ابن حجر ، هدي الساري ص514 .

(5) النووي ، شرح صحيح مسلم (121/1).

وقد اتفق العلماء رحمهم الله أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان : البخاري ومسلم ، وتلقتهما الأمة بالقبول ، وإن كان البخاري أصحهما كتابًا وأكثرهما فوائد ، وقد صح أن مسلمًا كان يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في الحديث[1].

قال الإسماعيلي : "نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فوجدته جامعًا كما سمى . . . فبرع وبلغ الغاية فحاز السبق . . . ومنهم مسلم ابن الحجاج وكان يقاربه في العصر فرام مرامه . . . إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله"[2].

وقد استشكل البعض ما روي عن الشافعي أنه قال : "ما أعلم في الأرض كتابًا أكثر صوابًا من كتاب مالك"، ولكن ذلك الإشكال يزول بأن ذلك قبل وجود صحيحي البخاري ومسلم . قال ابن حجر : "وعلم أن الشافعي إنما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة للجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة وغير ذلك ، وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه"[3].

وقد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث ـ زعموا أنها على شرطهما أو أحدهما ـ كما فعل ذلك الحاكم والدارقطني ، ولكنهما أخلا ببعض شروطهما ، وخاصة فيما يتعلق بالعلل ، فجاءت هذه الكتب دون الصحيحين في الرتبة .

وكذلك يرى النووي أن الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر ولم يخرجا له نظيرًا ، ولا ما يقوم مقامه ، إذا كان عمدة في الباب ، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة[4].

- من أقول العلماء في الصحيحين

تلقت الأمة أحاديث الصحيحين بالقبول والرضى ، وقد لاقت هذه الأحاديث عناية بالغة عبر العصور ، فكثر الشراح والمختصرون لها .

---

(1) النووي ، شرح صحيح مسلم (120/1).
(2) ابن حجر ، هدي الساري ص13 .
(3) المصدر السابق ص12 .
(4) النووي ، شرح صحيح مسلم (134/1).

قال أبو إسحاق الإسفراييني : "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال . . . ومن خالف حكمه خبرًا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه ؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول"[1].

وقال إما م الحرمين : "لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، لما ألزمته الطلاق ولا حنثته ؛ لإجماع علماء المسلمين على صحتهما"[2].

وقال ابن القيم : "وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين ، وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جدًّا"[3].

قال ابن الصلاح : "جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر ، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه ، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه"[4].

ونقل الزركشي أن قول ابن الصلاح هو قول جماهير الأصوليين ، وحكاه عن الإسفراييني وأبي الطيب الطبري والشيخ أبي إسحاق الفيروزآبادي ، وإمام الحرمين الجويني ، وابن فورك ، وأبي المظفر السمعاني والقاضي عبد الوهاب ، ومن الحنفية السرخسي ، ومن الحنابلة جماعة كأبي يعلى بن الفراء والكلوذاني وابن الزاغوني وغيرهم[5].

ولكن دعوى ابن الصلاح رحمه الله لم تسلم من معارضات ، قال النووي : "تلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيها . . . ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم"[6].

---

(1) السخاوي ، فتح المغيث (51/1).

(2) النووي ، شرح صحيح مسلم (127/1).

(3) ابن القيم ، الصواعق المرسلة (655/2).

(4) ابن الصلاح ، صيانة صحيح مسلم ص85 . تحقيق موفق عبد الله . دار الغرب الإسلامي . ط 2 ، 1408هـ- 1987م .

(5) الزركشي ، النكت على ابن الصلاح (280/1-286).

(6) النووي ، شرح صحيح مسلم (128/1).

ونقل الزركشي عن بعض المتأخرين : "قد تكلم جماعة من الحفاظ على بعض أحاديثهما ، فأين التلقي بالقبول ، وفيها المتعارض ، والقطعي لا تعارض فيه"[1].

وكذا جعل ابن برهان انتقاد الدارقطني وغيره لبعض أحاديث الصحيحين ، وتعرض بعض الحفاظ في الأعصار المختلفة لأحاديث الصحيحين بالنقد والترجيح معارضًا لما حكاه ابن الصلاح من إجماع[2].

بينما يرى ابن الصلاح استدراك الدارقطني على الشيخين : "قدحًا في أسانيدهما غير مخرج لمتون الحديث من حيز الصحة"[3].

ويرى دكتور أبو شهبة ، ودكتور المطعني أن ما انتقد على الصحيحين أو أحدهما ، كان مرجع النقد فيهما إلى عدم التزام شروطهما التي التزماها في الرواية ؛ لا أن هذه الأحاديث مكذوبة أو واهية[4].

كما ينبه دكتور المطعني أن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين لم يكن نقدها موضع إجماع عند المحدثين ، وليس فيها أحاديث موضوعة[5].

ويقف الحافظ ابن تيمية موقفًا معتدلاً يتسم بالتحقيق العلمي ، فلا تدفعه عصبية ولا محاباة لقول ما لا يعتقده فيقول : "ومن الصحيح من تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم ، فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين"[6].

ويبين رحمه الله أن أجل ما يوجد في الصحة صحيح البخاري ، ثم صحيح مسلم ، ولكنهما لم يسلما من الوهم في بعض ألفاظ الحديث ، وذلك على سبيل النادر[7].

---

(1) الزركشي ، النكت على ابن الصلاح (278/1).

(2) المصدر السابق (279/1 ، 280).

(3) ابن الصلاح ، صيانة صحيح مسلم ص177 .

(4) أبو شهبة ، الوسيط في علوم الحديث ص257، دكتور المطعني الشبهات الثلاثون ص75. مكتبة وهبة . ط . 1 ، 1420هـ-1999م .

(5) المطعني ، الشبهات الثلاثون ص75 .

(6) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (17/18).

(7) المصدر السابق (73/18).

وهذه الندرة قد بينها طائفة من المحدثين الحفاظ ، ولم يبينها أولئك النفر الذين زعموا قيادة تيار العقلانية ، فأنكروا كثيرًا من السنن الصحيحة ، بدعوى معارضة عقولهم لها ، ولكن دكتور المطعني يرى أن نقد المحدثين لبعض أحرف يسيرة في الصحيحين حجة علىمنكري السنة لا لهم ، "حيث لم ينظر المحدثون إلى هذين الإمامين نظرة تقديس ترفعهما إلى درجة العصمة من الخطأ والسهو ، وإنما كملوا بنقدهم لبعض ما في الصحيحين الإتقان"[1].

فالإمام البخاري ينتقد زيادة "وإذا قرأ فأنصتوا" في صحيح مسلم[2] ، وكذا ينتقد حديث "خلق الله التربة يوم السبت"ويعده وهمًا ، وأنه من قول كعب الأحبار[3].

وينتقد الإمامان أبو داود وابن خزيمة زيادة "وإذا قرأ فأنصتوا" أيضًا[4].

كما يرى أبو داود لفظة "أبوها" غير محفوظة ، في حديث : "البكر يستأذنها أبوها"[5].

وينتقد ابن حبان وابن عبد البر والبيهقي حديث الكسوف وأنه ثمان ركعات وأربع سجودات[6].

كما ينتقد البيهقي حديث "خلق الله التربة يوم السبت"[7] وحديث "ثم يطوى الأرض بشماله"[8].

ويرى القاضي عياض وابن حجر الوهم في رواية "حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"[9].

---

(1) المطعني ، الشبهات الثلاثون ، ص75 . (2) البخاري ، القراءة خلف الإمام ص89-81.

(3) البيهقي ، الأسماء والصفات ص275، 276. (4) البيهقي ، القراءة خلف الإمام ص131.

(5) أبو داود ، السنن (196/2).

(6) ابن حبان ، الصحيح (98/7) ، وابن عبد البر ، التمهيد (306/3) ، والبيهقي ، السنن (327/3).

(7) البيهقي ، الأسماء والصفات ص275 ، 276 . (8) ابن حجر ، فتح الباري (408/13).

(9) النووي ، شرح مسلم (128/7) ، مشارق الأنوار ص376 ، للقاضي عياض ، دار التراث والمكتبة العتيقة ، بدون ذكر تاريخ الطبعة . ابن حجر ، فتح الباري (146/2).

وانـتـقـد ابـن تيمـيـة حديث تـزوج ميمـونـة وهـو محرم ، وتبعه ابن القيم وابـن عبد الهادي[1] كما انتقد أحاديث : "وأنه ينشئ للنار خلقًا"[2]، "وخلق الـلـه التربة يـوم السبت"[3] و"فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل"[4].

وانتقد الحافظ الذهبي حديث تزويج أبي سفيان النبي صلى الـلـه عليـه وسـلم لأم حبيبة وكذا حديث "من عادى لي وليًّا"[5].

وانتقد ابـن القـيم رحمـه الـلــه أيضًـا حـديث أبي سـفيان في الأمـور الثلاثـة التـي التمسها من رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ، وكـذا رفـع زيـادة إطالـة الغـرة مـن حديث أبي هريرة ، وذكر الحفـر عنـد رجـم مـاعز ، وبعـض ألفـاظ شريـك في حـديث الإسراء عند البخاري[6].

وبالرغم من انتقاد هؤلاء الحفاظ لتلك الأحرف ، فمن الملاحظ أن الانتقاد لم يكـن لأصول تلك الروايات ، وإنما لبعض الكلمات في تلك الرواية مع التسليم بأصل الروايـة ، كما أن هناك من المحدثين من لم ينتقد تلك الأحرف وتأولها . ومن راجع الشروح تبـين له ذلك .

وقد عقد القاضي عياض في كتابه مشـارق الأنـوار فصـولاً لبيـان بعـض أوهـام رواة البخاري ومسلم رحمهما الـلـه ، وبيان الرواية الصحيحة الخالية من الوهم والخطأ :

ومن ذلك الاختصار المخل الذي يفسد المعنى والذي يقع من بعض الرواة ، ومثـال ذلك ما جاء في صحيح مسلم "أنه بعث إلى بني لحيان : ليخرج من كـل رجلـين رجـل" قال عياض : فيه حذف ، وتقديره بعـث إلى بنـي لحيـان : ليخـرج في البعـث مـن كـل رجلين رجل ، وبنو لحيان هم الكفار المبعوث إليهم"[7].

---

(1) ابـن تيميـة ، الفتـاوى (353/13) ، مقدمـة شرح الطحاويـة ص23 ، وابـن القـيم ، زاد المعـاد (112/5 ، 113).

(2) ابن تيمية ، الفتاوى (353/13).

(3) المصدر السابق (18/18).

(4) ابن القيم ، حادي الأرواح ص190 .

(5) الذهبي ، السير (222/2) ، (137/7) ، والميزان (641/1).

(6) ابـن القـيم ، زاد المعـاد (110/1 ، 42/3) ، والروضـة النديـة (271/2 ، 272) ، وحـادي الأرواح ص190 .

(7) عياض ، مشارق الأنوار ص403 .

وكذا في كتاب الزكاة "فكانت سودة أطولهن يدًا ، فعلمنا بعد أنما كان طول يدها بالصدقة وكانت أسرعنا لحوقًا به" قال عياض : "في الكلام تلفيف ، وإنما كانت سودة أطولهن يدًا بالجسم والخلقة ، والمراد . . . زينب بنت جحش لا سودة"[1].

ومن ذلك الزيادة غير الثابتة حيث لا يصح المعنى بتلك الإضافة ، ومثال ذلك : حديث فاطمة بنت قيس ، وفيه قول عمر : "لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة" قال الدارقطني : "ليست هذه اللفظة محفوظة ، قوله : (وسنة نبينا)" ، قال عياض : "والصحيح سقوطها بدليل بقية الحديث ، واستشهاده بالآية ، ولأنه لا يوجد في الباب سوى حديث فاطمة هذا"[2].

ومن ذلك الخلط بين شخصيات المتن الذين قاموا بالفعل ، ومثال ذلك حديث فروة بن أبي المغراء أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب العسل في بيت حفصة ، وأن المتظاهرة مع عائشة سودة وصفية .

قال عياض : "والمعروف ما جاء في غير هذه الرواية أن المتظاهرتين حفصة وعائشة ، وأنه إنما شرب العسل عند زينب"[3].

ومن ذلك الوهم في ذكر بعض الأفراد في المتن ، ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : "اللهم عليك بقريش ، وسمى فيهم عمارة بن الوليد ثم قال : فلقد رأيتهم صرعى يوم بدر" .

قال عياض : "ذكر عمارة بن الوليد هنا غلط ووهم بين ، والمعروف عند أهل السير أن عمارة لم يحضر بدرًا وأنه توفي بجزيرة من أرض الحبشة"[4].

ومن ذلك التصحيف ، ومثال ذلك ما جاء في خبر حكم سعد بن معاذ في بني قريظة ، وفيه : "فأرسل إلى سعد ، فأتى على حمار ، فلما دنا من المسجد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصار : "قوموا إلى سيدكم" ، قال عياض : "قال بعضهم : ذكر المسجد هنا وهم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان محاصرًا بني قريظة ، ولا مسجد هناك . . . والأشبه أن المسجد تصحيف من النبي صلى الله عليه وسلم"[5].

---

(1) عياض ، مشارق الأنوار ص321 .
(2) المصدر السابق ص325 .
(3) المصدر السابق ص319 .
(4) المصدر السابق ص312 .
(5) المصدر السابق ص326 .

وإذا قام نقاد الحديث وصيارفته بدراسة أحاديث الصحيحين ، وإذا استشكل أئمة المحدثين بعض الألفاظ في متون الصحيحين ، لا أصول هذه المتون ، فإن ذلك وإن لم يجمع عليه ، فقد كان هؤلاء النقاد أهلاً لذلك العمل ، مما تكون عندهم من علوم ومعارف تؤهلهم لذلك العمل ، مع إيمان وتقوى تدفع عنهم الزيغ والهوى .

وإذا كان ذلك النقد مقبولاً من هؤلاء النقاد "فلا يجوز في عصرنا أن نجلس على الأرائك ونتغنى برد الحديث ؛ لأن متنه يعد شاذًا في نظرنا عن غيره ؛ لأن الذين جمعوا السنة وتخصصوا فيها قد بينوا لنا كل ذلك ، وكان لديهم من العلم والملكات ، ما يؤهلهم لهذه المهمة"[1].

هؤلاء النقاد من المحدثين الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة ، حتى اختلطت بدمائهم وعظامهم ، وتكون عندهم ملكة يتعرفون بها ما يجوز أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز .

والحق أن تيار المستشرقين من جانب وتيار العقلانية من جانب آخر قد شكلا رافدين كبيرين لدعاة التحرر من السنة ، مع أن قواعد البحث النزيه تتطلب "ألا يأخذ ما يشاء بهواه ويدع ما يشاء بهواه ، فهذا ما لا تقره قواعد البحث العلمي الصحيح والنقد النزيه"[2].

فخرج علينا من يعبر عن السنة بالركام ، ويصف أحد الأحاديث بأنه سوأة فكرية . وقال غيره : لا سلطان إلا لكلمة القرآن ، وزعم آخر أن السنة دونت زمن السلاطين تبعًا للأهواء ، وتجرأ رابع ليعلن أن أحاديث قتل المرتد ورجم الزاني مما يشوه جمال الإسلام!!

(1) البهنساوي ، السنة المفترى عليها ص94 ، 95 ، دار البحوث العلمية . ط . 1 . 1399هـ - 1979م.

(2) أبو شهبة ، الوسيط ص509 .

● الشرع يتوافق مع العقل لا يخالفه

من المثير أن تخرج دعاوى الطعن في الصحيحين وإعادة القراءة لأحاديث السنة النبوية من تحت عباءة الاستدلال العقلي وحرية التفكير ، وأن تقام المعارك الشرسة باسم العقل ودفاعًا عن مبادئه ومسلماته ، وكأن السنة النبوية ، وعلى رأسها الصحيحان ، في وادٍ ، ودلائل المعقول في وادٍ آخر .

وإثارة معركة من هذا النوع بين الشرع والعقل طريقة مفتعلة لخلق عداءٍ لا وجود له وإثارة خصومة بين متجانسين ، لا نتيجة من ورائها سوى ألوان من الشغب على السنة النبوية المطهرة وحماتها من المحدثين .

وإذا تنزل المرء مع هؤلاء من باب المجاراة لهم وجد الأمر في نهاية المطاف ضربًا من التحرر من مبادئ التفكير ، لا طريقة من طرق التفكير الحر . وما العقل عندهم إلا شعارٌ ينادون به لكسب التأييد ، وضمان الالتفاف حولهم .

فالعقل يشارك النقل في كونه مدركًا له ، ومبينًا لأهدافه ومبادئه ومراميه فالعلاقة بين العقل والنقل علاقة توافق لا تضاد ، "فالعقل لا يعدو كونه آلة يصل المرء من خلاله إلى الحكمة في حال استقلاله وتحرره من التقليد واتباعه للدليل"[1].

والإسلام إذا قورن بالأديان المحرفة الأخرى فمما يميزه كونه قائمًا على مبادئ المنطق السليم والعقل القويم . قال تعالى : (**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاء مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**) (البقرة:164) .

(1) شفيق عبد الله ، موقف المدرسة العقلية من السنة ص90 ، المكتب الإسلامي ، ط . 1 ، 1419هـ - 1998م .

وهكذا كانت دعوة الشريعة بمصدريها : الكتاب والسنة ، توافق العقل ولا تصطدم معه ، بل إن البيئة التي لا تعمل العقل من أكثر البيئات تعارضًا مع مبادئ الإسلام وجهلاً بتعاليمه ، وكلما نضجت البيئة التي يخطابها الإسلام وتفتحت عقول أبنائها كان ذلك أدنى لقبول ذلك الدين والاقتناع بشريعته .

● المحدثون ومراعاة العقل

قام المحدثون بأداء جهود جبارة في سبيل صيانة السنة النبوية من الأوهام ، وتقديم السنة الصحيحة التي لا يشوبها ظلمات الأفاكين أو ضلالات الوضاعين ، وإذا كانت ألسنة أعداء السنة قد لهجت بأن المحدثين شيدوا منهجهم بمنأى عن العقل وأحكامه أو ضوابطه وأطره ، فالحق أن المحدثين قد شيدوا ذلك الصرح الحديثي الخالد بالتعاون بين العقل والنقل ، فالمحدثون قد "راعوا العقل في أربعة مواطن :

1- عند السماع . 2- عند التحديث .

3- عند الحكم على الرواة . 4- عند الحكم على الحديث"[1].

فقد رفض المحدثون السماع ممن لا يعرف أحكام الرواية وإن كان مشهورًا بالصلاح ، وامتحنوا الرواة بقلب الأحاديث عليهم[2].

وكذلك راعى المحدثون عند التحديث عدم رواية الموضوعات إلا مع بيان الضعف وقد بوب الخطيب تحريم رواية الأخبار الكاذبة ، ووجوب إسقاط الأحاديث الباطلة ، وكذلك استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير[3].

وكان الحكم على الرواة تضعيفًا وتقوية يقوم على دراسة مروياته ، فإن المحدثين "كثيرًا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر"[4].

أما الحكم على الحديث فقد أثبت المحدثون أن مراعاة العقل كان لها مكانة كبرى . قال الشافعي : "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق

---

(1) المعلمي ، الأنوار الكاشفة ص14 .

(2) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (1/135-139).

(3) المصدر السابق (2/98-100).

(4) الأعظمي ، مقدمة التمييز ص67 .

المخبر وكذبه ، إلا في الخاص القليل من الحديث . وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه ، بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله ، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[1].

وقد أَصَّل ابن الجوزي قاعدة في انتفاء الصحة عما يخالف المنقول ويعارض المعقول .

ويقول ابن أبي حاتم : "يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة"[2].

والخطيب البغدادي يجعل من أسباب فساد الرواية وضعف الحديث "أن يكون مما تدفع العقول صحته"[3].

وسئل ابن القيم رحمه الله : "هل يمكن أن يعرف الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده فأجاب : وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار"[4].

- فساد رأي من قدم العقل على النقل

من قدم العقل على النقل وجعل للعقل سلطانًا مطلقًا عليه ، فذلك أمر يأباه الواقع حتى قال الشافعي : "إن القول به جهل"[5] ، وقد عقد ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة أبوابًا عديدة في بيان فساد من قال بذلك ، وذكر أن القائل بذلك والمدعي معارضة العقل للنقل لم يقدر الله حق قدره ، وادعاء النقص في الأنبياء المعصومين الذين اصطفى الله أعيانهم من خلقه ، وهم أكمل الخلق عقلاً وأحسنهم خلقًا ، ولهذا حصل على أيديهم من الخير ما لم يحصل على أيدي سواهم ؛ بل تقديمهم للعقل على النقل تكذيب لصريح العقل وقدحًا وإساءة له[6].

---

(1) الشافعي ، الرسالة ص399 .

(2) ابن أبي حاتم ، مقدمة الجرح والتعديل ص351 .

(3) الخطيب ، الكفاية ص17 .

(4) ابن القيم ، المنار المنيف ص44 .

(5) الشافعي ، اختلاف الحديث هامش الأم (45/7).

(6) ابن القيم ، الصواعق المرسلة ص1236 ، 1350 ، 1358 .

ومحاكمة السنة إلى العقل لا يزال البعض ينادي بها ، وإذا كان استعمال العقل للكشف عن تزييف بعض المتون مقبولاً "أما بخصوص التحقق من صحتها وقبولها كقياس عام لذلك وبشكل مستمر ، فأمر مغاير منهجيًّا ، بل يأباه الواقع"[1].

فهناك من الأحاديث ما يتخطى حدود العقل ، من الغيبيات والمعجزات والصفات ولا يصلح في شيء منها الاستعانة بالعقل البشري المحدود ، يقول دكتور رضا زكريا : "كيف تخضع أحاديث الفتن وأشراط الساعة والنبوءات وغيرها للتجارب المعملية والتحاليل المادية"[2].

والمعجزات من الأمور الخارقة لقوانين الحياة ونواميس الكون ، يظهرها الله على يد أنبيائه على سبيل التأييد لهم وتحدي المعاندين ، والتصديق بهذه المعجزات النبوية "يرتبط بالإيمان ، فمن آمن برسالة خاتم النبيين يصدق ما أخبر به من أمور خارقة للعادة ، ومنها الإسراء والمعراج ، ومن كفر بهذه الرسالة رد هذه المعجزات"[3] فما العلاقة بين هذه المعجزات وبين دلالات العقول ، إن ذلك فوق مستوى العقول ، ولا يخضع لقوانين الألباب .

قال ابن القيم : "المنقول أنواع متعددة : نوع يتعلق بالأمر والنهي والإباحة ، ونوع يتعلق بمبدأ الخليقة وتخليق العالم ومادته ومبدئه ، ونوع يتعلق بالمعاد وحشر الأجساد وطي العالم . . . ونوع يتعلق بالإخبار عن الأمم السالفة والقرون الماضية . . . ونوع يتعلق بالإخبار عن عجائب المخلوقات وبدائع الآيات . . . ونوع يتعلق بأسماء الرب وصفاته وأفعاله وما يجب له ويمتنع عليه ، فأي هذه الأنواع تدعون معارضة العقل لها؟!"[4].

- قصور العقل

خلق الله تعالى العقل وأعطاه من القدرات ما ميز به الإنسان عن غيره ، وذلك لما للعقل من قدرات متعددة ، وفي الوقت ذاته جعل الله له حدودًا ، لا ينبغي أن يتعداها ، وأطرًا لا يجب أن يتخطاها ، وإلا جنح إلى الشطط .

---

(1) الماليباري ، نظرات في علوم الحديث ص76 .
(2) رضا زكريا ، عناية أهل الآثار ص12 .
(3) البهنساوي ، السنة المفترى عليها ص160 .
(4) ابن القيم ، الصواعق المرسلة ص1256 ، 1257 .

قال علي ﷺ : "لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه"[1].

وقال سهل بن حنيف : "أيها الناس ، اتهموا رأيكم على دينكم ، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم لرددته"[2].

وليس العقل بموجب لرد السنة ، قال الشافعي : "إذا ثبت عن رسـول الـلــه صـلى الـلـه عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه ، ولا يقويه ولا يوهنه شيء غيره ، بل الفرض الذي على الناس اتباعه"[3] ، فالشرع لا يجاري العقل ، وإنما ينبغـي للعقـل أن يتهذب بالشرع ، وأن يتخذ منه كابحًا لجماحه . قال ابن تيمية : "العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه ، ولا معطيًا له صفة لم تكن له ، ولا مفيدًا له صفة الكمال"[4].

فالعقل قاصر على إدراك أسرار الشرع ، كما أن العقول خاضـعة للتطـور والارتقـاء مع ثبوت الشرع ، قال دكتور رضا زكريا : "النقل الثابت الصحيح فوق العقل ؛ لقصـور العقول وتفاوتها في الوقوف على أسرار الشرع ، وما كـان مخالفًـا للعقـل أمـس أصـبح معقولاً اليوم"[5].

وإذا تقيد الخلق بدلالات العقل ، لما استجاب نوح عليه السلام لأمر الـلـه له بصنع السفينة ، فأي سفينة تصنع في الصحراء ، وأي ماءٍ ستطفو عليه ، ولكن ليس من تنفيذ أمر الـلـه بد ، ثم حدثت المعجزة التي لم تكن في حسبان العقل ، والتي تفوق قدراتـه وتصوراته!!

فهل يأخذ نوح عليه السلام بدلالات العقل ويمتنع عن تنفيذ الأمر لمخالفته ظـاهر المعقول ، أم يرد على الـلـه تعالى شرعه ؛ لأن ذلك التشريع مما لا تستسيغه العقول؟!

---

(1) ابن القيم ، إعلام الموقعين (61/1).

(2) المصدر السابق (62/1).

(3) الشافعي ، الرسالة ص300 رقم 905 .

(4) ابن تيمية ، موافقـة صـحيح المنقـول لصريـح المعقـول (82/1)، دار الكتـب العلميـة ، ط . 1، 1405هـ-1985م .

(5) دكتور رضا زكريا ، عناية أهل الآثار ص19 .

وإن ترك القوم ما يخالف المعقول ـ عندهم ـ لما استجاب موسى عليه السلام لأمر الله بضرب البحر بالعصا ، ولو كان الأمر على مقتضى المعقول ، لطالب موسى عليه السلام ربه بإنزال صاعقة من السماء تهلك هؤلاء العتاة الجبارين ، أو غير ذلك من ألوان الانتقام .

وكذلك ما العلاقة العقلية بين إفساد السفينة التي يملكها مساكين لا ذنب لهم في مواجهة ملك طماع يريد أن يستولي على كل ما وصلت إليه يده ، ويستحوذ على كل جميل .

إن عقولنا القاصرة لتطالب الله بإهلاك الظالم لا إعطاب السفينة ، ولكن الله تعالى له من الحكمة البالغة ما تعجز عنه عقول المخلوقات .

والشرع ثابت بذاته لا يحتاج لشهادة العقل أو معرفة الحكمة من وراء الأمر والنهي ، إن صدقه الناس أو كذبوه ، فالعقل ليس أصلاً لثبوت الشرع ، قال ابن تيمية : "عدم العلم ليس علمًا بالعدم ، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها . . . وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفًا على وجودنا فضلاً عن أن يكون موقوفًا على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا"[1].

كما أن العقول تتناقض فيما بينها باسم العقل ، فالمتناظران يتبنى كل منهما نقيض ما يقول به الآخر ، ويستطيع أن يقنع المرء بحجج عقلية ، فأي تحكيم مطلق للعقل مع إمكان التناقض عليه؟! وكذلك المعقول الصريح السالم عن معارض أو مقاوم عند أرباب العقول دون شك أو تحير أو اضطراب شبه لا شيء[2].

بل إن كثيرًا من الذين خالفوا النصوص بدعوى مخالفة العقل "لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة ، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص ولا المعقول ، فتشعبت بهم الطرق"[3].

---

(1) ابن تيمية ، درء تعارض العقل مع النقل (87/1 ، 88).

(2) ابن تيمية ، موافقة صحيح المنقول (137/1-153).

(3) المصدر السابق (39/2).

● من نتائج تقديم العقل على النقل

دعوى تقديم العقل على النقل دعوى قديمة ما إن يندحر القائلون بها حتى يقوم من يدعو إليها في كل زمان ، ولعمري أي عقل يقدم هؤلاء ، هل عقل أهل المشرق أم أهل المغرب؟ هل يقدمون عقول أهل المدن والحواضر ، أم أهل القرى والبوادي؟ هل يسلمون لعقل الأمس أم اليوم أم الغد؟ هل يراعون حدود العقل البشري أم لا حدود القدرة الإلهية؟ هل يتطلعون إلى العلم البشري أم العلم الإلهي؟ فلو قيل بتقديم العقل على النقل "فليست العقول شيئًا واحدًا بينًا بنفسه ، ولا عليه دليل معلوم"[1].

وإذا عدنا إلى الوراء ، فإن فكرة تحكيم العقل على نصوص الكتاب وصحيح السنة ، "بحيث إذا ورد نص صحيح يخالف عقول القوم لووه حتى يتفق مع أصلهم وهو العقل : أصل معتزلي منقوص"[2].

وخذ مثالاً على سلوك أولئك المحتكمين إلى تلك العقول القاصرة والأفهام الكليلة ما قاله عمرو بن عبيد تعليقًا على الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود ﵁ ، وفيه : "فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها"[3].

قال عمرو بن عبيد : "لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته ، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته ، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته ، ولو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا لرددته ، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت : ليس على هذا أخذت ميثاقنا"[4].

---

(1) ابن تيمية ، موافقة صحيح المنقول (121/1).

(2) دكتور رضا زكريا ، عناية أهل الآثار ص17 .

(3) البخاري ، كتاب القدر ، باب في القدر (ح 6105) ، ومسلم كتاب القدر ، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (ح4781).

(4) الذهبي ، ميزان الاعتدال (198/4).

وهكذا أخذهم شطط العقول المريضة إلى تكذيب التابعي ورد رواية الصحابي ، وعدم قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل ومحاججة الله عز وجل .

فأي عقول هذه؟ وإلى أين تقود؟ وما هذا التعجل؟! وكيف يتجرأ هؤلاء بهذه الطريقة ، إنه لسبيل قد مهده الشيطان ، وزخرفته يد الهوى ، ولا أراه يؤدي إلا إلى الضلال في الدنيا ، والعذاب في الآخرة .

● نقد متون الصحيحين

إذا كان للصحيحين تلك المكانة السامقة ، والمنزلة الجليلة عند سلف الأمة ، فإن ذلك لم يدفع نقاد المحدثين أن تكون لهم مع نظرة الإعجاب والإكبار نظرة تفحص وتدقيق ؛ سدًّا للخلل ، ومعالجة للقصور وإن ندر .

وكانت تلك النظرات للمحدثين في أحاديث الصحيحين ضربًا من ضروب الحرية العلمية والمرونة التي لا تعرف الجمود ، والشفافية التي لا تعرف الكهنوتية ، ولا تجعل الأمر قاصرًا على فئة دون أخرى ، وعصر دون سواه .

وكما أفسح الإسلام المجال للنقد العلمي النزيه الخالي من الأهواء والرغبات ، فإنه كذلك أغلق الباب دون أولئك المتطفلين على غير موائدهم ، أدعياء العلم ومنحرفي الثقافة ، قليلي العلم وأتباع كل ناعق .

إن أهل مكة أدرى بشعابها ، وخير من يعالج القوس باريها ، ولا يقود السفينة إلا ربانها ، وإذا كان العالم اليوم يموج بدعوات التخصص ، وتندثر فيه الأفكار التي تجعل الفرد متحدثًا في مجالات متعددة ، فإن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يذاد عن حياضه ، وأن يدفع عنه أولئك الأدعياء الذين تكلموا بغير ألسنتهم ، وحملوا معاول غيرهم ، يهدمون وهم يعتقدون أنهم يشيدون ، يعكرون الماء العذب ، وهم يلتمسون له الصفاء .

الصحيحان أصح كتب السنة ، تعلق بهما المسلمون ، وصار اليقين بصحتهما مضرب الأمثال ، حتى كان بعض بسطاء المسلمين يقسمون عليهما كما يقسمون على القرآن الكريم . فمحاولات التشكيك فيهما والطعن في أحاديثهما ، يعد لونًا من ألوان الطعن في الثوابت عند المسلمين وهدمًا لأهم حصونهم وقلاعهم .

ولا أرى أصدق توصيفًا لدرجة صحة أحاديث الصحيحين من قول شيخ الإسلام ابـن تيمية عندما قال : "وأجل ما يوجد في الصحة كتاب البخاري وما فيـه مـتن يعـرف أنـه غلط على الصاحب ، لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط".

وقال في موضع آخر بأن جمهور أحاديـث البخـاري ومسـلم قـد جـزم أهـل العلـم بالحديث بصحتها[1]. فأحاديث الصحيحين في أعلى درجـات الصـحة ، وإن كـان هنـاك بعض وهم ، فذلك على سبيل النادر القليل ، وذلك لا يخرج أحاديـث الصـحيحين مـن تلك المكانة ، ولا يدفع عنها هذه المنزلة ، فالنادر لا حكم له .

● طعون في متون الصحيحين

إذا وسد الأمر إلى غير أهله ، وإذا أطلقت يد الذئب في الغنم ، فـلا يلـومن الراعـي غير نفسه ، فكيف إذا قام أهل الباطل يتحدثون بلسان أهل الحق ، ينكسون رايـة مـا كان ينبغي أن يحملوها ، ويدنسون طهرًا ما ينبغي أن يمسوه .

وإذا كان الإنصاف والحياد يدعو إلى معرفة الحق أيًّا كان قائله ، فإن الوعي يحـذر من أخذ العلم من غير أهله ، قال تـعـالـى : (**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**) (النحل:43) .

وقد قمت بدراسة بعض متون الصحيحين التي قابلت نقـدًا مـن بعـض المثقفـين!! فوجدت تلك الأحاديث ، بين أحوال أربعة :

أ- أحاديث استدركت على الصحيحين على سبيل الخطأ وقـد بـيـن العلماء صوابها .

ب- أحاديث محل نزاع بين الوهم والصحة .

جـ- أحاديث مشكلة .

د- أحاديث وقع فيها الوهم من الرواة ، ولكن المحدثين قد سبقوا إلى بيان ذلك .

ويمكن من خلال الدراسة الآتية أن نتبين ذلك .

---

(1) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (18/17-73).

● القسم الأول (أحاديث استدركت على سبيل الخطأ)

1- حديث : "الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر"[1].

أخذ بعض الأدعياء ذلك المتن الشريف وأخذ يضع معايير الصحة والوضع من نسج خياله ، ويطلق الدعاوى دون أزِّمة ولا خُطم فقال : "هذا الحديث وأمثاله التي تذم الدنيا وتجعلها شقاءً وتعبًا وعذابًا وأغلالاً ، وسجونًا كلها باطلة ، فهي أحاديث وضعها الزهاد والعباد ، أو علماء السلطة لترسيخ الاستبداد ، وتبرير الاستعباد"[2].

وقد أخذ ذلك المعنى القاصر الكليل ، ولم يتسع عقله إلا لذلك الفهم المريض ، وبالرجوع إلى المصادر التي يستقى منها العلم ، وإلى أهل الذكر نجد القرطبي رحمه الله يقول : "إنما كانت الدنيا كذلك ؛ لأن المؤمن فيها مقيد بقيود التكاليف ، فلا يقدر على حركة ولا سكون إلا أن يفسح له الشرع ، فيفك قيده ، ويمكنه من الفعل أو الترك ، مع ما هو فيه من توالي أنواع البلايا والمحن والمكابدات . . . وعلى الجملة أشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل . . . والكافر منفك عن تلك الحالات ، مقبل على لذاته ، منهمك في شهواته ، يأكل ويتمتع كما تأكل الأنعام"[3].

قال النووي : "معناه أن كل مؤمن مسجون ممنوع في الدنيا من الشهوات المحرمة والمكروهة ، مكلف بفعل الطاعات الشاقة ، فإذا مات استراح من هذا وانقلب إلى ما أعد الله تعالى له من النعيم الدائم والراحة الخالصة من النقصان ، وأما الكافر ، فإنما له من ذلك ما حصل في الدنيا مع قلته وتكديره بالمنغصات ، فإذا مات صار إلى العذاب الدائم ، والشقاء الآبد"[4].

---

(1) مسلم ، كتاب الزهد والرقاق ح5256 ، من رواية أبي هريرة ﷺ .

(2) ثامر إسلامبولي ، تحرير العقل ص235-237 ، دار الأوائل ، دمشق ط . 1 ، 2001م .

(3) القرطبي ، المفهم (109/7 ، 110) ، تحقيق محيي الدين مستو ، دار ابن كثير . ط . 1 ، 1417هـ .

(4) النووي ، شرح مسلم (305/18) ، عياض إكمال المعلم (511/8) ، تحقيق يحيى إسماعيل . د ار الوفاء . ط . 1 ، 1419هـ .

فالمؤمن في هذه الدار قد لعق الصبر حتى يبلغ المجد في الآخرة ، صبر عن المحرمات وصبر مع الطاعة ، وصبر على آلام الأقدار ، غير معترض ولا متسخط ، فهل يصح أن نرمي ذلك المتن بالوضع هكذا جزافًا ؟! ألا أعتقد أن عقلاً سليمًا أو منطقًا قويمًا يقبل هذا .

2- حديث "لا يُدخل أحدًا منكم الجنة عملُه"[1].

تخبط الكاتب المذكور فقعقع وأعاد عبارته السابقة ، وكأنها نموذج يشهره في وجه كل متن يريد أن يعترض عليه ، فقال : "وهذا الحديث يبدو عليه أنه من وضع الزهاد والعابدين الذين يمنعون الناس من العمل في الدنيا ، فعلقوا الأمر برحمة اللـه فقط وسلبوا من العمل قيمته"[2].

ولعمري كيف يدعو الزهاد إلى عدم العمل؟ أم كيف يدعو العباد إلى ترك العبادة ، لقد تعدى ذلك القول الشطط ، ولا أرى له وصفًا سوى اللامسئولية وإذا احتج آخرون بأن الحديث يعارض قوله تعالى : (وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) (الزخرف:72) ، فإن للعلماء أقوالاً لو اطلع عليها بتجرد وإخلاص وإنصاف لرجع عن اعتراضه ، ولو أعلنها للقارئ لتهافت قوله .

قال ابن بطال : "الجنة تُنال المنازل فيها بالأعمال ، فإن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الأعمال ، ويحمل الحديث على دخول الجنة"[3] ، فجعل ابن بطال مطلق الإذن بدخول الجنة من رحمة اللـه المطلقة ، أما التفاضل في الدرجات والمنازل فبحسب أعمال العباد وتفاوتهم فيها .

وأجاب ابن الجوزي بأن العبد مملوك لمولاه ، وليس للعبد استحقاق على سيده ، كما أن العمل الذي يقوم به يسير إذا ما قورن بعظيم الجزاء ودوامه[4].

---

(1) البخاري ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة في العمل (ح6464)، من حديث عائشة ، ومسلم ، كتاب صفات المنافقين ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله (2816) من حديث أبي هريرة ، (2817) من حديث جابر ، (2818) من حديث عائشة .

(2) ثامر إسلامبولي ، تحرير العقل ص221 .

(3) ابن حجر الفتح (301/11 ، 302) ، ابن بطال ، شرح البخاري (180/10 ، 181). تحقيق ياسر إبراهيم ، دار الرشد . ط . 1 ، 1420هـ-2000م .

(4) ابن حجر الفتح (301/11 ، 302) ، ابن الجوزي ، كشف المشكل (110/3) ، تحقيق على حسين البواب . دار الوطن . ط . 1 ، 1418هـ-1997م .

وقال القرطبي عن أعمال العباد إنها : "ليست على صفات تقتضي ذلك ، ولا يستحق المكلف على الله تعالى بسببها شيئًا"[1].

ويرى ابن القيم أن الباء في الآية للمعاوضة ، ليست للسببية ، وأن "العمل بمجرده ، ولو تناهى لا يوجب دخول الجنة ، أو يكون عوضًا عنها ؛ لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله ، بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة"[2].

ويرى الحافظ ابن حجر أن الأعمال وإن جلت تفتقر إلى القبول وأن "أمر القبول إلى الله تعالى ، وإنما يحصل برحمة الله لمن يقبل منه"[3].

وأكد الحافظ النووي على أن الله تعالى يفعل ما يشاء ، ولا راد لأمره ، وأنه سبحانه لا يدخل أهل الجنة الجنة من باب الاستحقاق ولكن بفضله وكرمه وجوده[4].

فالأمر لا يعدو أن الله تعالى الرب الخالق المالك له الأمر ، فالعباد عباده ، والله تعالى رحيم ودود ، فلا العمل يكفي لبلوغ منازل المتقين ، ولا العبد له استحقاق على الرب ، ولكن الله تعالى يرى من إخلاص العبد وحبه للطاعة ما يجعله يرفعه إلى درجات القبول ، فيدخله الله تعالى الجنة برحمته لا سببًا لمجرد طاعته .

3- حديث عائشة رضي الله عنها : "كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تقطع يدها"[5].

استشكل متن ذلك الحديث ؛ لأن جمهور العلماء على أن القطع في السرقة لا في الجحد ولأن سائر الروايات أن المرأة سرقت ، وقطعت يدها لأجل سرقتها .

فكيف تأتي الرواية بالقطع على الجحود لا السرقة ؟!

---

(1) القرطبي ، المفهم (139/7).

(3،2) ابن حجر ، الفتح (302/11).

(4) النووي ، شرح مسلم (165/17 ، 166).

(5) مسلم ، كتاب الحدود ، باب 2 (ح1690).

قال القرطبي :"والصحيح أن هذه المرأة سرقت ، وقطعت يدها لأجل السرقة ، لا لأجل جحد المتاع . . . ورواية من روى أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية من قال : إنها كانت تجحد المتاع ، وإنما انفرد معمر بذكر الجحد وحده"[1].

قال النووي : "جماعة من الأئمة قالوا : هذه الرواية شاذة ، فإنها مخالفة لجماهير الرواة ، والشاذة لا يعمل بها"[2] ، ولكن القرطبي رحمه الله يرى إمكان أن تكون المرأة تفعل الفعلين فقال : "يمكن أن يقال : إن المرأة فعلت الأمرين ، لكن قطعت في السرقة لا في الجحد"[3].

وهذا ما أكده السندى في حاشيته على سنن النسائى (377/6) قائلا : ذكرت العارية تعريفا لحالها الشنيعة ، لا لأنها سبب القطع ، وسبب القطع إنما كان السرقة ، لا الجحد .

فمن الممكن أن تكون رواية معمر على التعريف بهذه المرأة أي المرأة التي اشتهرت بجحد المتاع المستعار هي التي سرقت ، وذلك توجيه مقبول كما قال النووي : "إنما ذكرت العارية تعريفًا لها ، ووصفًا لها ، لا أنها سبب القطع ، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت وقطعت سبب السرقة ، فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعًا بين الروايات"[4].

فصنيع مسلم رحمه الله يدل على معرفته برواية السرقة ، لا أنه ذكر هذه الرواية على سبيل الوهم ، وإنما ليدلل أن رواية الجحد تحمل على أن سبب القطع هو السرقة كما جاء مصرحًا به في الروايات الأخرى في الباب ذاته . ولبيان زيادة علم في شأن هذه المرأة التى تلبثت بالفعلين معا .

4- حديث أنس بن مالك ﵁ "أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال : متى تقوم الساعة ؟ قال : فسكت رسول الله هنيهة ، ثم نظر إلى غلام بين يديه من أزد شنوءة ، فقال : إن عُمِّر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة"[5].

---

(1) القرطبي ، المفهم (77/5).

(2) النووي ، شرح مسلم (200/11).

(3) القرطبي ، المفهم (78/5).

(4) النووي ، شرح مسلم (200/11) ، عياض ، إكمال المعلم (502/5).

(5) البخاري ، كتاب الأدب ، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (ح6167). ومسلم ، كتاب الفتن ، باب قرب الساعة (ح138).

وقد فهم المعترض المراد من الساعة يوم القيامة ، وجعل تلك الرواية مما يخالف الواقع المحسوس ، مما يقدح في صحة متنه ، ثم قال : "فيها مخالفة لآيات من القرآن الكريم التي تؤكد مرارًا أن لا أحد يعلم متى الساعة إلا اللـه وحده ، والتي أمر فيها اللـه سبحانه نبيه الكريم أن يجيب من يسأله عن الساعة بقوله : (قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللـهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ) (الملك:26)"[1].

وذكر هذه الرواية بمعزل عن بقية الروايات فيه شيء من الإخلال بالإنصاف ، فقد جاء عند البخاري من حديث عائشة بلفظ "ساعتكم"[2].

ووقع في رواية البارودي بدل قوله : "حتى تقوم الساعة" ، "لا يبقى منكم عين تطرف" قال ابن حجر : "وبذلك يتضح المراد"[3].

وقال الداودي : "المحفوظ أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال ذلك للذين خاطبهم بقوله : "تأتيكم ساعتكم" ، يعني بذلك موتهم ؛ لأنهم كانوا أعرابًا ، فخشي أن يقول لهم لا أدري متى الساعة فيرتابوا ، فكلمهم بالمعاريض"[4].

قال عياض : "حديث عائشة هذا يفسر حديث أنس ، وأن المراد ساعة المخاطبين"[5] ، "ومعناه يموت ذلك القرن وأولئك المخاطبون"[6].

وجعل القرطبي رحمه اللـه رواية " قامت عليكم ساعتكم"، "رواية واضحة حسنة وهي المفسرة لكل ما يرد في هذا المعنى من الألفاظ المشكلة"[7]، بينما أضاف النووي احتمالاً آخر ، وهو أن النبي صلى اللـه عليه وسلم "علم أن ذلك الغلام لا يبلغ الهرم ، ولا يعمر ولا يؤخر"[8].

وكذلك عندما تجمع أحاديث الباب يوضح بعضها بعضًا ويخصص خاصها عامها ، ويزول الإشكال لمن رام الحق وابتغى الهدى .

---

(1) الكردي ، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ص185 ، دار الأوائل . ط . 1 ، 2002م .

(2) البخاري ، كتاب الرقاق ، باب سكرات الموت (ح6511) ، ومسلم ، كتاب الفتن ، باب قرب الساعة (ح136).

(3،4) ابن حجر ، الفتح (572/10).

(5) ابن حجر ، الفتح (371/11) ، عياض ، إكمال المعلم (508/8 ، 509).

(6) النووي ، شرح مسلم (302/18).

(7) القرطبي ، المفهم (304/7).

(8) النووي ، شرح مسلم (302/18).

5- حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : "للعبد المملوك الصالح أجران ، والذي نفسي بيده ، لولا الجهاد في سبيل الله والحج ، وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[1].

وشغب المعترض بأنه كيف يتمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرق ، وهو منقصة ، وفيه ما فيه من المهانة والقهر وإسقاط الهيبة وسلب الإرادة ، وأخذ بظاهر الرواية الخطابي فقال : "لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياءه بالرق ، كما امتحن يوسف عليه السلام"[2].

وقال الكرماني : "أراد تعليم أمته ، أو على سبيل حياتها ، أو المراد أمه التي أرضعته"[3].

وقال ابن حجر : "ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل إلى آخرها"[4] ، ولكن باعتبار الرواية وسبر أحاديث الباب نجد الحديث قد أخرجه مسلم في صحيحه وفصل فيه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم من لفظ أبي هريرة الذي أدرج في الحديث ، وفيه : "والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[5].

ويؤكد على ذلك جزم الداودي وابن بطال وغير واحد بإدراج هذه الزيادة[6] ، قال ابن حجر : "ويدل عليه من حيث المعنى "بر أمي" فإنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم أم يبرها"[7].

وقد انتقد القرطبي رحمه الله نفس المعنى الذي فهمه أبو هريرة ﵁ من أن العبودية تضاعف أجر العبد ، وجعل ذلك فهمًا مجانبًا للصواب ثم قال : "وهذا

(1) البخاري ، كتاب العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده (208/5) ، (ح2548).
(2) ابن حجر ، الفتح (208/5).
(3) المصدر السابق (208/5).
(4) المصدر السابق (209/5).
(5) مسلم ، كتاب العتق ، باب مضاعفة أجر العبد الصالح (ح1665).
(6) ابن حجر الفتح (208/5) ، وابن بطال ، شرح البخاري (66/7).
(7) ابن حجر الفتح (208/5).

لا يصح مطلقًا ، فإن المعلوم من الشرع خلافه ؛ إذ الاستقلال بأمور الدين والدنيا إنما حصل بالأحرار ، والعبد كالمفقود لعدم استقلاله ، وكالآلة المصرفة بالقهر ، والبهيمة المسخرة بالجبر ، ولذلك سلب مناصب الشهادات ، ومعظم الولايات ، ونقصت حدوده عن حدود الأحرار ؛ إشعارًا بخسة المقدار"[1].

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما من نبي إلا وبعث من أشراف قومه لما في ذلك الشرف وتلك المكانة ما يدفع عنه الريب ويصد عنه التهم ، فالقول بضعف المتن غير متجه ، وإنما بينت رواية مسلم الإدراج الذي في رواية البخاري ، وبذلك يتضح المعنى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

6- حديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة

روى البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه سأل بلالاً حين خرج من الكعبة : ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم "وفيه إخبار بلال ﵁ أنه صلى في الكعبة"[2].

كما رويا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت ولم يصل فيه[3].

ورويا من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة[4].

وظاهر هذه الروايات اضطراب ، ولكن عند تحليلها يتبين الصواب .

أما رواية ابن أبي أوفى ، فإنها تتحدث عن عمرة القضاء ، حيث كان المشركون محيطين بالبيت ، وما زال الشرك في جنبات البيت ، ولم يطهر بيت الله الحرام من دنس الأصنام والأزلام .

---

(1) القرطبي ، المفهم (355/4).

(2) االبخاري ، كتاب الحج ، باب إغلاق البيت ويصلي في أي نواحي البيت شاء (15987 ، 1599) ، مسلم ، كتاب الحج ، باب ما جاء في دخول النبي الكعبة (1329).

(3) البخاري ، كتاب الحج ، باب الصلاة في الكعبة (1601) ، ومسلم كتاب الحج باب ما جاء في دخول البيت (1330 ، 1331).

(4) البخاري ، كتاب الحج ، باب من كبر في نواحي الكعبة (1600)، ومسلم ، كتاب الحج ، باب ما جاء في دخول البيت (1332).

قال النووي : "قال العلماء : سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن المشركون يتركونه يغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، يعني كما في حديث ابن عباس ، فتلك حادثة تختلف عن الأخرى" .

أما حديثي بلال وأسامة رضي الله عنهما فقد رجح العلماء رواية بلال على رواية أسامة وكان الترجيح بأمور عدة ، منها : ضبط بلال وسنه وقربه من النبي صلى الله عليه وسلم ، أضف إلى ذلك أن بلالاً مثبت ، وأسامة نافٍ والمثبت معه زيادة علم ، كما قال ابن المنذر[1] .

وقد حمل ابن حبان الخلاف على تعدد الحالات . وجمع مالك ذلك على أن بلالاً حكى صلاة التطوع ، ونفى أسامة صلاة الفريضة ، وذكر القرطبي جمعًا آخر يقتضي تغيب أسامة فترة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم[2] .

ولكن التحقيق في ذلك يقتضي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة ، ورؤية بلال ﷺ لذلك في حين لم يشاهده أسامة ﷺ لاحتمالات عدة ، قال النووي : "أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال ؛ لأنه مثبت ، فمعه زيادة علم ، فوجب ترجيحه"[3] .

قال ابن حجر : "فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت ، وغيره نافٍ ، ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات ، واختلف على من نفى"[4] .

وحاول النووي رحمه الله تبرير نفي أسامة ما أثبته بلال فقال : "فرآه بلال لقربه ، ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، وكانت صلاة خفيفة ، فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء"[5] .

---

(1) ابن بطال ، شرح البخاري (281/4).

(2) القرطبي ، المفهم (431/3).

(3) النووي ، شرح مسلم (90/9) ، الأبي ، إكمال إكمال المعلم (403/4 ، 404).

(4) ابن حجر ، الفتح (547/3).

(5) النووي ، شرح مسلم (91/9).

وجاءت الروايات ـ وإن كان فيها ضعف ـ بأن أسامة ذهب يحضر ماءً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلعله صلى في تلك الفترة ، وكذا لأن بإغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة ، فنفاها عملاً بظنه[1].

قال ابن بطال : "فالآثار أنه صلى أكثر ، ولو تساوت في الكثرة لكان الأخذ بالمثبت أولى من النافي ، على ما يقوله العلماء في الشهادات ، فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى في البيت جماعة منهم أسامة بن زيد وعمر بن الخطاب وجابر وشيبة ابن عثمان ، وعثمان بن طلحة من طرق حسان"[2].

وقال عياض : "حكم العلماء والأئمة بترجيح حديث بلال ، لأنه أثبت ، وضبط ما لم يضبطه أسامة ، وأنها الصلاة المعهودة لا الدعاء"[3].

7- حديث اعتمار رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب .

روى البخاري ومسلم عن مجاهد قال : "دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى ، قال : فسألناه عن صلاتهم ، فقال : بدعة . قال له عروة : كم اعتمر رسول الله؟ فقال : أربع عمر . إحداهن في رجب . فكرهنا أن نكذبه ونرد عليه ، وسمعنا استنان عائشة في الحجرة . فقال عروة : ألا تسمعين يا أم المؤمنين إلى ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت : وما يقول؟ قال : يقول : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم أربع عمر إحداهن في رجب . فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، ما اعتمر رسول الله إلا وهو معه . وما اعتمر في رجب قط"[4].

وقد رأى بعضهم الاختلاف بين ابن عمر وأم المؤمنين كذلك نوعًا من الاضطراب وأخذوا ذلك على البخاري ومسلم ، وعابوا إخراجهما لتلك الرواية[5].

---

(1) ابن حجر ، الفتح (547/3) ، النووي ، شرح مسلم (91/9) ، القرطبي ، المفهم (431/3).

(2) ابن بطال ، شرح البخاري (57/2).

(3) عياض ، إكمال المعلم (423/4).

(4) البخاري ، كتاب العمرة ، باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم (ح1775 ، 1778) ، ومسلم ، كتاب الحج ، باب عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم (1255).

(5) الكردي ، نحو تفعيل قواعد نقد المتن ص118 ، 119 .

والأمر لا يختلف في هذا الحديث عن سابقه ، فالأمر لا يعدو كون أحدهما خالف الآخر في مسألة ـ والخلاف وارد ـ وبعد أن أدلى كل بدلوه يتضح توهيم أم المؤمنين عائشة لعبد الله بن عمر ونسبته للوهم ، لا للكذب[1].

قال القرطبي : "أما قول ابن عمر أنه اعتمر في رجب ، فقد غلطته عائشة في ذلك ولم ينكر عليها ولم ينتصر ، فظهر أنه كان على وهم وأنه رجع عن ذلك"[2].

وقد أكد النووي والأبي والسنوسي أن سكوت ابن عمر عن مراجعة عائشة يدل على أنه نسي أو شبه له ، ثم عاد إلى رأيها ولم يتمسك بقوله[3].

قال عياض : "وذلك دليل على إثبات قول عائشة وصحة روايتها ؛ إذ لو كان ابن عمر على بصيرة مما قال لراجعها في ذلك ، وبين ما قال"[4].

وأشار ابن حجر رحمه الله إلى لطائف ، ومن ذلك أنها "ذكرته بكنيته تعظيمًا له ، ودعت له ؛ إشارة إلى أنه نسي ، وقالت : "إلا هو معه" تقصد ابن عمر وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله : إحداهن في رجب"[5].

فهذه عائشة رضي الله عنها تنكر على ابن عمر رضي الله عنهما ، فيستجيب ولا يراجعها فذلك موقف عابر ، ومخالفة انتهت في حينها ، فلا أرى وجهًا للشغب على تلك الرواية أو نسبتها للتعارض .

8- حديث تزوج ميمونة .

روى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما : "أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم"[6] ، وروى مسلم من حديث ميمونة رضي الله عنها : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(1) ابن بطال ، شرح البخاري (437/4).

(2) القرطبي ، المفهم (368/3).

(3) النووي ، شرح مسلم (485/8) ، الأبي ، إكمال إكمال المعلم (315/4) والسنوسي ، مكمل إكمال المعلم (315/4) ، دار الكتب العلمية . ط . 1 ، دون ذكر المحقق ، 1415هـ .

(4) ابن حجر ، الفتح (703/3).

(5) عياض ، إكمال المعلم (330/4).

(6) البخاري ، كتاب جزاء الصيد ، باب تزويج المحرم (ح1837) ، وكتاب النكاح ، باب نكاح المحرم (ح5114). ومسلم كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم (ح1410).

تزوجها وهو حلال"[1] ، وكذا روى مسلم من حديث عثمان بن عفـان مرفـوعًا : "لا يُنْكِح المحرم ولا يَنْكَح ولا يخطب"[2].

فهذه حادثة واحدة ، ورسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم لم يتزوج ميمونة مرتين ، وإنما حكى أصحاب النبي صلى اللـه عليه وسلم ذلك ، واختلفوا فيه ، وقد عمل الشافعية والحنابلة والمالكية برواية ميمونة رضي اللـه عنها ، ولم يأخذوا برواية ابن عباس رضي اللـه عنهما .

وتطاول بعضهم فقال : "لذلك رد الشافعية والمالكية والحنابلة رواية الصحيحين عن ابن عباس رغم أنه حبر الأمة حسب ما تم توزيعة من كنى وألقاب على الرجال"[3].

وقد وهم علماء الحديث رواية ابن عباس رضي اللـه عنهما .

قال ابن المسيب : "وهم ابن عباس ، وميمونة تقول : تزوجني وهو حلال"[4].

وقال الطبري : "الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد"[5].

وجعل ابن عبد البر رواية ابن عباس على الوهم لأن "الرواية أنه تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد ، لكن الوهم إلى الواحد أقرب إلى الجماعة"[6] ، قال ابن الجوزي : "ومعلوم أن ميمونة أعلم بشأنها من غيرها"[7].

قال عياض : "لم يرو أنه تزوجها محرما إلا ابن عباس وحده ، وروت ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً ، وهم أعرف بالقضية لتعلقهم بها بخلاف ابن عباس"[8].

وقال المازري : "القول أولى بأن يقدم من فعل مختلف فيه"[9].

قال الأبي : "إذا تعارض الفعل والقول ، قدم القول ؛ لأنه يتعدى للغير"[10].

---

(1) مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم (ح1411).

(2) المصدر السابق (ح1409).

(3) الكردي ، نحو تفعيل قواعد نقد المتن ص142 .

(4-6) ابن حجر ، الفتح (70/9 ، 71).

(7) ابن الجوزي ، كشف المشكل (377/2).

(8) النووي ، شرح مسلم (204/9 ، 205) ، عياض ، إكمال المعلم (552/4).

(9) المازري ، المعلم (90/2).

(10) الأبي ، إكمال إكمال المعلم (38/5).

وقال ابن حجر : "الجمهور على المنع لحديث عثمان لا يُنْكِح المحرم ولا يَنْكح . . . فكان النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به"[1].

وكذا قال ابن تيمية : "والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً"[2].

والمتن ، وإن ضعفه علماء الحديث ، فإن ذلك لايعني الخطأ في الرواية ، وإنما تحكي الروايات اختلافًا بين الصحابة في تلك المسألة ، فعندما نقل البخاري ومسلم ذلك عن ابن عباس لم يكن الوهم منهما ، وأن ابن عباس هو الذي ظن ذلك ، وقد تأول بعض العلماء ذلك بأن معنى محرمًا عند ابن عباس لعله في الشهر الحرام كما قال الأعمش :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا

أي في الشهر الحرام ، أو أن ذلك من الخصوصيات[3] ، أو على أنه كان حلالاً في الحرم[4] ، أو أن يكون معناه وهو عازم على الإحرام مجمعًا عليه[5].

وأوجه هذه التأويلات ما أشار إلى كون النبي صلى الله عليه وسلم كان حلالاً ، ولكنه في شهر حرام أو بلد حرام ، وعلى قول التضعيف ، فإن التضعيف لم يكن للرواية ، وإنما لقول الصحابي .

وهكذا كانت تلك الروايات ظاهرها تناقض البخاري ومسلم ، والوهم في روايتهما ، وبالبحث في ذلك يتبين سوء فهم المعارض أحيانًا ، أو حدوث الخلاف في الطبقات المتقدمة ، ويحكى صاحبا الصحيحين ذلك الخلاف .

- أحاديث رويت وانتقدت على الصحيحين وفيها نزاع

وكما كان النقد لبعض أحاديث الصحيحين غير معتبر ، ويبدو قصور الناقدين لها ، فإن هناك بعض الأحاديث قد تنازعها الصحة والوهم ، فمن أخذ بظاهرها اندفع إلى توهيم الرواة ، ومن تأول معناها نزع إلى تصحيح الرواية ، فمن ذلك :

---

(1) ابن حجر ، الفتح (62/4).

(2) ابن تيمية ، الفتاوى (73/18).

(3) ابن حجر ، الفتح (62/4).

(4) النووي ، شرح مسلم (204/9).

(5) السنوسي ، مكمل إكمال المعلم (38/5).

(م 30 : الإمام الذهبي ومنهجه)

1- حديث أبي ذر ﷺ قال : "قلت : يا رسول اللــه ، أي مسـجد وضـع في الأرض أول؟ قال : المسجد الحرام . قلت : ثم أي؟ قال : المسجد الأقصى . قلـت : كـم بيـنهما؟ قال : أربعون سنة"[1] .

وقد استشكل هذا الحديث لأنه معلوم من القرآن أن الـذي بنـى الكعبـة إبـراهيم عليه السلام ، وأن سليمان عليه السلام هـو الـذي بنـى المسـجد الأقصى كـما في روايـة النسائي رحمه اللـه ، وبين النبيين زمن طويل ، قدره ابن الجوزي بأكثر من ألف سنة ، ولكن الملاحظ أن الحديث لا يذكر أن بين آدم وسليمان علـيهما السـلام ذلـك الـزمن ، وإنما جاء ذلك الحديث في شأن المسجدين ، لا النبيين ، وإقحام النبيين في ذلك الموضـع ليس من الإنصاف ، في شيء .

وإذا كان اللـه تعالى أخبر عن بناء إبـراهيم للبيـت ، فإنمـا أخـبر عـن رفـع قواعـد البيت وفارق كبير بين رفع القواعد وبنـاء القواعـد ، فاللــه تعـالى لم يثبـت لإبـراهيم عليه السلام بداية بناء .

وكما حدث مع إبراهيم عليه السلام لا يبعد أن يحدث مـع سـليمان عليـه السـلام وأن يكون ذكر البناء للمسجد الأقصى كما في رواية النسائي ضربًا من تجديد البنـاء ، لا ابتداءه .

قال ابن الجوزي : "الإشارة إلى البناء ووضع أساس المسجد ، وليس إبراهيم أول من بنى الكعبة ، ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس"[2] .

وقال القرطبي : "يرتفع الإشكال بأن يقال : الآية والحـديث لا يـدلان عـلى أن بنـاء إبراهيم وسليمان لما بنيا ابتداء وضعهما لهما ، بل أول من بنى البيت آدم عليه السلام ، فعلى هذا فيجوز أن يكون غيره من ولده وضع بيت المقدس بعده بأربعين عامًا"[3] .

---

(1) البخاري ، كتاب الأنبياء باب قوله تعالى : (**وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ**) (ح3425) ومسـلم ، كتـاب المساجد ومواضع الصلاة (ح520).

(2) ابن حجر ، الفتح (470/6).

(3) القرطبي ، المفهم (114/2 ، 115).

ويعضد ذلك أن ابن حجر رحمه اللـه ذكر رواية ، وإن لم تبلغ إلى مصاف الصحاح ، فيها "أن آدم لما بنى الكعبة أمره اللـه بالسير إلى بيت المقدس ، وأن يبنيه فبناه ونسك فيه"[1].

ومن ذلك يتضح خطأ نسبة ذلك إلى التناقض ، بل الحديث صحيح لا غرابة في متنه ، ولا تعارض بينه وبين القرآن أو بقية الآثار .

2- حديث أنس بن مالك ﵁ : "أن رجلاً كان يتهم بأم ولد رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم فقال رسول اللـه لعلي : اذهب فاضرب عنقه . فأتاه علي ، فإذا هو في ركي يتبرد فيها ، فقال له علي : اخرج ، فناوله يده فأخرجه ، فإذا هو مجبوب ، ليس له ذكر ، فكف علي عنه"[2].

قال الشيخ محمد الغزالي : "يستحيل أن يحكم على رجل بالقتل في تهمة لم تتحقق ، ولم يواجه بها المتهم ، ولم يسمع له دفاع عنها ، بل كشفت الأيام عن كذبها"[3] ، وتبعه على ذلك الكردي فقال : "أفلو كان سليمًا أبيح دمه؟! هذا أمر تأباه أصول الإسلام"[4].

هكذا وجه النقد إلى ذلك المتن في صحيح مسلم ، حيث يأبى ظاهر الحديث ما عرف عن تثبت النبي صلى اللـه عليه وسلم وعدم تسرعه في الدماء ، وما شرعه لأمته في ذلك .

قال المازري : "الظاهر أن هذا الحديث فيه حذف بسط السبب ، فلعله صلى اللـه عليه وسلم ثبت عنده بالبينة ما أوجب قتله ، فلما رأى علي كونه مجبوبًا أبقاه ليراجع النبي صلى اللـه عليه وسلم ، ولم يذكر ما قال له علي ، ولو ذكر السبب الموجب لقتله وجواب النبي صلى اللـه عليه وسلم لعلي لعلم منه وجه الفقه"[5].

---

(1) ابن حجر ، الفتح (470/6).

(2) مسلم ، كتاب التوبة ، باب براءة حرم النبي صلى اللـه عليه وسلم ح (57).

(3) الغزالي ، السنة بين أهل الفقة وأهل الحديث ص29 . دار الشروق . ط . 1 ، 1409هـ -1989م.

(4) الكردي ، نحو تفعيل قواعد نقد المتن ص228 .

(5) المازري ، المعلم (193/3). تحقيق محمد الشاذلي ، دار الغرب الإسلامي . ط . 2 . 1992م .

بينما جنح النووي إلى أن الرجل "كان منافقًا ومستحقًّا للقتل بطريق آخر ، وجعل هذا محركًا لقتله"[1].

وإن كان جوابي المازري والنووي رحمهما اللـه لا يخلو من تكلف ، ولكن صرف الأمر هنا إلى غير الوجوب ـ وذلك معلوم في علم المعاني ـ يخرج من ذلك الإشكال قال الأبي : "ويحتمل أن الأمر بالقتل ليس حقيقة ، وأنه صلى اللـه عليه وسلم كان يعلم أنه مجبوب ، وأمر عليًّا بقتله لينكشف أمره بما يتفق له في الركي ، وأمر عليًّا بقتله وهو يعلم أنه لما يقف عليه يرى من أمره ما رأى ، كما قال في حديث : "احث في أفواههن التراب . . . أي إنك لا تستطيع إسكاتهن إلا بذلك ، ولا يمكنك فعله"[2] وذلك ما قاله عياض منزهًا حرم النبي صلى اللـه عليه وسلم من الريبة"[3].

ولعل ذلك أبلغ في الدفاع عن عرض رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ؛ إذ لو أخبرهم النبي صلى اللـه عليه وسلم ببراءة الرجل لتحدث المنافقون واليهود بأن محمدًا يرى في أهله السوء ويدافع عنه ، ولكن ذلك أشبه في البيان بتبرئة اللـه تعالى لموسى من قول بني إسرائيل أنه آدر .

3- حديث أبي هريرة مرفوعًا : "رأى عيسى ابن مريم رجلاً يسرق فقال له : أسرقت؟ قال : كلا واللـه الذي لا إله إلا هو ، فقال عيسى : آمنت باللـه ، وكذبت عيني"[4].

والإشكال في هذا المتن أن المشاهدة أعلى اليقين ، فكيف يكذب عيسى عينه ، ويصدق يمين السارق ، ومعلوم أن السارق لا يتورع عن القسم تبرئة لنفسه ودفعًا للشبهة عنه .

قال ابن التين : "قال عيسى ذلك على المبالغة في تصديق الحالف".

---

(1) النووي ، شرح مسلم (123/17).

(2) الأبي ، إكمال إكمال المعلم (217/9).

(3) عياض ، إكمال المعلم (304/8).

(4) البخاري ، كتاب الأنبياء ، باب (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ) (ح 3444) ، مسلم كتاب الفضائل ، باب فضل عيسى ابن مريم (ح 2368).

قال ابن الجوزي : "يحتمل أن يكون رآه مد يده إلى الشيء فظن أنه تناوله ، فلما حلف له ، رجع عن ظنه"[1] ، وبذلك قال القاضي عياض[2]. واحتمل ابن الجوزي أيضًا عدم تثبت عيسى رحمه الله في نظره وعدم حصول اليقين في ذلك[3].

وقال القرطبي : "ويحتمل أن يكون مستفهمًا له عن تحقيق ذلك ، فحذفت همزة الاستفهام وحذفها قليل ، ويحتمل أن يكون الرجل أخذ ما له فيه حق أو يكون صاحبه قد أذن له في ذلك" ، وتابعه عياض على ذلك[4].

ولكن ابن حجر استبعد ذلك لدلالة قوله : "رجلاً يسرق" في الحديث . وقال ابن القيم : "والحق أن الله كان في قلبه أجل من أن يحلف به أحد كاذبًا ، فدار الأمر بين تهمة الحالف وتهمة بصره ، فرد التهمة إلى بصره" ، ولكن ابن حجر نسب ذلك أيضًا إلى التكلف . قال عياض : "ظاهر الكلام : صدقت من حلف بالله تعالى وكذبت ما ظهر لي من ظاهر سرقته"[5].

فالأمر لا يعدو عند من يدافع عن الحديث أن نبي الله عيسى صلى الله عليه وسلم ، رأى رجلاً يأخذ شيئًا من متاع غيره ، فظن ذلك سرقة ، فسأل الآخذ ، فأقسم له أنه لا يسرق ، فحمل عيسى عليه السلام ذلك على أي وجه محتمل آخر غير السرقة ، كأنه قد أذن له في الأخذ ، أو أن الأمر دون السرقة كالتطلع والتجسس على ممتلكات الآخرين وذلك معصية ، ولكنها أقل جرمًا من السرقة ، فلذلك رجع عن ظاهر ما رأى ، وصدق يمين الرجل ، وذلك تأويل متجه .

أما من ضعف المتن ، فقد أخذ بظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم : "رجلاً يسرق" وعد ذلك إقرارًا من النبي صلى الله عليه وسلم بأن ذلك الرجل يسرق ـ على الحقيقة ـ فاستنكروا تكذيب المحسوس المشاهد بدعوى حلف متهم .

---

(1) ابن حجر ، الفتح (564/6).

(2) عياض . إكمال المعلم (339/7).

(3) ابن الجوزي ، كشف المشكل (499/3).

(4) القرطبي ، المفهم (179/6 ، 180) ، وعياض ، إكمال المعلم (339/7).

(5) النووي ، شرح مسلم (130/15).

4- حديث رافع بن خديج ﷺ قال : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : شر الكسب مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحجام"[1].

والإشكال في هذا الحديث كون النبي صلى الله عليه وسلم يجعل ذلك العمل المشروع والذي يقوم به الناس على سبيل المداواة للمرضى من شر الكسب ، بل جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن "الشفاء في ثلاث : شربة عسل وشرطة محجم وكية نار . . . "[2].

وكذلك "أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره ، ولو علم كراهية لم يعطه"[3].

فكيف يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالحجامة كطريقة من الطرق الناجعة في العلاج والتداوي بل ويحتجم صلى الله عليه وسلم ويعطي الحجام أجره ، ثم يصف ذلك الكسب بأنه شر الكسب ويعطفه على ما تتعاطاه البغايا نظير الفاحشة؟!

وجنح الطحاوي إلى النسخ ، ولكن النسخ يحتاج إلى دليل ، ولا يثبت بالاحتمال[4].

وكره الإمام أحمد وغيره للحر الاحتراف بالحجامة[5].

وعلل ابن الجوزي كون كسب الحجام مكروهًا "لأنه من الأشياء التي تجب للمسلم على المسلم ؛ إعانة له عند الاحتياج له ، فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجرًا"[6].

وإن كان في النفس شيء من ذلك التأويل ؛ إذ المسلم لا ينفك أن يكون في حاجة إخوانه في كثير من الأمور ، ولو كان الأمر كذلك لما امتهنت مهنة الطب أو الصيدلة وكذا التعليم وغير ذلك كثير .

ورأى النووي ذلك تنزيهًا وارتفاعًا عن دنيء الأكساب ، وحثًّا على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور[7]. وإن كان ذلك القول لايخلو من تكلف ، فالإسلام

---

(1) مسلم ، كتاب البيوع ، باب النهي عن ثمن الكلب (ح 1568).

(2) البخاري ، كتاب الطب ، باب الشفاء في ثلاث (ح 5680) ، (ح 5681) ، من حديث ابن عباس .

(3) البخاري ، كتاب الإجارة ، باب خراج الحجام ، (ح 2278) ، (ح 2279).

(4-6) الفتح (536/4).

(7) النووي ، شرح مسلم (492/10).

لا يحقر من شأن المهن ، وقد حث النبي صلى اللـه عليه وسلم على الحجامة ، وجعلها من أسباب التداوي فكيف يصف أجر من قام بها بأنه خبيث .

ولكن التأويل المرضي في ذلك ما جاء في حديث أبي جحيفة ﷺ أنه اشترى حجامًا وكسر محاجمه معللاً ذلك بأن النبي صلى اللـه عليه وسلم نهى عن ثمن الدم ، وإذا حمل الحديث على ذلك زال الإشكال ، أي أن الكراهة خاصة بمن يبيع دم الحجامة الذي حرم بيعه .

قال القرطبي : "فإن حملناه على ما يكتسبه من بيع الدم ، فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه ، فلا يبعد أن يكونوا يشترونه للأكل فيكون ثمنه حرامًا ، كما قال صلى اللـه عليه وسلم : "إن اللـه إذا حرم على قوم شيئًا حرم عليهم ثمنه""[1].

قال ابن حجر : "والمراد تحريم بيع الدم ، كما حرم بيع الميتة والخنزير"[2].

وذلك ما أكده الأبي مضيفًا : "إنما هو عما كانوا يصنعون في الجاهلية ، يفصدون الحيوانات ، ويبيعون ما يجتمع منها من الدم لمن يأكله من الكفار"[3].

فإذا فسر الحديث على بيع الدم كان ذلك ممكنًا لا غرابة فيه ، وإن كان ذلك تخصيصًا للمعنى ، وإذا فسر بمطلق أن أجر الحجام من شر الكسب ، فإن ذلك يعد مما يتنازع في صحته .

5- حديث مالك بن أوس ﷺ ، وفيه قول العباس ﷺ لعمر ابن الخطاب ﷺ :

"يا أمير المؤمنين ، اقضِ بيني وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن ـ يقصد عليًّا ـ فقال القوم : أجل يا أمير المؤمنين"[4].

وهذه الرواية تنسب للعباس ﷺ سبابًا وإغلاظًا بما لا يليق به ، فالصحابة رضوان اللـه عليهم لا يليق بهم مثل ذلك ، وكذا لا تليق الكلمات بعلي ﷺ زوج الزهراء وأبي الحسن والحسين ، وهو من هو في السبق إلى الإسلام والدفاع عنه

---

(1) القرطبي ، المفهم (446/4).

(2) ابن حجر ، الفتح (499/4).

(3) الأبي ، إكمال إكمال المعلم (448/5).

(4) مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، باب بيان ما يصرف فيه الفيء والخمس ، (ح1756).

والتخلق بآدابه ، ولا يصح أن يسكت عن الإنكار الفاروق ومـن في مجلسـه مـن خيـار الصحابة .

قال القرطبي : "قول لم يرد به ظاهره ؛ لأن عليًّا ﵁ منزه عن ذلك كله مـبرأ عنـه قطعًا ، ولـو أراد ظاهـره لكان محرمًا ، ولاستحال على عـمـر وعـثمان وعبـد الـرحمن والزبير وسعد ، وهم المشهود لهم بالقيام بـالحق وعـدم المبـالاة بمـن يخـالفهم فيـه ، فكيف يجوز عليهم الإقرار على المنكر ، هذا ما لا يصح .

وإنما هذا قول أخرجه من العباس الغضب ، وصولة سـلطان العمومـة ، فـإن العـم صنو الأب ، ولا شك أن الأب إذا أطلق هذه الألفاظ على ولده ، إنما يحمـل ذلـك منـه على أنه قصد الإغلاظ والردع ؛ مبالغة في تأديبه ، لا أنه موصوف بتلك الأمور"[1].

والمازري رحمه الـلـه تعجب من صدور هذه الألفـاظ فقـال : "هـذا اللفـظ الـذي وقع من العباس لا يليق بمثله ، وحاشا عليًّـا ﵁ أن يكـون فيـه بعـض هـذه الصـفات فضلاً عن كلها" ، وأكـد أن العصـمة للأنبيـاء فحسـب ، ولكننـا أمرنـا بحسـن الظـن في الصحابة ، وبين أن ذلك قد حمل بعض الرواة أن يزيل تلك الألفاظ من نسخته ودافـع عن النص كما دافع القرطبي ؛ بأن ذلك "صدر من العباس على جهة الإدلال عـلى ابـن أخيه ؛ لأنه في الشرع أنزله منزلة أبيه"[2].

وقال عياض : "وما ذاك إلا لما تأولناه ، من أنهم فهموا بقرينة الحال ، أنه قال ما لا يعتقد على جهة المبالغة في الزجر لعلي ﵁ وزاد لـه حرمـة الأب ، والأب لا ينبغـي أن ينصف منه في العرض"[3].

وهنا يقع التنازع ، هل سلطان العمومة وحدوث الخصومة يـدفع العبـاس ﵁ إلى تلك الكلمات في حق علي ﵁ بمحضر من كبار الصحـابـة فـلا ينكـرون عليـه ، أم أن تلك الألفاظ جاءت على الوهم وأن الألفاظ التي تكلم بها العباس كانت ألين من ذلك فنقلت على ذلك المعنى !!

(1) القرطبي ، المفهم (561/3).
(2) المازري ، المعلم (16/3 ، 17).
(3) عياض ، إكمال المعلم (78/6).

6- حديث "خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة ، في آخر الخلق ، في آخر ساعة من ساعات الجمعة ، فيما بين العصر إلى الليل"[1].

وقد أعل ذلك الحديث جماعة من أهل العلم ، فقد أعله البخاري ونسبه إلى أنه من قول كعب الأحبار[2] ، ونقل البيهقي تضعيف ابن المديني له من حيث السند [3] ، وقال ابن كثير : "هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم"[4].

قال ابن تيمية : "حديث مسلم هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم ، مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما ... والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه ، وهذا هو الصواب"[5].

وقال ابن القيم معللاً ضعف المتن : "لأن الله أخبر أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، وهذا الحديث يقتضي أن مده التخليق سبعة أيام"[6].

وقال القرطبي : "فهذه أخبار مضطربة فيما لا يقتضي عملاً ، فلا يعتمد على ما تضمنته من ترتيب المخلوقات في تلك الأيام"[7].

هذا مضمون اعتراض المحدثين على ذلك المتن ، ولكن تأويلاً قد يكون له وجه ، قال ابن الجوزي : "فإن قيل : فالقرآن يدل على أن خلق الأشياء في ستة أيام ، وهذا الحديث يدل على أنها في سبعة ، فالجواب أن السموات والأرض وما بينهما خلقت في ستة أيام ، وخلق آدم من الأرض ، والأصول خلقت في ستة ، آدم كالنوع من بعضها"[8].

---

(1) مسلم ، كتاب صفات المنافقين ، ح2789 .
(2) البخاري ، التاريخ الكبير (413/1/1 ، 414).
(3) البيهقي ، الأسماء والصفات ص275 ، 276 .
(4) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم (99/1).
(5) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (18/18 ، 73).
(6) ابن القيم ، المنار المنيف ص85 ، 86 .
(7) القرطبي ، المفهم (343/7).
(8) ابن الجوزي ، كشف المشكل (580/3).

وقول الشيخ المعلمي اليماني ، لا يجعل ذلك التشكيك في المتن مسلمًا ، ومضمونه : رد قول ابن المديني أن إسماعيل بن أمية قد دلس هذه الرواية وأنه أخذها عن إبراهيم بن أبي يحيى ؛ لأن إسماعيل غير مدلس عند المحدثين .

كما أن إعلال البخاري بأن ذلك من قول كعب الأحبار ، وأنه نسب على الوهم من بعض الرواة للنبي صلى الله عليه وسلم يعكر عليه أن المحفوظ عن كعب الأحبار وعبد الله ابن سلام ووهب بن منبه أن ابتداء الخلق يوم الأحد وليس يوم السبت كما في رواية مسلم مما يجعل نسبة ذلك القول لكعب الأحبار موضع احتمال لا يقين.

وليس في الحديث أن الله تعالى خلق في اليوم السابع غير آدم ، وليس في القرآن ما يدل أن خلق آدم كان في الأيام الستة ، ولا في القرآن ولا السنة ولا المعقول أن خالقية الله عز وجل وقفت بعد الأيام الستة ، بل هذا معلوم البطلان .

وقد جاء في سورة البقرة وبعض الآثار ما يفيد سكنى الأرض قبل آدم عليه السلام[1] .

وإن كان ذلك يعكر على كون آدم خلق في اليوم السابع من أيام الخلق ، إلا أن يراد الخلق القدري لا الحياتي .

وهكذا يظل ذلك المتن محل نزاع ، وإن كثر منتقدوه ، فدعوى مخالفة القرآن تكاد تندفع ، وكذلك كون ذلك من قول كعب الأحبار أصبح من باب الاحتمال .

● أحاديث مشكلة

وكذلك استُشكل في الصحيحين بعض أحاديث يسيرة ، تحتاج إلى بيان ونظر وذلك لمخالفتها المعروف الثابت أو نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزهه الله تعالى عنه ، ولكن البعض أخذ في تأويلها تأويلاً إن ساغ له لم يسغ لغيره ، ومن تلك الروايات التي استشكلت في الصحيحين :

1- حديث نافع : "قد أغار رسول الله على بني المصطلق وهم غارون ، وأنعامهم تسقي على الماء . فقتل مقاتلتهم ، وسبي سبيهم ، وأصاب

---

(1) المعلمي ، الأنوار الكاشفة ص185-190 .

يومئذٍ جويرية . . . حدثني هذا الحديث عبد اللـه بن عمر ، وكان في ذلك الجيش"[1].

وفيه ذكر أن الدعاء قبل القتال للمشركين كان في أول الإسلام .

والإشكال هنا مباغتة النبي صلى اللـه عليه وسلم أولئك القوم على حين غرة ، دون أن تبلغهم الدعوة ، كما صرح نافع في الحديث أن الدعوة قبل القتال كانت في أول الإسلام!! والمعلوم من القرآن الكريم أن الغارة بلا إنذار ليست من شأن المسلمين الذين لا يحترفون القتال ، وإنما يجاهدون من صد عن سبيل اللـه ، فالمسلمون دعاة لا جباة ، لا يحركهم طمع ، ولا يستهويهم رغبة ، إنما يبذلون أرواحهم في سبيل قضية عادلة ومبدأ سامٍ ، يضيئون ما أظلم من تلك الأرض التي تعاقب عليها العتاة ، وينشرون الأمان في ربوع طالما تجرعت كأس الخوف والذعر .

قال تعالى : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء إِنَّ اللـهَ لاَ يُحِبُّ الخَائِنِينَ) (الأنفال:58)، وكذا أمر النبي صلى اللـه عليه وسلم قواده أن يبدءوا المشركين بالدعوة إلى الإسلام فإن لم يجيبوا إلى ذلك فالجزية ، وإلا فالسيف حتى يحكم اللـه بين عتاة الكفر والصادين عن سبيل اللـه ، وبين المؤمنين .

قال الغزالي : "ومعنى هذا أن الجهاد وسيلة وليس غاية ، ويوم تسود الحريات أرجاء الحياة ، وتنمو أعواد التوحيد فلا يرى من يكسرها أو يحرقها ، فلا قتل ولا قتال"[2].

وقد نقل أهل السير ذلك بصورة تختلف كثيراً ، فقد روى ابن إسحاق بأسانيد مرسلة "أن النبي صلى اللـه عليه وسلم بلغه أن بني المصطلق يجمعون له وقائدهم الحارث ابن أبي ضرار ، فخرج عليهم حتى لقيهم على ماء من مياههم . . . فزاحف الناس واقتتلوا فهزمهم اللـه".

ولكن ابن حجر رد ذلك لمخالفته ما في الصحيح[3]، وكذا البيهقي[4] واعتمد

---

(1) البخاري ، كتاب العتق ، باب من ملك من العرب رقيقًا فوهب ح2541 . ومسلم ، كتاب الجهاد والسير ، باب الإغارة على الكفار ح1730 .

(2) الغزالي ، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث ص105 .

(3) ابن حجر ، الفتح (496/7).

(4) البيهقي ، دلائل النبوة (46/4).

ابن سعد ما رواه ابن إسحاق ، ثم ذكر رواية نافع عن ابن عمر التي في الصحيحين ورجح ابن سعد رواية ابن إسحاق لأنها أثبت عنده[1].

وكون الدعوة قبل القتال في أول الإسلام كما جاء في رواية نافع عن ابن عمر يوحي بنسخ ذلك . قال القرطبي بعد رفضه النسخ ؛ لأن وصايا النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الغدر أكثر وأظهر ، ثم قال : "وقضية بني المصطلق فعل ، والفعل لا ينسخ القول على ما يعرف في الأصول . والذي يجمع بين هذه الأحاديث صريح مذهب مالك ، وهو ألا يقاتل الكفار قبل أن يدعوا ، ولا يلتمس غرتهم إلا أن يكونوا ممن بلغتهم الدعوة ، وعرفوا ما يطلبه المسلمون منهم . . . لأن فائدة الدعوة أن يعرف العدو أن المسلمين لا يقاتلون للدنيا ولا للعصبية ، وإنما يقاتلون للدين ، وإذا علموا ذلك أمكن أن يكون ذلك سببًا مميلاً لهم إلى الانقياد للحق"[2].

قال المازري : "وقد يكون عند هؤلاء في الأرض قوم لم يعلموا ظهور النبي صلى الله عليه وسلم ونبوته ، ويظنون أن القتال على جهة تطلب الملك ، فيؤمرون بالدعوة"[3].

وسكت ابن الجوزي عن ذلك المتن واكتفى بقوله : "غارون : أي غافلون"[4].

وهكذا تظل رواية ابن إسحاق المرسلة تدعمها مبادئ الإسلام وآيات الكتاب الحميد ، ورواية نافع عن ابن عمر المسندة يدعمها قوة الصحيحين ، مما حدا بالبعض إلى تأويل ذلك ومحاولة قبوله لا لشيء إلا لأنه في الصحيح!

2- حديث عائشة رضي الله عنها : "دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان ، فكلماه بشيء لا أدري ما هو فأغضباه ، فلعنهما وسبهما . فلما خرجا قلت : يا رسول الله ، ما أصاب من الخير شيئًا ما أصابه هذان . قال : وما ذاك ؟ قالت : قلت : لعنتهما وسببتهما . قال : أو ما علمت ما شرطت عليه ربي ؟ قلت : اللهم إنما أنا بشر ، فأي المسلمين لعنته أو سببته ، فاجعله له زكاة أو أجرًا"[5].

---

(1) ابن سعد ، الطبقات (64/2).

(2) القرطبي ، المفهم (516/3).

(3) عياض ، إكمال المعلم (29/6).

(4) ابن الجوزي ، كشف المشكل (558/2).

(5) مسلم ، كتاب البرو والصلة ، باب من لعنه النبي أو سبه ، أو دعا عليه ح(2600) ، ح(2602).

وذلك المتن يصور النبي صلى الـلـه عليه وسلم يسب ويلعن ويدعو على الشخص ، بصورة من صور التعجل ، ولعل ذلك الذي سُب ولُعن ودُعي عليه بـريء مـن التهمـة التي تسببت في ذلك .

ورسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم منزه عن سرعة الغضب والتعجل ، ومـبرأ عـن السباب واللعن ، بل لم يدع النبي صلى الـلـه عليه وسلم على الكفار مـع إيـذائهم لـه أشد ما يكون الإيذاء ، فكيف يدعو على عصاة المسلمين ويلعنهم ويسبهم؟!

وقد أجاب عن ذلك العلماء ببعض التأويلات ، ومن ذلك :

أ- أن يكون ذلك الشخص مستحقًّا لذلك في ظاهر الأمر ، وإن كان فيما بينـه وبـين الـلـه على خلاف ذلك .

ب- أن يكون الذي ناله السب واللعن والدعاء ممن أغضب النبي صلى الـلـه عليه وسلم بفعل ما . ظاهره مخالفة للشرع ، ولذلك يحق للنبي صـلى الـلــه عليـه وسـلم مجازاته .

جـ- أن يكون ذلك مما جرت به عادة العرب ، مثلك تربت يمينك وعقـرى حلقـى ، بما لايقصد به ظاهر معناه للعتـب ، لا عـلى نيـة وقـوع ذلـك[1]. قـال ابـن الجـوزي : "جميع أفعال النبي صلى الـلـه عليه وسلم في الغضب والرضا صواب"[2].

ولكن ذلك ـ وإن ذكر ندرته ـ فإن رسول الـلــه صـلى الـلــه عليـه وسـلم "لم يكـن فاحشًا ولا متفحشًا ، ولا لعانًا ولا منتقمًا لنفسه ، وقد سبق أنهم قالوا : ادع على دوس فقال : الـلـهم اهد دوسًا" . وقال : "الـلـهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون"[3].

والنبي صلى الـلـه عليه وسلم يقول : "سباب المسلم فسوق" ويقول :"لعن المـؤمن كقتله"، وقال : "إن اللعانين لايكونـون شـهداء ولا شـفعاء يـوم القيامـة" ، وقـال صـلى الـلـه عليه وسلم : "إني لم أبعث لعانًا ، وإنما بعثت رحمة" .

والنبي صلى الـلـه عليه وسلم أخذ على عائشة ردها على اليهودي وقولها : "وعلـيكم السام ولعنكم الـلـه وغضب عليكم " ، مع أنهم يستحقون ذلك ، وأمرها بالرفق .

---

(1) المازري ، المعلم (168/3) ، القرطبي ، المفهم (584/6 ، 585) ، ابـن حجـر ، الفـتح (176/11) ، النووي ، شرح مسلم (389/16 ، 390) ، الأبي ، إكمال إكمال المعلم (561/8) ، عياض ، إكـمال المعلم (72/8).

(2) النووي ، شرح مسلم (390/16) ، عياض ، إكمال المعلم (72/8 ، 73).

(3) ابن الجوزي ، كشف المشكل (330/3).

وخدم أنس النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن سبابًا ولا فحاشًا ولا لعانًا ؛ بل رفض النبي صلى الله عليه وسلم أن تصحبه في سفره ناقة ملعونة ، وذلك مبسوط في الصحاح ، إلى غير ذلك من دلائل كون النبي صلى الله عليه وسلم منزه عن ذلك .

3- حديث أبي هريرة ﷺ في الشيطان الذي جاء يحثو الطعام من زكاة رمضان وإمساك أبي هريرة له ثلاث مرات ، ثم افتداء الشيطان نفسه بتعليمه ما يحفظه من شر الشيطان . وذكر آية الكرسي[1].

وفي ذلك الحديث دلالة تمكن أبي هريرة ﷺ من ذلك الشيطان ، وقدرته على أسره ، وأن الدافع لتركه إنما هو رحمة به ، وإلا لقدر على السيطرة عليه .

وذلك يتضح من قول أبي هريرة ﷺ : "فأخذته" ثم "فخليت سبيله" . وتلك الرواية تعارض ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن الشيطان عرض لي ، فشد علي ليقطع الصلاة عليَّ فأمكنني الله منه فذعته ، ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية حتى تصبحوا فتنظروا إليه كلكم ، فذكرت قول سليمان : (**قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي**) (ص:35)"[2].

يقول الكردي : "ووجه التعارض مع هذا الحديث السابق أن هذا الحديث يبين أن دعوة سليمان منعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من التمكن من الإمساك بالشيطان ، ووثاقه إلى سارية المسجد ، في حين أن حديث أبي هريرة يبين أن أبا هريرة كان قادرًا على الإمساك بالشيطان ، وأخذه للرسول ، وإنما منعه من ذلك في المرتين الأوليتين شفقته عليه ، وفي المرة الأخيرة افتداء الشيطان نفسه بالإرشاد وتعليمه آية الكرسي"[3].

وجاء في رواية أبي المتوكل أن أبا هريرة شكا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم أولاً فقال له : "إن أردت أن تأخذه ، فقل : سبحان من سخرك لمحمد . قال : فقلتها ، فإذا أنا به قائم بين يدي ، فأخذته" .

---

(1) البخاري ، كتاب الوكالة ، باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئًا ح(2311).

(2) البخاري كتاب العمل ، باب ما يجوز من العمل في الصلاة ح(1210). ومسلم ، كتاب المساجد ، باب جواز لعن الشيطان ، أثناء الصلاة ح(39).

(3) الكردي ، نحو تفعيل نقد المتن ص286 .

قال ابن حجر : "وهذا يعارضه آخر الحديث : "تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال ، يا أبا هريرة؟ قال : لا . قال : ذاك شيطان""[1].

فأبو هريرة لا يعلم من شأن ذلك الجني شيئًا ويظنه آدميًّا ، فكيف يقول : سخرك لمحمد؟! فالأمر يحتاج إلى مناقشة ذلك الأمر ، وتحرير معنى الحديثين بما يدفع عنهما التناقض دون تكلف أو ادعاء .

4- حديث عائشة رضي الله عنها قالت : "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن""[2].

ومعلوم فيما بيننا من آيات الكتاب العزيز أنه لا وجود لذلك في القرآن الكريم الذي بين أيدينا ، والذي تنطق الرواية بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي ، وهن مما يقرأ من القرآن .

وقد تأول ذلك العلماء تأويلاً بعيدًا يخالف منطوق النص ، ولكنه يحافظ على ألا ينتقد متن الصحيح . فتأول المازري قول عائشة من القرآن المنسوخ[3]! وقال القرطبي : "غاية ما يحمل عليه حديث عائشة أن ذلك كان كذلك ثم نسخ كل ذلك تلاوة وحكمًا""[4].

وقال النووي : "ومعناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدًّا حتى إنه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات يجعلها قرآنًا متلوًّا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده""[5] ، وذلك قول ابن الجوزي[6].

ولا يخفى ما في تلك التأويلات من تكلف ، لا تساعده ألفاظ الحديث على الصمود أمام المعترض ؛ لذلك قال مالك : " ليس على هذا العمل""[7] ، وكذا قال القرطبي مضيفًا : "لم يتواتر إلينا فليس بقرآن""[8].

---

(1) ابن حجر ، الفتح (569/4).
(2) مسلم ، كتاب الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات ح(1452).
(3) المازري ، المعلم (108/2).
(4) القرطبي ، المفهم (185/4).
(5) النووي ، شرح مسلم (281/10، 282).
(6) ابن الجوزي ، كشف المشكل (375/4).
(7) مالك ، الموطأ ص376 .
(8) القرطبي ، المفهم (184/4).

وقال المازري : "هذا قد أنكره حذاق أهل الأصول . . . وهذا حديث لا حجة فيه . . . وقد ثبت أنه ليس من القرآن الثابت ، ولا تحل القراءة به ولا إثباته في المصحف ، إذ القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد ، وهذا خبر الواحد ، فيسقط التعلق به"[1].

وقد سكت عياض عن شرح ذلك الباب[2].

فمحاولة شراح الحديث جعل ذلك على سبيل ما نسخ يدفعه قول عائشة رضي الله عنها : "فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن" . وقول النووي أن بعض الناس لم يعلم بالنسخ لا دليل على التبعيض من لفظ الحديث ، فاللفظ عام "الناس" .

فالحديث بحاجة إلى دارسة وافية لدفع ذلك الإشكال أو نسبة الوهم إلى بعض رواته .

- أحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاءت على الوهم

لا ينكر أحد مكانة الصحيحين وعلو قدرهما ، وأنهما أثبت كتب الحديث على الإطلاق ، ولا يجادل منصف في دقة المنهج الذي اتبعه البخاري ومسلم في تصنيف كتابيهما ، ومنتهى التحري والصرامة في انتقاء أحاديث هذين الكتابين من كثير من الأحاديث الصحيحة ، مع الإعراض عن الروايات الواهنة والضعيفة .

وكذا ما قاما به من عرض نتاجهما العلمي على علماء عصرهما ، والاستجابة لآراء النقاد في كثير من الروايات .

ومع ذلك يظل العلم البشري ملتصقًا ببشريته التي لا تنفك عن خطأ أو نسيان ، فالعصمة للأنبياء ، وسواهم من البشر عرضة للخطأ . وإذا كان البخاري ومسلم يحتلان مكانة رفيعة عند علماء الأمة وعوامها ، فلا يقلل من تلك المنزلة أخطاء يسيرة قل من يسلم منها . وقديمًا قيل : كفى بالمرء فخرًا أن تعد معايبه .

والملاحظ أن البخاري ومسلمًا رحمهما الله ـ كما هو عادة العلماء ـ لم يسلما من النقد ، ومعلوم أن النقد لا يوجه إلا للعمل الجيد المراد تقويمه ، أما الأعمال الضعيفة أو الساقطة ؛ فإنها بنفسها تدعو الناس إلى الزهد فيها ، وعدم الاعتبار بها .

---

(1) المازري ، المعلم (108/2).

(2) عياض ، إكمال المعلم (639/4).

والذي يتضح من تلك الانتقادات أن الأوهام التي ذكرها العلماء من نقاد المحدثين من الندرة بمكان ، بحيث لا تبلغ نسبة الواحد في المائة ؛ بل أقل ، مع مراعاة طبيعة الوهم ، وأنه في بعض ألفاظ المتن دون أصله ، فالأصل المنتقد غالبًا ما يكون صحيحًا ، ولكن تشذ لفظة أو اثنتين ، فتنتقد هذه اللفظة الشاذة فقط مع تسليم المحدثين بأصل الحديث .

ولا ينبغي الإصغاء إلى أولئك المرجفين الذين جعلوا أحاديث الصحيحين كلأً مباحًا لكل من زعم أن له عقلاً حصيفًا وفكرًا متنورًا ، فدون أولئك السراب ، وما تخرج طعون أولئك إلا من أوهام شاذة أو أفكار فاسدة ، فلا يصلح مجرد مخالفة النص لبعض العقول أن ترد النصوص بهذه الدعوى كما تبين في مبحث مكانة العقل .

وكذلك لا ينبغي إنكار ما ثبت من انتقاد علماء الحديث لبعض أحرف في الصحيحين والارتفاع بالشيخين عن دائرة النقد التي لا يسلم منها بشر ، فالحق وسط بين نقيضين ، ولقد رتعت ألسنة وأقلام في حمى السنة المشرفة ، وصالت في حماها ، آخذين نماذج مما انتقده المحدثون ذريعة إلى اتهام الصحيحين بالتناقض ، وخلاف المعقول ، متخذين من أحرف نادرة وهم فيها بعض الرواة سبيلاً للتشنيع على المحدثين عامة ، والبخاري ومسلم خاصة .

وقد قوبلت هذه الهجمات بدفاع مستميت عن الصحيحين ، لا يقبل أن ينسب إليهما وهمًا في حديث أو كلمة أو حرف ، وذلك رفعًا لشأن الشيخين ، وحفاظًا على منزلة كتابيهما في صدور العامة .

وأخذ أولئك المتربصون والمرجفون يبرزون تلك الأوهام النادرة ويتنافسون في دعوى الاستشكال ، موهمين القراء بأن ما قالوه غيض من فيض ، وقليل من كثير .

ولعل جمع هذه الأحرف وبيان نقد أئمة الحديث لها مع حصرها في دائرة معلومة خير دليل على النزاهة العلمية والحرية الفكرية لعلماء الحديث ، فلا تقديس في الإسلام إلا للقرآن الكريم والسنة الصحيحة الثابتة .

ومع بيان ذلك والتأكيد على أن أهل العلم من المحدثين هم المعنيون بذلك دون سواهم ، وهم أقدر على معرفة ذلك . قال تعالى : (فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن

كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ) (النحل:43) ، فمائدة الحديث لا مكان فيها لطفيلي ، ونقد المرويات لا مكان فيه لمدعٍ .

إن زمن الخنفشاريين[1] لا بد أن يولي ، وإن حرم السنة لا بد أن يذاد عنه كل دخيل .

فالنقد مقبول إذا جاء من أهله ، ولكنه مردود على قائله إن رقى السطح بلا سلم ، أو امتطى راحلة بلا أزمة أو خطم .

ومن تلك الروايات التي انتقدها أهل العلم :

1- حديث حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "أنه صلى في كسوف ، قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم سجد ، قال والأخرى مثلها"[2].

وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف مرة واحدة اتفاقًا ، وذلك يوم وفاة ابنه إبراهيم ﵁ ، ولا شك أن الصواب في ذلك صفة واحدة وقد حاول الشراح تبرير الاختلاف في ذلك على تعدد الحادثة ، قال المازري : "وإنما ذلك بحسب مكث الكسوف ، فما طال مكثه زاد تكرير الركوع ، وما قصر اقتصر فيه ، وما توسط اقتصد فيه"[3].

وذلك مرويٌّ عن إسحاق بن راهوية وابن جرير وابن المنذر ، وقال النووي : "وهذا قوي" .

---

(1) نسبة إلى رجل يزعم المعرفة ويدعي العلم بكل الأمور ، فسأله بعض الأذكياء عن الخنفشار ، وهي مادة لا أصل لها في المعجم اللغوي ، فقال : نبت باليمن ينبت على أطرافها ، يعقد حليب الإبل ثم أنشد :

لقد عقدت مودتكم فؤادي ... كما عقد الحليب الخنفشار

(2) مسلم ، كتاب الكسوف ، باب ذكر من قال إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجدات ح(18) ، ح(19).

(3) المازري ، المعلم (322/1).

"لكن ذلك مرجوح ؛ لأن في الرواية أن ذلك يوم موت إبراهيم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له أولاد كثيرون بهذا الاسم"[1]. واكتفى ابن الجوزي بأن ذلك مذكور في بعض طرق الحديث[2].

وذلك ما أكده ابن تيمية فقال : وأما مسلم ، ففيه ألفاظ عرف أنها غلط . . . وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بثلاث ركعات في كل ركعة ، والصواب أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحد[3].

وقد أعل هذا الحديث ابن حبان بالنظر إلى سنده ، فقال : "ليس بصحيح ؛ لأن حبيبًا لم يسمع من طاوس هذا الخبر"[4].

وبنفس العلة أعله البيهقي قائلاً : "وحبيب بن أبي ثابت ، وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس"[5].

وأعله ابن عبد البر باضطراب السند والمتن فقال : "وحديث طاوس هذا مضطرب ضعيف . . . واختلف أيضًا في متنه ، فقوم يقولون : أربع ركعات في ركعة ، وقوم يقولون : ثلاث ركعات في ركعة ، ولا يقوم بهذا الاختلاف حجة"[6].

وأعرض القاضي عياض عن شرح ذلك الباب ، وكأن ذلك دلالة على توهيمه لرواته[7].

2- حديث أبي هريرة ﷺ في اختصام الجنة والنار ، وفيه : "فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدًا وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها"[8].

---

(1) النووي ، شرح مسلم (452/6 ، 453).
(2) ابن الجوزي ، كشف المشكل (322/2).
(3) ابن تيمية ، الفتاوى (73/8).
(4) ابن حبان ، صحيح ابن حبان (98/7).
(5) البيهقي ، السنن الكبرى (327/3).
(6) ابن عبد البر ، التمهيد (306/3).
(7) عياض ، إكمال المعلم (350/3).
(8) البخاري ، كتاب التوحيد ، باب ماجاء في قوله إن رحمة الله قريب ح(7449).

وذلك الحديث مخالف للروايات الأخرى في البخاري نفسه ، فقد جاء في حديث أنس : "ولا تزال الجنة تفضل حتى ينشئ اللـه لها خلقًا ، فيسكنهم فضل الجنة"[1] ، ومن رواية أبي هريرة : "وأما الجنة ، فإن اللـه عز وجل ينشئ لها خلقًا"[2].

وهاتان الروايتان تظهران عقيدة الإسلام الصحيحة ، فالجزاء مرتبط بالعمل ، وربما تفضل اللـه تعالى على من شاء فأعطاه فوق قدر عمله ، أو جازاه خيرًا دون عمل وذلك فضل اللـه يؤتيه من يشاء .

واللـه تعالى وإن لم يسأل عما يفعل ، جل جلاله ، فإن حكمته تعالى تأبى تعذيب مظلوم لم تقترف يداه سوءًا ولم يدر بخلده رغبة في معصية . واللـه تعالى قد حرم الظلم على نفسه وجعله بين العباد محرمًا ، وأخبرنا تعالى أنه لا يعذب إلا من أساء .

قال تعالى : (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ {24/50} مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ) (ق:24،25) ، (مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) (ق:29) ، ويوبخهم اللـه تعالى لمخالفتهم الآيات وإعراضهم عن أوامر المرسلين ، فقال عز وجل : (أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ) (المؤمنون:105).

قال الغزالي : "في يوم الحساب يحصد الناس ما زرعوا لأنفسهم . والقرآن حريص كل الحرص على إعلان هذه الحقيقة ، وهي أنك واجد ما قدمت ، لن تؤاخذ أبدًا بشيء لم تصنعه"[3].

وقد ذكر ابن بطال أن بعضهم رأى صحة ذلك المتن وبنى عليه "موافقة أهل السنة في قوله : إن لله أن يعذب من لم يكلفه لعبادته في الدنيا ؛ لأن كل شيء ملكه ، فلو عذبهم لكان غير ظالم"[4].

لعمري إن ذلك الفهم لبعيد عن الجادة ، فكل شيء ملك لله وذلك حق ، ولله أن يتصرف في ملكه بما يشاء ، لا راد لأمره ولا معقب لحكمه ، لا يسأل عما

---

(1) البخاري ، كتاب التوحيد باب قول اللـه تعالى : (مَلِكِ النَّاسِ)(381/113)ح(7384).
(2) المرجع السابق (ح4150).
(3) الغزالي ، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث ص149 .
(4) ابن بطال ، شرح البخاري (472/10 ، 473).

يفعل . ولكن هذه القدرة مرتبطة بالحكمة والعدل والرحمة ، واللـه تعالى منزه عن الظلم والعبث.

قال القابسي :"المعروف في هذا الموضع أن اللـه ينشئ للجنة خلقًا ... ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقًا إلا هذا" .

وقال جماعة من الأئمة : إن هذا الموضوع مقلوب ، وجزم ابن القيم بأنه غلط واحتج بأن اللـه تعالى أخبر أن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه . قال تعالى : (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) (ص:85) .

وأنكر البلقيني الرواية واحتج بقوله تعالى : (وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) (الكهف:49)"[1].

فالحديث مقلوب المتن لا غير ، ولا مجال للدفاع عنه ، وإن توهيم أحد الرواة خير من أن يحتمل الإسلام تبعة ذلك المتن المخالف للثابت من مبادئ الإسلام وعقائده .

3- حديث عبد اللـه بن عمر مرفوعًا : "يطوي اللـه عز وجل السموات يوم القيامة ، ثم يأخذه بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون أين المتكبرون ، ثم يطوي الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون أين المتكبرون"[2].

قال النووي : "تأول اليدين على القدرة ، وكنى عن ذلك باليدين ؛ لأن أفعالنا تقع باليدين ، فخوطبنا بما نفهمه . . . وذكر اليمين والشمال حتى يتم المثال ؛ لأننا نتناول باليمين ما نكرمه ، وبالشمال ما دونه ، ولأن اليمين في حقنا يقوى لما لا يقوى له الشمال ، ومعلوم أن السموات أعظم من الأرض ، فأضافها إلى اليمين ، والأرض إلى الشمال" ثم ذكر أن ذلك من كلام المازري[3].

وهذا وإن كان دفاعًا عن ذلك المتن ؛ إلا أنه دفاع يحاول التنزيه ، فيقع في التشبيه ، فالنقص والضعف للشمال خاص بالمملوك والعبد ، ولا يتصور ذلك في حق اللـه تعالى قال البيهقي : "تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة ، وقد رواه عن

(1) ابن حجر ، الفتح (446/3).

(2) مسلم ، كتاب صفات المنافقين ، كتاب صفة القيامة والجنة والنارح(2788).

(3) النووي ، شرح مسلم (136/17 ، 137) ، عياض ، إكمال المعلم (318/8 ، 319).

ابن عمر أيضًا نافع وعبيد الله مقسم بدونها ، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك" .

وثبت عند مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه : "المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين" وكذا في حديث أبي هريرة : "قال آدم : اخترت يمين ربي ، وكلتا يدي ربي يمين" .

وفي حديث ابن عباس مرفوعًا : "أول ما خلق الله القلم ، فأخذه بيمينه ، وكلتا يديه يمين"[1] .

أكد القرطبي على تفرد هذه الرواية بذكر الشمال ، وأن الروايات الصحيحة الأخرى ليس فيها ذكر للشمال فقال : "كذا جاء في هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى ، ولا يكاد يوجد في غير هذه الرواية ، وإنما الذي اشتهر في الأحاديث "وبيده الأخرى" . . . وقد تحرز النبي صلى الله عليه وسلم من إطلاق لفظ الشمال على الله تعالى"[2] .

ولعل ذكر الشمال في هذه الرواية ناشئ من رواية أحد الرواة لذلك المتن بالمعنى ، فلم يصب حيث توهم أن يده الأخرى تعني الشمال ، وهذا ما لا ينبغي الخوض فيه إلا بتوقيف .

4- حديث أبي هريرة رضي الله عنه : "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله" .

وفيه :"ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه".

وجاء في مسلم من رواية عبيد الله ، عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص ابن عاصم ، عن أبي هريرة : "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"[3] .

قال النووي :"هكذا وقع في جميع نسخ مسلم ... والصحيح المعروف :"حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه" لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين"[4] .

---

(1) ابن حجر ، الفتح (408/13).

(2) القرطبي ، المفهم (392/7).

(3) مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة ح(1031).

(4) النووي ، شرح مسلم (128/7).

وأكد القاضي عياض على ذلك الوهم ، ولكنه رجح كون الوهم من رواة صحيح مسلم ، لا من الإمام رحمه الله فقال : "ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم ، لا من مسلم ، بدليل إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله ، وقال : بمثل حديث عبيد الله ، وتحرى الخلاف فيه في وقوله : وقال : "ورجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود" فلو كان ما رواه خلافًا لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا"[1].

قال ابن حجر : "وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة ، وليس بجيد ؛ لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ، ولا على شيخه خبيب ، ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه"[2].

فغالب الظن وقوع ذلك الوهم الذي لم ينبه عليه من الإمام مسلم رحمه الله لا من الرواة عنه ؛ إذ الخطأ في الموضع الواحد من الرواة المختلفين بعيد ، وإنما يقع ذلك على سبيل الوهم ، خاصة أن ذلك في آخر الحديث فربما ذهل عنه الإمام ، ولم يراجعه تلامذته ثم نقلوه بعد ذلك علىالوجه الذي أداه إليهم مسلم رحمه الله .

5- حديث ابن عباس في السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب جاء في رواية سعيد بن منصور في صحيح مسلم : "الذين لا يرقون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون"[3].

والإشكال هنا ذكر "لا يرقون"، وقد جاء في رواية زهير بن حرب عند مسلم "لا يكتوون"[4] بدلاً من "لا يرقون" وكذا أخرجه البخاري في صحيحه[5] وذلك هو الصحيح في الرواية ، ولعل لفظ "لا يرقون" قد جاء على الوهم .

---

(1) عياض ، إكمال المعلم (563/3).

(2) ابن حجر ، النكت (882/2).

(3) مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ح(374).

(4) مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ح(372).

(5) البخاري (6541) باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب .

وقد حاول الداودي تأويل ذلك بأن المراد من يفعل ذلك حال الصحة ، كما خصص الخطابي النص بالرقية بغير لسان العرب ، لما يكون فيها من غير المعروف الذي ربما كان شركًا ، أو رقى أهل الجاهلية[1].

ولكن من العلماء من رد هذه اللفظة وعدها وهمًا ولم يعرج على هذين التأويلين المتكلفين ، قال ابن تيمية : "هذه الزيادة وهم من الراوي ، لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم "ولا يرقون" لأن الراقي محسن إلى أخيه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : "من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه" . . . والفرق بين الراقي والمسترقي أن المسترقي سائل مسقط ملتفت إلى غير الله بقلبه ، والراقي محسن نافع"[2].

قال ابن القيم : "والنبي صلى الله عليه وسلم لا يجعل ترك الإحسان المأذون فيه سببًا للسبق إلى الجنان ، وهذا بخلاف ترك الاسترقاء ، فإنه توكل على الله ، ورغبة عن سؤال غيره ، ورضاء بما قضاه"[3].

ويتعجب القرطبي من هذه الزيادة منكرًا تلك اللفظة قائلاً : "وكيف يكون ذلك وقد رقى النبي صلى الله عليه وسلم واسترقى ، ورقاه جبريل وغيره ورقته عائشة ، وفعل ذلك الخلفاء والسلف ، فإن كانت الرقى قادحة في التوكل ومانعة من اللحوق بالسبعين ألفًا ، فالتوكل لم يتم للنبي صلى الله عليه وسلم ولا لأحدٍ من الخلفاء"[4].

وقد أكد ابن حجر رحمه الله على تفرد سعيد بن منصور بهذه الزيادة ، وأن معظم الروايات قد اتفقت على هذه الأربع "لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون" ولعل ذلك غمزًا لرواية سعيد بن منصور[5].

6- حديث عكرمة بن عمار ، عن أبي زميل عن ابن عباس ، قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله ، ثلاث أعطينهن : قال: نعم . قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها . قال: نعم . قال:

---

(1) عياض ، إكمال المعلم (602/1-606).

(2) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (328/1) ، ابن حجر ، الفتح (416/11).

(3) ابن القيم ، مفتاح دار السعادة (279/3 ، 280).

(4) القرطبي ، المفهم (263/1).

(5) ابن حجر ، الفتح (416/11).

ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك . قال : نعم . قال : وتـؤمرني حتـى أقاتـل الكفـار كما أقاتل المسلمين . قال : نعم" . قال أبو زميل : "ولولا أنه طلب من النبي صلى الـلـه عليه وسلم ما أعطاه ذلك ، لأنه لم يكن يسأل شيئًا إلا قال : نعم"[1].

وذلك متن مشكل ؛ لكون زواج النبي صلى الـلـه عليه وسـلم مـن أم حبيبـة وهـي بأرض الحبشة متقدم عن فتح مكة وإسلام أبي سفيان .

وقد حاول كثير من العلماء تأويل ذلك المـتن بغيـة الـدفاع عـن صـحيح مسـلم أن يدخله الوهم والخطأ . فحمله ابن الصلاح على تجديد العقد تطييبًـا لخـاطره وتأليفًـا لقلبه ، وحمـل النـووي قولـه نعـم ، أن مقصـوده يحصـل وإن لم يكـن بحقيقـة عقـد جديد[2].

واحتمل البيهقي والمنذري حدوث ذلك في إحدى سفرات أبي سـفيان قبـل إسـلامه زمن الهدنة[3]. ورأى ابن كثير أنـه أراد تزويجـه ابنتـه الأخـرى عـزة ؛ لمـا في ذلـك مـن الشرف له ، فأخطأ أحد الرواة وقال : أم حبيبة[4].

ولكن ابن القيم دفع ذلك جميعًا في جـلاء الأفهـام ؛ إذ كيـف يجـدد العـقــد ، ولا ينقله أحد قط ، ولو حدث لروي ولتوافرت الهمم على نقله؟!

وكيف يكون لأبي سفيان حال كفره ولاية على ابنته المؤمنة ، والكـافر لايكـون وليًّـا لمسلمة . كما أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم أجـاب فـي مسائله الثلاثة بنـعـم ، ولـو قـصـد أبو سفيان ابنته عزة لقال له النبي صلى الـلــه عليـه وسـلم إنهـا لا تحـل لـه ، وكذلك قول أبي سفيان "عندي" غير منضبط فـأم حبيبـة وقتـهــا فــي عصـمــة النبـي صلى الـلـه عليه وسلم ، وليست عـنـد أبي سفيان ليعرضها .

كذا لم يؤثر أن رسول صلى الـلـه عليه وسلم أمَّر أبا سفيان ، ورسول الـلـه لا ينطق عن الـهـوى ، ولا يخلف الوعد[5]. قال ابن حزم : "هذا الحديث وهم من بعض الـرواة ، وقال في رواية أخرى : موضوع ، وحمَّل عكرمة بن عمار تبعته"[6].

---

(1) مسلم ، كتاب الفضائل ، باب فضائل أبي سفيان ح (2501).

(2) النووي ، شرح مسلم (296/1).

(3) ابن القيم ، جلاء الأفهام ص357-371 .

(4) ابن كثير ، البداية والنهاية (145/4).

(5) ابن القيم ، جلاء الأفهام ص357-371 .

(6) النووي ، شرح مسلم (296/16).

وقال القرطبي : "وهو مخالف للمعلوم عند أهل التواريخ والأخبار . . . تعين أن يكون طلب أبي سفيان تزويج أم حبيبة للنبي صلى الله عليه وسلم بعد إسلامه خطأ ووهمًا"[1].

وقال عياض : "والذي وقع في مسلم من هذا غريب جدًّا عند أهل الخبر"[2]؟ وأقر ابن الأثير أن ذلك وهم[3]. وعزاه ابن تيمية للخطأ[4].

وقال ابن الجوزي : "في هذا الحديث وهم من بعض الرواة ، لا شك فيه ولا تردد . . . ولا نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمَّر أبا سفيان"[5].

وقال الأبي : "ولم يُسمع قط أنه أمَّره إلى أن توفي ، وكيف يخلف رسول الله الوعد ، هذا مما لا يجوز"[6].

وقد وصف الذهبي ذلك الأثر بالنكارة[7] ، وحكم بعدم صحته بالرغم من كونه في صحيح مسلم[8] ، وجعل التأويلات المختلفة له تأويلات متكلفة[9]. وحمَّل أبا زميل عهدة ذلك الحديث[10].

7- حديث شريك عن أنس بن مالك ﷺ قال : "ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة . . . " الحديث[11]. وفيه : "قبل أن يوحى إليه" ، وذكر الكوثر في السماء الدنيا ، و"دنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى" .

وذلك حديث مشكل تفرد به البخاري عن مسلم ، واستشكل الحفاظ بعض ألفاظه ، قال مسلم رحمه الله : "ساق الحديث بقصة نحو حديث ثابت البناني ، وقدم فيه شيئًا وأخر ، وزاد ونقص"[12]. واستشكل ذلك الخطابي قائلاً : "ليس

---

(1) القرطبي ، المفهم (6/454-456).

(2) عياض ، إكمال المعلم (7/546).

(3) ابن حجر ، الإصابة (7/653).

(4) ابن تيمية ، الفتاوى (17/236).

(5) ابن الجوزي ، كشف المشكل (2/463).

(6) الأبي ، إكمال إكمال المعلم (8/428).

(7) الذهبي ، السير (7/137).

(8) المصدر السابق (2/222).

(9) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق49-ب] .

(10) المصدر السابق [4/ق49-ب] .

(11) البخاري ، كتاب التوحيد ، باب وكلم الله موسى تكليما ح(7517).

(12) النووي ، شرح مسلم (2/575).

في هذا الكتاب ـ يعني صحيح البخاري ـ حديث أشنع ظاهرًا ولا مذاقًا من هذا الفصل ، فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر . . . هذا مع ما في التدلي من التشبيه والتمثيل"[1].

ثم أحال الوهم في رواية تلك الألفاظ إلى شريك بن عبد الله ونعته بكثرة التفرد بمناكير الألفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرواة ، ثم قال : "وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك ، فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة ، مما يقوي الظن أنها صادرة من شريك"[2].

وقال ابن حزم : "في هذا الحديث ألفاظ مقحمة ، والآفة فيها من شريك ، منها قوله : قبل أن يوحى إليه . . . ومنها قوله : دنا الجبار . وعائشة تروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي دنا فتدلى جبريل"[3]. وقال عبد الحق : "زاد فيها زيادة مجهولة ، وأتى فيها بألفاظ غير معروفة وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث"[4].

وقال عياض : "قبل أن يوحى إليه" هو غلط لم يوافق عليه ، فإن الإسراء أقل ما قيل فيه ، إنه كان بعد مبعثه بخمسة عشر شهرًا . . . كما أن العلماء مجمعون أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء ، فكيف يكون هذا كله قبل أن يوحى إليه"[5]. قال الحافظ الذهبي : "هذا من غرائب الصحيح"[6].

واستشكل الحافظ ابن حجر الكوثر في السماء الدنيا في رواية شريك فقال : "وهذا مما يستشكل من رواية شريك ، فإن الكوثر في الجنة ، والجنة في السماء السابعة" ثم حاول تكلف التأويل قائلاً : "ويمكن أن يكون في هذا الموضع

---

(1) ابن حجر ، الفتح (492/13).
(2) ابن الجوزي ، كشف المشكل (212/3).
(3) المصدر السابق (212/3).
(4) النووي ، شرح مسلم (568/2).
(5) عياض ، إكمال المعلم (497/1 ، 478).
(6) الذهبي ، ميزان الاعتدال (271/2).

شيء محذوف تقديره : ثم مضى به من السماء الدنيا إلى السابعة ، فإذا هو بنهر"[1] .

وذكر ابن القيم أن شريكًا خولف في روايته في أكثر من عشرة مواضع ، نقل ذلك ابن حجر في الفتح[2] .

● موقف الإمام الذهبي من الصحيحين

الحافظ الذهبي من كبار النقاد ، ممن تميزوا بالإنصاف والاعتدال ، والموضوعية والتجرد ، فلم ير العلماء هوًى يقوده ، أوغرضًا يدفعه إلى تبني ما لا يعتقد ، وهو بحر لا ساحل له في علوم الحديث رواية ودراية ، لذا كانت نظرته رحمه الله للصحيحين ، والوقوف على ما أثر عنه تجاه أحاديث الصحيحين من الفوائد التي لا ينبغي إهمالها .

● منزلة الصحيحين

يحتل الصحيحان الذروة في مصنفات المحدثين ، فقد حقق البخاري ومسلم فيهما أقصى شروط الضبط والإتقان للتوثق من سلامة المتن وصدق نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك لاقى هذان الكتابان عناية خاصة من المحدثين والنقاد .

قال الذهبي عن صحيح البخاري : "وأما جامعه الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى ، وهو أعلى شيء في وقتنا إسنادًا للناس . . . فلو رحل الشخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخ لما ضاعت رحلته"[3] .

وأكد الحافظ الذهبي أن جامع أبي عبد الله "أعلى الكتب الستة سندًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأن أبا عبد الله أسن الجماعة وأقدمهم لقيًا للكبار"[4] .

ودافع الحافظ الذهبي عن رواة الصحيحين ، سواء كانت روايتهم في الأصول أو في الشواهد ، وإن قصر رواة الشواهد عن رواة الأصول في بعض الضبط ، غير أن ذلك لا يخرج مجموعهم عن حيز أصحاب الروايات الصحيحة أو الحسنة "فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته

(1) ابن حجر ، الفتح (490/13).
(2) المصدر السابق (494/13).
(3) الذهبي ، التاريخ (242/19).
(4) الذهبي ، السير (400/12).

ضعيفة ، بل حسنة ، أو صحيحة . ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء ، أو في توثيقه تردد ، فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة ، فلا معدل عنه إلا ببرهان بين"[1] .

فمع أنه لا عصمة للرواة ؛ إلا أن رواة الصحيحين لا ينبغي التسرع بتجريح بعضهم إلا مع دليل ذلك التجريح أو برهان ذلك القدح . مع أن البخاري ومسلمًا قد يخرجا لبعض من في توثيقة تردد ، إلا أنهما اختارا ما انقدح في نظرهم أنهما أصابا في ذلك الموضع .

وقد انتقد الذهبي بعض المجرِّحين للرواة ، واعتمد توثيقهم بأن البخاري ومسلمًا أخرجا له في صحيحيهما ، فإبراهيم بن يوسف السبيعي الكوفي ، ضعفه ابن معين ، وقال النسائي : ليس بالقوى . قال الذهبي : "حديثه في الصحيحين"[2] .

وقد روي أن يحيى بن معين يضعف موسى بن عقبة بعض الضعف .

قال الذهبي : "على معنى أنه ليس في القوة عن نافع كمالك . . . احتج الشيخان بموسى بن عقبة عن نافع ولله الحمد . قلنا : ثقة وأوثق منه ، فهذا من هذا الضرب"[3] .

وقد ذكر العقيلي حسين المعلم في ضعفائه وقال : هو مضطرب الحديث . وكذلك قال يحيى القطان . قال الذهبي : "الرجل ثقة ، وقد احتج به صاحبا الصحيحين . . . فليس من شرط الثقة ألا يغلط أبدًا"[4] .

وقد دافع الذهبي عن الصحيحين وأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وأكثرها صوابًا فقد روي عن الشافعي قوله : ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك قال الذهبي : "هذا قاله قبل أن يؤلف الصحيحان"[5] ، والرد على ذلك مبسوط في كتب المصطلح .

● الدفاع عن متون الصحيحين

كثيرًا ما يتدافع المتدافعون إذا وقعوا على وهم أن يتطلبوا له آخر ثم آخر وهلم جرا ، وإذا انتقد بعض الحفاظ بعض ألفاظ وقعت في الصحيحين على

---

(1) الذهبي ، الموقظة ص80 .

(2) الذهبي ، التاريخ (91/13).

(3) الذهبي ، السير (117/6).

(4) المصدر السابق (346/6).

(5) المصد السابق (111/8).

سبيل الوهم أو لغرض حديثي آخر خفي على أولئك النفر ، فإن ذلك لا يعني عندهم فتح الباب على مصراعيه أمامهم ليتهموا أحاديث الصحيحين بالتعارض أو اللامعقولية .

ولكن الحافظ الذهبي لا يسترسل في ذلك ، بل يدافع عن متون الصحيحين ما أمكن الدفاع ، ولا يقول بالوهم ما أمكن التأويل غير المتكلف .

فقد أخرج مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : "رأى عليَّ النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين معصفرين ، فقال : أمك أمرتك بهذا ؟ قلت : أغسلهما ؟ قال : أحرقهما" ، وقد طعن في ذلك المتن بعض الطاعنين ، بأن الغسل يكفي وأن ذلك إهدار للمال .

قال الذهبي : "الإحراق هنا تعزير ، ولعل صبغهما كان لا يزول بالغسل كما ينبغي ، والمعصفر يرخص للمرأة"[(1)].

وأخرج البخاري ومسلم من حديث حصين بن عبد الرحمن ، عن سالم ، عن جابر قال : "كنا خمس عشرة مائة" يقصد أصحاب بيعة الرضوان .

خالفه الأعمش فروى عن سالم ، عن جابر قال : "كنا أربع عشرة مائة ، أصحاب الشجرة" متفق عليه أيضًا ، وذلك ظاهره خلاف في عدد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ .

قال الذهبي : "وكأن جابرًا قال ذلك على التقريب . ولعلهم كانوا أربع عشرة مائة كاملة تزيد عددًا لم يعتبره ، أو خمس عشرة مائة تنقص عددًا لم يعتبره . والعرب تفعل هذا كثيرًا ، وكما تراهم قد اختلفوا في سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاعتبروا تارة السنة التي ولد فيها والتي توفي فيها ، فأدخلوهما في العدد ، واعتبروا تارة السنين الكاملة ، وسكتوا عن الشهور الفاضلة"[(2)].

وأخرج البخاري ومسلم حديث : "إن الله خلق آدم على صورته" من رواية ابن عجلان عن أبي الزناد ، وأنكر ذلك مالك رحمه الله غامزًا ابن عجلان وأبا الزناد . وبعد أن أثبت الحافظ الذهبي أنهما لم يتفردا بذلك ؛ بل رواه شعيب ابن أبي حمزة عن أبي الزناد ، وقتادة عن أبي أيوب المراغي عن أبي هريرة ،

---

(1) الذهبي ، السير (135/11).

(2) الذهبي ، التاريخ (91/13).

ورواه ابن لهيعة عن الأعرج وأبي يونس عن أبي هريرة ، ورواه معمر عن همام عن أبي هريرة ، وصح أيضًا من حديث ابن عمر .

ثم عقب ذلك بقوله : "فهذا الصحيح مخرج في كتابي البخاري ومسلم فنؤمن به ، ونفوض ونسلم ، ولا نخوض فيما لا يعنينا مع علمنا بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير"[1].

وهكذا يثبت الحافظ الذهبي أصل الرواية لصحتها ، وكون البخاري ومسلم رحمهما الله قد اتفقا على ذلك صار ذلك مرجحًا للصحة ، ومع ذلك دفع رحمه الله أن يكون المراد ظاهر ما يتبادر للأذهان من المماثلة بين الخالق والمخلوق ، وفوض معنى الحديث لله سبحانه وتعالى .

وفي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على شهداء أحد جاء في حديث عقبة بن عامر في الصحيحين "أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد" قال الذهبي في التاريخ : "حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلِّ عليهم أصح"[2] ثم حمل حديث عقبة ابن عامر على الصلاة التي صلاها قبل موته بأيام[3].

● انتقاد الحافظ الذهبي بعض أحاديث الصحيحين

مع التسليم بجلالة الصحيحين والوثوق فيهما إلا أن ذلك لا يعطيهما صفة القداسة المطلقة ، فقد رأى الحافظ الذهبي مع تلك الجلالة أنه ينبغي أن تخضع هذه النصوص إلى النقد النزيه الذي يهدف إلى بلوغ الحق ، ولا يعرف التشنيع .

ففي صحيح البخاري ، انتقد الإمام الذهبي حديث شريك في الإسراء قال الذهبي : "وفي حديث الإسراء من طريق ألفاظ لم يتابع عليها ، وذلك في صحيح البخاري"[4].

ومن تلك الألفاظ التي انتقدها الحافظ الذهبي في تلك الرواية قوله : "ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله حتى جاء سدرة المنتهى ، ودنا من الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى" ، قال الذهبي : "وهذا من غرائب الصحيح"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (117/6).

(2) المصدر السابق (346/6).

(3) المصدر السابق (135/11).

(4) المصدر السابق (159/6 ، 160).

(5) الذهبي ، الميزان (270/2).

وكذا انتقد الحافظ حديث أبي هريرة مرفوعًا : "قال الله عز وجل : من عادى لي وليًّا فقد آذنني بالحرب ، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه" ، وفيه : "كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها" .

قال الذهبي : "فهذا حديث غريب جدًّا ، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ"[1].

ثم عزا الوهم فيه إلى محمد بن عثمان بن كرامة فقال : "هو من أغرب شيء في الصحيح ما أتى به سوى ابن كرامة"[2].

ومن ذلك حديث أبي قلابة في جامع البخاري في شأن القسامة ، قال البيهقي : "أخرجه البخاري مع كون أبي قلابة أرسل حديث النبي صلى الله عليه وسلم في القتيل وحديث عمر في قصة الهذلي" .

قال الذهبي : "فهما مما في الصحيح من المراسيل ، وليس لهما سند متصل"[3].

وفي صحيح مسلم ، انتقد الإمام الذهبي رحمه الله بعض أحاديث في صحيح مسلم ومن ذلك حديث عكرمة بن عمار ، عن أبي زميل ، عن ابن عباس قال : "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال : يا نبي الله ، ثلاث أعطينهن قال : نعم . قال : عندي أحسن العرب وأجملهن أم حبيبة أزوجكها . قال : نعم . قال ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك . قال : نعم . قال : وتؤمرني حتى أقاتل الكفار" قال البيهقي : فهذا لم يخرجه البخاري ؛ لأن عكرمة ابن عمار لم يكن عنده كتاب .

قال الذهبي : "ولا أخرج البخاري لسماك أبي زميل شيئًا ، والظاهر أنه هو الذي أخطأ بذكر أم حبيبة"[4].

---

(1) الذهبي ، الميزان (641/1).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1464/4).

(3) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق244-ب] .

(4) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق49-ب] .

وقد حمل البعض ذلك على أن طلب التزويج كان في إحدى سفرات أبي سفيان في الجاهلية والطلبين الآخرين بعد الإسلام . وقال آخرون : إنما ذلك تجديد العقد على يده . قال الذهبي : "وهذا تكلف"[1] .

وحكم عليه الحافظ الذهبي بالنكارة ، فقال في ترجمة عكرمة بن عمار : "ساق له مسلم في الأصول حديثًا منكرًا ، وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي عن ابن عباس في الأمور ، الثلاثة التي التمسها أبو سفيان من النبي صلى الله عليه وسلم"[2] . ثم حكم عليه بعدم الصحة مع كونه في صحيح مسلم[3] .

وكذلك روى مسلم حديث ابن عمر في الصلاة في بني قريظة بلفظ : "لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة" قال الذهبي : "وكأنه وهم"[4] .

وفي ترجمة أبي الزبير نقل قول أبي زرعة وأبي حاتم في عدم الاحتجاج به وقول الشافعي أنه يحتاج إلى دعامة . وكذا عدم اعتبار شعبة به ، ثم قال : "وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ، وهي من غير طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء ، من ذلك حديث "لا يحل لأحد حمل السلاح بمكة". وحديث :"رأى عليه الصلاة والسلام امرأة فأعجبته ، فأتى أهله زينب"" وحديث "النهي عن تجصيص القبور" وغير ذلك[5] .

وجاء من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في صوم عاشوراء : "إذا كان العام القابل صمنا يوم التاسع إن شاء الله . قال فلم يأت العام المقبل ، حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم" .

قال الذهبي : "هذا من غرائب صحيح مسلم ، والذي في أول الباب أصح منه"[6] . يشير إلى قوله : "التاسع والعاشر"

وروى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة ، فقال : "فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم ، وهو قائم يصلي يسأل الله شيئًا إلا أعطاه إياه" هكذا دون تحديد لهذه الساعة .

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق49-ب] .

(2) الذهبي ، السير (137/7).

(3) المصدر السابق (222/2).

(4) الذهبي ، التاريخ (308/2).

(5) الذهبي ، الميزان (38/4 ، 39).

(6) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق336-أ] .

وروى مسلم من حديث ابن عمر ، سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول : "هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضي الصلاة" .

قال الذهبي : "هذا يعارضه ما قبله ، وهو أصح منه بلا نزاع ، وفيه : "وهو قائم يصلي" ، وإذا جلس الإمام تعين الجلوس لاستماع الخطبة ، ما بقي إلا صلاة الجمعة ، فلعله!!"[1].

● بعض الأحاديث المشكلة

وإذا صرح الذهبي بتوهيم بعض الألفاظ في صحيحي البخاري ومسلم ، فإنه قد استشكل بعض الروايات ، دون أن يصرح بضعفها .

فمن ذلك ما أخرجه مسلم عن علي ﵁ قال : "إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم : إنه لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق". قال الذهبي : "وهذا أشكل الثلاثة ، فقد أحبه قوم لا خلاق لهم ، وأبغضه بجهل قوم من النواصب ، فالله أعلم"[2].

وفي ترجمة نعيم بن حماد ذكر الذهبي قول ابن معين : "ليس في الحديث بشيء" ، ثم ذكر حديثه في الصحيح من حديث معاوية ﵁ مرفوعًا : "لا يزال هذا الأمر في قريش ، لا يناوئهم فيه أحد إلا أكبه الله على وجهه" قال شعبة : ليس لهذا الحديث أصل .

قال الذهبي : "خبر الأمر غريب منكر ، والأمر اليوم ليس في قريش ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا حقًّا ، فإن كان المراد بالحديث الأمر لا الخبر فلعل"[3].

وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه الأعمش من حديث حذيفة ﵁ : "قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامًا فحدثنا بما هو كائن إلى قيام الساعة" .

قال الذهبي : "قد كان صلى الله عليه وسلم يرتل كلامه ويفسره ، فلعله قال في مجلسه ذلك ما يكتب في جزء ، فذكر أكبر الكوائن ، ولو ذكر أكثر ما هو كائن في الوجود ، لما تهيأ أن يقوله في سنة ، بل ولا في أعوام ، ففكر في هذا"[4].

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق128-أ] .

(2) الذهبي ، السير (168/17 ، 169).

(3) المصدر السابق (604/10 ، 605).

(4) المصدر السابق (366/2).

وروى مسلم من حديث أبي سعيد ﷺ قال : "كنا نحرز قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر ، فحزرنا قيامه في الأوليين من الظهر قدر قراءة "تنزيل" السجدة ، وحزرنا قيامه في الأخريين قدر النصف من ذلك ، وحزرنا قيامه في الأوليين من العصر على قدر قيامة في الركعتين الأخريين من الظهر ، قال الذهبي : "هذا غريب فرد ، وهو مشكل ، فكيف يكون زمان الأخريين من الظهر في طول الأوليين من العصر"[1].

وكذا أخرج مسلم حديث عائشة : "ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى سبحة الضحى ، وإني لأسبحها ، وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب ؛ خشية أن يعمل به الناس ، فيفرض عليهم" .

قال الذهبي : "قد داوم على قيام الليل ، ولم يفرض علينا"[2].

وهكذا دافع الذهبي عن الصحيحين أيما دفاع ، وجعل من رواية صاحبي الصحيحين لأحد الرواة تعديلاً له ودفاعًا عنه .

ودافع عن النصوص التي يمكن تأويلها ، ولكنه لم يقف أمام الصحيحين عاجزًا عن بيان بعض الأوهام التي وقع فيها أرباب الصحاح على ندرتها بأدب جم ولفظٍ رشيق ، وتواضع عالٍ .

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [1/ق273-أ] .

(2) المصدر السابق [2/ق38-أ] .

الباب الثالث

الفصل الأول

علاقة السند بالمتن

الحديث النبوي الشريف ترتبط أجزاؤه فيما بينها ارتباطًا وثيقًا ، فمعرفة أحوال الرواة ، والإحاطة باتصال الإسناد أو انقطاعه تيسر على الباحث في المتون عمله ، وترشده إلى أدق النتائج بخلاف من يعمل على نقد المتون منعزلاً عن علوم الرجال والأسانيد .

ولا شك أن نظافة الإسناد وخلوه من أصحاب التهم والزيغ ، أو الوضع والافتراء يوجد احتمال الصحة في المتن ، وأن الانحياز عن الضعفاء والمغفلين ، أو المخلطين والملقنين يقوي ذلك الاحتمال .

قال دكتور الجوابي : "إن بين متن الحديث وإسناده ارتباطًا وثيق الصلة ، فما السند إلا طريق للمتن ، ولا يقبل من محدث بعد نشوء الإسناد أن يحدث بدونه ، بل إن الإسناد قد استمر حتى بعد تدوين الحديث ؛ لأنه خصيصة أمة الإسلام ، وأهميته جعلت سامع الخبر ينقده قبل المتن ؛ لأنه طريقه ، فينبغي التأكد منه أولاً"[1] ، بل إن اشتراط العدالة والضبط في الراوي كان من أجل النظر في أهليته لتحمل ذلك المتن النبوي .

وليس معنى ذلك أن سلامة السند تقتضي صحة المتن ؛ إذ صحة الإسناد من شروط صحة الحديث ، لكنه ليس بموجبه ؛ إذ كثيرًا ما يضع الزنادقة الأحاديث الموضوعة ويخترعون لها الأسانيد الناصعة ، فلا يهتدي لذلك إلا جهابذة النقاد ، وقد يحدث الراوي الثقة بالحديث ، ويكون المتن بعيدًا عن الصحة ، فلا يمنع ثقة الراوي من رد ما جاء به من المتون المنكرة .

(1) الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث ص86 .

قال ابن الصلاح : "قولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد ، دون قولهم هذا حديث صحيح ، أو حديث حسن"[1] .

لذلك لم يسلم ابن الصلاح بصحة الأحاديث الموسومة بصحة الإسناد ، فقال : "إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيح الإسناد ، ولم نجده في أحد الصحيحين ، ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة ، فإنا لا نتجاسر على الجزم بالحكم بصحته"[2] .

ولذلك قال ابن القيم : "ثقة الراوي شرط في صحة الحديث لا موجبه"[3] .

وأكد ابن حجر أن التقيد بصحة السند ليس صريحًا في صحة المتن ولا ضعفه ؛ بل هو على الاحتمال ، فقد تجتمع شروط صحة السند دون المتن[4] .

كذا ضعف الإسناد ليس موجبًا لرد المتن ، فقد يصيب المخطئ ، وقد يتثبت الضعيف ، كما قال ابن الصلاح : "إذا رأيت حديثًا بإسناد ضعيف فلك أن تقول : هو ضعيف بهذا الإسناد ، ولا تقول : ضعيف المتن بمجرد ضعف ذلك الإسناد"[5] .

ويذكر دكتور فاروق حمادة أن المحدثين قد تتبعوا المتون التي ظاهر أسانيدها الصحة فمحصوها للتخلص من الشذوذ والنكارة والاضطراب والإدراج والغلط[6] .

والحق أن المتن والإسناد ، وإن كانا غير متلازمين كما قال المحدثون ، فإن كلاًّ منهما يفتقر إلى الآخر ، ويعد وسيلة من الوسائل المساعدة على إصدار الحكم على كلٍّ منهما ، فالإسنادي يتخذ من فحص المتون التي رواها ذلك الراوي سبيلاً لتقييم مستوى ضبطه ، والحكم على درجة توثيقه ، كما أن ناقد المتون لا يقبل أثرًا بلا إسناد ، وإن حكم بصحة متن مع ضعف إسناد فلموافقة

---

(1) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح ص113 .

(2) علوم الحديث ص13 .

(3) ابن القيم ، تهذيب السنن (273/3) ، مع مختصر سنن أبي داود للمنذري .

(4) توضيح الأفكار ، (195/1 ، 196).

(5) ابن الصلاح ، علوم الحديث ، مبحث المقلوب ص92 .

(6) دكتور فاروق حمادة ، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ، ص423، دار طيبة ، ط .3، 1418هـ-1997م .

ذلك المتن لمسند صحيح آخر في ذلك الباب ، كما فعل مسلم رحمه الله في المتابعات والشواهد .

- تضعيف الراوي من قبل مروياته :

إذا كان الباحثون في علوم الحديث اليوم يبدءون دراستهم للحكم على الحديث بالنظر في إسناده بغية الوصول إلى حكم على متنه بالقبول أو الرد ؛ فإن النقاد الأوائل كانوا يبدءون بحثهم من دراسة المتون للتعرف على أحوال الرواة ، فالحكم على راوٍ من آلاف الرواة الذين اكتظت بهم كتب الرجال والتواريخ على تعدد مشاربها لا بد أن يكون شاقًّا ، فدون ذلك جمع مرويات ذلك الراوي على حدة واعتبار تلك الروايات ومقارنتها بروايات من في طبقته من الثقات الأثبات ، فيكون الحكم بعد ذلك على الراوي من خلال دراسة مروياته .

فالحكم على الراوي كان نهاية المطاف بعد عملية بحث وتنقيب ، ومقارنة ودراسة للمتون في الباب الواحد ، فكما كانت علوم الإسناد خادمة للمتن فقد قدم نقاد المتون نتائج أبحاثهم لخدمة نقاد الأسانيد والمشتغلين بالجرح والتعديل ، وقد ظهر ذلك جليًّا في الحكم على الرواة المجهولين ، فقد تم معرفة أحوال ضبطهم أو وهمهم من خلال المتون التي رووها .

وقد أكد على ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله ، وبين أن المتون المنكرة يضعف الراوي من أجلها ، فقد ضعف المحدثون أحمد بن نصر الذارع لذلك قال الذهبي : "روى عن الحارث بن أبي أسامة وطبقته ، فأتى بمناكير تدل على أنه ليس بثقة . وذكر من ذلك حديث علي مرفوعًا : "يا علي إنما سمى نخل المدينة صوحانيًّا لأنه صاح بفضلي وفضلك""[1].

وروى الحارث بن عمير من حديث علي رضي الله عنه مرفوعًا : "إن فاتحة الكتاب وآية الكرسي والآيتين من آل عمران ... لما أراد أن ينزلهن تعلقن بالعرش فقلن : يا رب! تهبطنا إلى من يعصيك . . . " الحديث .

قال الذهبي : "تفرد به الحارث ، وبمثل هذا الحديث المنكر نالوا منه"[2].

---

(1) الذهبي ، الميزان (161/1).

(2) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص73 .

ومن أسمج الكذب ما رواه عثمان بن أحمد بن السماك ، عن علي مرفوعًا : "من أدرك منكم زمانًا يطلب فيه الحاكة العلم فالهرب ، قيل : أليسوا من إخواننا؟ قال هم الذين بالوا في الكعبة ، وسرقوا غزل مريم ...".

قال الذهبي : "ينبغي أن يغمز ابن السماك لروايته هذه الفضائح"[1].

وروى سفيان بن بشر من حديث ابن عباس مرفوعًا : "هبط جبريل فأخبرني أن الله باهى بك يا علي وبك يا عباس ، وبي حملة العرش ، وباهى بالمهاجرين والأنصار أهل السماء العليا" . حكم الحافظ الذهبي بوضع ذلك المتن وجرح به راويه فقال : "وسفيان مشهور ما رأيت فيه جرحًا ، فليضعف برواية مثل هذا"[2].

وروى يحيى بن سعيد السعيدي البصري من حديث أبي ذر مرفوعًا : "قلت يا رسول الله كم النبيون ؟ قال : مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي ..." الحديث .

قال البيهقي : "تفرد به يحيى" ، قال الذهبي : "أنا أتهمه به"[3].

وكثر في روايات أبو بكر أحمد بن محمد السري الشيعي المثالب مما جعله رافضيًّا محترقًا ، فقد روى أن عمر رفس فاطمة حتى أسقط محسنًا ، وفي خبر آخر :"قوله تعالى : (وَجَاء فِرْعَوْنُ) (الحاقة:9) : عمر ، (وَجَاء فِرْعَوْنُ) : أبو بكر ، و (وَالْمُؤْتَفِكَاتُ) : عائشة وحفصة" فهذه المتون تنأى القلوب عن تصديقها ، وتحار العقول كيف استساغ روايتها ، فقال الذهبي : "شيخ ضال معَثَّر"[4] وحكم على حاله بالنظر إلى مروياته .

● المتون الصحيحة تحتاج إلى أسانيد :

إذا كانت المتون تدعم الباحث في الأسانيد ، وتقدم لعلماء الجرح والتعديل إضافات ولمحات تساعد في إصدار حكم منصف على هذا الراوي أو ذاك ؛ فإن الأسانيد بدورها تقدم لنقاد المتون دعمًا لتوثيق ذلك المتن أو إهداره ولا يقبل

---

(1) الذهبي ، الميزان (31/3).

(2) الذهبي ، العلو ص113 .

(3) الذهبي ، مهذب السنن [5/ق19-ب] .

(4) الذهبي ، السير (578/15).

المحدثون متنًا عارٍ عن إسناد ، فإن جاء المتن مسندًا بدأت عملية البحث والنقد ، وإلا فلا يعبأ المحدثون به .

فقد روى مرفوعًا : "ملعون من جمع ماءه في رحم أختين" .

فانتقده الحافظ الذهبي بالنكارة ثم قال : "فأين إسناده؟"[1] .

وقد ادعى مصعب بن عبد الله أن عكرمة مولى ابن عباس يرى رأي الخوارج ، فرد الذهبي ذلك بأن "هذه حكاية بلا إسناد"[2] .

ونُسب كتاب نهج البلاغة بألفاظه إلى الإمام علي بن أبي طالب ﷺ ، قال الذهبي : "ولا أسانيد لذلك ، وبعضها باطل ، وفيه حق ، ولكن فيه موضوعات ، حاشا الإمام من النطق بها ، ولكن أين المنصف"[3] .

هكذا فلا يقبل متن بلا إسناد ، كما لا تضفي الأسانيد الصحيحة صفة اليقين على ما ترويها من متون .

وكما يقول دكتور همام سعيد أن منهج المحدثين "لا يسلم بالنص دون محاكمة ونقد ، ولا يكفي أن يصدر النص عن عالم أو شخص له احترامه حتى يقبل ؛ بل لا بد أن تثبت نسبة النص إلى قائله"[4] .

● بين ضعف السند وضعف المتن :

الوهم في الرواية يظل وهمًا سواء كان ذلك في المتن أو الإسناد ، غير أن الوهم في الإسناد أقل شأنًا ، وأقرب إلى عدم الإتقان أو الخلط ؛ لذا يفرق النقاد بين الأوهام التي في السند ، والأخرى التي في المتن .

فيدافع النقاد عمن جاءت متون مروياته على الجادة ، وإن أخذوا عليه تهاونه في ضبط الأسانيد ؛ فإن حدة الانتقاد تضعف ، وقوة التجريح بذلك تخمد .

أما المتون فلا يتسامح فيها ؛ إذ ليست بذلك التشابك والتعقيد الذي يحتف بالأسانيد . ولذلك دافع الذهبي عن الحافظ ابن عقدة بأنه لم يتهم بوضع المتون ، ولم يذكر الذهبي موقفه من وضع الأسانيد[5] .

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (41/9).

(2) الذهبي ، السير (22/5).

(3) المصدر السابق (589/17).

(4) همام سعيد ، الفكر المنهجي عند المحدثين ص24 .

(5) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (841/3).

وبينما ضعف حجاجَ بن نصير الفساطيطي البخاريُّ وابنُ المديني وغير واحد ؛ فالحافظ يراه صدوقًا كما قال ابن معين وابن حبان مستدلاً بأنه "لم يأت بمتن منكر"[1].

ويرى الحافظ الذهبي التجريح ببعض أخطاء في الإسناد نوع تعنت خاصة إن لم يبدُ في ذلك أمارات التعمد ، فقال في ترجمة ابن جوصا : "إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد ، لا في المتن ، وما يضعفه بمثل ذلك إلا متعنت"[2].

وقد ضعف الدارقطني أبا حذافة السهمي راوي الموطأ عن مالك ، وذكر ابن عدي أنه يحدث عن الثقات بالبواطيل ، ولكن الحافظ الذهبي يخفف من حدة ذلك الانتقاد ، ويرتفع بأبي حذافة من مصاف الهلكى إلى درجة الضعفاء فقال : "ولم ينقم على أبي حذافة متن ، بل إسناد ، ولم يكن ممن يتعمد" .

وفرق الحافظ الذهبي بين من يضع المتون ومن يسرق الأسانيد ويدعي اللقاء ، فدون هذين الفعلين مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي .

فهذا يحيى الحماني ، قال الذهبي عنه : "لم يقل أحد قط : إنه وضع حديثًا ؛ بل ربما كان يتلقط أحاديث ويدعي روايتها على وجه التدليس ويوهم أنه سمعها . . . وهو أخف من افتراء المتون"[3].

وكذلك اتُّهم محمد بن حميد بتركيب الأسانيد على المتون ، فقال الذهبي : "آفته هذا الفعل ، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنًا"[4].

وقد كذب الخطيب البغدادي أبا علي الأهوازي ، قال الذهبي : "يريد تركيب الإسناد ، وادعاء اللقاء ، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا ، ما أجوز ذلك عليه"[5].

فالأسانيد مظنة الخطأ وعدم الإتقان ، أما المتون فمظنة الوضع والتعمد .

---

(1) الذهبي ، الميزان (465/1).

(2) الذهبي ، السير (18/15).

(3) المصدر السابق (536/10 ، 537).

(4) المصدر السابق (504/11).

(5) المصدر السابق (17/18 ، 18).

● ضعف المتن وظلمة الإسناد :

لا يأتيك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ، وأصل مادة الوضع ، هم الوضاعون وتلك هي جادة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، يتداولها قوم ليسوا ثقات ولا مرضيين ويتناقلها أهل الأهواء والأغراض الخبيثة ؛ لذا كثر اقتران ضعف المتن بحال إسناده .

وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من ربى شجرة حتى تنبت كان له كأجر قائم الليل صائم النهار ، وكأجر غازٍ في سبيل الله دهره" .

وقد اجتمع في هذا الحديث نكارة المتن وإظلام السند ، قال الذهبي : "هذا باطل متنًا ، ومعروف واه ، وإسناد ظلمات"[1].

وكذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "لا يقبل الله قولاً إلا بعمل ، ولا يقبل قولاً وعملاً إلا بنية ، ولا يقبل قولاً وعملاً ونية إلا بإصابة السنة" .

وذلك قول يشبه كلام الوعاظ ، وقد جمع الخبر أوجه النقد المختلفة ؛ لذا قال الذهبي : "هذا خبر منكر وسنده مظلم"[2].

ومع خلاف الفقهاء في الجهر بالبسملة والإسرار بها ، رويت في ذلك الأحاديث ، قال الذهبي : "وقد روي الجهر بأسانيد منكرة عن النعمان بن بشير وبريدة وسمرة بن جندب وغيرهم ، ذكرها الخطيب ، لا تسمن ولا تغني من جوع ، لا يثبت بتلك الطرق عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء"[3].

ورد الحافظ الذهبي حديث ابن عباس مرفوعًا : "رأيت كأني دخلت الجنة فرأيت لجعفر درجة فوق درجة زيد ، فقلت : ما كنت أظن أن زيدًا يدون أحدًا ، فقيل لي : يا محمد ، تدري بما رفعت درجة جعفر؟ قال : قلت : لا ، قيل : لقرابة ما بينك وبينه" ، فقال : "منكر وإسناد مظلم"[4]. وإذا كان التعصب للجنس واللون واللغة قائمًا ، فإن الحديث الشريف لم يسلم من ذلك ، فقد روي عن

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1064/3).

(2) الذهبي ، التنقيح (136/1).

(3) الذهبي ، مختصر الجهر بالبسملة ص178.

(4) الذهبي ، تلخيص المستدرك (232/3).

النبي صلى اللـه عليه وسلم أنه قال : "من تكلم بالفارسية زادت في خبثه ، ونقصت من مروءته". قال الذهبي : "ليس بصحيح ، وإسناده واهٍ بمرة"[(1)].

ومع المغالاة يروي غلاة الشيعة عن علي ﷺ أنه قال : "واللـه لأُقتلن ثم لأبعثن ، ثم لأقتلن ، وهي القتلة التي أموت فيها ، يضربني يهودي بأريحا بصخرة يفدع بها هامتي" .

وقد نسب ذلك المتن بعثًا بعد الموت وحياة بعد الحياة .

قال الذهبي : "هذا كذب ، وإسناده ظلمات"[(2)].

وهكذا يظل المتن الموضوع أو المكذوب قرين الإسناد المظلم والرواة المجروحين .

- ضعف المتن لضعف أحد الرواة :

قد يسلم المتن من ظلمة السند ، ويتعاقب عليه الرواة المرضيون الأثبات ، والعدول الثقات ، ولكن أحد الرواة يشذ عن هذه الطريقة وتلك المنزلة ، فوضاع بين جهابذة ، وكذاب في سند مشرق بالأبرار ، مع نكارة المتن يلقي بأصابع الاتهام إليه وبظلال الريبة عليه .

فقد روى محمد بن معاوية من حديث ابن عباس أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال : "إن لكل شيء شرفًا ، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة ، وإنكم تجالسون بينكم بالأمانة ، واقتلوا الحية والعقرب وإن كنتم في صلاتكم ... ألا أخبركم بشراركم ؟ قالوا : بلى يا رسول اللـه ، قال : الذي ينزل وحده ، ويمنع رفده ، ويجلد عبده" .

قال الذهبي : "محمد بن معاوية كذبه الدارقطني ، فبطل الحديث"[(3)].

وروى العباس بن بكار الضبي من حديث جابر أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال : "من غرس غرسًا يوم الأربعاء ، فقال : سبحان الباعث الوارث أتته بأكلته" ، ورد الحافظ الذهبي ذلك المتن لكون العباس بن بكار كذابًا[(4)].

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (98/4).

(2) الذهبي ، الميزان (208/4).

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (300/4 ، 301).

(4) الذهبي ، التاريخ (214/16 ، 215).

وروى سعيد بن محمد الوراق من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يا عائشة ، إن أردت اللحوق بي ، فليكفك من الدنيا كزاد الراكب ، لا تستخرجي ثوبًا حتى ترقعيه ، وإياك ومجالسة الأغنياء" .

والمتن قد انتقده الحافظ الذهبي لمكان سعيد الوراق الذي وصفه بأنه عدم[1] .

- ضعف المتن مع نظافة السند :

إذا كانت الأسانيد المنقطعة والرواة الهلكى يشيرون إلى ضعف ما تحملوا ؛ فإن نظافة الإسناد وحدها لا تضفي صفة اليقين على صحة المتن ، فكم من أحاديث أسانيدها كالشمس ، غير أنها لم تستطع أن تدفع ظلمة تلك المتون ، والحافظ الذهبي لا تأسره جودة الأسانيد ، ولا يغتر بحسنها قبل أن يحاكم تلك المتون لدلالات التشريع الخالد والحكمة النبوية ، ولذلك فكثيرًا ما ينتقد المتن مع صحة الإسناد .

فقد روي عن علي ﷺ قال : يا رسول الله ، تفلت القرآن من صدري ، قال : أفلا أعلمك كلمات تثبت ما تعلمت في صدرك! فقال : أجل ، قال : إذا كانت ليلة الجمعة ، فقم بأربع ركعات تقرأ فيهن : يس ، والدخان ، وتنزيل ، وتبارك ، ثم تدعو . . . " الحديث .

قال الذهبي : "مع نظافة سنده حديث منكر جدًّا ، في نفسي منه شيء"[2] .

وقال في موضع آخر : "حيرني والله جودة سنده"[3] .

وروي من حديث عمران بن حصين : "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية ، واستعمل عليهم عليًّا" وذكر إنكار الصحابة على علي ﷺ ، وفيه : "إن عليًّا مني وأنا منه ، وهو ولي كل مؤمن بعدي" . ومع كون ذلك المتن قد جاء بإسناد على شرط مسلم ؛ إلا أنه لم يخرجه في صحيحه .

قال الذهبي : "إسناده على شرط مسلم ، وإنما لم يخرجه في صحيحه لنكارته"[4] .

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (237/4).

(2) الذهبي ، الميزان (213/2).

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (461/1).

(4) الذهبي ، التاريخ (71/11).

وجاء من حديث ابن عباس مرفوعًا : "أوحى اللـه إلى محمد صلى اللـه عليه وسلم : إني قد قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفًا ، وإني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفًا ، وسبعين ألفًا" ، وضعف الذهبي ذلك المتن قائلاً : "هذا حديث نظيف الإسناد ، منكر اللفظ"[1].

وجاءت الروايات للتنقص من شأن أهل البداوة والارتفاع بأهل الحضر ، ومن ذلك ما جاء بسند نظيف من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا : "لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية" .

قال الذهبي : "حديث منكر مع نظافة سنده"[2].

وكذلك استغرب الذهبي حديث ابن عمر مرفوعًا : "اللـهم بارك لنا في شامنا ، اللـهم بارك لنا في يمننا ، قالوا : وفي نجدنا؟ ، قال : هناك الزلازل والفتن ، أو قال : منها يطلع قرن الشيطان" . فقال : "هذا حديث صحيح الإسناد غريب"[3].

وجاءت الرواية المنكرة من حديث حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس رفعه : (**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ**) (الأعراف:143) ، قال : أخرج خنصره" ، قال ابن الجوزي : لا يثبت .

وقال الذهبي : "سنده قوي مع نكارته"[4].

وروي من حديث أنس : "كان رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر ، ثم ارتحل". قال الذهبي : "فهذا على نبل رواته منكر"[5].

وجاء من حديث عائشة رضي اللـه عنها : "أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة على بني هاشم وبني المطلب" . قال الذهبي : "هذا غريب بمرة ، وأخاف من نظافة سنده"[6]، وقد يصح الإسناد ، ويكون المتن محفوظًا ، لكنه شاذ غير مقبول ، ومن ذلك ما روى ابن جريج في موت النبي صلى اللـه عليه وسلم : "مات في الضحى يوم الاثنين ، ودفن من الغد في الضحى".

---

(1) الذهبي ، السير (342/4 ، 343).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (111/4).

(3) الذهبي ، السير (356/15).

(4) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص21 .

(5) الذهبي ، الميزان (183/1).

(6) الذهبي ، مهذب السنن [3/ق194-ب].

قال الذهبي : "هذا قول شاذٌّ ، وإسناد صحيح"[1] .

- ضعف المتن مع ثقة الراوي أو صدقه :

إذا كان الصدوق تقبل روايته إما على وجه الاعتبار ، أو قبول الرواية في الفضائل والمغازي ، والملاحم والتفسير ، وتكون العدالة في حقه متيقنة ، ولكنَّ ما يفصل بينه وبين الثقة ذلك القدر من الضبط الذي تمتع به الثقة ، وقصر عنه الصدوق ، ومع ذلك فإن الصدوق لا تسلم مروياته لانتقاد المتون ، فإن ضعف الضبط لا يخص الإسناد فحسب ، بل يشمل ذلك المتن والإسناد كليهما .

وقد حدث عبد الجبار بن الورد بسنده عن ابن عباس مرفوعًا : "ليس ليوم فضل على يوم في الصيام إلا شهر رمضان ويوم عاشوراء" .

فاستنكر ذلك الذهبي رحمه الله مع صدق عبد الجبار ، وذلك لدلائل غرابة ذلك المتن ، فأين يوم عرفة؟ وأين العشر الأوائل من ذي الحجة؟ وغير ذلك ، فقال الذهبي : "هذا حديث غريب فيه نكارة ، وابن الورد صدوق"[2] .

وقد يحدث الصدوق بالباطل ويروي الموضوع وهو لا يدري ، وهذه آفة العباد والزهاد ممن كملت عدالتهم وأبطأ بهم ضبطهم ، وقد روى الحسن ابن موسى الرسعني من حديث ابن عمر مرفوعًا ، "نادِ في الناس أن الخليفة أبو بكر وأن الخليفة بعده عمر ، ثم عثمان ، أبى الله إلا ذاك" . قال الذهبي : "فهذا موضوع ، والرسعني محله إن شاء الله الصدق"[3] .

وإن كان ذلك القول في حق الصدوق ، فإن الثقة الذي جمع الضبط والإتقان ، مع العدالة والبراءة من الهوى : لا بد أن تخضع مروياته لاختبارات المحدثين ومعايير النقاد ، وذلك ما جعل الحاكم رحمه الله يصحح الكثير من الأحاديث الضعيفة والباطلة بدعوى ثقة الرواة ؛ غير أن ذلك ليس على الإطلاق .

فقد روى الحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة ، حبيبك حبيبي ، وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي ، وعدوي عدو الله ، والويل لمن أبغضك بعدي".

---

(1) الذهبي ، التاريخ (582/1).

(2) الذهبي ، السير (52/17).

(3) الذهبي ، الميزان (150/2).

وجاء أن عبد الرزاق حدث به أبا الأزهر سرًّا ، وقد استنكره عليه ابن معين[1] .

قال الذهبي : "هذا وإن كان رواته ثقات ، فهو منكر ليس ببعيد من الوضع وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سرًّا ، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه"[2] .

وروي "أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها وعندها حميم يخنقه الموت ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما بها قال : لا تبتئسي على حميمك ، فإن ذلك من حسناتك" .

قال الذهبي : "رواته ثقات ، لكنه منكر"[3] .

ولم يقع الحافظ الذهبي أسيرًا لما عرف عن الرواة من الإتقان والتثبت ، لعلمه أن الثقة بشر ، وكل عرضة للسهو أو الخطأ أو النسيان ، ولكن ذلك في حق الثقة يحدث على الندرة ، فليس هناك ما يجعل العصمة للثقات .

وقد روى عبد الوارث بن سعيد : حدثنا عوف ، عن الحسن ، عن أنس قال : "صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يزل يقنت في صلاة الغداة حتى فارقته ، وخلف عمر ، فلم يزل يقنت في صلاة الغداة حتى فارقته" .

وذلك الإسناد في غاية النصاعة والصفاء ، ولكن جهابذة المحدثين وأطباء العلل لا يكتفون بظواهر الأسانيد ، وقد أعلوا تلك الرواية بما رواه الثقات أيضًا ، عن عبد الوارث بن سعيد عن عمرو بن عبيد ـ رأس المعتزلة ـ وليس عن عوف .

قال الذهبي : "فهذا هو المحفوظ عن عبد الوارث . . . وإسناده ثقة ، ولكن الثقة يغلط"[4] .

وروى عبد المؤمن بن خالد الحنفي ، عن عبد الله بن بريدة ، عن ابن عباس ﷺ قال : أرسلني أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلب الأدام ، وعنده جبريل ، فقال : هو ابن عباس؟ قال : بلى ، قال : فاستوص به خيرًا ، فإنه حبر أمتك".

---

(1) الحاكم ، تلخيص المستدرك (138/3 ، 139).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (138/3).

(3) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (688/2).

(4) الذهبي ، تنقيح التحقيق (223/3 ، 224).

قال الذهبي : "هذا حديث منكر ، وعبد المؤمن ثقة"[1] .

وإذا كان الصحيحان أجل كتب السنة ، وأعلاها قدرًا ، وأصحها رواية ؛ فإن لرواة الصحيحين منزلة أكبر ، حتى عبر الحافظ الذهبي عمن روى له البخاري ومسلم بأنه قد قفز القنطرة .

ولا شك أن البخاري ومسلم اجتهدا أيما اجتهاد في اختيار مرويات صحيحيهما واعتمادهما على رواة على قدر كبير من العدالة والتيقظ ، والتثبت والإتقان ، ومع ذلك ، فالحافظ المتيقظ يعلم أن تصحيح البخاري ومسلم لراوٍ إنما هو تصحيح لروايته هذه ، لا لمطلق مروياته ، فللثقات أوهام ، وكذا فقد خرج البخاري ومسلم لبعض من لم تبلغ رتبته درجة الصحيح إذا ثبت إتقانه لذلك الحديث الذي اعتمداه .

ولهذا لم يكن تخريج الشيخين حجر عثرة أمام نقد المتون لهؤلاء الرواة فيما عدا أحاديث الصحيحين ، فقد روى الحسن بن بشر ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من أهدى بدنة تطوعًا فعطبت ، فليس عليه بدل ، وإن كانت نذرًا فعليه البدل" .

قال الحافظ الذهبي : "الحسن من مشيخة البخاري ، ولكن ليس هذا بمحفوظ"[2] .

وروى عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت من حديث ابن عباس قال : "أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم : إني قتلت بحيى سبعين ألفًا ، وإني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفًا وسبعين ألفًا" .

قال الذهبي : "غريب ، وعبد الله خرج له مسلم"[3] .

وهكذا لم يكن نقد المتن عند الحافظ الذهبي يتوقف أمام ظواهر الأسانيد ، كما أنه ـ رحمه الله ـ لم يكن خاضعًا لأحكام مسبقة ، أو أسيرًا لمنزلة الرواة .

● ضعف المتن مع جهالة الراوي :

جهالة الراوي قادحة في الحديث من حيث الإسناد ؛ وذلك على سبيل الاحتراز لا على وجه اليقين ، فربما صدق ذلك المجهول ، وربما كان في غاية التثبت

---

(1) الذهبي ، التاريخ (153/5).

(2) الذهبي ، مهذب السنن [3/ق88-أ] .

(3) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (77/1).

والإتقان ، فكم من عبد لله تقي خفي ، غير معلوم لأهل الأرض ، ولكنه معروف لأهل السماء ، ولكن الحزم والاحتياط لسنة النبي صلى الله عليه وسلم تدفع المحدثين إلى عدم قبول روايات ذلك الضرب من الرواة .

والحافظ الذهبي رحمه الله يؤيد ذلك حرصًا على السنة ، وذودًا عن حياضها ، غير أنه ـ يرحمه الله ـ لم يكتف في رده لروايات أولئك المجهولين بالاعتماد على ذلك المعيار من علوم الإسناد حتى ضم إليه معايير النظر إلى نفس الرواية ، وعرض متنها على قواعد علم نقد المتن وأطره .

وقد روى عمران بن أبان قال : أراني أنس بن مالك الوضوء ، فمسح صماخيه ، وقال : يا غلام ، إنهن من الرأس ، هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ .

قال الذهبي : "وعمران بن أبان لا يُدرى من هو ، والحديث إنما دلنا على ضعفه"[1] ، فقد جعل الذهبي المعرفة بحال المتن قرينة للحكم على ذلك الراوي المجهول .

وكذلك لم يقبل الذهبي من راوٍ مجهول ما يتفرد به ، بل إن المتن الذي يعرف منه المجازفات ، ومخالفة منطوق الشريعة ومفهومها لا يقبل من الثقات ، فكيف بالمجهولين؟!

وقد روى جابر بن مرزوق المكي من حيث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من أذنب ذنبًا فعلم أن له ربًّا إن شاء أن يغفره له غفره له ، وإن شاء عذبه : كان حقًّا على الله أن يغفر له" . قال الذهبي : "ومن جابر حتى يكون حجة ، بل هو نكرة ، وحديثه منكر"[2] .

وقد قدم لنا الحافظ الذهبي رحمه الله نماذج من نقد المتون لروايات المجاهيل ، وشرع يبين درجة ضعف كل متن من هذه المتون المنتقدة .

فمن هذه المتون ما اكتفى الحافظ الذهبي بأن فيه نظر ، ومن ذلك رواية محمد ابن سليمان العابد : "قال علي للزبير : أما تذكر يوم كنت أنا وأنت في سقيفة قوم من الأنصار ، فقال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتحبه؟ فقلت : وما يمنعني؟ قال : أما

(1) الذهبي ، الميزان (405/1).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (270/4).

إنك ستخرج عليه وتقاتله وأنت ظالم ، قال : فرجع الزبير" . قال الذهبي : "العابد لا يعرف ، والحديث فيه نظر"[1].

ومن ذلك ما وصفه الحافظ الذهبي بالغرابة ، ومنه رواية محمد بن أبي مسلم ، من حديث أبي هريرة ، وفيه طلب رسول اللـه من فتًى أن يستغفر له ، فقال الفتى : "اللـهم إني أستغفرك لرسولك ، اللـهم إني أستغفرك لرسولك ونبيك كما غفرت لي ، إنك واسع المغفرة ، وأنت أرحم الراحمين" . قال الذهبي : "غريب ، ومحمد بن أبي مسلم مجهول"[2].

ومنه ما وصفه الذهبي بالنكارة ، ومن ذلك ما روت بانة بنت بهز بن حكيم عن أبيها عن أبيه ، عن جده أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال : "من سبح عند غروب الشمس سبعين تسبيحة غفر اللـه له سائر عمله" . قال الذهبي : "حديث منكر ، وبانة مجهولة"[3].

وكذلك حديث جبلة بن عطية ، من حديث مسلمة بن مخلد أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال : "اللـهم علم معاوية الكتاب ، ومكن له في البلاد" . قال الذهبي : "لا يعرف ، والخبر منكر"[4].

ومن الروايات ما نعته الذهبي بالبطلان ، ومنه حديث جهم بن عثمان : "النظر إلى الحسناء يزيد في قوة البصر". قال الذهبي :"لا يعرف ، وحديثه باطل"[5].

كما وصم متونًا أخرى بالكذب ، ومن ذلك رواية أحمد السمرقندي من حديث ابن عباس "أن النبي صلى اللـه عليه وسلم سئل عن المرجئة ، فقال : لعن اللـه المرجئة : قوم يقولون : الصلاة والصوم والحج ليست بفريضة ؛ فإن عملت فحسن ، وإن لم تعمل فلا حرج" .

قال الذهبي : "نكرة لا يعرف وخبره كذب"[6].

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (462/3).

(2) المصدر السابق ، (284/4، 285).

(3) الذهبي ، السير (464/14) ، تذكرة الحفاظ (749/2).

(4) الذهبي ، الميزان (388/1).

(5) الذهبي ، المغني (209/1).

(6) الذهبي ، الميزان (166/1).

وكذلك حكم الحافظ الذهبي على روايات أُخر بالوضع ، ومن ذلك رواية محمد بن الحسن الكوفي ، من حديث أنس : "تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) (التحريم:6) ، وبين يديه رجل أسود ، فهتف بالبكاء . . . " الحديث ، وفيه : "وعزتي وجلالي وارتفاعي" .

قال الذهبي : "هذا الحديث في نقدي موضوع . . . والكوفي لا أعرفه فلعله آفته"[1] .

- صحة المتن مع ضعف السند :

المرونة مما تميز به منهج المحدثين في نقدهم للحديث الشريف ، ولم يكن نقاد الحديث يصبون أعمالهم في قوالب ثابتة أو طرائق جامدة ، ولذا كثر القول بأن كل حديث له ظروفه الخاصة وقرائنه المحيطة به ، التي لا تجعل صيغ الحكم على الآثار على وتيرة واحدة .

وإذا كان الحافظ الذهبي قد ضعف بعض المتون من رواية الثقات ، فإنه رحمه الله قد صحح البعض الآخر من رواية الضعفاء ، فالضعيف قد وصف بالضعف لغالب الروايات لا كلها ، وهو يصيب ويخطئ ، وليس معنى الحكم عليه بالضعف مبررًا لطرح مروياته على الإطلاق ، وقد روى مسلم في صحيحه عن بعض الضعفاء في المتابعات ما انقدح في ذهنه أن ذلك الراوي قد أصاب في ذلك الموطن ، وذلك لمشاركة الثقات له في رواية أصل ذلك المتن .

فالحديث لا يحكم بضعفه لكون الإسناد ضعيفًا فحسب ، وإنما يحكم بالضعف على السند الضعيف لا مطلق الرواية ، وقد يكون الحديث صحيحًا أو حسنًا ، وربما كان ضعيفًا ضعفًا هينًا ، ربما انجبر بشاهد أو متابعة ، ولكنه جاء بإسناد ضعيف فالأولى عندئذٍ الحكم بالضعف باعتبار هذه الرواية فحسب .

ومن ذلك ما رواه محمد بن عيسى الطرسوسي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر" ، وقد اتهمه ابن عدي بسرقة الحديث ، وأن عامة ما يرويه لا يتابع عليه . قال الذهبي : "هذا بهذا الإسناد باطل"[2] ، وقد عنى بالبطلان تلك الرواية لا أصل الحديث .

---

(1) الذهبي ، العلو ص97 .

(2) الذهبي ، ميزان الاعتدال (679/3).

وروى جبارة بن المغلس من حديث ابن عباس ، مرفوعًا : "من نسى الصلاة على أخطأ طريق الجنة" . قال الذهبي : "وهذا بهذا الإسناد باطل"[1] .

فبطل الحديث من تلك الجهة فحسب .

وقد يكون السند مكتظًّا بالضعفاء ممن لم يحققوا شرائط الضبط ، ومع ذلك يكون المتن صحيحًا ، ومن ذلك حديث علي ﵁ ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : "لا تكذبوا علي ، فمن كذب علي متعمدًا فليلج النار".

قال الذهبي : "وفي رجاله مع صدقهم خمسة رجال فيهم مقال ، ومتنه مقطوع به"[2] .

وربما ضعف الإسناد لاتفاق المحدثين والحفاظ على ضعف أحد رواته ، بما لا يجعل له معدلاً ، ولكن المتن ينأى عن ذلك الضعف .

فقد روى أبو المهزم يزيد بن سفيان عن أبي هريرة قال : "أوصاني خليلي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم بثلاث : الغسل في كل يوم جمعة ، والوتر قبل النوم ، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر" .

قال الذهبي : "متنه محفوظ ، وأبو المهزم يزيد بن سفيان متفق على ضعفه"[3] .

إن المعرفة بالمتون الصحيحة التي أخرجها البخاري ومسلم تعصم الناقد من الخطأ فربما انتقد أحدهم حديثًا متنه في الصحيحين اغترارًا بضعف السند الظاهر ، فقد روى يحيى السمسار من حديث عائشة قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل".

قال الذهبي : "يحيى السمسار ليس بثقة ، وأما المتن ففي الصحاح"[4] .

وروى إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "بينا أنا نائم رأيتني على قليب ، فنزعت منها ما شاء الله ، ثم نزع ابن أبي قحافة ذنوبًا أو ذنوبين ، وفي نزعه ضعف . . . " الحديث .

---

(1) الذهبي ، ميزان الاعتدال (387/1).

(2) الذهبي ، السير (410/5).

(3) المصدر السابق (172/14 ، 173).

(4) المصدر السابق (46/6).

قال الذهبي : "هذا حديث محفوظ المتن ، اتفق عليه البخاري ومسلم ، من طريق يونس وعقيل عن ابن شهاب ، وروايتنا هذه غريبة معللة"[1].

وروى الجارود بن يزيد من حديث أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "مجالس الذكر تنزل عليهم السكينة ، وتحفهم الملائكة ، وتغشاهم الرحمة ، ويذكرهم الله على عرشه".

قال الذهبي : "الجارود واهٍ ، والحديث له أصل ، لكن لفظ الصحيحين ، عن أبي هريرة مرفوعًا : وذكرهم الله فيمن عنده"[2].

ويروى الحديث بإسنادٍ فيه مقال لحال راوٍ مغموز ، فيحكم الحافظ الذهبي بحال الإسناد ثم يبين حال المتن بالنظر إلى مجموع أسانيده .

فقد روى عبيد الله بن إسحاق عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا : "أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ، وما فسد عليكم فبيعوه ، ولا تعذبوا خلق الله ــ يعني المملوكين" .

قال الذهبي : "هذا حديث غريب فرد . . . والمتن محفوظ بإسناد آخر"[3].

وروى عمرو بن مجمع عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"ثلاث أقسم عليهن : ما نقص مالاً قط صدقة ، ولا عفا رجل عن مظلمة ظُلمها إلا زاده الله بها عزًّا ..." الحديث .

قال الذهبي : "هذا الحديث حسن المتن ، واهي الإسناد من جهة عمرو ويونس"[4].

● نسبة المتون الضعيفة لأصحابها :

تأتي المتون الباطلة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمارات الضعف تنادي بضعف ذلك المتن أو تلوح بوضعه ، وقد يجتمع في إسناد ذلك المتن عددًا من الضعفاء ، فيظل ذلك المتن حائرًا بين أولئك الضعفاء حتى يتيقن ناقد من نسبة ذلك المتن إلى صاحبه ، في عملية شاقة من البحث والاعتبار والمقارنة لطبقات ذلك الإسناد .

وقد اهتم الحافظ الذهبي بذلك أيما اهتمام ، وسجل لنا في مصنفاته على تعددها آثار ذلك الاهتمام ، فقد أخرج الحاكم في مستدركه من حديث حرام

---

(1) الذهبي ، السير (308/8).

(2) الذهبي ، العلو ص71 .

(3) الذهبي ، السير (471/9).

(4) الذهبي ، معجم الشيوخ (159/1).

ابن عثمان ، عن عبد الرحمن الأغر ، عن أبي سلمة ، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد بنت حمزة قبيصة" ، وفيه : "أخبرني أبو عمارة أنك أُعطيت نهرًا في الجنة يدعى الكوثر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وآنيته أكثر من عدد نجوم السماء ، وأحب وارده علي قومك" وصححه الحاكم .

قال الذهبي : "أين الصحة وحرام فيه؟!"[1].

وكذا أخرج الحاكم رواية الواقدي من حديث خوات بن جبير ﷺ ، في شأن الذبيح إسماعيل أم إسحاق فقال : "إسماعيل ، لما بلغ إسماعيل سبع سنين رأى إبراهيم في النوم . . . " الحديث . قال الذهبي : "ما للواقدي والصحاح"[2].

ولم تمنع هيبة الصحيحين وجلال رواتهما الحافظ الذهبي من بيان ما وهم فيه أولئك الرواة في غير الصحاح ، فقد روى يحيى بن أيوب من حديث عمرو ابن أمية الضمري : "أن الصعب بن جثامة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وحشٍ ، وهو بالجحفة فأكل منه ، وأكل منه القوم" صحح البيهقي إسناده .

قال الذهبي : "بل هذا خبر منكر شاذ ، ويحيى بن أيوب قد ضعف ، وله أحاديث منكرة ، ولكنه من رجال الصحيحين!"[3].

وكذا روى نعيم بن حماد من حديث أنس ﷺ قال : "دخلت على عائشة رضي الله عنها ورجل معها ، فقال الرجل : يا أم المؤمنين ، حدثينا حديثًا عن الزلزلة ..." وفيه : "يا أنس إن حدثتك عنها عشت حزينًا ، وبعثت حين تبعث ، ذلك الحزن في قلبك!"، والحديث صححه الحاكم وقال : على شرط مسلم .

قال الذهبي : "بل أحسبه موضوعًا على أنس ، ونعيم منكر الحديث إلى الغاية مع أن البخاري روى عنه"[4].

وإن كان الحافظ الذهبي رحمه الله قد نسب الوهم في الرواية لصاحبه ، فقد بين منزلة كل راوٍ ممن وهم في تلك المتون ، في عمل تكاملي بين نقد المتن

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (216/3).

(2) المصدر السابق (605/2).

(3) الذهبي ، مهذب السنن [3/ق70-أ] .

(4) الذهبي ، تلخيص المستدرك (561/4 ، 562).

ومعرفة منازل الرواة ، وقد قدم لنا الحافظ الذهبي مع نقده للمتن درجات الجرح الناشئة عن الوهم ، ودرجات الجرح الأخرى الصادرة عن التعمد .

أ- متن ضعيف لوهم الراوي :

1- ومن ذلك كون الراوي المتفرد بالمتن ممن لا يعتمد على تفرده ، لكونه لا يرقى إلى مصاف من قبل تفردهم إذا انفردوا .

فقد روى الحارث بن أبي أسامة ، من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا استجمر أحدكم فليوتر ، فإن الله وتر يحب الوتر ، أما ترى السموات سبعًا والأرض سبعًا والطواف . . . " صححه الحاكم ، وقال : على شرط الشيخين . قال الذهبي : "منكر ، والحارث ليس بعمدة"[1] .

وروى أبو مسلم قائد الأعمش ، عن الأعمش ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يا جبريل ، هل ترى ربك ؟ قال : إن بيني وبينه تسعين حجابًا من نار أو نور ، لو دنوت من أدناها لاحترقت" . قال الذهبي :"هذا حديث منكر ، وأبو مسلم ليس بمعتمد"[2] .

2- ومن ذلك ضعف الراوي ، فلا يقبل منه في الأصول لعدم جمعه بين العدالة والضبط .

فقد روى محمد بن ثابت البناني من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "للأنبياء منابر من ذهب يجلسون عليها ، ويبقى منبري لا أجلس عليه فيما بين يدي ربي عز وجل ..." وفيه : "حتى إن خازن النار يقول : يا محمد ما تركت للنار ولغضب ربك في أمتك من نقمة" . قال الذهبي : "هذا حديث غريب منكر ، تفرد به محمد بن ثابت ، أحد الضعفاء"[3] .

وروى عيسى بن ميمون من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "من حلف على يمين فهو كما حلف ، إن قال : يهودي فهو يهودي ، وإن قال : هو نصراني فهو نصراني ...".

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (261/1).

(2) الذهبي ، السير (241/6).

(3) المصدر السابق (82/13 ، 83).

قال الذهبي : "عيسى ضعفوه ، والخبر منكر"[1].

3- ومن ذلك كون الضعف شديدًا ، فلا تقبل رواية الراوي في الأصول ، ولا في المتابعات لغلبة الضعف عليه وكونه للوهم أقرب وللخطأ أكثر .

ومن ذلك ما رواه ثابت بن محمد من حديث جابر مرفوعًا : "لا يقطع الصلاة الكشر ، ولكن يقطعها القرقرة" . قال الذهبي : "هذا حديث منكر ، وثابت واهٍ" .

وروى إبراهيم بن محمد بن ثابت من حديث أم هانئ رضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "فضَّل الله قريشًا بسبع خلال : أنى فيهم وأن النبوة فيهم والحجابة ..." الحديث ، صححه الحاكم . وقال الذهبي : "إبراهيم صاحب مناكير ، هذا أنكرها"[2].

وروى إسرائيل بن حاتم من حديث علي ﵁ : "لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم : (**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ {1/108} فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**) (الكوثر:1،2) ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا جبريل ، ما هذه النحيرة ..." الحديث . وفيه ذكر رفع الأيدي في الصلاة .

قال الذهبي : "إسرائيل صاحب عجائب ، لا يعتمد عليه"[3].

4- ومن ذلك كون الراوي مجهولاً ، فلا يعتمد على ما جاء به لتعذر إثبات العدالة والضبط له .

فقد روى زيد بن سعيد الواسطي ، من حديث ابن عباس مرفوعًا : "من أدخل على مؤمن سرورًا فقد سرني ، ومن سرني فقد اتخذ عندي عهدًا ، ومن اتخذ عندي عهدًا ، فلن تمسه النار" .

قال الذهبي : "هذا حديث منكر ، تفرد به زيد بن سعيد ـ هذا ـ وسائر رواته ثقات أعلام ، فالآفة زيدٌ هذا ، ولم أجد أحدًا ذكره بجرح أو تعديل"[4].

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (331/4).

(2) المصدر السابق (584/2).

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (586/2 ، 587).

(4) الذهبي ، معجم الشيوخ (156/2).

ب ـ متن ضعيف لاتهام الراوي أو تركه :

وقد يقترن ضعف المتن بكون الراوي في أدنى درجات الضعف أو يكون متهمًا بالوضع أو قد جرب عليه الكذب .

1- فمن ذلك كون الراوي لم يحقق أدنى درجات الرواية وغلب عليه التهاون واختلال الضبط .

فقد روى عبد المؤمن بن القاسم من حديث علي مرفوعًا : "أما ترضى يا علي ... أن أقوم عن يمين العرش وأنت عن يميني ، وتكسى ثوبين أبيضين ...".

قال الذهبي : "عبد المؤمن تالف ، والخبر منكر جدًّا"[1].

وروى عفير بن معدان من حديث أبي أمامة مرفوعًا : "الشام صفوة الله من بلاده ، يسوق إليها صفوة عباده ، من خرج من الشام إلى غيرها فبسخطه ، ومن دخلها من غيرها فبرحمته" صححه الحاكم . وقال الذهبي : "كلا ، عفير هالك"[2].

وروى إسحاق بن بشر من حديث حذيفة ﷺ مرفوعًا : "من أصبح والدنيا أكبر همه فليس من الله في شيء ، ومن لم يتق الله فليس من الله في شيء" .

قال الذهبي : "إسحاق عدم وأحسب الخبر موضوعًا"[3].

2- ومن ذلك كون الراوي متروكًا لا يعبأ بما رواه لإتيانه بالأباطيل .

روى أحمد بن عبد الله بن ميسرة من حديث ابن عمر ﷺ مرفوعًا : "الخيار ثلاثة أيام" .

قال الذهبي : "حديث منكر ، وابن ميسرة متروك"[4].

وروى سلمة الأحمر من حديث ابن مسعود ﷺ : "بينا أنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ عليه حتى بلغت (**عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**) (الإسراء:79) قال : يجلسني على العرش" . قال الذهبي : "هذا حديث منكر لا يفرح به ، وسلمة هذا متروك الحديث"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (164/2 ، 165).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (555/4).

(3) المصدر السابق (352/4).

(4) الذهبي ، مهذب السنن [3/ق99-أ] .

(5) الذهبي ، العلو ص93 .

3- ومن ذلك كون الراوي متهمًا بالوضع ، وإن لم يصرح هو بذلك .

روى أبو الصلت الهروي ، من حديث ابن عباس مرفوعًا : "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ، فمن أراد بابها فليأت عليًّا" . قال الذهبي : "هذا الحديث غير صحيح ، وأبو الصلت هو عبد السلام متهم"[1].

4- ومن ذلك كون الراوي كذابًا ، يتعمد الكذب لهوًى في نفسه أو نصرة لمذهب أو فرقة أو غير ذلك .

روى عمر بن هارون من حديث أم سلمة "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية ، (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) آيتين ، (الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) ثلاث آيات ..." الحديث . قال الذهبي : "هذا خبر منكر شذ به عمر ، وقد قال ابن معين وغيره : كذاب . . . فإن كان عدها بلسانه في الصلاة فذلك منافٍ للصلاة ، وإن كان بأصابعه فلا يدل على أنها آية"[2].

وروى عبد الوهاب بن الضحاك من حديث عائشة مرفوعًا : "لا تنزلوهن الغرف ، ولا تعلموهن الكتابة ـ يعني النساء ـ وعلموهن المغزل وسورة النور" صححه الحاكم . قال الذهبي : "بل موضوع ، وآفته عبد الوهاب ، قال أبو حاتم : كذاب"[3].

5- ومن ذلك كون الراوي وضاعًا ، عرف بوضع الحديث والتقول على النبي صلى الله عليه وسلم .

روى صخر بن عبد الله بن حرملة من حديث أنس "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فمر بين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ربيعة : سبحان الله ، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من المسبح آنفًا" ، وفيه : "لا يقطع الصلاة شيء" . قال الذهبي : "صخر اتهم بالوضع ، وهذا خبر منكر جدًّا"[4].

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1232/4).

(2) الذهبي ، مهذب السنن [1/ق156- أ].

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (430/2).

(4) الذهبي ، مهذب السنن [1/ق236- أ].

● إلصاق الوضاعين المتون الضعيفة بالأئمة والثقات والأسانيد الصحيحة :

عمد الوضاعون إلى حيلة يدخلون بها أباطيلهم ، ووسيلة يلصقون بها كذبهم بالنبي صلى الله عليه وسلم وسنته الغراء ، فقد افتضح أمرهم بين المحدثين ، وصدف عنهم الرواة ، فكانت الرواية عنهم تهمة ، والأخذ من مروياتهم سبة بين النقاد .

فلما انكشف حالهم من خلال نقد علماء الحديث للإسناد ، وتوقفهم عند كل حديث جاء فيه ذكر هؤلاء ، فقد ألصق هؤلاء متونهم الضعيفة أو الموضوعة ببعض الثقات ؛ بل والأئمة المشهورين ؛ رجاء أن يتلقاها الرواة بالقبول ، فتسري هذه الأحاديث في جسد السنة النبوية ، وتنخر في عظامها .

غير أن الله من ورائهم محيط ، فأيد الله علماء السنة ونقاد الآثار للكشف عن تلك الانحرافات ، وفضح هذه الأكاذيب .

وقد كانت المعرفة بالثقات ومروياتهم وسيلة من وسائل كشف ذلك الزيف ، فعدالة الراوي ومستوى ضبطه يدفعان عنه نسبة بعض المتون إليه .

فقد روي عن إسماعيل الخلقاني الكوفي ـ وهو شيعي صدوق ـ أنه قال : "الذي نادى من جانب الطور عبده علي بن أبي طالب" ومع كون الخلقاني شيعيًا ، فإن ذلك القول لا يليق به ، ولا يخرج من تحت عباءته ، قال الذهبي : "لا يصح عن الخلقاني هذا الكلام ، فإن هذا من كلام زنديق"[1].

وروى صالح بن بيان : حدثنا شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن العبد ليشرف على حاجة من حاجات الدنيا ، فيذكره الله من فوق سبع سموات ، فيقول : ملائكتي ، إن عبدي هذا قد أشرف على حاجة ، فإن فتحتها له فتحت له بابًا إلى النار ، ولكن أزويها عنه ، فيصبح العبد عاضًّا على أنامله يقول : من سبقني ؟ من دهاني ؟ وما هي إلا رحمة رحمه الله تعالى بها" . قال الذهبي : "صالح تالف ، ولا يحتمل شعبة هذا"[2].

---

(1) الذهبي ، الميزان (229/1).

(2) الذهبي ، العلو ص52 .

وروى محمد بن حميد الرازي ، حدثنا سلمة الأبرش ، حدثنا ابن إسحاق ، عن شريك ، عن أبي ربيعة الإيادي ، عن ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعًا : "لكل نبي وصي ووارث ، وإن عليًّا وصيي ووارثي" .

قال الذهبي : "هذا كذب ، ولا يحتمله شريك"[1] .

فجعل الحافظ الذهبي معرفته بالرواة ومنازلهم في الجرح والتعديل وسيلة للتعرف على كذب ادعاء من وضع تلك المتون عليهم وافترى أنها من مروياتهم .

● اختيار الوضاعين من يضعون المتون وينسبونها إليهم :

إن الوضاعين في محاولاتهم نشر مروياتهم يحاولون إلصاقها بأشخاص لهم قبول عام عند الأمة ، حتى إذا نسبت رواية ذلك المتن إلى تلك الشخصية المرموقة : كان ذلك أدعى لانتشارها والوثوق بها .

وكان الإمام علي ﷺ من هذه الشخصيات المحببة إلى القلوب ، فصاغ غلاة الشيعة في فضائله الكثير ، وحملوه ﷺ تبعة بعض ذلك ؛ إذ رووا ذلك عنه ، وهو من ذلك براء .

فقد روى عباد بن عبد الله عن علي قال : "أنا عبد الله ، وأخو رسول الله ، وأنا الصديق الأكبر ، وما قالها أحد قبلي ، ولا يقولها إلا كاذب مفترٍ ، ولقد أسلمت وصليت قبل الناس بسبع سنين" .

وعباد بن عبد الله الراوي عن علي ، قال فيه ابن المديني : ضعيف الحديث ، وقال البخاري : فيه نظر . قال الذهبي : "هذا كذب على علي"[2] .

وكذلك كان شعبة بن الحجاج إمام الحديث وناقد المحدثين ممن ألصق بهم غير مروياتهم ، فقد روى عمر بن يحيى القرشي ، أنا شعبة ، عن ثور ، عن خالد ابن معدان ، عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "قلوب ابن آدم تلين في الشتاء ، وذلك أن الله خلق آدم من طين ، والطين يلين في الشتاء". قال الذهبي : "هذا حديث غير صحيح ، مركب على شعبة ، وعمر بن يحيى لا أعرفه"[3] .

---

(1) الذهبي ، الميزان (273/2).

(2) المصدر السابق (368/2).

(3) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1065/3).

وكان الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ممن جعله الوضاعون عرضة لتدبيرهم ذلك ، فقد روى يعيش بن هشام : ثنا مالك ، عن الزهري ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم : قال : "ما أحسن الهدية أمام الحاجة" قال الذهبي : "هذا باطل عن مالك"[1] ، وفي موضع آخر : "هذا ملصق بمالك"[2].

وكذا روى سليمان بن سلمة ، حدثنا بقية ، أنبأنا مالك ، عن الزهري ، عن أنس مرفوعًا : "انتظار الفرج عبادة" . قال الذهبي : "هذا باطل عن مالك"[3].

ولم يكن الفقهاء بمنأى عن ذلك فمما ألصق بابن أبي ذئب ، ما روى معروف بن حسان السمرقندي ، عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ومن ربى شجرة حتى نبتت كان له كأجر قائم الليل صائم النهار ، وكأجر غازٍ في سبيل الله دهره" .

قال الذهبي : "هذا إسناد مظلم ، ومتن لا يصح ، ألصق بابن أبي ذئب"[4].

وكذلك كان ابن أبي ليلى عرضة لذلك ، ومما روي عنه في حديث طويل مرفوع : " . . . فإن صلى ركعة أو ركعتين تطوعًا أضاءت له السموات نورًا ، وقلن أزواجه من الحور العين : اللهم اقبضه إلينا ، فقد اشتقنا إلى رؤيته ، وإن هلل أو سبح تلقاها سبعون ألف ملك يكتبونها إلى أن توارى الحجاب" . قال الذهبي : "هذا موضوع على ابن أبي ليلى"[5].

ولعل تلك المتون الضعيفة الملصقة بالثقات يكون لها بالغ الأثر في الحط من شأن ذلك الثقة ، والظن أن ذلك مما راج عليه ، ورواه على جهة الإغفال ، ومن ذلك ما وقع مع أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، فقد قال عنه ابن حبان : أتى بمناكير في آخر عمره ، فروى عن عمه عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم ، وهي الوتر" ، فنظر ابن حبان

(1) الذهبي ، التاريخ (130/28).
(2) الذهبي ، السير (172/17 ، 173).
(3) الذهبي ، الميزان (334/1).
(4) الذهبي ، السير (227/17).
(5) الذهبي ، الميزان (392/1).

إلى ظاهر الرواية ، وظن ابن وهب قد وهم في ذلك حال كبره ، ولكن الحافظ الذهبي يرى أن هذا "موضوع على ابن وهب"[1].

● الوضع وإلصاقه بآل البيت :

أدرك الوضاعون ما لآل البيت من مكانة عالية ، وما يكنه لهم المسلمون على اختلاف طوائفهم من محبة غامرة وتقدير بالغ ، فصاروا يضعون الأحاديث وينسبونها إليهم ، ويلصقونها بهم . فقد روى اللكن : حدثنا عبد الله بن محمد البدوي ، حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن العلاء ، عن أبيه ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبيه علي قال : "كلمات علمهن جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولهن في قنوت الفجر : اللهم اهدنا في من هديت . . . " الحديث .

قال الذهبي : "اللكن ضعيف ، والخبر غريب ، وهذا مما وضع على أهل البيت"[2].

وممن وضع عليه الأحاديث من آل البيت علي بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي ، قال عنه ابن طاهر : "يأتي عن أبيه بعجائب"[3].

ولكن الحافظ الذهبي لا يرى ذلك قدحًا فيه ، وإنما قدح في الرواة عنه الذين تاجروا باسمه ، وتلاعبوا بكونه من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم . قال الذهبي : "وقد كان علي الرضا كبير الشأن ، أهلاً للخلافة ، ولكن كذبت عليه وفيه الرافضة ، وأطروه بما لا يجوز ، وادعوا فيه العصمة ، وغلت فيه ، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا ، وهو بريء من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه" وذكر من تلك الروايات الملصقة به :

"لما أسري بي سقط من عرقي فنبت الورد" . و"ادهنوا بالبنفسج ، فإنه بارد في الصيف ، حار في الشتاء" . و"من أكل رمانة بقشرها ، أنار الله قلبه أربعين ليلة" . و"الحناء بعد النورة أمان من الجذام" . و"كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطس قال له علي : رفع الله ذكرك ، وإذا عطس علي قال له النبي صلى الله عليه وسلم : أعلى الله كعبك".

---

(1) الذهبي ، الميزان (114/1).

(2) الذهبي ، تنقيح التحقيق (233/3).

(3) الذهبي ، الميزان (158/3) ، والمغني (26/2).

قال الذهبي : "فهذه أحاديث وأباطيل من وضع الضلال"[1].

ومن هؤلاء محمد بن جعفر بن محمد بن علي الهاشمي الحسيني ، قال الذهبي : "فمن الباطل الذي ألصق بمحمد هذا عن أبيه جعفر الصادق أنه قال : "تملك سليمان الدنيا سبعمائة عام وستة أشهر ، وذكر قصة منكرة"[2].

● إلصاق المتون الموضوعة بأسانيد الصحيحين :

كما اهتم علماء الإسلام بالصحيحين حفظًا ودرسًا وشرحًا ، وتعليقًا للفوائد ، وكشفًا عن ما غمض وأبهم ، ودراسة للأسانيد والرواة في هذين السفرين العظيمين فقد كان للوضاعين اهتمامٌ بهما ، ولكن بطريقة أخرى!!

فقد استعار الوضاعون تلك الأسانيد الناصعة ، التي لاقت القبول عند علماء الأمة في محاولة لإلصاق ما يروونه من باطل بتلك الأسانيد ؛ دفعًا لهذه المتون عن دائرة النقد أو الطعن ، وترويجًا لتلك المتون في ثنايا تلك الأسانيد على عوام المحدثين .

ولكن الله تعالى قضى أنه لا يحيق المكر السيئ إلا بأهله ، وأن الأمة في مجموعها معصومة أن تقبل ما يبدل دينها أو يزيد في شريعتها ما ليس منها ، وذلك الكيد إن خفي على البعض ، فإنه سرعان ما ينكشف للنقاد والجهابذة ممن أفنوا حياتهم في الذود عن السنة المطهرة .

فالحسن بن علي بن عيسى روى حديثًا موضوعًا بإسناد الصحيحين : "إذا كان يوم عرفة غفر للحاج ، وإذا كان يوم منى غفر للحمالين"[3].

وروى عبد الملك بن مهران :"لا تقصوا الرؤيا على النساء" بسند الصحيحين ، وهذا باطل[4].

أما محمد بن أحمد بن يزيد البلخي ، "فقد روى بإسناد الصحيح مرفوعًا : إن الله ائتمن على وحيه جبريل ومحمد ومعاوية". قال الذهبي :"وهذا من وضعه"[5].

---

(1) الذهبي ، السير (392/9 ، 393).

(2) الذهبي ، الميزان (500/3).

(3) الذهبي ، التاريخ (113/19).

(4) الذهبي ، المغني (578/1).

(5) الذهبي ، التاريخ (328/23).

ومما وضع محمد بن علي الشرابي على سند الصحيح : "أكذب الناس الصواغون والصباغون"[1]. وكذلك مما وضع على سند الصحيحين : "أطعموا نساءكم لبانًا ، فإن يكن ذكرًا يخرج ذكيًّا شجاعًا ، وإن يكن جارية حسن خلقها ، وأعظم عجيزتها ، وحظيت عند زوجها"[2].

وهكذا حرص الوضاعون على إلصاق الموضوعات والأباطيل بالسنة المشرفة ، متخذين كل السبل من أجل تحقيق هذه الغاية الخسيسة ، فقد اختاروا الشخصيات البارزة التي تكفل نسبة هذه المتون إليهم الانتشار والذيوع ثم القبول ، من الأئمة والمحدثين والفقهاء .

واستثمر هؤلاء حب المسلمين قاطبة لآل البيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعصب بعض الطوائف لهم تعصبًا مقيتًا في نسبة ما يريدون ترويجه من الأكاذيب إلى تلك الثلة الطاهرة ، والنسل المبارك .

ولم يكتفوا بذلك ، بل عمدوا إلى أسانيد الصحيحين لما لها من ذيوع وقبول عند العلماء فركبوا عليها المتون الباطلة والمنكرة ، ليخفى أمر هذه المتون على المسلمين .

ولكن علماء الأمة كانوا لتلك المحاولات بالمرصاد ، ولهؤلاء الوضاعين متعقبين ، فأحصوا عليهم كل شاذة وفاذة ، وبرءوا ساحة العلماء الذين ألصقت بهم تلك المتون تخرصًا وعدوانًا . وقام الحافظ الذهبي بدور رائد في ذلك الميدان في سبيل الدفاع عن السنة النبوية المطهرة ، والحفاظ على معينها الصافي في خشية أن تكدره دلاء تلك الطغمة الضالة .

● علاقة الراوي بالمتن :

زعم المستشرقون وأذنابهم أن المحدثين قد أهملوا بيئة الراوي ، وأنهم لم يهتموا بالبواعث الدافعة له إلى وضع الأحاديث وافتراء المتون ، وأن جهودهم لم تهتم إلا بالشكل الظاهري للراوي بما يعبر عنه بالعدالة ، ومدى ضبطه وقت التحمل والأداء ، أما دوافعه السياسية والعقدية أو النفسية ، فلم يعتنوا بذلك أو يعيروه أيما اهتمام .

(1) الذهبي ، المغني (245/2).
(2) الذهبي ، التاريخ (455/18).

وهذه شبهة لا تلبث أمام الحق أن تزول ، وسراب لا يملك أمام الحقائق إلا أن يتبدد ، والحافظ الذهبي من النقاد الذين كان لهم الاهتمام ببيان ذلك والكشف عنه ، وقد ربط الحافظ الذهبي بين المتون الموضوعة وبيئة الراوي الفكرية والنفسية وأظهر أن من أسباب الوضع :

أ- الفرق المنشقة عن أهل السنة :

انشقت بعض الفرق عن النسيج الواحد الذي ميز جسد الأمة الإسلامية ، وتدخلت الآراء والأهواء في تدعيم مواقف كل فريق ، وإذا كانت الخوارج لا تستحل الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن هناك فرقًا وطوائف أخرى قد استمرأت ذلك ، بل عدت وضع الأحاديث نصرة لمبادئها من القربات . ومن هذه الفرق :

1- الشيعة : ولا أقصد مطلق الشيعة ، وإنما غلاتهم ، إذ كان الشيعي يطلق في الزمان الأول على من يحب عليًّا وآل البيت ، ويقدم عليًّا على عثمان في الفضل ، من غير أن يضلل الشيخين ولا أمهات المؤمنين ، أما غلاة الشيعة الذين أظهروا من الآراء ما لم يأذن به الله ، واستتروا وراء حب آل البيت لينفثوا سمومهم في جسد هذه الأمة ومعين تشريعها النبوي ؛ فقد كان لهم أثر كبير في الوضع .

ومن هؤلاء : الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن أبو محمد العلوي : روى عن إسحاق ، عن عبد الرزاق ، عن سفيان ، عن ابن المنكدر ، عن جابر رفعه قال : "على خير البشر ، فمن أبى فقد كفر" . قال الذهبي : "هذا مما اتهم بوضعه أبو محمد هذا ، وكان نسابة شيعيًّا"[1] .

ومن هؤلاء عباد بن عبد الصمد أبو معمر ، فقد روى عن أنس ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "صلت علي الملائكة وعلى عليّ بن أبي طالب سبع سنين ، ولم ترتفع شهادة أن لا إله إلا الله من الأرض إلى السماء إلا مني ومن علي".

---

(1) الذهبي ، التاريخ (177/26).

قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل علي ، هو ضعيف غـال في التشـيع ؛ ولـذا حكم الذهبي عليه بأنه : "إفك بيِّن"[1] .

ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه ، الذي روى عن عبد الكريم الجـزري ، عـن سـعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعًا : "يا علي ، خلقتُ أنا وأنت مـن نـور اللـه وشـيعتنا من نورنا" ، و"تختم يا علي بـالعقيق ، فإنـه أقـر لله بالوحدانيـة ولـك بالإمامـة" . قـال الذهبي : "ميسرة كان يضع الحديث ، والآفة منه"[2] .

وقد يتورع الشيعي عـن الـوضع ، ولكـنـه لا يسـلم مـن روايتـه تحـت تـأثير لا شعوري لما يحب ويتبع ، فيقبل فيما يهواه ما لا يقبل في غيره .

فقد روى عبيد اللـه بن موسى : حدثنا مطر الإسكاف ، عـن أنـس مرفوعًـا : "عـليٌّ أخي وصاحبي وابن عمي ، وخير من أترك بعـدي ، يـقضي دينـي ، وينجـز موعـدي" ، وكذا : "يا أنس من هذا ؟ قلت : هذا علي بـن أبـي طالـب ، فـقـال : يـا أنـس ، أنـا وهذا حجة اللـه على خلقه" .

قال الذهبي : "المتهم بهذا وما قبله مطر ، فإن عبيد اللـه ثقة شيعي ، ولكنه أثـم برواية هذا الإفك"[3] .

وإذا كانت الشيعة قد سودت الصفحات في مدح عـلي رضي الله عنه ، وهـو جـدير بالمـدح ، غير أنه لا يحتاج إلى الأكاذيب لبيان مناقبه ، وفيما صح كفاية ، فإن هناك فريـق أخـذ على عاتقه القيام بحملة رد الفعل على ما وضعت الشيعة ، فأخذ يـرد الخطأ بمثلـه ، واشترك مع القوم في عموم الكذب عـلى رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم ، وإن اختلف معهم في خصوص السبب .

فهذا ابن كادش يقول : "وضع فلان حديثًا في حق عـلي ، ووضـعت أنـا في حـق أبي بكر حديثًا ، باللـه أليس فعلت جيدًا؟"[4] .

وروى علي بن الحسن الكلبي بسنده إلى النبي صلى اللـه عليـه وسـلم : "يـا عـلي سألت اللـه فيك ، فأبى عليَّ إلا تقديم أبي بكر" . قال الذهبي : "موضوع لعله آفته"[5] . يـقـصـد ابن كادش .

---

(1) الذهبي ، الميزان (369/2).
(2) الذهبي ، التاريخ (285/25).
(3) الذهبي ، الميزان (128/4).
(4) الذهبي ، السير (559/19).
(5) الذهبي ، المغني (11/2).

وروى أبو الحارث الوراق عن بكر بن خنيس ، عن محمد بن سعيد ، عن عبادة بن نسي ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ بن جبل مرفوعًا : "إن الله ليكره في السماء أن يخطئ أبو بكر في الأرض"[1].

2- الروافض : وهم قد تعدوا مراحل الغلو في التشيع ، ولم يقنعوا إلا بسب الشيخين وبعض أمهات المؤمنين ، وخالفوا جل الصحابة ، وألقوا التهم جزافًا ذات اليمين وذات الشمال ، ولم يتورعوا عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الذهبي : "وقد كذبت الرافضة على عليٍّ الرضا وآبائه ، رضي الله عنهم أحاديث ونسخًا ، هو بريء من عهدتها ومنزه من قولها"[2].

ومن ذلك ما رواه داهر بن يحيى الرازي من حديث ابن عباس مرفوعًا : "يا أم سلمة ، إن عليًّا لحمه من لحمي" ، وفيه : "فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، وهو آخذ بيد علي : هذا أول من آمن بي ، وأول من يصافحني يوم القيامة ، وهو فاروق هذه الأمة ، يفرق بين الحق والباطل ، وهو يعسوب المؤمنين ، والمال يعسوب الظلمة ، وهو الصديق الأكبر ، وهو خليفتي من بعدي" . قال الذهبي : "رافضي خبيث . . . فهذا باطل"[3].

وروي من حديث بهز بن حكيم ، عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لمبارزة علي بن أبي طالب لعمرو بن ود يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي يوم القيامة" . قال الذهبي : "قبح الله رافضيًّا افتراه"[4].

وكذلك قامت حركة مضادة للروافض للوضع حطًّا من شأنهم ، ودفعًا لانتحالهم ، فقد روى تليد بن سليمان من حديث فاطمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أما إنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة ، وسيجيء أقوام ينتحلون حبك ، يمرقون من الإسلام ، يقال لهم الرافضة ، فإن لقيتهم فاقتلهم ، فإنهم مشركون" . قال الذهبي : "فهذه آفة تليد ، فإنه متهم بالكذب"[5].

---

(1) الذهبي ، العلو ص66 .

(2) الذهبي ، التاريخ (272/14).

(3) الذهبي ، الميزان (3/2).

(4) الذهبي ، تلخيص المستدرك (34/3).

(5) الذهبي ، الميزان (18/2).

3- النواصب : وكما تعصبت الروافض لعلي كرم الـلـه وجهه ، تعصبت النواصب عليه ، ووضعوا الأحاديث في مثالبه ، برأه الـلـه مما قالوا ، وجردوه من كل فضيلة ، فمن ذلك ما روي من حديث عروة قال : "كانت حفيت أظافير علي من كثرة ما كان يتسلق على أزواج النبي صلى الـلـه عليه وسلم" .

قال الذهبي : "هذا حكاية باطلة ، لعلها من كذب النواصب ، قبحهم الـلـه" .

ب ـ المذاهب العقدية :

وكان أنصار المذاهب العقدية يضعون الحديث في نصرة مذاهبهم الباطلة ، ومن ذلك :

1- المجسمة : فقد روى القادسي ، حدثنا محمد بن حماد ، عن مقاتل ابن سليمان ، عن الضحاك ، عن ابن عباس قال :"إذا كان يوم القيامة ينادى منادٍ : أين حبيب الـلـه ؟ فيتخطى صفوف الملائكة حتى يصير إلى العرش ، حتى يجلسه معه على العرش ، حتى يمس ركبته" .

قال الذهبي :"فهذا لعله وضعه أحد هؤلاء أصحاب مقاتل أو القادسي"[1] .

وقد روى أحمد بن منصور أبو السعادات : "وبين يدي الرب لوح فيه أسماء من يثبت الصورة والرؤية والكيفية ، فيباهي بهم الملائكة . قال الذهبي : "فهذا هو الشيخ المجسم الذي لا يستحيي الـلـه من عذابه ، إذ كيف وافترى"[2] .

2- الجهمية : فقد روي عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال : "إن الـلـه خلق الفرس ، فأجراها فعرقت ، ثم خلق نفسه منها" . قال الذهبي : "هذا مع كونه من أبين الكذب ، هو من وضع الجهمية ؛ ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه اسم لشيء من مخلوقاته"[3] .

3- المرجئة : وقد روى داود بن المحبر ، حدثنا معارك بن عباد القيسي ، عن عبد الـلـه بن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعًا : "إن من تمام إيمان العبد

---

(1) الذهبي ، الميزان (174/4).

(2) المصدر السابق (159/1).

(3) المصدر السابق (579/3).

أن يستثني في كل حديثه" . قال الـذهبي : "هـذا الحـديث الباطـل ، قـد يحـتج بـه المرقة الذين لو قيل لأحدهم : أنت مسيلمة الكذاب لقال : إن شاء الـلـه"[1] .

4- القدرية : روى جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيـه ، عـن أبي غالـب ، عـن أبي أمامـة : سمع النبي صلى الـلـه عليه وسلم يقول : "إذا كان يوم القيامة وجمع الـلـه الأولـين والآخرين في صعيد واحد ، فالسعيد من وجـد لقدمـه موضـعًا ، فينـادي منـادٍ مـن تحت العرش : ألا من برأ ربه من ذنبه وألزمه نفسه فليدخل الجنة" . قال الذهبي : "هذا منكر ، يحتج به القدرية"[2] .

5- الكرامية : فقد روى إسحاق بن محمشاد حديثًا عن النبي صلى الـلــه عليـه وسـلم : "يجيء في آخر الزمان يقال له محمد بن كرام ، تحيا السنة به" . قال الذهبي : "هـو وضعه بقلة حياء . . . فانظر إلى المادح والممدوح"[3] .

جـ ـ التعصب للمذهب الفقهي :

قد يطغى حب إمام المذهب في قلب تلامذته ومحبيه ، وقد تكون لـدى أتبـاع ذلـك المذهب القناعة الكاملة بصواب المذهب في المسائل الأصلية والفرعيـة ، غـير أن ذلـك لا ينبغي أن يدفع جهلة الأتبـاع إلى التخـرص عـلى رسـول الـلــه صـلى الـلــه عليـه وسـلم وحكـايـة ما يحلو لهم على لسانه الشريف الطاهر ، ولكن البعض قد وقع في ذلك .

ومن هؤلاء أحمد بن عبد الـلـه بن خالد بن موسى ، الذي حاول نصرة المذهب الحنفـي والثناء على أبي حنيفة ، ولو على سبيل الوضع ، وأبو حنيفة غني عن أن يُكـذب عـلى رسـول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم لبيان مناقبه . قال الذهبي : "ومن موضوعاته : يكـون في أمتـي رجلاً يقال له النعمان بن ثابت يكنى أبا حنيفة ، يجدد الـلـه سنتي على يديه"[4] .

ومنهم أبو العباس المنصوري قال : حدثنا الرمادي ، حدثنا عبد الرزاق ، عـن معمـر ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن جده مرفوعًا : "أول من قـاس إبلـيس ، فلا تقيسوا" فهو يحارب القياس ومن يقول به ، ولكـن تخرصًـا عـلى رسـول الـلــه صـلى الـلـه عليه وسلم ؛ حتى يلقى رأيه قبولاً .

---

(1) الذهبي ، الميزان (134/4).

(2) المصدر السابق (404/1).

(3) المصدر السابق (200/1).

(4) الذهبي ، التاريخ (56/18).

قال الذهبي : "فالحمل فيه على المنصوري ، وكان ظاهريًّا"[1].

د ـ الموقف من الحكومات :

إن موقف الوضاع من الحاكم تأييدًا أو معارضة ، رغبة أو رهبة له دور كبير لدى ضعاف الإيمان ومحدودي العقول ؛ لإرضاء ذلك الحاكم أو التحريض عليه ، من خلال صياغة أكاذيب تؤيد ذلك ونسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن ذلك رواية أبي البختري : "لا سبق إلا في خف أو حافر" . قال الذهبي : "فزاد فيه : أو جناح ليسر بذلك الخليفة"[2].

وروى خلف بن هشام ، حدثنا حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد قال : غدوت مع يوسف بن عبد الله بن سلام في يوم عيد ، فقلت له : كيف كانت الصلاة على عهد عمر؟ قال : كان يبدأ بالخطبة قبل الصلاة" . قال الذهبي : "غريب جدًّا"[3].

ولا يخفى ما في ذلك من دعم وتأييد لموقف خلفاء بني أمية الذين بدءوا بالخطبة إرغامًا للناس على سماعها قبل الصلاة .

وإن كان تزيين ما يفعله الحكام من أسباب الوضع رغبة أو رهبة ، فإن هناك طريقة للثورة وعدم الاستكانة اتخذت من وضع الحديث في المثالب سبيلاً لها .

من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم : "ما لي أريت بني الحكم ينزون على منبري نزو القردة" . قال الذهبي : "لم تصح"[4].

ومن ذلك ما رواه عطية عن أبي سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله دولاً ، ودين الله دغلاً ، وعباد الله خولاً" .

قال الذهبي : "وكان عطية مع ضعفه شيعيًّا غاليًا"[5].

هـ ـ تفضيل قبيلة أو بلدة :

التعصب للقبيلة أو البلدة ودعه الإسلام ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "دعوها إنها منتنة" قد حول الله العصبيات المتناحرة إلى عصبية واحدة وانتماء واحد ، وهو الإسلام ؛ لذلك قال سلمان رضي الله عنه :

أبي الإسلام لا أب لي سواه ... إذا افتخروا بقيس أو تميم

(1) الذهبي ، الميزان (132/1 ، 133).
(2) الذهبي ، التاريخ (492/13).
(3) الذهبي ، السير (510/3).
(4) المصدر السابق (108/2).
(5) الذهبي ، التاريخ (232/5 ، 233).

لكن كثير بن الربيع السلمي قد حدث عن سفيان عن الزهري عن أنس : "فذكر خبرًا موضوعًا في فضل بني سليم"[1] .

أما أوس بن عبد اللـه بن بريدة المروزي فقد روى عن أخيه سهل ، عن أبيه ، عن جده أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال : "ستبعث بعدي بعوث ، فكونوا في بعث خراسان ، ثم انزلوا كورة يقال لها : مرو ، ثم اسكنوا مدينتها ، فإن ذا القرنين بناها ودعا لها بالبركة ، لا يصيب أهلها سوء" .

قال الذهبي : "هذا منكر"[2] ، ولا يخفى دلالة ذلك مع كون الراوي مروزيًّا .

و ـ تنفيق سلعة :

تساقط الوضاعون ، وبلغت الجرأة والانحطاط بهم إلى أن صار بعضهم يكذب على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم لأتفه الأسباب ، ولو من أجل دراهم معدودة .

فهذا محمد بن الحجاج اللخمي الواسطي ، يروي عن عبد الملك بن عمير ، عن ربعي ، عن حذيفة مرفوعًا :"أطعمني جبريل الهريسة لأشد بها ظهري لقيام الليل". قال الذهبي : "فهذا من وضع محمد ، وكان صاحب هريسة"[3] .

وروى عبد الرحمن بن الحارث الكفرتوثي : نا بقية ، نا ثور ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ مرفوعًا : "لو تعلم أمتي ما لها في الحلبة لاشتروها بوزنها ذهبًا" . وعد ذلك الذهبي من بلاياه[4] .

● المرونة في معرفة مصدر الضعف :

الحافظ الذهبي ليس له قاعدة مطردة يحكم من خلالها على مصدر الضعف في متن الحديث الشريف ، وإنما لكل حديث نقد خاص يؤثر في ذلك ما يحتف به من قرائن وما يحيط به من خبرات الحافظ ، فالحافظ الذهبي يطلق الاتهام يقينًا تارة ، وأخرى يبرئ ساحة بريء ، وثالثة يتردد لاستواء الاحتمالات وأحيانًا لا يتعرف على مصدر الضعف ، ولا يأنف من ذكر ذلك ، وهو الناقد الجهبذ الذي طبقت شهرته الآفاق في ذلك الميدان .

أ- معرفة مصدر الضعف :

ومن ذلك ما رواه خالد بن إسماعيل ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : " (**وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا**) (التحريم:3) ، قال : أسر

---

(1) الذهبي ، المغني (128/2).

(2) الذهبي ، الميزان (278/1).

(3) المصدر السابق (509/3).

(4) الذهبي ، التاريخ (326/18).

إليها أن أبا بكر خليفتي من بعدي" ، فجعله الحافظ الذهبي من موضوعات خالد ابن إسماعيل[1] .

وروى محمد بن داود الرملي من حديث ابن مسعود : "قلت : يا رسول الله ، ما منزلة علي منك؟ قال : منزلتي من الله عز وجل" . قال الذهبي : "فهذا من وضع هذا الجاهل"[2] .

ب ـ تبرئة ساحة أحد الرواة :

قد ينسب الوهم لأحد الرواة ، ويكيل له المجرحون الاتهامات ، ويضعون تلك المناكير في ترجمته ، وبدراسة الأسانيد مرة أخرى يتبين مصدر الوهم الحقيقي .

ومن ذلك ما أورده ابن عدي في ترجمة علي بن عاصم ، عن حميد ، عن أنس مرفوعًا : "من قرأ يس في كل ليلة ابتغاء وجه الله غفر الله له" .

قال الذهبي : "وقد أساء ابن عدي في إيراده هذه البواطيل في ترجمة علي" ، ثم حمل على العلاء بن مسلمة الراوي عنه ؛ لأنه متهم بالكذب .

وكذلك ساق له ابن عدي أيضًا من رواية عبد القدوس الباجدائي ، حدثنا علي ابن عاصم ، عن حميد بن أنس مرفوعًا : "من أكل الطين واغتسل به فقد أكل لحم أبيه آدم واغتسل بدمه" . قال الذهبي : "حاشا علي بن عاصم رحمه الله أن يحدث بهما ، فإني أقطع بأنه ما حدث بهما ، والعجب من ابن عدي مع حفظه ، كيف خفي عليه مثل هذا ، فإن هذين من وضع عبد القدوس فيما أرى"[3] .

وكذا أورد ابن عدي في ترجمته لعمر بن سنان ، حدثنا سليمان بن سلمة ، حدثنا ابن الليث ، حدثني عمر بن شاكر ، سمعت أنسًا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "من حمل على أمتي أربعين حديثًا بعثه الله فقيهًا عالمًا" . قال الذهبي : "هذا من وضع سليمان ، فينبغي أن يكون في ترجمته"[4] .

جـ ـ التردد في معرفة مصدر الضعف :

قد تتساوى الاحتمالات بين هالكين أو ضعيفين ، فيتردد الحافظ أيهما صاحب الوهم ، أو أيهما قام باختلاق ذلك المتن ، فيسجل الذهبي ذلك التردد ، لعل الله

---

(1) الذهبي ، التاريخ (134/14).

(2) الذهبي ، الميزان (540/3).

(3) المصدر السابق (137/3).

(4) المصدر السابق (204/3).

تعالى يفتح على من بعده بمعرفة ذلك ، وإن كان للحافظ الذهبي فضل تضييق نطاق البحث .

ومن ذلك : ما حدث به أبو عباد الزاهد ، عن مخلد بن الحسين ، من حديث أنس مرفوعًا : "المرجئة والقدرية والخوارج والروافض يُسلب منهم ربع التوحيد ، فيلقون الله كفارًا مخلدين في النار" .

قال الذهبي : "فما أدري أهو وضعه أو الراوي عنه محمد بن يحيى"[1] .

ومن ذلك ما حدَّث به أحمد بن محمد المخرمي عن عبد العزيز بن الرماح ، من حديث ابن عباس قال : "لما قتل ابنُ آدم آخاه قال آدم عليه السلام :

تغيرت البلاد ومن عليها ... فوجه الأرض مغبر قبيح

تغير كل ذي طعم ولون ... وقل بشاشة الوجه المليح

فأجابه إبليس :

تنح عن البلاد وساكنيها ... فبي في الخلد ضاق بك الفسيح

قال الذهبي : "فالآفة المخرمي أو شيخه"[2] .

د ـ عدم التعرف على مصدر الضعف :

وقد لا تكفي المعطيات الحديثية الحافظ لاكتشاف مصدر الضعف ، فيعلن بلا حياء أو خجل عدم معرفته بذلك ، فلا أدري نصف العلم ، وإنما يلام المرء إذا ادعى علم ما لم يعرف .

فمن ذلك حديث أبي أمامة الباهلي : "من قرأ ثلث القرآن أُعطي ثلث النبوة ، ومن قرأ ثلثي القرآن أُعطي ثلثي النبوة ، ومن قرأ القرآن كله أُعطي النبوة كلها".

قال الذهبي : "هذا حديث منكر غير صحيح ، ما أدري من وضعه"[3] .

ومن ذلك حديث علي مرفوعًا : "أربعة أبواب من أبواب الجنة مفتحة : الإسكندرية ، وعسقلان ، وقزوين ، وعبادان ، وفضل جدة على هؤلاء ، كفضل بيت الله على سائر البيوت".

قال الذهبي : "والسند إليه ظلمة ، فما أدري من افتعله"[4] .

---

(1) الذهبي ، الميزان (544/4).

(2) المصدر السابق (154/1 ، 155).

(3) الذهبي ، معجم الشيوخ (69/2).

(4) الذهبي ، الميزان (666/2).

الفصل الثاني

نقد المتن عند الحافظ الذهبي

الحافظ الذهبي من جهابذة المحدثين ، وممن لهم الإقدام في ميدان النقد ، مع الورع والديانة ، والتثبت والإتقان ، ونقد متن الحديث الشريف لا يتطرق إليه كل أحد ، أو يتطلع إليه كل محدث ، فالأمر شاق ، ودون الحكم على متن حديث أو أثر دراسات ودراسات ، فاضطلع بذلك الحافظ الذهبي ، وأدى ضريبته من وقته وجهده ، دفاعًا عن السنة وذودًا عن حياضها .

وقد اهتم الحافظ الذهبي بالنقد الإيجابي للنص ؛ إذ النقد بمفهومه العام لا يقف عند ذكر العيوب أو الأخطاء ، أو على حدود الزلات والأوهام ، فشرح الغريب ، وأبان مراد الحديث ، ودفع التعارض ، ودافع عن صحاح الأخبار .

واعتنى كذلك بالنقد السلبي ، مبينًا دلائل ضعف المتن ، من معارضة للصحيح ومخالفة التاريخ ، والركاكة والطول ، ومشابهة أقوال القصاص والطرقية ، وخلاف المعقول ، ومباينة المعهود إلى غير ذلك من الدلائل ، كخلاف مقام التنزيه وخلاف المعلوم عن الراوي ، وتكليف ما لا يطاق ، وشهادة الإسناد .

وأبرز الحافظ الذهبي أثر الوهم في ضبط متن الحديث الشريف ، وكيف تأثرت روايات المتون بطرق التحمل وأساليب الأداء ، وعدَّد مظاهر الوهم كرفع موقوف ، وإقرار وزيادة غير ثابتة ، أو تصحيف وإدراج ، ووهم في أعلام المتن .

وللحافظ الذهبي اهتمام بدرجات تضعيف المتن ؛ إذ الضعيف درجات : منها ما يصلح للتقوية بالمتابعات والشواهد ، ومنها ما لا تنفع معه حيلة ، ولا تجبره وسيلة .

وقد عبر الذهبي في نقده للمرويات بعبارات متعددة بحسب ما ينقدح له من دراسة ذلك المتن بميزان قسط ومقياس عدل ، وهو إذا يورد هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مصنفاته ، فإنما يوردها للكشف عن حالها وبيان وهنها والتحذير منها .

● النقد الإيجابي للنص

لا يعني النقد الوقوف على مظاهر الضعف فقط ، وإنما ذلك نوع من أنواعه ، فالناقد لا ينفك عن القيام بعمليتي هدم وبناء ، ولا يحسن أن ننظر إليه على أنه ذلك الباحث عن الأوهام ، أو المظهر للعورات فحسب ، بل يقوم الناقد أيضًا بدور إيجابي نحو النص إذا ثبت لديه صحته ، بيانًا إذا أبهم ، ودفعًا لتعارض ظاهري ، ودفاعًا عن شبهات تحيط به ، إلى غير ذلك من طرائق النقد الإيجابي .

وما قيام المحدثين بجهود كبيرة في شروح الحديث ، وكشف شبهات الزائغين عن صحيحه ، وتأويل مختلف الحديث ومشكله ، والجمع بين النصوص أو الترجيح بينها إلا لونًا من ألوان النقد الإيجابي الذي عني به المحدثون والنقاد ، ومن مظاهر ذلك عند الحافظ الذهبي :

1- شرح المتن :

ذكر الحافظ الذهبي حديث : "لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً ينفقه في الحق ، ورجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وأطراف النهار" ، قال الذهبي : "فالحسد هنا معناه الغبطة : أن تحسد أخاك على ما آتاه الله ، لا أنك تحسده بمعنى أن تود زوال ذلك عنه ، فهذا بغي وخبث"[1].

وفي حديث عائشة رضي الله عنها : "لو نجا أحد من ضمة القبر لنجا منها سعد" ، قال الذهبي : "وليس هذا الضغط من عذاب القبر في شيء ، بل هو من روعات المؤمن كنزع روحه ، وكألمه من بكاء حميمه ، وكروعته من هجوم ملكي الامتحان عليه ، وكروعته يوم الموقف ، وساعة ورود جهنم ونحو ذلك"[2] ، ثم قال في موضع آخر : "ولكن العبد التقي يرفق الله به في بعض ذلك أو كله ، ولا راحة للمؤمن دون لقاء ربه"[3].

ومن حديث أبي هريرة ﷺ : "والله لقد عرفت أنك أحب البلاد إلى الله ، وأكرمها على الله ، ولولا أن قومي أخرجوني ما خرجت" ، قال الذهبي : "معنى قوله : أخرجوني : أحوجوني إلى الخروج لتبليغ الوحي"[4].

(1) الذهبي ، السير (437/8).
(2) الذهبي ، التاريخ (326/2).
(3) الذهبي ، السير (290/1 ، 291).
(4) الذهبي ، تنقيح التحقيق (182/6).

وفي حديث سعد بن عبادة : "لو وجدت مع امرأتي رجلاً لم أمسه حتى آتي بأربعة شهود؟!" وفيه :"اسمعوا إلى ما يقول سيدكم ، إنه غيور وأنا أغير منه ، والله أغير مني" .

قال الذهبي : "يعني ومع غيرة الله ورسوله فلا بد من أربعة ، ولا ينتفي من حملها إلا باللعان ، ولا يجوز له التعرض لقتلهما"[1].

وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر : "يا أبا ذر أراك ضعيفًا ، وإني أحب لك ما أحب لنفسي ، لا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم" ، قال الذهبي : "فهذا محمول على ضعف الرأي ، فإنه لو ولي مال يتيم لأنفقه كله في سبيل الخير ، ولترك اليتيم فقيرًا . . . والذي يتأمر على الناس ، يريد أن يكون فيه حلم ومداراة ، وأبو ذر ﷺ كان فيه حدة ، فنصحه النبي صلى الله عليه وسلم"[2].

وفي حديث عثمان ﷺ مرفوعًا : "من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة" . قال الذهبي : "يدخل الجنة على ما كان منه من خير وشر ، وعلى ما يتم عليه من تعذيب وعفو"[3].

وفي حديث عائشة رضي الله عنها وكانت تحدث نفسها أن تدفن في بيتها فقالت : "إني أحدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثًا ، ادفنوني مع أزواجه" ، فدفنت بالبقيع رضي الله عنها ، قال الذهبي : "تعني بالحدث مسيرها يوم الجمل ، فإنها ندمت ندامة كلية ، وتابت من ذلك ، على أنها ما فعلت ذلك إلا متأولة ، قاصدة للخير ، كما اجتهد طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، وجماعة من الكبار"[4].

ومن حديث عبد الله بن مغفل مرفوعًا : "لا يبولن أحدكم في مستحمه ، ثم يتوضأ منه فإن عامة الوسواس منه" ، قال الذهبي : "مراده بالوسواس أن يصيبه مس من الجان ، ومنه سمى المسرف في الماء موسوسًا ، شبه بالمجنون"[5].

وفي حديث أبي هريرة ﷺ : "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدي ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى" .

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [5/ق263-ب] .

(2) الذهبي ، السير (75/2).

(3) المصدر السابق (287/16).

(4) المصدر السابق (193/2).

(5) المصدر السابق (275/6).

قال الذهبي : "معناه : لا تشد الرحال إلى مسجدٍ ابتغاء الأجر سوى المساجد الثلاثة فإن لها فضلاً خاصًّا"[1].

وفي حديث ابن عمران أن رجلاً أتى امرأته في دبرها ، فوجد في نفسه من ذلك وجدًا شديدًا ، فأنزل الله تعالى : (نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) (البقرة:223) ، قال الذهبي : "يعني أتاها في فرجها وظهرها إليه"[2]

2- الاستنباط من النص :

قد يحمل المتن معنى ظاهرًا ، فيشرحه الشراح ، وتظل معانٍ أخرى متضمنة في المتن بحاجة إلى الاستنباط ، فيقوم بذلك النقد الإيجابي للنص .

ومن ذلك حديث : "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه" ، قال الذهبي : "ويفهم من الحديث المذكور عنه صلى الله عليه وسلم تعظيم حق الجار ، من الإحسان إليه وإكرامه ، وعدم الأذى له ، وإنما جاء الحديث في هذا الأسلوب للمبالغة في حفظ حقوق الجار وعدم الإساءة إليه"[3].

وفي حديث أبي هريرة مرفوعًا : "ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم : من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان" ، قال الذهبي : "فيه دليل على أن هذه الخصال من كبار الذنوب"[4].

وقال عبد الله بن بكر : "أخبرتني أختي قالت : كان أبوك ـ بكر بن عبد الله المزني ـ قد جعل على نفسه ألا يسمع رجلين يتنازعان في القدر إلا قام فصلى ركعتين" .

قال الذهبي : " هذا يدل على أن البصرة كانت تغلي في ذلك الوقت بالقدر ، وإلا فلو جعل الفقيه اليوم على نفسه ذلك ؛ لأوشك أن يبقى السنة والسنتين لا يسمع متنازعين في القدر ولله الحمد"[5].

3- تصويب فهم :

قد يفهم البعض من المتن غير مراده ، وتكون العجلة أو التسرع سببًا في ذلك ويفتح الله تعالى على من يبين حقيقة المراد من ذلك المتن ، دفاعًا عن المتن أن يظن به ريبة أو بقائله شبهة :

---

(1) الذهبي ، السير (368/9).

(2) الذهبي ، التاريخ (331/14).

(3) الذهبي ، حق الجار ص24

(4) الذهبي ، السير (220/4).

(5) المصدر السابق (532/4 ، 533).

فقد فهم البعض من قول النبي صلى اللـه عليه وسلم : "أرأيتم ليلتكم هذه ، فإنه ليس من نفس منفوسة يأتي عليها مائة سنة" أنه لا يُعَمر أحد من الأمة أكثر من ذلك ، ولكن الحافظ الذهبي وجه ذلك المتن بأنه خاص بمن قال لهم النبي صلى اللـه عليه وسلم ذلك ، أما تعميم ذلك وإنكار حدوثه استنادًا لهذا الحديث قال الذهبي : "وهذا لاينهض ، فإن الرسول صلى اللـه عليه وسلم لم يقله ، ولا هو داخل في عموم نصه ، وقد جزمنا بوجود من جاوز المائة بعد ذلك من أمته"[(1)].

ومن ذلك حديث علي : "أنه لعهد رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم إليَّ : لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق" ، قال الذهبي : "فمعناه أن حب علي من الإيمان ، وبغضه من النفاق ، فالإيمان ذو شعب ، وكذلك النفاق يتشعب ، فلا يقول عاقل : إن مجرد حبه يصير الرجل مؤمنًا مطلقًا ، ولا بمجرد بغضه يصير به الموحد منافقًا خالصًا ، فمن أحبه وأبغض أبا بكر ، كان في منزلة من أبغضه وأحب أبا بكر ، فبغضهما ضلال ونفاق ، وحبهما هدًى وإيمان"[(2)].

ومن ذلك حديث : "إن اللـه يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد ـ يعني للأمة ـ أمر دينها" قال الذهبي : "والذي أعتقده من الحديث أن لفظ من يجدد للجمع لا للمفرد"[(3)]. وقال في موضع آخر : "وإن جعلت "من يجدد" لفظًا يصدق على جماعة ـ وهو أقوى ـ فيكون على رأس المائة عمر بن عبد العزيز خليفة الوقت ، والقاسم بن محمد والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين وأبو قلابة وطائفة ، وعلى رأس المائتين مع الشافعي يزيد بن هارون ، وأبو داود الطيالسي وأشهب الفقيه وعدة ، وعلى رأس الثلاثمائة مع ابن سريج أبو عبد الرحمن النسائي والحسن بن سفيان وطائفة"[(4)].

ومن ذلك حديث أبي هريرة مرفوعًا : "يضرب الناس أكباد الإبل ، فلا يجدون عالمًا أعلم من عالم أهل المدينة" ومع محاولة تخصيص ذلك المتن

---

(1) الذهبي ، أهل المائة ص25 ، 26 ، تحقيق عبد اللـه الكندري ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1418هـ-1997م .

(2) الذهبي ، السير (510/12).

(3) الذهبي ، التاريخ (179/23 ، 180).

(4) الذهبي ، السير (202/14 ، 203).

بأن المراد به الإمام مالك رحمه الله ، فإن للحافظ الذهبي رؤية في توجيه ذلك المتن بما يؤلف بين الآراء قائلاً : "هذا الخبر منطبق على من اتصف بأنه عالم زمانه ، وهو سعيد بن المسيب في وقته ، ومالك بن أنس في وقته"[1].

وقال في موضع آخر : "كان عالم المدينة في زمانه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصاحبيه زيد بن ثابت وعائشة ثم ابن عمر ، ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ، ثم عبيد الله بن عمر ، ثم مالك"[2].

ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه لعلي والعباس : "فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك ، وجاء هذا يطلب ميراث امرأته" ، ففهم بعض الرواة من لفظ عمر رضي الله عنه سوء أدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عبد الرزاق : ".... ولا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم".

قال الذهبي : "هذه عظيمة ، وما فهم قول أمير المؤمنين عمر ، فإنك يا هذا لو سكت لكان أولى بك ، فإن عمر إنما كان في مقام تبيين العمومة والبنوة ، وإلا فعمر رضي الله عنه أعلم بحق المصطفى وبتوقيره وتعظيمه من كل متحذلق متنطع"[3].

وجاء من حديث ابن عمر : "كانت امرأة عمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة فقيل لها : لما تخرجين وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت : فما يمنعه أن ينهاني؟ قال : يمنعه قول رسول صلى الله عليه وسلم : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" ، قال الذهبي : "ما أظن بعمر رضي الله عنه أن يكره شيئًا مشروعًا أبدًا ، إلا أن تكون كراهية طبعية ، كإسباغ الوضوء على المكاره"[4].

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عروة : نهى أبو بكر وعمر عن المتعة . . . قال ابن عباس : أراهم سيهلكون ، أقول : قال رسول الله ، ويقولون : قال أبو بكر وعمر ، قال الذهبي : "ما قصد عروة معارضة النبي صلى الله عليه وسلم بهما ، بل رأى أنهما ما نهيا عن المتعة ، إلاوقد اطلعا على ناسخ"[5].

ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه : "لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجح" ، قال الذهبي : "مراد عمر رضي الله عنه : أهل أرض زمانه"[6].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (212/12).

(2) الذهبي ، السير (56/8 ، 57).

(3) المصدر السابق (572/9 ، 573).

(4) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق77-أ] .

(5) الذهبي ، السير (243/15).

(6) المصدر السابق (450/8).

ومن ذلك ما نسب إلى شريك : "علي خير البشر ، فمن أبى فقد كفر" ، قال الذهبي : "بعض الكذابين يرويه مرفوعًا ، ولا ريب أن هذا ليس على ظاهره ، فإن شريكًا لا يعتقد قطعًا أن عليًّا خير من الأنبياء"[1] ، وقال في موضع آخر : "يعني خير بشر زمانه ، وأما خيرهم مطلقًا ، فهذا لا يقوله مسلم" ، وبين رحمه الله أن ذلك لم يثبت عن شريك[2] .

4- غريب اللغة :

الحافظ الذهبي عندما يتناول المتن في نقده الإيجابي يحاول أن يزيل ما اكتنفه من غموض أو سوء فهم ، وأن يستخرج منه درر المعاني المكنونة في ألفاظه الشريفة ، وهو كذلك يجلي ماخفي من غريب ألفاظ الحديث النبوي لأداء رسالة البلاغ عن النبي صلى الله عليه وسلم وبيان مراده ، والذهبي رحمه الله يستصحب معه كثيرًا بيان معنى غريب حديث النبي صلى الله عليه وسلم في مصنفاته المتعددة ، ومن ذلك :

الزرافات	الجماعات	تاريخ الإسلام (323/5)
السهوة	كالمجلس والصفة في البيت	الكبائر ص 128
الصعل	صغر الرأس	سير أعلام النبلاء (94/4)
العذار	الختان	ميزان الاعتدال (179/2)
القطري	ضرب من البرود	مهذب السنن [3/ق12-ب]
الطنفسة	نحو السجادة	العجم المختص بالمحدثين ص37
التوله	نوع من السحر ، وهو تحبيب المرأة إلى زوجها	الكبائر ص46

5- دفع التعارض عن المتن :

ومن جهود الحافظ الذهبي رحمه الله دفع التعارض عن المتون ، فقد تأتي النصوص وقد تعارضت في الظاهر ، غير أن توجيه النصوص أو الجمع بينها يزيل كثيرًا من ذلك التعارض .

فمن ذلك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم :"أنه دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر"، وجاء عن جابر بن عبد الله "أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح ، وعليه عمامة سوداء" .

---

(1) الذهبي ، الميزان (271/2 ، 272).

(2) الذهبي ، السير (205/8).

قال الذهبي :"لعل تحت الخوذة ، فإنه دخل يوم الفتح وعلى رأسه المغفر"[1].

ومن ذلك عدد الكبائر ، فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم :"اجتنبوا السبع الموبقات"، وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما :"هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : الشرك بالله وعقوق الوالدين ، وكان متكئًا فجلس ، فقال : ألا وقول الزور" ، قال الذهبي :"فبين عليه الصلاة والسلام أن قول الزور من أكبر الكبائر ، وليس له ذكر في السبع الموبقات ، وكذلك العقوق"[2].

فجمع الحافظ بين ذلك بأن "الحديث ما فيه حصر الكبائر"[3].

وفي حكم تارك الصلاة ذكر الحافظ الذهبي نصوص الوعيد في شأن تارك الصلاة وعارض ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ : "ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار" ، ثم قال : "فمؤخر الصلاة عن وقتها صاحب كبيرة ، وتاركها بالكلية ـ أعني الصلاة الواحدة ـ كمن زنى وسرق ؛ لأن ترك كل صلاة أو تفويتها كبيرة ، فإن فعل ذلك مرات كان من أهل الكبائر ، إلا أن يتوب ، فإن لازم ترك الصلاة فهو من الأخسرين الأشقياء المجرمين"[4].

ففرق الحافظ بين من أخر الصلاة أو تهاون في بعضها ، وعده من أصحاب الكبائر ، وبين من تركها بالكلية فجعله من المجرمين ، وتورع عن ذكر الكفر .

ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما : "ما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجن ولا رآهم" وجاء عن ابن مسعود ﵁ مرفوعًا : "إنه أتاني داعي الجن فأتيتهم فقرأت عليهم ، فانطلق فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم" ، قال الذهبي : "ويحمل قول ابن عباس : "إن النبي صلى الله عليه وسلم ما قرأ على الجن ولا رآهم" يعني أول ما سمعت الجن القرآن ، ثم إن داعي الجن أتى النبي صلى الله عليه وسلم كما في خبر ابن مسعود"[5].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (492/1).

(2) الذهبي ، الكبائر ص37 . تحقيق بسام عبد الوهاب ، دار ابن حزم ، ط . 3 ، 1422هـ-2001م.

(3) المصدر السابق ص36 .

(4) المصدر السابق ص51 .

(5) الذهبي ، التاريخ (198/1 ، 199).

ومن ذلك الاختلاف في عدد شهداء المسلمين في غزوة أحد فجاء أنهم سبعون وجاء سبعة وأربعون ، قال الذهبي : "قول من قال سبعين أصح ، ويحمل قول أصحاب المغازي هذا علىعدد من عرف اسمه من الشهداء ، فإنهم عدوا أسماء الشهداء بأنسابهم"[1].

وعارض البعض حديث "الماء من الماء" بحديث "إذا مس الختان الختان" فأقرهما الذهبي ، وقال عن حديث "الماء من الماء" ، "هذا إسناد صحيح ، لكن نسخ ذلك"[2].

وفي حديث عقبة : "أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فروج حرير ، فلبسه ثم صلى فيه ، ثم انصرف فنزعه ..." وذلك يتعارض مع تحريم الحرير على الرجال ، قال الذهبي : "إنما لبسه عليه السلام قبل أن يحرم ، فلما فرغ من صلاته ونزل تحريمه نزعه ، أو شرعت حينئذٍ الكراهية للحرير ثم بعد حرم"[3].

6- الدفاع عن المتن الصحيح :

إذا كانت صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تقتضي تضعيف الرواة والخوض في المتون ، فليس الدفاع عن صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل صيانة له وإحاطة بهديه ، واسترشادًا بنهجه صلى الله عليه وسلم ، ولذا فالحافظ الذهبي رحمه الله يدافع عن المتون الصحيحة كما يحارب المتون الدخيلة والموضوعة .

فقد روى البخاري من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال : "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر" وقد يستشكل ذلك مع تقدم إسلام علي بن أبي طالب ﷺ ، فيجيب الذهبي : "ولم يذكر عليًّا ؛ لأنه كان صغيرًا ابن عشر سنين"[4].

وروي في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم موته على رأس ستين سنة ، وجاء عن أنس ﷺ : "قبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين سنة" ، قال الذهبي : "قوله في الأول على رأس ستين سنة ، على سبيل حذف الكسور القليلة ، لا على سبيل التحرير ، ومثله موجود في كثير من كلام العرب"[5].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (200/2).

(2) المصدر السابق (140/1).

(3) المصدر السابق (572/1).

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (812/3).

(5) مهذب السنن [1/ق284-ب] .

ومن ذلك ما جاء في كتابة النبي صلى الله عليه وسلم اسمه الشريف "محمد رسول الله" يوم صلح الحديبية ؛ إذ امتنع علي ﷺ من أن يمحو لفظ رسول الله .

وإن كان البعض يرى في ذلك تعارضًا مع كونه أميًّا كما وصفه القرآن الكريم ، وقالوا بعدم جواز كتابته حسمًا للنزاع ، إذ لو كتب لارتاب المبطلون .

قال الذهبي : "يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب اسمه ليس إلا ، ولا يخرج بذلك عن كونه أميًّا ، وما من كتب اسمه من الأمراء والولاة إدمانًا للعلامة يعد كاتبًا ، فالحكم للغالب لا لما ندر . . . وقد كان سيد الأذكياء ، ويبعد في العادة أن الذكي يملي الوحي وكتب الملوك وغير ذلك على كتابه ، ويرى اسمه الشريف في خاتمه ، ولا يعرف هيئة ذلك ، ولا يخرج بذلك عن أميته ، وبعض العلماء عَدَّ ما كتبه يوم الحديبية من معجزاته ، لكونه لا يعرف الكتابة وكتب"[1].

وبين الحافظ الذهبي رحمه الله أن الحكم للغالب ، وأن ما وقع اتفاقًا أو على سبيل الندرة لا حكم له ، فالنبي صلى الله عليه وسلم منزه عن قول الشعر ، والنبي صلى الله عليه وسلم "ما قال الشعر مع كثرته وجودته في قريش ، وجريان قرائحهم به ، وقد يقع شيء نادر في كلامه عليه السلام موزونًا ، فما صار بذلك شاعرًا قط ، كقوله :

أنا النبي لا كذب . . .   أنا ابن عبد المطلب

وقوله :

هل أنت إلا إصبع دميت   وفي سبيل الله ما لقيت

ومثل هذا قد يقع في كتب الفقه والطب وغير ذلك مما يقع اتفاقًا ، ولا يقصده المؤلف"[2].

ومن ذلك حديث أبي هريرة ﷺ : "من غسل ميتًا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ" .

قال البيهقي : "الصحيح الموقوف ، والمرفوعات غير قوية" ، قال الذهبي : "بل هي غير بعيدة من القوة إذا ضم بعضها إلى بعض ، وهي أقوى من أحاديث القلتين ، وأقوى من أحاديث "الأرض مسجد إلا المقبرة والحمام" إلى غير ذلك مما احتج بأشباهه الفقهاء"[3].

---

(1) الذهبي ، السير (540/18 ، 541) ، وتذكرة الحفاظ (742/2).

(2) الذهبي ، السير (192/14 ، 193).

(3) الذهبي ، مهذب السنن [ح1498] .

ثم دافع عن متنه مستخدمًا تقدير محذوف ، فقال : "ولا بد للحديث من تقدير شيء محذوف مع الغسل ، ومع الوضوء ، فالمقدر : المشروع أو المسنون أو المستحب أو الواجب"[1].

ومن ذلك حديث : "من كانت له حاجة فليتوضأ ويصلي ركعتين ويثني على الله ، ويصلي على نبيه ، وليقل : لا إله إلا الله الحليم الكريم" .

أورده ابن الجوزي في الموضوعات ، فتعقبه الذهبي قائلاً : "أخرجه الترمذي من حديث فايد ، عن ابن أبي أوفى ، وما هو بموضوع ، بل يحتمل"[2].

7- ذكر ما صح في الباب :

قد يضعف المتن في حديث ما ، ولكن يصح في معناه متن آخر ، فلا يكتفي الحافظ الذهبي برد المتن الضعيف ، بل يشير إلى ما صح في هذا الباب ، وإن لم يصح في الباب شيء أعلن الحافظ ذلك .

فقد روى من حديث أبي هريرة ﷺ : "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه" ، قال الذهبي : "وهذا منكر . . . وثبت قول النبي صلى الله عليه وسلم : "مطل الغني ظلم"[3].

ومن ذلك ما روي عن أبي سعيد : "أنه كان إذا رأى الشاب قال : مرحبًا بوصيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أُمرنا أن نحفظكم ونوسع لكم في المجالس" ، قال الذهبي : "غريب جدًّا . والمحفوظ عن الجريري مختصر ، وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصينا بكم"[4].

وروي من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم : "أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم" قال الذهبي : "ولا يصح في هذا شيء"[5].

8- افتراض صحة المتن :

وقد لا يكون الحديث صحيحًا ، وتأتي قناعة الحافظ الذهبي ، ألا يعتمده ، ولكنه ربما استنبط منه بعض الأحكام على تقدير صحته ، أي لو كان ذلك الحديث صحيحًا ، فإن مما يستفاد منه كذا وكذا .

---

(1) الذهبي ، السير (356/18 ، 357).

(2) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص166 رقم 520 .

(3) الذهبي ، مهذب السنن [3/ق176-ب] .

(4) الذهبي ، الميزان (545/4).

(5) المصدر السابق (586/2).

ومن ذلك ما جاء من حديث عائشة مرفوعًا : "لا تقطعوا اللحم بالسكين ، فإن ذلك من صنيع الأعاجم ، ولكن انهسوه ، فإنه أهنأ وأمرأ" .

وجاء من حديث عمرو بن أمية "أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز اللحم بالسكين ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ" ، قال الحافظ الذهبي عن حديث عمرو بن أمية : "هذا الحديث أصح وأولى بالاتباع ، وإن صح ما قبله ، فعلى سبيل الأولوية"[1] .

ومن ذلك حدث أنس مرفوعًا :"أرحم أمتي بأمتي أبو بكر" الحديث ، وفيه : "وأقرؤهم أُبي ، وأفرضهم زيد بن ثابت" ، قال الذهبي : "هذا غريب . . . وبتقدير صحة "أفرضهم زيد ، وأقرؤهم أُبي" لا يدل على تحتم تقليده في الفرائض ، كما لا يتعين تقليد أُبي في قراءته وما انفرد به"[2] .

ومن ذلك حديث : "إذا شككت في صلاتك في ثلاث أو أربع ، وأكبر ظنك على أربع ، سجدت سجدتين ثم سلمت ، وإن كان أكبر ظنك على ثلاث ، فصل ركعة ثم تشهد ، ثم اسجد سجدتي السهو ثم سلم" ، قال الذهبي : "لو صح لكان فيه فرج عن ذوي الوسواس"[3] .

● النقد السلبي للمتن

الحافظ الذهبي قد يقف مدافعًا عن صحة المتن إذا ظهر له ذلك ، ويجعل من التأويل والجمع بين الروايات وسيلة إلى ذلك ، ولكنه يقف موقف الهجوم كثيرًا إذا بدا له غير ذلك ، فالناقد الموضوعي لا ينشد غير الحق ، وليس له هدف سوى الحقيقة ، ويستوي عنده تصحيح الأحاديث الضعيفة أو تضعيف الأحاديث الصحيحة ، فالأول يدخل في الشرع ما لم يأذن به الله ، والآخر يخفي بعض معالم الشريعة الغراء .

والناقد في انتقاده السلبي للنص يعتمد على قرائن وهن ذلك النص ، ودلائل ضعف ذلك المتن ، ومن دلائل ضعف المتن عند الحافظ الذهبي :

1- معارضة الصحيح الثابت من الروايات :

ومن ذلك ما جاء في فضل المدينة ، فقد روي من حديث رافع بن خديج : "أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المدينة خير من مكة" ، قال الذهبي : "ليس بصحيح ، وقد صح في مكة خلافه"[4] .

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق103-ب] .

(2) الذهبي ، السير (432/2).

(3) المصدر السابق (146/6).

(4) الذهبي ، الميزان (623/3).

وكذلك روي من حديث أبي هريرة : "اللـهم إنك أخرجتني من أحب البلاد إلي ، فأسكني أحب البلاد إليك ، فأسكنه اللـه المدينة" ، قال الذهبي : "موضوع ، فقد ثبت أن أحب البلاد إلى اللـه مكة"[1].

ومن ذلك ما روي من حديث علي ﷺ :"خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم أنا" ، قال الذهبي : "هذا لفظ منكر ، لم يقله علي ﷺ هكذا ، والمتواتر خلافه"[2].

ومن ذلك حديث ابن إسحاق وفيه : "بعث اللـه ملكًا من الملائكة ـ يعني إلى بخت نصر ، فقال : هل تعلم يا عدو اللـه كم بين السماء والأرض؟ قال : لا . . . " وفيه : "ثم بعث اللـه البعوضة فقتلته" ، قال الذهبي : "هكذا قال بخت نصر ، والمحفوظ أن صاحب القصة نمرود"[3].

من ذلك حديث ربعي بن حراش ، عن عثمان بن عفان ﷺ "أنه خطب إلى عمر ابنته ، فرده فبلغ ذلك النبي صلى اللـه عليه وسلم ، فلما أن راح إليه عمر قال : يا عمر ألا أدلك على ختن خير لك من عثمان ، وأدل عثمان على ختن خير له منك؟ قال : نعم يا رسول اللـه . قال : زوجني ابنتك ، وأزوج عثمان ابنتي" صححه الحاكم ، قال الذهبي : "ما في الصحيحين بخلاف هذا ، من أن عمر هو الذي عرضها على عثمان فامتنع"[4].

ومن ذلك ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : "أن النبي صلى اللـه عليه وسلم كان يأخذ من لحيته ، من طولها وعرضها" ، قال الذهبي : "ويخالفه ما ثبت من قوله عليه السلام : "أعفوا اللحى" "[5].

وجاء عن يحيى بن عبد اللـه بن مالك : "كان رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يصبغ ثيابه بالزعفران : قميصه ، ورداءه ، وعمامته" ، وعن زيد بن أسلم :"كان رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يصبغ ثيابه ، حتى العمامة بالزعفران" ، قال الذهبي : "وهذه المراسيل لا تقاوم ما في الصحيح من نهي النبي صلى اللـه عليه وسلم عن التزعفر ، وفي لفظ : "أن يتزعفر الرجل""[6].

---

(1) الذهبي ، المستدرك (4/3).
(2) الذهبي ، التاريخ (648/26 ، 649).
(3) الذهبي ، العلو ص145 .
(4) الذهبي ، تلخيص المستدرك (115/3).
(5) الذهبي ، التاريخ (320/13).
(6) المصدر السابق (500/1 ، 501).

وروى الكلبي عن أبي صالح باذام ، عن ابن عباس : "ولد رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قبل الفيل بخمس عشرة سنة" ، قال الذهبي : "قد تقدم ما يبين كذب هذا القول عن ابن عباس بإسناد صحيح"[1].

وذكر ابن إسحاق في غزوة بدر أنه "قُتل من المشركين بضعة وأربعون ، وكانت الأسارى أربعة وأربعين أسيرًا" ، ولكن الحافظ الذهبي عارض ذلك برواية الزهري عن عروة : "هزم المشركون وقتل منهم زيادة على السبعين ، وأسر مثل ذلك" ، ثم قال : "ويشهد لهذا القول حديث البراء الذي في البخاري : "أصاب النبي صلى اللـه عليه وسلم وأصحابه من المشركين يوم بدر أربعين ومائة : سبعين أسيرًا وسبعين قتيلاً""[2]

2- خلاف التاريخ الثابت :

إن مخالفة المتن للمعلوم من الحوادث التاريخية التي اتفق عليها العلماء ، وتواترت عند أهل التواريخ يعد قدحًا في الرواية ، وقرينة على تسرب الوهم إلى أحد رواة الحديث ، ودلالة على عدم قبول ذلك المتن .

فمن ذلك حديث هشام بن عروة ، عن أبيه قال : "مر ورقة بن نوفل ببلال ، وهو يعذب على الإسلام . يلصق ظهره بالرمضاء ، وهو يقول : أحد أحد ، فقال : يا بلال صبرًا ، والذي نفسي بيده ، لئن قتلتموه لأتخذه حنانًا" ، قال الذهبي : "لم يعش ورقة إلى ذلك الوقت"[3].

ومن ذلك حديث بحيرا الراهب : "سمعت النبي صلى اللـه عليه وسلم يقول : إذا شرب الرجل كأسًا من خمر . . . " الحديث ، قال الذهبي : "هذا باطل ، بحيرا لم يدرك المبعث"[4].

ومن ذلك حديث سفر النبي صلى اللـه عليه وسلم وهو مراهق مع أبي طالب إلى الشام ، وذكر بحيرا الراهب ، وفيه : "ورده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالاً".

قال الذهبي : "ومما يدل على أنه باطل قوله : "ورده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر وبلالاً" بلال لم يكن خلق بعد ، وأبو بكر كان صبيًّا"[5].

---

(1) الذهبي ، التاريخ (25/1).

(2) المصدر السابق (113/2).

(3) الذهبي ، السير (352/1).

(4) الذهبي ، الميزان (153/2).

(5) المصدر السابق (581/2).

ومن ذلك ما روي في مولد فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن ذلك : "أتاني جبريل بسفرجلة من الجنة ، فأكلتها ليلة أسري بي ، فعلقت خديجة بفاطمة ، فكنت إذا اشتقت إلى رائحة الجنة ، شممت رقبة فاطمة" .

ومنه حديث عائشة : "يا رسول الله مالك إذا قبلت فاطمة جعلت لسانك في فمها؟ قال يا عائشة ، إن الله أدخلني الجنة ، فناولني جبريل تفاحة فأكلتها ، فصارت في صلبي ، فلما نزلت من السماء واقعت خديجة . . . " الحديث .

ومنه حديث ابن عباس : "لما ولدت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سماها المنصورة ، فنزل جبرائيل ، فقال : يا محمد ، الله يقرئك السلام ، ويقرئ مولودك السلام ، وهو يقول : ما ولد مولود أحب إلي منها ، وأنه قد لقبها باسم خير مما سميتها ، سماها فاطمة ؛ لأنها تفطم شيعتها من النار" .

قال الذهبي : "هذا كذب صريح ، لأنها ولدت من قبل البعثة بخمس سنين أو نحوها"[1] ، وقال : "وقد علم الصبيان أن جبرائيل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة بمدة"[2].

ومن ذلك ما روي عن علي بن زيد ، عن أنس وسعيد بن المسيب قالا : "شهد ابن عمر بدرًا" ، قال الذهبي : "هذا خطأ وغلط ، ثبت أنه قال : "عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ، وأنا ابن أربع عشر سنة فلم يجزني""[3].

ومن ذلك حديث ابن عباس ، قال : "كان الذين نزلوا في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي والفضل وقثم بن العباس وشقران" ، قال الذهبي : "قثم أصغر من عبد الله ابن عباس ، هو من أقران الحسين ، ورضع معه ، فهو يصغر عن ذلك"[4].

ومن ذلك حديث عكرمة : "أن زينب بنت أم سلمة كانت تعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تهراق الدم ، فأمرها أن تغتسل لكل صلاة" ، قال الذهبي :

(1) الذهبي ، الميزان (439/3) ، المستدرك (169/3).
(2) المصدر السابق (415/2 ، 416) ، (81/1).
(3) الذهبي ، السير (209/3) ، والمستدرك (641/3).
(4) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق222-ب] .

"هذا غلط ، زينب لا حاضت ولا اعتكفت مع رسول اللـه ، كانت صغيرة جدًّا ، وجاء عن عكرمة ما يخالف ذلك"[1].

ومن ذلك حديث ابن عباس : "طلق عبد يزيد أبو ركانة أُمَّ ركانة ، ثم نكح امرأة من مزينة ، فجاءت إلى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، فقالت : يا رسول اللـه ، ما يغني عني إلا كما تغني الشعرة ـ لشعرة أخذتها من رأسها ـ . . . . . " الحديث وفيه : "فقال رسول اللـه : طلقها" ، قال الذهبي : "الخبر خطأ ، عبد يزيد لم يدرك الإسلام"[2].

3- خلاف الواقع :

وقد تخالف الرواية المشاهد الذي لا يختلف فيه اثنان ، ولا ينتطح فيه عنزان ممن شهدوا ذلك الواقع ، فيكون اتفاق العلماء على ذلك دليل من أدلة الخطأ في الرواية ؛ إذ التناقض بين الرواية الصحيحة والواقع المجمع عليه يوهن الحديث ، ويشكك في صحة نسبته للنبي صلى اللـه عليه وسلم .

ومن ذلك حديث ابن عباس رضي اللـه عنهما : "لما خيرت بريرة ، رأيت زوجها يتبعها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحيته ، فكلم العباس ليكلم فيه رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، فقال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : إنه زوجك ..." الحديث ، قال الذهبي : "قوله :"فكلم العباس" شيء منكر ، فإن عتق بريرة كان قبل إسلام العباس"[3].

ومن ذلك حديث ابن عباس ﵁ : "أسلم العباس بمكة قبل بدر ، وأسلمت أم الفضل معه حينئذٍ ، وكان مقامه بمكة ، إنه كان لا يغبي على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بمكة خبر يكون إلا كتب به إليه ... ولقد كان يطلب أن يقدم ، فكتب إليه رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم : إن مقامك مجاهد حسن ، فأقام بأمر رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم" ، قال الذهبي : "ولو جرى هذا لما طلب من العباس فداءً يوم بدر ، والظاهر أن إسلامه كان بعد بدر"[4].

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [1/ق104-ب] .

(2) الذهبي ، المستدرك (533/2).

(3) الذهبي ، تنقيح التحقيق (82/9).

(4) الذهبي ، السير (98/2 ، 99).

ومن ذلك حديث أم سلمة رضي الله عنها في خبر تزوجها من النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : "فقالت لابنها عمر بن أبي سلمة : قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فزوجه".

قال الذهبي : "فعلى هذا لا يستقيم أن يكون ابنها زَوَّجها ؛ لأنه كان يكون عمره إما سنتين أو ثلاث سنين"[1].

ومن ذلك حديث أنس ﷺ : "وَقَّت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدائن العقيق ، ولأهل البصرة ذات عرق" ، قال الذهبي : "هذا باطل ، فإن البصرة إنما مُصِّرت زمن عمر"[2].

ومن ذلك حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بالحبشة ، قال : "أنكحه إياها بالحبشة عثمان ﷺ" .

قال الذهبي : "هذا خطأ فإن عثمان كان بالمدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يغب عنه إلا يوم بدر ، أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم فَيُمَرِّض زوجته"[3].

ومن ذلك حديث أبي عبد الرحمن السلمي في معركة صفين ، وفيه قول عبد الله بن عمرو لأبيه : "أما تذكر يوم بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فكلنا نحمل لبنة لبنة ، وعمار يحمل لبنتين لبنتين ، فمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل لبنتين لبنتين وأنت ممن حضر ، قال : أما إنك ستقتلك الفئة الباغية ..." الحديث ، قال الذهبي : "هو كما ترى خطأ ، فأين كان عمرو وابنه يوم بناء المسجد"[4].

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما في ذكر بناء مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم : "وكان المسجد موضعًا للتمر لابني أخي أسعد بن زرارة ، فأعطاه النبيَّ صلى الله عليه وسلم وأعطى ابني أخيه مكانه نخلاً له ... وبنى النبي صلى الله عليه وسلم لحمزة ولعلي ولجعفر ، وهم بأرض الحبشة ، وجعل مسكنهم في مسكنه ، وجعل أبوابهم في المسجد مع بابه ..." الحديث ، قال الذهبي : "كذا قال : وهم بأرض الحبشة ، وإنما كان علي بمكة"[5].

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق45 - ب].

(2) الذهبي ، الميزان (313/4).

(3) الذهبي ، السير (442/1).

(4) الذهبي ، المستدرك (436/3 ، 437).

(5) الذهبي ، التاريخ (334/1 ، 335).

ومن ذلك ما جاء من حديث عائشة رضي الله عنها :"خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان ، فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصمت وقصر وأتممت . . . " ، قال الذهبي : "منكر ، لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان أبدًا"[1].

ومن ذلك حديث عمرو بن زيد عن أبيه : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استصغر ناسًا يوم أحد ، منهم زيد بن جارية ـ يعني نفسه ـ والبراء ، وزيد بن أرقم وأبو سعيد وابن عمر ، وذكر جابر بن عبد الله . . . " ، قال الذهبي : "ما كان جابر يومئذٍ صغيرًا ، بل أبوه حبسه لبناته"[2].

وانتقد الحافظ الذهبي حديث تعليم أسارى بدر من المشركين ممن لا فداء عندهم ، أبناء المسلمين ، قائلاً : "الخبر منكر ، وما أقل ما كانت الكتابة في قريش"[3].

4- خلاف المعهود :

ومن دلائل الطعن في المتن أن يأتي الحديث بأمر يخالف المعهود ، وذلك ما يستنكره الحفاظ ، فيردون المتن لأجل ذلك .

ومن ذلك ما رواه عمرو بن حكام ، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال : "أهدى ملك الروم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة زنجبيل فأطعم كل إنسان قطعة وأطعمني قطعتين" ، قال الذهبي : "هذا منكر من وجوه :

أحدها : أنه لا يعرف أن ملك الروم أهدى شيئًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ثانيهما : أن هدية الزنجبيل من الروم إلى الحجاز شيء ينكره العقل ، فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة . . . وإنما يهدى الزنجبيل من هناك إلى أرض الروم ، فهو كما قيل : كجالب القر إلى هجر"[4].

ومن ذلك ما رواه إسحاق بن نجيح الملطي من حديث أبي سعيد وصية أوصى بها النبي صلى الله عليه وسلم لعلي كلها في الجماع ، قال الذهبي : "فانظر إلى الدجال

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق81-أ] ، وتنقيح التحقيق (44/4).

(2) الذهبي ، مهذب السنن [5/ق30-أ] .

(3) المصدرالسابق [3/ق178-ب] .

(4) الذهبي ، الميزان (254/3) ، التاريخ (318/15).

ما أجراه"[1] ، ومعلوم أن حياء النبي صلى اللـه عليه وسلم يمنعه من الحديث في هذه الأمور مع صحابته الأبرار ، كما أن ذلك يستحيل لكون فاطمة ابنة النبي صلى اللـه عليه وسلم كانت تحت علي ﷺ ، فيستحيل في العادة صدور مثل ذلك من الأب لزوج ابنته .

ومن ذلك ما رواه الواقدي عن معاوية ﷺ قال : "لما كان عام الحديبية وصدوا رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم عن البيت ، وكتبوا بينهم القضية وقع الإسلام في قلبي . . . ودخل مكة عام عمرة القضية وأنا مسلم" ، قال الواقدي : "وشهد معه حنينًا ، فأعطاه من الغنم مائة من الإبل وأربعين أوقية" .

قال الذهبي : "الواقدي لا يعي ما يقول ، فإن كان معاوية كما نقل قديم الإسلام ، فلماذا يتألفه النبي صلى اللـه عليه وسلم؟ ولو كان أعطاه لما قال عندما خطب فاطمة بنت قيس : (أما معاوية فصعلوك لا مال له)"[2] .

وروى أبو داود في سننه من حديث أنس ﷺ : "أن النبي صلى اللـه عليه وسلم آخى بين الزبير وابن مسعود" ، قال الذهبي : "أكثر من آخى النبي صلى اللـه عليه وسلم بينهم مهاجري وأنصاري"[3] .

وذلك أن واقع المؤاخاة كان لصهر الفوارق القبلية وتوحيد المسلمين في رابطة جديدة ، وهي الأخوة في اللـه التي هي أقوى من رابطة الدم أو العرق ، وكذلك ليعين الأنصار إخوانهم المهاجرين الذين تركوا ديارهم وأموالهم بمكة ؛ فارين بدينهم إلى اللـه تعالى .

ومن ذلك ما روي من دخول النبي صلى اللـه عليه وسلم الكعبة عام الفتح "فرأى صورة إبراهيم فقال : قاتلهم اللـه جعلوه شيخًا يستقسم بالأزلام ، ثم رأى صورة مريم ، فوضع يده عليها ، فقال : امحوا ما فيها إلا صورة مريم" ، قال الذهبي : "هذا أمر لم نسمع به إلى اليوم"[4] . وذلك أمر تتوافر الدواعي على نقله ، ومجيئه من طريق ضعيف يوقع الشكوك فيه .

وقد روي من حديث سليمان التيمي : سألت سعدًا عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال : فعلتها مع رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وهذا يومئذٍ كافر بالعُرُش - يعني معاوية بمكة .

---

(1) الذهبي ، الميزان (202/1).

(2) الذهبي ، السير (122/3).

(3) المصدر السابق (467/1).

(4) الذهبي ، التاريخ (74/1).

قال الذهبي : "وهذا لا يتجه ، لأن عام حجة الوداع لم يبق بمكة كافر"[1].

وقد روي في مناقب سعد بن خيثمة من حديث زيد بن حارثة قال : "استصغرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وسعد بن خيثمة" صححه الحاكم ، قال الذهبي : "منكر ، كيف يُستصغر من هو نقيب؟!"[2].

وروى حرام بن عثمان من حديث جابر : "أن ثعلبة بن عنمة وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس فسلم وفي إصبعه خاتم من ذهب ، فلم يرد عليه . .." ، قال الذهبي : "الحديث باطل لقوله "وفد" وإنما هو من أهل المدينة ، وأيضًا فإنما حرم الذهب في أواخر الأمر"[3].

5 - خلاف المعقول

مخالفة الحديث للمعقول الصريح الذي لا يختلف عليه عقول الأسوياء الذين لا يتهمون بهوى أو ريبة من أسباب رد الحديث الشريف ، وكما قال ابن الجوزي أن مخالفة الأصول أو مباينة المعقول من دلائل رد الحديث .

ومن ذلك ما روى عبد الوهاب بن همام الصنعاني من حديث ابن عمر : "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وفي يده كتابان بتسمية أهل الجنة وتسمية أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم" ، قال الذهبي : "هو حديث منكر جدًّا ، ويقضي أن يكون زنة الكتابين عدة قناطير"[4].

ومن ذلك حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه لفوات صلاة العصر ، قال الذهبي : "لو ردت لعلي لكان ردها يوم الخندق للنبي صلى الله عليه وسلم بطريق الأولى ، فإنه حزن وتألم ودعا على المشركين لذلك . ثم نقول : لو ردت لعلي لكان لمجرد دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكن لما غابت خرج وقت العصر ودخل وقت المغرب ، وأفطر الصائمون ، وصلى المسلمون المغرب ، فلو ردت الشمس للزم تخبيط الأمة في صومها وصلاتها ، ولم يكن في ردها فائدة لعلي ؛ إذ رجوعها لا يعيد العصر

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [3/ق6-ب] .

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (208/3 ، 209).

(3) المصدر السابق (257/3).

(4) الذهبي ، الميزان (684/2).

أداءً ، ثم هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت وتوفرت الهمم والدواعي على نقلها"[1].

ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما : "لما أتى النبي أبا طالب ، قال : أي عم ، قل : لا إله إلا الله أستحل لك بها الشفاعة . . . " ، وفيه "فلما ثقل أبو طالب رؤي يحرك شفتيه ، فأصغى إليه أخوه العباس ثم رفع عنه ، فقال : يا رسول الله قد والله قالها . . . " .

قال الذهبي :"هذا لا يصح ، ولو كان سمعه العباس يقولها لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : "هل نفعت عمك بشيء" ولما قال علي بعد موته : "يا رسول الله إن عمك الشيخ الضال قد مات" فلو كان العباس عنده علم من إسلام أخيه أبي طالب لما سكت عند قول النبي صلى الله عليه وسلم : "هو في ضحضاح من النار"، ولقال : إني سمعته يقول : لا إله إلا الله ، ولكن الرافضة قوم بهت"[2].

ومن ذلك ما رواه علي بن عابس من حديث أبي سعيد قال : "لما نزلت : (**وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ**) (الإسراء:26) ، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فأعطاها فدك" ، قال الذهبي : "هذا باطل ، ولو كان وقع ذلك لما جاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب شيئًا هو في حوزها وملكها"[3].

ومن ذلك ما رواه عمر بن خالد بن إبراهيم من حديث ابن عباس : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس : يا عم ، إن الله جعل أبا بكر خليفتي على دين الله ، فاسمعوا له وأطيعوا تفلحوا".

قال الذهبي : "هذا الحديث ليس بصحيح ، ويبطله أن العباس قال لعلي : "ألا تدخل بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسأله ..." الحديث وهو في الصحيح"[4].

ومن ذلك حديث ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : "يا رسول الله ، أفتنا في بيت المقدس . قال : ائتوه فصلوا فيه ، فإن لم تأتوه وتصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قناديله" .

---

(1) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص107 .

(2) الذهبي ، التاريخ (232/1-236).

(3) الذهبي ، الميزان (135/3).

(4) المصدر السابق (180/3).

قال الذهبي : "هذا خبر منكر ، وكيف يسوغ أن يبعث بزيت ليسرجه النصارى على التماثيل والصلبان؟! وأيضًا فالزيت منبعه من الأرض المقدسة ، فكيف يأمرهم أن يبعثوا به من الحجاز محل عدمه إلى معدنه؟! ثم إنه عليه السلام لم يأمره بوقيد ولا بقناديل في مسجده ولا فعله"[1].

ومن ذلك حديث : "لن تخلو الأرض من ثلاثين مثل إبراهيم خليل الرحمن ، بهم يغاثون ، وبهم يرزقون ، وبهم يمطرون" ، قال الذهبي : "فوالله ما في أمة نبينا صلى الله عليه وسلم أحد مثل أبي بكر ، وبينه وبين إبراهيم من الفضل ما لا يحصيه بشر"[2].

ومن ذلك حديث بحيرا الراهب في رحلة النبي صلى الله عليه وسلم وعمه أبي طالب إلى الشام ، وفيه : "فلم يزل يناشده حتى رده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالاً ، وزوده الراهب من الكعك والزيت" ، قال الذهبي : "وهو حديث منكر جدًّا ، وأين كان أبو بكر ، كان ابن عشر سنين ، فإنه أصغر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين ونصف . وأين كان بلال في هذا الوقت؟ فإن أبا بكر لم يشتره إلا بعد المبعث ، ولم يكن ولد بعد .

وأيضًا فإذا كان عليه غمامة تظله كيف يتصور أن يميل فيء الشجرة؟ لأن ظل الغمامة يعدم فيء الشجرة التي نزل تحتها؟ ولم نر النبي صلى الله عليه وسلم ذكَّر أبا طالب قط بقول الراهب ، ولا تذاكرته قريش ، ولا حكته أولئك الأشياخ ، مع توفر هممهم ودواعيهم على حكاية مثل ذلك ، فلو وقع لاشتهر بينهم أيما اشتهار ، ولبقي عنده صلى الله عليه وسلم حس من النبوة ، ولما أنكر مجيء الوحي إليه أولاً بغار حراء وأتى خديجة خائفًا على عقله . . . وأيضًا فلو أثَّر هذا الخوف في أبي طالب ورده ، كيف كانت تطيب نفسه أن يمكنه من السفر إلى بلاد الشام تاجرًا لخديجة؟ وفي الحديث ألفاظ منكرة تشبه ألفاظ الصوفية"[3].

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [1/ق291-ب] .

(2) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص272 رقم 976 .

(3) الذهبي ، التاريخ (1/56 ، 57).

ومن ذلك أحاديث الشيعة عن الإمام الغائب وعصمته وعلمه بكل شيء ودخوله السرداب ، قال الذهبي : "نعوذ بالله من زوال العقل ، فلو فرضنا وقوع ذلك في سالف الدهر فمن الذي رآه؟ ومن الذي نعتمد عليه في إخباره بحياته؟ ومن الذي نص على عصمته وأنه يعلم كل شيء؟! هذا هوس بين ، إن سلطناه على العقول ضلت وتحيرت ؛ بل جوزت كل باطل أعاذنا الله وإياكم من الاحتجاج بالمحال والكذب"[1] .

6- الركاكة

النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد أوتي جوامع الكلم ، وهو خير من نطق بالضاد ، ويبعد أن يتحدث النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ الركيك ، أو الكلمات المبتذلة ، لما جمع الله له من الفصاحة والبيان ، وكون لفظ الحديث ركيكًا من الدوافع التي تجعل الناقد يجزم بعدم صدور تلك الألفاظ من النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن ذلك ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي :"إن الله أمرني أن أزوجك فاطمة ، وقد زوجتكها على أربعمائة مثقال فضة إن رضيت ، قال : قد رضيت" ، قال الذهبي : "هذا موضوع فيه من الركة أشياء"[2] .

ومن ذلك حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من يريد أن يحيا حياتي ويموت موتي ، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتول علي بن أبي طالب ، فإنه لن يخرجكم من هدى ، ولن يدخلكم في ضلالة"، قال الذهبي : "أنى له الصحة؟! ... واللفظ ركيك ، فهو إلى الوضع أقرب"[3] .

ومن ذلك حديث علي رضي الله عنه : "بايع الناس لأبي بكر ، وأنا والله أولى بالأمر منه ، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفارًا يضرب بعضهم رقاب بعض ، ثم بايع الناس عمر ، وأنا أولى منه . . . " ، قال الذهبي : "فيه كلام طويل ركيك لم يصح"[4] .

---

(1) الذهبي ، السير (122/13).

(2) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص130 رقم 385 ، 386 .

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (139/3).

(4) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص113 رقم332 .

ومن ذلك ما ذكره الزبير بن بكار أن عبد الرحمن الأوسط من أولاد عمر كان يكنى أبا شحمة ، فكان بمصر ، فسكر ثم جاء عمرو بن العاص ، فقال : أقم عليَّ الحد فامتنع ، ولما قدم المدينة جلده أبوه ، فاتفق أنه مرض ثم مات ، وكذا أنه واقع امرأة كرهًا بعدما شرب الخمر عند يهودي في المدينة .

قال الذهبي : "وضعه الجهلة ليبكي العوام والنساء"[1] ، وقال في ترجمة محمد بن علي بن عمر المذكر : "جاء من طريقه قضية أبي شحمة ، ولد عمر ، وجلده بألفاظ ركيكة الوضع"[2] .

7- المبالغة

كثير من الناس إذا استمع حديثًا يأبى أن يخبر به كما سمع ، إلا أن يجود بذيل لذلك الحديث ، ومع كثرة الذيول وتعدد المخبرين ؛ إذا بالشبر قد صار باعًا وقطرة الماء قد استحالت بحرًا عظيمًا متلاطم الأمواج ، وذلك معروف في طباع الكثيرين الذين يجعلون المبالغة في الأحداث والأرقام لونًا من ألوان الجذب والتشويق ، والتأثير وإثارة الاهتمام ، وهكذا .

ومن ذلك ما جاء في الأحاديث والآثار ، وتنبه إليه نقاد الحديث ، وعدوا الزيادة المفرطة ، والإغراق في المبالغة ، والمجازفات الغير متصورة من دواعي نقد الحديث الشريف .

ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها : "فخرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية" ، قال الذهبي : "وأعتقد أن لفظة ألف الواحدة باطلة ، فإنه يكون أربعين ألف درهم ، وفي ذلك مفخرة لرجل تاجر . أما ألف ألف أوقية فلا تجتمع إلا لسلطان كبير"[3] .

ومن ذلك المبالغة في الأجر العظيم على العمل القليل ، مما يجعل موازين الأعمال غير منضبطة ، وغالب تلك الروايات مصدرها العباد والزهاد ، الذين يحاولون ترغيب المسلمين في تلك العبادات أوجعلهم يتذرعون بالصبر على الابتلاءات ، ومنه حديث :"أنين المريض تسبيحه ، وصيامه تهليله ، ونومه عبادة ، ونفسه صدقة ، وتقلبه قتال لعدوه" ، قال الذهبي : "هذا منكر جدًّا"[4] .

---

(1) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص319 رقم 1169 .

(2) الذهبي ، المغني (243/2).

(3) الذهبي ، السير (85/2 ، 86).

(4) المصدر السابق (155/4).

ومن ذلك ما ذكر في ترجمة ابن الجوزي رحمه اللـه وكيف كان يجالس الملوك والوزراء وكيف كان مجلسه عامرًا حى قيل : "حزر الجمع بمائة ألف" ، قال الذهبي : "ولا ريب أن هذا ما وقع ، ولو وقع لما قدر أن يسمعهم ، ولا المكان يسعهم"[1].

فهذه زيادة أراد من قالها المبالغة في عدد الحضور ، ولعل ذلك الرقم أخذ يتنامى على يد الرواة حى بلغ ذلك العدد .

8- مشابهة كلام القصاص

انتشر القصاص في الدولة الإسلامية وتطور أسلوب أدائهم ، فبينما كانت صورة القاص في الزمن الأول ذلك الواعظ الذي يذكر المسلمين بالآخرة ، ويحثهم على العمل الصالح ، ويرغبهم في الآخرة ، ويزهدهم في الدنيا ، فإن صورته بدأت تتغير شيئًا فشيئًا ، حتى بلغ الحال بهم في بعض العصور إلى صورة متكفف لأموال الناس ، متسول يبيع آخرته بدنياه ، ويتفنن في وضع الحديث وافتراء الحوادث التي لم تكن ، مازجًا ذلك بالمؤثرات التي تجلب الدمع وتثير العواطف ، لعلمه أنه كلما جاشت المشاعر زاد العطاء .

وقد تميز كلام القصاص بسمات خاصة ، وقد عد المحدثون مشابهة متن الحديث لذلك الأسلوب من دلائل تضعيف ذلك المتن ، وطرح الثقة به .

ومن ذلك ما جاء أيضًا في حديث أبي شحمة وفيه : "كانت امرأة تدخل على آل عمر معها صبي ، فقال : من ذا الصبي معك؟ فقالت : هو ابنك ، وقع عليَّ أبو شحمة فهو ابنه ، فأرسل إليه عمر فأقر . فقال لعلي : اجلده . فضربه خمسين ، وضربه عمر خمسين . فقال : يا أبه قتلتني . فقال عمر : إذا لقيت ربك فأخبره أن أباك يقيم الحدود" ، قال الذهبي : "هذا وضعه القصاص"[2].

ومن ذلك : "أن فتًى من الأنصار يقال له ثعلبة أسلم ، وكان يخدم النبي صلى اللـه عليه وسلم ، وأن رسول اللـه بعثه في حاجة ، فمر بباب رجل من الأنصار ، فرأى امرأة الأنصاري تغتسل ، فكرر إليها النظر ، وخاف أن ينزل الوحي على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ،

---

(1) الذهبي ، السير (370/21).

(2) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص317 رقم1157 .

فخرج هاربًا على وجهه ، فأتى جبلاً بين مكة والمدينة ، ففقده رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أربعين يومًا ، وهي الأيام التي قال : ودعه ربه وقلى . وإن جبريل نزل : يا محمد ، إن ربك يقرئك السلام ، ويقول : الهارب من أمتك بين تلك الجبال يتعوذ بي من ناري . . . " ، قال الذهبي : "من وضع الطرقية ، وفضح نفسه الذي وضعه إذ يقول : وذلك أيام ودعه ربه ، وكان ذلك بمكة"[1].

ومن ذلك حديث عيسى بن ماهان من رواية أبي هريرة أو غيره عن النبي صلى اللـه عليه وسلم في الإسراء ، وفيه : "أتى بفرس فحمل عليه ، خطوه منتهى بصره ، فسار وسار معه جبريل ، فأتى على قوم يزرعون في يوم ويحصدون في يوم ، كلما حصدوا عاد كما كان فقال : يا جبريل ، من هؤلاء؟ قال : هؤلاء المهاجرون في سبيل اللـه ، تضاعف لهم الحسنة بسبعمائة ضعف . . . ثم أتى على قوم ترضخ رءوسهم بالصخر ، كلما رضخت عادت . قال : يا جبريل من هؤلاء؟ قال : هؤلاء الذين تتثاقل رءوسهم عن الصلاة ، ثم أتى على قوم على أدبارهم رقاع . . . ثم مر على رجل قد جمع حزمة عظيمة لا يستطيع حملها ، وهو يريد أن يزيد عليها . . . ثم أتى على قوم تقرض ألسنتهم وشفاههم بمقاريض من حديد ، كلما قرضت عادت كما كانت ، قال يا جبريل : من هؤلاء؟ قال : هؤلاء خطباء الفتنة . . . " الحديث .

قال الذهبي : "والحديث منكر يشبه كلام القصاص ، إنما أوردته للمعرفة لا للحجة"[2].

9- الطول المفرط

النبي صلى اللـه عليه وسلم أفصح العرب ، وقد أوتي جوامع الكلم ، وكان يعبر عن المعنى الواسع باللفظ القليل ، وذلك لما وهبه اللـه من فصاحة وبلاغة ، ولم يكن النبي صلى اللـه عليه وسلم كثير الحديث ، فلا يتكلم إلا وفق الحاجة بأبلغ عبارة ، ولذلك استنكر الحفاظ الأحاديث الطويلة ، وجعلوا ذلك الطول المفرط من دلائل تضعيف المتن ، وذلك إذا اجتمع ذلك الطول مع دلالة أخرى .

---

(1) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص262 رقم932 .

(2) الذهبي ، التاريخ (276/1 ، 277).

فمن ذلك حديث ثعلبة بن حاطب : "قال يا رسول الله ، ادع الله أن يرزقني مالاً . . . " ، قال الذهبي : "فذكر حديثًا طويلاً منكرًا بمرة"[1].

ومن ذلك حديث أنس وفيه : "إن لله ملكًا رأسه تحت العرش ، ورجلاه في التخوم ، أحد جناحيه من ياقوت ، والآخر من زبرجد ، وينادي كل ليلة من رمضان : هل من تائب ...".

قال الذهبي : "وسرد حديثًا طويلاً منكرًا"[2].

ومن ذلك حديث تميم الداري : "سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعانقة فقال : تحية الأمم ، إن أول من عانق خليل الله إبراهيم ، خرج يرتاد لماشيته في بعض جبال بيت المقدس . . . " ، قال الذهبي : "وذكر حديثًا طويلاً موضوعًا"[3].

ومن ذلك ما روى حماد بن عمرو ، عن السري بن خالد ، عن جعفر الصادق عن آبائه في العهد لعلي ﷺ ، قال الذهبي : "الحديث الذي فيه وصية النبي لعلي : "يا علي إن للمؤمن ثلاث علامات : الصلاة ، والصيام ، والزكاة" ، فذكر حديثًا طويلاً ، فهو موضوع"[4].

ومن ذلك حديث عمير بن سعد ، وفيه قول عمر ﷺ : "هاتوا صحيفة لنجدد لعمير عهدًا ، قال عمير : والله لا أعمل لك ، اتق الله يا أمير المؤمنين واعفني بغيري . . . " ، قال الذهبي : "وذكر حديثًا طويلاً منكرًا"[5].

10- غلبة الظن أنه من الإسرائيليات

أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم ألا نصدق بني إسرائيل ولا نكذبهم ، فإن ما بأيديهم من الكتاب فيه بعض الحق مما لم تمتد إليه يد التحريف ، وبه بعض باطل مما تجرأت أيديهم فبدلوه ، فصار ما يروونه فيما لا يوافق أو يخالف شريعتنا محل تردد ، فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بعدم تكذيبه أو الاحتجاج به .

ومن ذلك حديث وهب بن منبه موقوفًا :"إن السموات والبحار لفي الهيكل ، وإن الهيكل لفي الكرسي ، وإن قدميه عز وجل لعلى الكرسي ، وقد عاد

(1) الذهبي ، تجريد أسماء الصحابة (66/1).
(2) الذهبي ، التاريخ (198/11).
(3) الذهبي ، الميزان (189/3).
(4) الذهبي ، التاريخ (587/1).
(5) المصدر السابق (102/4).

الكرسي كالنعل في قدميه ، فسئل وهب عن الأرضين فقال : هي سبع أرضين ممهدة ، بين كل أرضين بحر . . . " .

قال الذهبي : "كان وهب من أوعية العلوم ، لكن جل علمه عن أخبار الأمم السالفة ، كان عنده كتب كثيرة إسرائيليات ينقل منها . . . وهذا الذي وصفه من الهيكل وأن الأرضين السبع يتخللها البحر وغير ذلك فيه نظر والله أعلم ، فنرده ، ولا نتخذه دليلاً"[1].

وروي أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما :"رأى رؤيا فأولها له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : تقرأ الكتابين : التوراة والفرقان" ، قال الذهبي : "هذا خبر منكر ، ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراة ولا أن يحفظها لكونها مبدلة محرفة منسوخة"[2].

ومن ذلك حديث وهب بن منبه مرفوعًا : "لقد سبق إسحاق الناس إلى دعوة ما سبقه إليها أحد ، ويقومن يوم القيامة ، فليشفعن لأهل هذه الدعوة ، وأقبل الله على إبراهيم في ذلك المقام فقال : اسمع مني يا إبراهيم ، يا أصدق الصادقين ، وقال لإسحاق : اسمع مني يا أصبر الصابرين ، فإني قد ابتليتكما اليوم ببلاء عظيم لم أبل به أحدًا من خلقي ، ابتليتك يا إبراهيم بالحريق فصبرت صبراً لم يصبر مثله أحد من العالمين ، وابتليتك الجهاد فيَّ وأنت وحيد وضعيف فصدقت وصبرت صبرًا وصدقًا لم يصدق مثله أحد من العالمين ، وابتليتك يا إسحاق بالذبح فلم تبخل بنفسك ولم تعظم ذلك في طاعة أبيك . . . " ، قال الذهبي : "فمن أين له هذه الخرافات ، إلا من كتب تداول نقلها اليهود الذين بدلوا التوراة"[3].

11- دلائل أخرى

والدلائل على ضعف المتن كثيرة ، وقرائن رده متعددة ، ومن ذلك :

أ- خلاف المعلوم عن المروي عنه : ومن ذلك ما رواه حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : "أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة ، وهما

(1) الذهبي ، العلو ص130 .

(2) الذهبي ، السير (86/3).

(3) الذهبي ، المستدرك (610/2).

محرمان" ، قال الذهبي : "ميمونة قد أخبرت بضد هذا ، وهي أخبر بحال نفسها"[1].

ومنه ما رواه مالك عن ابن شهاب ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس : "سمعت عمر يقول : الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف" ، قال الذهبي : "قد مر أن عمر درأ الحد عن الحبلى التي ادعت الإكراه"[2].

فالحافظ الذهبي يرى فيما روي عن عمر ﷺ من رواية مالك ، عن ابن شهاب ونافع أن درء الحد عنها مخصص لذلك المتن الذي قد يحمل على عمومه .

ب ـ خلاف مقام التنزيه : الأنبياء منزهون عن العبث أو الشك في قدرة الله وحكمته ، ومبرءون من أن يظنوا بالله ظن السوء ، أو تكون أحكامهم عن هوى أو عجلة دون تدبر ، وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مبرءون من العجب والكبر وحب الدنيا على معارضة الآخرة ، فقد رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وأفضلهم العشرة المبشرون بالجنة ، وأعلاهم الخلفاء الراشدون .

وإذا جاء الحديث يسلب الأنبياء أو الصحابة مقام التنزيه الذي أقرهم الله عليه جعل النقاد ذلك من دلائل رد ذلك المتن .

ومن ذلك ما رواه أمية بن شبل من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "وقع في نفس موسى : هل ينام الله؟ . . ." الحديث ، قال الذهبي : "ولا يسوغ أن يكون هذا وقع في نفس موسى ، وإنما روي أن بني إسرائيل سألوا موسى عن ذلك"[3].

ومن ذلك ما رواه البيهقي من حديث وائل بن حجر : "أن امرأة وقع عليها رجل في سواد الصبح ، وهي تعمد إلى المسجد ، فاستغاثت برجل مر عليها وفر صاحبها ، ثم مر عليها قوم فاستغاثت بهم فأدركوا الذي استغاثت به وسبقهم الآخر فذهب ، فجاءوا به يقودونه إليها ، فقال : إنما أنا الذي أغثتك وقد ذهب الآخر ، فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنه وقع عليها ، وأخبره القوم أنهم أدركوه

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (142/6).

(2) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق304-أ].

(3) الذهبي ، الميزان (276/1).

يشتد ، فقال : إنما كنت أغثتها على صاحبها فأدركوني هؤلاء فأخذوني ، قالت : كذب ، هو الذي وقع عليَّ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذهبوا به فارجموه ، فقام رجل من الناس فقال : لا ترجموه وارجموني ، أنا صاحبها ، فاجتمع . . . فقال عمر : ارجم الذي اعترف بالزنا . فقال : لا إنه تاب إلى الله توبة ، لو تابها أهل المدينة لقبل منهم ، فأرسلهم" ، قال الذهبي : "حديث منكر ، حاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يقول : "ارجموه" بمجرد قولها : "كذب ، هو الذي وقع عليَّ" فهو خطأ بيقين"(1) .

أضف إلى ذلك أن المتن يجمع المتناقضات والغرائب ، فهذه امرأة صالحة ودليل صلاحها خروجها لصلاة الفجر فكيف تكذب الصادق الذي أغاثها وتلقى بالتهمة عليه ، وهي تعلم أنه منها براء؟! ولماذا يشتد الرجل الذي أنقذها؟ وكيف يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإقامة حدٍّ لم تجتمع شروطه : إما الاعتراف ، أو شهود أربعة بأنهم عاينوا الفعل لا دلائله؟ ثم كيف يتهاون النبي صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الحد ذاته على المقر بالزنا؟!

ومن ذلك ما نسب إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه قال : "بايع الناس لأبي بكر ، وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق به ، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفارًا . . . ثم بايع الناس عمر . . . نشدتكم بالله ، أفيكم أحد آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري؟ قالوا : اللهم لا ، ثم قال : نشدتكم الله ، أفيكم عم مثل عمي حمزة ؟ قالوا : اللهم لا ، قال : أفيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر ذو الجناحين الموشى بالجوهر ، يطير بهما في الجنة؟ قالوا : لا ، قال : أفيكم أحد مثل سبطى ، الحسن والحسين ، سيدا شباب أهل الجنة ؟ قالوا : لا ، قال أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي؟ قالوا : لا ، قال : أفيكم أحد كان أقتل لمشركي قريش عند كل شديدة تنزل برسول الله صلى الله عليه وسلم مني؟ قالوا : لا . . . " الحديث ، قال الذهبي : "فهذا غير صحيح ، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا"(2) .

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [4/ق323-ب] .

(2) الذهبي ، الميزان (442/1).

فأمير المؤمنين علي له من الفضل والسبق إلى الإسلام ، والجهاد في سبيل نشر دعوته ورفع رايته ، مع نسبه الشريف ، ومصاهرته لرسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم إلى غير ذلك من الفضائل التي لا ينكرها إلا جاحد ، ولكن هذا يقال عنه ولا يقوله ، يُمدح به ، ولا يثني به على نفسه ، وهو جدير بالخلافة أهلاً لها ، ولكنه ليس طالبًا لها ، كما أنه ﷺ معظم للشيخين ، عالم بفضلهما ، مقر بما اختاره المسلمون ، سامع ومطيع كما عهد إليه النبي ﷺ ، ولكن الروافض قوم بهت .

جـ ـ خلاف مقام النبوة : النبي صلى اللـه عليه وسلم وعده اللـه المقام المحمود ، وهو إمام الأنبياء والمرسلين ، وهو أول شافع ومشفع ، أعلى اللـه ذكره وزكى خلقه ، ورفع قدره صلى اللـه عليه وسلم وما نطق رسول اللـه عن الهوى ، ولا صدرت سنته لرغبة ، ولا سكت عن رهبة صلى اللـه عليه وسلم .

وإذا جاءت الروايات تقلل من شأن ذلك النبي ، أو تضع من مقامه ومنزلته ، أو تصف فعله بالعبث ، أو التمييز والمحاباة ، فذلك كافٍ لردها والإنكار على رواتها ، ولا ينبغي السكوت عن مثل ذلك .

فقد روى أبو الزعراء عبد اللـه بن هانئ ، عن ابن مسعود في الشفاعة : "ثم يقوم نبيكم صلى اللـه عليه وسلم رابعًا" ، قال الذهبي : "والمعروف أنه عليه الصلاة والسلام أول شافع"[1].

ومن ذلك ما رواه عبد الرحيم بن سليمان ، عن أشعث ، عن نافع ، عن ابن عمر : "نهى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم المهاجرين أن يصبغوا ثيابهم بالورس والزعفران عند الإحرام" ، قال الذهبي : "هذا خطأ ، ما خص النبي صلى اللـه عليه وسلم المهاجرين دون الأنصار . وقد حرم على من أحرم أن يلبس ثوبًا مصبوغًا بورس أو زعفران"[2].

فالنبي صلى اللـه عليه وسلم لا يعرف التمييز ، وشريعته لا تعرف التفرقة ، ولا فرق بين مهاجري وأنصاري أو سواهما ، مظلة التشريع تجمع الأمة ، وروافد السنة تغذيها.

د ـ تكليف ما لا يطاق : من مظاهر ضعف المتن ودلائله اشتماله على تكليف ما لا يطاق ، قال تعالى : (**رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ**)(البقرة:286)، وورود الحديث يحمل ذلك المعنى يجعل الناقد يعترض على ذلك المتن .

---

(1) الذهبي ، الميزان (516/2 ، 517).

(2) المصدر السابق (264/1).

ومن ذلك ما روي أن أمير المؤمنين عمر شرب نبيذًا وسقى أصحابه "فأخذ رجل قد سكر ليحده ، فقال : يا أمير المؤمنين ، تحدني على شراب أنت سقيتنيه؟! قال : ليس أحدك على الشراب ، إنما أحدك على السكر"[1].

هـ ـ شهادة الإسناد : إذا كانت العلاقة بين المتن والإسناد تتسم بالمرونة ، فقد يكون السند دليلاً على ضعف المتن ، وقد يصح المتن ويضعف السند ، وكذلك قد يقوى السند ويرد المتن .

ومع ذلك فقد ينادي السند على ضعف المتن ، وذلك للتناقض الواضح بين اعتقاد الراوي وما يرويه في متن الحديث .

ومن ذلك ما رواه هشام بن عمار من حديث أبي الغادية : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قاتل عمار في النار" ، قال الذهبي : "وهذا عجيب ، فإن عمارًا قتله أبو الغادية!!"[2].

ومن ذلك ما رواه حكيم بن جبير عن ابن سفيان ، عن عبد العزيز بن مروان من حديث سلمان رضي الله عنه قال : "يا رسول الله ، إن الله لم يبعث نبيًّا إلا بين له من يلي بعده ، فهل بين لك؟ قال : نعم ، علي"، قال الذهبي :"هذا حديث موضوع ، ثم كيف يروى مثل هذا عبد العزيز بن مروان ، وفيه انحراف عن علي رضي الله عنه"[3].

ومن ذلك ما يروى عن علي بن الحسين ، عن مروان بن الحكم ، قال : "شهدت عثمان وعليًّا ، فنهى عثمان عن المتعة ، وأن يجمع بينهما ، فلما رأى ذلك عليّ أهل بهما ، فقال : لبيك بحجة وعمرة ، فقال عثمان : تراني أنهى الناس وأنت تفعله! فقال : لم أكن لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول أحد من الناس" ، قال الذهبي : "وهو شيء غريب ؛ إذ فيه رواية علي بن الحسين عن مروان ، وفيه تصويب مروان اجتهاد عليٍّ على اجتهاد عثمان ، مع كون مروان عثمانيًّا"[4].

● الوهم وأثره في ضبط المتن

ضعف المتن له أسباب متعددة ، وإذا كان الوضع والتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل جانبًا كبيرًا ، فإن الوهم والخطأ ، وضعف التحمل مع قصور الأداء له دور

---

(1) الذهبي ، الميزان (334/2).

(2) المصدر السابق (488/1 ، 489).

(3) المصدر السابق (584/1).

(4) الذهبي ، التاريخ (445/26).

كبـير في نشـأة الاضـطراب في الروايـة ، والخطـأ في مـتن الحـديث الشريـف ، ولـذلك فالحافظ الذهبي رحمه اللـه يهتم بأثر قصور التحمل في ضبط الرواية ، ومن ضـوابط ذلك :

أ- الاهتمام بعمر المتعلم وقت السـمـاع : فـقـال فـي تـرجـمــة عبـد اللــه ابـن الحافظ الحسن الخلال : "سماعه من الكتاني في الخامسة ، ومن هذا الحين أخذ الطلبة في تسميع أولادهم في سن الحضور ، ففسد النظام ؛ بل الإجازة أجـود مـن الحضـور في القوة ؛ إذ من سمع حضورًا بلا فهم لم يتحمل شيئًا"[1].

ب ـ الاهتمام بطريقة التحمل : فالحافظ الذهبي يرى السماع أفضل طرق التحمل ، لا سيما إذا اقترن بيقظة الشيخ وانتباه الطالب ، ولكنه رحمه اللـه يرى السماع دون مقابلة للمسموع سماعًا قاصرًا ، فيقول : "ومن التساهل : السـماع دون مقابلـة ، فـإن كان كثير الغلط لم يجز ، وإن جوزنا ذلك ، فيصح فيما صح من الغلط ، دون المغلوط ، وإن ندر الغلط فمحتمل ، لكن لا يجوز له فيما بعد أن يحدث من أصل شيخه"[2].

وكذلك يرى الحافظ الذهبي الإسراع في القراءة على الشـيخ أو منـه سـببًا في خفـاء بعض الألفاظ ، من ثَمَّ كثرة الأوهام ، ويرى الإجـازة خـير مـن سـماع قـاصر ، فيقـول : "وقد تسمح الناس في هذه الأعصار بالإسراع المذموم الذي يخفى معه بعض الألفـاظ ، والسماع هكذا لا ميزة له على الإجازة بل الإجازة صـدق ، وقولـك : سـمعت أو قـرأت هذا الجزء كله مع التمتمة ودمج بعض الكلمات كذب"[3].

وكذلك يرى الحافظ الذهبي التوسع في المناولة والابتعاد عن القراءة على الشيخ أو السماع من لفظـه مظنـة الـوهم والخطـأ ، فقـال : "وكـان ابـن جـريج يـروي الروايـة بالإجازة وبالمناولة ويتوسع في ذلك ، ومن ثَمَّ دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري ؛ لأنه حمل عنه مناولة ، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف ، لا سيما في ذلك الـعصر ، لم يكن حدث في الخط بَعْد شكلٌ ولا نقط"[4].

---

(1) الذهبي ، السير (369/1).

(2) الذهبي ، الموقظة ص64 .

(3) الذهبي ، السابق ص67 .

(4) الذهبي ، السير (331/6).

جـ ـ الاهتمام بطرق الأداء : الاهتمام بطرق التحمل يقصد بـه الوصـول إلى سـلامة الأداء والضبط في تبليغ ما تحمل الراوي ، ولذا كان الاهتمام بطرق الأداء يسير جنبًا إلى جنب مع الاعتناء بصور التحمل .

فالإمام معمر من الثقات الأثبات ، ومع ذلك يرى الذهبي أن طريقة أدائه تسببت له في بعض الأوهام ، قال الذهبي : "فله أوهام ، لا سيما لما قدم الـبصرة لزيـارة أمـه ؛ فإنه لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقـع للبصريـين عنـه أغـاليط ، وحـديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح ؛ لأنهم أخذوا من كتبه"[1].

وقد روي علي بن وهب من حفظه ، من حديث أنس أن النبي صـلى الـلـه عليـه وسلم قال : "ليس على منتهب ولا مختلس ولا خائن قطع"، قال الذهبي :"غريب جدًّا مع عدالة رواته ، فلا تنبغي الرواية إلا من كتـاب ، فـإني أرى ابـن وهـب مـع حفظـه وهم فيه"[2].

وعلل الحافظ الذهبي ما وقع فيه الخليلي من أوهام في كتابه بعدم الإتقان وقـت الأداء ، فقال :"وللخليلي أوهام كثيرة في كتابه ، كأنه أملاه من حفظه"[3].

ويتحدث الذهبي عـن الإتقـان كشرط مـن شروط التحمـل والأداء : إتقـان يشـمل المتحمل ، والمؤدي ، والكتاب ، وجعل الإجازة مثالاً على ذلك قال : "فمتى فقـد ضـبط الكتاب المجاز وإتقانه وتحريره ، أو إتقان المجيز ، أو المجاز له انحط المروي عـن رتبـة الاحتجاج به ، ومتى فقدت الصفات كلها لم تصح الرواية عند الجمهور"[4].

- تحليل بعض الأوهام في المتن

الوهم في الحديث الشريف الغير متعمـد ، يحـدث مـن الـراوي دون قصـد ، وهـو ناشئ عن قلة الإتقان إما في التحمـل أو الأداء ، أو في التسـاهل في النسـخ التـي يـروى منها أو عنها ، ولعل بعضه ناشئ عن سبق قلـم ، أوتبـادر الـذهن إلى مـا يشـبه المـتن الصحيح ، أو قطع بعض الحديث عن السياق أو غير ذلك .

---

(1) الذهبي ، السير (12/7).

(2) المصدر السابق (488/15 ، 489).

(3) المصدر السابق (377/13).

(4) المصدر السابق (190/7 ، 191).

فقد جاءت بعض الروايات بأن ولد النبي صلى الله عليه وسلم قبل حادث الفيل بثلاثين أو أربعين عامًا ، قال الذهبي : "لا أبعد أن الغلط وقع من هنا على من قال ثلاثين أو أربعين عامًا ، فكأنه أراد أن يقول يومًا فقال عامًا"[1].

ومن ذلك ما روي "أن زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم أسلمت قبل زوجها أبي العاص بسنة ، ثم أسلم أبو العاص . . . " ، قال الذهبي : "هذا باطل ، ولعله أراد هاجرت قبله بسنة ، وإلا فهي أسلمت قبل الهجرة بمدة"[2].

وهكذا تحول ذكر الهجرة إلى الإسلام في هذه الرواية ، كما اختلط اليوم بالعام في الرواية السابقة ، وبذلك يحل الإشكال ، ويتضح سبب الخطأ .

ومن ذلك ما رُوي عن علي بن أبي طالب ﷺ : "عبدت الله مع رسول صلى الله عليه وسلم سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة" ، قال الذهبي : "وهذا باطل ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم من أول ما أوحي إليه آمن به خديجة وأبو بكر وبلال ، وزيد مع علي ، قبله بساعات ، وعبدوا الله مع نبيه ، فأين السبع سنين؟! ولعل السمع أخطأ ، فيكون أمير المؤمين قال : عبدت الله ولي سبع سنين ، ولم يبضط الراوي ما سمع"[3].

وروى أبو بكر بن عياش ، عن الأعمش ، عن خيثمة قال :"أُتي خالد بن الوليد برجل معه زق خمر فقال : اللهم اجعله عسلاً فصار عسلاً" ، وقد أشار الذهبي إلى رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش ، وذكر "خلاًّ" بدل "عسلاً" ثم قال : "وهذا أشبه"[4].

فالخمر يتحول إلى الخل لا إلى العسل ، وهناك فارق في المعنى وتشابه في الرسم .

ومن ذلك ما روي أن عبد الله بن عبد الله بن أبي ـ كما ذكر ابن منده ـ أصيب أنفه يوم أحد ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفًا من ذهب".

قال الذهبي : "والأشبه في ذلك ما روي عن عائشة عن عبد الله بن عبد الله ابن أُبَي أنه قال : "ندرت ثنيتي فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتخذ ثنية من ذهب"[5]

---

(1) الذهبي ، التاريخ (27/1).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (741/3).

(3) المصدر السابق (121/3).

(4) الذهبي ، السير (376/1).

(5) المصدر السابق (322/1).

فقد انتقلت الثنية إلى الأنف ، وذلك من العجائب ، إذ كيف يتخذ عبد اللـه أنفًا من ذهب؟!".

ومن ذلك ما روي أن النبي صلى اللـه عليه وسلم أخذ بيد الحسن والحسين ، فقال : "من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما ، كان معي في درجتي يوم القيامة" ، قال الذهبي : "هذا حديث منكر جدًّا ... وما في رواة الخبر إلا ثقة ، ما خلا علي ابن جعفر ، فلعله لم يضبط لفظ الحديث ، وما كان النبي صلى اللـه عليه وسلم من حبه وبث فضيلة الحسنين ليجعل كل من أحبه في درجته في الجنة ، فلعله قال : فهو معي في الجنة"[1].

ومن ذلك انتقال أحداث وقعت في غزوة إلى غزوة أخرى ، كما روي من فعل صفية رضي اللـه عنها في غزوة الخندق وقتلها اليهودي ، ولكن بعض الروايات جاء يثبت الحدث ، وهو صحيح ، إلى غزوة أحد ، وهذا خطأ ، قال الذهبي : "يوم أحد وهم"[2].

ومن ذلك ما روي أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم كسا عليًّا عمامة يقال لها السحاب فأقبل وهي عليه ، فقال عليه السلام : "ها علي قد أقبل في السحاب" يقصد العمامة ولكن القوم اقتطعوا جزءًا من الحديث وقالوا : "علي في السحاب"[3].

ومن ذلك ما ينشأ عن سبق القلم ، وتدل عليه الدلائل ، ومن ذلك ما روي أن أبا منصور الخياط بلغ عدد من أقرأهم من العميان سبعين ألفًا ، قال الذهبي : "هذا مستحيل ، والظاهر أنه أراد أن يكتب نفسًا فسبقه القلم فخط ألفًا ، ومن لقن القرآن لسبعين ضريرًا فقد عمل خيرًا كثيرًا"[4].

ومن ذلك ما روي : "كان أبو حنيفة يختم القرآن في كل ليلة" ، قال الذهبي : "هذه حكاية غريبة ، والمحفوظ . . . هذا أبو حنيفة لا ينام الليل"[5] فتحول قيام الليل إلى ختم القرآن لاشتراكهما في التعبد ، ولكون القرآن مما يحيا به الليل .

---

(1) الذهبي ، السير (135/12).

(2) المصدر السابق (522/2).

(3) الذهبي ، التاريخ (389/13).

(4) الذهبي ، السير (223/19).

(5) الذهبي ، مناقب الإمام أبي حنيفة ص 21 .

● توهيم الثقات في المتون

الثقة من الرواة بشر يصيب ويخطئ ، يحفظ وينسى ، ينشط ويكسل ، ولكنه ظهر على غالب رواياته الضبط والإتقان ، والتثبت والحفظ ، فحكم عليه بغالب حاله ، وتجنب النقاد ما جاءت روايته فيه على الوهم والخطأ .

والثقة إذ لم يكن معصومًا ، فإن الوهم والغلط القليل النادر لا يخرجه عن كونه من الثقات الأثبات ، وإنما يحكم بوهمه في تلك الرواية بعينها دون الصدوف عن بقية مروياته .

فقد روى يحيى بن آدم من حديث أبي هريرة ﵁ مرفوعًا : "إذا حدثتم عني حديثًا تعرفونه ولا تنكرونه فصدقوا به ، قلته أو لم أقله ، فإني أقول ما يعرف ولا ينكر ، وإذا حدثتم عني حديثًا تنكرونه ولا تعرفونه فكذبوا به ، قلته أو لم أقله ، فإني لا أقول ما ينكر" ، وقد ضعفه ابن خزيمة وأنكر ذلك على يحيى بن آدم ، قال الذهبي : "حديث منكر . . . والثقة قد يغلط"[1].

وروى ابن عدي من حديث ابن عمر : "اغسلوا قتلاكم" ، قال الذهبي : "غريب جدًّا ورواته ثقات ، وهذا محمول على من قتل في غير مصاف . . . والثقة قد يهم"[2].

ويكون الراوي قد حدث له وهم فحدث بالسند لمتن آخر ، على الخطأ فيظن أن ذلك السند النظيف قد أخطأ بعض رواته بالإتيان بالمتن الضعيف ، بينما الأمر لا يعدو خطأ بعض الرواة المتأخرين لذلك الحديث بالفصل بين جزئيه .

فقد روى ابن بطة من حديث أنس : "طلب العلم فريضة على كل مسلم" ، قال الخطيب : "هذا باطل ، والحمل فيه على ابن بطة" ، قال الذهبي : "فيجوز أن يكون غلط فيه ، وقفز من سندٍ إلى متن آخر لقلة إتقانه لا أنه تعمد وضعه"[3].

وروى إسرائيل من حديث أبي موسى الأشعري : "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننطلق مع جعفر إلى الحبشة" ، قال الذهبي : "ويظهر لي أن إسرائيل وهم فيه ،

---

(1) الذهبي ، السير (524/9 ، 525).

(2) المصدر السابق (337/6 ، 338).

(3) الذهبي ، التاريخ (145/27 ، 146).

ودخل عليه حديث في حديث ، وإلا أين كان أبو موسى الأشعري في ذلك الوقت"[1] .

وقد ينسب الوهم إلى الثقة إن لم يتنبه إلى صنيع المدلسين الذين يسقطون الضعفاء من الأسانيد ، ويوهمون اتصال السند إلى ذلك الراوي الثقة ، فيلصقون الوهم بمن هو منه براء .

وربما قوى حال ذلك الثقة فألصق الضعف بذلك المدلس ، ومن ذلك ما رواه بقية بن الوليد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعًا : "من أدمن على حاجبيه بالمشط عوفي من الوباء" ، قال الذهبي : "وهذا من نسخة كتبناها بهذا الإسناد ، كلها موضوعة ، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان واهٍ عن ابن جريج ، فدلس عنه والتصق به"[2] .

وقد يكون الراوي صدوقًا ، مأمون الجانب ، ولكن بعض الأشقياء يحاول أن يدخل عليه ما ليس من مروياته ، وقد كان كثير من النقاد يقومون ببعض ذلك على سبيل امتحان الرواة ، وابتلاء ضبطهم ، ولكن هناك من تعمد ذلك ، حتى يعرف المتن المراد تمريره برواية الثقات المشهورين ، ومعلوم أن ذلك لا يحل . ولا يقع ذلك إلا إن كان الشيخ غير منتبه وقت القراءة عليه ، أو لم يكن ممن يحفظ أصوله أن يزاد فيها بليل .

فقد حدث أبو الفوارس ابن السندي من حديث أبي بكر ﵁ قال : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : النظرة إلى وجه علي عبادة" ، قال الذهبي : "فهذا أدخل على أبي الفوارس"[3] .

ويتضح كيف أراد ذلك الوضاع الذي أدخل الحديث عليه أن يحكم ما أراد من إثبات فضائل علي ، فجعل ذلك من رواية الصديق ، حى يظن به ﵁ وبرأه من إفك الكاذبين أنه علم أن عليًّا خيرًا منه ومع ذلك غصب حقه في الخلافة ، ألا لعنة الله على الظالمين .

---

(1) الذهبي ، التاريخ (192/1).

(2) الذهبي ، الميزان (333/1).

(3) الذهبي ، السير (542/15).

● من مظاهر الوهم في متن الحديث الشريف

الوهم في الحديث الشريف تختلف أسبابه وتتعدد مظاهره ، ومن مظاهر الوهم في رواية الحديث الشريف من جهة المتن ما يلي :

1- رفع الموقوف : ربما يصح الحديث عن صحابي أو تابعي ، فيدخل الوهم على أحد الرواة ، فيرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، على طريق الخطأ .

وفارق بين المرفوع والموقوف ؛ إذ المرفوع يحمل ملامح التشريع ، وعدم الاختلاف على المصدر ، بينما يقف الموقوف بين أخذ ورد ، ومناقشة لأقران من قال به ، فالصحابة فيما بينهم إذا اختلفوا أو التابعون ، فيظل الاجتهاد لمعرفة من أصاب الحق منهم ، وذلك بقرائن منها : العمر وعدد الموافقين له ، وعلاقته المباشرة بالمتن ، ومصدر فهمه لذلك القول .

أما الحديث المرفوع الثابت فقد برئ من الاختلاف ، أو الاحتكام إلى الدلائل والقرائن وسلم من معارضات الآخرين ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ولا يقول إلا حقًّا ؛ لذلك كان رفع الرواة للحديث الموقوف من مظاهر الوهم في دلالة لفظ الحديث الشريف .

ومن ذلك حديث محمد بن جعفر غندر : حدثنا شعبة من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا : "لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها ، وهي لا تستغني عنه" ، قال الذهبي : "والمحفوظ حديث غندر عنه ـ أي شعبة ـ موقوفًا"[1].

ومن ذلك ما رواه إسماعيل بن أمية من حديث جابر ﵁ مرفوعًا : "ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه ، وممات وطفا فلا تأكلوه" ، قال ابن الجوزي : "إسماعيل بن أمية متروك" .

قال الذهبي : "بل ثقة باتفاق ، لكن الصحيح وقفه"[2].

ومن ذلك ما رواه أحمد بن عبد المؤمن المروزي من حديث أبي الدرداء ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ) (آل عمران:200) ، قال : اصبروا على

---

(1) الذهبي ، المستدرك (193/4).

(2) الذهبي ، تنقيح التحقيق (291/2) ، تحقيق مصطفى أبو الغيط . دار الوطن . ط . 1 ، 1421هـ -2000م .

الصلوات ، وصابروا على قتال عدوكم ، ورابطوا في سبيل الله لعلكم تفلحون" ، قال الذهبي : "وهذا باطل رفعه"[1].

وروى سويد : حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا : "كل مال ، وإن كان تحت سبع أرضين تؤدى زكاته فليس بكنز ، وكل مالٍ لا تؤدى زكاته وإن كان ظاهرًا فهو كنز" ، قال الذهبي : "الصواب موقوف"[2].

ومن ذلك ما رواه أشعث عن محمد ، عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يومٍ مسكينًا" ، قال الذهبي : "الصحيح موقوف"[3].

وروي من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه مرفوعًا : "إن من الحنطة خمرًا ، ومن الشعير خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا ، ومن العسل خمرًا ، وأنا أنهى عن كل مسكر" ، قال الذهبي : "رواه أيضًا جماعة عن الشعبي ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله ، وهذا هو المعروف"[4].

ومن ذلك ما رواه نعيم بن حماد من حديث أبي بكر رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "في خمس من الإبل شاة" وذكر صدقة الإبل ، قال الذهبي : "وصوابه من قول الصديق"[5].

ومن ذلك ما رواه أبو حذافة المدني : حدثنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "العلم ثلاثة : آية محكمة ، وسنة قائمة ، ولا أدري" ، قال الذهبي : "فهذا مما نقم على أبي حذافة أحمد بن إسماعيل ، وصوابه موقوف ، من قول ابن عمر"[6].

وروى عمرو بن عبد الغفار الفقيمي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا : "أميران وليسا بأميرين : المرأة تحيض قبل طواف الزيارة ، فليس لأصحابها أن ينفروا حتى يستأمروها ، والرجل يشيع الجنازة ، فليس له أن يرجع حتى يستأمر أهلها" ، قال الذهبي : "هذا المتن قد جاء من قول أبي هريرة قوله"[7].

---

(1) الذهبي ، الميزان (476/3 ، 477).

(2) المصدر السابق (252/2).

(3) المصدر السابق (265/1).

(4) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1370/4).

(5) الذهبي ، السير (606/10 ، 607).

(6) المصدر السابق (61/15).

(7) الذهبي ، الميزان (272/3 ، 273).

ومن ذلك حديث علي بن أبي طالب ﷺ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "جرير منا أهل البيت ، ظهرًا لبطن ـ قالها ثلاثًا" ، قال الذهبي : "هذا منكر ، وصوابه من قول علي"[1].

ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "حد الساحر ضربة بالسيف" ، قال الذهبي : "والصحيح أنه من قول جندب"[2].

2- الزيادة غير الثابتة : قد يروى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحًا ، غير أن بعض الرواة يتفرد بزيادة في متن ذلك الحديث لا أصله ، فيقبل أصل الحديث دون تلك الزيادة .

من ذلك حديث ظفر بن محمد الحذاء من رواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قلنا : "يا رسول الله من أحب الناس إليك؟ قال : عائشة : قلنا : من الرجال؟ قال : أبوها . فقالت فاطمة : لم أرك قلت في عليٍّ شيئًا! قال : إن عليًّا نفسي ، هل رأيت أحدًا يقول في نفسه شيئًا؟" ، قال الذهبي : "فهذه الزيادة موضوعة ، والآفة من ظفر أو من شيخه"[3]. فالحديث محفوظ دون قول فاطمة رضي الله عنها .

وروى روح بن مسافر ، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما مرفوعًا : "الإيمان يمان ، والحكمة يمانية ، وجهال أهل اليمن أرق أفئدة وألين قلوبًا" ، قال الذهبي : "فكلمة جهال منكرة"[4].

وجاء من حديث سعيد بن عبد الله الدهان ، حدثنا مالك ، عن سمي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة بحديث : "السفر قطعة من العذاب . . . " إلى أن قال : "فليعجل إلى أهله وليتخذ لهم هدية ، ولو لم يجد إلا حجرًا"، قال الذهبي : "فزاد فيه : "وليتخذ لهم هدية" فهذا كذب ملصق بالحديث"[5].

وقد روى عبد القدوس حديث عتق سلمان ﷺ بزيادات انتقدها الحافظ الذهبي قائلاً : "وأما هو فسمَّن الحديث فأفسده ، وذكر مكة والحجر وأن هناك بساتين ، وخبط في مواضع"[6].

---

(1) الذهبي ، السير (534/2).

(2) الذهبي ، الكبائر ص46 .

(3) الذهبي ، الميزان (349/2).

(4) المصدر السابق (61/2).

(5) المصدر السابق (147/2).

(6) الذهبي ، السير (534/1).

ومن ذلك ما رواه يحيى بن أبي الحجاج من حديث ابن عمر رضي اللـه عنهما قال : "سمعت رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم على هذا المنبر ـ يعني المدينة ـ يقول : من جاء منكم الجمعة وبكَّر فليغتسل" ، قال الذهبي : "يحيى صدوق ، "وبكَّر" زيادة غريبة"[1] .

وقد روى بدعة بن عبد الرحيم المروزي من حديث عائشة أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم صلى في كسوف في صفة زمزم . . . الحديث ، قال الذهبي : "قوله : "في صفة زمزم" زيادة منكرة ، وإنما صلى عليه السلام الكسوف مرة بالمدينة"[2] وذكر مخالفة راويها لما عليه الرواة .

ومن ذلك رواية موسى بن يعقوب من حديث علي في غزوة بدر : "بينما أنا أمتح من قليب بدر إذ جاءت ريح شديدة لم أر مثلها ثم ذهبت ، ثم جاءت ريح شديدة كالتي قلبها ، فكانت الريح الأولى جبريل نزل في ألف من الملائكة . . . فلما هزم اللـه أعداءه حملني رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم على فرسه . . . فلما استويت عليها طعنت بيدي هذه في القوم حتى اختضب هذا ، وأشار إلى إبطه" ، قال الذهبي : "غريب ، وموسى فيه ضعف ، وقوله : "حملني على فرسه " لا يعلم إلا من هذا الوجه"[3] .

ورُوي عن عائشة رضي اللـه عنها : "أتاني رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ببرنس فيه تمثال عقاب ، فوضع رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يده عليه فأذهبه اللـه" ، قال الذهبي : "هذه الزيادة منقطعة"[4] .

وروى بقية عن يونس ، عن الزهري من حديث ابن عمر مرفوعًا : "من أدرك ركعة من الجمعة وتكبيرتها فقط فقد أدرك الصلاة" ، قال الذهبي : "فهذا منكر ، وإنما يروي الثقات عن الزهري بعض هذا ، بدون ذكر الجمعة ، ودون قوله : "وتكبيرتها فقط""[5] .

---

(1) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق100-أ] .
(2) الذهبي ، الميزان (685/2).
(3) الذهبي ، التاريخ (86/2 ، 87).
(4) المصدر السابق (355/1).
(5) الذهبي ، السير (526/8 ، 527).

ومن ذلك ما روي عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليبصق عن يساره ثلاث مرات ، وليستعذ بالله من الشيطان ، ولا يذكرها لأحد ، فإنه لن يضره" ، قال الذهبي : "هذا حديث حسن غريب ، وأصله محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن بدل "لا يذكرها" "ليتحول عن جنبه الذي كان عليه""[1].

3- التصحيف : أخذ العلم عن الصحف وتحمل الرواية وجادة من مظان الوهم والخطأ ، فمن أخذ عن الشيوخ أتقن الرواية ، وضبط الألفاظ ، إن أخطأ صوبوا خطأه ، وإن أغلق عليه معنى بينوه له ، أما من كانت الصحيفة شيخه ، والكتاب معلمه فأنى له ذلك ولهذا كان الرواة الذين أخذوا عن الصحف أكثر عرضة للوهم والخطأ ، وقد سمي بعض هذه الأوهام باسم الصحف فقيل له التصحيف ، أي الخطأ الناشئ عن أخذ العلم من الصحف .

ومن ذلك ما رواه حجاج الأعور من حديث أبي هريرة ﷺ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من مات مريضًا مات شهيدًا ، ووقي فتنة القبر ، وغُدِيَ عليه وريح برزقه من الجنة" ، قال الذهبي : "لعله مرابطًا بدل مريضًا"[2].

وقد حدث عبد الرزاق من حديث أبي هريرة ﷺ : "العجماء جرحها جبار والمعدن جبار ، والنار جبار ، وفي الركاز الخمس" ، قال أحمد : "النار جبار ليس بشيء ، ولم يكن في الكتب ، باطل ليس هو بصحيح"[3].

قال الذهبي : "أظنها تصحفت عليهم ، فإن "النار" قد تكتب "النير" على الإمالة ؛ بياء على هيئة "البير" فوقع التصحيف"[4]، وهو ما أيده ابن حجر قائلاً : "ويؤيده أيضًا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظ "والجب جبار""[5].

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1060/3 ، 1061).

(2) الذهبي ، السير (452/8، 453).

(3) الدارقطني ، السنن (153/3).

(4) الذهبي ، السير (568/9، 569).

(5) ابن حجر ، الفتح (267/12).

وجاء من حديث ابن عباس رضي اللـه عنهما : "أن النبي صلى اللـه عليه وسلم كان يستقبل الركن بمحجنه ويقبل الحجر" ، قال الذهبي : "كذا في كتابي : "ويقبل الحجر ، وصوابه : المحجن"[1].

ومن ذلك جاء من حديث ابن عباس رضي اللـه عنهما : "أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم كفن في قطيفة حمراء" ، قال الذهبي : "وهذا باطل ، وكأنها : دُفن ، تصحيف : كُفن"[2].

ومن ذلك ما جاء من حديث الوليد بن عقبة ، قال : "لما فتح رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم مكة جعل أهل مكة يأتون بصبيانهم ، فيمسح رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم على رءوسهم ويدعو لهم ، فخرج بي أبي إليه ، وإني مطيب بالخلوق ، فلم يمسح على رأسي ، ولم يمسني ولم يمنعه من ذلك إلا أن أمي خلقتني بالخلوق فلم يمسني من أجل الخلوق" ، قال الذهبي : "أبوه كان قد قتل كافرًا ، فلعله أمي ، وكان الوليد أخا عثمان لأمه"[3].

ومن ذلك حديث الجمل الذي شكا إلى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، وفيه : "قالوا : هو لك يا رسول اللـه ، قال : أما لي ، فأحسنوا إليه حتى يأتيه أجله ، فقال المسلمون عند ذلك ، يا رسول اللـه ، نحن أحق بالسجود لك من البهائم . قال : لا ينبغي لشيء أن يسجد لشيء ، ولو كان ذلك كان النساء لأزواجهن" ، قال الذهبي : "رواه يونس بن بكير ، عن إسماعيل ، وعنده : "لا ينبغي لبشر أن يسجد لبشر" وهو أصح"[4].

ومن ذلك حديث السائب بن يزيد ﷺ قال :"ذهبت بي خالتي إلى النبي صلى اللـه عليه وسلم ، فقالت : يا رسول اللـه ، إن ابن أختي وَجِع ، فمسح رأسي ودعا لي بالبركة ، ثم توضأ فشربت من وضوئه ، ثم قمت خلف ظهره ، فنظرت إلى خاتمه بين كتفيه مثل زرّ الحجلة" ، قال الذهبي : "ووهم من قال : رزّ الحجلة ، وهو بيضها"[5].

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (436/2).

(2) الذهبي ، الميزان (42/4).

(3) الذهبي ، تلخيص المستدرك (107/3).

(4) الذهبي ، التاريخ (346/1).

(5) المصدر السابق (431/1).

4- الإدراج : من الأوهام المشتهرة في متن الحديث الشريف إدراج بعض أقوال الرواة في متن الحديث الشريف ، وإلصاقه بالمتن ، وكأنه جزء منه ، والإدراج ناشئ عن الخطأ ، في عدم فصل كلام الراوي وتمييزه عن قول النبي صلى الله عليه وسلم .

وغالبًا ما يقع الإدراج من زيادة الراوي أول الحديث أو وسطه أو آخره كلامًا لنفسه أو غيره ، فيرويه من بعده متصلاً بالحديث ، فيتوهم القارئ أو السامع أنه من الحديث ويكون ذلك عندما يحاول بعض الرواة شرح الحديث أو بيان معناه ، وقد تحذف أداة التفسير على جهة الاختصار ، فيحدث الخلل ، ويتسرب اللفظ المدرج إلى متن الحديث الشريف .

ومن ذلك ما حدث به محمد بن بكر البرساني عن عبد الحميد بن جعفر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بسرة بنت صفوان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "من مسَّ ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ" ، والمحفوظ من ذلك ذكر الذكر فحسب ، أما الأنثيين والرفغ فقال الذهبي : "هذه زيادة من قول عروة"[1] ، أدرجه بعض الرواة في الحديث ، ولعله البرساني هذا .

ومن ذلك ما جاء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحده لا شريك له ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، فارقها والله عنه راضٍ ، وهو دين الله الذي جاءت به الرسل ، وبلغوه عن ربهم قبل مرج الأحاديث واختلاف الأهواء ، وتصديق ذلك في كتاب الله (فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ) (التوبة:5)" ، قال الذهبي : "صدر الخبر مرفوع ، وسائره مدرج فيما أرى"[2].

5- الوهم في ذكر أعلام المتن : من مظاهر الوهم في متن الحديث الشريف الخطأ في ذكر أعلام متن الحديث الشريف ، مع خلاف الروايات الثابتة لذلك الوهم فينسب الفعل إلى غير فاعله ، والقول إلى غير قائله ، ولكن نقاد الحديث والأثر لتلك الأوهام بالمرصاد ، يدفعون ذلك باعتبار الصحيح في كل باب .

---

(1) الذهبي ، الميزان (492/3).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (362/2).

ومن ذلك ما ذكره الشعبي : "استخلف النبي صلى اللـه عليه وسلم عمـرو بـن أم مكتوم يؤم الناس ، وكان ضريرًا ، وذلك في غـزوة تبـوك" ، قـال الـذهبي : "كـذا قـال ، والمحفوظ أن النبي صلى اللـه عليه وسلم إنما استعمل على المدينة عامئذٍ علي بن أبي طالب"[1].

وروى علي بن عبد الرحمن السبيعي من حديث أنس بن مالك ﵁ قـال : "أطعـم النبي صلى اللـه عليه وسلم على صفية بنت حُيي خبزًا ولحمًا"، قـال الـذهبي :"غلـط إنما ذي زينب"[2] أما صفية فقد ثبت أنه صلى اللـه عليـه وسـلم صـنع لهـا حيسًـا في نطع .

ومن ذلك ما جاء في بعض طرق حديث العنبر ، عن جابر أن أميرهم كان قيس بـن سعد . قال الذهبي : "وإنما المحفوظ أبوعبيدة"[3].

وذكر ابن منده أن المربد الذي اتخذه النبي صلى اللـه عليه وسـلم لبنـاء المسـجد كان لسهل وسهيل ابني بيضاء ، وغلطه الحافظ الـذهبي معتمـدًا روايـة ابـن إسـحاق أنهما ابني عمرو ، ثم قال : "إنما ابنا بيضاء من المهاجرين"[4].

ومن ذلك ما جاء عن ابن سعد : حدثنا عارم ، حدثنا حماد ، عـن أيـوب ، عن ابـن سيرين "أن عثمان جمع اثني عشر رجلاً من قـريـش والأنـصـار ، فيهم أُبـَي بن كعب ، وزيد بن ثابت في جمع القرآن" ، قال الذهبي : "ما أحسب أن عثمان ندب للمصـحف أُبيًّا ، ولو كـان كذلك لاشتـهـر ، ولـكـان الـذكـر لأُبي ، لا لزيـد ، والظـاهر وفـاة أُبي في زمن عمر"[5].

ومن ذلك ما روي عن ابن عباس في جنازة أم المـؤمنين ميمونـة رضي اللـــه عنهـا : "هذه ميمونة ، إذا رفعتم نعشها فلا تزعزعوها ولا تزلزلوها ، فإن رسـول اللـــه صـلى اللـه عليه وسلم كان عنده تسع نسوة ، كان يقسم لـثمان ، وواحـدة لم يكـن يقسـم لها" . قال عطاء : هي صفية .

ولم يأخذ الذهبي رحمه اللـه بهذه الرواية عن ابن عباس ، ولا بقول عطاء لما علم من الروايات الثابتة التي تعارض ذلك فقال : "بل التي لم يقسم لها سودة"[6].

---

(1) الذهبي ، السير (361/1).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (30/4).

(3) الذهبي ، السير (104/3).

(4) الذهبي ، التاريخ (30/2).

(5) الذهبي ، السير (400/1).

(6) الذهبي ، تلخيص المستدرك (35/4).

● من درجات تضعيف المتن

للثقات درجات ، وللضعفاء منازل ، وتختلف درجة كل راوٍ في فئته ، وكذلك الحكم على متن الحديث الشريف له درجات مختلفة ، وليس الحكم على المتن الضعيف له درجة واحدة ، فالحديث المردود منه الضعيف ثم الغريب ، فالمنكر ثم الباطل والكذب والموضوع ، فلكل منزلته ، فهناك ضعف لا يقبل المناقشة ، ولا يصلح بنفسه ولا بمتابعة غيره ، كما أن هناك ضعف ينجبر بمتابعة أو شاهد ، أو يحدث به في بعض الأبواب كالملاحم والتفسير والفضائل .

ومن هنا كان الحافظ الذهبي ، يزن المتون بميزان قسط ، ويحكم عليها بمعيار عدل .

وقد حكم ابن عدي على ماروي عن أبي هريرة مرفوعًا : "الوضوء من البول مرة مرة ، ومن الغائط مرتين مرتين ، ومن الجنابة ثلاثًا ثلاثًا" بالنكارة ، ولكن الذهبي يرى أن ذلك تعدى درجة النكارة إلى البطلان فقال : "بل باطل"[1] .

ومن ذلك حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرضه : ادعو لي أخي ، فدعي له أبو بكر فأعرض عنه ، ثم قال : ادعو لي أخي ، فدعي له عمر فأعرض عنه . ثم قال : ادعو لي أخي . فدعي له عثمان فأعرض عنه . ثم دعي له علي ، فستره بثوبه وأكب عليه ، فلما خرج من عنده قيل له : ما قال؟ قال : علمني ألف باب ، كل باب يفتح ألف باب" ، حكم الذهبي عليه بالنكارة ثم ازداد استنكاره ، فقال : "كأنه موضوع"[2] .

ومن ذلك حديث عثمان لطلحة : "نشدتك الله أما تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم ونحن جلوس ، فوقف علينا ، فقال : ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه ووليه في الدنيا والآخرة ، فأخذت أنت بيد فلان ، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ، فقال طلحة : اللهم نعم" .

---

(1) الذهبي ، الميزان (283/3).

(2) الذهبي ، السير (24/8).

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ، واعترض الذهبي بأن درجة الحديث لا تنحط لمستوى الموضوع فقال : "هذا الحديث في عداد الأحاديث الضعيفة ، لا الموضوعة"[1].

وكذا حديث : "مثل الذي يحج من أمتي عن أمتي كمثل أم موسى كانت ترضعه ، وتأخذ الأجرة من فرعون" ، أورده ابن الجوزي في الموضوعات ، قال الذهبي : "هذا إسناد صالح ومتن غريب ، لا يليق إيراده في الموضوعات"[2].

وأخرج الترمذي من حديث فايد عن ابن أبي أوفى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من كانت له حاجة فليتوضأ ويصلي ركعتين ويثني على الله ، ويصلي على نبيه ، وليقل : لا إله إلا الله الحليم الكريم . . . " الحديث أورده ابن الجوزي أيضًا في الموضوعات ، وقال الذهبي : "ما هو موضوع ؛ بل يحتمل"[3].

وروى إبراهيم بن موسى المروزي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا : "طلب العلم فريضة . . . " قال أحمد : هذا كذب .

وقد حمل الحافظ الذهبي ذلك القول على ذلك الإسناد ، لا على أصل المتن ، وإلا فالمتن أقوى من ذلك بكثير فقال : "يعني بهذا الإسناد ، وإلا فالمتن له طرق ضعيفة"[4].

● من عبارات الذهبي في الحكم على متن الحديث

الحافظ الذهبي ناقد منصف ، لا يرتجل الأحكام ، ولا يستخدم عبارة ثابتة في الحكم على المتون الضعيفة ، ليصدر على كل متن ما يليق به ، ومن ذلك .

1- "لا يصح"

ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا : "من حج من مكة ماشيًا حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم ، الحسنة بمائة ألف" .

---

(1) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص96 رقم262 .

(2) المصدر السابق ص187 رقم605.

(3) المصدر السابق ص166 رقم520 .

(4) الذهبي ، الميزان (69/1).

قال الذهبي : "هذا ليس بصحيح" فالله غني عن ذلك ، ولماذا المشقة ، والله تعالى أخبر أنه (يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (البقرة:185) وأن ميزان قبول الأعمال وكتابة الحسنات التقوى لا المشقة ، فرب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع والعطش .

ومن ذلك رواية بشر بن الحسين الأصبهاني من حديث أنس ﷺ مرفوعًا : "من حول خاتمه أو عمامته ، أو علَّق خيطًا ليذكره ، فقد أشرك بالله ، إن الله هو يذكر الحاجات" ، قال الذهبي : "لا يصح منها شيء"[1] فما علاقة الشرك بمحاولة الإنسان أن يتذكر شيئًا ما؟! ولذلك حكم الذهبي بعدم صحته .

ومن ذلك ما روي "أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال له : إذا كان الشتاء فصل الفجر في أول وقتها ، ثم أطل القراءة ، وإذا كان الصيف فأسفر بالصبح ، فإن الليل قصير ، والناس ينامون" ، قال الذهبي : "مثل هذا لا يصح"[2] .

ومن ذلك حديث أبي أمامة مرفوعًا : "أربع آيات أنزلت من تحت العرش ، لم ينزل "منهن"[3] شيء غيرهن : أم الكتاب ، وآية الكرسي ، وخاتمة البقرة ، والكوثر" ، قال الذهبي : "لم يصح"[4] .

ومن ذلك حديث العباس بن مرداس السلمي : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة والرحمة فأكثر الدعاء ، فأوحى الله إليه : قد فعلت إلا ظلم بعضهم بعضًا ، وأما ذنوبهم فيما بيني وبينهم فقد غفرتها . فقال : يا رب ، إنك قادر على أن تثيب هذا المظلوم خيرًا من مظلمته وتغفر لهذا الظالم . فلم يجبه تلك العشية ، فلما كان غداة المزدلفة أعاد الدعاء ، فأجابه الله : إني قد غفرت لهم . فتبسم ررسول الله صلى الله عليه وسلم . . . " الحديث ، قال الذهبي : "هذا لم يثبت"[5] ، إذ هو مدعاة لمن سلب الحقوق ، أو انتهك الأعراض ، وسفك الدماء ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وضيع الأمانات إلى غير ذلك من حقوق الآدميين ألا يتحلل ممن ظلمه ، أو يرد الحقوق إلى ذويها ؛ بل يكفي في ذلك وقوفه يوم عرفة .

---

(1) الذهبي ، الميزان (315/1 ، 316).

(2) الذهبي ، تنقيح التحقيق (44/2).

(3) كذا ، ولعله =منه+ .

(4) الذهبي ، العلو ص108 .

(5) الذهبي ، مهذب السنن [3/ق42-أ] .

ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها : "مات رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب" ، قال الذهبي : "لم يصح"[1] إذ لو صح ذلك لنقل ، بل ولتواتر ، ولكن عدم نقل ذلك نقل كافة من العدول الثقات الأثبات يوحي بعدم صحته .

2- مشكل :

يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث الصحيح ، ثم يأتي متن آخر بإسناد صحيح يعارضه ، فيستشكل النقاد ذلك المتن لصحة إسناده ، فلو كان ضعيف الإسناد لردوه ، ولكن صحة إسناده واحتمال تأويله تجعل صفة الإشكال ، والأخذ والرد عليه .

ومن ذلك حديث عمر ﷺ : "الميت يعذب ببكاء أهله عليه" عارضته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بقوله تعالى : (وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (الأنعام:164) وبأن ذلك كان في شأن امرأة يهودية التي تعذب بالكفر ، وأهلها يبكون ولا يدرون ما يصنع بها .

ورأى الشافعي رواية أم المؤمنين عائشة أشبه بدلالة الكتاب والسنة ، وأما المزني ، فحمل ذلك على من أوصى بالبكاء عليهم والنياحة حال الموت ، فتلك معصية ، فمن أمر بها فعملت بأمره أثم ، كما لو أوصى بطاعة أجر .

غير أن الحافظ الذهبي يرى إشكالاً في ذلك الحديث ، وهو يرى رواية عائشة وفهم المزني تقييدًا لعموم النص الذي يمكن تأويله دون تعارض أو تقييد .

قال الحافظ الذهبي : "قول النبي صلى الله عليه وسلم عام محفوظ في الموصي وغير الموصي ، وفي الذمي والمسلم ، وما أبدته أم المؤمنين من عذاب اليهودية لا ينفي ما حفظ غيرها . والحديث مشكل وإسناده ثابت من وجوه" .

ثم ذكر أحد التأويلات له فقال : "وبعضهم يقول : يكون عذاب الميت بذات النوح ، وبذات الصراخ ، لا أنه يعذب بعذاب الله الذي هو عذاب القبر ؛ بل يحصل له ألم وتعذيب نفسي وانزعاج بأصوتهم"[2] ، ولعل ذلك الألم لما يراه الميت من حال أبنائه وذويه من بعده ، وكيف صارت أوضاعهم حزنًا عليه .

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (449/4).

(2) الذهبي ، مهذب السنن [2/ق233-ب].

3- غريب :

قد تستغرب المتون لتفرد الضعفاء بها من جهة ، ولكون المتن يخالف ما أتت به الشريعة الغراء ، وعلم من مبادئ الدين الحنيف .

فمن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا : "يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة قط".

وهو حديث يدفع إلى الهروب من الحكم بين الناس وتعطيل ذلك الشرع ، وإذا لم يقم بذلك أحد تحولت الحياة إلى شريعة الغاب وسلطان القوة ، بل الحاكم العادل مأجور في حكمه إن أصاب ، مغفور له إن أخطأ ما لم يتعمد ، قال الذهبي : "غريب جدًّا"[1].

ومن ذلك حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم :"ما أنفق الرجل على أهله ونفسه فهو صدقة ، وما أنفق من نفقة فعلى الله خلفها إلا ما كان في بنيان أو معصية" ، قال الذهبي : "غريب جدًّا"[2].

والمستغرب من ذلك ذكر البنيان ، وكأنه يحض على عدم البنيان والإعمار في الأرض.

ومن ذلك حديث أنس : "كل بني آدم حسود ، وبعض الناس أفضل في الحسد من بعض ، ولا يضر حاسدًا حسده ما لم يتكلم بلسانه أو يعمل باليد" ، قال الذهبي : "حديث غريب منكر"[3].

فهو يقر تلك الصفة الذميمة ، والإسلام يدعو إلى محاربتها وتزكية النفس منها ، لا أن يجعل ذلك فطرة فطرها الله ، وجبل القلوب عليها ، تعالى الله عن ذلك .

وروى من حديث أنس بن مالك مرفوعًا : "خيركم في المائتين كل خفيف الحاذ ، قالوا : يا رسول الله ، وما الخفيف الحاذ ؟ قال : الذي لا أهل له ولا ولد" .

---

(1) الذهبي ، السير (170/18).

(2) الذهبي ، السير (419/11)، والميزان (250/2).

(3) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1042/4).

قال الذهبي : "غريب جدًّا"[1] فالنبي صلى اللـه عليه وسلم يدعو إلى التناسل والتكاثر وإلى إعمار الأمة بالذرية الصالحة ، ويحذر من خطر العزوبة على أمن وسلامة المجتمع ، والاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد .

وروي من حديث أنس مرفوعًا : "ألم أنهك أن تخبأ شيئًا لغدٍ ، فإن اللـه يأتي برزق غد" ، قال الذهبي : "غريب"[2].

فهذا المتن يدعو إلى عدم الحزم ، وثبت أن النبي صلى اللـه عليه وسلم كان يدخر طعام عامه من التمر وغيره ، وكذلك الصحابة ، وليس في ذلك ضعفًا في التوكل .

ومن ذلك حديث زيد بن أرقم ﵁ مرفوعًا : "من حج عن أبويه ولم يحجا جزأ عنهما وعنه ، ونشرت أرواحهما في السماء ، وكتب عند اللـه برًّا" .

قال الذهبي : "غريب"[3] فالمعروف أن من يريد أن يحج عن غيره يجب عليه أن يحج أولاً ثم يحج بعد ذلك عن الغير ، كما جاء في حديث : "حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة" .

4- منكر :

يستنكر الحديث لتفرد الضعيف به ، ونكارة متنه وبعده عن المعلوم من الدين ، ومخالفة الأصول ، وعدم مشابهة ذلك لقول النبي صلى اللـه عليه وسلم .

ومن ذلك ما روي عن ابن عمر مرفوعًا : "إذا أمسك الرجل الرجل وقتله آخر يقتل القاتل ، ويحبس الذي أمسك" ، قال الذهبي : "هذا حديث منكر ، لعله من قول ابن عمر"[4]. وذلك المتن يشبه كلام الفقهاء وفتاوى العلماء .

ومن ذلك ما روي عن عبد اللـه بن عمرو : "أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قام يوم فتح مكة فقال : لا يتوارث أهل ملتين ، والمرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها ومالها ما لم يقتل أحدهما الآخر عمدًا ، فإنه لا يرثه ، وإن قتل صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته" .

---

(1) الذهبي ، السير (14/13).

(2) المصدر السابق (51/9).

(3) الذهبي ، التاريخ (184/13).

(4) الذهبي ، تنقيح التحقيق (275/9).

قال الذهبي : "والخبر منكر"[1] ، وذلك المتن كسابقه يشبه ألفاظ الفقهاء .

ومن ذلك ما روي من حديث أنس ﷺ مرفوعًا : "أكثر أهل الجنة البله" ، قال الذهبي : "حديث منكر"[2] .

والحديث فيه ما فيه من الترغيب في إغفال العقل الذي هو مناط التكليف ، وجعل هؤلاء المسلوبي العقول أكثر أهل الجنة .

ومن ذلك حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا : "ما أتاكم من خير عني قلته أو لم أقله فأنا أقوله ، وما آتاكم من شر فإني لا أقول الشر" ، قال الذهبي : "هذا منكر بمرة"[3] ، وفيه الدعوة إلى العمل بالاستحسان وإلى عدم التمييز بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول كل أحد .

ومن ذلك ما روي في فضائل أمير المؤمنين عمر ﷺ ، من حديث أُبي ابن كعب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أول من يصافحه الحق عمر ، وأول من يأخذ بيده فيدخله الجنة" ، قال الذهبي : "هذا منكر جدًّا"[4].

وجاء في فضائل آل البيت من حديث أنس ﷺ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "وعدني ربي في أهل بيتي من أقر منهم بالتوحيد ولي بالبلاغ أن لا يعذبهم" . قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي قائلاً : "بل منكر لم يصح"[5] ، وفيه رفع الحساب عن آل البيت إلا الشهادتين ، وذلك مناف لعمومية أحكام ذلك الدين ، وعدم المحاباة في الجزاء .

وعلى النقيض روي في ذم بعض الأجناس من حديث ابن عمر مرفوعًا : "لا تساكنوا الأنباط في بلادهم ، ولا تناكحوا الخوز ، فإن لهم أصولاً تدعوهم إلى غير الوفاء" ، قال الذهبي : "هذا منكر جدًّا"[6].

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (218/8 ، 219).

(2) الذهبي ، التاريخ (202/13).

(3) الذهبي ، السير (438/7).

(4) الذهبي ، الميزان (12/2).

(5) الذهبي ، تلخيص المستدرك (163/3).

(6) الذهبي ، السير (528/8).

وفي ذم بعض القبائل روي من حديث أبي سعيد ﷺ مرفوعًا : "اللهم أذل قيسًا ؛ فإن ذلها عز للإسلام" ، قال الذهبي : "هذا منكر جدًّا"[1] بل لعله موضوع وضعه أعداء هذه القبيلة ومنافسوها .

ولم تسلم المهن المختلفة من محاولة التقليل من شأنها ، وذم أربابها ، فقد روي من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "رب يمين لا يصعد إلى الله في هذه البقعة ، فرأيت فيها النحاسين" .

قال الذهبي : "حديث منكر"[2] .

5- باطل :

وقد تزيد نكارة الحديث ، فيقطع الناقد له بالبطلان ، وأنه تعدى مراحل الضعف إلى مرتبة عدم التصديق ، ومن احتمال الصحة الضعيف إلى استحالة كون ذلك الحديث صادرًا من النبي صلى الله عليه وسلم .

فمن ذلك ما روي : "يؤم القوم أحسنهم وجهًا" ، قال الذهبي : "هذا باطل"[3]. وذلك أن الإمامة إنما تكون لأكثر القوم حفظًا وتلاوة ثم سنًّا ، ثم أنداهم صوتًا ، ولا علاقة لجمال الوجه ، فالله لا ينظر إلى الصور ، وإنما يطلع على القلوب .

ومن ذلك ما روي من حديث أنس مرفوعًا : "من رفع يديه في التكبير فلا صلاة له".

قال الذهبي : "هذا باطل"[4] ، والمتن ينادي بأن صانعه أحد متعصبي الأحناف ممن لا يرون رفع الأيدي .

وروي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "الناس أكفاء ، قبيلة لقبيلة ، وعربي لعربي ، ومولى لمولى ، إلا حائك أو حجام".

---

(1) الذهبي ، الميزان (402/4).

(2) الذهبي ، العلو ص63 .

(3) الذهبي ، مختصر الأباطيل للجوزقاني ص104.

(4) الذهبي ، تنقيح التحقيق (178/2).

قال الذهبي : "هذا باطل"[1] ، ويشهد المتن ببطلانه ؛ إذ فيه تحقير لبعض المهن ، والنبي صلى اللـه عليه وسلم يحث على العمل أيًّا كان ما دام يكف يد الإنسان عن السؤال ، ويحفظ ماء وجهه .

ومن ذلك ما روى عيسى بن شعيب بسنده إلى النبي صلى اللـه عليه وسلم : "قدس العدس على لسان سبعين نبيًّا" ، قال الذهبي : "هذا باطل"[2]. وقد ذكر ابن القيم أن أقوال الأطباء بخلاف ذلك ، وأن الإكثار منه يحدث الاضطرابات بالقولون ، كما أنه شهوة اليهود .

وحدث عمر بن مدرك الرازي من حديث ابن عباس : (**عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**) (الإسراء:79) ، قال : "يقعده على العرش".

قال الذهبي : "هذا مشهور من قول مجاهد ، ويروى مرفوعًا ، وهو باطل"[3]، تعالى اللـه عن ذلك ، فذلك حديث من لم يقدر اللـه حق قدره ، ويشبهه بخلقه ، ويجعل لله جهة وحيزًا ، تبارك اللـه عما يقول المشبهة .

ومن ذلك حديث حفصة رضي اللـه عنها مرفوعًا : "يا حفصة ألا أبشرك؟ قالت : بلى . قال : يلي الأمر بعدي أبو بكر ثم أبوك ، اكتمي عني" ، قال الذهبي : "هذا باطل"[4] إذ كانت خلافه الصديق عن شورى بين المسلمين ، وكان ترجيح أمره ، لما كان له من المنزلة عند رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ولسابقته في الإسلام إلى غير ذلك ، وكانت خلافة عمر رضي الله عنه عن استخلاف أبي بكر له ورضا المسلمين عن ذلك .

ومن حديث ميمونة رضي اللـه عنها : "بعثني النبي صلى اللـه عليه وسلم بقمح إلى فاطمة لتطحنه ، ثم ردني إليها فوجدتها قائمة والرحى تدور ، فأخبرت النبي صلى اللـه عليه وسلم فقال : إن اللـه علم ضعف أمته ، فأوحى إلى الرحى أن تدرو فدارت" .

قال الذهبي : "هذا باطل"[5] وفاطمة الزهراء قد أغناها اللـه أن تبث فضائلها بمثل هذه الأباطيل .

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق 181/2رقم 601 .

(2) الذهبي ، التاريخ (330/13).

(3) الذهبي ، العلو ص131 .

(4) الذهبي ، الميزان (201/4).

(5) الذهبي ، الميزان (468/3).

6- كذب :

قد يحدث الرواة بالحديث الباطل عن غير عمد ، أو على سبيل الوهم ؛ ولكن البطلان قد تزداد حدته ، فلا يكون هناك مجال للخطأ ، ويدخل ذلك في حيز التعمد .

ومن ذلك ما روي من حديث جابر مرفوعًا : "إذا فسدت البلدان ، فنعم المسكن كرمان" ، قال الذهبي : "هذا منكر بين"[1].

وكذلك ما روي من حديث عمرو بن مرة الجهني مرفوعًا : "من لم يكن له حسنة يرجوها فلينكح امرأة من جهينة" ، قال الذهبي : "هذا كذب"[2] ، وذلك لعلاقته بالعصبية القبلية ، أو للبلدان ، فكل من تعصب لبلده وقبيلته ، وقل ورعه أتى بالأعاجيب .

ومن أسمج الكذب ما يروى من حديث ابن عباس مرفوعًا : "أدخلت الجنة فرأيت فيها ذئبًا ، فقلت : أذئب في الجنة؟ قال : إني أكلت ابن شرطي . . . " الحديث ؛ ولذلك قال الذهبي : "هذا كذب"[3] ولعل من صنع ذلك قد اصطلى بلظى ظلمة الشرطة ، الذين لا يخلو عصر من تجاوزات كثير منهم .

ومن ذلك ما روي من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا : "إن الله خلق الفرس فعرقت ، ثم خلق نفسه منها" ، قال الذهبي : "هذا كذب لا يدخل في عقل المجانين لاستحالته" .

وفي حرب التفضيل الطاحنة بين أنصار علي ومعاوية رضي الله عنهما روي من حديث ابن عباس مرفوعًا :"لو أن الغياض أقلام ، والبحر مداد ، والجن حُسَّاب ، والإنس كُتَّاب ما أحصوا فضائل علي"، قال الذهبي : "هذا كذب"[4].

وفي المقابل روي من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "الأمناء ثلاثة : أنا وجبرائيل ومعاوية" ، قال الذهبي : "وهذا كذب"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (585/3).

(2) المصدر السابق (348/2).

(3) المصدر السابق (258/3 ، 259).

(4) المصدر السابق (466/3).

(5) المصدر السابق (503/1).

وكذلك قام أنصار عثمان ﷺ باختلاق ذلك المتن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا : "يا عثمان ، تقتل وأنت تقرأ سورة البقرة ، فتقع من دمك على (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (البقرة:137) وتبعث يوم القيامة أميرًا على كل مخذول ، يغبطك أهل المشرق والمغرب ، وتشفع في عدد ربيعة ومضر" ، قال الذهبي : "كذب بحت"[1].

7- موضوع :

يتيقن الناقد من كون الحديث موضوعًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتثبت عنده قرائن ذلك لما يحتف بالمتن من علاقة برواته .

فمن ذلك ما يكون في مدح أشخاص ، كما روي في فضائل علي ﷺ ، وحكم عليه الذهبي بالوضع : "النظر إلى علي عبادة"[2] ، وكذلك : "أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد المدينة فليأت الباب"[3] ، وكذلك : "إن ربي عهد إليّ في علي عهدًا ، فقال : علي راية الهدى ، ومنار الإيمان ، وإمام أوليائي . . . يا أبا برزة ، علي أميني غدًا على حوضي ، وصاحب لوائي ، وثقتي على مفاتيح خزائن جنة ربي"[4].

وفي فضائل عمر : "أول من يعانقه الحق يوم القيامة عمر ، وأول من يصافحه الحق يوم القيامة عمر ، وأول من يؤخذ بيده فينطلق به إلى الجنة عمر ﷺ"[5].

وفي فضائل معاوية : "الأمناء عند الله ثلاثة : أنا وجبريل ومعاوية"[6].

ومنه ما يكون في مدح فرقة من الفرق ، فمما وضع لأجل الشيعة : "النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق ، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف ، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس"[7].

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (110/3).
(2) المصدر السابق (152/3).
(3) المصدر السابق (137/3).
(4) الذهبي ، الميزان (356/4 ، 357).
(5) الذهبي ، تلخيص المستدرك (90/3).
(6) الذهبي ، التاريخ (268/20).
(7) الذهبي ، تلخيص المستدرك (162/3).

ومما وضع للعباسيين : "إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا ، وإنه سيلقى أهل بيتي من بعدي تطريدًا وتشريدًا في البلاد ، حتى ترتفع رايات سود من المشرق ، فيسألون الحق فلا يعطونه ، ثم يسألونه فلا يعطونه ، ثم يسألونه فلا يعطونه ، فيقاتلون فينصرون ، فمن أدركه منكم فليأت إمام أهل بيتي . . . "[1].

ومنه ما يكون نصرة لآراء فقهية أو حربًا عليها ، ومن ذلك وجوب الجهر بالبسملة "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم"[2].

وكذلك في مناهضة أهل الرأي : "لا تقوم الساعة حتى يقولوا بآرائهم ، ولا يعولون على ما روي عني"[3].

ومنه الترغيب في حرفة ، ومن ذلك : "عمل الأبرار من أمتي الخياطة"[4].

ومنه الترغيب في سلعة ، ومنه :"كلوا التمر على الريق ، فإنه يقتل الدود"[5].

ومنه الترغيب في العمل الصالح عن طريق المبالغة ، ومن ذلك : "من كفن ميتًا فإن له بكل شعرة تصيب كفنه عشر حسنات"[6] ، وكذلك : "من كسح مسجدًا فكأنما غزا معي أربعمائة غزوة ، وكأنما حج مائة حجة"[7].

ومن ذلك الزندقة ، ومنه : "رأيت ربي على جمل أحمر عليه إزاران ، فإذا كان ليلة مزدلفة لم يصعد إلى السماء" ، قال الذهبي : "قبح الله زنديقًا وضعه"[8].

---

(1) الذهبي ، تلخيص المستدرك (511/4).

(2) الذهبي ، مختصر الجهر بالبسملة ص168 ، تحقيق جاسم سليمان الدوسري ، الدار السلفية بالكويت . 1408هـ - 1988م .

(3) الذهبي ، الميزان (271/3). (4) المصدر السابق (217/2).

(5) الذهبي ، التاريخ (308/13).

(6) الذهبي ، الميزان (554/4).

(7) المصدر السابق (598/3). (8) الذهبي ، مختصر الأباطيل والموضوعات ص65.

ومن ذلك نصرة الوضاعين ، فقد روي من حديث علي ﷺ مرفوعًا : "إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده ، فإن يكن حقًّا كنتم شركاء في الأجر ، وإن كان باطلاً كان وزره عليه"[1].

● بين احتمالية الوضع وجلائه

الحكم على المتن بالوضع أو الكذب يحتاج إلى شيء من التروي ، والتأكد قبل نسبة ذلك القول إلى الوضع أو الكذب ، وذلك لا بد له من ميزان قسط ومقياس عدل ، فربما تأكد الناقد من نسبة ذلك المتن إلى أحد الكذابين ، فعندئذٍ يحكم عليه بالوضع ، وربما تردد الحافظ ، وربما كان الوضع أشد جلاءً من نور الشمس ، وصورة القمر ليلة التمام .

فالحافظ الذهبي ربما تردد في الحكم بالوضع على الحديث ، فيعبر عن ذلك بعبارات مثل : كأنه موضوع ، وشبه موضوع على غير ذلك من عبارات احتمالية الوضع لا التأكيد عليه .

ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما : "لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف خرج رجل من الحصن واحتمل رجلاً من الصحابة ليدخله الحصن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يستنقذه وله الجنة؟ فقام العباس فمضى . فقال : امض ومعك جبرائيل وميكائيل"[2].

ومن ذلك حديث عبد الله بن عمرو : "من شرب الخمر لم تقبل له صلاة سبعًا ، فإن مات فيهن مات كافرًا ، وإن هي أذهبت عقله عن شيء من القرآن لم تقبل له صلاة أربعين يومًا ، وإن مات فيهن مات كافرًا"[3].

ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما : "نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى علي فقال : "أنت سيد في الدنيا ، سيد في الآخرة ، حبيبك حبيبي ، وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي ، وعدوي عدو الله ، فالويل لمن أبغضك بعدي"[4].

---

(1) الذهبي ، الميزان (98/4).

(2) المصدر السابق (504/3).

(3) الذهبي ، السير (132/6).

(4) المصدر السابق (574/9 ، 575).

ومنه حديث ابن عمر مرفوعًا : "إذا كان للرجل ألف وعليه ألف ، فلا زكاة عليه"[1].

ومن ذلك حديث جابر ﷺ قال : "قال عمر بن الخطاب ذات يوم لأبي بكر الصديق : يا خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال أبو بكر : أما إنك إن قلت ذاك ، فلقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر"[2].

والذهبي رحمه الله يلجأ إلى ذلك الوصف إذا لم يتيقن له الحكم على الحديث بالوضع ، فإن تطرق الاحتمال عدم اليقين ، وإذا عدم اليقين ، فلا ينبغي إصدار الأحكام على الأحاديث جزافًا أو عدم مراعاة الخيوط الدقيقة والموازين المعتدلة في نقد متن الحديث الشريف .

وعلى الجانب الآخر ربما كان الكذب سمجًا والوضع قد فاق الحدود ، بحيث لا يحتاج بيانه إلى عرض الحديث على قوانين الرواية ، أو مرجحات المتون ، ولا يتوقف الحكم عليه بالوضع على مقاييس النقد ، فعندئذ لا يتردد الحافظ ، بل يحكم عليه بالوضع ويزيد حكمه تأكيدًا إلى تأكيد .

ومن ذلك حديث : "من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له : اللهم أنت حي لا تموت وخالق لا تغلب ، وبصير لا ترتاب ، وسميع لا تشك . . . فوالذي بعثني بالحق لو دعا بهذه الدعوات على صفائح الحديد لذابت ، وعلى ماء حار لسكن . . . ومن دعا عن مسائه به بعث بكل حرف منهما سبعمائة ألف ملك من الروحانيين ، يسبحون له ويستغفرون له . . . " ، قال الذهبي : "وهو مما يشهد قلوب الجهال بوضعه فضلاً عن العقلاء"[3].

ومنه حديث أبو هريرة ﷺ مرفوعًا : "مر بي جبرائيل ببيت لحم ، فقال : انزل فصل ههنا ركعتين . . . ثم أتى بي الصخرة ، فقال : من هنا عرج ربك

---

(1) الذهبي ، تنقيح التحقيق (161/5).

(2) الذهبي ، تلخيص المستدرك (96/3).

(3) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص280 رقم1004 .

إلى السماء . . . " ، قال الذهبي : "وهذا شيء لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع ، فيكف البزل في هذا الشأن"[1].

ومن ذلك حديث علي ﷺ مرفوعًا :"إن جبريل نزل فقال : استكتب معاوية ، فإنه أمين" .

وحديث ابن عمر مرفوعًا : "يا معاوية أنت مني وأنا منك ، لتزاحمني على باب الجنة" .

ومن حديث جعفر : "أنه أُهدي للنبي صلى الله عليه وسلم سفرجل ، فأعطى معاوية منه ثلاثًا ، وقال : القني بهن في الجنة" ، وقد أعلَّ الذهبي ذلك بأن جعفر استشهد قبل قدوم معاوية مسلمًا . ثم قال : "فهذه الأحاديث ظاهرة الوضع"[2].

ومن ذلك حديث علي ﷺ : "أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أول من يدخل الجنة أنا وفاطمة ، والحسن والحسين ، قلت : يارسول الله ، فمحبونا ؟ قال : من ورائكم".

قال الذهبي : "الحديث منكر من القول يشهد القلب بوضعه"[3].

● معرفة الحديث الموضوع

الحديث الموضوع له دلائل ، ويعرف بقرائن ، بينها علماء نقد المتن ، وقد تقدم بعض هذه الدلائل عند الحافظ الذهبي ، غير أن قرينة الإسناد أقرب ، وربما أغنت عن اعتبار ذلك المتن أو البحث في روايات الباب لمعرفة ضعفه .

فالذهبي يرى وجود سلسلة الإسناد ناصعة كالشمس ثم يحمل ذلك الإسناد وهذا المتن أحد الضعفاء متفردًا بذلك عن الثقات في طبقته دليل إدانة لذلك المتن ، فقال : "وهذا شأن الموضوع ، يكون كل رواته ثقات سوى واحد"[4].

ومن باب أولى إذا تداول الحديث جماعة من الهلكى وعرف بهم ، ودار في فلكهم فلايعرف إلا من رواياتهم . فقد روي من حديث جابر مرفوعًا : "أكل الطين يورث النفاق".

قال الذهبي : "يشبه أن يكون موضوعًا ، تداوله قوم ليسوا بثقات"[5].

---

(1) الذهبي ، الميزان (345/1).

(2) الذهبي ، السير (128/3 ، 131).

(3) الذهبي ، الميزان (180/3).

(4) الذهبي ، تخليص المستدرك (62/3).

(5) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1475/4).

- حكم رواية الموضوعات

الحديث الموضوع ما ثبت بقواطع الأدلة زيف نسبته إلى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وأن متخرصًا ادعى ذلك ترويجًا لباطل ، أو نصرة لمذهب ، أو نشرًا لضلال ، وربما ترغيبًا في طاعة إلى غير ذلك من أغراض الوضاعين وأهدافهم .

وظن البعض أن طي هذه الأحاديث أولى من نشرها ، ولكن المحدثين رأوا في ذكر هذه الأحاديث مع كشف عوارها وبيان تزييفها والتحذير منها كبير فائدة ، وكما قال الشاعر :

عرفت الشر لا للشر أعرفه ولكن أتقيه
ومن لا يعرف الشر حري أن يقع فيه

وحتى لا يأتي أحد الدجالين في بعض العصور ويدعي نسبة ذلك إلى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، فيرد عليه المحدثون بأنهم يعرفون كذب ذلك ويعرفون شخص الكذاب ، بل ودوافعه .

ولذلك ذكر الحافظ الذهبي ، حديث : "من حفظ على أمتي حديثًا واحدًا كان له أجر واحد وسبعين نبيًّا صديقًا" ، قال الذهبي : "هذا مما تحرم روايته إلا مقرونًا بأنه مكذوب"[1] .

وروي من حديث أبي هريرة ﵁ : "لما خطب علي فاطمة . . . فبكت ثم قالت : كأنك ادخرتني لفقير قريش . . . " ، قال الذهبي : "ولم أرو هذا ونحوه إلا للتزييف والكشف"[2] .

وأكد الذهبي أن أئمة الحديث على التشديد في أحاديث الأحكام مع قليل الترخص في الفضائل والرقائق : "فيقبلون ما ضعف إسناده ، لا ما اتهم رواته ، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها ؛ بل يروونها للتحذير منها والهتك لحالها"[3] .

وذكر الحافظ حديث ابن عباس :"سبع أرضين ، في كل أرض نبي كنبيكم ، وآدم كآدمكم ونوح كنوح ، وإبراهيم كإبراهيم ، وعيسى كعيسى" ، قال الذهبي : "وهذه بلية تحير السامع ، كتبتها استطرادًا للتعجب ، وهو من قبيل اسمع واسكت"[4] .

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1239/4).
(2) الذهبي ، العلو ص29 ، 30 .
(3) الذهبي ، السير (520/8).
(4) الذهبي ، العلو ص75 .

الفصل الثالث

الإمام الذهبى بين معاصريه في نقد متن الحديث

القرن الثامن الهجري

عرف القرن الثامن الهجري نشاطًا علميًّا ملحوظًا ، على خلاف ما نكبت به بلاد الإسلام من غزو صليبي تترى في آن واحد ، إلا أن النشاط العلمي كان في ازدياد ، بتشجيع من حكام المماليك ، ـ الذين رأوا تقريب العلماء والإغداق عليهم مما يساعد على بسط نفوذهم وإضفاء الشرعية على حكمهم ـ تارة ، وبدافع غيرة العلماء على ذلك التراث الذي خربته أيدي التتار البربرية ، وجنت عليه أحقاد الصليبية الحاقدة ، وأولئك العلماء الذين أجهزت عليهم يد المحتلين من أعداء الحضارة ، ودعاة التخريب .

وعلى الرغم مما عاناه المسلمون في تلك الفترة العصيبة ؛ إلا أن ذلك قد خلف في القلوب حركة من ثبات ، ويقظة من غفلة ، وأشعل فيهم روح الجهاد ، ودفعهم إلى العودة إلى طريق الصلاح والاستقامة .

وكذلك كان لهذه الحروب أثر في إكساب الكثير من العلماء لصفة الجرأة في الحق ، وعدم الخوف في الله لومة لائم ، فوقف الكثير من العلماء في وجه الحكام مواقف صارمة ، لا تعرف مهادنة ، ولا تتعامل بنفاق كالإمام النووي وابن عبد السلام ، وكذلك ولدت تلك الأحداث الجرأة في الاجتهاد الفقهي ، ومخالفة الآراء السابقة ، ونبذ التقليد ، والصمود أمام تبعات ذلك الاجتهاد ، وهذا الخروج عن الأعراف السابقة ، ومخالفة تيار التقليد ، كما حدث مع الحافظ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله .

- حركة نقد المتن في القرن الثامن الهجري :

لقد نشأ نقد المتن مع وجود ذلك الدين ؛ إذ ديننا الحنيف يقوم على منهجية رائدة ، قد أقام القرآن الكريم أساسها ، ووضع النبي صلى الله عليه وسلم أولى لبناتها ، ولم يزل علماء الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم جيلا بعد جيل يعملون على تشييد ذلك الصرح وإحكام هذا البناء .

غير أن القرن الثامن الهجري قد امتاز عن غيره من القرون بالتوسع في ذلك ، واتسم نقاد ذلك القرن بالجرأة العلمية في نقد المتون ، بينما وقف الكثيرون لا يتجاسرون على الاقتراب من ذلك الميدان ، وبخاصة إذا تعلق المتن بأحد الصحيحين ، فكثيرًا ما يتوقف الناقد عن النقد خشية النقد .

لقد كان للحركة العلمية الهائلة ، وانتشار دور العلم هنا وهناك ، مع تضافر جهود الأمراء والأعيان والعلماء ، وما ولدته الأحداث الخارجية والحروب الطاحنة من انتشار روح الجرأة في الحق : أثر كبير في ذلك الميدان .

أضف إلى ذلك ما تميزت به مدرسة ابن تيمية التي ضمت إلى جانب الشيخ نفسه تلامذته : الذهبي ، وابن القيم ، وابن كثير ، وتأثير ابن تيمية بثقافته الواسعة ، وعلومه الغزيرة ، وخلقه العظيم ، وتواضعه الجم ، وهمته العالية ، وجهاده باليد واللسان ، وجرأته في الحق : على أولئك التلاميذ .

وإن كان هؤلاء التلاميذ لم يسلموا بكل آراء ابن تيمية إلا أنهم في الكثير الغالب قد تأثروا بفكره ، وأبهرتهم شخصيته ، وأعجبوا بسعة علمه .

إن هذه المدرسة تمثل فكرًا رائدًا في مجال الطرح الحديثي ، وإن كان ابن تيمية والذهبي وابن كثير وابن القيم وقد اهتموا بنقد المتن ، وظهر ذلك جليًّا في مصنفاتهم فإن ابن رجب الحنبلي رحمه الله قد قام أيضًا بعمل رائد في نصر مدرسة المتقدمين في الحديث ، وتعالى على لغة التقليد والجمود التي سبقت ذلك العصر ، وارتفع عن صمت الجاهل ، وخشية المتردد ، وذلك في كتابه القيم ؛ شرح علل الترمذي وغيره .

ومازال الله تعالى يهيئ لهذه الأمة من يحمل الراية ، ويجدد العهد ، ويعلي الصرح ، ويزيل الكبوة ، ويتجنب العثرة .

والعلم رحم بين أهله ، وكل قرن قد سلم تبعة ما لديه للقرن الذي يليه ، غير أن من القرون ما تهيئ له من الظروف ما جعل علماءه يتميزون في جانب أكثر من غيره ، وهكذا لتستكمل المسيرة .

- الحافظ الذهبي رحمه الله

الحافظ الذهبي من جهابذة المحدثين ، وصفوة النقاد ، ممن جمع الورع والديانة ، مع التثبت والإنصاف ، والشجاعة والإقدام ، والعلم والمعرفة للحديث النبوي الشريف سندا ومتنا .

ونقد متن الحديث لا يتطرق إليه كل من سار في ركب المحدثين ، أو ارتدى زي الرواة ، بل لا يتطلع إليه كل محدث ، فالأمر شاق ، والمسئولية جسيمة ، ودون الحكم على المتن دراسات ودراسات ، وقد اضطلع الحافظ الذهبي بذلك وأدى ضريبته ، من وقته وجهده .

اهتم الحافظ الذهبي بالنقد الإيجابي للمتن ، فشرح غريب اللغة ، وشرح الحديث ، واهتم بدفع التعارض عن متون الأحاديث النبوية ، ودافع عن الأحاديث الصحيحة التي انتقدت لسوء معرفة معناها .

واعتنى كذلك بالنقد السلبي ، مبينًا دلائل ضعف متن الحديث الشريف ، من معارضة للصحيح ، ومخالفة للتاريخ ، وركاكة وطول ، ومشابهة أقوال القصاص والطرقية ، وخلاف المعقول ، ومباينة المعهود ، إلى غير ذلك من القرائن ، كخلاف مقام التنزيه ، وخلاف المعلوم عن الراوي ، وتكليف ما لا يطاق ، وشهادة الإسناد .

وأبرز الحافظ الذهبي أثر الوهم في اختلال ضبط الحديث الشريف ، وكيف تأثرت المتون بطرق التحمل والأداء ، وعدد الحافظ الذهبي مظاهر ذلك الوهم ، كرفع موقوف ، وإقرار زيادة غير ثابتة ، أو تصحيف وإدراج ، ووهم في أعلام المتن .

وليست المتون المنتقدة عند الذهبي رحمه الله على درجة سواء ؛ إذ منها ما يصلح للتقوية وينجبر بالمتابعات والشواهد ، ومنها ما لا يرقى لذلك فتعدم معه الحلية ؛ لذا فقد عبر في نقده للمتون بعبارات متباينة وألفاظ مختلفة تتناسب مع كل رواية .

● الحافظ ابن تيمية رحمه الله

الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ الأصولي الزاهد ، شيخ الإسلام ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية النميري الحراني (661- 728هـ) اشتهر بشيخ الإسلام .

اشتهر بالنهم العلمي والحفظ النادر ، وأذن له بالفتوى قبل العشرين وقام بالتدريس بعد وفاة والده ، فقام بوظائفه وله إحدى وعشرون سنة ، فاشتهر أمره ، وبعد صيته في العالم[1].

---

(1) فوات الوفيات ، ص58 .

وقد أجمع أهل عصره على الثناء عليه ، واعترف بفضله الموافق والمخالف ، فقد جمع قوة الإيمان ، والإخلاص في طلب الحق والتخلص من أدران الهوى ، مع الورع والزهد ، وكثرة العبادة والابتهال ، والحلم والعفو ، مع ثبات وجرأة في قول الحق ، والموضوعية والإنصاف ، مهيبًا جوادًا ، معظمًا للسنة وناصرًا لها .

ولم يعرف ابن تيمية المداهنة ، أو الالتواء مع مصادر القوة ، بل صدع بالحق غير عابئ بمخالفيه من العلماء ، وعدم الترفق بخصومه مما دفع به إلى ظلمات السجون وغياهب المعتقلات ، وأنزل الأذى بتلامذته ومحبيه ومصادرة كتبهم ومنع نشر فتاواهم.

وكان رحمه الله غزير العلوم ، واسع المعارف ، خاليًا من المناصب والوظائف ، متفرغًا للاطلاع والتصنيف .

وقد لاقى ابن تيمية كثيرًا من المدح والقدح ، فارتفع به بعضهم إلى مصاف أعلى من الأئمة الأربعة ، وهبط به آخرون لدرك الزندقة والكفر ، والحق وسط بين طرفين ، وعدل بين جورين .

وينبغي لمن رام الحديث عن العلماء أن يتجرد من الهوى ، وأن يراعي أن الخطأ فطرة بشرية فلا يترك عالمًا لزلة ، فالله يعفو عن الزلل ، وأن يجافي التعصب أو التقليد ، ملتمسًا الأعذار لمن ندر خطؤه ، آخذًا صواب العلماء ، تاركًا أوهامهم ، غير متصيد لخطأ ، ومن أعدل ما قيل فيه ما نقله عنه تلميذه ورفيق دربه الحافظ الذهبي إذ قال فيه :

"كان من بحور العلم ومن الأذكياء المعدودين ، والزهاد والأفراد ، والشجعان الكبار ، والكرماء الأجواد ، أثنى عليه الموافق والمخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان"[1].

وقال في موضع آخر : "فوالله ما مقلت عيني مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه ، كان إمامًا متبحرًا في علوم الديانة ، صحيح الذهن ، سريع الإدراك ، سيال الفهم ، كثير المحاسن ، موصوفًا بفرط الشجاعة والكرم ، فارغًا عن شهوات المأكل والملبس والجماع ، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه"[2].

---

(1) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1496/4 ، 1497).

(2) الذهبي ، المعجم المختص ص25 ، 26 .

ومعارضة آراء ابن تيمية ليست لقصوره فهو "لا يؤتى من سوء فهم ؛ فإن له من الذكاء المفرط ، ولا من قلة علم ؛ فإنه بحر زخار ، ولا متلاعبًا بالدين ، ولا ينفرد بمسائله بالتشهي"[1].

والمسائل التي أخذت عليه رحمه الله ليست كثيرة فقد "انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها ، وهي مغمورة في بحر علمه . . . وكل أحد من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك"[2].

ولكن الحافظ ابن تيمية لم يكن يتلاطف مع خصومه أو يداريهم مما أوغر صدورهم ، وجعلهم يسعون إلى السلطان لينالوا منه "وسجن غير مرة ليفتر عن خصومه ، ويقصر عن بسط لسانه وقلمه ، وهو لا يرجع ولا يلوي على ناصح"[3].

ولعل ابن تيمية إن تلاطف مع خصومه وقلل من حدة مخالفته لاجتمع عليه العلماء ، قال الذهبي : "لو لاطف خصومه لكان عليه كلمة إجماع ، فإن كبارهم خاضعون لعلومه ، معترفون بتفوقه"[4].

وابن تيمية رحمه الله من أكابر الحفاظ في القرن الثامن الهجري وله مشاركات واسعة واجتهادات تشهد له بعلو الكعب ورسوخ القدم في ذلك العلم ، وإذا كان ابن تيمية من كبار محدثي القرن الثامن عمومًا ، فإنه من حاملي لواء نقد المتن على الخصوص ، وله في ذلك دربة واجتهاد وشجاعة وإقدام ، وورع وإنصاف .

- الاتجاه النظري لنقد المتن عند ابن تيمية :

للحافظ ابن تيمية مشاركات متعمقة في ذلك الميدان ، ولم يكتف رحمه الله بممارسة النقد من خلال الاتجاهات العملية أو الأطر السلبية ، وإنما كان من أصحاب الاتجاهات النظرية والتقعيدية لذلك الفرع من علوم الحديث ، ومما اهتم به الحافظ ابن تيمية :

---

(1) ابن حجر ، الدرر الكامنة (161/1).

(2) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (1497/4).

(3) الذهبي ، المعجم المختص ص26 .

(4) ابن حجر ، الدرر الكامنة (161/1).

1- الرواية بالمعنى :

الحافظ ابن تيمية لا يـرى الفقـه مـن شروط الروايـة عـلى الإطـلاق ، ولكـن إذا روي الحديث بالمعنى فلا بد من اشـتراط الفقـه في الـراوي حتـى لا يحيـل معنـى الحـديث ، فلعله يجعل الحلال حرامًا ، والحرام حلالاً .

قال ابن تيمية : "المحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره أن لا يـكـون فقيهًا . . . وإنما يحتاج في الرواية إلى الفقه ، إذا كان قد روى بالمعنى ، فأخاف أن غير الفقيه يغـير المعنى وهو لا يدري"[1] .

2- أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب :

اشـتهر عـن المحـدثين التشـدد في أحاديـث الأحكـام والتسـاهل في أسـانيد أحاديـث الترغيب والترهيب ، والحافظ ابن تيمية يرى ذلك في العمل الـذي ثبـت أنـه مـما يحبـه اللـه أو يبغضه بنص صحيح ، ثم تأتي الأحاديث الضعيفة ـ لا الموضوعة ـ لتحدد مقادير الثواب أو العقاب "بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب ، أو تخاف ذلـك العقـاب كرجـل يعلم أن التجارة تربح ، لكن بلغه أنها تربح ربحًا كثيرًا ، فهذا إن صدق نفعه ، وإن كذب لم يضره"[2] .

وجعل ابن تيمية ذلك نظير قـول النبي صلى اللـه عليه وسلم : "حـدثـوا عـن بـنـي إسرائـيـل ولا حرج" مع إرشاده صلى اللـه عليه وسلم ألا نصدقهم أو نكذبهم .

على أن ذلك ما دامت الأحاديث في نطاق درجات الضعف ، أما "مـا علـم أنـه باطـل موضوع لم يجز الالتفات إليه ، فإن الكذب لا يفيد شيئًا"[3] .

وكذلك إذا تضمنت أحاديث الفضـائل الضـعيفة تقـديرًا أو تحديـدًا ، مثـل صـلاة في وقت معين وقراءة محددة وصفة خاصة فإن ذلك لا يجوز ؛ لأن استحباب ذلك الوصـف وتلك الكيفية لم يثبت بدليل شرعي[4] .

3- التواتر :

تواتر الحديث عن النبي صلى اللـه عليه وسلم قد حدده البعض بعـدد معـين ، غـير أن ابن تيمية يرى هذه الأعداد لا دليل عليها ، ويرى التواتر صفة لما حصل به العلم ضرورة ؛ إذ

---

(1) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (534/4).

(2) المصدر السابق (66/18).

(3) المصدر السابق (66/18 ، 67).

(4) المصدر السابق (67/18).

حدوث العلم ضرورة قد يكون لكثرة المخبرين ، أو لضبطهم وإتقانهم والوثوق بـدينهم ، وقد يكون ذلك لاتحاد الحديث مع العلـم بعـدم المواطـأة ، وقـد يحصـل العلـم بروايـة الحديث بحضرة جماعة شاركوا المخبر في العلم ولم يكذبه منـهــم أحـد ، وهـؤلاء يمتنـع عليهم التواطؤ على الكتمان ، وكذلك هناك تـواتـر عـام وخاص ، فأهل العلـم قـد تـواتر عندهم ما لم يتواتر عند العامة ، وهكذا[1].

4- رواية الموضوعات :

الحافظ ابن تيمية ينادي بوأد الأحاديث الموضوعة وعدم رواية الروايات المكذوبـة ، ولا ينبغي ذكرها إلا لهتك حالها وبيان أمرها ، حتى لا تروج عـلى العامـة ، وليحـذر مـن تداولها المسلمون ، يقول ابن تيمية : "فهذه الأحاديث وأمثالها مما هو كذب وفرية عند أهل العلم . . . ليس لأحد أن يرويها ويحدث بها إلا عـلى وجـه البيـان لكونهـا كـذبًا . . . وعلى ولاة الأمور أن يمنعوا من التحـدث بهـا في كـل مكـان ، ومـن أصر عـلى ذلـك فإنـه يعاقب العقوبة البليغة . . . "[2].

5- الاهتمام ببيان الأحاديث المشتهرة :

اهتم الحافظ ابن تيمية بنقد الأحاديث المشتهرة على الألسـنة ، والتـي ليسـت مـن قول النبي صلى اللـه عليه وسلم ، فكانت رسالته أحاديث القصاص لها السـبق في ذلـك الميدان وقد اعتمد عليها من ألف في ذلك الميـدان بعـده . يقـول دكتـور محمـد الصباغ محقـق هـذه الرسـالة : "تبـين لي أنهـا كانـت أصـلاً اعتمـد عليـه السـيوطي والسـخاوي وغيرهما ممن ألف في الأحاديث المشتهرة على الألسنة . . . ولقد أوردت كتب الأحاديث الشائعة هذه الأحاديث كلها . . . ونقلت عن ابن تيمية كثيرًا من عباراته الواردة في هذه الرسالة"[3].

6- مكانة الصحيحين :

الصحيحان أجل كتـب الإسـلام ، وأصـح مصـنفات الحـديث ، وهـما رأس مـال المحدثين والفقهاء ، وإليهما يتحاكم المتناظرون ، ومع ذلـك فـإنهما لم يسـلما مـن

---

(1) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (50/18 ، 51).

(2) المصدر السابق (371/18).

(3) ابن تيمية ، أحاديث القصاص ، مقدمة المحقق ص15 ، تحقيق دكتور محمـد لطفـي الصـباغ ، المكتب الإسلامي ، ط . 1 ، 1392هـ-1985م .

الخطأ النادر قال ابن تيمية : "فإنه لا يسلم كتاب من الغلط إلا القرآن ، وأجل ما يوجد في الصحة كتاب البخاري ، وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب ، لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط ، وقد بين البخاري في نفس صحيحة ما بين غلط هذا الراوي ، كما بين اختلاف الرواة في ثمن بعير جابر . وفيه عن بعض الصحابة ما يقال إنه غلط .

كما فيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً ، وفيه عن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في البيت ، وفيه عن بلال أنه صلى فيه ، وهذا أصح عند العلماء .

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط ، كما فيه : "خلق الله التربة يوم السبت" وقد بين البخاري أن هذا غلط ، وأن هذا من كلام كعب ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بثلاث ركعات في كل ركعة ، والصواب أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة ، وفيه أن أبا سفيان سأله التزوج بأم حبيبة ، وهذا غلط"[(1)] ، ذلك على سبيل النادر أما جمهور أحاديث الصحيحين "فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين ، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث"[(2)].

- نقد المتن (الاتجاه التطبيقي) عند ابن تيمية :

وفي الجانب التطبيقي يهتم الحافظ ابن تيمية بنقد متن الحديث نقدًا إيجابيًّا وآخر سلبيًّا .

1- النقد الإيجابي : يكشف شيخ الإسلام معنى الحديث إذا كان هناك بعض الغموض أو الإشكال في مضمونه ، وقد يحتمل النص معانٍ تخفى على البعض ويكون ذلك سببًا في استشكاله ، فيقوم الحافظ ببيان ذلك ، مزيلاً الغموض عن ذلك المتن ومدافعًا عن صحته .

ومن ذلك حديث "مثل أمتي كمثل الغيث ، لا يدري أوله خير أو آخره" ، فذلك الحديث قد ضعفه البعض ، وصححه ابن تيمية قائلاً : "ومن المعلوم أن الله

---

(1) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (72/18 ، 73).

(2) المصدر السابق (17/18).

يعلم أيهما خير إذا كان الأمر كذلك ، وإنما ينفي العلم عن المخلوق ، لا عن الخالق ؛ لأن المقصود التشابه والتقارب ، وما كان كذلك اشتبه على المخلوق أيهما خير"[1].

ومن ذلك حديث : "ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن ، يكره الموت ، وأكره مساءته"[2] ، وقد رد ذلك الحديث طائفة[3] وقالوا : إن الله لا يوصف بالتردد ، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور ، والله أعلم بالعواقب .

قال ابن تيمية : "إن الله ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . . . فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب ، وتارة لما في الفعلين من المصالح والمفاسد ، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة ، ويكرهه لما فيه من المفسدة لجهله . . . وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه"[4].

ويحمل الحافظ ابن تيمية التردد المذكور في الحديث على ذلك المعنى ، فالعبد المؤمن الذي ظل يتقرب إلى الله بأنواع النوافل وشتى العبادات حتى صار محبوبًا للحق جل وعلا ، حتى صار العبد يحب ما أراد الله ويبغض ما يسخطه ، فأحبه الله سبحانه وتعالى لذلك وكره أن يسوءه .

والعبد كاره للموت ، ولكن الله قضى به على كل مخلوق ، قال ابن تيمية : "والله سبحانه وتعالى قد قضى بالموت ، فكل ما قضى به فهو يريده ولا بد منه ، فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه ، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده ، وهي المساءة التي تحصل له بالموت ، فصار الموت مرادًا للحق من وجه ، مكروهًا من وجه"[5].

ومن ذلك حديث : "إن الميت يعذب ببكاء أهله" فقد أنكر ذلك الحديث طوائف من السلف والخلف ، واعتقدوا أن ذلك من باب تعذيب الإنسان بذنب غيره ، فهو مخالف لقوله تعالى : (وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (الأنعام:164) ، ومن

---

(1) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (306/18).

(2) البخاري ، كتاب الرقاق ، باب التواضع (341/11).

(3) منهم الخطابي كما في الأسماء والصفات للبيهقي ص(242).

(4) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (130/18).

(5) المصدر السابق (130/18 ، 131) بتصرف .

الذين أنكروا هذا الحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها والإمام الشافعي رحمه الله .

وقد اعترضت السيدة عائشة على مخالفة ذلك الحديث لظاهر القرآن الكريم ، وأضاف الشافعي رحمه الله إلى ذلك دلالة السنة ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم لرجل : "ابنك هذا؟ قال : نعم ، قال : أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه"[1] .

ويرى ابن تيمية أن الحديث لا يتعارض مع القرآن الكريم ولا السنة المطهرة لما يلي :

1- ليس في الحديث ما ينفي العذاب عن النائحة إن لم تتب مما تفعل .

2- أن هناك فارقًا بين العقاب والعذاب ، فالعقاب يستوجب ألمًا ينزل بالإنسان نتيجة لفعل قدمه ، أما العذاب فإنه ألم يستشعره الإنسان ، وهو يعاني في سبيل شيء ربما كان طيبًا ... فالعذاب أعم من العقاب ، فإن العذاب هو الألم ، وليس كل من تألم بسبب كان ذلك عقابًا له على ذلك السبب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "السفر قطعة من العذاب" فسمى السفر عذابًا ، وليس عقابًا على ذنب[2] .

3- كثيرًا ما يستشعر الإنسان الضيق والألم في حياته نتيجة لما يصادفه من أمور مكروهة مثل الأصوات الكريهة ، والصور القبيحة ، والروائح الخبيثة ، فكيف ينكر أن يعذب الميت بالنياحة ، وإن لم تكن عملاً له يعاقب عليه"[3] .

4- أن النياحة مجرد سبب للعذاب ، والسبب قد يندفع بما يعارضه من قوة الكرامة والعمل الصالح"[4] .

ومن ذلك الحديث القدسي : "عبدي مرضت فلم تعدني ، فيقول : رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلانًا مرض ، فلو عدته لوجدتني عنده ، عبدي جعت فلم تطعمني ، فيقول : رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلانًا جاع ، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي"[5] .

---

(1) الشافعي ، اختلاف الحديث مع مختصر المزني ص537 .

(3،2) ابن تيمية ، الفتاوى (370/34).

(4) المصدر السابق ، وانظر توثيق متون السنة عند ابن تيمية ص52- 58 .

(5) مسلم ، كتاب البر والصلة ، باب فضل عيادة المريض ، من حديث أبي هريرة ﷺ (2569).

وقد ادعى المعتزلة ضعف ذلك الحديث بناءً على مخالفته للعقل وللسمع ؛ لأنه يدل على جواز نسبة الجوع والمرض إلى الخالق سبحانه ، وهذا محال من ناحية العقل الذي لا يتصور الله إلا خاليًا من كل نقص ومبرءًا من كل عيب .

ولكن الحافظ ابن تيمية يرى في دعوى المعتزلة قعقعة ليست وراءها شيء ، وزبدًا لا يمكث في الأرض ، "فإن الحديث قد فسره المتكلم به ، وبين مراده بيانًا زالت به كل شبهة ، وبين فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العواد ، وأن الله سبحانه لم يأكل ، ولم يُعَد"[1].

وهكذا فإن لفظ الحديث ناطق بأن الله تعالى يحث المؤمنين على اصطناع الخير وبذل المعروف ، ونسب ذلك لنفسه سبحانه ليبادر المؤمنون إلى العطاء والتلاحم فيما بينهم ، وتقوية الروابط الاجتماعية فيما بينهم من عيادة مريض ، أو كفالة محتاج ، بما في ذلك من سد جوعة أو مسح دمعة .

● النقد السلبي :

انتقد الحافظ ابن تيمية الكثير من المتون الواهية والضعيفة ، وتصدى لظاهرة انتشار القصاص الذين تكسبوا بوضع الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزهد والرقائق تارة ، وفي مدح آل البيت أخرى ، مع الكثير من الخرافات السمجة والحكايات الباطلة التي يشهد القلب بوضعها ، وتقوم الدلائل على كذبها وزيفها ، واعتمد في ذلك على قرائن تقوي ذلك النقد وترجح صحة هذا الاجتهاد ، ومن ذلك :

1- خلاف القرآن الكريم :

الحديث الشريف لا يتعارض مع القرآن الكريم ، وحاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحدث بباطل ، أو يعارض الوحي المتلو ، فما السنة إلا وحي من عند الله ، ولا ينطق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهوى .

ومن ذلك رواية :"سب صحابتي ذنب لا يغفر" ومع أنه لا يفعل ذلك إلا شقي ، قد غطى قلبه الران وحجبت غشاوة الهوى على بصره وبصيرته ، إلا أن غلق باب

---

(1) ابن تيمية ، درء تعارض العقل (150/1) ، تحقيق محمد رشاد سالم ، ط . 1 ، 1399هـ-1979م.

التوبة أمام فاعل ذلك ، وادعاء أن ذنبًا ـ وإن عظم ـ لا يغفره اللـه ، فإن ذلك يناقض صريح القرآن والمعلوم من الدين بالضرورة ، قال ابن تيمية : "هـذا كـذب على النبي صلى اللـه عليه وسلم ، وقد قال اللـه تعالى : (**إِنَّ اللـهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء**) (النساء:48) [1] .

ومن ذلك حديث : "من وقف بعرفات ، وظن أن اللـه لا يغفر له ، لا غفر اللـه له"، والحديث شنيع اللفظ ، وإن كان يغلب جانب الرجاء إلا أن مقام الخوف من اللـه يناسب المؤمن في حال العبادة ووقت العمل ، أما جانب الرجاء فيحسن أن يكون عند انقطاع الأجل ومفارقة العمل ، ولقاء اللـه سبحانه وتعالى ، قال ابن تيمية : "معناه مخالف للكتاب والسنة ، فإنه لو وقف الرجل بعرفات خائفًا من اللـه أن لا يغفر له ذنوبه لكونها كبائر ، لم يقل إن اللـه لا يغفر له . . . لكن إذا تاب العبد من الذنب غفر اللـه له ، شركًا كان أو غير شرك"[2] .

فمن قدم جانب الخوف ، وعظم عليه تفريطه في حق اللـه ، وذم نفسه التي أذنبت ووجدها غير أهل لعفو اللـه ومغفرته ، فإنه حري أن يعفو اللـه عنه ويغفر له.

2- خلاف السنة الصحيحة :

النبي صلى اللـه عليه وسلم لا يقول الشيء وضده ، ويستحيل في حقه التناقض وهو صلى اللـه عليه وسلم منزهٌ عن ذلك ، لا ينطق عن الهوى ، فمخالفة المتن للثابت الصحيح من سنة النبي صلى اللـه عليه وسلم تعد مغمزًا له وسببًا لرده .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى اللـه عليه وسلم :"اللـهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إليَّ ، فأسكني في أحب البقاع إليك" ، قال ابن تيمية : "هذا باطل ، بل ثبت في الترمذي وغيره أنه قال لمكة : "واللـه إنك لأحب بلاد اللـه إلى اللـه" ، وقال : "إنك لأحب البلاد إليَّ" فأخبر أنها أحب البلاد إلى اللـه وإليه"[3] ، وفضائل المدينة لا تحتاج إلى التقول على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، فقد ثبت في فضلها العديد من الأحاديث ، أما كونها أحب إلى اللـه من مكة ، حيث البيت العتيق ، وبناء إبراهيم ، وصبر إسماعيل ، وجهاد هاجر ، وبعثة محمد صلى اللـه عليه وسلم ، فلا .

---

(1) ابن تيمية ، أحاديث القصاص ص75 .

(2) ابن تيمية ، الفتاوى (340/18).

(3) المصدر السابق (217/18).

ومن ذلك ما ذكر : "أن عليًّا ﷺ قاتل الجن في بئر ذات العلم"، قال ابن تيمية : "هذا كذب ، والجن لم تكن لتقاتل الصحابة أصلاً ، ولكن الجن الكفار يقاتلون الجن المؤمنين ، وأما عليٌّ وأمثاله من الصحابة فهم أجل قدرًا من أن يثبت الجن لقتالهم ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب : "ما رآك الشيطان سالكًا فجًّا إلا سلك فجًّا غير فجك"[1].

فكون معركة قائمة بين الإنس والجن ، مع أن الجن يرون الإنس من حيث لا يرونهم معركة غير متكافئة ، مع أن صالحي الإنس ليس للجن عليهم سلطان ، بل يفرون منهم .

3- خلاف الإجماع :

الأمة لا تجتمع على ضلالة ، وإن كان الخلاف جائزًا في حقها ، إلا أن الله تعالى قد عصم الأمة من التواطؤ على خطأ ، وخلاف المتن للإجماع يعد من قوادح ذلك المتن .

ومن ذلك ما روى : "من علمك آية من كتاب الله ، فكأنما ملك رقك ، إن شاء باعك ، وإن شاء أعتقك" ، قال ابن تيمية :"ليس هذا في شيء من كتب المسلمين ... بل مخالف لإجماع المسلمين فإن من علم غيره لا يصير له مالكًا ، إن شاء باعه وإن شاء أعتقه . . . والحر المسلم لا يسترق ، وسيد معلم الناس رسول صلى الله عليه وسلم علمهم الكتاب والحكمة ، وهو أولى بهم من أنفسهم ، ومع ذلك فهم أحرار ، لم يسترقهم ولم يستعبدهم ؛ بل كان حكمه في أمته الأحرار خلاف حكمه فيما ملكته يمينه ، ولو كان المؤمنات ملكًا له لجاز أن يطأ كل مؤمنة بلا عقد نكاح ، ولكان لمن علم امرأة آية من القرآن أن يطأها بلا نكاح ، وهذا لا يقوله مسلم"[2].

ومن ذلك حديث : "من حج ولم يزرني فقد جفاني" ، قال ابن تيمية : "كذب ، فإن جفاء النبي صلى الله عليه وسلم حرام ، وزيارة قبره ليست واجبة باتفاق المسلمين ، ولم يثبت عنه حديث في زيارة قبره . . وقد كره الإمام مالك ، وهو من أعلم الناس بحقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبالسنة التي عليها أهل المدينة من الصحابة والتابعين وتابعيهم ،

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (360/18).

(2) المصدر السابق (345/18).

كره أن يقال : زرت قبر رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ، ولو كان هذا اللفظ ثابتًا عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ، معروفًا عن علماء المدينة لـم يـكــره مالـك ذلـك ، أمــا إذا قــال : "سـلمت عـلى رسـول الـلــه صـلى الـلــه عليـه وسـلم ، فهـذا لا يكـره بالاتفاق"[1] ، بل ذلك مندوب إليه ، حسن فعله ، قام به أكابر الصحابة وفضلاء التابعين.

4- خلاف التاريخ الثابت :

الحوادث التاريخية الثابتة ، والتي اشتهر ذكرها بـين العلـماء بـذلك الفـن ، لا يردهـا خبر مجهول ، بل ربما يوهم الثقة إذا خالفت روايته لذلك الصحيح الثابـت مـن التـاريخ للحوادث ، فخلاف التاريخ من القرائن التي يستند إليها في رد المتن .

ومن ذلك ما روي "أن عمر بن الخطاب ﷺ قتل أباه في المعركة" ، وذلك مـتن يـوحي بقوة إيمان عمر ﷺ حتى أن روابط البنوة والأبوة قـد ذابـت عنـده أمـام روابـط أخـوة الدين والإيمان ، وأنه لم ير حرجًا من قتل ذلك الأب الكافر الذي جاء ليحارب ذلك الدين ، ويعمل على وأد هذه الدعوة في مهدها ، وأمير المؤمنين غني عن أن يبرهن عـلى إيمانـه بتلك الأكاذيب والبواطيل .

قال ابن تيمية : "هذا كذب ، فـإن أبـاه مـات قبـل مبعـث النبـي صـلى الـلــه عليـه وسلم"[2].

ومن ذلك حديث وضع الجزية عن أهل خيبر ذلـك الكتـاب الـذي أظهـره اليهـود في عهد الخطيب البغدادي فرده ، ثم عادوا في زمن الحافظ ابن تيمية ليخرجوه مـرة ثانيـة مغشيًّا بالحرير والديباج ، فلما تأمله ابن تيمية بزق عليه وقال : هذا كـذب وذلـك مـن وجوه ، ذكرها ابن القيم ، ومنها :

"أن فيه شهادة سعد بن معاذ ، وسعدٌ قد توفي قبل ذلك في غزوة الخنـدق ، وفيـه أن كاتبه معاوية بن أبي سفيان ، ومعاوية إنما أسلم عام الفتح .

وكذلك لم تكن الجزية قد شرعت حين فتح خيـبر ، ولم يكـن الصـحابة يعرفونهـا ، ولا العرب وإنما نزلت بعد عام تبوك"[3].

---

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (342/18).

(2) المصدر السابق (125/18).

(3) ابن القيم ، المنار المنيف ص102-105 .

5- خلاف الواقع :

وعندما تأتي الروايات بخلاف الواقع المعروف لكل ذي عينين ، فإن الناقد لا يقبل تلك المتون ، ويعتمد على مخالفتها للواقع المتواتر معرفته .

ومن ذلك ما روى "أن ملكًا يدعي حبيب بن أبي مالك الذي جاء المدينة وعمل حيلة أخذ بها تسع أنفس من المسلمين ، منهم خالد بن الوليد ، فأنقذهم منه علي ابن أبي طالب" .

قال ابن تيمية : "هذا الاسم غير معروف ، وخالد بن الوليد لم يؤسر أصلاً ، بل أسلم بعد الحديبية ، ومازال منصورًا في حروبه"[1].

ومنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث المقداد إلى ملك يقال له الملك الخطار . . . فأسره وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقاتل في غزاة تبوك . . . وأنه قاتل في الأحزاب . . . وانكسرت الأحزاب قُدَّامه على سبع عشرة فرقة . . . " إلى آخر ذلك الهذيان ، قال ابن تيمية : "ما ذكر عن الملك المسمى بالخطار ، هو من الأكاذيب ، ولا وجود له ، وأما غزاة تبوك فلم يكن بها قتال . . . وكذلك الأحزاب لم يكن فيها اقتتال بين الجيشين ؛ بل كان الأحزاب محاصرين للمسلمين خارج الخندق . . . وكان فيها مناوشة قليلة بين بعض المسلمين ، وبعض الكفار بمنزلة المبارزة . ولم تنكسر الأحزاب بقتال ، ولا قتل منهم ولا من المسلمين عدد له قدر ؛ بل أرسل الله عليهم الريح وأرسل الملائكة . . ."[2].

6- خلاف المعقول :

ومن ذلك ما روي : "كنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين" ، قال ابن تيمية : "فهذا نقل باطل نقلاً وعقلاً ، فإن آدم ليس بين الماء والطين ؛ بل الطين ماء وتراب! ولكن كان بين الروح والجسد"[3].

7- خلاف أحوال الوجود :

من قبيح ما يروي "أن عليًّا ﷺ قد عبر العسكر على ساعده في غزوة خيبر ، وأن بغلة قد مرت على ساعده فدعا عليها بقطع النسل" .

---

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (358/18).

(2) المصدر السابق (359/18).

(3) المصدر السابق (369/18).

وقد انتقد الحافظ ابن تيمية ذلك ، فعسكر خيبر لم يكن فيه بغلة أصلاً ، ولم يكن مع المسلمين ولا في المدينة أو ما حولها من أرض العرب بغلة إلا البغلة التي أهداها المقوقس عظيم مصر للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : "فإن هذا وأمثاله إنما يرويه من هو أجهل الناس بأحوال الصحابة ، ومن هو أجهل الناس بأحوال الوجود ؛ فإن البغلة مازالت عقيمًا"[1] .

8- خلاف مقام التنزيه :

ومن ذلك ما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف ، وهن يقلن :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع

فقال لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : "هزوا غرابيلكم بارك الله فيكم" ، قال ابن تيمية : "حديث النسوة وضرب الدف في الأفراح صحيح ؛ فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما قوله : "هزوا غرابيلكم" هذا لا يعرف عنه"[2] .

فالنبي صلى الله عليه وسلم منزه عن الأمر بذلك حال مقدمه ، وهو أعلم بالله من أن يطالب الصحابة بأن يحتفلوا بمقدمه ؛ إذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرًا ما يهضم حق نفسه .

ومن ذلك ما روي من "بكاء فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقلقت أهل المدينة وأخرجوها إلى بيوت الأحزان" ، قال ابن تيمية : "ما يروي هذا إلا جاهل ، أو من قصده أن يسب فاطمة والصحابة رضي الله عنهم ، بنقل مثل هذا الفعل الذي نزه الله فاطمة والصحابة عنه"[3] .

ومن ذلك ما يروى عمر رضي الله عنه : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يتحدثان ، وكنت كالزنجي بينهم" .

قال ابن تيمية : "هذا كذب مختلق"[4] فعمر الفاروق الذي فرق الله به بين الحق والباطل ، وأعز به الإسلام ، ونزل الوحي يؤيد أقوالاً كثيرة له ، وكثيرًا ما كان

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (361/18).

(2) المصدر السابق (124/18).

(3) المصدر السابق (366/18).

(4) المصدر السابق (339/18).

رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم يقـول : "أنـا وأبـو بكـر وعمـر" فكيـف يـروي أنـه كالزنجى بينهما ، الفاروق ﷺ منزه عن ذلك .

9- موافقة الفرق والطوائف :

يتجرأ البعض بدافع من الرغبة في نصرة فرقته وطائفته ، حـتـى يتقـول عـلى رسـول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ما لم يقل ، يدعم بذلك قوله ، ويدافع به عن رأيه ، ويـنصر نحلته .

ومن ذلك ما روي : "أول ما خلق الـلـه العقل ، قال له أقبل فأقبل ، ثم قال له : أدبـر فأدبر ، ثم قال : وعزتي وجلالي ، ما خلقت خلقًا أكرم عليَّ منك . . . " ، قـال ابـن تيميـة : "كذب موضوع عند أهل العلم بالحديث ، ليس هو في شيء من كتب الإسلام المعتمـدة . . . لكن المتفلسفة القائلون بقدم العالم أتباع أرسطو ، هم ومن سلك سبيلهم من باطنية الشيعة والمتصوفة والمتكلمة رووه أول ما خُلق الـلـه العقل ، بالضم ؛ ليكون ذلك حجـة لمـذهبهم في أن أول المبـدعات هـو العقـل الأول ، وعنـد أولئـك المتفلسـفة الباطنيـة أن جميع العالم صدر عن العقل الأول"[1] .

ومن ذلك حديث غديرخم وفيه : "من كنت مولاه ، فعلي مولاه الـلـهم وال من والاه ، وعاد من عاداه . . . وانصر من نصره ، واخذل من خذله" .

قال ابن تيمية : "نقل النص على خلافة علي ، إنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح ، فضلاً عـن أن يكـون متـواترًا ، ولا نقـل أن أحـدًا ذكره على جهة الخفاء ، مع تنازل الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة ، وحـين موت عمر ، وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة ، ثم لما قتـل عـثمان واختلـف النـاس على عليٍّ ، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة مـن أنـه نـص عـلى عليٍّ نصًّا جليًّا قاطعًا للعذر ، وعلمه المسلمون لكان من المعلوم بـالضرورة أنـه لا بـد أن ينقله الناس نقله مثله ، وإنه لا بد أن يذكره كثير من الناس ، بـل أكـثرهم في مثـل هـذه المواطن التي تتوافر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر ، فانتفاء ما يعلم أنـه لازم يقـتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم"[2] .

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (337/18 ، 338).

(2) ابن تيمية ، منهاج السنة (118/4).

10- المبالغة :

كثيرًا ما يريد المادحون نشر فضائل الممدوح ، فتأسرهم المبالغات ، وتذهب بهم المزايدات كل مذهب ، ولعل بعضهم يقسم أن ممدوحه يحفظ أربعين جزءًا من القرآن الكريم!! أو يصلي العشاء ست ركعات!!

ومن ذلك وصف قوة علي رضي الله عنه ، فقد روى "أنه عندما قتل مرحبًا اليهودي كانت البيضة التي على رأس مرحب من رخام ، وأن ضربته قسمت الفارس وفرسه ، ونزلت إلى الأرض" ، قال ابن تيمية : "هذا كله كذب ، ولم ينقل مثل هذا أهل العلم بالمغازي والسير إنما ينقله الجهال والكذابون"[1].

ومن ذلك أن عليًّا "شرب من سرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فدرى علم الأولين والآخرين" .

قال ابن تيمية : "من الأكاذيب ، فإن العلم الذي تعلم علي من النبي صلى الله عليه وسلم كان حاصلاً قبل موته ، فلم يكن سببه شرب ماء السرة . . . ولا كان أحد من الصحابة ، لا أبو بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولا علي ولا غيرهم يعلم علم الأولين والآخرين"[2].

ومن ذلك ما روي "أن سيف ذو الفقار نزل من السماء وحارب به علي ، وأنه كان عصا موسى ، وسفينة نوح ، وخاتم سليمان" ، قال ابن تيمية : "ذو الفقار لم يكن سيفًا لعلي!! ولكن كان سيفًا لأبي جهل غنمه المسلمون منه يوم بدر ، وكان سيفًا من السيوف المعدنية ، ولم ينزل من السماء سيف . . . وأما قول القائل : إنه كان عصا موسى وسفينة نوح ، وخاتم سليمان فهذا لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ، وهو بكلام المجانين أشبه منه بكلام العقلاء"[3].

11- مخالفة علماء الحديث :

إذا أتى الحديث مخالفًا علماء الأثر ــ وهم أهل التخصص ـ فإن أهل مكة أدرى بشعابها ، وهم بفجاجها أعلم ، فأعط القوس باريها ، فإن المحدثين لا يغيب عن مجموعهم سنة صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث لا يعرفه المحدثون ، إنما يأتي عن بعض المجهولين أو المتلطخة قلوبهم بهوى ، يطعن فيه النقاد .

(2،1) ابن تيمية ، الفتاوى (363/18).

(3) المصدر السابق (360/18-362).

ومن ذلك حديث "إتيان ملك الموت في صورة أعرابي وإعطائه النبي صلى اللـه عليه وسلم تفاحة فشمها ، وأنه طرق الباب فخرجوا له واحد بعد واحد ، وأنهم لما عرفوا أنه ملك الموت خضعوا له" .

قال ابن تيمية : "من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث"[1] .

ومنه حديث : "أنا مدينة العلم وعلى بابها" ، قال ابن تيمية : "موضوع عند أهل العلم بالحديث"[2] .

12- خلوه من الإسناد :

الحديث شقان : إسناد ، ومتن ، والإسناد مرشد لمعرفة من تداول ذلك المتن ، وربما يكفي النظر في الإسناد عن معاناة البحث والتمحيص والدرس للمتن ، ولذلك فإن مجيء الحديث قاصرًا بلا إسناد يقوي في النفس الريبة ، ويثير الشكوك ، ويمنع القبول .

ومن ذلك حديث "كنت كنزًا لا أعرف ، فأحببت أن أعرف فخلقت خلقًا فعرفتهم بي ، فبي عرفوني" ، قال ابن تيمية : "هذا ليس من كلام النبي صلى اللـه عليه وسلم ، ولا أعرف له إسنادًا صحيحًا ولا ضعيفًا"[3] .

ومن ذلك ما يروى : "من أسرج سراجًا في مسجد لم تزل الملائكة وحملة العرش تستغفر له مادام في المسجد ضوء ذلك السراج" ، قال ابن تيمية : "هذا لا أعرف له إسنادًا عن النبي صلى اللـه عليه وسلم"[4] .

وهكذا مجيء الحديث بلا إسناد دليل على ضعفه ؛ إذ لو تداوله الرواة الثقات لرواه المحدثون ، ولتناقله طلاب الحديث ، وأُخذ عن العلماء .

13- عدم ذكره في الكتب المعتمدة :

حديث يتداوله القصاص هنا وهناك ، ويعرض عنه أئمة الشأن وأرباب الحديث ، ولا يسطر في مصنفاتهم على كثرتها ، لا بد أن علماء الحديث قد أعرضوا عنه عن

---

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (366/18).

(2) المصدر السابق (123/18).

(3) المصدر السابق (122/18).

(4) المصدر السابق (128/18).

عمد ومعرفة ، لا أنه غاب عنهم جميعًا ، لذا ينتقد المحققون المتن إذا لم يتداوله المحدثون في مصنفاتهم على تعدادها .

ومن ذلك حديث : "الفقر فخري وبه أفتخر" ومع أنه يمسح دمعة ويسكن خاطرًا ويثبت فؤادًا ، إلا أن نسبة ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل مواساة الفقراء ، وإعانتهم على الصبر على قضاء الله لا يخلو من كذب ، قال ابن تيمية : "كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة"[1] .

ومن ذلك : "قصة إبليس وإخباره النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو في المسجد مع جماعة من أصحابه ، وسؤال النبي صلى الله عليه وسلم له عن أمور كثيرة ، والناس ينظرون إليه ويسمعون إليه عيانًا ، ويسمعون كلامه جهرًا" ، قال ابن تيمية : "أصل الحديث ، وهو مجيء إبليس عيانًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة أصحابه وسؤاله له كذب مختلق لم ينقله أحد من علماء المسلمين"[2] .

● نسبة المتن إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم[3]

قد يروى المتن عن النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الوهم والخطأ ، ويشتهر ذلك عن غيره من الصحابة والتابعين أو العلماء ، فمعرفة ذلك تضعف المتن ويظل قولاً منسوبًا إلى قائله ، لا يحمل قدسية السنة أو إلزام المسلمين بها .

وجدير بالذكر أن الأقوال الحسنة الرائعة التي تدعو إلى الفضائل وتزجر عن الرذائل كثيرة ، وحري بها أن تصدر من كثير من الصالحين والعلماء والفضلاء ، ولكن نسبة القول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغه بصبغة التشريع لذا يجب التمهل والتؤدة عند نسبة قول ما إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وذلك ما قرره ابن تيمية في معرض نقده لرواية : "من كسر قلبًا فعليه جبره" ، قال الحافظ : "هذا أدب من الآداب ، وليس اللفظ معروفًا عن النبي صلى الله عليه وسلم".

---

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (123/18).

(2) المصدر السابق (350/18).

(3) قام أستاذنا الدكتور محمد فؤاد شاكر بنشر سلسلة "ليس من قول النبي" وهي سلسلة قيمة ، نفع الله بها ، توضح نسبة الأقوال المشتهرة إلى أصحابها ، والتي نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهمًا أو عمدًا .

وكثير من الكلام يكون معناه صحيحًا ، "ولكن لا يمكن أن يقال عن الرسول ما لم يقل"[1].

ومن ذلك رواية : "حب الدنيا رأس كل خطيئة" ، قال ابن تيمية : "هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلي ، وأما عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس له إسناد معروف"[2].

ومن ذلك رواية : "من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنًا وإيمانًا ، وآمنه يوم الفزع الأكبر" ، قال ابن تيمية : "هذا الكلام معروف عن الفضيل بن عياض"[3].

ومن ذلك رواية : "من أكل مع مغفور له غفر له" ، قال ابن تيمية : "هذا ليس له إسناد عند أهل العلم . . . إنما يروونه عن سنان ، وليس معناه صحيحًا على الإطلاق ، فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون"[4].

ومن ذلك ما اشتهر بين الفقهاء من حديث محلل السباق إذا أدخل فرس بين فرسين .

قال ابن تيمية : "هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله ، هكذا رواه الثقات من أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن سعيد ، وغلط سفيان بن حسين فرواه عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعًا ، وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم"[5].

وربما لم يحدد الحافظ ابن تيمية هوية من ينسب إليه القول مكتفيًا بأنه من العلماء أو السلف .

ومن ذلك ما يروى : "حسنات الأبرار سيئات المقربين" ، قال ابن تيمية : "هذا كلام بعض الناس ، وليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم"[6].

ومنه ما يروى : "لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا" ، قال ابن تيمية : "هذا مأثور عن بعض السلف ، وهو كلام صحيح"[7].

---

(1) ابن تيمية ، أحاديث القصاص ص91 .

(2) ابن تيمية ، الفتاوى (123/18).

(3) المصدر السابق (346/18).

(4) ابن تيمية ، أحاديث القصاص ص73.

(5) ابن تيمية ، الفتاوى (63/18).

(6) المصدر السابق (221/18).

(7) المصدر السابق (218/18).

ومن ذلك ما يروى : "لا راحة للمؤمن دون لقاء ربه" ، قال ابن تيمية : "هذا من كلام بعض السلف"[1].

وربما اكتفى ابن تيمية بذكر أن ذلك المتن ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، كما قال فيما يروى : "العازب فراشه من نار ، مسكين رجل بلا امرأة ، ومسكينة امرأة بلا رجل"[2].

وما يروى : "الدنيا خطوة من رجل مؤمن"[3].

وما يروى : "لا تكرهوا الفتنة ؛ فإن فيها حصاد المنافقين"[4].

● الحافظ ابن كثير

إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القيسي القرشي البصروي ، ثم الدمشقي الشافعي[5] ، لقب بعماد الدين ، وكني بأبي الفداء (701هـ-774هـ) ، وقد عرف ابن كثير بحافظة متميزة ، وذاكرة حادة ، مكنته من حفظ كثير من العلوم والمتون ، أضف إلى ذلك استحضار ما حفظه بلا معاناة ، مع ندرة نسيان ، وزين ذلك جودة الفهم ، وسرعة الاستيعاب ، وتحري الدقة فيما يعرض له ، وقد مزج ذلك بروح دعابة ، وحسن مفاكهة تدفع السأم ، وتزيل الملل ، وتقبل بنواصي الطلاب إليه رحمه الله .

وهو مع ذلك ملتزم بالحديث والسنة ، ويحارب البدعة ، يألم لوجودها ، ويكشف زيفها ، ويسعى في القضاء عليها ، مع خلق حميد ، وفضائل بالغة ، فقد كان واسع الصدر ، حليمًا وفيًّا ، مخلصًا لشيوخه ، حسن الصحبة لزملائه ، موضوعيًّا في بحثه ، منصفًا في رأيه .

ولم يكن الحافظ ابن كثير رحمه الله منعزلاً عن واقعه أو غائبًا عن بيئته ، ولم يكن منزويًا دون قضايا مجتمعه ، مع جرأة علمية لا تعرف المحاباة .

---

(1) ابن تيمية ، أحاديث القصاص ص57 .

(2) ابن تيمية ، الفتاوى (125/18).

(3) المصدر السابق (123/18).

(4) المصدر السابق (126/18).

(5) الدرر الكامنة (399/1) ، ذيل تذكرة الحفاظ ص57 ، وغيرها .

فقد وقف معارضًا للمرسوم السلطاني بمصادرة أموال نصارى الشام قصاصًا مما فعل الفرنج بثغر الإسكندرية 767هـ[1].

وكان منصفًا لخصومه فقد ترجم لوفاة الشيخ كمال الدين بن الزملكاني 727هـ مع كونه خصمًا لشيخه ابن تيمية وتلامذته ، ومع ذلك قال في ترجمته تلك العبارات الزكية : "شيخ الشافعية بالشام وغيرها . . . برع وحصل ، وساد أقرانه من أهل مذهبه ، وحاز قصب السبق عليهم بذهنه الوقاد في تحصيل العلوم ، أما دروسه في المحافل ، فلم أسمع أحدًا من الناس درس أحسن منها ، ولا أحلى من عبارته ، وحسن تقريره وجودة احترازاته ، وصحة ذهنه . . . "[2].

وثبت على ما يراه حقًّا ، فقد دافع عن شيخه ابن تيمية ، ووقف إلى جانبه وناضل عنه ، وأوذي بسببه ، فلم يردعه ذلك عن شيخ أحبه ورأي اقتنع به[3].

● مما قيل في الثناء عليه :

قال شيخه الحافظ الذهبي : "الإمام ، الفقيه ، المحدث ، الأوحد البارع ، عماد الدين ... فقيه متقن ، ومحدث متقن ، ومفسر نقاد ، له تصانيف مفيدة ، يدري الفقه ، ويفهم العربية والأصول ... له حفظ ومعرفة ... خَرّج وألف ، وناظر وصنف"[4].

وقال تلميذه أحمد بن حجي : "كان أحفظ من أدركناه لمتون الحديث ، وأعرفهم بتخريجها ورجالها وصحيحها وسقيمها ..."[5].

وقال ابن حجر : "كثير الاستحضار ، حسن المفاكهة ، سارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع بها الناس بعد وفاته"[6].

وقال طاش كبرى زاده : "كان كثير الاستحضار ، قليل النسيان ، جيد الفهم"[7].

---

(1) البداية والنهاية (314/14 ، 315).

(2) المصدر السابق (131/14 ، 132).

(3) الدرر الكامنة (400/1) ، شذرات الذهب (231/6 ، 232).

(4) الذهبي ، المعجم المختص ص56 ، وطبقات الحفاظ (1508/4).

(5) شذرات الذهب (232/6).

(6) ابن حجر ، الدرر الكامنة (400/1).

(7) طاش كبرى زادة ، مفتاح السعادة (251/1 ، 252).

وقد ترك لنا الحافظ ابن كثير تركة حديثية وافرة ، فقد بذل وسعه ، وقدم جهده ولم يأل جهدًا إلا بذله ، ولا وقتًا إلا أنفقه ، فكانت تلك المصنفات الحديثية ومنها الأحكام الكبير ، واختصار علوم الحديث ، وتخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه ، وتخريج أحاديث أدلة التنبيه في الفقه الشافعي ، وجامع المسانيد والسنن ، وشرح البخاري ، ومسند الشيخين . . . إلى غير ذلك[1] .

وإلى جانب ذلك الكنز الزاخر من المصنفات ، فقد ترك لنا الحافظ ابن كثير منهجًا علميًّا رائدًا في علوم الحديث ، يبدو في ثنايا مصنفاته المتعددة ، وهو إلى جانب ذلك ناقد حديثي جهبذ ، يعرف الأسانيد ، وينتقد المتون ، ولا يتكلم إلا بقرينة ، ولا يصرح بتضعيف إلا بدليل .

ويتجلى منهجه في نقد متن الحديث الشريف من الناحية الإيجابية ، توضيحًا لإبهام ، وكشفًا لغموض ، وتفسيرًا لمشكل ، وكذلك من الناحية السلبية ، وقفًا لمرفوع ، وكشفًا لضعف زيادة ، وبيانًا لنكارة لفظ ، أو غرابة عبارة ، وإنكارًا لما لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك من دلائل وقرائن تضعيف المتون .

- من الجوانب النظرية لنقد متن الحديث الشريف :

نقد متن الحديث الشريف منه ما يتعلق بكشف الخطأ ومعرفة الوهم ، ومنه ما يتعلق ببيان مبهم ودفع تعارض ، ومنه ما يتعلق بالنواحي النظرية والتقعيدية لذلك العلم ، ومن الجوانب النظرية التي أشار إليها ابن كثير :

1- لا تلازم بين قوة الإسناد وصحة المتن :

قوة الإسناد من شروط صحة المتن وليس بلازمه ، فالمحدثون ليسوا كالرياضيين أو المنطقيين الذين ينتقلون من مسلمات إلى نتائج أحادية ، لا محيد عنها ، وإنما لكل حديث نقده الخاص ، وذلك بمراعاة ما يحتف به من قرائن ، وما يكتنفه من دلائل .

لذلك فإن الحافظ ابن كثير لم يستسلم لسلطان الإسناد وهو يحكم على الحديث ، ولم يأسره هيبة الصحيح إن كان هناك وهم نادر ؛ أن يفصل بين صحة السند وضعف المتن ، فالثقة قد يَهِم والصدوق قد يخطئ ؛ بل لم يسلم أحد من الخطأ ، فالخطأ جزء من تركيب الإنسان الفطري .

---

(1) انظر ، دكتور محمد الزحيلي ، ابن كثير الدمشقي الحافظ ص157-165 .

ولذلك فقد روى الإمام أحمد وابن أبي شيبة والنسائي في الكبرى ، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : "ما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة في سرية إلا أمره عليهم ، ولو بقي بعده لاستخلفه" ، قال ابن كثير : "هذا إسناد جيد قوي ، على شرط الصحيح ، وهو غريب جدًّا"[1].

وروى الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق الجبال فيها يوم الأحد ، وخلق الشجر فيها . . . " الحديث .

قال ابن كثير : "هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم ، وقد تكلم عليه علي ابن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ ، وجعلوه من كلام كعب"[2].

وكذلك روى البخاري في صحيحه حديث شريك بن عبد الله في الإسراء من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك الحديث قد أعرض عن ذكر ألفاظه مسلم رحمه الله ، وذكر أن شريكًا قدم فيه وأخر ، وزاد فيه نقص .

وقد انتقد ابن كثير رحمه الله تلك الرواية فقال : "في سياقه غرابة من وجوه"[3] ، وذكر من ذلك قوله : "قبل أن يوحى إليه" ، وكذلك قوله : "ودنا الجبار رب العزة فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى" ، قال ابن كثير : "قد يكون من فهم الراوي ، فأقحمه في الحديث"[4].

2- رواية الضعيف للتحذير منه :

لا يحل رواية الضعيف أو الموضوع دون بيان لحاله ، وإلا كان ذلك خيانة للقارئ ومعاونة على نشر الكذب ، ولكن العلماء من النقاد كان لهم في رواية الباطل أهداف أخرى غير الرواية ، وقد كان يحيى بن معين ينهى عن الرواية عن بعض الكذابين ، ثم يكتب أحاديثه ، وبين رحمه الله أنه يكتب ذلك ويحفظه من رواية أولئك الوضاعين ، حتى لا يجيء آخر ، فيضع لتلك الروايات أسانيد صحيحة ويروجها على العامة .

وقد ذكر ابن كثير رواية ابن عباس رضي الله عنهما : "أول ما نزل جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم قال : يا محمد ، استعذ ، قال : أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان

---

(1) ابن كثير ، البداية والنهاية (449/6).

(2) ابن كثير ، التفسير (109/1).

(3) ابن كثير ، البداية (275/4).

(4) المصدر السابق (277/4-280).

الرجيم ، ثم قال : قل : بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قال : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) (العلق:1) .

قال ابن كثير : "هذا الأثر غريب ، وإنما ذكرناه ليعرف"[1] .

3- ظهور أثر الصنعة :

الناقد الفطن لا تخفى عليه علامات الأحاديث الموضوعة ، ولا تغيب عنه أمارات الروايات المصنوعة .

ومن ذلك ما روي "أن الشمس رجعت حتى صلى علي بن أبي طالب صلاة العصر ، بعدما فاتته بسبب نوم النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يردها عليه حتى يصلي العصر فرجعت" ، قال ابن كثير : "منكر ، ليس في شيء من الصحاح ولا الحسان ، وهو مما تتوفر الدواعي على نقله ، وتفردت بنقله امرأة من أهل البيت مجهولة"[2] .

ومن ذلك حديث أنس : "أن الخضر جاء ليلة ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم كلامه ، وهو يدعو . . . فبعث إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك فسلم عليه ، فرد عليه السلام ، وقال له : قل له : إن الله فضلك على الأنبياء . . . وفضل أمتك على الأمم . . . " هكذا الحوار عن طريق أنس ، ولم يسع الخضر كما يزعمون ـ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بينما قال هرقل في لحظات إيمان : "لو أعلم أني أخلص إليه لتجشمت إليه حتى أغسل عن قدمه" .

قال ابن كثير : "هو مكذوب ، لا يصح سندًا ولا متنًا ، كيف لا يتمثل بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجيء بنفسه مسلمًا ومتعلمًا؟! . . . وأهل الحديث متفقون على أنه منكر الإسناد ، سقيم المتن ، يتبين فيه أثر الصنعة"[3] .

ومن ذلك ما جاء عن عيسى عليه السلام "أسلمته أمه إلى الكُتَّاب ، فجعل المعلم لا يعلمه شيئًا إلا بدره إليه ، ومن ذلك (أبو جاد). . . قال عيسى : الألف آلاء الله ، الباء بهاء الله ، الجيم بهجة الله وجماله . . . ثم ذكر أن عثمان سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأجابه على كل كلمة كلمة" .

---

(1) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم (24/1).

(2) ابن كثير ، البداية (236/2 ، 237).

(3) المصدر السابق (256/2).

قال ابن كثير : "حديث طويل موضوع ، لا يشك فيه ولا يتمارى"[1] .

4- معرفة الوضاع :

معرفة الروايات المكذوبة والأحاديث الباطلة لا غنى عنها للتحذير منها وكشف عوارها ، وكذلك معرفة من قام بذلك له دور كبير في اكتشاف طامات أُخَر بثها ذلك الوضاع بين الرواة ، ولذلك حرص النقاد على معرفة الوضاعين والكذابين ، وألف المحدثون في معرفة الضعفاء المصنفات المختلفة كالضعفاء للعقيلي والمجروحون لابن حبان ، وميزان الاعتدال للذهبي وغير ذلك .

ومن ذلك ما روى "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى يأجوج ومأجوج ليلة الإسراء فدعاهم إلى الله ، فامتنعوا من إجابته ومتابعته . . . " ، قال ابن كثير : "حديث موضوع اختلقه أبو نعيم عمر بن الصبح ، أحد الكذابين الكبار ، الذين اعترفوا بوضع الحديث"[2] .

ومن ذلك رواية زكريا بن يحيى الوقار لحديث عمر بن الخطاب مرفوعًا وفيه : ذكر اجتماع موسى بالخضر عليهما السلام وفيه : "ثم قال موسى : أريد أن توصيني بوصية ينفعني الله بها بعدك ، فقال الخضر : يا طالب العلم ، إن القائل أقل ملالة من المستمع ، فلا تمل جلساءك إذا حدثتهم . . . يا ابن عمران ، لا تفتحن بابًا لا تدري ما غلقه ، ولا تغلقن بابًا لا تدري ما فتحه . . . " .

قال ابن كثير : "لا يصح هذا الحديث ، وأظنه من صنعة زكريا بن يحيى الوقار المصري ، كذبه غير واحد"[3] .

5- الإسرائيليات :

أجاز النبي صلى الله عليه وسلم التحديث عن بني إسرائيل ، على ألا نصدقهم أو نكذبهم ، فهم أهل كتاب سماوي ، كما أنهم أرباب تحريف وزيادة ونقصان ، تمكنت منهم الأهواء حتى بدلوا آيات كتبهم المقدسة وفق ما يشتهون ، واشتروا بآيات الله ثمنًا قليلاً .

وأثناء عمل الرواة بذلك الإذن النبوي لم يكن نقلة الحديث النبوي بدرجة واحدة من الكفاءة واليقظة ، مما جعل بعضهم يروي تلك الإسرائيليات على أنها من قول النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(1) ابن كثير ، البداية (469/2).

(2) المصدر السابق (554/2).

(3) المصدر السابق (251/2-253).

والإسرائيليات كما يقول ابن كثير على ثلاثة أضرب : "ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق ، فذاك صحيح ، وما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه ، وما هو مسكوت عنه . . . فلا نؤمن به ولا نكذبه به ويجوز حكايته . . وغالب ذلك مما لا فائدة فيه"[1].

والأحاديث المتداولة من الإسرائيليات "دليل على أنهم قد بدلوا ما بأيديهم من الكتب السماوية وحرفوها وأولوها ووضعوها على غير مواضعها"[2].

كما زاد أولئك مع التحريف المتعمد وسوء القصد الخطأ في التعريب "فإن نقل الكلام من لغة إلى لغة لا يكاد يتيسر لكل أحد ، ولا سيما ممن لا يعرف كلام العرب جيدًا ، ولا يحيط علمًا بفهم كتابه"[3].

وقد أصاب عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يوم اليرموك زاملتين من كلام أهل الكتاب وكان يحدث بهما على إباحة النبي صلى الله عليه وسلم لذلك ، ولذلك كثر الوهم عليه من قبل بعض الرواة ، فجعل ينسب ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

من ذلك حديث : "بعث الله جبريل إلى آدم وحواء ، فأمرهما ببناء الكعبة ، فبناه آدم ، ثم أمر بالطواف به ، وقيل له : أنت أول الناس ، وهذا أول بيت وضع للناس"[4].

ومنه : "نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الشمس حين غابت ، فقال : في نار الله الحامية ، لولا ما يزعها من أمر الله ، لأحرقت ما على الأرض"[5].

● ومما روي مرفوعًا ، وأصله من روايات أهل الكتاب :

ما روى من حديث سمرة مرفوعًا : "لما ولدت حواء ، طاف بها إبليس ، وكان لا يعيش لها ولد ، فقال : سميه عبد الحارث ، فإنه يعيش . . . " .

قال ابن كثير : "الظاهر أن هذا متلقى عن كعب الأحبار . . . وأيضًا فالله تعالى إنما خلق آدم وحواء ليكونا أصل البشر ، وليبث منهما رجالاً كثيرًا ونساءً ، فكيف

---

(1) ابن كثير ، التفسير (8/1).
(2) ابن كثير ، البداية (36/3).
(3) المصدر السابق (183/1) ، (36/3).
(4) ابن كثير ، التفسير (601/1).
(5) ابن كثير ، البداية (546/2).

كانت حواء لا يعيش لها ولد . . . ثم قد كان آدم وحواء أتقى لله مما ذكر عنهما في هذا"[1].

ومن ذلك ما روى في قصة الذبيح : "اذبح بكرك إسحاق" ، قال ابن كثير : "فلفظة إسحاق مقحمة مزيدة بلا مرية ، لأن الوحيد ـ وهو البكر ـ إسماعيل ؛ لأنه ولد قبل إسحاق بأربع عشرة سنة ، فكيف يكون الوحيد البكر إسحاق؟! وإنما حملهم على ذلك حسد العرب"[2].

ومن ذلك ما روي من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "وقع في نفس موسى : هل ينام الله عز وجل؟ فأرسل الله إليه ملكًا ، فأرقه ثلاثًا ، ثم أعطاه قارورتين" الحديث ، قال ابن كثير : "هذا حديث غريب رفعه ، والأشبه أن يكون موقوفًا ، وأن يكون أصله إسرائيليًّا"[3].

- النقد الإيجابي للمتن :

الحافظ ابن كثير لا يقف موقف الهجوم فحسب ، فالنقد لا يعني الذم وإظهار العيوب فقط ، ولكن النقد يهدف إلى بيان الحقيقة ، والبحث عن الكلمة الصادقة ، وفي سبيل ذلك ، ربما كانت ثمرة النقد تضعيف الرواية ، وربما كان جناها الدفاع عن الأثر ، وقد قدم الحافظ ابن كثير نماذج للنقد الإيجابي :

ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي ذر : قلت : يا رسول الله ، أي مسجد وضع أول؟ قال : المسجد الحرام ، قلت : ثم أي؟ قال : بيت المقدس ، قلت : كم بينهما؟ قال : أربعون سنة" ، ومعلوم أن بين إبراهيم وسليمان عليهما السلام زمن بعيد رآها ابن كثير ألوف السنين ، ولكن ابن كثير رحمه الله لا يرى أن سليمان عليه السلام قد ابتدأ بناء بيت المقدس ، وإنما "جدده بعد خرابه وزخرفه"[4].

ومن ذلك ما جاء في الصحيح : "إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار

(1) ابن كثير ، البداية (125/1 ، 126).
(2) المصدر السابق (83/3).
(3) المصدر السابق (162/2).
(4) ابن كثير ، التفسير (290/1).

فيدخلها ..." الحديث ، قال ابن كثير :"وقد أجرى اللـه الكريم عادته بأن من قصد الخير وفق له ، ويسر عليه ، ومن نوى صالحًا ثبت عليه . . . وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث : ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس"[1] ، وهكذا بين الحافظ ابن كثير معنى الحديث ، من خلال جمع روايات ذلك الباب .

ومن ذلك ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعًا : "لا تخيروني على موسى" ، قال ابن كثير : "هذا من باب الهضم والتواضع ، أو نهي عن التفضيل بين الأنبياء على وجه الغضب والعصبية ، أو ليس هذا إليكم"[2].

ومن ذلك دفاع الحافظ ابن كثير عن حديث مناداة النبي صلى اللـه عليه وسلم قتلى بدر ومشافهتهم ، وفيه : "قال عمر : يا رسول اللـه ، ما تكلم من أجساد لا أرواح لها ، فقال النبي صلى اللـه عليه وسلم : والذي نفس محمد بيده ، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم" فقد عارضت أم المؤمنين ذلك بقوله تعالى : (وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ) (فاطر:22) ، قال ابن كثير : "قد جاء التصريح بسماع الميت بعد دفنه في غير ما حديث"[3]، وأكد على أن الجمهور على خلاف قول أم المؤمنين رضي اللـه عنها .

يضاف إلى ذلك أن أم المؤمنين لم تشهد موقف السياق ، وإنما اعتمدت على فهمها لسياق الآية ؛ بينما من حدث بذلك شهد سبب الورود ، وهم جمهور الصحابة ، قال قتادة : "أحياهم اللـه حتى أسمعهم قوله توبيخًا وتصغيرًا ، ونقمة ، وحسرة ، وندمًا"[4].

قال ابن كثير : "والصواب قول الجمهور من الصحابة ومن بعدهم للأحاديث الدالة نصًّا على خلاف ما ذهبت إليه رضي اللـه عنها"[5].

- استخدام دلائل اللغة :

ومن ذلك استخدام قواعد اللغة في بيان ما غمض وإيضاح ما استشكل ، فقد روي من حديث أبي سعيد الخدري ﵁ : "كنا في مسير لنا ، فنزلنا فجاءت جارية

---

(1) ابن كثير ، التفسير (290/1).
(2) ابن كثير ، البداية (142/2).
(3) المصدر السابق (152/5).
(4) المصدر السابق (153/5 ، 154).
(5) المصدر السابق (151/5).

فقالت : إن سيد الحي سليم ، وإن نفرنا غيب ، فهل منكم راق؟ ..." ، قال ابن كثير : "السليم : يعني اللديغ ، يسمونه بذلك تفاؤلاً"[1] .

ومن ذلك ما روي في صحيح مسلم ، عن عمرو بن عبسة السلمي : "أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول ما بعث ، وهو بمكة ، وهو حينئذ مستخفيًا . . . قلت : نعم ما أرسلك به ، فمن معك قال : حر وعبد ـ يعني أبا بكر وبلال ـ قال : فكان عمرو يقول : لقد رأيتني وأنا ربع الإسلام . . . " .

قال ابن كثير : ويقال : "إن معنى قوله عليه السلام حر وعبد : اسم جنس ، وتفسير ذلك بأبي بكر وبلال فقط فيه نظر ، فإنه قد كان جماعة قد أسلموا قبل عمرو بن عبسة . . . فلعله أخبر أنه ربع الإسلام بحسب علمه . . . "[2] .

● التوفيق بين مختلف الحديث :

ومن ذلك الاختلاف الظاهري بين حديث الرجل الذي قتل نفسه ، ورآه الطفيل ابن عمرو في منامه في هيئة حسنة . . . فقال : غفر لي بهجرتي إلى نبيه . . . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم وليديه فاغفر" .

وحديث جندب ﷺ عنه مرفوعًا : "كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح ، فجزع فأخذ سكينًا فخز بها يده ، فما رقأ الدم حتى مات ، فقال الله عز وجل : عبدي بادرني بنفسه ، فحرمت عليه الجنة" ، فأجاب ابن كثير عن ذلك بأجوبة عدة منها :

أن يكون الأول مؤمنًا والآخر مشركًا ، أو أن يكون الثاني عالمًا بالنهي ، والأول غير عالم به ، أو يكون ذلك المحرم عليه الجنة قد استحل ذلك بخلاف من غفر له .

وقد يكون الثاني قليل الحسنات ، فلم تقاوم حسناته كبر ذنبه ، فدخل النار ، ويكون الأول كثير الحسنات ، فقاومت حسناته الذنب فلم يدخل النار ، بل غفر له بهجرته"[3] .

وكذلك ما جاء من إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بمصارع قتلى بدر بأسمائهم ومواضع قتلهم، فقد جاء في غير حديث صحيح ، ومقتضى رواية ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك

(1) ابن كثير ، التفسير (19/1).

(2) ابن كثير ، البداية (79/4).

(3) المصدر السابق (248/4 ، 249).

يوم الوقعة ، ومقتضى رواية أنس وعمر أن ذلك قبل الوقعة بيوم ، وقال ابن كثير بالتعدد : "ولا مانع من الجمع بين ذلك ، بأن يخبر به قبل ذلك بيوم وأكثر ، وأن يخبر به قبل ذلك بساعة يوم الوقعة"[1].

● انتقاد الحافظ ابن كثير في نقده الإيجابي للمتن :

لم يكن الحافظ ابن كثير موفقًا في كل انتقاداته ، وتلك سنة الله في خلقه ، فإنه لم يسلم من الخطأ أحد ، إذ كثيرًا ما تأخذه الرغبة في الدفاع عن أحاديث الصحيحين ، غير أن دفاعه قد يجانب الصواب أحيانًا .

فمن ذلك حديث أبي سفيان في الأمور الثلاثة التي التمسها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها . . . : "عندي أحسن العرب وأجمله : أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : نعم" الحديث .

فذلك الحديث مما انتقده كثير من أئمة الحديث ، ونسبوا فيه مسلمًا رحمه الله إلى الوهم والخطأ ، غير أن ابن كثير رحمه الله يرى أن "الأحسن في هذا أنه أراد أن يزوجه ابنته الأخرى عزة ، لما رأى في ذلك من الشرف له . . . وإنما وهم الراوي هذا بتسميته أم حبيبة"[2].

غير أن هذا التأويل يرده إجابة النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : نعم ، فلو كان ذلك مراد أبي سفيان لأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا تحل له ، ولم يجبه بنعم .

ومن ذلك ما رواه البيهقي في الدلائل من حديث علي بن أبي طالب مرفوعًا : "ما هممت بشيء مما كان أهل الجاهلية يهمون به من النساء إلا ليلتين : كلتاهما عصمني الله . . . " الحديث .

قال ابن كثير : وهذا حديث غريب جدًا ، وقد يكون عن علي نفسه ، ويكون قوله في آخره : "حتى أكرمني الله عز وجل بنبوته مقحمًا"[3].

واستغراب ابن كثير رحمه الله لذلك المتن حسن ، ولكن من غير المقبول نسبة ذلك إلى عليٍّ رضي الله عنه ؛ إذ علي رضي الله عنه قد أسلم صبيًّا لم يبلغ ذلك الشأن قبل إسلامه ،

---

(1) ابن كثير ، البداية (104/5).

(2) المصدر السابق (148/6 ، 149).

(3) المصدر السابق (447/3).

فعمره وقت إسلامه دون ذلك الأمر ، ثم مازال رضي الله عنه في كنف نبي الله صلى الله عليه وسلم يحيا الإيمان ويستنشق عبير الطهر ، ويرتدي ثياب العفاف ، فمتى فعل ذلك؟!

● النقد السلبي للمتن :

وكما دافع الحافظ ابن كثير عن بعض المتون ، كاشفًا بعض الإشكالات حولها موضحًا بعض ما أبهم منها ، فهو يوجه سهام نقده إلى متونٍ أُخَر لما يراه أنها لم تحقق شروط الصحة ، ومن تلك المعايير :

1- خلاف السنة الصحيحة الثابتة :

ومن ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يحيي أبويه ، فأحياهما وآمنا به" ، قال ابن كثير : "حديث منكر جدًّا ، وإن كان ممكنًا بالنظر إلى قدرة الله تعالى ، لكن الذي ثبت في الصحيح يعارضه"[1].

ومن ذلك ما روي من حديث أسماء بنت عميس قالت : "دخل عليَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر فقال : لا تحدي بعد يومك هذا" ، قال ابن كثير : "مشكل إن حمل على ظاهره ؛ لأنه ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميتها أكثر من ثلاثة أيام إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا"[2].

ومن ذلك ما رواه البيهقي في الدلائل من حديث أنس ، وفيه ذكر إلياس عليه السلام وأن طوله أكثر من ثلاثمائة ذراع ، الحديث ، قال ابن كثير : معناه لا يصح ، فقد تقدم في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله خلق آدم طوله ستون ذراعًا في السماء . . . ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن"[3].

ومن ذلك ما روى من حديث أنس بن مالك مرفوعًا : "لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء ، وكذا القرآن كله ، ولكن قولوا : السورة التي يذكر فيها البقرة ، والتي يذكر فيها آل عمران" ، قال ابن كثير : "حديث غريب . . . وقد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود أنه رمى الجمرة من بطن الوادي ، فجعل

---

(1) ابن كثير ، البداية (429/3).

(2) المصدر السابق (444/6).

(3) المصدر السابق (274/2 ، 275).

البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ، ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة"[1].

2- خلاف التاريخ :

ومن ذلك ما رواه أحمد من حديث ابن عباس قال : "لما نزلت : (إِذَا جَاء نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعيت إليَّ نفسي ؛ بأنه مقبوض في تلك السنة" .

قال ابن كثير : "هذا باطل ؛ فإن الفتح كان سنة ثمان في رمضان منها ، وهذا ما لا خلاف فيه ، وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة بلا خلاف"[2].

ومن ذلك حديث قتل حمزة ﷺ ، وفيه عن ابن عباس رضي الله عنهما : "أن الله عز وجل أنزل في ذلك : (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ) (النحل:126) ، قال ابن كثير : "هذه الآيات مكية ، وقصة أحد بعد الهجرة بثلاث سنين ، فكيف يلتئم هذا مع هذا"[3].

ومن ذلك حديث سفر النبي صلى الله عليه وسلم مع عمه أبي طالب ولقاء بحيرا الراهب ، وفيه : "أمر أبو بكر ﷺ بلالاً أن يعود مع رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، ثم انتقد ذلك ابن كثير من عدة أوجه ومنها : "كان عُمْرُ أبي بكر إذ ذاك تسع سنين أو عشرة ، وعُمْرُ بلال أقل من ذلك ، فأين كان أبو بكر إذ ذاك؟ ثم أين كان بلال ، كلاهما غريب"[4].

ومن ذلك حديث ورقة ومروره ببلال وهو يعذب ، وقوله : "أحلف بالله ، لئن قتلتموه لأتخذنه حنانًا" ، قال ابن كثير : "وقد استشكل بعضهم هذا من جهة أن ورقة توفي بعد البعثة في فترة الوحي ، وإسلام من أسلم ، إنما كان بعد نزول (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ) فكيف يمر ورقة ببلال وهو يعذب؟"[5].

ومن ذلك نقد ابن القيم لكتاب اليهود بإسقاط الجزية عن يهود خيبر ، وادعائهم أن ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(1) ابن كثير ، التفسير (57/1 ، 58).

(2) ابن كثير ، البداية (624/6).

(3) المصدر السابق (425/5).

(4) المصدر السابق (440/3 ، 441).

(5) المصدر السابق (143/4 ، 144).

وقد انتقد ذلك الحديث الخطيب البغدادي ثم ابن تيمية وابن القيم ، وجعل ابن كثير الرد على ذلك في كتاب مفرد ، وذكر من ذلك : شهادة سعد بن معاذ ، وكان قد مات قبل زمن خيبر ، وشهادة معاوية بن أبي سفيان ، ولم يكن أسلم بعد ، وفيه وضع الجزية ، ولم تكن شرعت بعد[1].

3- خلاف الثابت :

ومن ذلك حديث أبي سعيد الخدري : "أن يهودية أهدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة سميطًا ، فلما بسط القوم أيديهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمسكوا ، فإن عضوا من أعضائها يخبرني أنها مسمومة . . . وفيه أن رسول صلى الله عليه وسلم قال : كلوا باسم الله ، قال : فأكلنا وذكرنا اسم الله ، فلم يضر أحدًا منا" .

قال ابن كثير : "فيه نكارة وغرابة شديدة"[2].

وإنما ذلك لخلافه ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم تأثر من ذلك السم وأن بعض الصحابة رضوان الله عليهم مات بسبب ذلك .

ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث سعد بن أبي وقاص : "ما أسلم أحد في اليوم الذي أسلمت فيه ، ولقد مكثت سبعة أيام وإني لثلث الإسلام" ، قال ابن كثير : "وقد علم أن الصديق وعليًّا وخديجة وزيد بن حارثة أسلموا قبله ، كما قد حكى الإجماع على تقدم إسلام هؤلاء غير واحد . . . وأما قوله : ولقد مكثت سبعة أيام وإني لثلث الإسلام فمشكل ، وما أدرى على ماذا يوضع إلا أن يكون أخبر بحسب علمه"[3].

ومن ذلك ما رواه أبو داود : قال الزهري : "خمس رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ، ثم قسم سائرها على من شهدها" ، قال ابن كثير : "فيما قاله الزهري نظر ، فإن الصحيح أن خيبر جميعها لم تقسم ، وإنما قسم نصفها بين الغانمين"[4].

4- خلاف المشهور :

ومن ذلك ما روي "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبق الصديق في الذهاب إلى غار ثور ، وأمر عليًّا أن يدله على مسيره ليلحقه ، فلحقه أثناء الطريق" ، قال ابن كثير : "هذا غريب جدًّا ، وخلاف المشهور من أنهما خرجا معًا"[5].

---

(1) ابن كثير ، البداية (355/6 ، 356).

(2) المصدر السابق (332/6).

(3) المصدر السابق (80/4).

(4) المصدر السابق (304/6).

(5) المصدر السابق (447/4).

ومن ذلك حديث ورقة ، وفيه : "إذا أتـاك فاثبـت حتـى تسـمع مـا يقـول ثـم ائتنـي فأخبرني ، فلما خلا ناداه ، يا محمد ، قل : (بِسْمِ اللـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {1/1} الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {2/1}) . . . " الحديث ، قال ابن كثير : "وفيـه غرابـة ، وهـو كـون الفاتحـة أول ما نزل"[1].

ومن ذلك حديث محمد بن سعد بـن أبي وقـاص قـال : "قلـت لأبي : أكـان أبـو بكـر أولكم إسلامًا؟ قال : لا ، لقد أسلم قبله أكثر من خمسين ، ولكن كان أفضلنا إسلامًا" ، قال ابن كثير : "حديث منكر ، إسنادًا ومتنًا"[2].

ومن ذلك ما رواه ابن عساكر من حديث أبي بكرة : "أن جبريل ختن النبي صلى اللـه عليه وسلم حين طهر قلبه" ، قال ابن كثير : "وهذا غريب جدًّا ، وقد روي أن جـده عبـد المطلب ختنه وعمل له دعوة جمع قريشًا عليها"[3].

5- خلاف المعقول :

ومن ذلك ما روي أن القوم الجبارين الذين أمر بنـو إسرائيـل بقتـالهم كـانوا أشـكالاً هائلة ، ضخامًا جدًّا ، حتى إنهم ذكروا أن رسل بني إسرائيـل لمـا قـدموا علـيهم تلقـاهم رجل من رسل الجبارين ، فجعـل يأخـذهم واحـدًا واحـدًا ، ويلفهـم في أكمامـه وحجـزة سراويله ..." ، قال ابن كثير : "مجازفات باطلة يدل العقل والنقل عـلى خلافهـا ... ثـم لـو كان هذا صحيحًا ، لكان بنو إسرائيل معذورين في النكول عن قتالهم"[4].

ومن ذلك ما روى من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ : "أن رسـول اللـــه صـلى اللـــه عليه وسلم لما حفر الخندق ، كان الناس يحملون لبنة لبنة ، وعمارٌ ناقهٌ مـن وجـع كـان به ، فجعل يحمل لبنتين لبنتين . . . " الحديث ، قـال ابـن كثـير : "حمـل اللـبن في حـفــر الخندق لا معنى له ، والظاهر أنه اشتبه على الناقل"[5].

6- خلاف المعقول والمنقول :

قد تجتمع في الرواية الواحدة من قرائن الرد ، ودلائل التضعيف كونها تخالف العقل والنقل ، فاجتماع خلاف هذين الأصلين يجعل الرواية معلومة البطلان .

---

(1) ابن كثير ، البداية (24/4).

(2) المصدر السابق (72/4).

(3) المصدر السابق (388/3 ، 389).

(4) المصدر السابق (125/2 ، 126).

(5) المصدر السابق (536/4-538).

ومن ذلك ما يروى "أن عوج بن عنق كان موجودًا من قبل نوح إلى زمان موسى ، ويقولون : كان كافرًا عنيدًا ، وأنه كان طوله ثلاثة آلاف ذراع . . . " ، قال ابن كثير : "لولا أنها مسطرة في كثير من كتب التفاسير . . . لما تعرضنا لحكايتها ؛ لسقاطتها وركاكتها ، ثم إنها مخالفة للمعقول والمنقول" .

وذكر من المعقول أنه كيف يهلك الله ابن نوح عليه السلام ، وأبوه نبي الأمة ويهلك أم الصبي مع ما سكن قلبها من الرحمة لذلك الصبي ، ويترك ذلك الجبار العنيد الفاجر الشديد؟!

ومن المنقول قوله تعالى : (ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخَرِينَ) (الشعراء:66)، وقوله تعالى : (رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) (نوح:26) ، وكذلك مخالفة ذلك الطول لما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله خلق آدم وطوله ستون ذراعًا ، ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن" . . . وهذا يقتضي أنه لم يوجد من ذرية آدم من كان أطول منه . . . "[1].

ومن ذلك ما روى من حياة الخضر إلى زماننا هذا ، وأنه أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد عارض الإمام ابن كثير ذلك القول ورأى أن الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم ، وكل من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدًّا لا يقوم بمثلها حجة في الدين[2].

وذكر من المعقول أن الخضر لو كان حيًّا لكان أشرف أحواله أن يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا مصدقًا وناصرًا ، ولكان تبليغه عن النبي صلى الله عليه وسلم الأحاديث والآيات ، وإنكاره الأحاديث المكذوبة ، وقتاله مع المسلمين في غزواتهم ، وحضور الجمع والجماعات ، وتسديد العلماء والحكام إلى غير ذلك أفضل من زيارته المزعومة لبعض المتصوفة ، ومن المنقول قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ) (الأنبياء:34) ، وقوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ) (آل عمران:81) .

---

(1) ابن كثير ، البداية (266/1 ، 267).

(2) المصدر السابق (263/2 ، 264).

وقول النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين من حديث ابن عمر : "أرأيتم ليلتكم هذه فإنه إلى مائة سنة ، لا يبقى ممن هو على وجه الأرض اليوم أحد"[1].

7- موافقة آراء بعض الفرق :

ومن ذلك ما روى عن أمير المؤمنين علي ﷺ : "أنا عبد الله ، وأخو رسوله ، وأنا الصديق الأكبر ، لا يقولها بعدي إلا كاذب مفترٍ ، صليت قبل الناس بسبع سنين" ، قال ابن كثير : "هذا الحديث منكر بكل حال ، ولا يقوله علي ﷺ ، وكيف يمكن أن يصلي قبل الناس بسبع سنين ، هذا لا يتصور أصلاً" ، وذكر أن عبيد الله بن موسى العبسي ـ أحد رواة الحديث ـ شيعي من عُتَّق الشيعة[2].

ومن ذلك ما روى من حديث ابن عباس مرفوعًا : "السُّبَّاق ثلاثة : فالسابق إلى موسى يوشع بن نون ، والسابق إلى عيسى صاحب يس ، والسابق إلى محمد علي ابن أبي طالب" ، قال ابن كثير : "حديث لا يثبت ؛ لأن حسينًا هذا ـ أحد الرواة ـ متروك وشيعي من الغلاة ، وتفرده بمثل هذا مما يدل على ضعفه بالكلية"[3].

ومن ذلك ما ذكر في غزوة خيبر وإعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الراية لأبي بكر ثم عمر ، ولم يفتح عليهما ، ثم أعطاها عليًّا فكان الفتح على يديه ، قال ابن كثير : "في سياقه غرابة ونكارة ، وفي إسناده من هو متهم بالتشيع"[4].

8- عدم وجود الحديث في الكتب المعتمدة :

ومن ذلك ما روي من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا : "إذا أتيت أهلك فسم الله ، فإنه وجد لك ولد كتب لك بعدد أنفاسه وأنفاس ذريته حسنات"، قال ابن كثير : "هذا لا أصل له ، ولا رأيته في شيء من الكتب المعتمد عليها"[5].

ومن ذلك ما روى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا : "لا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل شاة لها ثغاء ، ينادي يا محمد ، يا محمد ، فأقول :

---

(1) ابن كثير ، البداية (250/1-270).

(2) المصدر السابق (66/4 ، 67).

(3) المصدر السابق (15/1).

(4) ابن كثير ، البداية (266/6 ، 267).

(5) ابن كثير ، التفسير (30/1).

لا أملك لك من الـلـه شيئًا قد بلغتك . . . " ، قال ابن كثير : "لم يروه أحد من أهل الكتب الستة"[1].

ومن ذلك حديث رد الشمس لعلي ﷺ ليصلي العصر ، قال ابن كثير : "منكـر ، لـيس في شيء من الصحاح ولا الحسان"[2].

● نقد بعض الحديث دون بعض :

قد لا يضعف الحديث بالكلية ، ولكـن ينتقـد بعـض ذلـك المـتن دون باقيـه ، وذلـك لوهم ، أو زيادة ، فتنتقد تلك الزيادة ، ويصوب ذلك المتن ، ومنه :

أ- رفع الموقوف :

ومن ذلك ما روى مـن حـديث أبي هريـرة ﷺ مرفوعـًا : "مـن أتى شـيئًا مـن الرجـال والنساء في الأدبار ، فقد كفر" وقد روى أيضًا موقوفًـا عـلى أبي هريـرة ، قـال ابـن كثـير : "والموقوف أصح"[3].

ومن ذلك ما روي من حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعًا : (**وَآتَى الْمَالَ عَـلَى حُبِّـهِ**) : أن تعطيه وأنت صحيح شحيح تأمل العيش ، وتخـشـى الفـقـر" ، قال ابن كثير : "روي عـن ابن مسعود موقوفًا ، وهو أصح"[4].

ومن ذلك ما روى من حديث ابن عبـاس ﷺ مرفوعـًا : "في الـذي يـأتي امرأتـه وهـي حائض ، يتصدق بدينار أو نصف دينار" ، قال ابن كثـير : "روي موقوفـًا ، وهـو الصـحيح عند كثير من أئمة الحديث"[5].

ب ـ زيادة غير ثابتة :

ومن ذلك حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعـًا : "ويـأمر الـلــه إسرافيـل بنفخـة الصـعق ، فينفخ نفخة الصعق ، فيصعق أهل السموات وأهل الأرض إلا من شاء الـلـه ... فيقـول : ليمت جبريل وميكائيل . . . فيقول الـلـه : لتمت حملة عرشي . . . " الحديث .

---

(1) ابن كثير ، التفسير (662/1).

(2) ابن كثير ، البداية (236/2 ، 237).

(3) ابن كثير ، التفسير (413/1).

(4) المصدر السابق (324/1).

(5) المصدر السابق (406/1).

وجاء في رواية أبي موسى المديني : "فيقول الله لملك الموت : أنت خلق من خلقي ، خلقتك لما أردت ، فمت موتًا لا تحيى بعده أبدًا" ، قال ابن كثير : "زيادة غريبة"[1].

ومنه حديث ابن عمر رضي الله عنهما في تبشير خديجة ببيت في الجنة من قصب ، وفيه : "ما ذلك البيت الذي من قصب؟ قال : لؤلؤة جوفاء ، بين بيت مريم بنت عمران ، وبيت آسية بنت مزاحم ، وهما من أزواجي في الجنة" ، قال ابن كثير : "وأصل السلام على خديجة من الله ، وبشارتها ببيت في الجنة من قصب ، لا صخب فيه ولا نصب في الصحيح ، ولكن هذا السياق بهذه الزيادات غريب جدًّا"[2].

جـ ـ وهم غير متعمد :

ومن ذلك ما جاء من حديث أنس ﵁ : "فانشق القمر بمكة مرتين" ، قال ابن كثير : "فيه نظر ، والظاهر أنه أراد فرقتين"[3].

ومن ذلك ما روى عن ابن عباس مرفوعًا : "إن موسى حج على ثور أحمر" .

قال ابن كثير : "هذا غريب جدًّا" ، ثم ذكر رواية : "على جمل أحمر"[4].

ومن ذلك ما جاء من حديث أبي بكرة :"ذكرت بلقيس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" ، قال ابن كثير : "ضعيف ، وقد ثبت في صحيح البخاري . . . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه أن أهل فارس ملكوا عليهم ابنة كسرى . . ." الحديث[5] ، فأصل الرواية ابنة كسرى لا بلقيس ، ولكن الرواة وهموا في ذلك .

- ابن قيم الجوزية

أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي الزُّرعي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية (691هـ-751هـ).

نشأ في بيت علم ودين ، وكان رحمه الله ذا عبادة وزهد وورع ، وشغف بالمحبة ، والذكر والاستغفار ، وكان يطيل الصلاة ، ويمد ركوعها وسجودها ، وكان إذا صلى الصبح جلس مكانه يذكر الله تعالى ، حتى يتعالى النهار ، ويقول : هذه غدوتي لو لم أقعدها سقطت قواي"[6].

---

(1) ابن كثير ، البداية (108/1 ، 109).

(2) المصدر السابق (434/2 ، 435).

(3) المصدر السابق (304/4).

(4) المصدر السابق (218/2 ، 219).

(5) المصدر السابق (331/2).

(6) ابن حجر ، البدر الطالع (143/2) ، الدرر الكامنة (21/4 ، 22).

وكان ذا خلق عالٍ ، لطيف المعشر ، كثير التودد ، لا يؤذي أحدًا ولا يحسده[1] ، وقد شغف بجمع الكتب فحصل منها ما لا يحصى[2] .

ولم يكن العلم عنده بمعزل عن العمل ، بل كان من القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متحملاً في ذلك الأذى ، لا يخاف في الله لومة لائم[3] ، وقد تأثر بشيخ الإسلام ابن تيمية أيما تأثر ، ونهل من علومه ، وتابعه على كثير من آرائه ، وناله الأذى جراء تلك المتابعة .

ومن يقرأ مصنفات ابن القيم رحمه الله يرى رجلاً عَمَّرَ قلبه اليقين بالله والافتقار إليه ، والعبودية له ، والإنابة إليه ، وكذلك غلبة الشوق والمحبة التي أسرت قلبه بالتعلق ، على منهج سلفي رشيد ؛ لا على منهج بعض الغلاة ، فلا عجب إذا رأيناه زاهدًا في الدنيا ، مزدريًا لها ، قد تلاشت عنده مظاهرها ، وتجلت حقيقتها أنها إلى فناء ، فشمر سائرًا إلى الله والدار الآخرة[4] .

قال ابن رجب : "كان رحمه الله تعالى ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى الغاية القصوى ، وتأله ولهج بالذكر ، وشغف بالمحبة والإنابة والاستغفار ، والافتقار إلى الله ، والانكسار له ، والاطراح بين يديه ، على عتبة عبوديته ، لم أشاهد مثله في ذلك . . . وقد امتحن وأوذي مرات ، وحبس مع الشيخ تقي الدين في المرة الأخيرة بالقلعة منفردًا عنه . . . وكان في مدة حبسه مشتغلاً بتلاوة القرآن بالتدبر والتفكير ، ففتح عليه من ذلك خير كثير ، وحصل له جانب عظيم من الأذواق والمواجيد الصحيحة"[5] .

وقال ابن كثير : "لا أعرف في هذا العالم في زماننا أكثر عبادة منه"[6] .

وقال ابن رجب : "حج مرات كثيرة ، وجاور بمكة ، وكان أهل مكة يذكرون عنه من شدة العبادة ، وكثرة الطواف أمرًا يتعجب منه"[7] .

---

(1) ابن كثير ، البداية والنهاية (202/14).
(2) ابن حجر ، الدرر الكامنة (22/4).
(3) ابن رجب ، ذيل طبقات الحنابلة (448/2).
(4) بكر أبو زيد ، ابن قيم الجوزية ص4.
(5) ابن رجب ، ذيل طبقات الحنابلة (448/2).
(6) ابن كثير ، البداية والنهاية (202/14).
(7) ابن رجب ، ذيل طبقات الحنابلة (448/2).

اهتم بعلوم عدة ، فبرع في التفسير والفقه والأصول ، والحديث : متونه ورجاله والنحو ، وعني بالعربية وعلم السلوك وكلام أهل التصوف ، وتفنن في الوعظ وكان له قدمٌ راسخة في التوحيد ، وعلم بالفرائض ، رحمه الله ورضي عنه[1].

وظهر في تصانيفه اعتماده على الكتاب والسنة ، وتقديم أقوال الصحابة على من سواهم ، مع سعة الاطلاع واستيعاب جوانب المسألة ، وتحرره من ضيق المذاهب إلى حرية الترجيح والاختيار ، والمطلع في كتبه لا يملها ولا يستغلق عليه فهمها فمصنفاته عذبة اللفظ ، قوية البنيان ، ذات جاذبية تدفع السأم ، مع حسن ترتيب وجودة تصنيف ، ويظهر منه رحمه الله التواضع وهضم الذات ، والتجافي عن الاستعلاء أو التكبر[2].

وكان اهتمامه رحمه الله بعلوم الحديث واسعًا ، فقد صنف في الأحاديث الموضوعة : كتابه المنار المنيف ، وفي الشروح الحديثية : تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة .

ومن كتب الحديث كتابه الجامع بين السنن والآثار ، كما ذكره في كتابه بدائع الفوائد ، وكان الإمام ابن القيم ناقدًا للحديث ، مقدمًا في تمييز المتون ، ولعل كتابه المنار المنيف شاهد على ذلك ؛ إذ هو خلاصة منهجية لما كتب في الموضوعات من قبله ، فجمع الإمام ابن القيم أسباب رد المتن ، ودلائل تضعيفه بغض النظر عن حال الإسناد ، ولعل ذلك الكتاب اختصار لكتاب الموضوعات لابن الجوزي فأحسن ابن القيم وأجاد ، واستخلص في هذا الكتاب أركان كتاب ابن الجوزي بضوابط وكليات وأمارات تدل على الحديث الموضوع[3].

● الاتجاه النظري لنقد المتن عند ابن القيم :

الإمام ابن القيم رحمه الله له نظرات نقدية في الحديث الشريف ، وذلك يشمل الجانب النظري والجانب العملي ، فمن آراء النظرية :

---

(1) ابن رجب ، ذيل طبقات الحنابلة (448/2) ، وابن حجر ، البدر الطالع (143/1) ، بكر أبو زيد ، ابن القيم الجوزية ص51-53 .

(2) بكر أبو زيد ، ابن قيم الجوزية ص73-120 .

(3) عبد الفتاح أبو غدة ، تقدمة التحقيق لكتاب المنار المنيف ص11 ، 12 .

1- معرفة الحديث الموضوع دون النظر إلى الإسناد :

قال ابن القيم : "إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة ، واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر به ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة ؛ بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ... وهذا شأن كل متبع مع متبوعه ، فإن للأخص به ، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها ، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح وما ليس لمن لا يكون كذلك"[1].

2- أمارة الحديث الموضوع :

قال ابن القيم : "والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة ، ومجازفات باردة تنادي على وضعها واختلاقها على رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2].

3- مكانة الصحيحين :

قال ابن القيم : "واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم مما تلقته الأمة بالقبول ، كما ذكره الشيخ أبو عمرو ، ومن قبله من العلماء ، كالحافظ أبي طاهر السلفي وغيره . فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماءه بالقبول والتصديق ، فهو محصل للعلم ، مفيد لليقين ، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين ، فإن الاعتبار في الإجماع في كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم . . . لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله"[3].

ودفع ابن القيم شبهة وجود حديث موضوع في الصحيحين أو أحدهما فقال : "القول بأن في صحيح مسلم حديثًا موضوعًا مما ليس يسهل"[4].

---

(1) ابن القيم ، المنار المنيف ص43 ، 44 .

(2) المصدر السابق ص50 .

(3) ابن القيم ، مختصر الصواعق المرسلة ، ص537 .

(4) ابن القيم ، جلاء الأفهام ص368 .

وأكد ابن القيم أن عدم إخراج الحديث في الصحيحين أو أحدهما ليس دليلاً على ضعفه ، فالشيخان لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما ، ولم يذكرا ذلك ، لذا فلا ينبغي نقد الحديث بمجرد كونه لم يرو في الصحيحين أو أحدهما ، قال ابن القيم : "ترك إخراج أصحاب الصحيح له ـ أي الحديث ـ لا يدل على ضعفه كغيره من الأحاديث الصحيحة التي تركا إخراجها"[1].

وقال في موضع آخر : "هل قال البخاري قط : إن كل حديث لم أدخله في كتابي فهو باطل ، أو ليس بحجة أو ضعيف؟! وكم قد احتج البخاري بأحاديث خارج الصحيح ليس لها ذكر في صحيحه ، وكم صحح من حديث خارج عن صحيحه"[2].

4- دلائل معرفة الحديث الموضوع :

بين الحافظ ابن القيم أن هناك دلائل يتعرف بها النقاد على كون الحديث موضوعًا دون النظر إلى إسناده ، وقد نبه على ذلك في كتابه المنار المنيف ، منبهًا على أمورٍ كلية لبيان ذلك ، وذكر أمثلة لذلك ، فمنه :

1- اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله : وذكر من ذلك : "من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان ، لكل لسان سبعون ألف لغة . . . " ، ثم قال :"وأمثال هذه المجازفات الباردة لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين : إما أن يكون في غاية الجهل والحمق ، وإما أن يكون زنديقًا"[3].

2- تكذيب الحس له : وذكر من ذلك : "الباذنجان شفاء من كل داء" ، ثم قال : "ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض ، لم يزدها إلا شدة ، وهذا لو قاله يوحنس ، أمهر الأطباء ، لسخروا منه"[4].

(1) ابن القيم ، الفروسية ص218 .

(2) ابن القيم ، زاد المعاد (264/5 ، 265).

(3) ابن القيم ، المنار المنيف ص50 .

(4) المصدر السابق ص51 .

3- سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه : وذكر من ذلك : "لو كان الأرز رجلاً لكان حليمًا ، ما أكله جائع إلا أشبعه" ، قال ابن القيم : "هذا من السمج البارد الذي يصان عنه كلام العقلاء ، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء"[1].

4- خلاف الحديث لما جاءت به السنة الصريحة : قال ابن القيم : "فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل ، أو ذم حق أو نحو ذلك ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه بريء"[2].

5- ادعاء أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر الصحابة كلهم ، وأنهم اتفقوا على كتمانه : قال ابن القيم : "كما يزعم أكذب الطوائف أنه صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي ابن أبي طالب ﵁ بمحضر من الصحابة كلهم . . . ثم قال : هذا وصيي وأخي ، والخليفة من بعدي ، فاسمعوا له وأطيعوا ، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك"[3].

6- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه : ومن ذلك : "إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية ، وإذا رضى أنزله بالعربية"[4].

7- ألا يشبه كلام الأنبياء فضلاً عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . . بل لا يشبه كلام الصحابة : ومن ذلك : "ثلاثة تزيد في البصر : النظر إلى الخضرة ، والماء الجاري ، والوجه الحسن" ، قال ابن القيم : "هذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة وابن عباس ، بل وسعيد بن المسيب والحسن ، بل أحمد ومالك رحمهم الله"[5].

8- أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا : ومنه : "إذا انكسف القمر في المحرم يكون الغلاء"[6].

9- أن يشبه وصف الأطباء والطرقية : ومن ذلك : "الهريسة تشد الظهر"[7].

10- أحاديث العقل كلها كذب : ومنها : "ما خلقت خلقًا أكرم عليَّ منك ، بك آخذ ، وبك أعطي"[8].

---

(1) ابن القيم ، المنار المنيف ص54 .
(2) المصدر السابق ص56 ، 57 .
(3) المصدر السابق ص57 ، 58 .
(4) المصدر السابق ص59 .
(5) المصدر السابق ص61 ، 62 .
(6) المصدر السابق ص63 ، 64 .
(7) المصدر السابق ص64 .
(8) المصدر السابق ص66 .

11- الأحاديث التي يُذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب : ومنه : "يجتمع بعرفة جبريل وميكائيل والخضر" ، وذكر ابن القيم دلائل ذلك من المنقول والمعقول ، ونقل في ذلك عن الحربي والبخاري وابن الجوزي وابن تيمية استحالة ذلك[1].

12- أن تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه : ومن ذلك حديث عوج بن عنق وأن طوله ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ذراعًا وثلث ، وأنه يأخذ الحوت من قرار البحر ، ويشويه في عين الشمس ، وأنه بقى حيًّا بعد نوح" ، قال ابن القيم : "هذا مخالف للقرآن والسنة"[2].

13- مخالفة صريح القرآن : ومن ذلك : "مقدار الدنيا سبعة آلاف سنة ، ونحن في الألف السابعة" ، قال ابن القيم : "وهذا من أبين الكذب ؛ لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه قد بقى للقيامة من وقتنا هذا مائتان وأحد وخمسون سنة والله تعالى يقول : (**قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ**)[3] (الأعراف:187).

14- أحاديث صلاة الرغائب : ومنه : "لا تغفلوا عن أول جمعة من رجب ، فإنها ليلة تسميها الملائكة الرغائب"[4].

15- أحاديث صلاة ليلة النصف من شعبان : ومنه : "يا علي من صلى ليلة النصف من شعبان مائة ركعة بألف قل هو الله أحد : قضى الله له كل حاجة طلبها تلك الليلة . . . وأُعطي سبعين ألف حوراء . . . " ، قال ابن قيم : "والعجب ممن شم رائحة العلم بالسنن أن يغتر بمثل هذا الهذيان ويصليها"[5].

16- ركاكة اللفظ وسماجته بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للنطق : ومن ذلك : "أربع لا تشبع من أربع : أنثى من ذكر ، وأرض من مطر ، وعين من نظر ، وأذن من خبر"[6].

---

(1) ابن القيم ، المنار المنيف ص67-76 .

(2) المصدر السابق ص76 ، 77 .

(3) المصدر السابق ص80 .

(4) المصدر السابق ص95 .

(5) المصدر السابق ص98 ، 99 .

(6) المصدر السابق ص99 ، 100 .

17- أحاديث ذم الحبشة والسودان : ومنه : "إنما الأسود لبطنه وفرجه"[1].

18- أحاديث ذم الترك والخصيان والمماليك : ومن ذلك : "لو علم اللـه في الخصيان خيراً لأخرج من أصلابهم ذرية"[2].

19- ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل : وذكر حديث وضع الجزية عن يهود خيبر ، ثم انتقده من عشرة أوجه :

1- شهادة سعد بن معاذ ، وكان قد توفي في غزوة الخندق .

2- كتابة معاوية ، وما أسلم إلا زمن الفتح .

3- لم تكن الجزية نزلت بعد .

4- فيها وضع الكلف والسخر ، ولم يكن في زمانه كلف أو سخر .

5- كيف يضع الجزية عنهم ، ولم يجعل لهم عهدًا لازمًا ؛ بل قال : نقركم ما شئنا.

6- كيف ينفرد بنقله اليهود .

7- لم يتقدم من أهل خيبر من الإحسان ما يوجب لهم ذلك .

8- كيف يسقطها النبي صلى اللـه عليه وسلم عن أعدائه ، ولم يسقطها عمن لا عداوة بينه وبينهم .

9- لو وضع الجزية عنهم ، لم يشترط إخراجهم متى شاء .

10- خلاف الصحابة والتابعين والفقهاء له[3].

20- أحاديث لم يصح منها شيء : ومن ذلك أحاديث الدجاج ، وأحاديث ذم الأولاد ، وأحاديث التواريخ المستقبلة ، وأحاديث التوسعة والصلاة يوم عاشوراء ، وأحاديث فضائل السور ، وبعض أحاديث الفضائل ، وأحاديث التنشيف بعد الوضوء ، وأحاديث الذكر على أعضاء الوضوء ، وأحاديث اتخاذ السراري ، وأحاديث فضائل الحناء ، وأحاديث اللعب بالشطرنج ، وأحاديث الأبدال والأقطاب ، والأغواث ، والنقباء والنجباء ، والأوتاد ، كلها باطلة عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم[4].

(2،1) ابن القيم ، المنار المنيف ص101 .

(3) المصدر السابق ص102-104 .

(4) المصدر السابق ص106-136 .

● النقد السلبي للمتون عند الإمام ابن القيم :

انتقد الحافظ ابن القيم رحمه اللـه متن الحديث إذا خالف الصحيح الثابت ، واقترن به دلائل التضعيف أو الوضع ، أو الخطأ والوهم .

ومن ذلك رواية مسلم رحمه اللـه في وصف السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب : "لا يكتوون ولا يرقون ولا يسترقون ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون" .

وقد انتقد ابن القيم لفظ "لا يرقون" وعده وهمًا ، ونقل ذلك عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللـه[1] ، وعلل ابن القيم نقده لذلك اللفظ بأن الراقي محسن بخلاف المسترقي الذي يطلب الإحسان ، وينصرف قلبه من المسبب إلى الأسباب .

قال ابن القيم : "والراقي متصدق محسن ، والمسترقي سائل ، والنبي صلى اللـه عليه وسلم رقى ولم يسترقِ ، وقال : من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه"[2] .

وقال في موضع آخر : "والنبي صلى اللـه عليه وسلم لا يجعل ترك الإحسان المأذون فيه سببًا للسبق إلى الجنان ، وهذا بخلاف ترك الاسترقاء ، فإنه توكل على اللـه ، ورغبة عن سؤال غيره ، ورضاء بما قضاه"[3] ، وقال أيضًا : "فالتوكل ينافي التطير ، أما رقية الغير ، فهي إحسان الراقي . . . وذلك مستحب مطلوب لله ورسوله ، فالراقي محسن ، والمسترقي سائل راجٍ نفع الغير ، وتحقيق التوكل ينافي ذلك"[4] .

ومن ذلك حديث أبي هريرة ﵁ في الصحيحين : "إن أمتي يدعون يوم القيامة غرلاً محجلين من أثر الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" .

قال ابن القيم : "أما قوله : فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ، فهذه الزيادة مدرجة من كلام أبي هريرة ، لا من كلام النبي صلى اللـه عليه وسلم ، بيَّن ذلك غير واحد من الحفاظ" ، ونقل عن ابن تيمية أن الغرة لا تكون إلا في الوجه وإطالتها غير ممكنة ؛ إذ تدخل في الرأس ، فلا تسمى تلك غرة"[5] .

---

(1) ابن تيمية ، الفتاوى (328/1).

(2) ابن القيم ، زاد المعاد (495/1 ، 496).

(3) ابن القيم ، مفتاح دار السعادة (279/3 ، 280).

(4) ابن القيم ، حادي الأرواح ص223 .

(5) المصدر السابق ص344 .

ومن ذلك حديث ابن عباس رضي اللـه عنهما : "تزوج رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ميمونة ، وهو محرم" وعارضه أبو رافع فقال : "تزوجها حلالاً ، وكنت الرسول بينهما" .

رجح ابن القيم حديث أبي رافع للأسباب الآتية :

1- كان أبو رافع إذ ذاك رجلاً بالغًا ، وابن عباس لم يكن قد بلغ الحلم .

2- كان أبو رافع الرسول بينهما ، فقد باشر الأمر بنفسه ولم يخبره أحد .

3- لم يكن ابن عباس شاهدًا لذلك ، وإنما سمعها من غير حضور لها .

4- أن الصحابة رضي اللـه عنهم خطأوا ابن عباس ولم يوهموا أبا رافع .

5- أن قول أبي رافع موافق لنهي النبي صلى اللـه عليه وسلم عن نكاح المحرم . . . [1].

ومن ذلك حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس : "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى اللـه عليه وسلم : يا نبي اللـه ثلاث أعطينيهن ، قال : نعم . . . " الحديث ، وفيه ذكر تزويج أم حبيبة واستكتاب معاوية وتأمير أبي سفيان في الحروب .

وقد سبق دراسة ذلك الحديث ، وإنما أعتني الآن بقول ابن القيم حيث رد على من صحح تلك الرواية ، وعمدة من تكلف تصحيحها :

1- أن المراد بابنته عزة ، لا أم حبيبة ، فوهم بعض الرواة ، قال ابن القيم : "يرد هذا أن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال : نعم ، وأجابه إلى ما سأل ، فلو كان المسئول أن يزوجه أختها لقال : إنها لا تحل لي ، كما قال لأم حبيبة" .

2- من قال أن زواجها كان بعد الفتح ، ورد ذلك ابن القيم بأن زواجه صلى اللـه عليه وسلم بأم حبيبة ، وهي بأرض الحبشة ، جرى مجرى التواتر ، كما أن أبا سفيان لما قدم المدينة لتجديد الصلح مع المسلمين دخل على ابنته أم حبيبة ، فطوت فراش رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم عنه .

3- من قال أن ذلك قاله أبو سفيان وهو كافر في بعض خرجاته إلى المدينة لما سمع بنعي زوج ابنته بالحبشة ، قال ابن القيم : "هذا ضعيف جدًّا ، فإن أبا سفيان إنما قدم المدينة آمنًا بعد الهجرة في زمن الهدنة قبل الفتح ... وأيضًا ، فإنه لا يصح أن يكون تزويجه إياها في حال كفره ؛ إذ لا ولاية عليها".

---

(1) ابن القيم ، زاد المعاد (112/5 ، 113).

4- أن معنى "أزوجكها" : أرضى بزواجك بها ، فإنه كان على رغم مني ، وبدون اختيـاري .
ورأى ابن القيم أن ذلك تأويل بعيد من اللفـظ لا يفهـم منـه ، فـإن قولـه : "عنـدي أجمـل العـرب أزوجكهـا" لا يفهـم منـه أن زوجتـك التـي في عصـمة نكاحـك أرضى زواجك بها ، ورآها من التأويلات المستنكرة التي يتنافر لفظها مع مقصود الكلام .

5- أن ذلك كان قبل إسلام أبي سفيان بمـدة عـلى سـبيل الشرط والمـعـاوضــة ، قـال ابـن القيم : "هذا يكون صدر منه وهو بمكة قبل الهجرة ، أو بعد الهجرة ، وهـو مجمـع الأحزاب لحرب رسول اللـه صلى اللـه عليه وسـلم . . . وكيـف يقـول وهـو كـافر : حتى أقاتل المشركين كما كنت أقاتل المسلمين؟ وكيف ينكر جفوة المسلمين له وهـو جاهد في قتالهم وحربهم" .

وأعلن ابن القيم رأيه في ذلك المتن قائلاً :

"وبالجملـة فهـذه الوجـوه وأمثالهـا مـما يعلـم بطلانهـا واسـتنكارها وغثاثتهـا . . . فالصواب أن الحديث غير محفوظ"[1] .

ومـن ذلك حـديـث بـريـدة "أن مـاعـزًا الأسلـمـي أتــى رسـول اللــه صـلى اللــه عليه وسلم فـقـال : يا رسول اللـه طهرني ، فرده ، فلما كان من الغد أتاه . . . فلـما كـان الرابعة حفر له حفرة ، ثم أمر به فرجم" ، ذكر ابن القيم رواية الحفر له وأنها في صحيح مسلم ثم قال : "وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر ، وإن كان مسـلم قـد روى لـه في الصحيح ، فالثقة قد يغلط . . . وإنما حصل إليهم من حفـرة الغامديـة ، فسرى إلى معـاذ واللـه أعلم"[2] .

وذكر أن رواية بريدة خالفت سائر الروايـات في الحفـر بيـنما الروايـات الأخـرى أنـه هرب وتبعوه ، وكذلك جاءت الرواية بأن ذلك في مجالس متعددة وسائر الروايـات تـدل على أن ذلك في مجلس واحد[3] .

---

(1) ابن القيم ، جلاء الأفهام ص357-371 .

(2) ابن القيم ، أعلام الموقعين (448/4).

(3) ابن القيم ، تهذيب سنن أبي داود (251/6).

ومن ذلك حديث "خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ... وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة ...".

قال ابن القيم : "وقع الغلط في رفعه ، وإنما هو من قول كعب الأحبار ، كذلك قال إمام الصنعة محمد بن إسماعيل البخاري ... وقاله غيره من علماء المسلمين أيضًا وهو كما قالوا ؛ لأن الله أثبت أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام"[1].

ومن ذلك حديث ثوبان ﵁ قال : "كنت قائمًا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه حبر من أحبار اليهود . . . قال : جئت أسألك عن الولد ، قال : ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر ، فإذا اجتمعا ، فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله ، وإذا علا مني المرأة مني الرجل أنثا بإذن الله . . . " الحديث .

قال ابن القيم : "على أن في النفس من حديث ثوبان ما فيها ، وأنه يخاف أن لا يكون أحد رواته حفظه كما ينبغي ، وأن يكون السؤال إنما وقع فيه عن الشَّبَه لا عن الإذكار والإيناث ، كما سأل عنه عبد الله بن سلام ، ولذلك لم يخرجه البخاري"[2].

ومن ذلك تغليط الإمام ابن القيم حديث شريك في الإسراء ، فقال : "وقد غَلَّط الحفاظ شريكًا في ألفاظ من حديث الإسراء ، ومسلم أورد المسند منه ثم قال : فقدم وأخر ، وزاد ونقص ، ولم يسرد الحديث ، فأجاد رحمه الله" ، وعنف ابن القيم من يقول بتعدد الإسراءات ووصف صنيعهم بأنه خبط وقال : "هذه طريقة الضعفاء الظاهرية من أرباب النقل ، كلما اختلف عليهم الروايات عددوا الوقائع"[3].

وكذلك وهم ابن القيم الرواة في بعض ألفاظ حديث الإفك ، ومن ذلك قول علي ﵁ : "وسل الجارية تخبرك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي بريرة" ، فقد طرق ابن القيم احتمال الوهم على أحد الرواة في تسمية الجارية بريرة ، واستدل بأن

---

(1) ابن القيم ، المنار المنيف ص85 ، 86 .

(2) ابن القيم ، تحفة المودود ص223.

(3) ابن القيم ، زاد المعاد (42/3).

عليًّا ﵁ لم يـقـل : سل بريرة ، وإنما قال : سل الجارية ، فظن بعـض الـرواة أنهـا بريـرة ، فسماها بذلك"[1].

وفي حديث الإفك أيضًا ، قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : "يا معشر المسلمين ، من يعذرني من رجل قد بلغني عنه أذاه في أهلي ، فـقـام سـعـد بـن مـعـاذ أخـو بنـي عبد الأشهل فقال : أنا يا رسول الـلـه أعذرك ، فقام سعد بن عبادة ، فوقع بينهما ملاحاة شديدة . . . " الحديث .

قال ابن القيم : "وقد أشكل هذا على كثير من أهل العلم ، فإن سعد بـن مـعــاذ ، لا يختلف أحد من أهل العلم أنه توفي عقب حكمه في بني قريظة عقيب الخندق ، وذلـك سنة خمس على الصحيح ، وحديث الإفك لا شك أنه في غـزوة بنـي المصـطلق هـذه . . . والجمهور على أنها بعد الخندق سنة ست"[2].

---

(1) ابن القيم ، زاد المعاد (116/2).

(2) السابق (115/2) ، وانظر : سلطان العكايلـة ، نقـد الحـديث الشريـف بـالعرض عـلى الوقـائع التاريخية .

فهرس أطراف الآثار
وأحكام الذهبي عليها

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
ائتوه فصلوا فيه ، فإن لم تأتوه ، فابعثوا بزيت ...	هذا خبر منكر ، وكيف يسوغ أن يبعث بزيت ليسرجه النصارى ...	المهذب [1/ق291-ب]
الأمناء عند الله ثلاثة : جبريل وأنا ومعاوية	هذا كذب ...	الميزان (126/1)
أبو بكر وزيري يقوم في الناس مقامي ..	المتهم بوضع هذا هذا الشيخ الجاهل	الميزان (211/2)
أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل عليه خاتم من ذهب	هذا بعيد عن الصحة ...	المهذب [2/ق271-أ]
أتاني جبريل عليه السلام بسفرجلة من الجنة ...	هذا كذب جلي ...	المستدرك (169/3)
أتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ببرنس فيه تمثال عقاب...	هذه الزيادة منقطعة ...	التاريخ (355/1)
اتقوا دعوة المظلوم ، فإنها تصعد إلى الله كأنها شرارة ...	غريب ، إسناده جيد ...	العلو ص29
اجتنبوا السبع الموبقات ...	الحديث ما فيه حصر الكبائر ...	الكبائر ص36
أحذركم سبع فتن تكون بعدي : فتنة تقبل من المدينة ...	هذا من أوابد نعيم بن مهدي ...	المستدرك (515/4)
احفظوني في أصحابي ، فإن من أشراط الساعة أن يلعن آخر ..	حديث منكر جدًّا ، إسناده مظلم ...	السير (31/4)
احفظوني في العرب لثلاث خصال.	أظن الحديث موضوعًا ...	المستدرك (98/4)
أحيا الله لي أمي فآمنت بي ...	السند ظلمة ...	المغنى (585/1)
آخر طعام أكله النبي صلى الله عليه وسلم فيه بصل	حديث غريب وإسناده صحيح ...	التذكرة (741/2)
آخر ما يجازى به العبد المؤمن أن يغفر لمن شيع جنازته .	هذا منكر ...	الميزان (91/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
آخركم موتًا في النار ...	يعني نار الدنيا ...	السير (3/184-186)
أدخلت الجنة فرأيت فيها ذئبًا ...	هذا كذب	الميزان (3/258-259)
ادعوا لي أخي ... فدعوا له عليًّا	مناكير جمة	التاريخ (11/224، 225)
ادعوا لي أخي فدعي أبو بكر فأعرض عنه ...	منكر كأنه موضوع ...	السير (8/24)
ادعوا لي أسامة ... فكانت آخر صلاة...	هذه الصلاة غير تلك الصلاة التي ائتم فيهاأبو بكر به ...	التاريخ (1/555)
أُدمان في إناء ، لا آكله ولا أحرمه.	منكر واه .. أرى فيهم مجروحًا ..	المستدرك (4/136)
ادهنوا بالبنفسج ، فإنه بارد ...	أباطيل من وضع الضلال ...	السير (9/392، 393)
إذا استجمر أحدكم فليوتر ...	منكر والحارث ليس بعمدة ...	المستدرك (1/261)
إذا أمسك الرجل الرجل وقتله آخر	حديث منكر لعله من قول ابن عمر	التنقيح (9/275)
إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً	وكان عطية مع ضعفه شيعيًّا غاليًا ...	التاريخ (5/232)
إذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها ...	في النفس من صحته ...	المهذب [2/ق201-أ]
إذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر..	هذه بواطيل	السير (8/524)
إذا جاوزتم الخمسين ... سيكون جوار ورباط ...	ذا كذب ...	الميزان (2/540)
إذا حدثتم عني حديثًا تعرفونه	... حديثه منكر	السير (9/514، 515)
إذا حضرت الميت فقل سبحان ربك	حديث منكر	التاريخ (14/343)
إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فإن سقاه ...	حديث منكر	السير (8/178)
إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها ... ولا يذكرها...	أصله محفوظ ولكن بدل ولا يذكرها : ليتحول عن جنبه	التذكرة (3/1060، 1061)
إذا سمعتم بموت مؤمن أو مؤمنة...	هذا باطل قطعًا	الميزان (2/124)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
إذا شرب الرجل كأسًا من خمر ...	هذا باطل ، بحيرا لم يدرك المبعث	الميزان (153/2)
إذا شككت في صلاتك وأكبر ظنك	لو صح هذا لكان فيه فرج عن ذوي الوساوس	السير (146/6)
إذا صلى أحدكم إلى غير سترة فإنه يقطع صلاته	منكر جدًّا	الميزان (482/3)
إذا صلى أحدكم فليصمت خلف الإمام	حديث منكر بهذا السياق	الميزان (109/1)
إذا فسدت البلدان فنعم المسكن كرمان	هذا كذب بين	الميزان (585/3)
إذا قرأتم الحمد فاقرءوا بسم اللـه الرحمن الرحيم فإنه آية ...	الصحيح وقفه إن صح	التنقيح (211/2)
إذا كان أحدكم في الشمس أو	أراد بذلك العدل وفي الجسد	المهذب [2/ق122-أ]
إذا كان الشتاء فصل الفجر في أول وقتها ..	مثل هذا لا يصح	التنقيح (44/2)
إذا كان للرجل ألف وعليه ألف فلا زكاة عليه	كأنه موضوع	التنقيح (161/5)
إذا كان يوم عرفة غفر للحاج وإذا كان يوم منى ...	موضوع بإسناد الصحيحين	التاريخ (113/19)
إذا كان يوم القيامة حملت على البراق	لعله موضوع	الميزان (315/3)
إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من تحت العرش	هذا رجل كذاب	الميزان (40/1، 41)
إذا كان يوم القيامة نادى مناد من وراء الحجاب	موضوع	المستدرك (166/3)
إذا كان يوم القيامة وجمع اللـه الأولين والآخرين	هذا منكر يحتج به القدرية	الميزان (404/1)
إذا كان يوم القيامة ينادي مناد أين حبيب اللـه	لعله وضعه أحد هؤلاء أصحاب مقاتل أو القادسي	الميزان (174/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة خرجت	المتهم بوضعه صباح	الميزان (305/2)
إذا كانت سنة كذا وكذا يكون	باطل	التاريخ (204/12)
إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده	هذا موضوع	الميزان (98/4)
إذا نام أحدكم وفي نفسه أن يصلي من الليل	باطل	الميزان (291/1)
إذا نزل الله إلى سماء الدنيا نزل على عرشه	إسناد ساقط ولعل هذا موضوع	العلو ص90 ، 91
إذا نصب الصراط لم يجز أحد إلا من كانت معه براءة	باطل متنه	الميزان (44/1)
اذهبوا به فارجموه	حديث منكر حاشا رسول الله أن يقول ...	المهذب [4/ق323-ب]
أرأيتم ليلكتكم هذه	هذا حق فما أتي على أحد ممن كان حيًّا وقت مقالته بعد ذلك مائة سنة	أهل المائة ص25،26
أربع آيات أنزلت من تحت العرش	لم يصح هذا	العلو ص108
أربع محفوظات وسبع مغلوبات	هذا باطل	الميزان (62/4)
أربعة أبواب من الجنة مفتحة	ما أدري من افتعله	الميزان (666/2)
أربعون دارًا جار	لا يحتج بمثل هذا	التنقيح (196/8)
أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ... وأفرضهم زيد بن ثابت	هذا غريب	السير (432/2)
ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء	الوقف أصح	العلو ص19
ارمو ولا إثم عليكم فهم يقولون	هذا منكر جدًّا	الميزان (348/1)
استخلف النبي صلى الله عليه وسلم عمرو ابن أم مكتوم	المحفوظ أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما استعمل على المدينة عامئذٍ علي ابن أبي طالب	السير (361/1)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
استظل سبعون نفسًا من قوم موسى تحت قحف رجل	هذا من الإسرائيليات	السير (31/8)
استووا حتى أثني على ربي	حديث غريب منكر	التاريخ (199/2)
استووا حتى أثني على ربي فصاروا صفوفًا	والحديث مع نظافة إسناده منكر أخاف لا يكون موضوعًا	المستدرك (686/1، 687)
اسكت إنما أنت فاسق	إسناده قوي ، لكن سياق الآية يدل على أنها في أهل النار	السير (415/3)
أسلم العباس بمكة قبل بدر	ولو جرى هذا لما طلب من العباس فداءً يوم بدر	السير (98/2)
أسلمت زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم قبل زوجها أبي العاص بسنة	هذا باطل ولعله أراد هاجرت قبله بسنة	المستدرك (741/3)
اشتر نفسك بذلك وائتني بدلو	هذا منكر غير صحيح	السير (534/1)
اصبروا وصابروا ورابطوا: اصبروا على الصلوات	هذا باطل رفعه	الميزان (476/3)
أطعم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية خبزًا ولحمًا	غلط إنما ذي زينب	المستدرك (30/4)
أطعمني جبرائيل الهريسة لأشد بها ظهري	من وضع محمد ، وكان صاحب هريسة	الميزان (509/3)
أطعموا نسائكم لبانًا فإن يكن ذكرًا	وضع على سند الصحيحين	التاريخ (455/18)
أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم	غريب فرد والمتن محفوظ بإسناد آخر	السير (471/9)
أطول الناس شبعًا في الدنيا أطولهم جوعًا يوم القيامة	هذا ما صح	السير (123/3، 124)
أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه	هذا منكر وثبت: مطل الغنى ظلم	المهذب [3/ق176-ب]
اغسلوا ثيابكم وخذوا من	لا يصح وإسناده ظلمة	التذكرة (1158/3)
اغسلوا قتلاكم	غريب جدًّا ورواته ثقات	السير (337/6، 338)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أفطر الحاجم والمحجوم	موضوع الإسناد	التاريخ (36/19)
أفطر الحاجم والمحجوم	هذا المتن ثابت من غير حديث أنس	الميزان (427/3)
أقم الصلاة وأد الزكاة ... واعتمر	لو صح لكان حجة في وجوب العمرة	المستدرك (176/4)
أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم	لا يصح في هذا شيء	الميزان (586/2)
أكثر أهل الجنة البله	حديث منكر	التاريخ (202/13)
أكذب الناس الصواغون والصباغون	وضع على سند صحيح	المغني (245/2)
أكل الطين يورث النفاق	يشبه أن يكون موضوعًا تداوله قوم ليسوا بثقات	التذكرة (1475/4)
ألا إني أعطيت سورة البقرة من الذكر الأول	حديث منكر	العلو ص108
ألا ترضى يا علي إذا جمع الله الناس	عبد المؤمن تالف والخبر منكر جدًّا	الميزان (164/2)
التمسوا الجار قبل الدار	أبان متروك فالعهدة عليه	الميزان (159/2)
الذي يسرق من صلاته	إسناده ثقات ولفظه منكر	الميزان (580/1)
الله وليي وأنا وليك ومعاد من عاداك	علي بن القاسم شيعي غالٍ	الميزان (150/4)
اللهم أثكلها ولدها	حديث منكر	الميزان (406/4، 407)
اللهم اخلفه في أهله	ما في الدعاء أنهم يكونون خلفاء	الميزان (681/2، 682)
اللهم أذل قيسًا فإن ذلها عز الإسلام	هذا منكر جدًّا	الميزان (402/4)
اللهم ارحم خلفائي قلنا من خلفاءك	هذا باطل	الميزان (127/1)
اللهم أركسهما في الفتنة ركسًا	هذا مما أنكر على يزيد	السير (132/3)
اللهم أركسهما في الفتنة ركسًا	منكر	السير (130/6-132)
اللهم أركسهما في الفتنة ركسًا	غريب منكر	الميزان (424/4)
اللهم اغفر لعائشة مغفرة واجبة	منكر على جودة إسناد	المستدرك (3/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
اللـهم إنك أخرجتني من أحب البلاد إلي فأسكني أحب البلاد إليك فأسكنه المدينة	موضوع ، فقد ثبت أن أحب البلاد إلى اللـه مكة	المستدرك (4/3)
اللـهم بارك لنا في شامنا ، اللـهم بارك لنا في يمننا	هذا حديث صحيح الإسناد غريب	السير (356/15)
اللـهم علم معاوية الكتاب ومكن له في البلاد	الخبر منكر بمرة	الميزان (388/1)
اللـهم لا تشبع بطنه	لعل هذه فضيلة لمعاوية	التاريخ (107/23، 108)
اللـهم لا تشبع بطنه	لعل أن يقال هذه منقبة لمعاوية	السير (129/14، 130)
ألم أنهك أن تخبأ شيئًا لغد	حديث غريب	السير (51/9)
أما إنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة	آفته تليد فإنه متهم بالكذب	الميزان (18/2)
أما علمت أن السنة تقضي على القرآن	من طاماته	الميزان (107/1)
أمرنا رسول اللـه أن ننطلق مع جعفر إلى الحبشة	وهم فيه ... وإلا أين كان أبو موسى الأشعري ذلك الوقت	التاريخ (192/1)
الأمناء ثلاثة : أنا وجبرائيل ومعاوية	هذا كذب	الميزان (503/1)
الأمناء ثلاثة : أنا وجبريل ومعاوية	ظاهر الوضع	السير (130/3)
الأمناء عند اللـه ثلاثة : جبريل وأنا ومعاوية	موضوع	التاريخ (268/20)
الأمناء عند اللـه سبعة القلم وجبريل	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (129/3)
أميران وليس بأميرين: المرأة ...	المتن جاء من قول أبي هريرة ...	الميزان (273/3)
أنا خاتم النبيين رسول رب العالمين ...	حديث منكر	التذكرة (827/3)
أنا سيد ولد آدم وعلي سيد العرب	وضعه ابن علون	المستدرك (134/3)
أنا مدينة العلم وعلي بابها	موضوع	المستدرك (137/3)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي ...	فيما أعتقد من وضع ضرار	المستدرك (132/3)
انتظار الفرج عبادة	هذا باطل	السير (526/8)
أنزل القرآن بالتفخيم كهيئة...	الحديث واه منكر	المستدرك (252/2)
إنك تأتي أهل كتاب ، فإن سألوك عن المجرة ...	إسناد مظلم ومتن ليس بصحيح	الميزان (530/2)
أنكحه إياها بالحبشة عثمان	هذا خطأ ، فإن عثمان كان بالمدينة مع النبي	السير (442/1)
إن إبليس اتخذ عرشًا على الماء	حديث غريب منكر	العلو ص113
إن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم وجده في الجنة	اتهم بوضعه هذا الجاهل	الميزان (368/4)
إن الله ائتمن على وحيه جبريل ومحمد ومعاوية ...	هذا من وضعه ، أي محمد الأزرق.	التاريخ (328/23)
إن الله اختار أصحابي على العالمين	حديث موضوع	التاريخ (228/16)
إن الله أمرني أن أزوجك	موضوع فيه من الركة	ترتيب الموضوعات ص130
إن الله أمرني بمداراة الناس	أحاديث غير صحيحة	الميزان (320/1)
إن الله تجاوز عن أمتي السهو في الصلاة	الحديث لا يحتمل	السير (525/8)
إن الله تعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم ..	هذا حديث منكر	السر (691/10)
إن الله جعل لأخي على فضائل لا تحصي ...	من أفظع ما وضع	الميزان (467/3)
إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت	من أبين الكذب ، هو من وضع الجهمية	الميزان (579/3)
إن الله خلق الفرس فأجراها	هذا كذب لا يدخل في عقل المجانين	التاريخ (166/20)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
إن الله أدخلني الجنة فناولني جبريل تفاحة ...	فاطمة ولدت قبل الوحي وقد علم الصبيان أن جبريل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة بمدة	الميزان (81/1) ، (415/2، 416)
إن الله زادكم إلى صلاتكم صلاة	غريب صالح الإسناد	السير (403/14)
إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم	موضوع على ابن وهب	الميزان (114/1)
إن الله علم ضعف أمته ، فأوحى إلى الرحى	هذا باطل	الميزان (468/3)
إن الله لم يبعث نبيًا إلا بين له من يلي بعده	هذا حديث موضوع ، ثم كيف يروي مثل هذا عبد العزيز ابن مروان وفيه انحراف عن علي	الميزان (584/1)
إن الله ليكره في السماء أن يخطئ أبو بكر في الأرض	الخبر غير صحيح، وعلى باغض الصديق اللعنة	العلو ص66
إن الله يبعثكم حفاة عراة ... ثم ينادي بصوت رفيع غير فظيع	شبه موضوع	العلو ص68
إن الله يحب الوالي الشهم ،	أظنه موضوعًا	الميزان (507/2)
إن الله يمنع القطر عن هذه الأمة ببغضهم عليًّا	هذا باطل	الميزان (502/1)
إن أمرأة ثابت اختلعت ... فجعل رسول الله عدتها حيضة ...	غريب جدًّا وحمدون ثقة	التذكرة (493/2)
أن امرأة خرجت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة ...	هذا حديث منكر على نظافة إسناده	التذكرة (917/3)
إن أول من عانق خليل الله إبراهيم	حديث طويل موضوع ... يحتمل أنه موقوف	الميزان (189/3)
إن أول من يختصم يوم القيامة الرجل وامرأته ...	روي عن الزهري قوله وهذا أشبه	تلخيص العلل المتناهية ص221
أن ثعلبة بن عنمة وفد على رسول الله ...	الحديث باطل لقوله وفد وإنما هو من أهل المدينة ...	المستدرك (257/3)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أن جبريل نزل فقال استكتب معاوية	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (130/3)
إن الحدة تعتري جمَّاع القرآن	أحاديث مكذوبة	الميزان (354/4)
إن ربي عهد إلي في علي عهدًا	من أبرد الموضوعات	الميزان (356/4، 357)
أن رجلاً أتى امرأة في دبرها فوجد في نفسه ...	يعني أتاها في فرجها وظهرها إليه ...	التاريخ (331/14)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يغزو غزاة ... فدعا جعفر...	الوضع لائح عليه	المستدرك (367/2)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن أبا بكر وعمر	هذا من مناكير نعيم وهو صاحب أوابد	التاريخ (310/4)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استصغر ناسًا يوم أحد ... وذكر جابر	ما كان جابر يومئذ صغيرًا ، بل أبوه حبسه لبناته	المهذب [5/ق30-أ]
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صارخًا	خبر منكر جدًّا	المستدرك (569/1)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر وعمر براءة	خبر منكر جدًّا	المستدرك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر وعمر ببراءة	شاذ	المستدرك (53/3)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه في حاجة فمر	من وضع الطرقية	ترتيب الموضوعات ص262
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة على	غريب بمرة ، أخاف من نظافة إسناده	المهذب [3/ق194-ب]
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبر [المتعة]	يناسب تحريمها يوم خيبر شكرًا لله لما وسع عليهم	المهذب [4/ق73-أ]
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أراد الله كرامته	حديث لم يصح	المستدرك (79/4)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف من أحد	أحسبه موضوعًا	المستدرك (271/2)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة	هذا لم يثبت	المهذب [3/ق42-أ]
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يقتل المحرم	هذا خبر منكر	السير (130/6-132)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف في صفة زمزم ذ	قوله : في صفة زمزم زيادة منكرة، إنما صلى عليه السلام	الميزان (685/2)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إلينا أن نقاتل مع علي الناكثين	خبر واهٍ	السير (410/2)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في العيدين سبعًا	المحفوظ أنه موقوف	التاريخ (430/16)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب أحدها برد حبرة	فلعله قد اشتبه على من قال ذلك	التاريخ (578/1)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في قطيفة حمراء	هذا باطل ، وكأنها دفن ، تصحيف كفن	الميزان (42/4)
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالناس فمر بين أيديهم حمار	صخر اتهم بالوضع ، وهذا خبر منكر عجيب	المهذب [1/ق236-أ]
إن الشيطان حساس لحاس	موضوع	المستدرك (132/4، 133)
أن الصعب بن جثامة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ... فأكل منه	منكر شاذ	المهذب [3/ق70-أ]
إن العبد ليشرف على حاجة	لا يحتمل شعبة هذا	العلو ص52
إن عليًّا مني وأنا منه ، وهو ولي كل مؤمن	إسناده على شرط مسلم ، وإنما لم يخرجه في صحيحه لنكارته	التاريخ (71/11)
إن عليًّا نفسي ، هل رأيت ...	فهذه الزيادة موضوعة	الميزان (349/2)
إن فاتحة الكتاب وآية الكرسي ... ما بينهن وبين الله حجاب	تفرد به الحارث وبمثل هذا الحديث المنكر نالوا منه	العلو ص73
إن في السماء ثمانين ألف ألف ملك يستغفرون لمن أحب أبا بكر	هذا شيخ قليل الحياء ما تفكر فيما يفتريه	الميزان (508/1)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بسم الله الرحمن الرحيم	هذا خبر منكر	المهذب [1/ق156-أ]
إن لكل شيء شرفًا وإن أشرف المجالس	بطل الحديث	المستدرك(300/4، 301)
إن لكم في كل جمعة حجة وعمرة	هذا موضوع باطل	الميزان (372/3)
إن لله سيفًا مغمودًا ... ما دام	ظاهر النكارة	الميزان (283/3)
إن لله في الأرض ثلاثمائة قلوبهم على قلب جبرائيل	قاتل الله من وضع ذلك الإفك	الميزان (50/3)
إن لله ملكًا رأسه تحت العرش	حديث طويل منكر	التاريخ (198/11)
أن ملك الروم أهدى إلى النبي زنجبيل	إنما يهدي الزنجبيل من هناك إلى أرض الروم	التاريخ (318/15)
إن الملك يرفع العمل للعبد	منكر لا يثبت مثله	العلو ص64، 65
إن من تمام إيمان العبد أن يستثني	هذا الحديث الباطل قد يحتج به المرقة	الميزان (134/4)
إن من الحنطة خمرًا ومن الشعير خمرًا	غريب جدًّا وقد رواه جماعة عن ابن عمر قوله	التذكرة (1370/4)
إن مؤمني الجن لهم ثواب وعليهم عقاب	حديث منكر جدًّا	السير (8/17)
أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد حسن وحسين	منكر جدًّا	السير (135/12)
أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين الزبير وابن مسعود	أكثر من آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم مهاجري وأنصاري	السير (467/1)
أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل خبيصًا من	حديث موضوع	التجريد (144/1)
أن النبي صلى الله عليه وسلم أنفذ إليه حذيفة	هذا كذب واضح	التجريد (210/1)
أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليًّا في سرية	غريب جدًّا	السير (382/16)
أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهما محرمان	ميمونة قد أخبرت بضد هذا وهي أخبر بحال نفسها	التنقيح (142/6)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح وعليه عمامة سوداء	لعل تحت الخوذة فإنه دخل يوم الفتح وعلى رأسه المغفر	التاريخ (492/1)
أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الصلاة	لا ينبغي أن تذكر هذه الطرق في الموضوعات	ترتيب الموضوعات ص167
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعشرة	غريب جدًّا	السير (184/3)
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ نضح عانته	باطل	الميزان (372/3)
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته	يخالفه ما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم : "أعفو اللحى"	التاريخ (320/13)
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات ببسم الله	واهٍ كأنه موضوع	المستدرك (439/1)
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستقبل الركن بمجحنه ويقبل الحجر	صوابن المحجن	التذكرة (436/2)
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل	هذا منكر ، وقد صح أن أبا هريرة سجد مع النبي صلى الله عليه وسلم	الميزان (439/1)
أن النبي صلى الله عليه وسلم ما قرأ على الجن	ويحمل قول ابن عباس يعني أول ما سمعت الجن	التاريخ (198/1)
أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول معاوية	ظاهر الوضع	السير (130/3)
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر	بهذا الإسناد باطل	الميزان (679/3)
إن نزول الله إلى الشيء إقباله عليه من غير نزول	إسناده مظلم ومتنه مختلق	الميزان (623/2)
إن هذه الأمة تفتن بعدي .. لا يعرف جار حق جاره	موضوع	حق الجار ص20
إن يأجوج ومأجوج أربعمائة ألف ألف أمة	مع غرابته منكر من القول	الميزان (369/4)
أن يهوديًّا قال : يا محمد ما يصنع الحق	هذا منكر ، معناه حق	العلو ص111

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أن يهوديًّا كان يقال له جريجرة	منكر بمرة	المستدرك (678/2)
إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة	هذا موضوع	المستدرك (511/4)
إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة	أنكر منه	السير (130/16-132)
إنه غيور وأنا أغير منه	يعني ومع غيرة الله فلابد من أربعة	المهذب [5/ق263-ب]
إنه لم يكن أحد بعد أبي طالب أبر بي منها	هذا غريب	السير (118/2)
إني أعرف غضبك ... إذا غضبت قلت: يا محمد ...	غريب والمحفوظ ما أخرجاه في الصحيحين	السير (169/2)
أنين المريض تسبيحه وصيامه	منكر جدًّا وأنا متحير منه	السير (155/4)
أهدى ملك الهند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة زنجبيل	هذا مما ضعفوا به عمرًا	المستدرك (150/4)
أهدى ملك الروم إلى رسول	هذا منكر من وجوه	الميزان (254/3)
أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فروج	إنما لبسه عليه السلام قبل	المهذب [1/ق284-ب]
أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم سفرجل فأعطى معاوية	ظاهره الوضع	السير (130/3)
أهل بيتي كالنجوم	نسخة فيها بلايا	الميزان (82/1)
أوما علمت يا حميراء أن الله لما	هذا حديث مهتوك الحال	الميزان (518/2)
أوحى الله إلى داود	خبر لا يصح	الميزان (157/1)
أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم إني قتلت بيحيى ...	غريب	التذكرة (77/1)
أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم	نظيف الإسناد منكر اللفظ	السير (342/4، 343)
أوحي إلي في عليٍّ ثلاث :	أحسبه موضوعًا	المستدرك (148/3)
أوصاني خليلي أبو القاسم بثلاث	متنه محفوظ وأبو المهزم متفق على ضعفه	السير (172/14)
أول من قاس إبليس فلا تقيسوا	الحمل فيه على المنصوري وكان ظاهريًّا	الميزان (132/1)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
أول من يدخل الجنة أنا وأنت	الحديث باطل بهذا الإسناد	الميزان (635/3)
أول من يصافحه الحق عمر	هذا منكر جدًّا	الميزان (12/2)
أول من يعانقه الحق يوم القيامة عمر	موضوع	المستدرك (90/3)
أي عم قل لا إله إلا الله أستحل لك بها الشفاعة	هذا لا يصح ، ولو كان سمعه العباس يقولها لما سأل	التاريخ (232/1)
أي عم قل لا إله إلا الله أستحل لك بها الشفاعة	فلو كان العباس عنده علم من إسلام أخيه أبي طالب لما	التاريخ (236/1)
إياكم والجلوس في الشمس ، فإنها تبلي الثوب	ذا من وضع الطحان	المستدرك (456/4)
الإيمان بالقدر يذهب الهم	من بلاياه	الميزان (117/2)
الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وعليكم السنة	موضوع بيقين	الميزان (144/4، 145)
الإيمان يمان والحكمة يمانية	كلمة جهال منكرة	الميزان (61/2)
بئس العبد عبد تخيل واختال	إسناده مظلم	المستدرك (351)
بدلاء أمتي لم يدخلو الجنة بكثرة صلاة ولا صيام	مناكير	التاريخ (273/21)
بادروا أولادكم بالكنى	غير صحيح	الميزان (320/1)
بكى شعيب من حب الله حتى عمي	باطل لا أصل له	الميزان (239/1)
بل بعض مزحنا هذا الحي من قريش	المتن منكر	التاريخ (483/1)
بنى النبي لحمزة ولعلي ...	إنما كان علي بمكة	التاريخ (335/1)
بينا أنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ عليه	حديث منكر ، لا يفرح به	العلو ص93
بينا أنا نائم رأيتني على قليب	محفوظ المتن وروايتنا هذه معللة	السير (308/8)
تجافوا عن ذنب السخي ، فإن الله آخذ بيده	هذا حديث منكر	السير (261/17)
تدرون ما هذه التي فوقكم	رواته ثقات ... والمتن منكر ...وهذا لا يعقل	العلو ص74، 75

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
تربوا الكتاب وسحوه من أسفله ..	هذه بواطيل	السير (524/8)
تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من عقار	أوردته للتعجب	التاريخ (596/1)
تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو حلال	هذا منكر والثابت عن ابن عباس خلافه	السير (241/2)
تضايق على صاحبكم القبر وضم ضمة	هذه الضمة ليست من عذاب الله في شيء	السير (290/1)
تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين	حديث غريب عجيب	التاريخ (274/14-276)
تعلموا الشعر فإن فيه حكمًا وأمثالاً	منكر غريب	التذكرة (781/3)
تفكهوا وكلوا البطيخ	حديث منكر لم يحدث به	التذكرة (1218/4)
تقرأ الكتابين التوراة والفرقان	خبر منكر ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ	السير (86/3)
تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم (النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ)	هذا الحديث في نقدي موضوع	العلو ص97
ثمرة تدعوناه كذا ، وثمرة تدعونها كذا	عثمان لا يعرف والخبر منكر	المستدرك (226/4)
ثلاث أقسم عليهن: ما نقصت مالاً قط صدقة ...	حسن المتن واهي الإسناد	معجم الشيوخ (159/1)
ثلاث من كن فيه فهو منافق	فيه دليل على أن هذه الخصال من كبار الذنوب	السير (220/4)
ثم بعث الله عليه البعوضة فقتلته	المحفوظ أن صاحب القصة النمرود	العلو ص145
ثم يقوم نبيكم رابعًا «في الشفاعة»	والمعروف أنه عليه السلام أول شافع	الميزان (516/2، 517)
جاء أعرابي فقال: يا محمد إن تكن نبيًّا فما معي	خبر كذب	الميزان (4/4، 5)
جاء جبريل بورقة آس عليها ... حب معاوية فرض	ظاهره موضوع	السير (130،131/3)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن مضطجعون	حديث منكر جدًّا	الميزان (469/1)
جرير منا أهل البيت	هذا منكر وصوابه من قول علي	السير (534/2)
جعل الله فوق السماء السابعة الماء.	حديث موقوف	العلو ص61، 62
الجهر بالبسملة	لا يثبت بتلك الطرق عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء	مختصر الجهر بالبسملة ص178
جهزوا صاحبكم فإن الفرق فلذ كبده	الخبر شبه موضوع	المستدرك (536/2)
الجيزة روضة من الجنة	نسخة فيها بلايا	الميزان (82/1)
حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله	شبه موضوع	السير (574،575/9)
حجوا قبل ألا تحجوا	هذا إسناد مظلم وخبر منكر	الميزان (471/2)
حد الساحر ضربة بالسيف	الصحيح أنه من قول جندب	الكبائر ص(46)
حدثني الناطق ... سمعت القلم سمعت اللوح	رويته للتحذير منه	العلو ص54
الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب	فهذا بهذا الإسناد مظلم	الميزان (222/3)
حسن الوجه وحسن الشعر مال	مكذوب	التاريخ (446/14)
حضور مجلس علم خير من حضور ألف جنازة	من طاماته	الميزان (107/1)
حملني رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه	منكر عجيب	المستدرك(72،73/3)
حملني رسول الله صلى الله عليه وسلم	لا يعلم إلا من هذا الوجه	التاريخ (86/2، 87)
الحناء بعد النورة أمان من الجذام	أباطيل من وضع الضلال	السير (392،393/9)
حوضي أشرب منه يوم القيامة ومن اتبعني من الأنبياء	موضوع	الميزان (645/2)
خدر الوجه من السكر يهدر الحسنات	مكذوب	التاريخ (446/14)
خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه رسول الله	أظنه موضوعًا فبعضه باطل	المستدرك (672/2)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وفي يده كتابان	حديث منكر جدًّا ويقضي أن يكون زنة الكتابين عدة قناطير	الميزان (684/2)
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد بنت حمزة	أين الصحة وحرام بن عثمان فيه	المستدرك (216/3)
خلق الله جنة عدن وغرس أشجارها بيده فقال تكلمي	باطل	الميزان (137/3)
خلقني الله من نوره وخلق أبا بكر من نوري	لا يعرف والخبر كذب	الميزان (166/1)
الخليفة بعدي أبو بكر وعمر	هذا باطل والآفة عبد الرحمن فإنه كذاب	الميزان (315/1)
خيار أمتي فيما أنبأني الملأ الأعلى قوم يضحكون	عجيب منكر	المستدرك (19/18)
الخيار ثلاثة أيام	حديث منكر	المهذب [3/ق99-أ]
خيركم في المائتين كل خفيف الحاذ	غريب جدًّا	السير (14/13)
الدجاج غنم فقراء أمتي وحجهم الجمعة	هذا غير صحيح	التذكرة (388/1)
الدجاج غنم فقراء أمتي	هذا حديث موضوع	التاريخ (440/16)
دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمارية ببيت حفصة	هذا باطل	الميزان (201/4)
دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وفي يده سفرجلة	هذا باطل	الميزان (510/1)
دع ما يريبك إلى ما لا يريبك	منكر جدًّا	التذكرة (814/3)
دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فأعطاها فدك	هذا باطل ولو كان وقع ذلك لما جاءت فاطمة تطلب	الميزان (135/3)
الدعاء كله محجوب حتى	حديث منكر	التذكرة (126/3)
الدعاء كله محجوب حتى	إسناده مظلم	السير (114/17)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
دعوها ذميمة	تنقطع مادة الوهم المتعلق بها فقط ، وتثبت مادة الوهم الكلي	المهذب [4/ق251-أ]
الديك الأبيض الأفرق حبيبي	ما هذا الحديث ببعيد عن الوضع	التاريخ (146/18)
الديك الأبيض خليلي	هذا منكر	التجريد (8/1)
ذهاب البصر مغفرة للذنوب	غريب جدًّا	السير (215/16)
رأيت حول العرش وردة	من مصائبه	الميزان (117/2)
رأيت ربي على جمل أحمر عليه إزاران	قبح الله زنديقًا وضعه	مختصر الأباطيل والموضوعات
رأيت على باب الجنة مكتوبًا ...	هذا موضوع	الميزان (399/3)
رأيت كأني دخلت الجنة فرأيت لجعفر درجة	منكر وإسناد مظلم	المستدرك (232/3)
رب يمين لا يصعد إلى الله	هذا حديث منكر	العلو ص63
رجب شهر الله وشعبان شهري	حديث موضوع	التاريخ (351/28)
رد الشمس لعلي حتى يصلي العصر	ساقطة ليست بصحيحة	ترتيب الموضوعات ص106
رد الشمس لعلي	لو ردت لعلي لكان ردها يوم الخندق للنبي صلى الله عليه وسلم	ترتيب الموضوعات ص107
رضا عمر رحمة وغضبه عذاب	المتهم بوضع هذه الأحاديث عثمان	الميزان (52/3)
رمل ثلاثة ومشي أربعة	فهذا يشكل على حديث أبي الطفيل الذي لمسلم	المهذب [3/ق36-أ]
الزبانية أسرع إلى فسقة القرآن	خبر منكر	التاريخ (208/12)
زر القبور تذكر بها الآخرة ...	رواته ثقات لكنه منكر	المستدرك (533/1)
زينوا مجالسكم بالصلاة على	منكر موقوف	الميزان (540/1)
سألت الله الاسم الأعظم...	هذا شبه موضوع	الميزان (398/1)
السبت لنا والأحد لشيعتنا	ما أسمج هذا الكذب قبح الله من وضعه	التاريخ (272/14)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
السبت لنا والأحد لشيعتنا	أباطيل من وضع الضلال	السير (392،393/9)
سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم ...	هذه بلية تحير السامع ، كتبتها استطرادًا للتعجب	العلو ص75
ستبعث بعدي بعوث، فكونوا في بعث خراسان	هذا منكر	الميزان (278/1)
ستخرج عليه وتقاتله وأنت ظالم	فيه نظر	المستدرك (462/3)
سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن	هذا غير صحيح	الميزان (3/)
سرق مملوك في عهد رسول الله ...	هذايشبه أن يكون موضوعًا	الميزان (359/3)
سفر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مراهق مع أبي طالب	ومما يدل على أنه باطل	الميزان (581/2)
سمع يونس عليه السلام تسبيح الحصى	أبو حذيفة كذاب	العلو ص67
الشام صفوة الله من بلاده	عفير هالك	المستدرك (555/4)
الشعر في الأنف أمان من الجذام	الباطل أن يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم	الميزان (71/4)
صف لنا ربك الذي في السماء كيف هو	حديث منكر وإسناده غير ثابت	العلو ص81
صلاة ثمان ركعات في كل ركعة فاتحة الكتاب	لعن الله واضعه	مختصر الأباطيل ص111
صلاة الرجل في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة	منكر جدًّا	الميزان (520/4)
صلاة على كور العمامة يعدل ثوابها	هذه الأشياء من صنع هذا المدبر	الميزان (42/1)
صلت علي الملائكة وعلى عليّ	هذا إفك بين	الميزان (369/2)
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يقنت	إسناده ثقة ، ولكن الثقة يغلط	التنقيح (223/3، 224)
ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا مثل الدنيا	المتن منكر ، كيف يساوي المتمني الفاعل في الوزر	المهذب [2/ق293-ب]

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
طعام البخلاء وطعام السخي شفاء	هذا بهذا الإسناد باطل	التاريخ (310/21)
طلب العلم فريضة	المتن له طرق ضعيفة	الميزان (69/1)
طلب العلم فريضة	فيجوز أن يكون غلط فيه وقفز من سند إلى متن آخر	التاريخ (145/27، 146)
طوبى لمن رآني ورأى من رآني	موضوع بيقين	الميزان (144/4، 145)
على الألفة والخير ... دففوا على رأس صاحبكم	هكذا فليكن الكذب	الميزان (312/1)
العلم ثلاثة : آية محكمة وسنة قائمة ولا أدري	هذا لم يصح مسندًا كأنه موقوف	التذكرة (808/3)
العلم ثلاثة : آية محكمة	صوابه موقوف	السير (61/15)
علي أخي وصاحبي وخير من	المتهم بهذا وما قبله مطر	الميزان (128/4)
علي خير البشر	ما ثبت هذا عنه	السير (205/8)
علي خير البشر	بعض الكذابين يرويه	الميزان (271،272/2)
علي خير البشر فمن أبى فقد كفر	هذا مما أتهم بوضعه أبو محمد وكان نسابة شيعيًّا	التاريخ (177/26)
علي وذريته يختمون الأوصياء	فهذا دال على كذبه وعلى رفضه	الميزان 521/1)
عليكم بالحناء فإنه ينور وجوهكم ويزيد في الجماع	هذه موضوعات بيقين	الميزان (144/4)
عليكم بالهليلج الأسود	سيف كذاب	المستدرك (448/4)
عمل الأبرار من أمتي الخياطة	قبح الله من وضعه	الميزان (217/2)
غفر الله لك يا معاوية ما تقدم	من الأباطيل المختلقة	السير (129/3)
غمسني جبريل عند سدرة المنتهى	خبر باطل وآفته القنطري	الميزان (51/1)
فأخذت رسول الله صلى الله عليه وسلم حمية	الخبر خطأ	المستدرك (533/2)
فاستوص به خيرًا فإنه حبر أمتك	حديث منكر وعبد المؤمن ثقة	التاريخ (153/5)
فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة	هذا غلط ، زينب لا حاضت ولا اعتكفت ... كانت صغيرة جدًّا	المهذب [1/ق104-ب]

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
فإن رسول الله قد رأى بني أمية يخطبون على منبره فساءه	ما أدري آفته من أين	المستدرك (186/3، 187)
فإن صلى ركعة أو ركعتين تطوعًا أضاءت ...	هذا موضوع على ابن أبي ليلى	الميزان (392/1)
فإن الله يبعث على رأس كل مائة ستة	إن جعلت «من يجدد» لفظًا يصدق على جماعة	السير (202/14، 203)
فإني لا أحل المسجد لحائض ... إلا لمحمد وآل محمد	منكر من القول وما علمت أحدًا ذهب إليه	المهذب [1/ق292-أ]
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار	الخبر منكر ، وما أقل ما كانت الكتابة في قريش	المهذب [3/ق178-ب]
فخرج بي أبي إليه وإني لمطيب بالخلوق	أبوه قد قتل كافرًا ، فلعله أمي	المستدرك (107/3)
فسقط سوطه فناولته فقال : مد الله في عمرك	هذا باطل	الميزان (183/4)
فضل الله قريشًا بسبع خلال	إبراهيم صاحب مناكير هذا أنكرها	المستدرك (584/2)
فقام أبو أيوب وامرأته يلتقطان الماء ... لا يكف على النبي	شبه موضوع	السير (520/1-521)
فلم يزل يناشده حتى رده أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلالاً	منكر جدًّا ... في الحديث ألفاظ تشبه ألفاظ الطرقية	التاريخ (56/1، 57)
(فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ) قال أخرج خنصره	سنده قوي مع نكارته	ترتيب الموضوعات ص21
فما من السموات سماء إلا لها أطيط كأطيط الرحل	ذكر كلمة منكرة لا تسوغ	العلو ص121
فمن كنت جلدت له ظهرًا	أخاف أن يكون كذبًا مختلقًا	الميزان (382/3)
في خمس من الإبل شاة	صوابه من قول الصديق	السير (607/10)
في الذي وقع على أهله في رمضان قال فأهد بدنة	من مناكيره	السير (183/6)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
في السماء الدنيا بيت يقال له البيت المعمور	لا ينبغي أن يدخل هذا في الموضوعات	ترتيب الموضوعات ص79
في الضبع إذا أصابها المحرم جزاء كبش مسن	حديث منكر لا سيما قوله "مسن"	الميزان (477/1)
فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تبعث بعثًا إلى النار	هذه اللفظة ثابتة في صحيح البخاري	السير (31/9، 32)
فينظر الله في الساعة الأولى منهن في الكتاب	فهذه ألفاظ منكرة لم يأت بها غير زيادة	الميزان (98/2)
قاتل عمار في النار	هذا شيء عجيب فإن عمارًا قتله أبو الغادية	الميزان (488/13)
قاتلهم الله جعلوه شيخًا يستقسم بالأزلام	وهذا أمر لم نسمع به إلى اليوم	التاريخ (74/1)
قال لعلي : أنت تبين ما اختلفوا فيه من بعدي	هذا حديث موضوع	التاريخ (206/16)
قبض رسول الله على رأس الستين	على سبيل حذف الكسور لا على سبيل ا لتحرير	التاريخ (572/1)
قدس العدس على لسان سبعين نبيًّا	هذا باطل	التاريخ (330/13)
قرة الأعين من كساكما ووهبكما دينارًا فجزاه الله خيرًا	هذا حديث منكر ورواته الثلاثة رافضية	الميزان (383/1)
قسمت الحكمة فجعل في عليٍّ تسعة أجزاء	هذا كذب	الميزان (124/1)
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة عبد أو أمة	غريب جدًّا	السير (489/8)
قضى باليمين والشاهد	موضوع الإسناد	التاريخ (36/19)
قلوب ابن آدم تلين في الشتاء	غير صحيح مركب على شعبة	التذكرة (1065/3)
قوله تعالى : (وَجَاء فِرْعَوْنُ)عمر..	شيخ ضال معثر	السير (578/15)
قيام الليل فرض على حامل القرآن	كذا فليكن الكذب	المغني (253/2)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
كاد معاوية أن يبعث نبيًّا من حلمه	من الأباطيل المختلقة	السير (128/3)
كان الذين نزلوا في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي والفضل وقثم	قثم أصغر من عبد الله بن عباس ... فهو يصغر عن ذلك	المهذب [2/ق222-ب]
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبحانك اللهم	صح عن عمر وأخطأ من رفعه	المستدرك (360/1)
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فزالت الشمس	فهذا على نبل رواته منكر	الميزان (183/1)
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي مكتوبة إلا قنت فيها	الصواب موقوف	الميزان (486/3)
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم	ذا موضوع	مختصر الجهر بالبسملة ص168
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل	السمسار ليس بثقة وأما المتن ففي الصحاح	السير (46/6)
كان رسول الله يستاك آخر النهار وهو صائم	الصحيح أنه موقوف	الميزان (108/1)
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ ثيابه حتى العمامة بالزعفران	هذه المراسيل لا تقاوم ما في الصحيح من نهي النبي صلى الله عليه وسلم	التاريخ (500/1، 501)
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بغير ألف	غريب منكر وإسناده نظيف	السير (362/15، 363)
كان في رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم شعرات بيض	غريب بهذا اللفظ	السير (21/15)
كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم	ميناء كذبه أبو حاتم	المستدرك (526/4)
كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل فاطمة	فاطمة ولدت قبل أن ينزل جبريل بسنوات	الميزان (541/1)
كان نبي الله إدريس رجلاً أبيض طويلاً	إسناده مظلم لا تقوم به الحجة	المستدرك (598/2)
كان نثار عرس فاطمة وعلي صكاك بأسماء	إسناده ظلمات	الميزان (215/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
كان يهودي قد سكن مكة يتجر بها ، فلما كانت	ما أعلم صحة ذلك	المستدرك (657/2)
كانت حفيت أظافير علي من كثرة ما كان يتسلق	هذه حكاية باطلة لعلها من كذب النواصب قبحهم الله	التاريخ (517/23)
كأني أنظر إلى سويقتي معاوية ترفلان في الجنة	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (129/3)
كسا عليًّا عمامة يقا لها السحاب	فحرفها هؤلاء	التاريخ (389/13)
كل بني آدم حسود وبعض الناس أفضل	حديث غريب منكر	التذكرة (142/3)
كل شيء خطأ إلا السيف ، ولكل خطأ أرش	لعل الخبر موقوف	الميزان (105/4)
كل شيء مما نهى الله عنه كبائر	هذا منكر	الميزان (134/4)
كل مال وإن كان تحت سبع أرضين تؤدى زكاته	الصواب موقوف	الميزان (252/2)
كل معروف صدقة ... إلا ما كان في بنيان أو معصية	غريب جدًّا	الميزان (250/2)
كلام أهل الجنة بالعربية وكلام أهل السماء	هذا موضوع والآفة عثمان	الميزان (51/3، 52)
كلمات علمهن جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولهن في قنوت الفجر	هذا مما وضع على أهل البيت	التنقيح (233/3)
كلوا البلح بالتمر	نحكم بضعفه ونكارة مثل	السير (299/9)
كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان يغضب	ينبغي أن يخرج من الموضوعات	ترتيب الموضوعات ص224
كلوا التمر على الريق فإنه يقتل الدود	هذا موضوع	التاريخ (308/13)
كنا جلوسًا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ دخل أعرابي	كذب	المستدرك (676/2)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
كيف أنتم إذا كان زمان يكون الأمير فيه كالأسد	باطل والسند مظلم	الميزان (98/1)
كيف أنتم لو قد خرج أهل بيت نبيكم فرقتين	عمرو مجهول وهذا الحديث كذب	الميزان (546/4)
لا أفتقد أحدًا غير معاوية	أحاديث ظاهرها الوضع	السير (130/3)
لا تأكلوا بالخمس فإنها أكلة الأعراب	هذه بواطيل	السير (524/8، 525)
لا تبتئس على حميمك	رواته ثقات لكنه منكر	التذكرة (688/2)
لا تجادلوا بالقرآن ولا تضربوا كتاب الله	هذا غريب جدًّا مع قوة إسناده	الميزان (581/1)
لا تجمعن جوعًا وكذبًا	هذا حديث منكر	السير (173/2،172)
لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية	حديث منكر على نظافة سنده	المستدرك (111/4)
لا تساكنوا الأنباط في بلادهم	منكر جدًّا	السير (528/8)
لا تستشيروا الحاكة ولا المعلمين فإن الله سلبهم	حديث موضوع	الميزان (164/1)
لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد	معناه ابتغاء الأجر	السير (368/9)
لا تقتلوا الضفادع فإن نقيقها	صوابه موقوف	الميزان (117/4)
لاتقل أهريق الماء ولكن قل أبول	الصواب أنه موقوف	الميزان (269/4)
لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة	شبه خرافة	المستدرك (541/4)
لا تقوم الساعة حتى يقولوا بآرائهم	هذا موضوع في نقدي	الميزان (271/3)
لا تكتبوا عني سوى القرآن	الظاهر أن النهي أن أولاً لتتوفر هممهم على القرآن	السير (80/3، 81)
لا تقصوا الرؤيا على النساء	بسند الصحيحين وهذا باطل	المغني (578/1)
لا تكذبوا عليّ فمن كذب عليّ متعمدًا	في رجاله خمسة رجال فيهم مقال ومتنه مقطوع به	السير (410/5)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
لا تنزلوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة يعني النساء	موضوع	المستدرك (430/2)
لا حسد إلا في اثنتين	الحسد هنا معناه الغبطة	السير (437/8)
لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح	زاد فيه أو جناح ليسر بذلك الخليفة	تاريخ الإسلام (492/13)
لا مهدي إلا عيسى ابن مريم	حديث منكر	التاريخ (363/13)
لا يبغض أبا بكر وعمر مؤمن	متن الحديث حق ، لكنه ما صح مرفوعًا	السير (216/16)
لايبولن أحدكم في مستحمه ..فإن عامة الوسواس منه	مراده بالوسواس أن يصيبه مس من الجان	السير (275/6)
لا يتوارث أهل ملتين والمرأة ترث من دية زوجها	الخبر منكر	التنقيح (218/8، 219)
لايحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق "حسان"	هذا حديث منكر ، وروي لا يحبه منافق ولا يبغضه مؤمن	السير (518/2)
... لا يخرج من النار من دخلها حتى يمكثوا فيها أحقابًا	موضوع في نقدي	الميزان (223/2)
لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز	من مناكيره	السير (183/6)
لا يقبل الله قولاً إلا بعمل ، ولا يقبل قولاً وعملاً إلا بنية	خبر منكر وسنده مظلم	التنقيح (136/1)
لا يقطع الصلاة الكشر ولكن يقطعها القرقرة	حديث منكر وثابت واهٍ	السير (488/19)
لا يقطع الصلاة الكشر ولكن تقطعها القرقرة	حديث منكر مع قوة إسناده	السير (299/17)
لا ينبغي لشيء أن يسجد لشيء	رواه يونس : لا ينبغي لبشر ... وهو أصح	التاريخ (346/1)
لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغني عنه	المحفوظ عند غندر موقوفًا	المستدرك (193/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
لأن يوسع أحدكم لأخيه المسلم خير من أن يعتق	هذا سند مظلم	الميزان (328/1)
لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر	حديث طويل منكر	التاريخ (102/4)
لرد دانق من حرام يعدل عند الله سبعين ألف حجة	هكذا فليكن الكذب	الميزان (203/1)
لصاحب القرآن دعوة مستجابة عند ختمته	هذا حديث غريب لا يثبت مثله	السير (233/17)
لعن الله المرجئة قوم	هذا كذب ظاهر	الميزان (565/3)
لعن الله المرجئة قوم يقولون الصلاة والحج ليست بفريضة	خبره كذب	الميزان (166/1)
لقد سبق إسحاق الناس إلى دعوة ما سبقها إليه أحد	فمن أين له هذه الخرافات	المستدرك (610/2)
لقد لسعت حية الهوى كبدي	عمار بن إسحاق كأنه واضع هذه القصة	المغني (29/2)
لكل بني أم عصبة ينتمون إليهم إلا ابني فاطمة	ليس بصحيح	المستدرك (179/3)
لكل شيء أساس وأساس الدين حبنا آل البيت	في السند النقاش فكأنه واضعه	الميزان (35/4)
لكل قرن من أمتي سابقون	حديث غريب جدًّا وإسناده صالح	التذكرة (567/2)
لكل نبي وصي ووارث وإن عليًّا وصيي	هذا كذب لا يحتمله شريك	الميزان (273/2)
للأنبياء منابر من ذهب يجلسون عليها	حديث غريب منكر	السير (82/13، 83)
لله أشد حبًّا له منك ، كأني أراه على رفارف الجنة	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (130/3)
لله ملك من ياقوتة على زمردة	من مصائبه	الميزان (117/2)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
لم يكن نبي إلا وقد أعطي سبعة نجباء	وقفه على عليٍّ أشبه	السير (482/1)
لما أسري بي دخلت الجنة فأعطاني جبرائيل تفاحة	هذا كذب	الميزان (127/1)
لما أسري بي رأيت بيني وبينه حجابًا	طامة لا تطاق	الميزان (367/3)
لما أسري بي سقط من عرقي فنبت الورد	أباطيل من وضع الضلال	السير (393/9،392)
لما اقترف آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد	موضوع	المستدرك (672/2)
لما أنزلت آية الكرسي دعا معاوية فلم يجد قلمًا	من الأباطيل المختلقة	السير (129/3)
لما بلغ إسماعيل سبع سنين رأى إبراهيم في النوم	ما للواقدي والصحاح؟!	المستدرك (605/2)
لما توفي أبو بكر ارتجت المدينة بالبكاء وجاء علي باكيًا	يشهد القلب بوضع ذلك	الميزان (180/3)
لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام خطباء الأنصار	مع جودة سنده فيه أشياء تنكر فتدبره	المهذب [4/ق252-ب]
لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا من يصلي عليك	هذا شأن الموضوع يكون كل رواته ثقات سوى واحد	المستدرك (62/3)
لما حملت أم موسى بموسى كتمت أمرها	قصة طويلة واهية	المستدرك (627/2)
لما خطب علي فاطمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم	لم أرو هذا ونحوه إلا للتزييف والكشف	العلو ص(29، 30)
لماخيرت بريرة ... فكلم العباس ليكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم	شيء منكر فإن عتق بريرة كان قبل إسلام العباس	التنقيح (82/9)
لما فتح الله على نبيه خيبر أصابه من سهمه ... وحمار أسود فكلم النبي صلى الله عليه وسلم	خبر باطل	الميزان (34/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
لما كانت الليلة التي زفت فاطمة إلى علي	كذب صراح	الميزان (361/1)
لما نزلت سورة الأنعام سبح رسول الله ...	أظن هذا موضوعًا	المستدرك (344/2)
لما ولد أبو بكر اطّلع الله إلى جنة عدن	خبر موضوع	الميزان (119/1)
لما ولدت فاطمة بنت رسول الله سماها المنصورة	هذا كذب صريح لأنها ولدت من قبل البعثة بخمس سنين	الميزان (439/3)
لمبارزة علي بن أبي طالب لعمرو ابن ود يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي	قبح الله رافضيًّا افتراه	المستدرك (34/3)
لن تخلو الأرض من ثلاثين مثل إبراهيم	يا ليت شعري فبماذا	ترتيب الموضوعات ص(272)
لو أن الإنس والجن والشياطين ... ما أحاطوا بالله	حديث منكر	التاريخ (84/12)
لو أن الغياض أقلام والبحر مداد والجن حساب	هذا كذب	الميزان (466/3)
لو أن مرجئًا أو قدريًّا مات فدفن	هذه موضوعات بيقين	الميزان (144/4)
لو تعلم أمتي ما لها في الحلبة لاشتروها بوزنها ذهبًا	من بلاياه	التاريخ (326/18)
لو دليتم الحبل إلى الأرض السابعة	منكر	الميزان (510/4)
لو لم تذنبوا لخشيت عليكم ما هو أشد	ما أحسنه من حديث لو صح	الميزان (180/2)
لو نجا أحد من ضمة القبر لنجا منها سعد	وليس هذا الضغط من عذاب القبر في شيء	التاريخ (326/2)
ليؤمكم أحسنكم وجهًا فإنه حري أن يكون أحسنكم	هذا كذب	الميزان (548/1)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
ليس على منتهب ولا مختلس ولاخائن قطع	غريب جدًّا مع عدالة رواته	السير (488/15)
ليس في أمتي رياء ولا كبر	حديث منكر آفته ظفر أو شيخه	التذكرة (937/3)
ليس في الجنة شجرة إلا على كل ورقة منها	هذا باطل والمتهم به حسين	الميزان (540/1)
ليس ليوم فضل على يوم في الصيام	غريب فيه نكارة	السير (52/17)
ليضربن الناس أكباد الإبل في طلب العلم	فيه ثلاث علل مع نكارة متنه	معجم الشيوخ (33/2)
لينهض كل رجل إلى كفؤه ونهض عليه السلام إلى عثمان	من بلاياه	التاريخ (194/11)
الماء من الماء	هذا إسناد صحيح لكن نسخ ذلك	التذكرة (812/3)
ما أتاكم من خير عني قلته أو لم أقله فأنا أقوله	هذا منكر بمرة	السير (438/7)
ما اجتمع قوم في مشورة فيهم من اسمه محمد	هذه أحاديث مكذوبة	الميزان (129/1)
ما أحسن الهدية أمام الحاجة	هذا باطل	التذكرة (1044/4، 1045)
ما أحسن الهدية أمام الحاجة	هذا باطل عن مالك	التاريخ (130/28)
ما أحسن الهدية أمام الحاجة	هذا ملصق بمالك	السير (172/17، 173)
ما استرذل الله عبدًا إلا حظر عنه العلم والأدب	بواطيل	الميزان (151/1)
ما أطعم طعام على مائدة ولا جلس عليها وفيها اسمي	أحاديث مكذوبة	الميزان (129/1)
ما أطيب مالك ، منه بلال مؤذني وناقتي	هذه أباطيل وعجائب	الميزان (359/3)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه	الصحيح وقفه	التنقيح (291/2)
ما أهلكت أمة إلى في آذار	لم يصح هذا	الميزان (48/1)
ما بعث الله نبيًّا إلا كان فيهم المرجئة والقدرية	هذا منكر	السير (418/11)
ما بين السماء إلى الأرض مسيرة خمسمائة عام	أبو نصر لا يعرف والخبر كذب	التذكرة (748/2)
ما زال جبريل يوصيني بالجار	يفهم من الحديث تعظيم حق الجار	حق الجار ص24
ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه	هذا يروونه عن سليمان موقوفًا	التاريخ (164/11)
ما طلعت الشمس على أحد أفضل من عمر	هذا كذب	الميزان (415/2)
ما عبد الله بشيء مثل العقل	هذه الأحايث غير صحيحة	الميزان (320/1)
ما كان من حق قلته أو لم أقله فأنا قلته	هذا منكر	الميزان (158/2)
ما مات النبي صلى الله عليه وسلم حتى قرأ وكتب	لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم كتب شيئًا إلا ما في صحيح البخاري ... فما خرج عن كونه أميًّا	السير (190/14-193)
ما مات النبي صلى الله عليه وسلم حتى قرأ وكتب	يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب اسمه ليس إلا ولا يخرج بذلك عن كونه أميًّا	السير (540/18، 541)
ما مات النبي صلى الله عليه وسلم حتى قرأ وكتب	وما المانع من تعلم النبي صلى الله عليه وسلم يسير الكتابة	التذكرة (742/2)
ما من أحد إلا وفي رأسه عرق من الجذام	كأنه موضوع فالكديمي متهم	المستدرك (456/4)
ما من دعاء أحب إلى الله من أن يقول العبد اللهم ارحم أمة محمد	كأنه موضوع	الميزان (597/2)
ما من عبدين متحابين يستقبل أحدهما صاحبه	حديث غريب منكر	السير (349/16)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
ما من نبى إلا وله نظير في أمتي فأبو بكر نظير إبراهيم	أخاف أن يكون الغلابي كذبه	الميزان (119/1)
ما من ولد بار ينظر إلى والده نظرة رحمه ... بكل رحمة كذا	هذا منكر	السير (208/19)
ما منزلة علي منك؟ قال منزلتي..	فهذا من وضع هذا الجاهل	الميزان (540/3)
ما هذا يا رسول الله؟ قال: هذا إبليس	رواته ثقات سوى ابن أبي الأزهر فالحمل عليه	الميزان (197/1، 198)
ما يحملك على صيام هذه ..	كأنه موضوع	الميزان (669/3)
مات رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات ..	لم يصح	المستدرك (449/4)
مات في الضحى يوم الإثنين ودفن من الغد في الضحى	هذا قول شاذ وإسناد صحيح	التاريخ (582/1)
ما لي أريت بني مراون ينزون على منبري نزو القردة	أحاديث لم تصح	السير (108/2)
مثل الذي يحج من أمتي عن أمتي	هذا إسناد صالح ومتن غريب لا يليق إيراده في الموضوعات	ترتيب الموضوعات ص187
مجالس الذكر تنزل عليهم السكينة	الجارود واه والحديث له أصل	العلو ص71
المدينة خير من مكة	ليس بصحيح وقد صح في مكة خلافه	الميزان (623/3)
مر بي جبريل ببيت لحم فقال أنزل هنا ...	هذا شيء لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع	الميزان (345/1)
مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل بالسوق يبيع طعامًا	خبر منكر وإسناد مظلم	المستدرك (15/2)
مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وهو يقول يا أرحم الراحمين	لم يصح هذا	المستدرك (728/1)
مر ورقة بن نوفل ببلال وهو يعذب	لم يعش ورقة إلى ذلك الوقت	السير (352/1)
المرجئة والقدرية والخوارج ... يسلب منهم ربع التوحيد	باطل متنه	الميزان (544/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
المرض ينزل جملة والبرء ينزل	فهذا باطل	الميزان (405/2)
مصر خزائن اللـه في أرضه	نسخة فيها بلايا	الميزان (82/1)
معاذ بن جبل أعلم الأولين	أحسب موضوعًا	المستدرك (304/3)
معك يا علي يوم القيامة عصًا ... تذود بها الناس عن حوضي	هذا لا أصل له	الميزان (178/2)
مكتوب على العرش ... محمد عبدي أيدته بعلي	من أباطيله	الميزان (382/2)
الملائكة تفرح بخروج الشتاء لأجل المساكين	خبر منكر	الميزان (134/2)
ملعون من جمع ماءه في رحم	هذا منكر فأين إسناده	التنقيح (41/9)
من أحب أن يشم رائحتي فليشم	باطل	الميزان (151/1)
من أخذ بأحد قوائم السرير حط اللـه عنه أربعين كبيرة	من مناكيره	التاريخ (266/11)
من أخذ سبعًا من القرآن فهو حبر	باطل متنه	الميزان (497/2)
من أدخل على مؤمن سرورًا	حديث منكر ... فالآفة زيد	معجم الشيوخ (156/2)
من أدخل على مؤمن سرورًا فقد سرني	حديث منكر غريب مردود لا يحتمله أبو إسحاق ، وزيد الآفة منه	التذكرة (274/1)
من أدرك ركعة من الجمعة وتكبيرتها فقط ...	هذا منكر ، وإنما يروي الثقات عن الزهري بعض هذا بدون ذكر الجمعة ودون قوله : تكبيرتها فقط	السير (526/8، 527)
من أدرك منكم زمانًا يطلب فيه الحاكة العلم فالهرب	هذا الإسناد ظلمات ينبغي أن يغمز ابن السماك لروايته هذه الفضائح	الميزان (31/3)
من أدمن على حاجبه بالمشط عوفي من الوباء	هذه بواطيل	السير (524/8)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
من أدمن على حاجبه بالمشط عوفي من الوباء	نسخة كلها موضوعة	الميزان (333/1)
من أذنب ذنبًا فعلم أن له ربًّا إن شاء	هو نكرة وحديثه منكر	المستدرك (270/4)
من آذى جاره فقد آذاني	هذا حديث منكر	حق الجار ص19
من أراد أن يؤتيه الله حفظ العلم فليكتب هذا الدعاء	من بلاياه	الميزان (199/4)
من أسلم على يديه رجل وجبت له الجنة	هذا منكر جدًّا	الميزان (45/4)
من أصبح والدنيا أكبر همه فليس من الله في شيء	إسحاق عدم وأحسب الخبر موضوعًا	المستدرك (352/4)
من أصغى إلى زمارة بأذنيه حشاهما الله	هذا موضوع ظاهر	الميزان (483/3)
من أصيب بمصيبة فاحتسب ولم يشك إلى الناس كان حقًّا على الله أن يغفر له	هذه بواطيل	السير (525/8)
من أفطر يومًا من رمضان فليهد بدنة	هذا حديث باطل	الميزان (636/1، 637)
من أكل رمانة بقشرها أنار الله قلبه	أباطيل من وضع الضلال	السير (392،393/9)
من أكل طعامًا وغيره ينظر إليه فلم يطعمه	هذه كذب على مالك	الميزان (408/4)
من أكل الطين واغتسل به فقد أكل لحم أبيه	من وضع عبد القدوس فيما أرى	الميزان (137/3)
من أكل القثاء بلحم وقي الجذام	هذا كذب	السير (196/7)
من أهدى بدنة تطوعًا فعطبت	الحسن من مشيخة البخاري ولكن ليس هذا بمحفوظ	المهذب [ق88/3-أ]
من تكفل لي ألا يسأل أمرأً شيئًا	غريب جدًّا	السير (529/8)
من تكلم بالفارسية زادت في خبثه	ليس بصحيح وإسناده واه بمرة	المستدرك (98/4)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
من جاء منكم الجمعة وبكر فليغتسل	بكر زيادة غريبة	المهذب [2/ق100-أ]
من جاع يومًا واجتنب المحارم أطعمه الله	هذا من اختلاق الطايقاني	الميزان (12/4)
من حج عن أبويه ولم يحجا جزأ عنهما وعنه	حديث غريب فرد	التاريخ (184/13)
من حج عن أبويه ولم يحجا جزأ عنهما وعنه	غريب جدًّا وعليسى صدوق	السير (318/9)
من حج من مكة ماشيًا حتى يرجع	هذا ليس بصحيح	الميزان (313/3)
من حج من مكة ماشيا حتى يرجع	ليس بصحيح أخشى أن يكون كذبًا	المستدرك (631/1)
من حفظ على أمتي أربعين حديثًا	الظاهر أنه من وضع ابن حصين	الميزان (595/3)
من حفظ على أمتي أربعين حديثًا	هكذا فليكن الوضع	ذيل ديوان الضعفاء ص77
من حفظ على أمتي حديثًا واحدًا كان له أجر	هذا مما تحرم روايته إلا مقرونًا بأنه كذب	التذكرة (1239/4)
من حق الزوج على الزوجة أنه لو سالت منخره	منكر وسليمان واه	المستدرك (206/2، 207)
من حلف على يمين فهو كما حلف ، إن قال هو يهودي	الخبر منكر	المستدرك (331/4)
من حمل على أمتي أربعين حديثًا بعثه الله فقيهًا	من وضع سليمان	الميزان (204/3)
من حول خاتمه ... ليذكره فقد أشرك	لا صح منها شيء	الميزان (315/1، 316)
من دخل على أخيه المسلم فألقى له وسادة	من مناكيره	التاريخ (283/11)
من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له	هذا مما يشهد قلوب الجهال بوضعه فضلاً عن الفضلاء	ترتيب الموضوعات ص280

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
من ربى شجرة حتى تنبت كان له كأجر قائم الليل	باطل متنًا وإسناده ظلمات	التذكرة (1064/3)
من ربى شجرة حتى تنبت كان له كأجر قائم الليل	إسناد مظلم ومتن لا يصح ألصق بابن أبي ذئب	السير (227/17)
من رفع يديه في التكبير فلا صلاة	هذا باطل	التنقيح (178/2)
من رهن أرضًا بدين عليه فإنه	هذا متن منكر	الميزان (464/4)
من سبح عند غروب الشمس سبعين تسبيحة غفر الله	حديث منكر وبانة لا تعرف	التذكرة (749/2)
من سبح عند غروب الشمس سبعين تسبيحة غفر الله	حديث منكر وبانة مجهولة	السير (464/14)
من سر مؤمنًا فإنما يسر الله	كذب بين	الميزان (476/3)
من سعادة المرء خفة لحيته	هذا كذب	الميزان (548/1)
من سقى أخاه في موضع يوجد فيه الماء فكأنما أعتق رقبة	فهذا من وضعه	الميزان (147/1)
من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له	هذا حديث غريب لم يقل فيه "إلا من عذر"	السير (421/16)
من شرب الخمر لم تقبل له صلاة سبعًا فإن مات	شبه موضوع	السير (132/6)
من صلى أربعًا قبل الزوال بالحمد وآية الكرسي ...	هذه أباطيل	الميزان (250/3، 251)
من صلى أربع ركعات خلف العشاء الآخرة ...	له مناكير هذا منها	المهذب [2/ق7-أ]
من صلى بعد العشاء ركعتين بثلاثين قل هو الله أحد	هذه أباطيل	الميزان (250/3)
من صلى بين المغرب والعشاء ركعة	هذه أباطيل	الميزان (251/3)
من صلى على محمد في اليوم مائة مرة	موضوع المتن والإسناد	الميزان (497/2)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
من صلى عليَّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له	هذا موضوع	الميزان (320/1)
من طاف بالبيت فليستلم الأركان كلها	الحديث كما نشاهد باطل	السير (478/9، 479)
من طاف بالبيت فليستلم الأركان كلها	الحديث ساقط	التاريخ (49/14)
من طلب ما عند الله كانت السماء ظلاله	منكر أو موضوع	المستدرك (345/4)
من طول شاربه سلط الله عليه بكل	مفترى لعن الله واضعه	مختصر الأباطيل ص66
من عطس أو تجشأ فقال الحمد لله	خبر منكر لا يحتمله ابن لهيعة	السير (27/8)
من علم أن الله يغفر له فهو مغفور له	هذا من اختلاق الطايقاني	الميزان (12/4)
من غرس غرسًا يوم الأربعاء	كان كذابًا	التاريخ (214/16، 215)
من غسله الغسل ، ومن حمله الوضوء	لا بد للحديث من تقدير شيء محذوف	السير (356/18)
من فارق الدنيا على الإخلاص ...	صدر الحديث مرفوع وسائره مدرج	المستدرك (362/2)
من فرج عن مؤمن كربة جعل الله..	حديث باطل	السير (416/13)
من قاد أعمى أربعين ذراعًا وجبت له الجنة	اتهم به عروة	التاريخ (209/13)
من قال سبحان الله وبحمده كتب الله له مائة ألف	منكر غير صحيح	الميزان (291/1)
من قرأ ثلث القرآن أعطي ثلث النبوة	هذا باطل وضلال	الميزان (368/3)
من قرأ ثلث القرآن أعطي ثلث النبوة	حديث منكر غير صحيح	معجم الشيوخ (69/2)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
من كان ذا جدة فوسع على عياله يوم عاشوراء	هذا باطل	الميزان (312/4)
من كانت له حاجة فليتوضأ	ما هو بموضوع بل يحتمل	ترتيب الموضوعات ص166
من كبر تكبيرة عند غروب الشمس على ساحل البحر	منكر جدًّا	المستدرك (677/3)
من كبر تكبيرة في سبيل الله كانت	هذا باطل	الميزان (178/1)
من كذب علي متعمدًا فليتبوأ ...	حديث غير صحيح بهذا السند	السير (270،271/16)
من كساكما ووهبكما دينارًا فجازاه الله	هذا حديث منكر ورواته الثلاثة رافضية	الميزان (283/1)
من كسح مسجدًا أو رشه كان كأنه حج	حديث منكر جدًّا	الميزان (206/2)
من كسح مسجدًا فكأنما غزا معي	له طامات	الميزان (598/3)
من كفن ميتًا فإن له بكل شعرة	الظاهر أن هذا الحديث موضوع	الميزان (554/4)
من لم يكن له حسنة يرجوها فلينكح امرأة من جهينة	هذا كذب	الميزان (348/2)
من مات مريضًا مات شهيدًا	لعله مرابطًا بدل مريضًا	السير (452،453/8)
من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه	روي موقوفًا وهو أصح	السير (277/6)
من مات وعليه صيام شهر فليطعم	الصحيح موقوف	الميزان (265/1)
من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة	يدخل الجنة على ما كان منه من خير وشر...	السير (287/16)
من مس ذكره أو أنثييه أو رفغه	إنما هذه زيادة من قول عروة	الميزان (492/3)
من نسي الصلاة عليَّ أخطأ طريق الجنة	هذا بهذا السند باطل	الميزان (387/1)
من ولد له مولود فسماه محمدًا تبركًا به كان هو والوالد في الجنة	خبر موضوع	الميزان (447/1)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
من يريد أن يحيى حياتي ويموت مماتي	أنى له الصحة ... واللفظ ركيك فهو إلى الوضع أقرب	المستدرك (139/3)
من يستنقذه وله الجنة؟ فقام العباس	كأنه موضوع	الميزان (504/3)
ناد في الناس أن الخليفة أبو بكر	هذا موضوع والرسعني محله الصدق	الميزان (150/2)
الناس أكفاء قبيلة لقبيلة ... إلا	هذا باطل	التنقيح رقم1979
النار جبارة	أظنها تصحفت عليهم ، فإن النار قد تكتب النير على هيئة الإمالة بياء على هيئة البير فوقع التصحيف	السير (568،569/9)
الناظر إلى عورة أخيه ...	هذا كذب	الميزان (415/2)
النجوم أمان لأهل السماء ... وأهل بيتي أمان	أظنه موضوعًا	المستدرك (486/2)
النجوم أمان لأهل السماء ... وأهل بيتي أمان	موضوع	المستدرك (162/3)
الندم توبة	هذا من مناكير يحيى بن أيوب	المستدرك (272/4)
نزل جبريل على رسول الله وهو بتبوك	الحديث منكر جدًّا	التاريخ (640/2)
النظرة إلى الحسناء يزيد في قوة البصر	لا يعرف وحديثه باطل	المغني (209/1)
النظر إلى علي عبادة	هذا موضوع	المستدرك (152/3)
النظر إلى وجه علي عبادة	هذا باطل	الميزان (283/4)
النظر إلى وجه علي عبادة	من مناكيره	التاريخ (513/18)
النظر إلى وجه علي عبادة	هذا أدخل على أبي الفوارس	السير (542/15)
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخلل بالقصب والآس	من بلاياه	التاريخ (375/12)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرق بين الأم وولدها	موضوع وابن حسان كذاب	المستدرك (64/2)
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين أن يصبغوا	هذا خطأ ما خص رسول الله المهاجرين دون الأنصار	الميزان (264/1)
هبط جبريل بقلم من ذهب فقال : يا محمد	من الأباطيل المختلقة	السير (129/3)
هبط جبريل فأخبرني أن الله باهى بك يا علي	حديث موضوع في نقدي	العلو ص113
هذا أول من آمن بي وأول من	هذا باطل	الميزان (3/2)
الهريسة والمضيرة أنزلتا من السماء	المتهم بوضع هذه الأحاديث عثمان	الميزان (51/3، 52)
هنيئًا لك يا معاوية لقد أصبحت أمينًا	من الأباطيل المختلقة	السير (129/3)
هو الوزغ بن الوزغ الملعون ابن الملعون	ميناء كذبه أبو حاتم	المستدرك (526/4)
والله لقد عرفت أنك أحب ... ولولا أن قومي أخرجوني إلى الخروج	أي أحوجوني إلى الخروج	التنقيح (182/6)
وبين يدي الرب لوح فيه أسماء من يثبت الصورة	هذا هو الشيخ المجسم الذي لا يستحي الله من عذابه إذ كيف وافترى	الميزان (159/1)
وجعلت ميمونة أمرها إلى النبي صلى الله عليه وسلم	صوابه إلى العباس	السير (239/2)
وددت أن عندنا خبزة بيضاء من حنطة سمراء	من مناكيره	السير (104/7)
وصية أوصى بها النبي صلى الله عليه وسلم عليًّا في الجماع	هذا الدجال ما أجرأه	الميزان (202/1)
وعدني ربي في أهل بيتي من أقر منهم	منكر لو يصح	المستدرك (163/3)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
وقت النبي صلى اللـه عليه وسلم ... ولأهل البصرة ذات عرق	هذا باطل ، فإن البصرة إنما مصرت زمن عمر	الميزان (313/4)
وقع في نفس موسى هل ينام اللـه	لا يسوغ أن يكون هذا وقع في نفس موسى	الميزان (276/1)
وكان مكان المسجد مربدًا لغلامين يتيمين	غلط ابن منده فقال لسهل وسهيل ابنا بيضاء وإنما ابنا بيضاء من المهاجرين	التاريخ (30/2)
الولد للفراش	حديث منكر لكن المتن صحيح	الميزان (48/2)
ولد نبيكم يوم الإثنين ... ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)	خولف في بعضه فإن عمر قال : نزلت يوم عرفة يوم جمعة	التاريخ (568/1)
وليتخذ لهم هدية ولو لم يجد إلاحجرًا	هذا كذب ملصق بالحديث	الميزان (147/2)
ولتلبس بعد ذلك ما أحبت من ألوان الثياب	هذه زيادة منكرة	التنقيح (134/6)
يا أبا بكر أعطاك اللـه الرضوان الأكبر	أحسب محمدًا وضعه	المستدرك (83/3)
يا أبا الحسن أفلا أعلمك كلمات ينفعك اللـه بهن	حديث منكر شاذ... وقد حيرني واللـه جودة سنده	المستدرك (46/1)
يا أبا الحسن أفلا أعلمك كلمات ...	هذا عندي موضوع والسلام	السير (219-217/9)
يا أبا ذر إني أراك ضعيفًا	هذا محمول على ضعف الرأي	السير (75/2)
يا بحر ألم أخلقك وأحسنت خلقك	هذا أفظع حديث جاء به عبد الرحمن والأشبه في ذلك عن كعب قوله	الميزان (572/2)
يا جبريل ما هذه النحيرة التي أمرني اللـه بها	إسرائيل صاحب عجائب وأصبغ شيعي متروك	المستدرك (586/2، 587)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
يا جبريل من هؤلاء	الحديث منكر يشبه كلام القصاص	التاريخ (276/1، 277)
يا جبريل هل ترى ربك	هذا حديث منكر وأبو مسلم ليس بمعتمد	السير (241/6)
يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالاً	حديث طويل منكر	التجريد (66/1)
يا رسول الله إن الله لم يبعث نبيًّا إلا بين له	حديث موضوع	الميزان (584/1)
يا رسول الله أي البلدان شر	زهير ذو مناكير هذا منها	المستدرك (9/2)
يا رسول الله تفلت القرآن من صدري	مع نظافة سنده حديث منكر جدًّا في نفسي منه شيء	الميزان (213/2)
يا رسول الله زوجت بنتي وأنا أحب	هذا منكر جدًّا	الميزان (588/1)
يا رسول الله عمن يكتب العلم بعدك	هذا موضوع على هذا الإسناد	الميزان (98/1)
يا رسول الله كم النبيون ؟ قال : مائة ألف	تفرد به يحيى أنا أتهمه به	المهذب [5/ق19-ب]
يا رسول الله من الخليفة بعدك؟ قال : أبو بكر	هذا باطل	التجريد (197/1)
يا رسول الله من أي ولدك	من مصائبه	الميزان (382/2)
يا رسول الله هل رجل له حسنات بعدد النجوم؟	كذب مدبر	الميزان (306/1)
يا عائشة أما علمت أجسادنا تنبت	كذاب	التاريخ (109/14)
يا عائشة إن أردت اللحوق بي فليكفك	الوراق عدم	المستدرك (347/4)
يا عائشة ليكن سوارك العلم	من اختلاق الطايقاني	الميزان (12/4)
يا عثمان تقتل وأنت تقرأ سورة البقرة	كذب بحت	المستدرك (110/3)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
يا علي للمؤمن ثلاث علامات	حديث طويل فهو موضوع	التاريخ (587/1)
يا علي إنما سمي نخل المدينة صوحانيًّا	من أباطيله	الميزان (161/1)
يا علي خلقت أنا وأنت من نور الله	ميسرة كان يضع الحديث والآفة منه	التاريخ (285/25)
يا علي سألت الله فيك فأبى	خبر موضوع	المغني (11/2)
يا علي ما أجاعك ؟ قال يا رسول الله لم أشبع	هذا من اختلاق الطايقاني	الميزان (12/4)
يا علي من فارقني فقد فارق الله ومن فارقك	منكر	المستدرك (133/3)
يا علي أما الغسل فغسلني أنت وابن عباس وجبريل	إنما رويته لهتك حاله	العلو ص51
يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة حبيبك حبيبي	وإن كان رواته ثقات فهو منكر من القول ليس ببعيد عن الوضع	المستدرك (138/3، 139)
يا عم إن الله جعل أبا بكر خليفتي	ليس بصحيح ويبطله أن العباس قال لعلي : ألا تدخل بنا إلى رسول الله	الميزان (18/3)
يا عمر ألا أدلك على ختن خير لك	ما في الصحيحين بخلاف هذا أن عمر هو الذي عرضها على عثمان فامتنع	المستدرك (115/3)
يا فتى إن الله قد غفر لك فاستغفر لي	غريب ومحمد بن أبي مسلم مجهول	المستدرك (284/4)
يا محمد اشهد جنازة معاوية ابن معاوية المزني	حديث منكر	الميزان (78/4)
يا محمد لا أعذب بالنار من سمي باسمك	نسخة فيها بلايا	الميزان (82/1)
يا محمد ليس لك أن تعزل من اختاره الله لكتابة وحيه	من الأباطيل المختلقة	السير (129/3)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
يا معاذ إني مرسلك إلى قوم هم أهل كتاب	أباطيل وعجائب	الميزان (359/3)
يا معاوية أنت مني وأنا منك لتزاحمني	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (131/3)
يأتي على الناس زمان يضربون أكباد الإبل	نظيف الإسناد غريب المتن	السير (56/8، 57)
يأكل بكفه كلها	الصحيح يبطل هذا من أنه عليه السلام كان يأكل بثلاثة أصابع	ترتيب الموضوعات ص227
يبدل الله الأرض .. بأرض من فضة	غريب منكر موقوف	الأربعين في صفات رب العالمين ص144
يبعث معاوية وعليه رداء من نور	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (130/3)
يجيء في آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كرام	وضعه بقلة حياء	الميزان (200/1)
يجيء قوم من ههنا ... أصحاب رايات سود	هذا ليس بصحيح	الميزان (424/4)
يحشر معاوية وعليه حلة من نور	من الأباطيل المختلفة	السير (129/3)
يحشر المكارون وقتلة الأنفس إلى جهنم	غريب عجيب ، رواته ثقات	التاريخ (354/19)
يحشر الناس يوم القيامة فأكون أنا وأمتي على تل	إسناده صالح والمتن غريب	التذكرة (509/2)
يخرج معاوية من قبره عليه رداء من سندس	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (130/3)
يدخل بالحجة الواحدة ثلاثة نفر الجنة	من موضوعاته	التاريخ (84/16)
يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من	حديث منكر تفرد به الأعين وهو ثقة	السير (33/4)
يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون	هذا الخبر منطبق على من اتصف بأنه عالم زمانه	التاريخ (212/12)

الطرف	حكم الإمام الذهبي عليه	المرجع
يعطي بكل حرف من قل هو الله أحد سبعين حوراء	قبح الله من وضعه	الميزان (566/3)
يقعده على العرش	هو باطل	العلو ص131
(يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) ، قال : يقومون حتى يغيب أحدهم في رشحه	من أوابده	الميزان (83/1)
يكون في أمتي رجل يقال له النعمان بن ثابت	من موضوعاته	التاريخ (56/18)
يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد	الحديث صحيح	ترتيب الموضوعات ص235
ينظر في عقابك وذنوبهم ، فإن كان عقابك	هذا منكر جدًّا	السير (459/14)
يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب	غريب جدًّا	السير (170/18)
يوم الأربعاء يوم نحس مستمر	من مناكيره	التاريخ (49/12، 50)
يؤم القوم أحسنهم وجهًا	هذا باطل	مختصر الأباطيل ص104
يوم القيامة ذو حسرة وندامة	هذا من اختلاق الطايقاني	الميزان (12/4)

فهرس الآثار التي انتقد الحافظ الذهبي في مصنفاته وأحكامه عليها

الأثر	الراوي	حكم الذهبي	المصدر
أحد أحد يا بلال صبرًا	ورقة	هذا مشكل لم يثبت أن ورقة أدرك المبعث	التاريخ (203/3)
أخبرني رسول الله أن أول من يدخل الجنة أنا وفاطمة	علي	الحديث منكر يشهد القلب بوضعه	المستدرك (164/3)
استصغرنا رسول الله أنا وسعد بن خيثمة	زيد بن حارثة	كيف يستصغر من هو نقيب	المستدرك (208/3 ، 209)
أقعصه ابنا عفراء وذفف عليه ابن مسعود	ابن سيرين	في رواية معاذ بن عمرو ابن الجموح ومعاذ ابن عفراء ، وهو أصح	السير (360/2)
اللهم اجعله عسلاً فصار عسلاً	خالد بن الوليد	خلاًّ بدل عسلاً ، وهذا أشبه	السير (376/1)
أنا عبد الله وأخو رسوله وأنا الصديق الأكبر	علي بن أبي طالب	هذا كذب على علي	الميزان (368/2)
أنت وريث رسول الله أم أهله	فاطمة	منكر	التاريخ (23/3)
انطلق بي رسول الله حتى أتى بي الكعبة	علي	إسناده نظيف والمتن منكر	المستدرك (398/2)
أن أميرهم كان قيس ابن سعد	جابر	إنما المحفوظ أبو عبيدة	السير (104/3)
أن أنفه أصيب يوم أحد . . أنفًا من ذهب	عبد الله ابن عبد الله ابن أبي ابن سلول	والأشبه في ذلك . . . أنه اتخذ ثنية من ذهب	السير (322/1)

الأثر	الراوي	حكم الذهبي	المصدر
أن عثمان جمع اثني عشر رجلاً . . . فيهم أبي	عثمان	ما أحسب عثمان ندب للمصحف أبيًّا . . والظاهر وفاة أبي في زمن عمر	السير (400/1)
إن السموات والبحار لفي الهيكل	كعب الأحبار	فيه نظر والله أعلم فلا نرده ولا نتخذه دليلاً	العلو ص130
إن معاذ بن جبل هلك وهو ابن ثمان وعشرين	أنس	هذا غلط	المستدرك (301/3)
أنه واقع امرأة كرهًا بعد ما شرب الخمر	أبو شحمة	حديث طويل ركيك من وضع الطرقية	ترتيب الموضوعات ص318
إني أحدثت بعد رسول الله حدثًا	عائشة	تعني بالحدث سيرها يوم الجمل	السير (193/2)
إني عبد الله . . . وأنا الصديق الأكبر	علي	حديث باطل فتدبره	المستدرك (120/3 ، 121)
بايع الناس لأبي بكر وأنا والله أولى	علي	حاشا أمير المؤمنين من قول هذا	الميزان (442/1)
بايع الناس لأبي بكر وأنا والله أولى	علي	كلام طويل ركيك لم يصح	ترتيب الموضوعات ص113
جعلت الجيوش تدخل عليه	ابن الزبير	ما إخال أولئك العسكر إلا لو شاءوا لأتلفوه بسهامهم	السير (377/3)
جميع من استشهد من المسلمين تسعة وأربعون	موسى ابن عقبة	قول من قال سبعين أصح	التاريخ (200/2)
حديثنا يا أم المؤمنين عن الزلزلة	أنس	أحسبه موضوعًا على أنس	المستدرك (561/4)
خرج عمر ويداه في أذنيه وهو يقول يالبيكاه	عمر	هذه قصة منكرة على نظافة الإسناد	المهذب [5/ق8-أ]

الأثر	الراوي	حكم الذهبي	المصدر
خرجت في إبل لي فأصابتها	خريم ابن فاتك	حديث طويل لم يصح	المستدرك (270/3)
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان	عائشة	لكنه منكر ، لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان	المهذب [2/ق8-أ]
خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ...	علي	لفظ منكر لم يقله علي	التاريخ (649/26)
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما معه إلا	عمار	لم يذكر عليًّا لأنه كان صغيرًا ابن عشر سنين	التاريخ (140/1)
الرجم حق في كتاب الله على من زنى	عمر	قد مر أن عمر درأ الحد عن الحبلى التي ادعت الإكراه	المهذب [4/ق304-أ]
سم الحسن زوجته	قتادة	هذا شيء لم يصح فمن الذي اطلع عليه	التاريخ (40/4)
شهد ابن عمر بدرًا		هذا خطأ بيقين ؛ لأنه استصغر يوم أحد	المستدرك (641/3)
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت بلال ، لم يصل فيه	ابن عباس	هذا ظن من ابن عباس لا يقاوم رؤية بلال	السير (678/10)
عبدت الله مع رسول الله سبع سنين قبل أن يعبده أحد	علي	هذا باطل . . . ولعل السمع أخطأ	المستدرك (121/3)
عثر يوسف ثلاث عثرات	ابن عباس	خبر منكر	المستدرك (377/2)
فتناولت السيف فضربت المشرك . . . يوم أحد	صفية	يوم أحد وهم	السير (522/2)
فخرت بمال أبي في الجاهلية	عائشة	أعتقد أن لفظة ألف الواحدة باطلة	السير (185/2)
فذكر اجتماعًا به وهو يرعى فسأله الاستغفار	عمر	سياق منكر لعله موضوع	السير (28/4)

الأثر	الراوي	حكم الذهبي	المصدر
فذهب بي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم بدر	الأشج	إفك بين	الميزان (78/4)
فسكر ثم جاء عمرو بن العاص فقال : أقم	أبو شحمة	وضعه الجهلة ليبكي العوام	ترتيب الموضوعات ص319
فعلتها مع رسول الله وهذا يومئذ كافر بالعرش	سعد	هذا لا يتجه لأن عام حجة الوداع لم يبق بمكة كافر	المهذب [3/ق6-ب]
فكنا نحمل لبنة لبنة وعمار يحمل لبنتين	عبد الله ابن عمرو	هو كما ترى خطأ ، فأين كان عمرو وابنه يوم بناء المسجد	المستدرك (436/3 ، 437)
فنهى عثمان عن المتعة وأن يجمع بينهما	عثمان	إسناد صحيح وهو شيء غريب	التاريخ (445/26)
قد علمت ورب الكعبة متى تهلك العرب	عمر	أحسبه موضوعًا	المستدرك (475/4)
قد سألته فقال : رأيت نورًا	أبو ذر	هذا بعينه ينفي الرؤية	العلو ص103
قصرت عن رسول الله بمشقص	معاوية	كان يوم عمرة الجعرانة ؛ لأن يوم عمرة القضية لم يكن معاوية آمن بعد	المهذب [3/ق36-ب]
قم فزوج رسول الله	أم سلمة	لا يستقيم أن يكون ابنها زوجها	المهذب [4/ق45-ب]
قيل لسلمان أخبرنا عن إسلامك	سلمان	هو منكر ، في إسناده كذاب	السير (521/1 ، 522)
كان على الحسن والحسين تعويذتان	ابن عمر	منكر جدًّا	الميزان (395/3)
كان لعلي أربعة خواتيم ..	علي	حديث مختلق	التذكرة (576/2 ، 577)
كنا عند معاوية فقال : وددت أن عندنا	معاوية	هذا فشار	التجريد (28/1)

الأثر	الراوي	حكم الذهبي	المصدر
كنا في زفاف فاطمة بنت رسول الله	أسماء بنت عميس	الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة	المستدرك (173/3 ، 174)
لأخرجن ما في عفقي لمعاوية	علي	أحاديث ظاهرة الوضع	السير (129/3)
لم يكن من علامات النبوة شيء	زيد بن السعنة	ما أنكره وأركه	المستدرك (700/3)
لما بلغ عائشة قول عمر ابنه قالت . . . لكن السمع يخطئ	عائشة	الحديث مشكل	المهذب [2/ق233-ب]
لما كان عام الحديبية وصدوا رسول الله	معاوية	إن كان معاوية قديم الإسلام فلم يتألفه؟!	السير (122/3)
لما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس	عمر	حديث منكر	المستدرك (215/1)
لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض	عمر	مراد عمر أهل أرض زمانه	السير (405/8)
ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئًا مما صبه جبريل	أبو ذر	هذا منكر	السير (58/2)
مرحبًا بوصية رسول الله أمرنا . . . ونوسع لكم	أبو سعيد	غريب جدًّا والمحفوظ	مختصر الميزان (545/4)
نشدتك الله أما تعلم أن رسول الله	عثمان	في عداد الأحاديث الضعيفة لا الموضوعة	ترتيب الموضوعات ص96
نشدتكم بالله أفيكم أحد أخي	علي	حاشا أمير المؤمنين من قول هذا	الميزان (442/1)
هذه ميمونة إذا رفعتم نعشها . . .	ابن عباس	بل التي لم يقسم لها سودة	المستدرك (35/4)
والله إني مقبوضة الساعة وقد اغتسلت	فاطمة	هذا منكر	السير (129/2)

الأثر	الراوي	حكم الذهبي	المصدر
والله لأقتلن ثم لأبعثن ثم لأقتلن	علي	هذا كذب وإسناده ظلمات	الميزان (208/4)
وجدت في التوراة كان الله . . . . ولم يكن شيء	وهب بن منبه	كلام ركيك	العلو ص125
ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الفيل بخمس عشرة سنة	ابن عباس	تقدم ما يبين كذب هذا القول عن ابن عباس بإسناد صحيح	التاريخ (25/1)
يا أمير المؤمنين تحدني على شراب أنت سقيتنيه	عمر	هذا باطل ، وهذا من صور تكليف ما لا يطاق	الميزان (334/2)
ياخبر الناس بعد رسول الله	عمر	شبه موضوع	المستدرك (96/3)

ثبت المراجع

- القرآن الكريم .
- إبراهيم العلي ، ابن تيمية رجل الإصلاح والدعوة ، سلسلة أعلام المسلمين ، دار القلم ، ط . 1 . 1421 هـ -2000م .
- الأبناسي ، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، مكتبة الرشد ، ط . 1 ، 1418هـ -1998م .
- الأُبي ، إكمال إكمال المعلم ، دار الكتب العلمية ، ط.1 ، 1415هـ ، دون ذكر المحقق .
- الأتيوبي ، شرح ألفية السيوطي في الحديث ، مكتبة ابن تيمية ، ط . 2 ، 1416هـ -1995م ، دون ذكر المحقق .
- ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط . 1 ، 1383هـ - 1963م .
- أحمد أمين ، ضحى الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، ط . 10 ، 2000م .
- أحمد سليمان أيوب ، منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للألباني ، دار الفاروق الحديثة ، ط . 1 ، 1423هـ -2003م .
- أحمد شاكر ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط3 ، 1408هـ .
- أحمد بن عبد الكريم الغربي ، الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ، تحقيق بكر أبو زيد ، دار الراية ، ط . 1 ، 1412هـ -1991م .
- أحمد بن عبد الله الباتلي ، آداب المتعلمين ، دار القاسم بالرياض ، ط . 1 ، 1418هـ .
- أحمد العليمي ، ابن تيمية محدثًا ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1422هـ -2002م.
- أحمد عمر هاشم ، دفاع عن الحديث النبوي ، مكتبة وهبة ، ط . 1 ، 1421 هـ -2000م .
- أحمد بن فارس السلوم ، حفظ الله السنة ، دار البشائر ، ط . 1 ، 1424هـ -2003م .
- أسامة بن عبد الله خياط ، مختلف الحديث بين المحدثين والإصوليين والفقهاء ، دار الفضيلة ، ط . 1 ، 1421هـ -2001م .
- أسطيري جمال ، التصحيف وأثره في الحديث والفقه ، وجهود المحدثين في مكافحته ، دار طيبة ، ط . 2 ، 1418هـ -1997م .

- إسماعيل الكردي ، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث الشريف ، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين ، دار الأوئل ، ط . 1 ، 2002م .
- أكرم ضياء العمري ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، مؤسسة الرسالة ، ط . 3 ، 1395هـ -1975م .
- الألباني ، إراوء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، المكتب الإسلامي ، ط . 1 ، 1399هـ -1979م .
  - ضعيف سنن ابن ماجه ، المكتب الإسلامي ، ط . 1 ، 1408هـ -1988م .
  - ضعيف سنن أبي داود ، المكتب الإسلامي ، ط . 1 ، 1412هـ -1991م .
  - ضعيف سنن الترمذي ، المكتب الإسلامي ، ط . 1 ، 1411هـ -1991م .
  - الأمين الصادق الأمين ، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ، مكتبة الرشد بالرياض ، ط . 1 ، 1418هـ -1998م .
- باسم فيصل الجوابرة ، المستدرك على المجرد ، دار الراية ، ط.1 ، 1409هـ-1988م .
- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، ط . 2 ، 1390هـ -1970م .
- النكت على مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق دكتور زين العابدين بن محمد ، دار أضواء السلف ، ط . 1 ، 1419هـ -1988م .
- بشار عواد ، الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ، مطبعة عيسى البابي ، ط.1 ، 1976م .
- ابن بطال ، شرح صحيح البخاري ، تحقيق ياسر إبراهيم ، دار الرشد ، ط . 1 ، 1420هـ .
- بكر أبو زيد ، ابن القيم الجوزية : حياته ، آثاره وموارده ، دار العاصمة ، ط.1 ، 1412هـ.
- بكري شيخ أمين ، أدب الحديث النبوي ، دار الشروق ، ط . 4 ، 1399هـ -1979م .
- ابن تيمية ، أحاديث القصاص ، تحقيق دكتور محمد لطفي الصباغ ، المكتب االإسلامي ، ط . 1 ، 1394هـ -1985م .
  - درء تعارض العقل والنقل ، تحقيق دكتور محمد رشاد سالم ، دار الكتب ، الجمهوررية العربية المتحدة ، 1971م .
  - رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، مكتبة التراث الإسلامي ، ط . 1 ، 1988م .
  - علم الحديث ، تحقيق موسى محمد علي ، دار الحرم للتراث ، ط . 1 ، 1404هـ .
  - مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، حقوق الطبع محفوظة له ، دون ذكر الطبعة أو التاريخ .
  - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1405هـ .

- الجرجاني ، التعريفات ، الدار التونسية للنشر ، 1971م ، بدون ذكر الطبعة أو المحقق .
- ابن الجوزي ، صيد الخاطر ، تحقيق ناجي الطنطاوي ، دار الفكر ، ط . 4 ، 1407هـ .
  - المدهش ، تحقيق دكتور مروان قباني ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1401هـ .
- أبو الحارث ، نادر بن سعيد التعمري ، إتحاف السامع بمنهج الإمام مسلم في المسند الجامع ، فوائد مستلة من درر كلام الإمام ابن القيم ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1420هـ -1999م .
- الحازمي ، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، ط . 2 ، جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي ، 1410هـ -1989م.
- الحاكم ، معرفة علوم الحديث ، تحقيق السيد معظم حسين ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع ، ط . 2 ، 1977م .
- ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل بيروت ، بدون ذكر المحقق ، أو الطبعة أو السنة .
  - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار الريان ، ط . 1 ، 1407هـ -1986م .
  - لسان الميزان ، تحقيق عنيم عباس ، مكتبة ابن تيمية ، ط . 1 ، 1416هـ - 1996م .
  - نخبة الفكر ، مكتبة السنة . بدون ذكر المحقق
  - نزهة النظر ، مكتبة السنة . بدون ذكر المحقق
  - النكت على ابن الصلاح ، تحقيق دكتور ربيع المدخلي ، المجلس العلمي لإحياء التراث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
  - الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف ، تحقيق مجدي السيد ، مكتبة القرآن ، بدون تاريخ .
- الحسن بن عبد الله العسكري ، تصحيفات المحدثين ، تحقيق ، دكتور محمود ميرة ، المطبعة العربية الحديثة ، ط . 1 ، 1402هـ -1982م .
- الحسن بن محمد الصنعاني ، الموضوعات ، تحقيق ، دكتور نجم عبد الرحمن خلف ، دار المأمون للتراث ، ط . 1 ، 1401هـ -1980م .
- أبو الحسن الندوي ، الحافظ أحمد بن تيمية ، تعريب سعيد الأعظمي الندوي ، دار القلم ، ط . 1 ، 1395هـ -1975م .
- الحسيني ، من ذيول العبر ، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب ، مطبعة حكومة قطر ، بدون ذكر طبعة أو تاريخ النشر .

- دكتور الحسيني أبو هاشم ، أصول الحديث النبوي وعلومه ومقاييسه ، دار الشروق ، ط . 3 ، 1408هـ -1988م .
- دكتور حمزة المليباري ، عبقرية الإمام مسلم في ترتيب الصحيح ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1418هـ -1997م .
- دكتور حمزة المليباري ، نظرات في علوم الحديث ، دار ابن حزم ، ط . 2 ، 1423هـ -2003م .
- حمود التويجري ، الرد القويم على المجرم الأثيم ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ، ط . 1 ، 1403هـ .
- الخطابي ، إصلاح غلط المحدثين ، تحقيق صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1413هـ -1993م .
- الخطيب البغدادي ، اقتداء العلم العمل ، تحقيق ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط . 5 ، 1404هـ -1984م .
  - تقييد العلم ، تحقيق يوسف العش ، دار إحياء السنة النبوية ، ط . 2 ، 1974م .
  - الجامع لأخلاق الراوي ، تحقيق ، دكتور محمود الطحان ، مكتبة المعارف بالرياض ، 1403هـ -1983م .
  - الفصل للوصل المدرج في النقل ، تحقيق محمد بن مطر الزهراني ، دار الهجرة ، ط . 1 ، 1418هـ -1997م .
  - الكفاية في علم الرواية ، جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، 1357هـ .
- ابن خلدون ، المقدمة ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون محقق أو سنة الطبع .
- خليل محمد العربي ، الجرح والتعديل للذهبي ، "استخراج"، مطبعة الفاروق الحديثة ، ط . 1 ، 1424هـ -2003م .
- خليل ملا خاطر ، شبهات حول السنة ودحضها ، دار القبلة للثقافة ، ط . 1 ، 1420هـ -1999م .
- خير الدين الزركلي ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، ط . 4 ، 1979م .
- ابن دقيق العيد ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، تحقيق ، دكتور عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية ، ط . 1 ، 1417هـ -1988م .
- الذهبي ، الأربعين في صفات رب العالمين ، تحقيق جاسم سليمان الدوسري ، الدار السلفية بالكويت ، 1408هـ -1988م .
  - ، الإشارة إلى وفيات الأعيان المنتقى من تاريخ الإسلام ، تحقيق إبراهيم صالح ، دار ابن الأثير ، ط . 1 ، 1411هـ -1991م .

- الإعلام بوفيات الأعلام ، تحقيق رياض عبد الحميد ، دار الفكر المعاصر ، ط . 1 ، 1412هـ -1991م .
- الأمصار ذوات الآثار ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، ط . 1 ، 1405هـ -1985م .
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق دكتور عمر تدمري ، دار الكتاب العربي ، ط . 1 ، 1987م .
- تجريد أسماء الصحابة ، دار المعرفة لبنان ، دون ذكر محقق أو طبعة أو سنة طبع .
- تذكرة الحفاظ ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، 1375هـ -1955م .
- ترتيب الموضوعات لابن الجوزي ، تحقيق كمال زغلول ، دار الكتب العلمية . ط . 1 ، 1415هـ- 1988م .
- ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه ، تحقيق أبي يحيى عبد الله الكندري ، وهادي المري ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1416هـ -1996م .
- تشبيه الخسيس بأهل الخميس في رد التشبه بالمشركين ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، دار عمار ، ط . 1 ، 1408هـ -1988م .
- تلخيص العلل المتناهية لابن الجوزي ، تحقيق ياسر إبراهيم ، مكتبة الرشد ، ط . 1 ، 1419هـ -1998م .
- تلخيص المستدرك ، تحقيق عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1411هـ -1990م .
- تنقيح التحقيق ، تحقيق مصطفى أبو غيط ، دار الوطن ، ط . 1 ، 1421هـ -2000م .
- تنقيح التحقيق ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي العربي ، ط . 1 ، 1419هـ -1998م .
- جزء فيه أهل المائة فصاعدًا ، تحقيق عبد الله الكندري ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1418هـ -1997م .
- حق الجار ، تحقيق هشام إسماعيل السقا ، دار عالم الكتب ، 1405هـ -1985م .
- دول الإسلام ، اعتناء عبد الله الأنصاري ، إدارة إحياء التراث بدولة قطر .
- الدينار من حديث المشايخ الكبار ، تحقيق مجدي السيد إبراهيم ، مكتبة القرآن ، دون ذكر الطبعة أو التاريخ .

- ديوان الضعفاء والمتروكين ، تحقيق لجنة من العلـماء ، دار القلـم ، بـيروت ، دون ذكر الطبعة أو سنة الطبع .
- ذكر من اشتهر بكنيته مـن الأعيـان ، تحقيـق جاسـم الـدوسري ، الـدار السـلفية بالكويت ، 1408هـ -1988م .
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الفتاح أبـو غـدة ، مكتبـة الرشد ، ط . 5 ، 1404هـ - 1984م .
- ذيـل الضـعفاء والمتروكـين ، تحقيـق حـماد الأنصـاري ، ط . 1 ، مكتبـة النهضـة الحديثة .
- الرخصة في الغناء والطرب بشرطه ، تحقيق كـمال الجمـل ، دار الكلمـة ، ط . 1 ، 1419هـ -1999م .
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ، تحقيق محمد إبراهيم الموصـلي ، دار البشائر ، ط . 1 ، 1412هـ -1992م .
- زغل العلم ، قسم التحقيق بدار الحرمين ، ط . 1 ، 1419هـ -1998م .
- سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق شـعيب الأرنـاءوط وآخـرين ، ط . 1، 1401هـ -1981م .
- الطب النبوي ، تحقيق أحمد رفعت البدراوي ، دار إحياء العلوم بـيروت ، ط . 2، 1406هـ -1986م .
- العبر في خبر من غبر ، تحقيق دكتـور فـؤاد سـيد ، دكتـور صـلاح الـدين المنجـد ، دائرة المطبوعات والنشر بالكويت ، 1964م .
- العلو للعلي الغفار ، تحقيق أشرف عبد المقصود ، دار أضواء السلف ، 1416هـ - 1995م .
- الكبائر ، تحقيق بسام عبد الوهاب ، دار ابن حزم ، ط . 3، 1422هـ -2001م.
- الكبائر ، تحقيق محيي الدين مستو ، دار ابن كثير ، ط . 4 ، 1409هـ-1988م.
- الكاشف في معرفة من لـه روايـة في الكتـب السـتة ، تحقيـق محمـد عوامـة دار القبلة ، ط . 1 ، 1413هـ -1992م .
- المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه ، تحقيق دكتور باسم فيصـل ، دار الرايـة ، ط . 1 . 1409هـ -1988م .
- مختصر الأباطيل والموضوعات للجوزقاني ، تحقيق محمـد حسـن الغــماري ، دار البشائر الإسلامية ، ط . 1 ، 1413هـ -1993م .
- مختصر الجهر بالبسملة للخطيب ، تحقـيق جـاسـم سليـمان الـدوسـري ، الدار السلفية بالكويت . 1408هـ -1988م .

- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي ، تحقيق دكتور مصطفى حوار ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1397هـ -1977م .
- مسائل في طلب العلم وأقسامه ، تحقيق جاسم الدوسري ، الدار السلفية بالكويت ، 1408هـ -1988م .
- المشتبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم ، تحقيق علي محمد البجاوي ، الدار العلمية بالهند ط . 2 ، 1987م .
- معجم الشيوخ ، تحقيق دكتور محمد الحبيب ، مكتبة الصديق ، ط . 1 ، 1408هـ -1988م .
- المعجم اللطيف ، تحقيق جاسم الدوسري ، الدار االسلفية بالكويت ، 1408هـ -1988م .
- المعجم المختص بالمحدثين ، تحقيق دكتور محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، بدون ذكر سنة الطبع أو رقم الطبعة .
- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ، تحقيق إبراهيم سعيداي إدريس ، مكتبة المعارف بالرياض ، وهو وذكر من تكلم فيه وهو موثق كتاب واحدكتور
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، ط . 1 .
- المعين في طبقات المحدثين ، تحقيق ، دكتور محمد زينهم محمد عزب ، دار الصحوة للنشر ، ط . 1 ، 1407هـ -1987م .
- المغني في الضعفاء ، تحقيق دكتور نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر .
- المقتنى في سرد الكنى ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، دار الكتب العلمية ، ط .1، 1418هـ -1997م .
- من ذيول العبر ، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب ، مطبعة حكومة الكويت دون تارخ النشر ، أو رقم الطبعة .
- مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، وأبي الوفاء الأفغاني ، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الهندي ، ط.4 ، 1419هـ.
- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال لابن تيمية ، تحقيق محب الدين الخطيب وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بدولة قطر ، 1418هـ .
- المنهج في مصطلح الحديث النبوي ، تحقيق كامل عويضة ، مكتبة نزار الباز مكة المكرمة ، ط . 1 ، 1422هـ - 2001م .

- الموقظة ، تحقيق عبد الفتاح أبـو غـدة ، مكتـب المطبوعـات الإسـلامية ، ط . 2 ، 1412هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الفكـر ، بـدون تاريخ أو رقم الطبعة .
- الرامهرمزي ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، تحقيق دكتور محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ط . 3 ، 1404هـ -1984م .
- الربعي ، فضائل الشام ودمشق ، تخريج الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط . 4 ، 1405هـ .
- ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، ط . 3 ، 1416هـ -1996م .
- الزمخشري ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيـق عـلي محمـد البجـاري ، مطبعـة عـيسى البابي الحلبي ، ط . 2 .
- الزيلعي ، نصب الراية تخريج أحاديث الهداية ، دار الحديث بالقاهرة دون ذكر المحقق.
- سالم البهنساوي ، السنة المفترى عليها ، دار البحوث العلمية ، ط . 1 ، 1399هـ -1979م.
- سامر إسلامبولي ، تحرير العقل من النقل ، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخـاري ومسلم ، دار الأوائل دمشق ، ط . 1 ، 2001م .
- السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق دكتور محمد الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، دار هجر ، ط . 2 ، 1413هـ -1992م .
- السبكي ، قاعـدة في المـؤرخين ، تحقيـق عبـد الفتـاح أبـو غـدة ، مكتبـة الرشـد ، ط . 5 ، 1404هـ -1984م .
- السخاوي ، المقاصد الحسنة ، تحقيق عبد اللـه محمد الصـديق ، دار الكتـب العلميـة ، ط.1، 1399هـ -1979م .
- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلامي ، تحقيق دكتـور بشـار عـواد ، مؤسسـة الرسالة ط . 1 ، 1416هـ -1995م .
- دكتور سلطان العكايلـة ، نقـد الحـديث بـالعرض عـلى الوقـائع التاريخيـة ، دار الفـتح ، 1422هـ -2002م .
- السنوسي ، مكمل إكمال المعلم ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1415هـ .
- سيدي محمد بن عبد اللـه وآخرون ، نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي ، المعهـد العالمي للفكر الإسلامي ، ط . 1 ، 1421هـ -2000م .

- السيوطي ، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ، تحقيق دكتور محمد لطفي الصباغ ، المكتب الإسلامي ، ط . 2 ، 1404هـ -1984م .
  - تدريب الراوي ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، 1414هـ - 1993م .
  - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1405هـ 1985م .
- الشافعي ، جماع العلم ، تحقيق محمد أحمد ، دار الكتب العلمية . ط1 ، 1405هـ .
  - الرسالة ، تحقيق أحمد شاكر ، مكتبة ومطبعة عيسى الحلبي ، ط . 1 ، 1358هـ - 1940م .
- شفيق بن عبد الله شقير ، موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف ، المكتب الإسلامي ، ط . 1 ، 1419هـ -1998م .
- الشوكاني ، البدر الطالع ، طبع الشيخ معروف عبد الله بمصر ، ط . 1 ، 1348هـ .
  - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، تحقيق المعلمي اليماني ، دار الكتب العلمية ، بدون رقم الطبعة أو التاريخ .
- الشريف حاتم بن عارف ، المنهج المقترح لفهم المصطلح ، دار الهجرة للنشر ، ط . 1 ، 1416هـ -1996م .
- صالح بن أحمد رضا ، الإعجاز العلمي في السنة النبوية ، مكتبة العبيكان ، ط . 1 ، 1421هـ -2001م .
- صديق عبد العظيم ، دراسات في السنة النبوية الشريفة ، دار هجر ، ط . 2 ، 1408هـ - 1988م .
- الصغاني ، رسالة في الأحاديث الموضوعة ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، 1411هـ -1991م .
- ابن الصلاح ، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط ، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي ، ط . 2 ، 1408هـ -1987م .
  - علوم الحديث ، تحقيق نور الدين عتر ، دار الفكر ، ط . 3 ، 1404هـ -1984م .
- صلاح الدين الأدلبي ، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، ط . 1 ، 1403هـ -1983م .
- صلاح مقبول أحمد ، زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا ، دار عالم الكتب بالرياض ، بدون تاريخ أو رقم الطبعة .
- طارق عوض الله ، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ، مكتبة ابن تيمية ، ط . 1 ، 1417هـ -1998م .

- ردع الجاني المتعدي على الألباني ، دار المحجة بالإمارات ، ط . 1 ، 1423هـ -2003م .
- صيانة الحديث وأهله ، دار المحجة بالإمارات ، ط . 1 ، 1424هـ -2003م .
- طليعة فقه الإسناد ، دار المحجة بالإمارات ، ط . 1 ، 1424هـ -2003م .
- الطحاوي ، مشكل الآثار ، دار صادر- بيروت ، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ، دون ذكر المحقق أو الطبعة .
- طلال المجذوب ، منهج البحث وإعداده ، دراسة نظرية وتطبيقية ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، 1413هـ -1993م .
- طه حبيش ، ضلالات منكري السنة ، طبعة المؤلف ، ط . 1 ، 1417هـ -1996م .
- ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله ، قدم له عبد الكريم الخطيب ، دار الكتب الإسلامية ، ط . 2 ، 1402هـ -1982م .
- عبد الجليل شلبي ، الإسلام والمستشرقون ، مطبوعات الشعب ، 1977م .
- عبد الحليم محمود ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، المكتبة العصرية صيدا ، بدون ذكر الطبعة .
- عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني ، فهرس الفهارس والأثبات ، اعتناء دكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، ط . 2 ، 1402هـ -1982م .
- عبد الرحمن الفريوائي ، شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه ، دار العاصمة ، ط . 1 ، 1416هـ -1996م .
- عبد الرحمن النحلاوي ، الإمام الذهبي ، دراسة موضوعية تحليلية تربوية ، دار الفكر دمشق ط . 1 ، 1408هـ -1988م .
- عبد الرحمن المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة لما في أضواء السنة من الزلل والمجازفة ، المكتب الإسلامي ، ط . 4 ، 1405هـ -1985م .
- عبد الستار الشيخ ، الحافظ الذهبي ، مؤرخ الإسلام ناقد المحدثين ، دار القلم بدمشق ، ط . 1 ، 1414هـ -1994م .
- عبد الستار الهيتي ، الحوار "الذات . . . والآخر" كتاب الأمة عدد "99" محرم 1425م .
- عبد السلام علوش ، تعليل العلل لذوي المقل ، مكتبة الرشد ، ط . 1 ، 1424هـ -2003م .
- كتاب الانتهاء لمعرفة الأحاديث التي لم يفت بها الفقهاء ومناقشتها ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1416هـ -1996م .

- عبد العزيز الغماري ، التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس ، مؤسسة الرسالة ، ط . 1 ، 1404هـ -1984م .
- عبد العظيم عبد السلام شرف الدين ، ابن قيم الجوزية عصره ومنهجه ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط . 2 ، 1387هـ -1967م .
- عبد العظيم المطعني ، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة ، مكتبة وهبة ، ط . 1 ، 1420هـ -1999م .
- عبد الغني عبد الخالق ، الرد على من ينكر حجية السنة ، مكتبة السنة ، ط . 1 ، 1409هـ -1989م .
- عبد الفتاح أبو غدة ، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ط . 1 ، 1404هـ -1984م .
- عبد الله شعبان علي ، اختلافات المحدثين والفقهاء في الحكم على الحديث ، دار الحديث ، 1417هـ -1997م ، دون ذكر الطبعة .
- عبد الله مراد السلفي ، تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي ، دار الفضيلة ، ط . 1 ، 1418هـ -1998م .
- عبد اللطيف السيد علي سالم ، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث ، دار الدعوة ، ط . 1 ، 1412هـ -1992م .
- عبد المجيد بيرم ، الرواية بالمعنى في الحديث النبوي الشريف وأثرها في الفقه الإسلامي ، مكتبة العلوم والحكم ، ط . 1 ، 1424هـ -2004م .
- عبد المنعم إبرهيم ، حوار لطيف حول مبحث الحسن مع الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف ، مكتبة أولاد الشيخ ، ط . 1 ، 1423هـ -2003م .
- عبد المهدي عبد القادر ، دفع الشبهات عن السنة النبوية ، مكتبة الإيمان ، ط . 1 ، 1421هـ -2001م .
- عبد المهدي عبد القادر ، المدخل إلى السنة النبوية ، دار الاعتصام ، ط. 2 ، 1421هـ -2000م .
- عبد الوهاب إبراهيم ، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية ، دار الشروق بجدة ، ط . 2 ، 1403هـ -1983م .
- عثمان فاضل ، التصريح بما صحح البخاري في غير الصحيح ، مكتبة العلم بجدة ، ط.1، 1414هـ .
- عدة مؤلفين ، حقوق النبي صلى الله عليه وسلم بين الإجلال والإخلال ، المنتدى الإسلامي ، رقم 35 ، ط . 1 ، 1422هـ -2001م .

- العراقي ، فتح المغيث شرح ألفيه الحديث ، تحقيق محمود ربيع ، مكتبة السنة ، 1410هـ -1990م .
- عزِّية علي طه ، دفاع عن السنة النبوية ، دار القلم ، ط . 1 ، 1410هـ -1990م .
- عصام أحمد البشير ، أصول منهج النقد عند أهل الحديث ، مؤسسة الريان ، ط . 2 ، 1412هـ -1992م .
- علي جواد الطاهر ، منهج البحث الأدبي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط . 4 ، 1988م .
- علي القاري ، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر ، تحقيق محمد نزار وهيثم نزار ، دار الأرقم ، دون تاريخ .
- علي بن محمد الكتاني ، تنزيه الشريعة المرفوعة ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري ، دار الكتب العلمية ، بيرت ، ط . 2 ، 1401هـ - 1981م .
- علي نايف بقاعي ، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي ، دار البشائر الإسلا مية ، ط . 1 ، 1419هـ -1998م .
- ابن العماد الحنبلي ، شذارت الذهب في أخبار من ذهب ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، بدون ذكر للمحقق أو الطبعة .
- عماد الدين خليل ، حول إعادة تشكيل العقل المسلم ، مؤسسة الرسالة ، كتاب الأمة "4" ط . 2 ، 1405هـ .
- عمر بن أحمد بن شاهين ، الناسخ والمنسوخ من الحديث ، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1412هـ -1992م .
- عمر بن بدر الموصلي ، الوقوف على الموقوف ، تحقيق أم عبد الله بنت محروس دار العاصمة ، الرياض ، ط . 1 ، 1407هـ .
- عمر فلاتة ، الوضع في الحديث ، مكتبة الغزالي بدمشق ، 1401هـ -1981م.
- ابن عمر الشيباني ، تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث ، تحقيق محمد عثمان الخشت ، مكتبة ابن سينا ، دون ذكر الطبعة .
- عمر يوسف حمزة ، الصحابة وجهودهم في حفظ السنة ، دار أسامة للنشر بالأردن ، ط.1 ، 1996م .
- عمرو عبد المنعم سليم ، تحصيل ما فات التحديث بما قيل : لا يصح فيه حديث ، مكتبة صنعاء الأثرية ، ط . 1 ، 1420هـ-2000م .
  - قواعد حديثية نص علها المحققون وغفل عنها المشتغلون ، مكتبة صنعاء الأثرية ، ط . 1 ، 1420هـ-2000م .

- عياض ، إكمال المعلم بفوائد مسلم ، تحقيق دكتور يحيى إسماعيل ، دار الوفاء ، ط .1، 1419هـ- 1998م .
  - مشارق الأنوار على صحاح الأثار ، دار التراث والمكتبة العتيقة دون ذكر محقق أو طبعة .
- الغساني ، التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم ، تحقيق دكتور محمد أبي الفضل ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب ، 1421هـ-2000م.
- فاروق حمادة ، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ، دار طيبة للنشر ، ط . 3 ، 1418هـ- 1997م .
- فواز أحمد زمرلي ، القول المنيف في حكم العمل بالحديث الضعيف ، دار ابن حزم ، ط . 1 ، 1415هـ- 1995م .
- فوزي محمد العودة ، حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، دار الصميعي ، ط . 1 ، 1417هـ- 1997م .
- قاسم علي سعد ، صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي ، دار البشائر الإسلامية ط . 1 ، 1407هـ- 1986م .
  - مباحث في علم الجرح والتعديل ، دار البشائر الإسلامية . ط . 1 ، 1408هـ- 1988م .
- ابن قاضي شهبة ، طبقات الشافعية ، تحقيق ، دكتور عبد الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، ط . 1 ، 1407هـ- 1987م .
- القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار الوفاء ، ط . 1 ، 1410هـ-1990م .
- القرطبي ، المفهم فيما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، تحقيق محيي الدين مستو ، وآخرين ، دار ابن كثير ، ط . 1 ، 1417هـ .
- ابن القيم ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، دار الكتب الحديثة ، 1389هـ-1969م .
  - إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ، تحقيق دكتور سيد الجميلي ، دار ابن زيدون . 1985م .
  - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، تحقيق دكتور على الدخيل ، دار العاصمة . ط . 2 ، 1412هـ .
  - الفروسية ، مكتبة عاطف ، بدون ذكر المحقق أو الطبعة .
  - المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، مكتبة ابن تيمية .

- ابن كثير ، اختصار علوم الحديث ، تحقيق أحمد شاكر ، مؤسسة ، الكتب الثقافية ، ط.3و 1408هـ .
  - البداية والنهاية ، تحقيق دكتور عبد الله عبد المحسن التركي ، دار عالم الكتب ط.2 ، 1424هـ- 2003م .
  - تفسير القرآن العظيم ، دار . . . . . .
  - تفسير القرآن العظيم ، دار التراث ، دون ذكر المحقق أو الطبعة .
- المازري ، المعلم بفوائد مسلم ، تحقيق محمد الشاذلي ، دار الغرب الإسلامي ، ط . 2 ، 1992م .
- مبارك بن محمد الدعيلج ، الوضع في الحديث ، طبعة المؤلف ، ط . 1 ، 1420هـ- 2000م.
- محمد إبراهيم الحفناوي ، دراسات أصولية في السنة النبوية ، دار الوفاء ، ط . 1 ، 1412هـ-1991م .
- محمد إبراهيم داود ، الرواة الذين وثقهم الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد ، دار القبلة للثقافة ، 1406هـ .
- محمد أديب صالح ، لمحات في أصول الحديث ، المكتب الإسلامي ، ط . 6 ، 1418هـ- 1997م .
- محمد جعفر الكتاني ، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، دار الكتب العلمية ط . 2 ، 1400هـ .
- محمد جمال الدين القاسمي ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، دار الكتب العلمية ، ط . 1 ، 1399هـ-1979م .
- محمد بن الحسن الثعالبي ، الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام ، تحقيق دكتور محمد بن عزوز ، دار ابن حزم ، 1424هـ- 2003م .
- محمد درويش الحوت ، الأحاديث المشكلة في الرتبة ، عالم الكتب ، ط . 1 ، 1403هـ- 1983م .
- محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث ، كتاب الأمة عدد "37" ط.1، 1414هـ .
- محمد بن رافع السلامي ، الوفيات ، تحقيق دكتور صالح مهدي ، وبشار عواد ، ط . 1 ، 1402هـ- 1992م .
- محمد بن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، والذيل عليها ، تحقيق ، دكتور إحسان عباس ، دار صادر لبنان ، بدون تاريخ الطبع .
- محمد أبو شهبة ، التعريف بكتب الحديث الستة ، مكتبة العلم ، ط . 1 ، 1414هـ- 1995م .

- الوسيط في علوم الحديث ، عالم المعرفة ، ط . 1 ، 1403هـ- 1983م .
- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ، مكتبة السنة ، ط.1، 1409هـ- 1989م .

- محمد بن صالح العثيمين ، شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر مع تعليقات الشيخ الألباني ، تحقيق صبحي محمد رمضان ، مكتبة السنة ، ط . 1، 1423هـ-2002م .
- محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دراسات في الجرح والتعديل ، عالم الكتب ، ط . 1 ، 1415هـ- 1995م .
- محمد طاهر الجوابي ، جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف ، مؤسسة عبد الكريم بن عبد اللـه ، ط . 1 ، 1991م .
- محمد عبد العزيز الخولي ، الأدب النبوي ، دار الرائد العربي ، 1408هـ-1988م .
- محمد بن عبد اللـه الهبدان ، الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة ، فوائد وقواعد حديثية من كتب الذهبي ، دار العاصمة ، ط . 1 ، 1416هـ- 1995م .
- محمد عثمان نجاتي ، الحديث النبوي وعلم النفس ، دار الشروق ، ط . 1 ، 1409هـ- 1989م .
- محمد عجاج الخطيب ، أصول الحديث ، دار الفكر الحديث لبنان ، ط . 1 ، 1386هـ- 1967م .
- محمد علي قاسم العمري ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ، دار النفائس ، ط.1، 1420هـ- 2000م .
- محمد عوامة ، أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، ط . 1 ، 1398هـ- 1978م .
- محمد الغزالي ، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، دار الشروق ، ط . 2 ، 1409هـ- 1989م .
- محمد محمود بكار ، أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع ، دار طيبة ، ط . 2 ، 1418هـ- 1997م .
- محمد بن أبي مدين ، الصوارم والأسنة في الذب عن السنة ، دار الكتب العلمية، ط . 1 ، 1407هـ-1987م .
- محمد مصطفى الأعظمي ، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ، طبعة المؤلف ط . 3 ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة . 1401هـ-1981م .
- محمود أبو رية ، أضواء على السنة المحمدية ، مطبعة دار التأليف ، ط . 1 ، 1377هـ .
- محمود سالم عبيدات ، تاريخ الحديث ومناهج المحدثين ، دار المنهاج ، ط . 1 ، 1997م .

- المرتضى الزين أحمد ، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة ، مكتبة الرشد ، ط . 1 ، 1415هـ- 1994م .
- مسفر غرم الله الدميني ، مقاييس نقد متون السنة ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، 1415هـ- 1995م .
- مسلم بن الحجاج ، كتاب التمييز ، تحقيق دكتور مصطفى الأعظمي ، مطبوعات جامعة الرياض "17" .
- مصطفى السباعي ، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم ، المكتب الإسلامي ، ط. 2 ، 1399هـ- 1979م .
  - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، المكتب الإسلامي ، ط . 2 ، ط . 2 ، 1398هـ - 1978م .
- مقبل بن هادي الوادعي ، أحاديث معلة ظاهرها الصحة ، دار الآثار ، ط . 2 ، 1421هـ- 2000م .
- موسى عبد الرحمن ، وقفة مع العربية ، وعلومها ، دار صفاء عمان ، ط . 1 ، 1999م .
- ابن ناصر الدمشقي ، الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام ، تحقيق عبد رب النبي محمد ، مكتبة العلوم والحكم ، ط . 1 ، 1407هـ- 1987م .
- نجم عبد الرحمن خلف ، الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي ، دار الوفاء بالمنصورة ، ط . 1 ، 1412هـ- 1992م .
  - نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين مكتبة الرشد ، ط . 1 ، 1409هـ- 1989م .
- نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ، دار الفكر ، ط . 2 ، 1401هـ- 1981م .
- النووي ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، دار الجنان ، تحقيق عبد الله عمر البارودي . ط . 1 ، 1406هـ- 1986م .
- همام سعيد ، التمهيد في علوم الحديث ، دار البشير للثقافة والعلوم ، ط . 4 ، 1419هـ- 1999م .
  - الفكر المنهجي عند المحدثين ، كتاب الأمة ، عدد "16" ، ط . 1 ، 1408هـ .
- يحيى بن عبد الله الشهري ، كشف الغطاء عن أحكام الذهبي ، في سير أعلام النبلاء ، مكتبة أضواء السلف ، ط . 1 ، 1418هـ- 1998م .

الرسائل العلمية

1- أحمد عطا الله عبد الجواد ، السنة في القرن الثامن الهجري ، دكتوراه إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى محمد السيد أبو عمارة ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين ، رقم (2199) ، 1410هـ-1990م .

2- حساني محمد نور مبارك ، قابلية النصوص لتعدد الأفهام ، أسبابه وضوابطه ، ماجستير ، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد يوسف سليمان ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، رقم (941) ، 2000م .

3- حسن فوزي ، منهج النقد عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج ، ماجستير ، إشراف أستاذ دكتور مصطفى الجويني ، أستاذ دكتور محمد فؤاد شاكر ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، 2001م .

4- حسين محمد سيد ، الإمام ابن القيم وجهوده في الحديث الشريف ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين ، رقم 2200 – 2202 .

5- رمضان الحسنين جمعة ، توثيق متون السنة عند ابن تيمية ، ماجستير إشراف أستاذ دكتور رفعت فوزي ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، رقم "865" 1990م .

6- طارق محمد الطواري ، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات ، دكتوراه ، إشراف أستاذ دكتور محمد بلتاجي حسن ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، رقم "958" ، 1997م .

7- عبد العظيم عبد السلام شرف ، ابن قيم الجوزية ، دراسة تحليلية لعصره وحياته ، ومنهجه ، ماجستير ، إشراف أستاذ دكتور محمد المدني ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، رقم "765" ، 1955م .

8- العجمي دمنهوري خليفة ، جهود الحافظ ابن كثير في علمي الحديث رواية ودراية دكتوراه ، إشراف أستاذ دكتور أحمد السيد الكومي ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين رقم (475) ، 1972م .

9- محمد شوقي خضر ، الذهبي المحدث ، دكتوراه ، "بدون ذكر المشرف أو التاريخ" ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين ، رقم (414- 416).

المخطوطات

1- الـذهبي ، تـذهيب التهـذيب في أسـماء الرجـال ، دار الكتـب المصريـة 28 ، 62مصطلح ، ميكروفيلم رقم (40429).
2- ترجمة البخاري ، دار الكتب المصرية ، 965 مجاميع طلعت .
3- تلخيص الرد على ابن طاهر ، دار الكتب المصرية .
4- رسـالة إلى ابـن تيميـة ينصـحه فيهـا ، دار الكتـب المصريـة ، 18823 ب عـربي ، ميكروفيلم رقم (17410).
5- شرح مهذب سنن البيهقي ، دار الكتب المصرية .
6- الطب النبوي ، دار الكتب المصرية ، 64 طب عربي ، ميكروفيلم رقم (47486).
7- مختصر سـلاح المـؤمن ، دار الكتـب المصريـة ، 1619 تصـوف ، ميكـروفيلم رقـم (37622).
8- المقدمة الزهـرا في الإمامـة الكـبرى ، دار الكتـب المصريـة ، 1659عقائـد تيمـور ، ميكروفيلم رقم (29976).
9- منظومة الذهبي في أهل التـدليس ، دار الكتـب المصريـة ، 129 تـاريخ مصـطفى فاضل .

الخاتمة

تضمن هذا البحث التأكيد على قدر النبي صلى الله عليه وسلم ومكانة سنته ، وكذا الحديث عن حقوق النبي صلى الله عليه وسلم ، ومظاهر الجفاء التي ظهرت بين كثير من المسلمين وبين سنة نبيهم ، مبينًا دلائل المحبة الحقة .

ثم مقدمة اهتمت ببيان مفردات البحث لغة واصطلاحًا ، ثم الحديث عن دوافع البحث وصعوباته ، مبينًا المنهج البحثي المتبع ، مع تقييم جهود السابقين .

ثم جاء الحديث عن عصر الحافظ الذهبي ، وبيان أثر العوامل السياسية والاجتماعية والعلمية في التكوين العلمي له ، مع بيان نظرته لعصره ، ورؤيته للواقع العلمي في ذلك الوقت ، مشيرًا إلى مؤلفاته المتعددة ، وما انتحل عليه من مصنفات مع بيان زيف هذه النسبة ، مسلطًا الضوء على الانتقادات التي وجهت إليه ، مبينًا أن بعض هذه الانتقادات كان له أساس من الصحة ـ بينما غلب على البعص الهوى والتسرع .

ثم جاء الحديث عن ملامح المنهج النقدي عند الحافظ الذهبي ، ومن ذلك الإنصاف فكل يخطئ ويصيب ، ولا بد للناقد أن ينصف مع مخالفيه ، وأن يدرك أثر التنافس والعداوة بين الخصوم ، وألا يسرف الناقد في نقده .

ومن ذلك ما عرف عن الذهبي رحمه الله من المرونة والاعتدال ، والرغبة عن الإفراط والتفريط مع عدم التمسك المطلق بالظاهر ، أو التسليم المطلق لرواة الصحيحين ، وكذلك ظهرت مرونته في تعامله مع الصوفية .

ومن ذلك الاهتمام بالكتب الستة ، التي هي دواوين الإسلام ، ومظنة صحيح السنة بدءًا بالصحيحين ، واتباعًا لهما بالسنين ، فالكتب الستة أحد المعايير ، وواحدة القرائن التي قد تنضم إلى غيرها للحكم على الرواية بالضعف أو الدفاع عنها .

ومن ذلك نقده للمصنفات ومناقشته للحفاظ ، غير مستسلم للنصوص ، ولا متهيبًا لشهرة العلماء ، فمع تقدير جهود أولئك العلماء ، فلا بد للسان من عثرة ، وللقلم من زلة ، فالعالم يصيب ويخطئ ، ولكن على المجتهد الورع أن يصوب الخطأ دون أن يشهر بالمخطئ أو يحط من قدره .

ومن ذلك استقرائه للمصادر وتقييمه للعلوم ، فالمصنفات مفتاح التعرف على أصحابها ، والناقد الجهبذ من يوظف طاقاته للاستفادة من المصادر ومعرفة مذاهب أصحابها ، وهو ذو نظرة إلى طلب العلم ، فيرى منه ما هو فرض عين ، وما هو فرض كفاية ، ومنه المستحب والمباح والمكروه والحرام .

وكان للحافظ الذهبي من الآراء والقواعد ماوسمتها بالقواعد الذهبية التي تضيء الدرب ، وتوضح الطريق .

وتحدثت عن نشأة نقد المتن وجذوره القرآنية ، وجهود العلماء في القرون المختلفة وذكرت أمثلة لذلك .

ثم جاء الحديث عن بعض المباحث المهمة في نقد المتن ، ومن ذلك الطرق الاحتياطية لصيانة متن الحديث الشريف ، الرواية بين اللفظ والمعنى ، وكذلك مقاييس نقد متون السنة ، ونقد متن الحديث الشريف من حيث المبنى ، ثم نقده من حيث المعنى .

ثم جاء الحديث عن علاقة السند بالمتن عند الحافظ الذهبي ، والحكم على الراوى من قبل مروياته ، والفرق بين نقد المتن ونقد السند ، وأسباب نقد المتن من قبل السند ، ثم ضعف المتن مع صحة الإسناد ، وكذلك صحة المتن مع ضعف الإسناد ، نسبة المتون الضعيفة لأصحابها ، وبيان ما يقوم به بعض الوضاعين من إلصاق المتون الضعيفة بالثقات والأسانيد الصحيحة ، ثم جاء الحديث عن علاقة الراوي بالمتن .

وتحدثت عن نقد المتن عند الحافظ الذهبي من خلال دور الحافظ الذهبي في النقد الإيجابي للنص ، شرحًا واستنباطًا وتصويبًا لفهم أو دفع تعارض عن نص ، ودفاعًا عن متن صحيح ، وشرحًا لغريب لغة . وكذلك نقد الحافظ الذهبي للمتن نقدًا سلبيًّا والقرائن الدالة على ضعف المتن ، ثم تحليل لبعض الأوهام في المتن وبيات كيف وقع الوهم ، وتوهيم الثقات في بعض المتون ، وكذلك مظاهر الوهم في متن الحديث الشريف ، والحديث عن درجات تضعيف الحديث .

وتحدثت عن القراءات الفقهية والتاريخية للنصوص ، مبينًا أثر هذين العلمين في نقد متن الحديث الشريف .

نتائج الدراسة

مع آخر صفحات ذلك البحث ، وفي خاتمة هذه الدراسة كانت النتائج التالية :

1- قامت كثير من الدراسات عن الحافظ الذهبي رحمه الله وانفردت هذه الرسالة بدراسة نقد المتن عنده ، بالإضافة إلى التوسع في دراسة شخصيته العلمية

2- تأثر الحافظ الذهبي بعصره ، وكان للعوامل السياسية والاجتماعية والعلمية أثر كبير في تكوينه ، كما كان للحافظ الذهبي نظرة خاصة إلى عصره .

3- انتُقِدَ الحافظ الذهبي رحمه الله ، وقد كان التحامل دافعًا لبعضها ، كما كان النقد الموضوعي سمة للأخرى .

4- انتُحِلَت العديد من المصنفات على الحافظ الذهبي ، وقد بينت بالدليل القاطع بطلان نسبتها إليه .

5- المنهج النقدي عند الحافظ الذهبي له ملامح ، منها الإنصاف ، والمرونة والاعتدال ، والاهتمام بالكتب الستة ، ونقد المصنفات ، ومناقشة الحفاظ ، واستقراء المصادر ، والقواعد الذهبية .

6- لنقد المتن جذور قرآنية ، كما تتابعت جهود العلماء عبر القرون المختلفة في بنيان صرح نقد المتون .

7- اهتم علماء نقد متن الحديث الشريف بصيانة متن الحديث ، ووضع ضوابط للرواية بالمعنى ، مع وضع مقاييس لنقد متون الأحاديث ، ووضع معايير لنقد المتون من حيث المبنى والمعنى .

8- السند والمتن ليسا قرينين ، فقد يصح السند ويضعف المتن ، وقد يضعف السند مع صحة المتن .

9- كثيرًا ما يلصق الوضاعون المتون الضعيفة والباطلة بأسانيد ناصعة ، وبالثقات من الأئمة وآل البيت بقصد ترويجها على عوام المحدثين ، ولكن نقاد الحديث كانوا لتلك المحاولات بالمرصاد .

10- قام الحافظ الذهبي بالنقد الإيجابي للمتن ؛ شرحًا واستنباطًا ، وتصويبًا لفهم أو دفع تعارض عن النصوص ، دفاعًا عن المتون الصحيحة ، وشرحًا لغريب اللغة .

11- قدم الذهبي نقدًا سلبيًّا ، واهتم بالقرائن الدالـة عـلى ضـعف المـتن ، مـع تحليـل لبعض الأوهام وبيان كيف وقع الوهم .

12- للحافظ الذهبي قراءات تاريخية وفقهية كان لها أثرًا كبيرًا في دراسة متن الحديث الشريف .

13- قدم الحافظ الذهبي مظاهر الوهم في متن الحديث الشريف .

14- الثقات ليسوا بمعزل عن الوهم في متون الحديث الشريف .

15- كان القرن الثامن الهجري من القرون التي حفلت بكثير من العلماء الذين صرفـوا الكثير من جهدهم في نقد متن الحديث الشريف .

فهرس الموضوعات

الباب الثالث

(652-501)

الفصل الأول (علاقة السند بالمتن)

(538-501)

الفصل الثالث (الإمام الذهبى بين معاصريه في نقد متن الحديث)
(652-601)